

فتح المائدة الذهبية

تبويب التمهيد للأبن عبد البر

على موطأ الإمام مالك

ترتيب وتحقيق خادم السنة الطاهرة
الأستاذ الدكتور مصطفى صعيدة
الأستاذ بكلية أصول الدين بجامعة الأزهر بالقاهرة

الجزء الأول

المحتوى:

كتاب وقوت الصلاة - كتاب الطهارة

منشورات
محرر إلى بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Copyright ©
All rights reserved

Exclusive rights by DAR al-KOTOB al-ILMIYAH Beirut - Lebanon. No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

الطبعة الأولى

١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

العنوان : رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
تلفون وفاكس : ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٢٥ - ٦٠٢١٣٣ (١ ٩٦١) ٠٠
صندوق بريد : ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH

Beirut - Lebanon

Address : Ramel al-Zarif, Bohtory st., Melkart bldg., 1st Floore.

Tel. & Fax : 00 (961 1) 60.21.33 - 36.61.35 - 36.43.98

P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المحقق

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد النبي الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد: فإن من أجل كتب فقه الحديث المطبوعة، كتاب «المحلى» لابن حزم، وهو قرين ابن عبد البر إلا ما فيه من التحامل على من خالف الظاهرية من الأئمة الأربعة وغيرهم.

ثم كتاب «نيل الأوطار» إلا أن الشوكانى - رحمه الله - التزم فيه بمنهج أهل الورع، فاكتمى بمجرد سرد الآراء فى كل مسألة بلا ترجيح فى الغالب، واكتفى بسوق الآراء سوقاً موجهاً ليفهم القارئ بفطنته الرأى الراجح فى كل مسألة، دون التصريح أدباً وتورعاً من تحمل عهدة الترجيح، وأيضاً كتاب «شرح معانى الآثار» فقد سادته التعصب لسوقه كثير الأخبار، ومتفرق الآثار، سوقاً موجهاً لتدعيم وتقوية آراء مذهب الأئمة الأحناف.

أما كتاب «التمهيد» لابن عبد البر فإنه كتاب فريد فى باب لم ينسج أحد قبله ولا بعده على منواله، فقد اقتصر فيه مصنفه على شرح الأحاديث المسندة إلى النبي ﷺ متصلة كانت أو منقطعة، وترك بقية ما ورد بالموطأ من آثار وبلاغات، ومقاطيع وموقوفات، لأنه أفرد لها فى كتاب سماه «الاستذكار بمذاهب علماء الأمصار» وقد رتب ابن عبد البر أحاديث التمهيد على أسماء شيوخ مالك، ووصل بأسانيده ما وراء مالك منقطعة أو موقوفة.

وشرح ابن عبد البر كل حديث مسند بالموطأ بأحاديث رواها بأسانيده فى نفس الباب.

ونظراً لتبحر هذا الإمام الجليل، والحافظ الفقيه، فى جميع علوم الدين، ولكونه وحيد عصره، وفريد دهره، فى الحديث والفقه، فإنه استطاع أن يجمع فى شرحه لأحاديث الموطأ بين الشرح الموضوعى والتحليلى. فنراه يفسر غريب ألفاظ الحديث ومشكله تفسيراً بيناً، ويستوعب سرد رواية ما يتعلق بمعانى الحديث من أحاديث أخرى

فى نفس الباب بأسانيده، وذلك لكى يجعل بين يدى القارئ كل ما ورد من أحاديث فى كل مسألة ثم يسوق هذه الأخبار حين يرويها سوقاً موجهاً إلى تقديم الرأى الراجح أو الرأى المجمع عليه بين الفقهاء ثم يستنبط الرأى المرجوح.

ومما يقطع بكمال فقه الإمام ابن عبد البر، وتمام ورعه أنه على الرغم من كونه مالكي المذهب وأنه يشرح فى التمهيد أكثر أحاديث موطأ مالك إلا أنه - رضى الله عنه - كلما رأى الأحاديث أكثر ترجيحاً لغير مذهب مالك مال إلى دلالة الأحاديث حسب ما ترجحه من أحكام، الأمر الذى حدا به إلى ترجيح آراء الشافعى فى كثير من مسائل التمهيد وهذا يقطع بسداد رأيه، ونزاهة فكره، وكمال علمه، وأنه كان يدور مع الحق حيث دار، فما أشبهه بعمر بن الخطاب حين يسأله رجل عما يفعل إن أجنب وفقد الماء فقال عمر: ينتظر الماء ولا يصلى حتى يجد الماء فقال عمار: ألا تذكر يا أمير المؤمنين حين بعثنى رسول الله فى سرية أنت فيها فأجنبنا فأما أنت فلم تصلى وأما أنا فتقلبت فى التراب كما ينقلب الحمار فقال لى رسول الله: كان يكفيك ضربتان فى الصعيد تمسح بهما وجهك وكفيك. فقال عمر: لا أذكر ولكن نوليك ما توليت وأفتى عمر بقول عمار.

ومما يدل على تبحر الحافظ ابن عبد البر فى الحديث والفقه أنه على الرغم من ترتيبه الأحاديث المسندة بالموطأ على حسب شيوخ مالك مما أدى لتفريق أحاديث كل مسألة فى عدة مواضع من كتاب التمهيد فإنه استطاع شرح كل مسألة فى أجمع أحاديثها، والإحالة إلى ذلك الشرح فى بقية أحاديث المسألة.

* * *

ترجمة المصنف الحافظ بن عبد البر

اسمه ونسبه: هو يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري الأندلسي القرطبي المالكي.

مولده: ولد عام ٣٦٨هـ.

طلبه للعلم: قال الذهبي في سير أعلام النبلاء طلب ابن عبد البر العلم بعد عام ٣٩٠هـ.

وقال القاضي عياض في «ترتيب المدارك»: تفقه ابن عبد البر على أبي عمر بن المكوي، ولزم أبا الوليد بن الفرضي الحافظ وسمع من سعيد بن نصر، وعبد الوارث بن سفيان، وأحمد بن قاسم البزار، وأبي محمد بن أسد، وخلف بن سهل، وابن عبد المؤمن، وعبد الرحمن بن يحيى، وسعيد بن القزاز، وأبي زكريا الأشعري، وأبي القاسم بن أبي جعفر، وابن الجسور.

سمع منه عالم عظيم فيهم من أجلة أهل العلم المشاهير أبو العباس الدلائي، وأبو محمد ابن أبي قحافة، وأبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم صاحب «المحلى»، وأبو عبد الله الحميدي، وظاهر بن مفرز.

وأخذ عنه أشياخ كثيرون وتنافسوا على سنده لعلوه، وقال الذهبي في سيره: سمع من أبي محمد عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن «سنن أبي داود» وحدثه بـ«الناسخ والمنسوخ» لأبي داود وناوله «مسند أحمد»، وسمع من عمر بن محمد بن عبد الملك بن ضيفون «أحاديث الزعفراني» وقرأ عليه «تفسير محمد بن سنجر» وقرأ على أبي القاسم عبد الوارث بن سفيان «موطأ ابن وهب» وسمع من سعيد بن نصر «الموطأ» وكتاب «وكيع» وكتاب «المشكل» لابن قتيبة وقرأ عليه «مسند الحميدي» وسمع من أبي عمر أحمد بن محمد بن أحمد بن الجسور «المدونة»، ولزم أبا الوليد بن الفرضي الحافظ وأبا عمر أحمد بن عبد الملك الفقيه.

وحدث عنه أبو محمد بن حزم صاحب «المحلى» والحافظ أبو علي الغساني والحافظ أبو عبد الله الحميدي وطائفة من الحفاظ والفقهاء.

شهادات الأئمة لابن عبدالبر بالتفوق والتبجر فى الفقه والحديث:

قال أبو على الغسانى: لم يكن ببلدنا فى الحديث مثل قاسم بن محمد وأحمد بن خالد الحباب، ولم يكن ابن عبدالبر بدونهما ولا متخلفاً وقال عنهما ابن بشكوال فى كتاب «الصلة»: ابن عبدالبر إمام عصره وواحد دهره.

وقال أبو الوليد الباجى: لم يكن بالأندلس مثل أبى عمر بن عبدالبر فى الحديث وهو أحفظ أهل المغرب.

ونقل القاضى عياض قول أبى على الجيانى: كان ابن عبدالبر مع تقدمه فى علم الأثر وبصره فى الفقه ومعانى الحديث له بسطة فى علم النسب والخبر.

وقال ابن فرحون فى «الدِّياج المذهب»: ابن عبدالبر شيخ علماء الأندلس وكبير محدثيها وأحفظ من كان فيها.

وقال الفتح بن خاقان فى «مطمع الأنفس»: أبو عمر بن عبدالبر إمام الأندلس وعالمها.

وقال ابن العماد فى «شذرات الذهب»: ليس لأهل المغرب أحفظ منه مع الثقة والدين والنزاهة والتبحر فى الفقه والعربية والأخبار.

وقال ابن خلكان: أبو عمر إمام عصره فى الحديث والأثر.

أهم تصانيفه المطبوعة:

١ - كتاب «التمهيد لما فى الموطأ من الأسانيد» مرتب على شيوخ مالك قال فيه ابن حزم: لا أعلم فى فقه الحديث مثله فكيف بأحسن منه.

٢ - الاستذكار فى مذاهب علماء الأمصار فيما تضمنه الموطأ من معانى الرأى والآثار.

٣ - الاستيعاب فى أسماء الصحابة.

٤ - جامع بيان العلم وفضله.

٥ - الكافى فى مذهب مالك.

٦ - التجريد لما فى الموطأ من المعانى والأسانيد.

٧ - الانتقاء فى فضائل الثلاثة الفقهاء مالك والشافعى وأبى حنيفة.

٨ - بهجة المجالس.

٩ - الدرر في اختصار المغازي والسير.

وفاته: توفي الحافظ ابن عبد البر عام ٤٦٣ هـ بعد أن عاش ٩٥ سنة.

* * *

ضوابط منهج المحقق

إن الاستفادة العلمية من كتاب التمهيد المطبوع عسيرة بالنسبة لعوام وخواص هذا العصر، وذلك لأن ابن عبد البر فرق أحاديث كل مسألة حسب روايتها من شيوخ مالك، ومن ثم:

١ - عمدت إلى ترتيب جميع أحاديث التمهيد ترتيباً موضوعياً دقيقاً حسب ترتيب أحاديث الموطأ، وجعلت كتبه وأبوابه هي نفس كتب وأبواب الموطأ.

٢ - خرجت - بعون الله تعالى - جميع ما ورد بالتمهيد من أخبار وآثار مرفوعة أو موقوفة أو مقطوعة من جميع ما تيسر لي من كتب الحديث والتفسير والتراجم.

٣ - أورد ابن عبد البر بالتمهيد بضعة أحاديث غير ثابتة بالموطأ برواية يحيى فألحقها بنظائرها من أحاديث الموطأ الذي برواية يحيى.

٤ - التزمت في التخريج بتقديم المصادر الحديثية التي التزمت إيراد الصحيح وتجريده عن غيره ثم ثنيت بالمصادر التي استوعبت الجمع بين الصحيح والحسن مثل كتب «أصحاب السنن» ثم ثلث بالكتب التي جمعت بين الصحيح والحسن والضعيف المعمول به كـ «المستدرک»، و«السنن الكبرى» للبيهقي، و«مسند أحمد».

٥ - ذكرت موضع الحديث أو الأثر بكل مصدر مقيداً بذكر اسم الكتاب والباب والجزء والصفحة واسم الصحابي ورقم الحديث.

٦ - ضبطت ما أشكل على من عبارات التمهيد مستعينا بالنسخ التالية:

أ - نسخة في مكتبة فيض الله بتركيا برقم ٤٦٨ ج٤.

ب - نسخة بمكتبة فيض الله بتركيا برقم ٢٩٥ ج٧.

ج - نسخة بدار الكتب المصرية برقم ٣١٥ ج٢.

د - نسخة بالمكتبة التيمورية برقم ٩٢٤ ج٥.

٧ - ذيلت الكتاب بفهرس لأحاديث التمهيد وبينت مواضعها حسب الجزء والصفحة بـ «التمهيد» و«بفتح المالك» ليتيسر لقارئ الحديث بـ «التمهيد» الوقوف على مواضعه بـ «فتح المالك».

مراجع التحقيق

كتب الحديث:

- صحيح البخارى ٩ مجلد ط عالم الكتب.
- صحيح مسلم ٥ مجلد ط عيسى الحلبي.
- سنن أبى داود ٤ مجلد ط الريان.
- سنن النسائي ٨ جزء ط الريان.
- سنن الترمذى ٥ مجلد ط الحلبي بتحقيق شاكر.
- سنن ابن ماجه ٢ مجلد ط عيسى الحلبي.
- سنن الدارمى ٢ مجلد ط الريان.
- السنن الكبرى للبيهقى ١٠ مجلد ط دار صادر بيروت.
- المستدرک للحاكم ٤ مجلد ط دار صادر بيروت.
- مسند أحمد ٦ ط دار صادر بيروت.
- شرح السنة للبغوى ١٦ ط المكتب الإسلامى دمشق.
- شعب الإيمان للبيهقى ٩ ط دار الكتب العلمية.
- دلائل النبوة للبيهقى ٧ ط الريان.
- الإحسان ترتيب صحيح ابن حبان ٩ ط دار الكتب العلمية.
- مشكل الآثار للطحاوى ط دار صادر.
- شرح معانى الآثار للطحاوى ط دار الكتب العلمية.
- السنة لابن أبى عاصم ط المكتب الإسلامى سوريا.
- مسند أبى عوانة ط دار المعرفة بيروت.
- مسند الشهاب القضاعى ط مؤسسة الرسالة.

- معجم الطبراني الكبير ط العراق.
- معجم الطبراني الصغير ط المدينة المنورة معجم.
- الطبراني الأوسط ط الرياض مكتبة المعارف.
- كشف الأستار عن زوائد البزار للهيثمي ط مؤسسة الرسالة.
- مجمع الزوائد للهيثمي ط دار الكتب العلمية.
- تلخيص الحبير ط المدينة المنورة.
- بدائع المنن في ترتيب مسند الشافعي والسنن ط الساعاتي.
- منحة المعبود بترتيب مسند الطيالسي ط السعادة.
- الزهد لابن المبارك ط سوريا.
- المصنف لعبدالرزاق الصنعاني ط المكتب الإسلامي سوريا.
- المصنف لابن أبي شيبة ط الهند.
- صحيح ابن خزيمة ط المكتب الإسلامي.
- التاريخ الكبير للبخاري ط المكتبة الإسلامية بتركيا.
- فضل الله الصمد بشرح الأدب المفرد للبخاري ط دار الفكر.
- الطبقات الكبرى لابن سعد ط دار صادر.
- المصاحف لابن أبي داود السجستاني ط المطبعة الرحمانية عن سنن سعيد بن منصور ط الهند.
- حلية الأولياء لأبي نعيم دار الكتب العلمية.
- تاريخ أصبهان لأبي نعيم ط بريل.
- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ط السعادة.
- تهذيب تاريخ دمشق لابن عساكر ط دار المسيرة.
- الفقيه والمتفقه للخطيب دار أحياء السنة النبوية.
- المطالب العلية لابن حجر العسقلاني ط سوريا.

- تاريخ جرجان للسهمى ط عالم الكتب.
- صفة الجنة لأبى نعيم ط دار المأمون دمشق.
- البداية والنهاية لابن كثير ط السعادة.
- عمل اليوم والليلة لابن السنى ط دار الطباعة المحمدية بالأزهر.
- نصب الراية بتخريج أحاديث الهداية للزيلعى ط المجلس العلمى بمصر.
- نواذر الأصول للترمذى دار صادر.
- سنن الكبرى للنسائى ط دار الكتب العلمية.
- شرح اعتقاد أهل السنة للالكائى ط دار طيبة الرياض.
- المجروحين لابن حبان ط مصر.
- تنزيه الشريعة لابن عراف ط دار الكتب العلمية.
- إتحاف السادة المتقين بشرح الأحياء ط دار الفكر.
- الضعفاء للعقيلى دار الكتب العلمية.
- مشكاة المصابيح ط المكتب الإسلامى.
- الكامل لابن عدى ط دار الفكر.
- كشف الخفا ومزيل الإلباس للعجلونى ط دار التراث.
- سلسلة الأحاديث الصحيحة للألبانى ط الرياض.
- الترغيب والترهيب للمنذرى ط الريان.
- كنز العمال فى سنن الأقوال والأفعال ط سوريا.
- فهرسة ابن خير ط الخانجى.

أهم مصادر التخريج من التفسير:

- ١ - تفسير ابن جرير الطبرى ط مصطفى الحلبى.
- ٢ - تفسير ابن كثير ط عيسى الحلبى.
- ٣ - تفسير القرطبى ط دار الكتب.

٤ - تفسير الدر المنثور للسيوطي ط دار صادر.

أهم كتب الفقه:

١ - بداية المجتهد لابن رشد.

٢ - الإفصاح لابن هبيرة ط الطباح سوريا.

٣ - أقضية النبي للقرطبي طبع الهند.

* * *

الفهرس الموضوعى لكتاب «فتح المالك بتبويب التمهيد على موطأ مالك»

مقدمة المحقق

مقدمة المصنف (الحافظ ابن عبد البر).

كتاب وقوت الصلاة

- ١ - باب وقوت الصلاة.
- ٢ - باب من أدرك ركعة من الصلاة.
- ٣ - باب جامع المواقيت.
- ٤ - باب النوم عن الصلاة.
- ٥ - باب النهى عن الصلاة بالهاجرة.
- ٦ - باب النهى عن دخول المسجد بريح الثوم.

كتاب الطهارة

- ١ - باب العلم فى الوضوء.
- ٢ - باب وضوء النائم إذا قام إلى الصلاة.
- ٣ - باب الطهور للوضوء.
- ٤ - باب ما لا يجب منه الوضوء.
- ٥ - باب ترك الوضوء مما مسته النار.
- ٦ - باب جمع الوضوء.
- ٧ - باب المسح على الخفين.
- ٨ - باب الوضوء من المذى.

- ٩ - باب الوضوء من مس الفرج.
- ١٠ - باب العمل فى غسل الجنابة.
- ١١ - باب وجوب الغسل بالتقاء الختانين.
- ١٢ - باب وضوء الجنب إذا أراد النوم.
- ١٣ - باب إعادة الجنب الصلاة.
- ١٤ - باب غسل المرأة إذا رأت فى المنام مثل ما يرى الرجل.
- ١٥ - باب ما يحل للرجل من امرأته وهى حائض.
- ١٦ - باب جامع اخيضة.
- ١٧ - باب المستحاضة.
- ١٨ - باب ما جاء فى بول الصبى.
- ١٩ - باب البول قائماً.
- ٢٠ - باب السواك.

كتاب الصلاة

- ١ - باب النداء للصلاة.
- ٢ - باب النداء فى السفر.
- ٣ - باب قدر السحور من النداء.
- ٤ - باب افتتاح الصلاة.
- ٥ - باب القراءة فى المغرب والعشاء.
- ٦ - باب العمل فى القراءة.
- ٧ - باب أم القرآن.
- ٨ - باب القراءة خلف الإمام.
- ٩ - باب ترك القراءة خلف الإمام.
- ١٠ - باب التأمين خلف الإمام.

- ١١ - باب العمل فى الجلوس فى الصلاة.
- ١٢ - باب ما يفعل من رفع رأسه قبل الإمام.
- ١٣ - باب ما يفعل من سلم من ركعتين ساهياً.
- ١٤ - باب إتمام المصلى ما ذكر به إذا مشك فى صلاته.
- ١٥ - باب من قام بعد الإتمام.
- ١٦ - باب النظر فى الصلاة.

كتاب السهو

- ١ - باب العمل فى السهو.

كتاب الجمعة

- ١ - باب العمل فى غسل يوم الجمعة.
- ٢ - باب الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب.
- ٣ - باب الساعة التى فى يوم الجمعة.
- ٤ - باب الهيئة وتخطى الرقاب.
- ٥ - باب القراءة فى صلاة الجمعة.

كتاب الصلّاة فى رمضان

- ١ - باب الترغيب فى الصلاة فى رمضان:

كتاب صلاة الليل

- ١ - باب ما جاء فى صلاة الليل.
- ٢ - باب صلاة النبى فى الوتر.
- ٣ - باب الأمر بالوتر.
- ٤ - باب ما جاء فى ركعتى الفجر.

كتاب صلاة الجماعة

- ١ - باب فضل صلاة الجماعة على صلاة الفرد.

- ٢ - باب ما جاء فى العتمة والصبح.
- ٣ - باب إعادة الصلاة مع الإمام.
- ٤ - باب العمل فى صلاة الجماعة.
- ٥ - باب صلاة الإمام وهو جالس.
- ٦ - باب فضل صلاة القائم على صلاة القاعد.
- ٧ - باب صلاة القاعد فى النافلة.
- ٨ - باب الصلاة الوسطى.
- ٩ - باب الرخصة فى الصلاة فى الثوب الواحد.

كتاب قصر الصلاة فى السفر

- ١ - باب الجامع بين الصلاتين.
- ٢ - باب قصر الصلاة فى السفر.
- ٣ - باب صلاة النافلة بالنهار والليل.
- ٤ - باب صلاة الضحى.
- ٥ - جامع سبحة الضحى.
- ٦ - باب التشديد فى أن يمر أحد بين يدي المصلى.
- ٧ - باب الرخصة فى المرور بين يدي المصلى.
- ٨ - باب مسح الحصاء فى الصلاة.
- ٩ - باب وضع اليدين إحداهما على الأخرى.
- ١٠ - باب النهى عن الصلاة والإنسان يريد حاجة.
- ١١ - باب انتظار الصلاة.
- ١٢ - باب الالتفات والتصفيق عند الحاجة.
- ١٣ - باب الصلاة على النبى ﷺ.
- ١٤ - باب العمل فى جامع الصلاة.

١٥ - باب جامع فى الصلاة.

١٦ - باب جامع الترغيب فى الصلاة.

كتاب العيدين

١ - باب العمل فى غسل العيدين.

٢ - باب الأمر بالصلاة قبل الخطبة.

٣ - باب التكبير والقراءة فى صلاة العيدين.

كتاب صلاة الخوف

١ - باب ما جاء فى صلاة الخوف:

كتاب صلاة الكسوف

١ - باب العمل فى صلاة الكسوف.

٢ - باب ما جاء فى صلاة الكسوف.

كتاب صلاة الاستسقاء

١ - باب العمل فى الاستسقاء.

٢ - باب ما جاء فى الاستسقاء.

٣ - باب الاستمطار بالنجوم.

كتاب القبلة

١ - باب النهى عن استقبال القبلة والإنسان على حاجة.

٢ - باب الرخصة فى استقبال القبلة لبول أو غائط.

٣ - باب النهى عن البصاق فى القبلة.

٤ - باب ما جاء فى القبلة.

٥ - باب ما جاء فى مسجد النبى ﷺ.

٦ - باب خروج النساء للمساجد.

كتاب القرآن

- ١ - باب الأمر بالوضوء لمن مس القرآن.
- ٢ - باب ما جاء فى القرآن.
- ٣ - باب سجود القرآن.
- ٤ - باب قراءة «قل هو الله أحد»، «تبارك».
- ٥ - باب ذكر الله تعالى.
- ٦ - باب الدعاء.
- ٧ - باب العمل فى الدعاء.
- ٨ - باب النهى عن الصلاة بعد الصبح والعصر.

كتاب الجنائز

- ١ - باب غسل الميت.
- ٢ - باب كفن الميت.
- ٣ - باب المشى أمام الجنازة.
- ٤ - باب التكبير على الميت.
- ٥ - باب الصلاة على الجنائز بالمسجد.
- ٦ - باب دفن الميت.
- ٧ - باب الوقوف للجنائز.
- ٨ - باب النهى عن البكاء على الميت.
- ٩ - باب الحسبة فى المصيبة.
- ١٠ - باب جامع الحسبة.
- ١١ - باب الاختفاء.
- ١٢ - باب جامع الجنائز.

كتاب الزكاة

١ - باب ما تجب فيه الزكاة.

٢ - باب في الزكاة في المعادن.

٣ - باب ماجاء في الكنز.

كتاب الصدقة

١ - باب صدقة البقر.

٢ - باب أخذ الصدقة ومن يجوز له أخذها.

٣ - باب زكاة ما يخرج من ثمار النخيل.

٤ - باب صدقة الدقيق.

٥ - باب جزية أهل الكتاب.

٦ - باب اشتراء الصدقة والعود فيها.

٧ - باب مكيلة زكاة الفطر.

كتاب الصيام

١ - باب رؤية الهلال للصوم والفطر.

٢ - باب تعجيل الفطر.

٣ - باب صيام من يصبح جنباً في رمضان.

٤ - باب الرخصة في القبلة للصائم.

٥ - باب التجديد في القبلة للصائم.

٦ - باب الصيام في السفر.

٧ - باب كفارة من أفطر في رمضان.

٨ - باب صيام يوم عاشوراء.

٩ - باب صيام يوم الفطر والأضحى.

١٠ - باب النهي عن الوصال في الصيام.

١١ - باب قضاء التطوع.

١٢ - باب جامع الصيام.

كتاب الاعتكاف

١ - باب ذكر الاعتكاف.

٢ - باب قضاء الاعتكاف.

٣ - باب ليلة القدر.

كتاب الحج

١ - باب الغسل للإهلال.

٢ - باب غسل المحرم.

٣ - باب النهى عن لبس الثياب فى الإحرام.

٤ - باب لبس الثياب المصبغة.

٥ - باب الطيب فى الحج.

٦ - باب مواقيت الإهلال.

٧ - باب العمل فى الإهلال.

٨ - باب رفع الصوت بالإهلال.

٩ - باب أفراد الحج.

١٠ - باب قطع التلبية.

١١ - باب ما لا يوجب الإحرام من تقليد الهدى.

١٢ - باب العمرة فى أشهر الحج.

١٣ - باب التمتع.

١٤ - باب جامع فى العمرة.

١٥ - باب نكاح المحرم.

١٦ - باب حجامه المحرم.

- ١٧ - باب ما يجوز للمحرم أن يطعمه من الصيد.
- ١٨ - باب ما لا يحل للمحرم أكله من الصيد.
- ١٩ - باب ما يقتل المحرم من الدواب.
- ٢٠ - باب الحج عمن يحج عنه.
- ٢١ - باب ما جاء فيمن أحصر بعدو.
- ٢٢ - باب بناء الكعبة.
- ٢٣ - باب الرمل في الطواف.
- ٢٤ - باب الاستلام في الطواف.
- ٢٥ - باب تقبيل الحجر الأسود.
- ٢٦ - باب جامع في الطواف.
- ٢٧ - باب البدء بالصفاء في السعى.
- ٢٨ - باب جامع السعى.
- ٢٩ - باب صوم عرفة.
- ٣٠ - باب صيام أيام منى.
- ٣١ - باب ما يجوز من الهدى.
- ٣٢ - باب العمل في الهدى إذا عطب أو ضل.
- ٣٣ - باب الوقوف بعرفة والمزدلفة.
- ٣٤ - باب السير في الدفعة.
- ٣٥ - باب النحر في الحج.
- ٣٦ - باب العمل في النحر.
- ٣٧ - باب الحلاق.
- ٣٨ - باب الصلاة في البيت وقصر الصلاة وتعجيل الخطبة بعرفة.
- ٣٩ - باب صلاة المزدلفة.

- ٤٠ - باب صلاة منى.
- ٤١ - باب صلاة المعرس والمحصب.
- ٤٢ - باب الرخصة فى رمى الجمار.
- ٤٣ - باب دخول الحائض مكة.
- ٤٤ - باب إفاضة الحائض.
- ٤٥ - باب فدية من حلق قبل النحر.
- ٤٦ - باب جامع الحج.

كتاب الجهاد

- ١ - باب الترغيب فى الجهاد.
- ٢ - باب النهى عن السفر بالقرآن إلى أرض العدو.
- ٣ - باب النهى عن قتل النساء والولدان فى الغزو.
- ٤ - باب جامع النفل فى الغزو.
- ٥ - باب السلب فى النفل.
- ٦ - باب القسم للخيل والغزو.
- ٧ - باب الغلول.
- ٨ - باب الشهداء فى سبيل الله.
- ٩ - باب العمل فى غسل الشهيد.
- ١٠ - باب الترغيب فى الجهاد.
- ١١ - باب الخيل والمسابقة بينهما.
- ١٢ - باب الدفن فى قبر واحد لضرورة.

كتاب النذور والأيمان

- ١ - باب النذر فى المشى.
- ٢ - باب ما لا يجوز من النذر فى معصية الله.

٣ - باب ما تجب الكفارة من الإيمان.

٤ - باب جامع الإيمان.

كتاب الضحايا

١ - باب ما ينهى عنه من الضحايا.

٢ - باب النهى عن ذبح الضحية قبل انصراف الإمام.

٣ - باب إدخار لحوم الأضاحى.

٤ - باب الشركة فى الضحايا.

كتاب الذبائح

١ - باب التسمية على الذبيحة.

٢ - باب ما يجوز من الزكاة عند الضرورة.

كتاب الصيد

١ - باب تحريم أكل كل ذى ناب من السباع.

٢ - باب جلود الميتة.

كتاب العقيقة

١ - باب العقيقة.

كتاب الفرائض

١ - باب ميراث الجدة.

٢ - باب ميراث الكلاله.

٣ - باب ميراث أهل الملل.

كتاب النكاح

١ - باب الخطبة.

٢ - باب استئذان البكر والثيب.

٣ - باب الصداق والحباء.

- ٤ - باب المقام عند البكر والأيم.
- ٥ - باب نكاح المحلل.
- ٦ - باب ما لا يجمع بينه من النساء.
- ٧ - باب جامع ما لا يجوز من النكاح.
- ٨ - باب نكاح المتعة.
- ٩ - باب الوليمة.
- ١٠ - باب جامع النكاح.

كتاب الطلاق

- ١ - باب الخيار.
- ٢ - باب الخلع.
- ٣ - باب اللعان.
- ٤ - باب الإقراء وعدة الطلاق.
- ٥ - باب نفقة المطلقة.
- ٦ - باب جامع الطلاق.
- ٧ - باب عدة الحامل المتوفى عنها زوجها.
- ٨ - باب مقام المتوفى عنها زوجها حتى تحل.
- ٩ - باب العزل.
- ١٠ - باب الإحداد.

كتاب الرضاع

- ١ - باب رضاعة الصغير.
- ٢ - باب الرضاعة بعد الكبر.
- ٣ - باب جامع الرضاعة.

كتاب البيوع

- ١ - باب بيع العربان.
- ٢ - باب تمر المال يباع أصله.

- ٣ - باب النهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها.
- ٤ - باب بيع العرية.
- ٥ - باب الجائحة فى بيع الثمار والزرع.
- ٦ - باب ما يكره من بيع التمر.
- ٧ - باب المزابنة والمحاكلة.
- ٨ - بيع الذهب بالفضة.
- ٩ - باب الصرف.
- ١٠ - باب العينة.
- ١١ - باب ما لا يجوز من بيع الحيوان.
- ١٢ - باب بيع الحيوان باللحم.
- ١٣ - باب ثمن الكلب.
- ١٤ - باب السلف وبيع العروض.
- ١٥ - باب النهى عن بيعتين فى بيعة.
- ١٦ - باب بيع الغرر.
- ١٧ - باب الملامسة والمنازعة.
- ١٨ - باب بيع الخيار.
- ١٩ - باب جامع الدين والحول.
- ٢٠ - باب إفلاس الغريم.
- ٢١ - باب ما يجوز من السلف.
- ٢٢ - باب ما ينهى عنه من المساومة.
- ٢٣ - باب جامع البيوع.

كتاب المساقاة

- ١ - باب ما جاء فى المساقاة:

كتاب كراء الأرض

١ - باب ما جاء فى كراء الأرض

كتاب الشفعة

١ - باب ما تقع فيه الشفعة.

كتاب الأقضية

١ - باب الترغيب فى القضاء بالحق.

٢ - باب الشهادات.

٣ - باب القضاء باليمين مع الشاهد.

٤ - باب الحنث على منبر الرسول.

٥ - باب ما لا يجوز من غلق الرهن.

٦ - باب القضاء فى المرتد عن الإسلام.

٧ - باب القضاء فىمن وجد مع امرأته رجلاً.

٨ - باب القضاء بإخاق الولد بأبيه.

٩ - باب القضاء فى عمارة الموات.

١٠ - باب القضاء فى المياه.

١١ - باب القضاء فى المرفق.

١٢ - باب القضاء فى قسم الأموال.

١٣ - باب القضاء فى الضوارى والحريسة.

١٤ - باب ما لا يجوز من النحل.

١٥ - باب القضاء فى العمرى.

١٦ - باب القضاء فى اللقطة.

١٧ - باب صدقة الحى على الميت.

كتاب الوصية

١ - باب الأمر بالوصية.

٢ - باب الوصية بالثلث.

٣ - باب الوصية للوارث والحيابة.

٤ - باب المخنث من الرجال.

كتاب العتق والولاء

١ - باب من أعتق شركاً له فى مملوك.

٢ - باب من أعتق رقيقاً مالاً غيره.

٣ - باب ما يجوز من العتق فى الرقاب الواجبة.

٤ - باب عتق الحى عن الميت.

٥ - باب فضل عتق الرقاب.

٦ - باب مصير الولاء لمن أعتق.

كتاب الحدود

١ - باب الرجم.

٢ - باب من اعترف على نفسه بالزنى.

٣ - باب جامع حد الزنى.

٤ - باب ما يجب فيه القطع.

٥ - باب ترك الشفاعة للشارق إذا بلغ السلطان.

٦ - باب ما لا قطع فيه.

كتاب الأشربة

١ - باب ما ينهى أن ينبذ فيه.

٢ - باب ما يكره أن ينبذ فيه.

٣ - باب تحريم الخمر.

كتاب الأشربة

١ - باب جامع التحريم:

كتاب العقول

- ١ - باب ذكر العقول.
- ٢ - باب عقل الجنين.
- ٣ - باب ميراث العقل.
- ٤ - باب جامع العقل.

كتاب القسامة

- ١ - باب تبرئة أهل الدم فى القسامة:

كتاب الجامع

- ١ - باب الدعاء للمدينة وأهلها.
- ٢ - باب سكنى المدينة والخروج منها.
- ٣ - باب تحريم المدينة.
- ٤ - باب وباء المدينة.
- ٥ - باب إجلاء اليهود من المدينة.
- ٦ - باب جامع أمر المدينة.
- ٧ - باب الطاعون.

كتاب القدر

- ١ - باب النهى عن القول بنفى القدر.
- ٢ - باب جامع فى أهل القدر.

كتاب حسن الخلق

- ١ - باب ما جاء فى حسن الخلق.
- ٢ - باب الحياء.
- ٣ - باب الغضب.
- ٤ - باب المهاجرة.

كتاب اللباس

- ١ - باب لبس الثياب للتجمل بها.
- ٢ - باب لبس الثياب المصبغة والذهب.
- ٣ - باب ما يكره للنساء لبسه من الثياب.
- ٤ - باب إسبال الرجل ثوبه.
- ٥ - باب إسبال المرأة ثوبها.
- ٦ - باب الانتعال.
- ٧ - باب الثياب.

كتاب صفة النبي ﷺ

- ١ - باب صفة النبي.
- ٢ - باب السنة في الفطرة.
- ٣ - باب النهي عن الأكل بالشمال.
- ٤ - باب المساكين.
- ٥ - باب معي الكافر.
- ٦ - باب النهي عن الشراب في آنية الفضة.
- ٧ - باب السنة في الشراب ومناولة من على اليمين.
- ٨ - باب الطعام والشراب.
- ٩ - باب لبس الخاتم.
- ١٠ - باب نزع المعاليق والجرس من العنق.

كتاب العين

- ١ - باب الوضوء من العين.
- ٢ - باب الرقية من العين.
- ٣ - باب أجر المريض.

٤ - باب التعوذ والرقية فى المريض.

٥ - باب تعالج المريض.

٦ - باب الغسل بالماء من الحمى.

٧ - باب عيادة المريض والطيرة.

كتاب الشعر

١ - باب السنة فى الشعر.

٢ - باب إصلاح الشعر.

٣ - باب ما يؤثر من التعوذ.

٤ - باب المتحابين فى الله.

كتاب الرؤيا

١ - باب ما جاء فى الرؤيا.

٢ - باب ما جاء فى النرد.

كتاب السلام

١ - باب العمل فى السلام.

٢ - باب السلام على اليهودى والنصرانى.

٣ - باب جامع السلام.

كتاب الاستئذان

١ - باب الاستئذان.

٢ - باب التسمية فى العطاس.

٣ - باب ما جاء فى الصور التماثيل.

٤ - باب أكل الضب.

٥ - باب ما جاء فى أمر الكلاب.

٦ - باب ما جاء فى أمر الغنم.

- ٧ - باب فى الفأرة تقع فى السمن.
- ٨ - باب ما يتقى من الشؤم.
- ٩ - باب ما يكره من الأسماء.
- ١٠ - باب الحمامة وأجر الحمام.
- ١١ - باب ما جاء فى المشرق.
- ١٢ - باب قتل الحيات.
- ١٣ - باب ما يؤمر به من الكلام فى السفر.
- ١٤ - باب الوحدة فى السفر للرجال والنساء.
- ١٥ - باب ما يؤمر به من العمل فى السفر.
- ١٦ - باب الأمر بالرفق بالملوك.

كتاب البيعة

- ١ - باب ما جاء فى البيعة.

كتاب الكلام

- ١ - باب ما يكره من الكلام.
- ٢ - باب ما يؤمر من التحفظ فى الكلام.
- ٣ - باب ما يكره من الكلام بغير ذكر الله.
- ٤ - باب الغيبة.
- ٥ - باب فيما يخاف من اللسان.
- ٦ - باب مناجاة اثنين دون واحد.
- ٧ - باب ما جاء فى الصدق والكذب.
- ٨ - باب إضاعة المال وذى الوجهين.
- ٩ - باب عذاب العامة بعمل الخاصة.
- ١٠ - باب تركة النبى ﷺ.

كتاب جهنم

١ - باب صفة جهنم.

كتاب الصدقة

١ - باب الترغيب فى الصدقة.

٢ - باب التعفف عن المسألة.

٣ - باب ما يكره من الصدقة.

كتاب أسماء النبى ﷺ

١ - باب أسماء النبى ﷺ.

* * *

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المؤلف الحافظ ابن عبد البر

صلى الله على سيدنا محمد وعلى أهله، عونك اللهم.

قال أبو عمر: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري الحافظ رضى الله عنه:

الحمد لله الأول والآخر، الظاهر الباطن، القادر، القاهر، شكراً على تفضله وهدايته، وفزغاً إلى توفيقه وكفايته، ووسيلة إلى حفظه ورعايته، ورغبة في المزيد من كريم آلائه وجميل بلائه، وحمداً على نعمه التي عظم خطرهما عن الجزاء وجل عددها عن الإحصاء. وصلى الله على محمد خاتم الأنبياء وعلى آله أجمعين وسلم تسليماً.

أما بعد، فإننى رأيت كل من قصد إلى تخريج ما فى موطأ مالك بن أنس، رحمه الله، من حديث رسول الله ﷺ قصد بزعمه إلى المسند، وأضرب عن المنقطع والمرسل، وتأملت ذلك فى كل ما انتهى إلى مما جمع فى سائر البلدان، وألف على اختلاف الأزمان، فلم أر جامعيه وقفوا عندما شرطوه، ولا سلم لهم فى ذلك ما أملوه، بل أدخلوا من المنقطع شيئاً فى باب المتصل، وأتوا بالمرسل مع المسند، وكل من يتفقه منهم لمالك وينتقله، إذا سألت من شئت منهم عن مراسيل «الموطأ»، قالوا: صحاح لا يسوغ لأحد الطعن فيها، لثقة ناقلها، وأمانة مرسلها، وصدقوا فيما قالوه من ذلك، لكنها جملة ينقضها تفسيرهم بإضرابهم عن المرسل والمقطوع.

وأصل مذهب مالك - رحمه الله - والذى عليه جماعة أصحابنا المالكيين: أن مرسل الثقة تجب به الحجة ويلزم به العمل، كما يجب بالمسند سواء.

وأجمع أهل العلم من أهل الفقه والأثر فى جميع الأمصار - فيما علمت - على قبول خبر الواحد العدل وإيجاب العمل به إذا ثبت ولم ينسخه غيره من أثر أو إجماع، على هذا جميع الفقهاء فى كل عصر من لدن الصحابة إلى يومنا هذا، إلا الخوارج وطوائف من أهل البدع، شردمة لا تعد خلافاً.

وقد أجمع المسلمون على جواز قبول الواحد السائل المستفتى لما يخبره به العالم الواحد إذا استفتاه فيما لا يعلمه، وقبول خبر الواحد العدل فيما يخبر به مثله، وقد ذكر الحجة عليهم في ردهم أخبار الآحاد جماعة من أئمة الجماعة وعلماء المسلمين.

وقد أفردت لذلك كتاباً موعباً كافياً^(١)، والحمد لله.

ولأئمة فقهاء الأمصار في إنفاذ الحكم بخبر الواحد العدل مذاهب متقاربة، بعد إجماعهم على ما ذكرت لك من قبوله وإيجاب العمل به دون القطع على مغيبه، فجملة مذهب مالك في ذلك إيجاب العمل بمسنده ومرسله ما لم يعترضه العمل الظاهر ببلده، ولا يبالي في ذلك من خالفه في سائر الأمصار، ألا ترى إلى إيجابه العمل بحديث التفليس، وحديث المصرة، وحديث أبي القعيس في لبن الفحل؟ وقد خالفه في ذلك بالمدينة وغيرها جماعة من العلماء، وكذلك المرسل عنده سواء، ألا تراه يرسل حديث الشفعة ويعمل به، ويرسل حديث اليمين مع الشاهد ويوجب القول به، ويرسل حديث ناقة البراء بن عازب في جنایات المواشي ويرى العمل به، ولا يرى العمل بحديث خيار المتبايعين، ولا بنجاسة ولوغ الكلب، ولم يدر ما حقيقة ذلك كله لما اعترضهما عنده من العمل، ولتلخيص القول في ذلك موضع غير هذا.

وقالت طائفة من أصحابنا: مراسيل الثقات أولى من المسندات، واعتلوا بأن من أسند لك فقد أحالك على البحث عن أحوال من سماه لك، ومن أرسل من الأئمة حديثاً مع علمه ودينه وثقته، فقد قطع لك على صحته، وكفاك النظر.

وقالت منهم طائفة أخرى: لسنا نقول: إن المرسل أولى من المسند، ولكنهما سواء في وجوب الحجة والاستعمال، واعتلوا بأن السلف - رضوان الله عليهم - أرسلوا، ووصلوا، وأسندوا، فلم يعب واحد منهم على صاحبه شيئاً من ذلك، بل كل من أسند لم يخل من الإرسال، ولو لم يكن ذلك كله عندهم ديناً وحقاً، ما اعتمدوا عليه، لأننا وجدنا التابعين إذا سئلوا عن شيء من العلم، وكان عندهم في ذلك شيء عن نبيهم ﷺ أو عن أصحابه - رضی الله عنهم - قالوا: قال رسول الله ﷺ: كذا. وقال عمر: كذا، ولو كان ذلك لا يوجب عملاً، ولا يعد علماً عندهم، لما قنع به العالم من نفسه، ولا رضى به منه السائل.

ومن كان يذهب إلى هذا القول من أصحابنا: أبو الفرج عمرو بن محمد المالكى، وأبو بكر محمد بن عبد الله بن صالح الأبهري، وهو قول أبي جعفر محمد بن جرير الطبري.

(١) هو كتاب الشواهد في إثبات خبر الواحد لابن عبد البر.

وزعم الطبري أن التابعين بأسرهم أجمعوا على قبول المرسل ولم يأت عنهم إنكاره، ولا عن أحد الأئمة بعدهم إلى رأس المائتين، كأنه يعني أن الشافعي أول من أبى قبول المرسل.

وقالت طائفة أخرى من أصحابنا: لسنا نقول: إن المسند الذي اتفقت جماعة أهل الفقه والأثر في سائر الأمصار - وهم الجماعة - على قبوله والاحتجاج به واستعماله، كالمرسل الذي اختلف في الحكم به وقبوله في كل أحواله.

بل نقول: إن للمسند مزية فضل لموضع الاتفاق، وسكون النفس إلى كثرة القائلين به، وإن كان المرسل يجب أيضا العمل به، وشبه ذلك من مذهبه بالشهود يكون بعضهم أفضل حالا من بعض وأقعد وأتم معرفة أكثر عدداً، وإن كان البعض عدلين جائزي الشهادة، وكلا الوجهين يوجب العمل ولا يقطع العذر.

ومن كان يقول هذا: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن إسحاق بن خواز بندا البصري المالكي.

وأما أبو حنيفة وأصحابه، فإنهم يقبلون المرسل ولا يردونه إلا بما يردون به المسند من التأويل والاعتلال على أصولهم في ذلك.

وقال سائر أهل الفقه، وجماعة أصحاب الحديث في كل الأمصار، فيما علمت: الانقطاع في الأثر علة تمنع من وجوب العمل به، وسواء عارضه خير متصل أم لا، وقالوا: إذا اتصل خبر وعارضه خبر منقطع لم يعرج على المنقطع مع المتصل وكان المصير إلى المتصل دونه.

وحجتهم في رد المراسيل: ما أجمع عليه العلماء من الحاجة إلى عدالة المخبر، وأنه لا بد من علم ذلك، فإذا حكى التابعي عمن لم يلقه لم يكن بد من معرفة الواسطة، إذ قد صح أن التابعين، أو كثيرا منهم رروا عن الضعيف وغير الضعيف، فهذه النكته عندهم في رد المرسل، لأن مرسله يمكن أن يكون سمعه ممن يجوز قبول نقله، وممن لا يجوز، ولا بد من معرفة عدالة الناقل، فبطل لذلك الخبر المرسل للجهل بالواسطة.

قالوا: ولو جاز قبول المراسيل، لجاز قبول خبر مالك والشافعي والأوزاعي ومثلهم، إذا ذكروا خبرا عن النبي ﷺ، ولو جاز ذلك فيهم، لجاز فيمن بعدهم إلى عصرنا، وبطل المعنى الذي عليه مدار الخبر.

ومن حجتهم أيضا في ذلك: أن الشهادة على الشهادة قد أجمع المسلمون أنه لا

يجوز فيها إلا الاتصال والمشاهدة، فكذلك الخبر، يحتاج من الاتصال والمشاهدة إلى مثل ما تحتاج إليه الشهادة، إذ هو باب في إيجاب الحكم واحد.

هذا كله قول الشافعي وأصحابه وأهل الحديث، ولهم في ذلك من الكلام ما يطول ذكره.

وأما أصحابنا، فكلهم مذهبهم في الأصل استعمال المرسل مع المسند، كما يوجب الجميع استعمال المسند، ولا يردون بالمسند المرسل، كما لا يردون الخبرين المتصلين، ما وجدوا إلى استعمالهما سبيلا، وما ردوا به المرسل من حجة، بتأويل أو عمل مستفيض أو غير ذلك من أصولهم، فهم يردون به المسند سواء، لا فرق بينهما عندهم.

قال أبو عمر: هذا أصل المذهب، ثم إنى تأملت كتب المناظرين، والمختلفين من المتفقهين، وأصحاب الأثر من أصحابنا وغيرهم، فلم أر أحدا منهم يقنع من خصمه، إذا احتج عليه، بمرسل، ولا يقبل منه في ذلك خبرا مقطوعا، وكلهم، عند تحصيل المناظرة، يطالب خصمه بالاتصال في الإخبار. والله المستعان.

وإنما ذلك، لأن التنازع إنما يكون بين من يقبل المرسل وبين من لا يقبله، فإن احتج به من يقبله على من لا يقبله، قال له: هات حجة غيره، فإن الكلام بينى وبينك في أصل هذا ونحن لا نقبله، وإن احتج من لا يقبله على من يقبله، كان من حجته: كيف تحتج على بما ليس حجة عندك، ونحو هذا.

ولم نشاهد نحن مناظرة بين مالكي يقبله، وبين حنفي يذهب في ذلك مذهبهم، ويلزم على أصل مذهبهما في ذلك قبول كل واحد منهما من صاحبه المرسل إذا أرسله ثقة عدل رضا، ما لم يعترضه من الأصول ما يدفعه. وبالله التوفيق.

واختلف أصحابنا وغيرهم في خبر الواحد العدل هل يوجب العلم والعمل جميعا، أم يوجب العمل دون العلم؟ والذي عليه أكثر أهل العلم منهم: أنه يوجب العمل دون العلم، وهو قول الشافعي وجمهور أهل الفقه والنظر، ولا يوجب العلم عندهم إلا ما شهد به على الله، وقطع العذر بمجيئه مجيئا لا خلاف فيه.

وقال قوم كثير من أهل الأثر، وبعض أهل النظر: إنه يوجب العلم الظاهر والعمل جميعا، منهم الحسين الكراييسي وغيره وذكر ابن خواز بندا أن هذا القول يخرج على مذهب مالك.

قال أبو عمر: الذي نقول به: إنه يوجب العمل دون العلم كشهادة الشاهدين

والأربعة سواء، وعلى ذلك أكثر أهل الفقه والأثر، وكلهم يدين بخبر الواحد العدل فى الاعتقادات، ويعادى ويوالى عليها، ويجعلها شرعاً وديناً فى معتقده، على ذلك جماعة أهل السنة، ولهم فى الأحكام ما ذكرنا. وبالله توفيقنا.

ولما أجمع أصحابنا على ما ذكرنا فى المسند والمرسل، واتفق سائر العلماء على ما وصفنا، رأيت أن أجمع فى كتابى هذا كل ما تضمنه موطأ مالك بن أنس - رحمه الله - فى رواية يحيى بن يحيى الليثى الأندلسى عنه، من حديث رسول الله ﷺ مسنده، ومقطوعه، ومرسله، وكل ما يمكن إضافته إليه، صلوات الله وسلامه عليه.

ورتبت ذلك مراتب قدمت فيها المتصل، ثم ما جرى مجراه مما اختلف فى اتصاله، ثم المنقطع والمرسل.

وجعلته على حروف المعجم فى أسماء شيوخ مالك، رحمهم الله. ليكون أقرب للمتناول.

ووصلت كل مقطوع جاء متصلاً من غير رواية مالك، وكل مرسل جاء مسنداً من غير طريقه - رحمة الله عليه - فيما بلغنى علمه، وصح بروايتى جمعه، ليرى الناظر فى كتابنا هذا موقع آثار الموطأ من الاشتهار والصحة. واعتمدت فى ذلك على نقل الأئمة، وما رواه ثقات هذه الأمة.

وذكرت من معانى الآثار وأحكامها المقصودة بظاهر الخطاب ما عول على مثله الفقهاء أولو الأبواب.

وجلبت من أقاويل العلماء فى تأويلها، وناسخها ومنسوخها، وأحكامها ومعانيها، ما يشتفى به القارئ الطالب ويصبره، وينبه العالم ويذكره.

وأيت من الشواهد على المعانى والإسناد، بما حضرنى من الأثر ذكره، وصحبنى حفظه، مما تعظم به فائدة الكتاب.

وأشرت إلى شرح ما استعجم من الألفاظ، مقتصرًا على أقاويل أهل اللغة.

وذكرت فى صدر الكتاب من الأخبار الدالة على البحث عن صحة النقل، وموضع المتصل والمرسل، ومن أخبار مالك - رحمه الله - وموضعه من الإمامة فى علم الديانة، ومكانه من الانتقاد والتوقى فى الرواية، ومنزلة موطئه عند جميع العلماء المؤلفين منهم والمخالفين، نبذاً يستدل بها اللبيب على المراد، وتغنى المقتصر عليها عن الازدياد. وأومات إلى ذكر بعض أحوال الرواة وأنسابهم وأسنانهم ومنازلهم.

وذكرت من حفظت تاريخ وفاته منهم، معتمداً في ذلك كله على الاختصار، ضارباً عن التطويل والإكثار.

والله أسأله العون على ما يرضاه، ويزلف فيما قصدناه، فلم نصل إلى شيء مما ذكرناه إلا بعونه وفضله، لا شريك له، فله الحمد كثيراً دائماً على ما ألهمنا من العناية بخير الكتب بعد كتابه، وعلى ما وهب لنا من التمسك بسنة رسوله محمد ﷺ، وما توفيقى إلا بالله، وهو حسبي ونعم الوكيل.

وإنما اعتمدت على رواية يحيى بن يحيى المذكورة خاصة، لموضعه عند أهل بلدنا، من الثقة والدين والفضل والعلم والفهم، ولكثرة استعماهم لروايته وراثة عن شيوخهم وعلمائهم، إلا أن يسقط من روايته حديث من أمهات أحاديث الأحكام أو نحوها، فأذكره من غير روايته، إن شاء الله.

فكل قوم ينبغي لهم امتثال طريق سلفهم فيما سبق إليهم من الخير، وسلوك منهاجهم فيما احتملوا عليه من البر، وإن كان غيره مباحاً مرغوباً فيه.

والروايات في مرفوعات «الموطأ» متقاربة في النقص والزيادة، وأما اختلاف روايته في الإسناد والإرسال والقطع والاتصال، فأرجو أن ترى ما يكفي، ويشفي في كتابنا هذا، مما لا يخرجنا عن شرطنا، إن شاء الله لا يرتباطه به؛ والله المستعان.

فأما روايتنا للموطأ من طريق يحيى بن يحيى الأندلسي، رحمه الله: فحدثنا بها أبو عثمان سعيد بن نصر لفظاً منه قراءة على من كتابه - رحمه الله - وأنا أنظر في كتابي، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، ووهب بن مسرة، قالوا: حدثنا محمد بن وضاح، قال: حدثنا يحيى بن يحيى عن مالك.

وحدثنا به أيضاً أبو الفضل أحمد بن قاسم، قراءة مني عليه، قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن أبي دليم، ووهب بن مسرة، قالوا: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا يحيى عن مالك.

وحدثنا به أيضاً أبو عمر أحمد بن محمد بن أحمد؛ قراءة مني عليه، قال: حدثنا وهب ابن مسرة، قال: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا يحيى عن مالك.

وحدثنا به أيضاً أبو عمر أحمد بن محمد بن أحمد المذكور - رحمه الله - قال: حدثنا أبو عمر أحمد بن مطرف، وأحمد بن سعيد، قالوا: حدثنا عبيد الله بن يحيى بن يحيى، قال: حدثني أبي عن مالك.

وبين رواية عبيد الله، ورواية ابن وضاح حروف قد قيدتها فى كتابى.

والله أسأله حسن العون على ما يرضيه ويقرب منه، فإنما نحن به لا شريك له،
وحسبنا الله، ونعم الوكيل.

باب معرفة المرسل والمسند والمنقطع والمتصل والموقوف ومعنى التدليس

قال أبو عمر: هذه أسماء اصطلاحية، وألقاب اتفق الجميع عليها، وأنا ذاكر فى هذا
الباب معانيها، إن شاء الله.

اعلم - وفقك الله - أنى تأملت أقاويل أئمة أهل الحديث، ونظرت فى كتب من
اشتراط الصحيح فى النقل منهم، ومن لم يشترطه، فوجدتهم أجمعوا على قبول الإسناد
المعنعن؛ لا خلاف بينهم فى ذلك، إذا جمع شروطاً ثلاثة، وهى: عدالة المحدثين فى
أحوالهم.

ولقاء بعضهم بعضاً بمجالسة ومشاهدة.

وأن يكونوا براء من التدليس.

والإسناد المعنعن: «فلان عن فلان عن فلان عن فلان».

وقد حدثنا إسماعيل بن عبدالرحمن، حدثنا إبراهيم بن بكر، حدثنا محمد بن الحسين
ابن أحمد الأزدي الحافظ الموصلى، قال: حدثنا ابن زاكيا، قال: حدثنا أبو معمر، عن
وكيع، قال: قال شعبة: فلان عن فلان ليس بحديث. قال وكيع: وقال سفيان: هو
حديث.

قال أبو عمر: ثم إن شعبة انصرف عن هذا إلى قول سفيان.

وقد أعلمتك أن المتأخرين من أئمة الحديث، والمشرطين فى تصنيفهم الصحيح قد
أجمعوا على ما ذكرت لك وهو قول مالك وعامة أهل العلم - والحمد لله - إلا أن
يكون الرجل معروفاً بالتدليس؛ فلا يقبل حديثه حتى يقول: حدثنا، أو سمعت، فهذا ما
لا أعلم فيه أيضاً خلافاً.

ومن الدليل على أن «عن» محمولة عند أهل العلم بالحديث على الاتصال حتى يتبين
الانقطاع فيها: ما حكاه أبو بكر الأثرم عن أحمد بن حنبل: أنه سئل عن حديث المغيرة
ابن شعبة: أن النبى، عليه السلام، مسح أعلى الخف وأسفله، فقال: هذا الحديث ذكرته

٤٠ فتح المالك

لعبدالرحمن بن مهدي، فقال عن ابن المبارك: أنه قال: عن ثور: حدثت عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة، وليس فيه المغيرة.

قال أحمد: وأما الوليد فزاد فيه: «عن المغيرة»، وجعله: «ثور عن رجاء»، ولم يسمعه ثور من رجاء: لأن ابن المبارك قال فيه: عن ثور حدثت عن رجاء.

قال أبو عمر: ألا ترى أن أحمد بن حنبل - رحمه الله - عاب على الوليد بن مسلم قوله: «عن؛ في منقطع ليدخله في الاتصال؟».

فهذا بيان أن «عن» ظاهرها الاتصال، حتى يثبت فيها غير ذلك. ومثل هذا عن العلماء كثير.

وسنذكر هذا الحديث بطرقه، عند ذكر حديث المغيرة بن شعبة، في باب: بن شهاب عن عباد بن زياد، إن شاء الله.

وأما التدليس:

فهو أن يحدث الرجل عن الرجل الذي قد لقيه، وأدرك زمانه، وأخذ عنه، وسمع منه، وحديث عنه بما لم يسمعه منه، وإنما سمعه من غيره عنه ممن ترضى حاله، أو لا ترضى، على أن الأغلب في ذلك أن لو كانت حاله مرضية لذكره، وقد يكون لأنه استصغره. هذا هو التدليس عند جماعتهم، لا اختلاف بينهم في ذلك.

وسنبين معنى التدليس بالإخبار عن العلماء في الباب بعد هذا، إن شاء الله.

واختلفوا في حديث الرجل عمن لم يلقه، مثل مالك عن سعيد بن المسيب، والثوري عن إبراهيم النخعي، وما أشبه هذا فقالت فرقة: هذا تدليس، لأنهما لو شاءا لسميا من حديثهما، كما فعلا في الكثير مما بلغهما عنهما، قالوا: وسكوت المحدث عن ذكر من حدثه مع علمه به دلالة.

قال أبو عمر: فإن كان هذا تدليسا، فما أعلم أحدا من العلماء سلم منه، في قديم الدهر ولا في حديثه - اللهم - إلا شعبة بن الحجاج ويحيى بن سعيد القطان، فإن هذين ليس يوجد لهما شيء من هذا، لا سيما شعبة، فهو القائل: لأن أزنني أحب إلي من أن أدلس.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا محمد بن عبدالسلام الخشنى، حدثنا بندار، حدثنا غندر، قال: سمعت شعبة يقول: «التدليس في الحديث أشد من الزنا»، ولأن أسقط من السماء إلى الأرض أحب إلي من أن أدلس.

وقال أبو نعيم: سمعت شعبة يقول: لأن أزنّي أحب إلىّ من أن أدلس.

وقال أبو وليد الطيالسي: سمعت شعبة يقول: لأن آخر من السماء إلى الأرض أحب إلىّ من أن أقول: زعم فلان ولم أسمع ذلك الحديث منه.

وقالت طائفة من أهل الحديث: ليس ما ذكرنا يجرى عليه لقب التدليس، وإنما هو إرسال، قالوا: وكما جاز أن يرسل سعيد عن النبي ﷺ وعن أبي بكر وعمر، وهو لم يسمع منهما، ولم يسم أحد من أهل العلم ذلك تدليسا، كذلك مالك عن سعيد بن المسيب. والإرسال قد تبعت عليه أمور لا تضيره، مثل:

أن يكون الرجل سمع ذلك الخبر من جماعة عن المعزى إليه الخبر، وصح عنده، ووقر في نفسه، فأرسله عن ذلك المعزى إليه، علما بصحة ما أرسله.

وقد يكون المرسل للحديث نسي من حدثه به وعرف المعزى إليه الحديث، فذكره عنه، فهذا أيضا لا يضر، إذا كان أصل مذهبه ألا يأخذ إلا عن ثقة، كمالك وشعبة.

أو تكون مذاكرة فرما ثقل معها الإسناد، وخف الإرسال، إما لمعرفة المخاطبين بذلك الحديث واشتهاره عندهم، أو لغير ذلك من الأسباب الكائنة في معنى ما ذكرناه.

والأصل في هذا الباب: اعتبار حال المحدث، فإن كان لا يأخذ إلا عن ثقة وهو في نفسه ثقة وجب قبول حديثه مرسله ومسنده، وإن كان يأخذ عن الضعفاء، ويسامح نفسه في ذلك، وجب التوقف عما أرسله حتى يسمى من الذي أخبره.

وكذلك من عُرف بالتدليس المجتمع عليه، وكان من المسامحين في الأخذ عن كل أحد، لم يحتج بشيء مما رواه حتى يقول: أخبرنا، أو سمعت.

هذا إذا كان عدلا ثقة في نفسه، وإن كان ممن لا يروى إلا عن ثقة، استغنى عن توقيفه ولم يسأل عن تدليسه.

وعلى ما ذكرته لك أكثر أئمة الحديث، قال يعقوب بن شيبة: سألت يحيى بن معين عن التدليس فكرهه وعابه.

قلت له: فيكون المدلس حجة فيما روى حتى يقول: «حدثنا أو أخبرنا؟».

فقال: لا يكون حجة فيما دلس فيه.

قال يعقوب: وسألت علي بن المديني عن الرجل يدلس، أيكون حجة فيما لم يقل: «حدثنا؟».

فقال: إذا كان الغالب عليه التدليس فلا، حتى يقول: «حدثنا».

قال على: والناس يحتاجون في صحيح حديث سفيان إلى يحيى القطان.

يعنى على: أن سفيان كان يدلس، وأن القطان كان يوقفه على ما سمع وما لم يسمع.

وسترى في الباب الذي بعد هذا ما يدل على ذلك، ويكشف لك المذهب والمراد فيه، إن شاء الله.

فأما المرسل: فإن هذا الاسم أوقعوه بإجماع على حديث التابعي الكبير عن النبي ﷺ مثل أن يقول عبيد الله بن عدي بن الخيار، أو أبو أمانة بن سهل بن حنيف، أو عبد الله بن عامر بن ربيعة، ومن كان مثلهم: «قال رسول الله ﷺ» وكذلك من دون هؤلاء، مثل سعيد بن المسيب، وسالم بن عبد الله، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، والقاسم بن محمد، ومن كان مثلهم.

وكذلك علقمة بن قيس، ومسروق بن الأجدع، والحسن، وابن سيرين، والشعبي، وسعيد بن جبير، ومن كان مثلهم من سائر التابعين الذين صح لهم لقاء جماعة من الصحابة ومجالستهم.

فهذا هو المرسل عند أهل العلم. ومثله أيضا، مما يجري مجراه عند بعض أهل العلم، مرسل من دون هؤلاء، مثل حديث ابن شهاب، وقتادة، وأبي حازم، ويحيى بن سعيد، عن النبي ﷺ يسمونه مراسلاً، كمرسل كبار التابعين.

وقال آخرون: حديث هؤلاء عن النبي ﷺ يسمى منقطعاً لأنهم لم يلقوا من الصحابة إلا الواحد والاثنين، وأكثر روايتهم عن التابعين، فما ذكروه عن النبي ﷺ يسمى منقطعاً.

قال أبو عمر: المنقطع عندي كل ما لا يتصل سواء كان يعزى إلى النبي ﷺ أو إلى غيره.

وأما المسند: فهو ما رفع إلى النبي ﷺ خاصة. فالمتصل من المسند مثل: مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ.

ومالك، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

ومالك، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة، عن النبي ﷺ.

ومالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

ومالك، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، أو أبي سلمة بن عبد الرحمن. أو
الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

ومعمر، عن همام بن منبه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

وأيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

وما كان مثل هذا كله.

والمنقطع من المسند مثل: مالك، عن يحيى بن سعيد، عن عائشة، عن النبي ﷺ.

وعن عبد الرحمن بن القاسم، عن عائشة، عن النبي ﷺ.

وعن ابن شهاب، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ.

وعن ابن شهاب، عن أبي هريرة.

وعن زيد بن أسلم، عن عمر بن الخطاب، عن النبي ﷺ.

فهذا وما كان مثله مسند لأنه أسند إلى النبي ﷺ، ورفع إليه، وهو مع ذلك منقطع،
لأن يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن القاسم، لم يسمعا من عائشة، وكذلك ابن شهاب
لم يسمع من ابن عباس، ولا من أبي هريرة، ولا سمع زيد بن أسلم من عمر، وقد
اختلف في سماعه من ابن عمر، والصحيح عندي أنه سمع منه.

وسترى ذلك في موضعه من كتابنا هذا، إن شاء الله.

وأكثر من هذا في الانقطاع: مالك أنه بلغه، عن جابر بن عبد الله، عن النبي ﷺ.
وعن عائشة.

وعن أنس، عن النبي ﷺ، وما كان مثله.

وأما المتصل جملة، فمثل: مالك عن نافع.

وعبد الله بن دينار، عن ابن عمر، مرفوعاً أو موقوفاً، وكذلك أيوب عن أبي قلابة،
عن أنس، مرفوعاً أو موقوفاً.

وشعبة، عن قتادة، عن أنس، مرفوعاً أو موقوفاً.

وشعبة، عن الحكم بن عتيبة، عن مصعب بن سعد، عن أبيه، مرفوعاً أو موقوفاً.

٤٤ فتح المالك

ومثل منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود، مرفوعاً أو موقوفاً.

ومثل الأوزاعي، وهشام الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، مرفوعاً أو موقوفاً.

والزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة، وأبي هريرة، مرفوعاً أو موقوفاً، وما كان مثل هذا.

وإنما سمي متصلاً لأن بعضهم صحت مجالسته ولقاؤه لمن بعده في الإسناد، وصح سماعه منه.

والموقوف: ما وقف على الصاحب ولم يبلغ به النبي ﷺ، مثل: مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر قوله.

وعن الزهري، عن سالم، عن أبيه قوله.

وابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس قوله، وما كان مثل هذا.

والانقطاع يدخل المرفوع وغير المرفوع.

وقد ذهب قوم إلى أن المرفوع كل ما أضيف إلى النبي ﷺ، متصلاً كان، أو مقطوعاً، وأن المسند لا يقع إلا على ما اتصل مرفوعاً إلى النبي ﷺ.

ففرقوا بين المرفوع والمسند بأن المسند هو الذي لا يدخله انقطاع، ومما يعرف به: اتصال الرواة ولقاء بعضهم بعضاً، فلذا صار الحديث مقطوعاً، وإن كان مسنداً، لأن ظاهره يتصل إلى النبي ﷺ، وهو منقطع.

وقال آخرون: المرفوع والمسند سواء، وهما شيء واحد، والانقطاع يدخل عليهما جميعاً والاتصال.

واختلفوا في معنى «أن» هل هي بمعنى «عن» محمولة على الاتصال بالشرائط الذي ذكرنا حتى يتبين انقطاعها، أو هي محمولة على الانقطاع حتى يعرف صحة اتصالها؟.

وذلك مثل: مالك، عن ابن شهاب، أن سعيد بن المسيب قال: «كذا».

ومثل: مالك، عن هشام بن عروة، أن أباه قال: «كذا».

ومثل: حماد بن زيد، عن أيوب، أن الحسن قال: «كذا».

فجمهور أهل العلم اتفقوا على أن «عن» و«أن» سواء وأن الاعتبار ليس بالحروف، وإنما هو باللقاء والمجالسة والسماع والمشاهدة، فإذا كان سماع بعضهم من بعض صحيحاً، كان حديث بعضهم عن بعض أبداً بأي لفظ ورد محمولاً على الاتصال حتى يتبين فيه علة الانقطاع.

وقال البرديجي: «أن» محمولة على الانقطاع، حتى يتبين السماع في ذلك الخبر بعينه من طريق آخر، أو يأتي ما يدل على أنه قد شهدته وسمعه.

قال أبو عمر: هذا عندي لا معنى له، لإجماعهم على أن الإسناد المتصل بالصحابي سواء قال فيه: قال رسول الله ﷺ، أو: أن رسول الله ﷺ قال، أو: عن رسول الله ﷺ قال: أو سمعت رسول الله ﷺ كل ذلك سواء عند العلماء، والله أعلم.

وأما التدليس: فمعناه عند جماعة أهل العلم بالحديث: أن يكون الرجل قد لقي شيخاً من شيوخه فسمع منه أحاديث لم يسمع غيرها منه، ثم أخبره بعض أصحابه، ممن يثق به عن ذلك الشيخ، بأحاديث غير تلك التي سمع منه، فيحدث بها عن الشيخ دون أن يذكر صاحبه الذي حدثه بها، فيقول فيها: عن فلان، يعني ذلك الشيخ.

وهذا لا يجوز إلا في الإسناد المعنعن، ولا أعلم أحداً يجيز للمحدث أن يقول: «أخبرني، أو حدثني، أو سمعت» من لم يخبره، ولم يحدثه، ولم يسمع منه، وإنما يقول: اكتبوا: «فلان عن فلان»، كما لو قال مالك: اكتبوا «مالك عن نافع» أو ابن عيينة يقول: اكتبوا: «سفيان عن عمرو بن دينار»، أو الثوري، أو شعبة يقول: اكتبوا «سفيان أو شعبة عن الأعمش»، وهو قد سمعه من رجل وثق به عن الذي حمله عنه.

وهذا أخف ما يكون في الذين لقي بعضهم بعضاً، وأخذ بعضهم عن بعض، وإذا وقع ذلك فيمن لم يلقيه فهو أقبح وأسمج.

وسئل يزيد بن هارون عن التدليس في الحديث فكرهه وقال: هو من التزین.

باب بيان التدليس ومن يقبل نقله ويقبل مرسله وتدليسه

ومن لا يقبل ذلك منه

قال أبو عمر: الذي اجتمع عليه أئمة الحديث والفقهاء في حال المحدث الذي يقبل نقله، ويحتج بحديثه، ويجعل سنة وحكما في دين الله: هو أن يكون حافظاً إن حدث من حفظه، عالماً بما يحيل المعاني، ضابطاً لكتابه إن حدث من كتاب يؤدي الشيء على وجهه، متيقظاً غير مغفل، وكلهم يستحب أن يؤدي الحديث بحروفه؛ لأنه أسلم له،

فإن كان من أهل الفهم والمعرفة، جاز له أن يحدث بالمعنى، وإن لم يكن كذلك لم يجز له ذلك لأنه لا يدرى لعله يحيل الحلال إلى الحرام. ويحتاج، مع ما وصفنا، أن يكون ثقة في دينه، عدلاً جازئ الشهادة مرضياً، فإذا كان كذلك، وكان سالماً من التدليس، كان حجة فيما نقل وحمل من أثر في الدين.

وجملة تلخيص القول في التدليس الذي أجازه من أجازته من العلماء بالحديث، هو: أن يحدث الرجل عن شيخ قد لقيه وسمع منه، بما لم يسمع منه وسمعه من غيره عنه، فيوهم أنه سمعه من شيخه ذلك، وإنما سمعه من غيره أو من بعض أصحابه عنه، ولا يكون ذلك إلا عن ثقة، فإن دلس عن غير ثقة فهو تدليس مذموم عند جماعة أهل الحديث، وكذلك إن دلس عن من لم يسمع منه، فقد جاوز حد التدليس الذي رخص فيه من رخص من العلماء، إلى ما ينكرونه ويذمونهم ولا يحمدونه، وبالله العصمة لا شريك له.

وكل حامل علم معروف العناية به، فهو عدل محمول في أمره أبداً على العدالة، حتى تبين جرحته في حاله أو في كثرة غلطه، لقوله ﷺ: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله»^(٢). وسنذكر هذا الخبر بطرقه في آخر هذا الباب، إن شاء الله.

قال صالح بن أحمد بن حنبل: حدثنا علي بن المديني، قال: سمعت عبدالرحمن بن مهدي يقول: قال شعبة يوماً: حدثني رجل، عن سفيان، عن منصور، عن إبراهيم بكذا ثم قال: ما يسرنى أنى قلت: قال منصور، وإن لي الدنيا كلها.

وقد يكون المحدث عدلاً جازئ الشهادة، ولا يعرف معنى ما يحمل، فلا يحتج بنقله، قال أحمد بن حنبل: سمعت يزيد بن هارون يقول: قد تجوز شهادة الرجل، ولا يجوز حديثه، ولا يجوز حديثه حتى تجوز شهادته، وقال أيوب: إن بالبصرة رجلاً من أزهدهم وأكثرهم صلاة، لو شهد عندي شهادة ما أجزت شهادته، يريد فكيف أقبل حديثه؟. وقال ابن مهدي: إني لأدعو الله لقوم قد تركت حديثهم.

(٢) أخرجه ابن عدى في الكامل، عن علي ١٤٥/١ وعن ابن عمر، وأبي هريرة، وأبي أمامة ٣١/٣ وأخرجه الديلمي في الفردوس برقم ٨٨٣٢، ٩٠١٢ عن ابن عمر - وأخرجه العقيلي في الضعفاء - ح ١٤٥/١ عن علي، ح ١٣/٣ عن ابن عمر وأبي هريرة. والخطيب في شرف أصحاب الحديث ص ٢٨ عن أبي هريرة. وذكره في كنز العمال برقم ٢٨٩/٨ وعزاه لابن عدى والديلمي والخطيب والعقيلي. وأخرج الخطيب في شرف أصحاب الحديث ص ٢٩ عن مهني بن يحيى، سألت أحمد عن هذا الحديث قلت له: كأنه كلام موضوع فقال أحمد: لا، هو صحيح سمعته من غير واحد.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا أحمد بن زهير، حدثنا الوليد بن شجاع، حدثنا سويد بن عبدالعزيز، عن مغيرة، قال: خرجنا إلى شيخ بلغنا أنه يحدث بأحاديث، فلما انتهينا إلى إبراهيم قال: ما حبسكم؟ قلنا: أتينا شيخا يحدث بأحاديث، قال إبراهيم: لقد رأيتنا وما نأخذ الأحاديث إلا ممن يعرف وجوهها وإنا لنجد الشيخ يحدث بالحديث يحرف خلاله من حرامه، وما يعلم.

وقال علي بن المديني: سمعت يحيى بن سعيد، يعنى القطان، يقول: ينبغي لصاحب الحديث أن تكون فيه خصال: ينبغي أن يكون جيد الأخذ، ويفهم ما يقال له، ويصبر الرجال، ويتعاهد ذلك من نفسه.

وقد ذكرنا في باب أخبار مالك بعد هذا الباب قوله فيمن يؤخذ العلم عنه، ومذهبه في ذلك هو مذهب جمهور العلماء.

والشرط في خبر العدل على ما وصفنا: أن يروى عن مثله سماعاً واتصالاً، حتى يتصل ذلك بالنبي ﷺ.

وأما الإرسال، فكل من عرف بالأخذ عن الضعفاء والمساخرة في ذلك، لم يحتج بما أرسله، تابعياً كان أو من دونه، وكل من عرف أنه لا يأخذ إلا عن ثقة فتدليسه ومرسله مقبول. فمراسيل سعيد بن المسيب، ومحمد بن سيرين، وإبراهيم النخعي عندهم صحاح، وقالوا: مراسيل عطاء والحسن لا يحتج بها، لأنهما كانا يأخذان عن كل أحد، وكذلك مراسيل أبي قلابة وأبي العالية.

وقالوا: لا يقبل تدليس الأعمش لأنه إذا وقف أحال على غير ملىء، يعنون: على غير ثقة، إذا سأله عن هذا؟ قال: عن موسى بن طريف، وعباية بن ربعي، والحسن ابن ذكوان.

قالوا: ويقبل تدليس ابن عيينة، لأنه إذا وقف أحال على ابن جريج ومعمار ونظائرهما.

أخبرني أبو عثمان سعيد بن نصر - رحمه الله - قال: حدثنا أبو عمر أحمد بن دحيم بن خليل قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي قال: حدثنا أحمد بن حنبل قال: حدثنا سفيان بن عيينة يوماً، عن زيد بن أسلم، عن علي بن الحسين قال: يجزى الجنب أن ينغمس في الماء، قلنا: من دون زيد بن أسلم؟ قال: معمر، قلنا: من دون معمر؟ قال: ذاك الصنعاني عبدالرزاق..

وروى عن ابن معين قال: كان ابن عيينة يدلس، فيقول: عن الزهري، فإذا قيل له: من دون الزهري؟ فيقول لهم: أليس لكم في الزهري مقنع؟ فيقال: بلى، فإذا استقصى عليه يقول: معمر! اكتبوا لا بارك الله لكم.

قال يحيى بن معين: وكان هشيم مدلساً، وكان الأعمش مدلساً، وكان الوليد بن مسلم مدلساً.

حدثنا أبو عبد الله محمد بن رشيق قال: حدثنا أبو الطيب أحمد بن سليمان بن عمرو البغدادي قال: حدثنا محمد بن محمد بن سليمان الباغندي قال: حدثنا علي بن عبد الله المدني قال: حدثنا يحيى بن سعيد القطان، عن سفيان الثوري قال: حدثنا سليمان الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ قال: «من بنى لله مسجداً ولو كمفحص قطاة بنى الله له بيتاً في الجنة»^(٣).

قال علي بن المدني: قال يحيى بن سعيد: قال سفيان، وشعبة: لم يسمع الأعمش هذا الحديث من إبراهيم التيمي.

قال أبو عمر: هذه شهادة عدلين إمامين على الأعمش بالتدليس، وأنه كان يحدث عن من لقيه بما لم يسمع منه، وربما كان بينهما رجل أو رجلان. فلمثل هذا وشبهه قال ابن معين وغيره في الأعمش: إنه مدلس.

حدثنا إسماعيل بن عبد الرحمن، حدثنا إبراهيم بن بكر بن عمران، حدثنا محمد بن الحسين الأزدي، حدثنا عمران بن موسى، حدثنا أبو موسى الزمن، حدثنا أبو الوليد قال: سمعت أبا معاوية الضرير يقول: كنت أحدث الأعمش عن الحسن بن عمار، عن الحكم، عن مجاهد، فيجىء أصحاب الحديث بالعشى فيقولون: حدثنا الأعمش عن مجاهد بتلك الأحاديث، فأقول: أنا حدثته عن الحسن بن عمار، عن الحكم، عن مجاهد.

قال أبو عمر: التدليس في محدثي أهل الكوفة كثير، قال يزيد بن هارون: لم أر بالكوفة أحداً إلا وهو يدلس، إلا مسعراً، وشريكاً.

وذكر إسحاق بن إبراهيم عن أبي بكر بن عياش عن الأعمش، قال: قال لي حبيب ابن أبي ثابت: لو أن رجلاً حدثني عنك بحديث، ما باليت أن أرويه عنك.

(٣) أخرجه البخاري في تاريخه ٣٣٠/٥ عن أنس، وأحمد في مسنده ٢٤١/١ عن ابن عباس، والطبراني في الأوسط، عن ابن عمر برقم ٧١١٠. وأخرجه ابن حبان في صحيحه ٦٨/٣، ٦٩ عن أبي ذر وعثمان. وأخرجه ابن أبي شيبة بالمصنف ٣١/١ عن عثمان، والبيهقي في السنن الكبرى ٤٣٧/٢ عن عثمان، وابن عدي في الكامل ٣٩١/١ عن أسماء.

وروى معاذ بن معاذ، عن شعبة قال: ما رأيت أحداً إلا وهو يدلس، إلا عمرو بن مرة وابن عون.

وقال يحيى بن سعيد القطان: مالك عن سعيد بن المسيب، أحب إلى من الثوري، عن إبراهيم، لأنه لو كان شيخ الثوري فيه رمق، لبرح به وصاح.

وقال مرة أخرى: كلاهما عندى شبه الريح.

حدثنا خلف بن أحمد، حدثنا أحمد بن سعيد، حدثنا سعيد بن عثمان، حدثنا الخشنى، حدثنا أبو موسى الزمن، حدثنا الحسن بن عبدالرحمن، عن ابن عون قال: ذكر أيوب لمحمد يوماً حديثاً عن أبي قلابه، فقال: أبو قلابه رجل صالح، ولكن انظر عمن ذكره أبو قلابه.

وحدثنا خلف بن أحمد، حدثنا أحمد بن سعيد، حدثنا الحضرمي، حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثنا أبي، حدثنا إسماعيل بن عليه، عن أيوب قال: كان الرجل يحدث محمداً بالحديث فلا يقبل عليه ويقول: والله ما أتهمك ولا أتهم ذاك، ولكن أتهم من بينكما.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا أحمد بن زهير، حدثنا أحمد بن حنبل قال: حدثنا أبو داود، يعنى الطيالسي، قال: قال شعبة: كنت أعرف إذا جاء ما سمع قتادة مما لم يسمع. كان إذا جاء ما سمع يقول: حدثنا أنس بن مالك، وحدثنا الحسن، وحدثنا سعيد بن المسيب، وحدثنا مطرف. وإذا جاء ما لم يسمع يقول: قال سعيد بن جبير، وقال أبو قلابه.

وذكر أبو عيسى الترمذي، حدثنا حسين بن مهدي البصري، حدثنا عبدالرزاق، حدثنا ابن المبارك قال: قلت لهشيم: ما لك تدلس وقد سمعت كثيراً. قال: كان كبيراً يدلسان: الأعمش والثوري، وذكر أن الأعمش لم يسمع عن مجاهد إلا أربعة أحاديث.

وقال: قال أبو عيسى: قلت لمحمد بن إسماعيل البخاري: لم يسمع الأعمش من مجاهد إلا أربعة أحاديث قال: ربح، ليس بشيء، لقد عدت له أحاديث كثيرة؛ نحواً من ثلاثين أو أقل أو أكثر، يقول فيها: حدثنا مجاهد.

قال البخاري: ولا أعرف لسفيان الثوري، عن حبيب بن أبي ثابت، ولا عن سلمة ابن كهيل، ولا عن منصور، وذكر مشايخ كثيرة فقال: لا أعرف لسفيان، عن هؤلاء تدليساً، ما أقل تدليسه!

قال البخارى: وكان حميد الطويل يدلس.

حدثنا أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن سعيد قال: حدثنا أحمد بن مطرف قال: حدثنا سعيد بن عثمان الأعناقى قال: حدثنا أبو يعقوب إسحاق بن إسماعيل الأيلى

قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن زيد بن أسلم قال: قال عبد الله بن عمر: «دخل رسول الله ﷺ مسجد بنى عمرو بن عوف؛ يعنى مسجد قباء يصلى فيه، ودخل رجال من الأنصار يسلمون عليه، ودخل معهم صهيب، فسألت صهيبياً: كيف كان النبى ﷺ يصنع إذا سلم عليه؟ قال: يشير بيده» (٤).

قال سفيان بن عيينة: فقلت لرجل: سل زيد بن أسلم، وفرقت أن أسأله: هل سمعت هذا من ابن عمر؟ فقال له: يا أبا أسامة! أسمعته من ابن عمر؟ قال زيد: أما أنا فقد رأيته.

قال أبو عمر: جواب زيد هذا جواب جيد عما سئل عنه وفيه دليل، والله أعلم. على أنه لم يسمع هذا الحديث من ابن عمر، ولو سمعه منه لأجاب بأنه سمعه، ولم يجب بأنه رآه، وليست الرؤية دليلاً على صحة السماع، وقد صح سماعه من ابن عمر لأحاديث، وقد ذكرنا ذلك فى أول باب من هذا الكتاب، والحمد لله.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا أحمد بن حنبل، حدثنا شعيب بن حرب، قال: قال مالك بن أنس: كنا نجلس إلى الزهرى وإلى محمد بن المنكدر، فيقول الزهرى: قال ابن عمر: كذا وكذا، فإذا كان بعد ذلك، جلسنا إليه فقلنا له: الذى ذكرت عن ابن عمر، من أخبرك به؟ قال: ابنه سالم.

وقال حبيب بن الشهيد: قال لى محمد بن سيرين: سل الحسن ممن سمع حديث العقيقة؟ فسأله، فقال: عن سمرة.

قال أبو عمر: فهكذا مراسيل الثقات، إذا سئلوا أحالوا على الثقات.

(٤) أخرجه الحاكم فى المستدرک عن ابن عمر كتاب الهجرة باب من صلى بمسجد قباء كان كعدل عمره ١٢/٣ عن ابن عمر. وأخرجه أحمد فى مسنده، عن ابن عمر ١٢/٦. والبيهقى فى السنن الكبرى ٢٦٢/٢ كتاب الصلاة، عن ابن عمر. وأبو داود كتاب الصلاة باب الإشارة باليد برقم ٩٤٣ ج ١/٢٤٦ عن أنس. وابن ماجه برقم ١٠١٧ ج ١/٣٢٥ عن ابن عمر كتاب الصلاة، باب المصلى يشير بيده. وأخرجه الطبرانى فى الكبير ٣٥/٨ عن ابن عمر.

يقولون: لم يسمع الحسن من سمرة غير حديث العقيقة؛ هكذا قال ابن معين وغيره، وقال البخاري: قد سمع منه أحاديث كثيرة، وصحح سماعه من سمرة، فيما ذكر الترمذي أبو عيسى، عن البخاري، فالله أعلم.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا أحمد بن حنبل، قال: حدثنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا شعبة، عن سليمان الأعمش قال: قلت لإبراهيم: إذا حدثتني حديثاً فأسنده فقال: إذا قلت: عن عبد الله - يعني ابن مسعود - فاعلم أنه عن غير واحد، وإذا سميت لك أحداً فهو الذي سميت.

قال أبو عمر: إلى هذا نزع من أصحابنا من زعم أن مرسل الإمام أولى من مسنده، لأن في هذا الخبر ما يدل على أن مراسيل إبراهيم النخعي أقوى من مسانيد، وهو - لعمرى - كذلك إلا أن إبراهيم ليس بعيار على غيره.

أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن شاكر، قال: حدثنا محمد بن يحيى بن عبدالعزيز، قال: حدثنا أسلم بن عبدالعزيز، قال حدثنا الربيع بن سليمان، قال: حدثنا الشافعي - رحمه الله - قال: حدثنا عمي محمد بن علي بن شافع، قال: حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه عروة بن الزبير، قال: إني لأسمع الحديث أستحسنه فما يمنعني من ذكره إلا كراهية أن يسمعه سامع فيقتدي به، وذلك أني أسمعه من الرجل لا أثق به، قد حدث به عمن أثق به، أو أسمعه من رجل أثق به، قد حدث به عمن لا أثق به، فلا أحدث به.

قال أبو عمر: هذا فعل أهل الورع والدين، كيف ترى في مرسل عروة بن الزبير، وقد صح عنه ما ذكرنا؟ أليس قد كفاك المؤنة؟ ولو كان الناس على هذا المذهب كلهم، لم يحتج إلى شيء مما نحن فيه.

وفي خبر عروة هذا دليل على أن ذلك الزمان كان يحدث فيه الثقة وغير الثقة، فمن بحث وانتقد كان إماماً، ولهذا شرطنا في المرسل والمقطوع إمامة مرسله، وانتقاده لمن يأخذ عنه، وموضعه من الدين والورع والفهم والعلم.

حدثنا إسماعيل بن عبدالرحمن، حدثنا إبراهيم بن بكر بن عمران، حدثنا محمد بن الحسين بن أحمد الأزدي الحافظ، قال: حدثنا علي بن إبراهيم قال: حدثنا الربيع بن سليمان، قال: حدثنا الشافعي، قال: أخبرني عمي محمد بن علي بن شافع، قال: حدثني هشام بن عروة، عن أبيه عروة بن الزبير قال: إني لأسمع الحديث أستحسنه، فذكر كلام عروة كما تقدم حرفاً بحرف إلى آخره، إلا أنه قال في آخره: فأدعه لا

أحدث به وزاد قال الشافعي: كان ابن سيرين، وإبراهيم النخعي، وطاوس، وغير واحد من التابعين، يذهبون إلى أن لا يقبلوا الحديث إلا عن ثقة يعرف ما يروى ويحفظ، وما رأيت أحداً من أهل الحديث يخالف هذا المذهب.

قال أبو عمر: ما أظن قول عروة هذا إلا مأخوذاً من قوله ﷺ: «من روى عني حديثاً يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين»^(٥).

ذلك أن كل من حدث بكل ما سمع، من ثقة، وغير ثقة، لم يؤمن عليه أن يحدث بالكذب والله اعلم.

حدثني أحمد بن قاسم، وسعيد بن نصر، قالا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل أبو إسماعيل الترمذي، قال: حدثنا نعيم بن حماد، قال: حدثنا ابن المبارك، قال: سمعت يحيى بن عبيداً لله، قال: سمعت أبي يقول: سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: «كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع»^(٦). قال ابن المبارك: وأخبرنا إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم قال: سمعت أبا بكر الصديق يقول: «إياكم والكذب فإنه بجانب الإيمان»^(٧).

وروي عن الثوري، قال: قال حبيب بن أبي ثابت: الذي يروى الكذب هو الكذاب.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا بكر بن حماد، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا يحيى القطان، وأخبرنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أبو علي الحسن بن سلام السويقي، قال: حدثنا عفان بن مسلم، قالا: حدثنا شعبة بن الحكم، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن سمرة بن جندب قال: قال رسول الله ﷺ: «من روى عني حديثاً وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين».

(٥) أخرجه ابن ماجه في المقدمة ١٥/١ برقم ٤٠ عن علي. وأخرجه أحمد ٢٥٠/٤ عن المغيرة بن شعبة، والطبراني في المعجم الكبير ٢١٥/٧ عن سمرة بن جندب، والبيهقي في دلائل النبوة ٣٤/١ عن سمرة، وابن عدي في الكامل ١٥/١ عن سمرة.

(٦) أخرجه مسلم في المقدمة ١٠/١ عن أبي هريرة، وذكره البغوي بشرح السنة ٣٦٢/١٢ وأخرجه ابن عدي في الكامل ج ٢٠٣ عن أبي هريرة.

(٧) ذكره في كنز العمال برقم ٨٠٢٦ وعزاه لأبي الشيخ في التوبيخ، وأحمد، وابن لال في مكارم الأخلاق.

قال أبو عمر: عند شعبة في هذا إسناد آخر: أخبرنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أبو علي الحسن بن أحمد بن سلام السويقي، قال: حدثنا عفان بن مسلم، وعلي بن الجعد، قالا: حدثنا شعبة، عن حبيب بن أبي ثابت، عن ميمون بن أبي شبيب، عن المغيرة بن شعبة، عن النبي ﷺ قال: «من حدث عني بحديث وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين»^(٨). ورواه الثوري عن حبيب بإسناده مثله.

حدثنا عبدالوارث قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا أبو نعيم، قال: حدثنا سفيان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن ميمون بن أبي شبيب، عن المغيرة بن شعبة، قال: قال رسول الله ﷺ. فذكره.

حدثنا أحمد بن عبد الله بن محمد، قال: حدثنا الميمون بن حمزة الحسني، قال: حدثنا أبو جعفر الطحاوي، قال: حدثنا المزني، وحدثنا عبد الله بن محمد بن يوسف، قال: حدثنا سليمان بن أيوب، قال: حدثنا أسلم بن عبدالعزيز، قال: حدثنا الربيع بن سليمان، قالا: حدثنا الشافعي، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج وحدثوا عني ولا تكذبوا علي»^(٩).

قال الشافعي رحمه الله: هذا أشد حديث روى في تخريج الرواية عن لا يوثق بخبره عن النبي ﷺ، لأنه ﷺ معلوم منه أنه لا يبيح اختلاق الكذب على بني إسرائيل، ولا على غيرهم، فلما فرق بين الحديث عن بني إسرائيل، وبين الحديث عنه ﷺ، لم يحتمل إلا أنه أباح الحديث عن بني إسرائيل عن كل أحد، وأنه من سمع منهم شيئاً جاز له أن يحدث به عن كل من سمعه منه كائناً من كان، وأن يخبر عنهم بما بلغه، لأنه، والله أعلم، ليس في الحديث عنهم ما يقدر في الشريعة، ولا يوجب فيها حكماً، وقد كانت

(٨) أخرجه مسلم في المقدمة باب ١ ج ٩ عن سمرة بن حنبل، وابن ماجه برقم ٤١ في المقدمة ١٥/١ عن المغيرة. وأخرجه الطحاوي في مشكل الآثار، عن علي، والمغيرة ١٧٥/١، وأبو نعيم في الحلية ٣٥٦/٤ عن علي. وذكره في الكنز برقم ٢٩١٧١ وعزاه لأحمد، ومسلم، وابن ماجه، عن سمرة، والترمذي برقم ٢٦٦٢ عن المغيرة ٣٦/٥ كتاب العلم، وأحمد عن علي ١١٣/١.

(٩) أخرجه أبو داود برقم ٣٦٦٢ عن أبي هريرة كتاب العلم، باب الحديث، عن بني إسرائيل، وأخرجه الترمذي برقم ٢٦٦٩ عن ابن عمر كتاب المناقب، باب ١٨ ج ٣٦/٥ وأخرجه أحمد، عن ابن عمر ١٥٩/٢. وأخرجه الحميدي في مسنده برقم ١١٦٥ عن أبي هريرة. وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٦٢/٩ عن ابن عمر.

فيهم الأعاجيب، فهي التي يحدث بها عنهم، لا شيء من أمور الديانة، وهذا الوجه المباح عن بنى إسرائيل هو المحذور عنه ﷺ، فلا ينبغي لأحد أن يحدث عنه ﷺ إلا عما يثق بخبره ويرضى دينه وأمانته لأنها ديانة.

أخبرنا عبد الوارث بن سفيان، وسعيد بن نصر، قالا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل الترمذى، قال: حدثنا محمد بن عبد الله الأنصارى، قال: حدثنا سليمان التيمي، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار»^(١٠). أخبرنا محمد بن عبد الملك قال: أخبرنا ابن الأعرابي، قال: حدثنا سعدان بن نصر قال: حدثنا سفيان، عن هشام بن حجير، عن طاوس قال: كنت عند ابن عباس، وبشير بن كعب العدوى يحدثه، فقال ابن عباس: عد لحديث كذا وكذا، فعاد له، ثم إنه حدث، فقال له ابن عباس: عد لحديث كذا وكذا، فعاد له، ثم إنه حدث، فقال له بشير: ما لك تسألني عن هذا الحديث من بين حديثي كله أنكرت حديثي كله وعرفت هذا؟ أو عرفت حديثي كله، وأنكرت هذا؟ فقال له ابن عباس: «إنا كنا نحدث عن رسول الله ﷺ إذ لم يكن يكذب عليه، فلما ركب الناس الصعب والذلول، تركنا الحديث عنه»^(١١). وفي هذا الحديث دليل على أن الكذب على النبي ﷺ قد كان قد أحس به ابن عباس في عصره.

وقال رجل لابن المبارك: هل يمكن أن يكذب أحد على رسول الله ﷺ؟ فانتهره، وقال: وماذا من الكذب!.

وقال حماد بن زيد: وضعت الزنادقة على رسول الله ﷺ، اثني عشر ألف حديث بثوها في الناس.

(١٠) أخرجه البخارى فى كتاب العلم، عن الزبير ٦٣/١ برقم ١٠٧ وفى كتاب الجنائز، عن المغيرة ١٧٤/٢ برقم ١٢٩١ - وفى كتاب الأنبياء، عن ابن عمر ٣٢٨/٤ برقم ٣٤٧١ - وفى كتاب الأدب، عن أبى هريرة ٨٠/٨ برقم ٦١٩٧، وأخرجه مسلم فى المقدمة برقم ٤/٣ عن أبى هريرة والمغيرة ج ١/١٠، وابن ماجه برقم ٣٠ ج ١/١٣ عن ابن مسعود، وأبو داود فى كتاب التشديد فى الكذب على الرسول برقم ٣٦٥١ عن أبى هريرة ج ٣/٣١٨. والترمذى كتاب الفتنة باب ٧٠ برقم ٢٩٥١ عن ابن عباس ج ٥/١٩٩. وأحمد ١/٧٨، عن على. والبيهقى فى السنن، عن عقبة بن عامر ج ٣/٢٧٦، والطبرانى فى الكبير، عن طلحة بن عبيد الله ج ١. ٧٣. وذكره السيوطى فى الأزهار المتناثرة فى الأحاديث المتواترة.

(١١) أخرجه مسلم فى المقدمة باب ٤ النهى عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط فى تحملها برقم ٧ ج ١/١٣ عن ابن عباس.

قال أبو عمر: تخويف رسول الله ﷺ أمته بالنار على الكذب، دليل على أنه كان يعلم أنه سيكذب عليه ﷺ.

حدثنا خلف بن قاسم، حدثنا أحمد بن الحسين بن إسحاق الرازي، حدثنا أبو الزنباع روح بن الفرغ القطان، حدثنا يحيى بن عبد الله بن بكير، ويزيد بن موهب، قالوا: حدثنا الليث بن سعد، قال: حدثني ابن شهاب، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ قال: «من كذب على - قال: حسبت أنه قال: متعمداً - فليتبوأ بيته في النار» (١٢).

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، حدثنا قاسم، حدثنا أحمد بن زهير، حدثنا إبراهيم بن عبد الله الهروي، حدثنا أبو غياث أصرم بن غياث قال: حدثني أبو سنان، عن هارون بن عنتره قال: قال أبو هريرة: إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذونه (١٣).

حدثنا عبد الوارث، حدثنا قاسم، حدثنا أحمد بن زهير، حدثنا الوليد بن شجاع، حدثنا ابن المبارك، عن ابن لهيعة، عن خالد بن يزيد، عن عامر بن سعد أن عقبة بن نافع قال لبنيه: يا بني لا تقبلوا الحديث عن رسول الله ﷺ إلا من ثقة. وروينا عن ابن معين أنه قال: كان فيما أوصى به صهيب بنيه أن قال: يا بني لا تقبلوا الحديث عن رسول الله ﷺ إلا من ثقة (١٤).

وقال ابن عون: لا تأخذوا العلم إلا ممن شهد له بالطلب.

وفيما أجاز لنا عبد بن أحمد، وحدثناه عبد الله بن سعيد عنه، قال: حدثنا علي بن عمر، قال: حدثنا محمد بن مسلم، حدثنا محمد بن هشام بن البخترى، قال: حدثنا هشام بن هارون، حدثنا الحسين بن خالد، عن حماد بن زيد، عن شعيب بن الحبحاب قال: غدوت إلى أنس بن مالك فقال: يا شعيب! ما غدا بك؟ فقلت: يا أبا حمزة غدوت لأتعلم منك، وألتمس ما ينفعني فقال: يا شعيب: إن هذا العلم دين، فانظر ممن تأخذه (١٥).

(١٢) أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار ١/١٦٩ عن أنس، وفي معاني الآثار ٤/٢٥١.

(١٣) أخرجه مسلم في المقدمة، باب ٥ عن محمد بن سيرين ج ١/١٤ وأخرجه السهمي في تاريخ جرجان ص ٤٧٣ عن أنس، وأخرجه ابن خير في الفهرسة ص ١٨ عن أنس، وأخرجه ابن عدى في الكامل، عن أنس ١/١٨٤.

(١٤) أخرجه مسلم في المقدمة عن سعد بن إبراهيم من قوله ج ١/١٥، وأخرجه بلفظه الخطيب في الكفاية، عن عقبة بن عامر ص ٧٢ وأخرج نحوه ابن عدى في الكامل ١/١٥٩ عن الحسن مرسلاً بلفظ (لا تقبلوا الحديث إلا ممن تقبلون شهادته).

(١٥) سبق تخريجه برقم ١٣.

وقال سعيد بن عبدالعزيز: عن سليمان بن موسى قال: لا يؤخذ العلم من صحفى (١٦).

وقال القاسم بن محمد: أقبح من الجهل أن أقول بغير علم، أو أحدث عن غير ثقة (١٧).

حدثنا عبدالوارث، حدثنا قاسم، حدثنا أحمد بن زهير، حدثنا أحمد بن يونس، حدثنا زائدة، حدثنا هشام بن حسان قال: قال محمد بن سيرين: انظروا عمن تأخذون هذا الحديث فإنما هو دينكم (١٨).

حدثنا عبدالوارث، حدثنا قاسم، حدثنا أحمد بن زهير، حدثنا إبراهيم بن محمد الشافعى، حدثنا فضيل بن عياض، عن هشام، عن ابن سيرين قال: إنما هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذونه (١٩).

حدثنا أحمد بن قاسم بن عيسى المقرئ، حدثنا أبو الحسن محمد بن أحمد بن سمعون ببغداد، حدثنا محمد بن محمد بن أبي حذيفة، حدثنا ربيعة بن الحارث، حدثنا محمد بن زياد، حدثنا هشيم، عن المغيرة، عن إبراهيم قال: إن هذه الأحاديث دين فانظروا عمن تأخذون دينكم. قال: المغيرة: كنا إذا أتينا الرجل لناخذ عنه، نظرنا إلى سمتة وصلاته. وقد روى جماعة عن هشيم، عن مغيرة، عن إبراهيم، قال: كانوا إذا أتوا الرجل ليأخذوا عنه، نظروا إلى هديه وسمته وصلاته ثم أخذوا عنه.

أخبرنا عبدالوارث، حدثنا قاسم، حدثنا أبو إسماعيل الترمذى، حدثنا ابن أبى أويس قال: سمعت خالى مالك بن أنس يقول: إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم، لقد أدركت سبعين. فذكر الحديث، وهو بتمامه فى الباب الذى هو بعد هذا فى أخبار مالك، رحمه الله.

حدثنا خلف بن أحمد، وعبدالرحمن بن يحيى، قالوا: حدثنا أحمد بن سعيد، حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن النعمان، حدثنا محمد بن على بن مروان قال: سمعت عفان بن مسلم قال: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: سمعت عبدالرحمن بن مهدى يقول: سألت شعبة وابن المبارك والثورى ومالك بن أنس عن الرجل يتهم بالكذب، فقالوا:

(١٦) أخرج نحوه ابن عدى فى الكامل، عن سعيد بن عبدالعزيز ١/١٥٦.

(١٧) أخرج نحوه مسلم، عن القاسم بن عبيد الله فى المقدمة، باب ٤ ج ١/١٦.

(١٨) أخرجه مسلم فى المقدمة، باب ٤ ج ١/١٤ عن محمد بن سيرين.

(١٩) أخرجه مسلم فى المقدمة، باب ٤ ج ١/١٤ عن محمد بن سيرين.

انشره فإنه دين. وروينا عن حماد بن زيد أنه قال: كلمنا شعبة في أن يكف عن أبان ابن أبي عياش لسنه وأهل بيته، فقال لي: يا أبا إسماعيل! لا يحل الكف عنه، لأن الأمر دين.

حدثنا خلف بن أحمد، حدثنا أحمد بن سعيد، حدثنا أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي، حدثنا محمد بن إسماعيل، حدثنا الحسن بن علي، قال: سمعت يزيد بن هارون يقول: حدث سليمان التيمي بحديث عن ابن سيرين، فذكر له الحديث فقال له ابن سيرين: ما هذا يا سليمان، اتق الله ولا تكذب علي! فقال سليمان: إنما حدثنا مؤذنا، أين هو؟ فجاء المؤذن، فقال سليمان: أليس حدثتني عن ابن سيرين بكذا وكذا؟ فقال: إنما حدثني رجل عن ابن سيرين!.

أخبرنا خلف بن قاسم، قال: حدثنا محمد بن إبراهيم بن إسحاق بن مهران السراج، قال: حدثنا جعفر بن أحمد بن الفرغ الدوري، قال: حدثنا محمد بن سعيد بن غالب، قال: حدثنا نصر بن حماد، يعني الوراق، قال: كنا قعوداً على باب شعبة نتذاكر الحديث، فقلت: حدثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن عطاء، عن عقبة بن عامر الجهني، قال: «كنا نتناوب رعية الإبل على عهد رسول الله ﷺ فجئت ذات يوم والنبي، عليه السلام، حوله أصحابه، فسمعتة يقول: من توضأ ثم صلى ركعتين ثم استغفر الله، غفر له. قلت: بخ بخ قال: فجذبني رجل من خلفي، فالتفت، فإذا عمر ابن الخطاب فقال: ما لك تبخبخ؟ فقلت: عجباً بها! قال: لو سمعت التي قبلها كانت أعجب وأعجب. قلت: وما قال؟ قال: قال رسول الله ﷺ: «من شهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، قيل له: ادخل من أي أبواب الجنة شئت» (٢٠). قال: قال نصر: فخرج علينا شعبة فلطمني ثم رجع فدخل، قال: فتنحيت ناحية، أبكى، ثم خرج فقال: ما له بعد يبكي؟ فقال له عبد الله بن إدريس: إنك أسأت إليه، قال: انظر ما يحدث به عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن عطاء، عن عقبة بن عامر، عن النبي ﷺ، أنا قلت لأبي إسحاق: من حدثك؟ قال: حدثنا عبد الله بن عطاء، عن عقبة ابن عامر، عن النبي ﷺ، فقلت لأبي إسحاق: أو سمع عبد الله من عقبة؟ قال: فغضب، ومسعر بن كدام حاضر، فقال لي مسعر: أغضبت الشيخ، فقلت: ليصحن هذا الحديث، أو لأرمين بحديثه، فقال لي مسعر: هذا عبد الله بن عطاء بمكة، قال شعبة: فرحلت إلى مكة لم أرد الحج، أردت الحديث، فلقيت عبد الله بن عطاء، فسألته، فقال:

(٢٠) أخرجه أحمد في مسنده، عن عقبة بن عامر الجهني ١٤٦/٤ وأخرجه النسائي، عن عقبة بن عامر كتاب الطهارة، باب ثواب من أحسن الوضوء، ثم صلى ركعتين ج ١/٩٥.

سعد بن إبراهيم حدثني، قال شعبة: فلقيت مالك بن أنس، فسألته عن سعد، فقال: سعد بن إبراهيم بالمدينة لم يحج العام، فرحلت إلى المدينة، فلقيت سعد بن إبراهيم بالمدينة، فسألته، فقال: الحديث من عندكم، حدثني زياد بن مخراق، قال شعبة: فلما ذكر زياد بن مخراق، قلت: أي شيء هذا؟ بينما هو كوفي، إذ صار مدنيًا إذ صار بصريًا، قال شعبة: فرحلت إلى البصرة، فلقيت زياد بن مخراق، فسألته فقال: ليس الحديث من بانتك (كذا)، فقلت: حدثني به، قال: لا ترده، قلت: حدثني به، قال: حدثني شهر بن حوشب، قلت: ومن لي بهذا الحديث، لو صح لي مثل هذا عن رسول الله ﷺ كان أحب إلي من أهلي ومالي ومن الناس أجمعين. وذكره الدارقطني عن أبي عبيد القاسم بن إسماعيل المحاملي، ومحمد بن مخلد بن حفص العطار، قالوا: حدثنا أبو يحيى محمد بن سعيد بن غالب، قال: سمعت نصر بن حماد يقول: كنا قعودًا على باب شعبة، فذكر مثله إلى آخره.

وقد روى هذا المعنى من وجوه عن شعبة، ولذلك ذكرته عن نصر بن حماد، لأن نصر بن حماد الوراق يروي عن شعبة مناكير تركوه، وقد رواه الطيالسي عن شعبة.

حدثنا خلف بن أحمد، حدثنا أحمد بن سعيد، حدثنا أحمد بن خالد، حدثنا أحمد بن عبد الله الصنعاني، قال: سمعت أبا حفص، يعني الفلاس، يقول: سمعت أبا داود يقول: كنا عند شعبة، فجاء بشر بن المفضل، فقال له: أتخفظ عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن عطاء، عن عقبة بن عامر، عن النبي ﷺ: ما من مسلم يتوضأ؟ فضحك شعبة، فقال بشر: إنا نراك قد سقط عنك حديث جيد من حديث أبي إسحاق، وتضحك، قال: فقال شعبة: كنت عند أبي إسحاق، فحدث بهذا الحديث، فقال: حدثني عبد الله بن عطاء، عن عقبة بن عامر، قال شعبة: وكان أبو إسحاق إذا حدثني عن رجل لا أعرفه، قلت: أنت أكبر أم هذا؟ فقال: حدثني ذاك الفتى، فتحولت، فإذا شاب جالس، فسألته فقال: صدق أنا حدثته، فقلت: وأنت من حدثك؟ فقال: حدثني نعيم بن أبي هند، فأتيت نعيم بن أبي هند، فقلت: من حدثك؟ قال: زياد بن مخراق، قال شعبة: فقدمت البصرة فلقيت زياد بن مخراق فسألته فقال: حدثني رجل من أهل البصرة لا أدري من هو، عن شهر بن حوشب.

قال أبو عمر: هكذا يكون البحث والتفتيش، وهذا معروف عن شعبة، ولهذا وشبهه قال أبو عبد الرحمن النسائي: أمناء الله عز وجل على حديث رسوله ثلاثة: مالك بن أنس، وشعبة بن الحجاج، ويحيى بن سعيد القطان.

قال أبو عمر: الحديث الذى جرى ذكره بين شعبة وبشر بن المفضل من حديث أبى إسحاق، حدثناه سعيد بن نصر، حدثنا قاسم، حدثنا ابن وضاح، حدثنا أبو بكر بن أبى شعبة، حدثنا أبو الأحوص، عن أبى إسحاق، عن عبد الله بن عطاء، عن عقبة بن عامر، قال: كنا مع رسول الله ﷺ فى سفر، فكنا نتناوب الرعية، فلما كانت نوبتى، سرحت، ثم رحت، فجئت ورسول الله ﷺ يخطب الناس، فسمعتة يقول: ما من مسلم يتوضأ فيسبغ الوضوء، ثم يقوم فى صلاته، فيعلم ما يقول فيها إلا انفتل وهو كيوم ولدته أمه من الخطايا، ليس عليه ذنب، قال: فما ملكت نفسى عند ذلك أن قلت: بخ بخ» (٢١).

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا أحمد بن زهير، حدثنا عبيد الله بن عمر القواريرى، قال: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: ما رأيت الكذب فى أحد أكثر منه فيمن ينسب إليه الخير والزهد. وقال عفان: سمعت محمد بن يحيى بن سعيد القطان يقول: سمعت أبى يقول: ما رأيت الصالحين أكذب منهم فى الحديث.

قال أبو عمر: هذا معناه، والله أعلم، أنه ينسب إلى الخير وليس كما نسب إليه وظن به. وقد روى عن النبى ﷺ أنه قيل له: أياكون المؤمن كذاباً؟ قال: لا. وهذا أيضاً على أنه لا يغلب عليه الكذب، أو لا يكذب فى دينه ليضل غيره.

وقد تكلمنا على غرار هذا المعنى فى باب صفوان بن سليم، والحمد لله.

حدثنا خلف بن سعيد قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن على قال: حدثنا أحمد بن خالد قال: حدثنا على بن عبدالعزيز، وحدثنا إبراهيم بن شاذان قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن عثمان، حدثنا سعيد بن حميد، وسعيد بن عثمان، قالوا: حدثنا أحمد بن عبد الله ابن صالح، قال: حدثنا محمد بن عبد الله الرقاشى، حدثنا يزيد بن زريع، حدثنا محمد بن إسحاق، قال: حدثنى عاصم بن عمر بن قتادة، عن محمود بن لبيد قال: أمرنى يحيى بن الحكم على جرش، فقدمتها، فحدثونى أن عبد الله بن جعفر حدثهم: أن رسول الله ﷺ قال: «اتقوا صاحب هذا الداء، يعنى الجذام، كما يتقى السبع، إذا هبط وادياً، فاهبطوا غيره» (٢٢). فقلت: والله لئن كان ابن جعفر حدثكم هذا ما كذبكم، قال: فلما عزلنى عن جرش، قدمت المدينة، فلقيت عبد الله بن جعفر، فقلت له: يا أبا جعفر، ما حديث

(٢١) أخرجه بلفظ الحاكم فى المستدرک ٣٩٨/٢ عن عقبة بن عامر، وذكره بالكنز برقم ١٨٩٨١ وعزاه للحاكم، عن عقبة.

(٢٢) أخرجه البخارى فى تاريخه ٢٥٤/٤ عن أبى هريرة، وذكره بكنز العمال برقم ٢٨٣٣٢ وعزاه للسيوطى، لابن سعد، عن عبد الله بن جعفر.

حدثه عنك أهل جرش؟ ثم حدثته الحديث، فقال: كذبوا والله ما حدثتهم، ولقد رأيت عمر بن الخطاب يدعو بالإناء فيه الماء، فيناوله معيقياً، وقد كان أسرع فيه هذا الداء، ثم يتناوله فيتيمم بفمه موضع فمه، يعلم أنه إنما يصنع ذلك كراهية أن يدخل نفسه شيء من العدوى، ولقد كان يطلب له الطب من كل من سمع عنده بطب، حتى قدم عليه رجلان من أهل اليمن فقال: هل عندكما من طب لهذا الرجل، فإن هذا الوجع قد أسرع فيه. قالوا: أما شيء يذهب به فلا، ولكننا نداويه دواء يقفه فلا يزيد، قال عمر: عافية عظيمة، قالوا: هل تنبت أرضك هذا الحنظل؟ قال: نعم. قالوا: فاجمع لنا منه، قال: فأمر عمر فجمع منه مكتلتان عظيمتان، فأخذا كل حنظلة فشقاها باثنتين، ثم أخذ كل واحد منهما بقدم معيقب فجعلا يدلكان بطون قدميه حتى إذا أمحقت طرحاها وأخذا أخرى، حتى رأينا معيقياً يتنخمه أخضراً مرّاً، ثم أرسلاه قال: فوالله ما زال معيقب منها متماسكاً حتى مات.

قال أبو عمر: فهذا محمود بن لبيد يحكى عن جماعة أنهم حدثوه عن عبدا لله بن جعفر بما أنكره ابن جعفر، ولم يعرفه، بل عرف ضده، وهذا فى زمن فيه الصحابة، فما ظنك بمن بعدهم؟ وقد تقدم فى هذا الباب عن ابن عباس فى عصره نحو هذا المعنى.

حدثنا خلف بن أحمد، حدثنا أحمد بن سعيد بن حزم، حدثنا أحمد بن خالد، حدثنا ابن وضاح حدثنا أحمد بن سعد، حدثنا عمى سعيد بن أبى مریم، عن الليث بن سعد، قال: قدم علينا رجل من أهل المدينة، يريد الإسكندرية مرابطاً، فنزل على جعفر بن ربيعة، قال: فعرضوا له بالحملاان وعرضوا له بالمعونة فلم يقبل. واجتمع هو وأصحابنا: يزيد بن أبى حبيب وغيره، فأقبل يحدثهم: حدثنى نافع، عن عبدا لله بن عمر، عن رسول الله ﷺ قال: فجمعوا تلك الأحاديث، وكتبوا بها إلى ابن نافع، وقالوا له: إن رجلاً قدم علينا وخرج إلى الإسكندرية مرابطاً، وحدثنا، فأجبنا ألا يكون بيننا وبينك فيها أحد، فكتب إليهم: والله ما حدث أبى من هذا بحرف قط، فانظروا عمن تأخذون، واحذروا قصاصنا ومن يأتيكم.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا محمد بن الجهم، حدثنا يعلى، عن إسماعيل بن أبى خالد، عن الشعبي، عن الربيع بن خثيم، قال: «من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، يحى، ويميت، وهو على كل شيء قدير، عشر مرات كان له كعتق عشر رقاب أو رقبة» (٢٣). قال الشعبي: فقلت للربيع

(٢٣) أخرجه بلفظه أحمد فى مسنده، عن أبى أيوب الأنصارى ٤١٨/٥. وذكره بالكنز برقم ٣٧٢٢ وعزاه للبيهقى، والترمذى، والنسائى، عن أبى أيوب، وأخرجه البيهقى فى الشعب، عن أبى أيوب برقم ٥٩٣-٥٩٥.

ابن خثيم: من حدثك بهذا الحديث؟ فقال: عمرو بن ميمون الأودي، فلقيت عمرو بن ميمون، فقلت: من حدثك بهذا الحديث؟ فقال: عبدالرحمن بن أبي ليلى، فلقيت ابن أبي ليلى، فقلت: من حدثك؟ قال: أبو أيوب الأنصاري صاحب رسول الله ﷺ. فعلى هذا كان الناس على البحث عن الإسناد، وما زال الناس يرسلون الأحاديث، ولكن النفس أسكن عند الإسناد وأشد طمأنينة، والأصل ما قدمنا.

حدثني خلف بن القاسم، قال: حدثنا أبو الميمون عبدالرحمن بن عمر بن راشد البجلي بدمشق، قال: حدثنا أبو زرعة الدمشقي، قال: حدثنا الحسن بن الصباح، قال: حدثنا أبو قطن، عن أبي خلدة، عن أبي العالية، قال: كنا نسمع الرواية بالبصرة عن أصحاب رسول الله ﷺ، فما رضينا حتى رحلنا إليهم، فسمعناها من أفواههم.

حدثنا أبو عمر أحمد بن محمد بن أحمد، قال: حدثنا أبو علي الحسن بن سلمة بن المعلى قال: حدثنا أبو عبد الله بن بحر المصري، قال: حدثنا الحسين بن الحسن المروزي، قال: سمعت ابن المبارك يقول: لولا الإسناد لقال كل من شاء ما شاء، ولكن إذا قيل له: عمن؟ بقي.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا بكر بن حماد، قال: حدثنا مسدد قال: حدثنا عبدالواحد قال: حدثنا عاصم الأحول، عن أبي العالية، قال: حدثني من سمع من رسول الله ﷺ يقول: «اعطوا كل سورة حظها من الركوع والسجود»^(٢٤). قال عاصم: فقلت لأبي العالية: أنسيت من حدثك؟ قال: لا، وإنني لأذكره، وأذكر المكان الذي حدثني فيه.

حدثنا خلف بن أحمد الأموي مولى لهم، قال: أخبرنا أحمد بن سعيد قال: حدثنا محمد بن قاسم قال: حدثنا محمد بن خيرون قال: حدثنا محمد بن الحسين البغدادي قال: سمعت أحمد بن حنبل يقول: سمعت يحيى بن سعيد يقول: «الإسناد من الدين»^(٢٥). قال يحيى: وسمعت شعبة يقول: إنما يعلم صحة الحديث بصحة الإسناد. وقرأت على خلف ابن القاسم، أن أبا الميمون عبدالرحمن بن عمر الدمشقي حدثهم بدمشق، قال: حدثنا أبو زرعة قال: حدثنا أبو مسهر قال: حدثنا عقبة صاحب الأوزاعي، قال: سمعت الأوزاعي يقول: ما ذهب العلم إلا ذهاب الإسناد.

أخبرنا أبو محمد إسماعيل بن عبدالرحمن القرشي، قال: حدثنا إبراهيم بن بكر بن

(٢٤) أخرجه أحمد في مسنده ٥٩/٥ عن أبي العالية، عمن سمع من النبي ﷺ.

(٢٥) روى نحوه عن ابن المبارك كذا في تحفة الأحوذى بشرح الترمذى ٣٣٨/٤، ٤٧٦/١٠.

عمران، قال: حدثنا أبو الفتح محمد بن الحسين الأزدي الموصلي الحافظ، قال: حدثنا عمران بن موسى، قال: حدثنا محمد بن المثني، قال: حدثنا الحسين بن عبدالرحمن، قال: حدثنا ابن عون، قال: كان الحسن يحدثنا بأحاديث لو كان يسندها لكان أحب إلينا.

قال أبو عمر: اختلف الناس في مراسيل الحسن، فقبلها قوم، وأباها آخرون، وقد روى حماد بن سلمة، عن علي بن زيد قال: ربما حدثت بالحديث الحسن، ثم أسمعته بعد يحدث به، فأقول من حدثك يا أبا سعيد؟ فيقول: ما أدري! غير أنني قد سمعته من ثقة، فأقول: أنا حدثك به.

وقال عباد بن منصور: سمعت الحسن يقول: ما حدثني به رجلا، قلت: قال رسول الله ﷺ.

وقال ابن عون: قال بكر المزني للحسن، وأنا عنده: عمن هذه الأحاديث التي تقول فيها: قال رسول الله ﷺ، قال: عنك وعن هذا.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا أحمد بن زهير، حدثنا أبي، حدثنا يزيد بن هارون، قال: حدثنا بقية بن الوليد، قال: حدثنا أبو العلاء، عن مجاهد، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «هلاك أمتي في القدرية والعصية والرواية عن غير ثبت»^(٢٦).

هذا حديث انفرد به بقية عن أبي العلاء؛ وهو إسناد فيه ضعف لا تقوم به حجة، ولكننا ذكرناه ليعرف، والحديث الضعيف لا يرفع، وإن لم يحتج به، ورب حديث ضعيف الإسناد صحيح المعنى.

حدثنا أبو عثمان سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ قال: حدثنا محمد بن إسماعيل الترمذي قال: حدثنا الحميدي قال: حدثنا سفيان قال: سمعت سعد بن إبراهيم يقول: لا يحدث عن رسول الله ﷺ إلا الثقات، وهذا معناه: لا يحدث عن رسول الله ﷺ من لم يلقه، إلا من يعرف كيف يؤخذ الحديث وعمن يؤخذ، وهو الثقة.

(٢٦) أخرجه الطبراني في الكبير ٩٠/١١ عن ابن عباس، وعن أبي قتادة ١٤٢/١ وابن عدي في الكامل، عن ابن عباس ١٤٢/١، ١٤٣، وعن أبي قتادة ١٤٢/١ ورواه ابن أبي عاصم في السنة ١٤٣/١ عن ابن عباس، وأخرجه الطبراني في الأوسط برقم ٣٥٧٩ ج ٣٣٦/٦ عن أبي قتادة. وذكره بالكنز برقم ٤٣٩٥٢ وعزاه للطبراني في الأوسط، عن أبي قتادة، وفي الكبير، عن ابن عباس.

حدثنا خلف بن أحمد الأموي قال: حدثنا أحمد بن سعيد الصدفي قال: حدثنا أبو جعفر العقيلي قال: حدثنا جدي، وحدثنا عبد الله بن محمد بن يوسف قال: حدثنا يوسف بن أحمد قال: حدثنا أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي قال: حدثنا علي بن عبدالعزيز قال: حدثنا القعنبى قال: حدثنا إسماعيل بن عياش، عن معان بن رفاعة السلامي، عن إبراهيم بن عبدالرحمن العذري قال: قال رسول الله ﷺ: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين» (٢٧).

وحدثنا إسماعيل بن عبدالرحمن قال: حدثنا إبراهيم بن بكر قال: حدثنا محمد بن الحسين الأزدي قال: حدثنا أبو يعلى، وعبد الله بن محمد قال: حدثنا أبو الربيع الزهراني، عن حماد بن زيد، عن بقية بن الوليد، عن معان بن رفاعة، عن إبراهيم بن عبدالرحمن العذري قال: قال رسول الله ﷺ: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وتأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين».

حدثنا خلف بن أحمد، حدثنا أحمد بن سعيد، حدثنا أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي قال: حدثنا أحمد بن داود القومسي قال: حدثنا عبد الله بن عمر الخطابي قال: حدثنا خالد بن عمرو، عن الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي قبيل، عن عبد الله بن عمرو، وأبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، فذكره.

وروى أيضا من حديث القاسم بن عبدالرحمن، عن أبي أمامة، عن النبي ﷺ مثله سواء.

حدثنا خلف بن أحمد قال: حدثنا أحمد بن سعيد قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن الفرغ الزطني قال: حدثنا محمد بن زكرياء الجوهري قال: سمعت أبا رجاء يقول: بلغني أن عبدالرحمن بن مهدي قال لابن المبارك: أما تخشى على هذا الحديث أن يفسدوه! قال: كلا! فأين جهابذته.

حدثنا خلف بن القاسم قال: حدثنا عبد الله بن جعفر بن الورد قال: حدثنا أبو علي

(٢٧) أخرجه الخطيب في شرف أصحاب الحديث، عن معاذ بن جبل ص ١١، ١٤، ٥٢، ٥٣، وابن عدي في الكامل ١٤٥/١ عن علي بن أبي طالب، وذكره في كنز العمال برقم ٢٨٩١٨ وعزاه السيوطي لابن عدي في الكامل، والبيهقي، والخطيب في تاريخه، وابن عساكر في تاريخه، عن أسامة بن زيد، والديلمي، عن ابن عمر.

الحسن بن ياسر البغدادي قال: حدثنا أبو حاتم الرازي قال: حدثنا عبدة بن سليمان المروزي قال: قلت لابن المبارك: أما تخشى على العلم أن يجيء المبتدع، فيزيد في الحديث ما ليس منه؟ قال: لا أخشى هذا بعيش الجهابذة النقاد.

قال أبو عمر: لعلم الإسناد طرق يصعب سلوكها على من لم يصل بعنايته إليها، ويقطع كثيرا من أيامه فيها، ومن اقتصر على حديث مالك - رحمه الله - فقد كفى تعب التفتيش والبحث، ووضع يده من ذلك على عروة وثقى لا تنفصم؛ لأن مالكا قد انتقد وانتقى، وخلص ولم يرو إلا عن ثقة حجة. وسترى موقع مرسلات كتابه وموضعها من الصحة والاشتهار في النقل في كتابنا هذا، إن شاء الله.

وإنما روى مالك عن عبدالكريم بن أبي المخارق، وهو مجتمع على ضعفه وتركه، لأنه لم يعرفه إذ لم يكن من أهل بلده، وكان حسن السمعة والصلاة فغره ذلك منه، ولم يدخل في كتابه عنه حكما أفرد به.

قال أبو عمر: يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمري في كتابه الاستيعاب:

باب ذكر عيون من أخبار مالك رحمه الله

وذكر فضل موطنه

حدثنا أحمد بن سعيد بن بشر، وأحمد بن القاسم بن عبدالرحمن قالا: حدثنا محمد بن عبدالله بن أبي دليم قال: حدثنا محمد بن وضاح قال: حدثنا الحارث بن مسكين قال: سمعت عبدالله بن وهب يقول: لولا أني أدركت مالكا والليث لضللت.

قال ابن وضاح: وسمعت أبا جعفر الأيلي يقول: سمعت ابن وهب ما لا أحصى يقول: لولا أن الله أنقذني بمالك والليث لضللت.

حدثنا أحمد بن عبدالله بن عبد الرحمن بن عبد الله قال: حدثنا عبدالرحمن بن عبد الله قال: حدثنا أحمد بن الحسين، قال: حدثنا علي قال: حدثنا هارون قال: سمعت الشافعي يقول، وذكر الأحكام والسنن، فقال: العلم - يعني الحديث - يدور على ثلاثة: مالك بن أنس، وسفيان بن عيينة، والليث بن سعد.

وقال عبدالرحمن بن مهدي: أئمة الناس في زمانهم أربعة: سفيان الثوري بالكوفة ومالك بالحجاز، والأوزاعي بالشام، وحماد بن زيد بالبصرة.

حدثنا أحمد بن محمد بن أحمد قال: حدثنا محمد بن معاوية بن عبدالرحمن، وحدثنا

خلف بن القاسم بن سهل قال: حدثنا الحسن بن رشيق أنهما الاثنان سمعا أبا عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي يقول: أمنا الله عز وجل على علم رسوله ﷺ: شعبة بن الحجاج، ومالك بن أنس، ويحيى بن سعيد القطان، قال: والثوري إمام، إلا أنه كان يروى عن الضعفاء، قال: وكذلك ابن المبارك من أجل أهل زمانه إلا أنه يروى عن الضعفاء قال: وما أحد عندي بعد التابعين أنبل من مالك بن أنس ولا أجل ولا آمن على الحديث منه، ثم شعبة في الحديث، ثم يحيى بن سعيد القطان، وليس بعد التابعين، آمن من هؤلاء الثلاثة ولا أقل رواية عن الضعفاء.

وقال يحيى القطان: سفيان وشعبة ليس لهما ثالث إلا مالك.

حدثنا عبد الله بن محمد بن يوسف قال: حدثنا يحيى بن مالك قال: حدثنا محمد بن سليمان بن أبي الشريف قال: حدثنا إبراهيم بن إسماعيل الغافقي قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم والربيع بن سليمان قالا: سمعنا الشافعي يقول: لولا مالك وسفيان، يعنى ابن عيينة لذهب علم الحجاز، قالا: وسمعنا الشافعي يقول: كان مالك إذا شك في الحديث طرحه كله.

حدثنا عبد الله، حدثنا يحيى، حدثنا ابن أبي الشريف، حدثنا إبراهيم بن إسماعيل، حدثنا محمد بن عبد الحكم قال: سمعت الشافعي يقول: إذا جاء الأثر فمالك النجم.

حدثني خلف بن قاسم قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن المفسر قال: حدثنا أحمد بن علي بن سعيد القاضي قال: حدثنا عبيد الله بن عمر القواريري قال: كنا عند حماد بن زيد، فجاءه نعي مالك بن أنس، فسالت دموعه، ثم قال: يرحم الله أبا عبد الله، لقد كان من الدين بمكان، ثم قال حماد: سمعت أيوب يقول: لقد كانت له حلقة في حياة نافع.

حدثنا أحمد بن عبد الله بن محمد بن علي قال: حدثنا أبي قال: أخبرنا مسلم بن عبد العزيز قال: حدثنا الربيع بن سليمان قال: سمعت الشافعي يقول: إذا جاء الحديث عن مالك فشد به يدك، قال: وسمعت الشافعي يقول: إذا جاء الأثر فمالك النجم.

حدثنا خلف بن القاسم، حدثنا عبد الله بن جعفر بن الورد، حدثنا عبد الله بن أحمد ابن عبد السلام الخفاف قال: حدثنا محمد بن إسماعيل البخاري قال: سمعت علي بن المديني يقول: مالك إمام، قال علي: وسمعت سفيان بن عيينة يقول: مالك إمام.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا أحمد بن زهير، حدثنا

على بن المدينى قال: حدثنا أيوب بن المتوكل عن عبدالرحمن بن مهدي قال: لا يكون إماماً فى العلم من أخذ بالشاذ من العلم، ولا يكون إماماً فى العلم من يروى عن كل أحد، ولا يكون إماماً فى العلم من روى كل ما سمع، قال: والحفظ الإتقان.

قال أبو عمر: معلوم أن مالكا كان من أشد الناس تركاً لشذوذ العلم وأشدهم انتقاداً للرجال، وأقلهم تكلفاً، وأتقنهم حفظاً، فلذلك صار إماماً.

حدثنا خلف بن أحمد، حدثنا أحمد بن سعيد، حدثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن، حدثنا علان، حدثنا صالح بن أحمد بن حنبل، حدثنا على بن المدينى قال: سمعت يحيى ابن سعيد القطان يقول: كان مالك إماماً فى الحديث.

قال على: وسمعت ابن عيينة يقول: ما كان أشد انتقاد مالك للرجال وأعلمه بهم. قال صالح: وحدثنا على بن المدينى قال: سمعت عبدالرحمن بن مهدي يقول: أخبرنى وهيب بن خالد؛ وكان من أبصر الناس بالحديث وبالرجال، أنه قدم المدينة قال: فلم أر أحداً إلا يعرف وينكر إلا مالكا ويحيى بن سعيد.

وكان عبدالرحمن بن مهدي يقول: ما أقدم على مالك فى صحة الحديث أحداً.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان قال: حدثنا قاسم بن أصبغ قال: حدثنا أبو يحيى عبد الله ابن أبي مسرة بمكة قال: حدثنى مطرف بن عبد الله، عن مالك بن أنس قال: لقد تركت جماعة من أهل المدينة ما أخذت عنهم من العلم شيئاً، وإنهم لمن يؤخذ عنهم العلم، وكانوا أصنافاً، فمنهم من كان كذاباً فى غير علمه، تركته لكذبه، ومنهم من كان جاهلاً بما عنده، فلم يكن عندى موضعاً للأخذ عنه لجهله، ومنهم من كان يدين برأى سوء.

حدثنا أبو القاسم خلف بن القاسم قراءة منى عليه أن أبا الطاهر محمد بن أحمد بن عبد الله بن يحيى القاضى بمصر حدثهم قال: حدثنا جعفر بن محمد بن الحسين الفريابى قال: حدثنى إبراهيم بن المنذر الخزامى قال: حدثنا معن بن عيسى ومحمد بن صدقة، أحدهما أو كلاهما قالاً: كان مالك بن أنس يقول: «لا يؤخذ العلم من أربعة، ويؤخذ من سوى ذلك: لا يؤخذ من سفيه، ولا يؤخذ من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، ولا من كذاب يكذب فى أحاديث الناس، وإن كان لا يتهم على أحاديث رسول الله ﷺ، ولا من شيخ له فضل وصلاح وعبادة، إذا كان لا يعرف ما يحدث» (٢٨).

قال إبراهيم بن المنذر، فذكرت هذا الحديث لمطرف بن عبد الله فقال: أشهد على

مالك لسمعته يقول: أدركت بهذا البلد مشيخة أهل فضل وصلاح يحدثون، ما سمعت من أحد منهم شيئاً قط. قيل له: لم يا أبا عبد الله؟ قال: كانوا لا يعرفون ما يحدثون. وحدثنا خلف، حدثنا أحمد بن سعيد، حدثنا أبو جعفر العقيلي، حدثنا محمد بن إسماعيل الصائغ، حدثنا إبراهيم بن المنذر، أخبرنا معن بن عيسى قال: كان مالك بن أنس يقول: لا يؤخذ العلم من أربعة، فذكره إلى آخره سواء، لم يذكر فيه محمد بن صدقة.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل الترمذي، قال: سمعت ابن أبي أويس يقول: سمعت خالي مالك بن أنس يقول: إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم، لقد أدركت سبعين ممن يحدث: قال فلان: قال رسول الله ﷺ: عند هذه الأساطين، وأشار إلى مسجد رسول الله ﷺ فما أخذت عنهم شيئاً، وإن أحدهم لو أوّتمن على بيت المال لكان أميناً، لأنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن، وقدم علينا ابن شهاب، فكنّا نزدحم على بابه.

وحدثنا خلف بن أحمد، وعبد الرحمن بن يحيى قالوا: حدثنا أحمد بن سعيد قال: حدثنا محمد بن أحمد قال: حدثنا ابن وضاح قال: حدثنا ابن أبي مريم قال: سمعت أشهب يقول: سمعت مالكا يقول: أدركت بالمدينة مشايخ أبناء مائة وأكثر، فبعضهم قد حدثت بأحاديثه، وبعضهم لم أحدث بأحاديثه كلها، وبعضهم لم أحدث من أحاديثه شيئاً، ولم أترك الحديث عنهم لأنهم لم يكونوا ثقات فيما حملوا، إلا أنهم حملوا شيئاً لم يعقلوه.

وحدثنا خلف بن أحمد، حدثنا أحمد بن سعيد، حدثنا سعيد بن عثمان، حدثنا محمد ابن عبد الواحد الخولاني، حدثنا محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم البرقي، حدثنا عمر بن أبي سلمة الدمشقي، عن ابن كنانة، عن مالك، قال: ربما جلس إلينا الشيخ، فيتحدث كل نهاره ما نأخذ عنه حديثاً واحداً، وما بنا أنا نتهمه، ولكنه ليس من أهل الحديث.

حدثنا أبو عثمان سعيد بن نصر، وأبو القاسم عبد الوارث بن سفيان قالوا: حدثنا قاسم بن أصبغ قال: حدثنا أبو قلابة محمد بن عبد الملك الرقاشي قال: حدثنا بشر بن عمر قال: سألت مالك بن أنس عن رجل فقال: هل رأيته في كتبي؟ قلت: لا، قال: لو كان ثقة لرأيته في كتبي.

ومما يؤيد قول مالك - رحمه الله - أنه لا يأخذ عن الكذاب في أحاديث الناس وإن لم يكذب في حديث رسول الله ﷺ: ما رواه عبد الرزاق، عن معمر، عن موسى الجندی قال: رد رسول الله ﷺ شهادة رجل في كذبة كذبها. قال معمر: لا أدري أكذب على الله أو على رسوله أو كذب على أحد من الناس.

حدثنا أبو القاسم عبدالرحمن بن عبد الله بن خالد الهمداني قال: حدثنا أبو بكر أحمد ابن جعفر بن حمدان بن مالك، حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربى قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال: حدثنا عبدالرزاق فذكره.

حدثنا خلف بن أحمد، قال: حدثنا أحمد بن سعيد قال: حدثنا محمد بن عمرو العقيلي قال: حدثنا أحمد بن زكرياء قال: حدثنا أحمد بن عبدالمؤمن قال: حدثنا يحيى ابن قعنب قال: حدثنا حماد بن زيد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا أطلع على أحد من أهل بيته يكذب لم يزل معرضاً عنه حتى يحدث لله توبة» (٢٩).

حدثنا خلف بن القاسم، حدثنا سعيد بن عثمان بن السكن، حدثنا بدر بن الهيثم القاضى، حدثنا أحمد بن عثمان بن حكيم الأودى، حدثنا على بن حكيم، حدثنا إبراهيم بن عبد الله الأنصارى قال: سئل شريك، ف قيل له: يا أبا عبد الله، رجل سمعته يكذب متعمداً أصلى خلفه؟ قال: لا.

قال أبو عمر: قال يحيى بن معين: آله المحدث الصدق.

حدثنا خلف بن القاسم، حدثنا الحسين بن عبد الله القرشى، حدثنا عبد الله بن محمد القاضى، حدثنا يونس بن عبد الأعلى قال: سمعت بشر بن بكر قال: رأيت الأوزاعى فى المنام مع جماعة من العلماء فى الجنة فقلت: وأين مالك بن أنس؟ ف قيل رفع، فقلت: بم ذا؟ قال: بصدقه.

حدثنا إسماعيل بن عبدالرحمن، حدثنا إبراهيم بن بكر بن عمران، حدثنا محمد بن الحسين بن أحمد الأزدي الحافظ، حدثنا زكرياء بن يحيى الساجى، حدثنا محمد بن عبدالرحمن بن صالح الأزدي قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم قال: حدثنا مطرف قال: سمعت مالك بن أنس يقول: قل ما كان رجل صادقاً لا يكذب إلا متع بعقله، ولم يصبه ما يصيب غيره من الهرم والخرف.

أخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبدالمؤمن قال: حدثنا إسماعيل بن محمد الصفار، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق القاضى قال: حدثنا نصر بن على قال: حدثنا حسين بن عروة، عن مالك قال: قدم علينا الزهرى، فأتيناه ومعنا ربيعة، فحدثنا بنيف وأربعين حديثاً، قال ثم أتيناها من الغد فقال: انظروا كتاباً حتى أحدثكم منه، أرايتم ما حدثتكم أمس أى شىء فى أيديكم منه؟ قال: فقال له ربيعة: ها هنا من يرد عليك ما

حدثت به أمس، قال: من هو؟ قال: ابن أبي عامر، قال: هات فحدثته بأربعين حديثاً منها، فقال الزهري: ما كنت أظن أنه بقي أحد يحفظ هذا غيري.

قال إسماعيل: وحدثني عتيق بن يعقوب، قال: سمعت مالكا يقول: حدثني ابن شهاب ببضعة وأربعين حديثاً، ثم قال: إيه أعد عليّ، فأعدت عليه أربعين، وأسقطت البضع.

حدثنا أبو عثمان سعيد بن سيد بن سعيد، وعبد الله بن محمد بن يوسف، قالوا: حدثنا عبد الله بن محمد الباغي، قال: حدثنا الحسن بن عبد الله الزبيدي، قال: حدثنا أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الأصبهاني في المسجد الحرام، قال: حدثنا مصعب بن عبد الله الزبيري، قال: سمعت أبي يقول: كنت جالسا مع مالك بن أنس في مسجد رسول الله ﷺ إذ أتاه رجل فقال: أيكم أبو عبد الله مالك؟ فقالوا: هذا، فجاء فسلم عليه، واعتنقه، وقبل بين عينيه، وضمه إلى صدره، وقال: والله لقد رأيت البارحة رسول الله ﷺ جالسا في هذا الموضع، فقال: هاتوا مالكا، فأتى بك ترتعد فرائصك، فقال: ليس بك بأس يا أبا عبد الله، وكناك، وقال: اجلس، فجلست، فقال: افتح حجرك، ففتحت، فملأه مسكا منثورا، وقال: ضمه إليك، وبثه في أمتي، قال: فبكي مالك طويلا، وقال: الرؤيا تسر، ولا تغر، وإن صدقت رؤياك، فهو العلم الذي أودعني الله.

وقال ابن بكير: عن أبي لهيعة قال: قدم علينا أبو الأسود - يعني يقيم عروة - سنة إحدى وثلاثين ومائة، فقلت: من للرأي بعد ربيعة بالحجاز؟ فقال: الغلام الأصبحي.

وعن ابن مهدي أنه سئل: من أعلم: مالك أم أبو حنيفة؟ فقال: مالك أعلم من أستاذ أبي حنيفة، يعني حماد بن أبي سليمان.

أخبرني خلف بن قاسم، قال: حدثنا ابن سفيان، قال: حدثنا إبراهيم بن عثمان، قال: حدثنا أبو داود السجستاني قال: سمعت أحمد بن حنبل يقول: مالك بن أنس أتبع من سفيان.

حدثنا خلف بن القاسم، حدثنا أبو الميمون، حدثنا أبو زرعة قال: سمعت أحمد بن حنبل يسأل عن سفيان ومالك إذا اختلفا في الرأي، فقال: مالك أكبر في قلبي، فقلت: فمالك والأوزاعي إذا اختلفا؟ فقال: مالك أحب إليّ، وإن كان الأوزاعي من الأئمة، فقل له: ومالك وإبراهيم النخعي فقال: هذا! كأنه سمعه، ضعه مع أهل زمانه. وأخبرنا خلف بن القاسم، حدثنا أبو الميمون، حدثنا أبو زرعة، حدثني الوليد بن عقبة، حدثنا

الهيثم بن جميل، قال: شهدت مالك بن أنس سئل عن ثمان وأربعين مسألة، فقال: فى اثنتين وثلاثين منها لا أدرى.

قال أبو زرعة: وحدثنى سليم بن عبدالرحمن، حدثنا ابن وهب، عن مالك، قال: سمعت ابن هرمز يقول: ينبغى للعالم أن يورث جلساءه من بعده: لا أدرى، حتى يكون أصلاً فى أيديهم، فإذا سئل أحدهم عما لا يعلم، قال: لا أدرى.

قال أبو زرعة: وحدثنا محمد بن إبراهيم، عن أحمد بن صالح، عن يحيى بن حسان، عن وهب - يعنى ابن جرير - قال: سمعت شعبة يقول: قدمت المدينة بعد موت نافع بسنة، ولمالك يومئذ حلقة.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان قال: حدثنا قاسم بن أصبغ قال: حدثنا أحمد بن زهير قال: سمعت يحيى بن معين يقول: مالك بن أنس أثبت فى نافع من عبيد الله بن عمر وأيوب، وقال ابن أبى مريم: قلت لابن معين: الليث أرفع عندك أو مالك؟ قال: مالك قلت: أليس مالك أعلى أصحاب الزهرى؟ قال: نعم، قال: فعبيد الله أثبت فى نافع أو مالك؟ قال: مالك أثبت الناس.

وقال يحيى بن معين: كان مالك من حجج الله على خلقه.

حدثنا أبو محمد قاسم بن محمد قال: حدثنا خلف بن سعد قال: حدثنا أبو عمرو عثمان بن عبدالرحمن، قال: حدثنا إبراهيم بن نصر الحافظ قال: سمعت يونس بن عبدالأعلى يقول: سمعت الشافعى يقول: إذا ذكر العلماء فمالك النجم، وما أحد أمن على فى علم من مالك بن أنس.

وروى طاهر بن خالد بن نزار، عن أبيه، عن سفيان بن عيينة: أنه ذكر مالك بن أنس فقال: كان لا يبلغ من الحديث إلا صحيحاً، ولا يحدث إلا عن ثقات الناس، وما أرى المدينة إلا ستخرب بعد موت مالك بن أنس.

وحدثنا قاسم بن محمد قال: حدثنا خالد بن سعد قال: حدثنا عثمان بن عبدالرحمن، قال: حدثنا إبراهيم بن نصر، قال: سمعت محمد بن عبدالله بن عبدالحكم يقول: سمعت الشافعى يقول: قال لى محمد بن الحسن: صاحبنا أعلم من صاحبك، وما كان على صاحبك أن يتكلم، وما كان لصاحبنا أن يسكت. قال: فغضبت، وقلت: نشدتك الله، من كان أعلم بسنة رسول الله ﷺ مالك أو أبو حنيفة؟ قال: مالك، لكن صاحبنا أقيس، فقلت: نعم، ومالك أعلم بكتاب الله وناسخه ومنسوخه وسنة رسول الله ﷺ من أبى حنيفة، فمن كان أعلم بكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ كان أولى بالكلام.

قال أبو عمر: الأخبار في إمامة مالك وحفظه وإتقانه وورعه وثبته أكثر من أن تحصى، وقد ألف الناس في فضائله كتباً كثيرة، وإنما ذكرت هاهنا فقراً من أخباره دالة على ما سواها.

حدثنا أحمد بن عبد الله قال: حدثنا عبد الرحمن بن محمد قال: حدثنا أحمد بن الحسن قال: حدثنا علي بن حيون قال: حدثنا هارون بن سعيد الأيلي، قال: سمعت الشافعي قال: ما كتاب أكثر صواباً بعد كتاب الله من كتاب مالك، يعني الموطأ.

حدثنا عبد الله بن محمد بن يوسف قال: حدثنا يحيى بن مالك قال: حدثنا محمد بن سليمان بن أبي الشريف قال: حدثنا إبراهيم بن إسماعيل قال: حدثنا يونس بن عبد الأعلى قال: قال الشافعي: ما في الأرض بعد كتاب الله أكثر صواباً من موطأ مالك بن أنس.

وأنبأنا علي بن إبراهيم قال: حدثنا الحسن بن رشيق قال: حدثنا أحمد بن علي بن الحسن المدني قال: حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح، قال: سمعت هارون بن سعيد الأيلي يقول: سمعت الشافعي يقول: ما كتاب بعد كتاب - الله عز وجل - أنفع من موطأ مالك بن أنس.

وحدثنا علي بن إبراهيم أبو الحسن يعرف بابن حمويه، قال: حدثنا الحسن بن رشيق قال: حدثنا عبد الرحمن بن عبد المؤمن بن سليمان التنيسي أبو محمد قال: أنبأنا أحمد بن عيسى بن زيد اللخمي قال: قال لنا عمرو بن أبي سلمة: ما قرأت كتاب الجامع من موطأ مالك بن أنس إلا أتاني آت في المنام، فقال لي: هذا كلام رسول الله ﷺ حقاً.

أنبأنا عبد الله بن محمد بن يحيى، قال: حدثنا أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن عمرو القاضي المالكي، قال: أنبأنا إبراهيم بن حماد قال: حدثنا أبو طاهر، قال: حدثنا صفوان، عن عمر بن عبد الواحد صاحب الأوزاعي، قال: عرضنا على مالك الموطأ في أربعين يوماً فقال: كتاب ألفته في أربعين سنة أخذتموه في أربعين يوماً قلما تفقهون فيه.

حدثنا عبد الله، حدثنا القاضي، حدثنا عبد الواحد بن العباس الهاشمي، حدثنا عباس ابن عبد الله الترقفي، قال: قال عبد الرحمن بن مهدي: ما كتاب بعد كتاب الله أنفع للناس من الموطأ، أو كلام هذا معناه.

حدثنا عبد الله، حدثنا القاضي، حدثنا القاسم بن علي، حدثنا إبراهيم بن الحسن السرافى، حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح قال: سمعت أبي يقول: قال ابن وهب: من كتب موطأ مالك فلا عليه أن لا يكتب من الحلال والحرام شيئاً.

وحدثنا عبد الله، حدثنا القاضي، حدثنا القاسم بن علي، حدثنا إبراهيم بن الحسن قال: سمعت يحيى بن عثمان يقول: سمعت سعيد بن أبي مريم يقول: وهو يقرأ عليه موطأ مالك، وكان ابنا أخيه قد رحلا إلى العراق في طلب العلم، فقال سعيد: لو أن ابني أخي مكثا بالعراق عمرهما يكتبان ليلاً ونهاراً، ما أتيا بعلم يشبه موطأ مالك، وقال: ما أتيا بسنة يجتمع عليها خلاف موطأ مالك بن أنس.

وحدثنا عبد الله، حدثنا القاضي، قال: حدثني علي بن الحسين القطان، قال: حدثنا عبد الله بن محمد القروي قال: سمعت يونس بن عبد الأعلى يقول: سمعت الشافعي يقول: ما رأيت كتاباً ألف في العلم أكثر صواباً من موطأ مالك.

حدثنا أبو القاسم خلف بن قاسم، قال: حدثنا أبو الميمون عبدالرحمن بن عمر بن راشد البجلي بدمشق، قال: حدثنا أبو زرعة عبدالرحمن بن عمرو الدمشقي، قال: حدثنا أبو مسهر، عن سعيد بن عبدالعزيز، عن سليمان بن موسى، قال: إذا كان فقه الرجل حجازياً وأدبه عراقياً فقد كمل.

أنبأنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، قال: أنبأنا إسماعيل بن محمد الصفار ببغداد، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي قال: حدثنا نصر بن علي الجهضمي، قال: حدثنا الأصمعي، عن سفيان بن عيينة، قال: من أراد الإسناد والحديث المعروف الذي تسكن إليه القلوب فعليه بحديث أهل المدينة.

أنبأنا أحمد بن عبد الله قال: أنبأنا عبدالرحمن بن محمد الغافقي الجوهري، قال: أخبرني محمد بن أحمد المدني، قال: حدثنا يونس بن عبد الأعلى، قال: قال محمد بن إدريس الشافعي: إذا وجدت متقدماً أهل المدينة على شيء فلا تدخل عليك شك أنه الحق، وكل ما جاءك من غير ذلك فلا تلتفت إليه فإنك تقع في اللجج، وتقع في البحار.

قال: وحدثنا أبو الطاهر القاضي محمد بن أحمد الذهلي، قال: حدثنا جعفر، قال: حدثنا أبو قدامة، قال: قال عبدالرحمن بن مهدي: السنة المتقدمة من سنة أهل المدينة خير من الحديث، يعني حديث أهل العراق.

حدثنا أحمد بن عمر، قال: حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن فطيس، قال: حدثنا ملك بن سيف التجيبي، قال: حدثنا عبد الله بن عبد الحكم، قال: سمعت مالك بن أنس يقول: إذا جاوز الحديث الحرتين ضعف نخاعه.

وحدثنا أحمد بن عبد الله، قال: حدثنا عبد الرحمن بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن الحسين، قال: حدثنا العتبي قال: حدثنا الربيع بن سليمان قال: سمعت الشافعي يقول: إذا جاوز الحديث الحرتين ضعف نخاعه.

وروى شعبة، عن عمارة بن أبي حفصة، عن أبي مجلز، عن قيس بن عباد، قال: قدمت المدينة أطلب العلم والشرف، وذكر الحديث.

وأنبأنا عبد الرحمن بن يحيى قال: حدثنا علي بن محمد بن مسرور، قال: حدثنا أحمد ابن أبي سليمان، قال: حدثنا سحنون، قال: حدثنا ابن وهب، قال: سمعت مالكا يقول: كان عمر بن عبدالعزيز يكتب إلى الأمصار يعلمهم السنن والفقه، ويكتب إلى المدينة يسألهم عما مضى وأن يعملوا بما عندهم، ويكتب إلى أبي بكر بن حزم، أن يجمع السنن ويكتب إليه بها، فتوفى عمر، وقد كتب ابن حزم كتباً قبل أن يبعث بها إليه.

قال ابن وهب: وحدثني مالك قال: كان أبو بكر بن حزم على قضاء المدينة قال: وولى المدينة أميراً، وقال له يوماً قائل: ما أدرى كيف أصنع بالاختلاف! فقال له أبو بكر بن حزم: يا ابن أخي، إذا وجدت أهل المدينة مجتمعين على أمر فلا تشك فيه أنه الحق.

قال ابن وهب: وقال لي مالك: لم يكن بالمدينة قط إمام أخير بحديثين مختلفين.

حدثنا أحمد بن عبد الله قال: حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله قال: حدثنا محمد بن أحمد الذهلي قال: حدثنا جعفر بن محمد قال: حدثنا أبو قدامة عبيد الله بن سعد قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: ما أدركت أحداً إلا وهو يخاف هذا الحديث إلا مالك بن أنس وحماد بن سلمة، فإنهما كان يجعلانه من أعمال البر، قال: وقال عبد الرحمن بن مهدي: السنة المتقدمة من سنة أهل المدينة خير من الحديث قال: وقال أبو قدامة: كان مالك بن أنس من أحفظ أهل زمانه. وقال عبد الرحمن بن مهدي وقد سئل أي الحديث أصح؟ قال: حديث أهل الحجاز، قيل له: ثم من؟ قال: حديث أهل البصرة، قيل ثم من؟ قال: حديث أهل الكوفة، قالوا: فالشام؟ قال: فنفض يده.

وذكر الحسن الحلواني، قال: حدثنا عبد الله بن صالح، قال: حدثني الليث عن يحيى ابن سعيد قال: ما أعلم الورع اليوم إلا في أهل المدينة وأهل مصر.

قال أبو عمر: لقد أحسن القائل:

أقول لمن يروى الحديث ويكتب ويسلك سبل العلم فيه ويطلب

إن أحببت أن تدعى لدى الحق عالماً
أترك داراً كان بين بيوتها
ومات رسول الله فيها وبعده
وفرق سبل العلم فى تابعيهم
وخلصه بالسبك للناس مالك
فأبرأ لتصحيح الرواية داءه
ولو لم يلح نور الموطأ لمن سرى
أيا طالبا للعلم إن كنت تطلب
فبادر موطأ مالك قبل فوته
ودع للموطأ كل علم تريده
هو الأصل طاب الفرع منه لطيبه
هو العلم عند الله بعد كتابه
لقد أعربت آثاره ببيانها
ومما به أهل الحجاز تفاخروا
وكل كتاب بالعراق مؤلف
ومن لم تكن كتب الموطأ ببيته
أعجب منه إذ علا فى حياته
جزى الله عنا فى موطائه مالكا
لقد أحسن التحصيل فى كل ما روى
لقد رفع الرحمن بالعلم قدره
فمن قاسه بالشمس يبخسه حقه
يرى علمهم أهل العراق مصدعاً
وما لاح نور لامرئ بعد مالك
لقد فاق أهل العلم حياً وميتاً
وما فاقهم إلا بتقوى وخشية
فلا زال يسقى قبره كل عارض
ويسقى قبورا حوله دون سقيه
وما بى بخل أن تسقى كسقيه
فلله قبر دمغنا فوق ظهره

فلا تعد ما يحوى من العلم يثرب
يروح ويغدو جبرئيل المقرب
بسنته أصحابه قد تأدبوا
وكل امرئ منهم له فيه مذهب
ومنه صحيح فى المقال وأجرب
وتصحيحها فيه دواء مجرب
بليل عماه ما درى أين يذهب
حقيقة علم الدين محضاً وترغب
فما بعده إن فات للحق مطلب
فإن الموطأ الشمس والعلم كوكب
ولم لا يطيب الفرع والأصل طيب
وفيه لسان الصدق بالحق معرب
فليس لها فى العالمين مكذب
بأن الموطأ بالعراق محبب
نراه بآثار الموطأ يعصب
فذاك من التوفيق بيت مخيب
تعالیه من بعد المنية أعجب
بأفضل ما يجزى اللبيب المهذب
كذا فعل من يخشى الإله ويرهب
غلاماً وكهلاً ثم إذ هو أشيب
كلمع نجوم الليل ساعة تضرب
إذا لم يروه بالموطأ يعصب
فدتمه من ذمة الشمس أوجب
فأضحت به الأمثال فى الناس تضرب
وإذ كان يرضى فى الإله ويغضب
بمنعق ظلت غرايبه تسكب
فيصبح فيها بينها وهو معشب
ولكن حق العلم أولى وأوجب
وفى بطنه ودق السحائب تسكب

وقال غيره:

ألا أن فقد العلم فى فقد مالك فلا زال فينا صالح الحال مالك
فلولاه ما قامت حقوق كثيرة ولولاه لانسدت علينا المسالك
يقيم سبيل الحق والحق واضح ويهدى كما تهدى النجوم الشوابك
وقال آخر فى مالك - رحمه الله -:

يأبى الجواب فما يراجع هيبة والسائلون نواكس الأذقان
أدب الوقار وعز سلطان التقى فهو المطاع وليس ذا سلطان

حدثنى أحمد بن محمد بن أحمد قال: حدثنا أحمد بن الفضل بن العباس قال: حدثنا أحمد بن محمد بن منير قال: حدثنا محمد بن إبراهيم بن جناد قال: حدثنا مصعب بن عبد الله الزبيرى قال: قال سفيان بن عيينة: نرى أن هذا الحديث الذى يروى عن النبى ﷺ: «تضرب الأكباد فلا يجدون أعلم من عالم المدينة»^(٣٠)، إنه مالك بن أنس. وقال مصعب: وكنت إذا لقيت سفيان بن عيينة، سألتنى عن أخبار مالك.

قال أبو عمر: وهذا الحديث حدثناه عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا يحيى بن عبدالحميد، قال: حدثنا سفيان ابن عيينة، عن ابن جريج، عن أبى الزبير، عن أبى صالح، عن أبى هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «يوشك الناس أن يضربوا أكباد الإبل فلا يجدون عالماً أعلم من عالم المدينة».

وقال سعيد بن عبد الجبار: كنا عند سفيان بن عيينة، فأتاه نعى مالك بن أنس، فقال: مات والله سيد المسلمين.

وروى الحارث بن مسكين قال: أخبرنا أشهب بن عبدالعزيز: قال: سألت المغيرة المخزومى - مع تباعد ما كان بينه وبين مالك - عن مالك وعبدالعزيز، فقال: ما اعتدلا فى العلم قط، ورفع مالكاً على عبدالعزيز، وبلغنى عن مطرف بن عبد الله النيسابورى الأصم صاحب مالك أنه قال: قال لى مالك: ما يقول الناس فى موطئى؟ فقلت له: الناس رجلان: محب مطر، وحاسد مفتر، فقال لى مالك: إن مد بك العمر فسترى ما يراد الله به.

(٣٠) أخرجه أحمد، عن أبى هريرة مرفوعاً ٢/٢٩٩، والحميدى فى مسنده برقم ١١٤٧ عن أبى هريرة ج ٢/٤٨٥. وأخرجه الحاكم، عن أبى هريرة، وقال: صحيح على شرط مسلم لم يخرجاه، المستدرک ١/٩١.

حدثنا عبد الله بن محمد بن يحيى قال: حدثنا محمد بن أحمد بن عمرو القاضي المالكي قال: حدثني المفضل بن محمد بن حرب المدني، قال: أول من عمل كتاباً بالمدينة على معنى الموطأ، من ذكر ما اجتمع عليه أهل المدينة عبدالعزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون، وعمل ذلك كلاماً بغير حديث.

قال القاضي: ورأيت أنا بعض ذلك الكتاب، وسمعت من حدثني به، وفي موطأ ابن وهب منه، عن عبدالعزيز غير شيء.

قال: فأتى به مالك، فنظر فيه فقال: ما أحسن ما عمل، ولو كنت أنا الذي عملت بدأت بالآثار، ثم شددت ذلك بالكلام، قال: ثم إن مالكا عزم على تصنيف الموطأ، فصنفه، فعمل من كان في المدينة يومئذ من العلماء الموطآت، فقبل لمالك: شغلت نفسك بعمل هذا الكتاب، وقد شركك فيه الناس، وعملوا أمثاله، فقال: اتتوني بما عملوا، فأتى بذلك، فنظر فيه، ثم نبذه، وقال: لتعلمن أنه لا يرتفع من هذا إلا ما أريد به وجه الله.

قال: فكأنما ألقيت تلك الكتب في الآبار، وما سمع لشيء منها بعد ذلك بذكر.

حدثني أبو القاسم أحمد بن فتح بن عبد الله قال: حدثنا أحمد بن الحسن الرازي بمصر، قال: حدثنا روح بن الفرج، قال: حدثنا أبو عدي محمد بن عدي بن أبي بكر الزهري، قال: رأيت مالك بن أنس بن أبي عامر الأصبحي، لم يكن يخضب، ومات أبيض الرأس واللحية، وشهدت جنازته.

قال أبو عمر: أبو عدي هذا هو محمد بن عدي بن أبي بكر بن إبراهيم بن سعد بن أبي وقاص الزهري، لا أعلم له رواية عن مالك وهو يروي عن عبد الله بن نافع وغيره من أصحاب مالك.

وولد مالك بن أنس - رضى الله عنه - سنة ثلاث وتسعين فيما ذكره ابن بكير، وقال محمد بن عبد الله بن عبد الحكيم: ولد مالك بن أنس سنة أربع وتسعين، قال محمد: وفيها ولد الليث بن سعد.

ولا خلاف أنه مات سنة سبع وسبعين ومائة، وفيها مات حماد بن زيد.

وقال أبو رفاعه عمار بن وثيمة بن موسى: ولد مالك في ربيع الآخر سنة أربع وتسعين، وتوفي بالمدينة لعشر خلون في ربيع الأول سنة تسع وسبعين ومائة، مرض يوم الأحد، ومات يوم الأحد، لتمام اثنين وعشرين يوماً، وغسله ابن كنانة وسعيد بن داود ابن زنبر.

قال حبيب: وكنت أنا وابنه يحيى بن مالك نصب الماء، ونزل في قبره جماعة.

قال أبو عمر: كان لمالك - رحمه الله - أربعة أولاد: يحيى، ومحمد، وحماد، وأم البهاء. فأما يحيى وأم البهاء، فلم يوص بهما إلى أحد فكانا مالكين لأنفسهما.

وأما حماد ومحمد، فأوصى بهما إلى إبراهيم بن حبيب، رجل من أهل المدينة، كان مشاركاً لمحمد بن بشير.

وأوصى مالك - رحمه الله - عليه أن يكفن في ثياب بيض، ويصلى عليه في موضع الجنائز، فصلى عليه عبدالعزيز بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس؛ كان والياً على المدينة من قبل أبيه محمد بن إبراهيم بن علي، وحضر جنازته ماشياً، وكان أحد من حمل نعشه، وبلغ كفنه خمسة دنانير، وترك - رحمه الله - من الناض ألفي دينار، وستمئة دينار، وتسعاً وعشرين ديناراً، وألف درهم، فكان الذي اجتمع لورثته ثلاثة آلاف دينار وثلاثمائة دينار ونيف، فقبض إبراهيم بن حبيب مال محمد وحماد وقبض يحيى ماله، وكذلك أم البهاء قبضت مالها.

وكان الذي خلف مالكا في حلقة عثمان بن عيسى بن كنانة، وحج هارون الرشيد - رحمه الله - عام مات مالك، فوصل يحيى بن مالك بخمسمائة دينار، ووصل جميع الفقهاء يومئذٍ بصلات سنية.

ذكر ذلك كله إسماعيل بن أبي أويس وعبدالعزيز بن أبي أويس، وحبيب، وعمارة ابن وثيمة وغيرهم، دخل كلام بعضهم في بعض، والله المستعان.

وقال البخاري: مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي كنيته أبو عبد الله حليف عبدالرحمن بن عثمان بن عبيد الله التيمي القرشي، ابن أخى طلحة بن عبيد الله. كان إماماً، روى عنه يحيى بن سعيد الأنصاري.

وأخبرني أحمد بن فتح، قال: حدثنا أحمد بن الحسن الرازي قال: حدثنا روح بن الفرج أبو الزنباع قال: سمعت أبا مصعب يقول: مالك بن أنس من العرب صلبه وخلفه في قریش فی بنی تیم بن مرة.

وقال خليفة بن خياط: مالك بن أنس بن أبي عامر من ذى أصبح من حمير، مات سنة تسع وسبعين، يكنى أبا عبد الله.

وقال الواقدي: عاش مالك تسعين سنة، وقال سحنون عن عبد الله بن نافع: إن مالكا توفي وهو ابن سبع وثمانين سنة، سنة تسع وسبعين ومائة، وأقام مفتياً بالمدينة بين أظهرهم ستين سنة.

قال أبو عمر: لا أعلم في نسبه اختلافاً بين أهل العلم بالأنساب إنه مالك بن أنس ابن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن عثمان بن حنبل بن عمرو بن الحارث وهو ذو أصبح، إلا أن بعضهم قال في عثمان: غيمان بالغين المنقوطة والياء المنقوطة من أسفل باثنين، وفي حنبل: حنبل، وقد قيل حسل، والصواب حنبل كذلك ذكره أبو محمد الحسن بن أحمد بن يعقوب الهمداني، وأنا استغرب نسب مالك إلى ذي أصبح، وأعتقد أن فيه نقصاً كثيراً، لأن ذا أصبح قديم جداً، وذو أصبح هو الحارث بن مالك ابن زيد بن قيس بن صيفى بن زرعة - حمير الأصغر - ابن سبأ الأصغر بن كعب - كهف الظلم - ابن بديل بن زيد الجمهور بن عمر بن قيس بن معاوية بن جشم بن عبد شمس بن وائل بن الغوث بن حيدان بن معن بن عريب بن زهير بن أيمن بن الهميسع بن حمير بن سبأ بن يشجب بن يغوث بن قحطان.

وقيل في اسم أمه: العالية بنت شريك بن عبد الرحمن بن شريك من الأزد وحمل به سنتين وقيل ثلاث سنين في بطن أمه، وكان أشقر شديد البياض ربعة إلى الطول، كبير الرأس أصلع، ولم يكن بالطويل، رحمة الله، ورضوانه عليه.

روى عنه جماعة من الأئمة، وحدثوا عنه، وكلهم مات قبله بسنين ولو ذكرناهم لطال الكتاب بذكرهم، وذكر وفاة كل واحد منهم.

واختلف أهل العلم بعد ذي أصبح في رفعه إلى آدم عليه السلام بما لم أر لذكره ها هنا معنى، وقد ذكرنا أن ذا أصبح من حمير في كتابنا، كتاب القبائل التي روت عن النبي ﷺ، فأغنى عن إعادته ها هنا.

حدثنا خلف بن القاسم قال: حدثني عبد الله بن جعفر قال: حدثنا عبد الله بن أحمد ابن عبد السلام الخفاف قال: حدثنا محمد بن إسماعيل البخاري قال: حدثنا إبراهيم بن المنذر قال: حدثنا أبو بكر الأويسى قال: حدثنا سليمان بن بلال، عن نافع بن مالك بن أبي عامر، عن أبيه قال: قال لي عبد الرحمن بن عثمان بن عبيد الله التيمي: يا مالك؛ هل لك إلى ما دعانا إليه غيرك، فأبينا عليه، أن يكون دمنا دمك، وهدمنا هدمك ما بل بحر صوفة، فأجبتة إلى ذلك.

أخبرنا علي بن إبراهيم قال: حدثنا الحسن بن رشيق قال: حدثنا علي بن يعقوب بن سويد الوراق، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن الحجاج المهري قال: حدثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي قال: حدثنا معن بن عيسى بن عمر قال: كان نقش خاتم مالك بن أنس: حسبي الله ونعم الوكيل، فسئل عن ذلك فقال: سمعت الله تبارك وتعالى قال

لقوم، قالوا: حسبنا الله ونعم الوكيل: ﴿فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء﴾ (٣١).

وأخبرنا علي بن إبراهيم قال: حدثنا أحمد بن محمد بن عبدالعزيز قال: حدثنا يحيى ابن بكير قال: مات مالك بن أنس في ربيع الأول سنة سبع وتسعين ومائة، وولد سنة ثلاث وتسعين.

قال أبو عمر: كذا يقول ابن بكير وغيره يخالفه في مولده على ما ذكرنا في كتابنا هذا.

وبالله توفيقنا، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما والحمد لله رب العالمين.

* * *

كتاب وقوت الصلاة

١ - باب وقوت الصلاة

١ - ابن شهاب عن عروة بن الزبير بن العوام خمسة عشر حديثاً منها واحد

مرسل:

هو عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبدالعزى بن قصي القرشي الأسدي، قد ذكرنا نسب أبيه في الصحابة، أمه أسماء بنت أبي بكر الصديق، يكنى أبا عبد الله وكان أحد العشرة الفقهاء من تابعي أهل المدينة وهم سعيد، وأبو سلمة، وعروة، والقاسم، وسالم، وأبو بكر، وعبيد الله، وسليمان، وخارجة، وقبيصة.

وكان عروة أحفظهم كلهم وأغزرهم حديثاً، روى عنه أنه قال: أدركت حصار عثمان بن عفان، وكان يوم الجمل ابن ثلاث عشرة سنة، وولد سنة ست وعشرين من الهجرة. قال مصعب الزبيري، بشر عبد الله بن الزبير بأخيه عروة بن الزبير مقدمه من إفريقية، وذلك سنة ست وعشرين من الهجرة، واستصغر حين خرجوا يوم الجمل، فرد من الطريق هو وأبو بكر بن عبد الرحمن، ومات عروة سنة أربع أو خمس وتسعين وهو ابن تسع وستين سنة وقيل بل مات عروة سنة إحدى ومائة.

حكى هذه الجملة الواقدي، ومصعب الزبيري، ويحيى بن معين. ذكر الحلواني قال: حدثنا أبو أسامة، قال: حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه قال: استصغرنا يوم الجمل، فرددت أنا وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام قال: وحدثنا أحمد بن صالح قال: حدثنا ابن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب، قال: وجدت عروة بن الزبير بحراً لا تكدره الدلاء، قال: وحدثنا عبد الله بن صالح، قال: حدثني الليث قال: قلت ليحيى ابن سعيد: إن ابن شهاب قال: وجدت عروة بحراً لا تكدره الدلاء، فقال يحيى: أما أعلمهم بالسنن، وأقضية عمر بن الخطاب، فابن المسيب وأما أكثرهم حديثاً فعروة بن الزبير. قال: وحدثنا سليمان بن حرب، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب قال: تزوج عروة، فأرادوه على أن يفطر فأبى وكان يسرد الصوم، فأرادوه على الخلق فأبى، فلما نام خلقوه وهو نائم. قال أيوب: وكان عروة إذا دخل أرضه قال: ما شاء الله لا قوة إلا بالله.

ورويانا أن عروة قدم على الوليد بن عبد الملك في الشام، فأصابته الأكلة في رجله، فقطعها وهو عند الوليد، ولم يتحرك ولا نطق، ولم يشعر الوليد بها حين قطعت حتى كويت، فوجد رائحة الكى، وبقي بعد ذلك ثمانى سنين واحتفر بالمدينة بئرا يقال لها بئر عروة، ليس بالمدينة بئر أعذب منها. وذكر عباس، عن ابن معين قال: حدثنى الأصمعى، قال: أخبرنى مالك، عن الزهرى قال: سألت ابن صغير عن شىء من الفقه، وكنت أتعلم منه النسب فقال: ألك بذا حاجة؟ عليك بهذا الشيخ، وأشار إلى سعيد بن المسيب، فجالسته سبع سنين، لا أحسب أن هناك عالماً غيره، ثم تحولت إلى عروة بن الزبير، ففجرت به بجرأ. ورويانا عن ابن شهاب أيضا أنه قال: كنت أطلب العلم من ثلاثة: سعيد بن المسيب، وكان أفقه الناس، وعروة بن الزبير، وكان بجرأ لا تكدره الدلاء، وكنت لا تشاء أن تجد عند عبيد الله طريقة من علم لا تجدها عند غيره إلا وجدتها.

وذكر ابن بكير، عن الليث بن سعد، عن جعفر بن ربيعة قال: قلت لعراك بن مالك: من أفقه أهل المدينة؟ فقال: أما أفقههم فقها وأعلمهم بقضايا رسول الله ﷺ وقضايا أبى بكر وعمر وعثمان وأعلمهم بما مضى عليه الناس فسعيد بن المسيب، وأما أغزرهم حديثاً فعروة ولا تشاء أن تفجر من عبيد الله بجرأ إلا فجرته.

وحدثنى خلف بن القاسم، قال: حدثنا ابن المفسر، قال: حدثنا أحمد بن على، قال: حدثنا القواريرى، قال: حدثنا يوسف بن الماجشون، قال: حدثنا ابن شهاب قال: كنت إذا حدثنى عروة ثم حدثتنى عمرة، زاد ذلك عندى صدقاً حديث عروة بحديث عمرة فلما تبهرتهما إذا عروة بجر لا ينزف.

وحدثنا خلف بن قاسم، قال: حدثنا ابن المفسر، قال: حدثنا أحمد بن على، قال: حدثنا أحمد بن عيسى، قال: حدثنا ابن وهب قال: حدثنى يحيى بن أيوب، عن هشام ابن عروة قال: كان أبى يقول: سلونى إذا خلوت، وكان يعجب من حفظى، والله ما تعلمنا منه جزءاً من ألفى جزء من حديثه.

قال هشام: وما سمعت أحداً من أهل الأهواء يذكر أبى إلا بخير.

قال أبو عمر: خرج عروة من المدينة وترك سكنها، فعوتب فى ذلك، فذكر ما ذكرناه عنه فى كتاب بيان العلم.

قال الواقدى: توفى فى أمواله بمحاج بناحية الفرع، ودفن هناك، وقال غيره: توفى بقصره بالعقيق، وقال عبد الله بن نمير: توفى على بن الحسين وسعيد بن المسيب وأبو بكر بن عبد الرحمن وعروة بن الزبير سنة أربع وتسعين.

قال الواقدي: فكان يقال: سنة الفقهاء، وكان عالماً، عابداً، يسرد الصوم حافظاً، حريصاً على نشر العلم.

١ - حديث أول لابن شهاب عن عروة:

مالك، عن ابن شهاب، «أن عمر بن عبدالعزيز أخر الصلاة يوماً، فدخل عليه عروة ابن الزبير، فأخبره أن المغيرة بن شعبة أخر الصلاة يوماً، وهو بالكوفة، فدخل عليه أبو مسعود الأنصاري فقال: ما هذا؟ يا مغيرة، أما قد علمت أن جبريل نزل، فصلى، فصلى رسول الله ﷺ، ثم صلى، فصلى رسول الله ﷺ، ثم صلى، فصلى رسول الله ﷺ، ثم صلى، فصلى رسول الله ﷺ، ثم قال: بهذا أمرت، فقال عمر بن عبدالعزيز: أعلم ما تحدث به، يا عروة! أو أن جبريل هو الذي أقام لرسول الله ﷺ وقت الصلاة؟ قال عروة: كذلك كان بشير بن أبي مسعود الأنصاري يحدث عن أبيه، قال عروة: ولقد حدثتني عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله ﷺ كان يصلي العصر، والشمس في حجرتها قبل أن تظهر» (٣٢).

هكذا روى هذا الحديث عن مالك جماعة الرواة عنه فيما بلغنى، وظاهر مساقه فى رواية مالك يدل على الانقطاع، لقوله «إن عمر بن عبدالعزيز أخر الصلاة يومًا، فدخل عليه عروة»، ولم يذكر فيه سماعًا لابن شهاب من عروة، ولا سماعًا لعروة من بشير بن أبى مسعود. وهذه اللفظة أعنى «أن» عند جماعة من أهل العلم بالحديث محمولة على الانقطاع، حتى يتبين السماع واللقاء، ومنهم من لا يلتفت إليها، ويحمل الأمر على المعروف من مجالسة بعضهم بعضًا ومشاهدة بعضهم بعضًا وأخذهم بعضهم عن بعض، فإن كان ذلك معروفًا لم يسأل عن هذه اللفظة، وكان الحديث عنده على الاتصال، وهذا يشبه أن يكون مذهب مالك، لأنه فى موطنه لا يفرق بين شىء وآخر من ذلك.

وهذا الحديث متصل عند أهل العلم، مسند صحيح لوجوه؛ منها أن مجالسة بعض

(٣٢) أخرجه عبد الرزاق بالمصنف بلفظه برقم ٢٠٧٢ مختصراً، عن عائشة ٥٤٧/١. أخرجه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة، باب ١ ج ٢٢/١ عن أبي مسعود الأنصاري. وأخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب ٣١ أوقات الصلوات الخمس برقم ١٦٧ ج ٤٢٥/١ عن أبي مسعود. وأخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب ٣١ أوقات الصلوات الخمس برقم ١٦٧ ج ٤٢٥/١ عن أبي مسعود. وأخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب في المواقيت برقم ٣٩٤ ج ١٠٥/١ عن أبي مسعود. وابن ماجه ٢٢٠/١ برقم ٦٦٨ عن أبي مسعود بنحوه. والطبراني في الكبير ٢٥٨/١٧ عن أبي مسعود. وأحمد في مسنده ١٢١/٤ عن أبي مسعود.

المذكورين فيه لبعض معلومة مشهورة، ومنها أن هذه القصة قد صح شهود ابن شهاب لما جرى فيها بين عمر بن عبدالعزيز وعروة بن الزبير بالمدينة، وذلك في أيام إمارة عمر عليها لعبد الملك، وابنه الوليد، وهذا محفوظ من رواية الثقات لهذا الحديث عن ابن شهاب. ونحن نذكر الروايات في ذلك عن ابن شهاب لنبين لك ما ذكرنا. ثم نذكر الآثار في إمامة جبريل، ليستدل على المراد من معنى الحديث، فإن العلم يفسر بعضه بعضاً، «ويفتح بعضه بعضاً». ثم نقصد للقول فيما يوجبه الحديث على ذلك من المعاني. وبالله العون لا شريك له.

توفي عمر بن عبدالعزيز بن مروان بن الحكم - رحمه الله - سنة إحدى ومائة في رجب خمس ليال بقين منه بجمص، ودفن بدير سمعان من حمص، وهو يوم مات ابن تسع وثلاثين سنة وثلاثة أشهر، وكانت خلافته سنتين وخمسة أشهر وأربعة أيام.

وممن ذكر مشاهدة ابن شهاب للقصة عند عمر بن عبدالعزيز مع عروة بن الزبير في هذا الحديث من أصحاب ابن شهاب: معمر، واليثة بن سعد، وشعيب بن أبي حمزة وابن جريج.

فأما رواية اليثة فحدثنا عبدالرحمن بن يحيى، قال: حدثنا أحمد بن سعيد، قال: حدثنا محمد بن زبان قال: حدثنا محمد بن ربح، قال: حدثنا اليثة بن سعد، عن ابن شهاب، أنه كان قاعداً على منابر عمر بن عبدالعزيز في إمارته على المدينة ومعه عروة ابن الزبير، فأخر عمر العصر شيئاً، فقال له عروة: أما أن جبريل قد نزل، فصلى إمام رسول الله ﷺ، فقال له عمر: أعلم ما تقول يا عروة! فقال: سمعت بشير بن أبي مسعود يقول: «سمعت أبا مسعود يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: نزل جبريل، فأمنى، فصليت معه، ثم صليت معه، ثم صليت معه، ثم صليت معه، ثم صليت معه، يحسب بأصابعه خمس صلوات.

وأما حديث معمر وابن جريج عن ابن شهاب في ذلك، فحدثني خلف بن سعيد قراءة مني عليه قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن علي، قال: حدثنا أحمد بن خالد بن يزيد، قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن عباد، قال: حدثنا عبدالرزاق عن معمر عن الزهري قال: كنا مع عمر بن عبدالعزيز، فأخر صلاة العصر مرة، فقال له عروة بن الزبير: حدثني بشير بن أبي مسعود الأنصاري أن المغيرة بن شعبة أخر الصلاة مرة، يعني العصر، فقال له أبو مسعود: أما والله يا مغيرة، لقد علمت أن جبريل نزل فصلى، فصلى رسول الله ﷺ، فصلى الناس معه، ثم نزل، فصلى، فصلى رسول الله ﷺ، وصلى

الناس معه، حتى عد خمس صلوات، فقال له عمر: انظر ما تقول يا عروة! أو أن جبريل هو يبين وقت الصلاة؟ فقال له عروة: كذلك حدثني بشير بن أبي مسعود، قال: فما زال عمر يعتلم وقت الصلاة بعلامة، حتى فارق الدنيا.

قال عبدالرزاق: وأخبرنا ابن جريج قال: حدثني ابن شهاب: أنه سمع عمر بن عبدالعزيز يسأل عروة بن الزبير، فقال عروة بن الزبير: مسى المغيرة بن شعبة بصلاة العصر، وهو على الكوفة، فدخل عليه أبو مسعود الأنصاري، فقال له: ما هذا يا مغيرة؟ أما والله لقد علمت؛ لقد نزل جبريل صلى، فصلى رسول الله ﷺ، فصلى الناس معه، ثم نزل، فصلى، فصلى رسول الله ﷺ، وصلى الناس معه، حتى عد خمس صلوات، فقال له عمر: انظر ما تقول يا عروة؛ أو أن جبريل هو الذي أقام وقت الصلاة؟ فقال عروة: كذلك كان بشير بن أبي مسعود يحدث عن أبيه.

وبهذا الإسناد عندنا مصنف عبدالرزاق، ولنا - والحمد لله - فيه إسنادان غير هذا المذكوران في موضعهما، فقد بان بما ذكرنا من رواية الثقات عن ابن شهاب لهذا الحديث اتصاله، وسماع ابن شهاب له من عروة، وسماع عروة من بشير، وبان بذلك أيضاً أن الصلاة التي آخرها عمر هي صلاة العصر، وأن الصلاة التي آخرها المغيرة هي تلك أيضاً، وبان بما ذكرنا أيضاً أن جبريل صلى برسول الله ﷺ الصلوات الخمس في أوقاتها، وليس في شيء من معنى حديث ابن شهاب هذا ما يدل على أن جبريل صلى برسول الله ﷺ مرتين؛ كل صلاة في وقتين.

وظاهر حديث ابن شهاب هذا يدل على أن ذلك إنما كان مرة واحدة لا مرتين، وقد روى من غير ما وجه في إمامة جبريل للنبي ﷺ أنه صلى به مرتين؛ كل صلاة من الصلوات الخمس في وقتين، وسند ذكر الآثار والرواية في ذلك لنين ما ذكرنا، إن شاء الله.

ورواية ابن عينة لهذا الحديث عن ابن شهاب بمثل معنى حديث الليث ومن ذكرنا معه في ذلك وفي حديث معمر وابن جريج أن الناس صلوا خلف رسول الله ﷺ حينئذٍ، وقد روى ذلك من غير حديثهما - فالله أعلم -.

حدثنا سعيد بن نصر قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا الحميدى، قال: حدثنا سفيان قال: حدثنا الزهري قال: أخر عمر بن عبدالعزيز الصلاة يوماً، فقال له عروة بن الزبير: إن رسول الله ﷺ قال: نزل جبريل ﷺ، فأمنى، فصليت معه، ثم نزل، فأمنى، فصليت معه، ثم نزل، فأمنى فصليت معه، ثم نزل، فأمنى، فصليت معه، حتى عد الصلوات الخمس،

قال له عمر بن عبدالعزيز: اتق الله يا عروة، وانظر ما تقول، فقال عروة: أخبرني به بشير ابن أبي مسعود، عن أبيه، عن رسول الله ﷺ، فهذا يوضح ما ذكرنا من أنه إنما صلى به الصلوات الخمس مرة واحدة، وهو ظاهر الحديث، إلا أن في رواية ابن أبي ذئب، وأسامة بن زيد الليثي، عن ابن شهاب في هذا الحديث، ما يدل على أنه صلى به مرتين في يومين، على نحو ما ذكر غير ابن شهاب، في حديث إمامة جبريل.

فأما رواية ابن أبي ذئب له، فإن ابن أبي ذئب ذكره في موطئه عن ابن شهاب، أنه سمع عروة بن الزبير، يحدث عمر بن عبدالعزيز، عن ابن أبي مسعود الأنصاري أن المغيرة ابن شعبة أخر الصلاة. فدخل عليه أبو مسعود فقال: «ألم تعلم أن جبريل نزل على محمد ﷺ فصلي، وصلي، وصلي، وصلي، وصلي، ثم صلى، ثم صلى، ثم صلى، ثم صلى، ثم صلى، ثم صلى، ثم صلى، ثم صلى، ثم قال: هكذا أمرت».

أخبرنا بموطأ ابن أبي ذئب، أجازته أبو عمر يوسف بن محمد بن عمرو الأسدي، قال: حدثنا أبو الطاهر محمد بن جعفر بن أحمد بن إبراهيم السعدي قال: حدثنا أبو زكرياء يحيى بن أيوب بن بادي العلاف، قال: حدثنا أحمد بن صالح المصري، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل بن أبي فديك، قال: حدثني محمد بن عبدالرحمن بن المغيرة بن أبي ذئب، فذكره.

وأما حديث أسامة بن زيد «عن ابن شهاب، في ذلك، فأخبرني عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا محمد بن سلامة المرادي، قال: حدثنا ابن وهب، عن أسامة بن زيد الليثي»، أن ابن شهاب أخبره، أن عمر بن عبدالعزيز كان قاعداً على المنبر، فأخر العصر شيئاً فقال له عروة بن الزبير: أما أن جبريل قد أخبر محمداً ﷺ بوقت الصلاة، فقال له عمر: أعلم ما تقول! فقال عروة: سمعت بشير بن أبي مسعود يقول: سمعت أبا مسعود الأنصاري، يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: نزل جبريل ﷺ، فأخبرني بوقت الصلاة، فصليت معه، ثم صليت معه، ثم صليت معه، ثم صليت معه، ثم صليت معه، يحسب بإصبعه خمس صلوات، فرأيت رسول الله ﷺ صلى الظهر حين تزول الشمس، وربما أخرها حين يشتد الحر، ورأيت يصلي العصر والشمس مرتفعة بيضاء قبل أن تدخلها الصفرة، ينصرف الرجل من الصلاة فيأتي ذا الحليفة قبل غروب الشمس، ويصلي المغرب حين تسقط الشمس، ويصلي العشاء حين يسود الأفق، وربما أخرها حتى يجتمع الناس، وصلى الصبح مرة بغلس، ثم صلى مرة أخرى، فأسفر بها، ثم كانت صلاته بعد ذلك التغليس حتى مات، لم يعد إلى أن يسفر.

قال أبو داود: روى هذا الحديث عن الزهري معمر ومالك وابن عيينة وشعيب بن أبي حمزة والليث بن سعد وغيرهم، لم يذكروا الوقت الذي صلى فيه، لم يفسروه. وكذلك أيضا رواه هشام بن عروة وحبيب بن أبي مرزوق عن عروة نحو رواية معمر وأصحابه، إلا أن حبيباً لم يذكر بشيراً.

قال أبو عمر: هذا كلام أبي داود، ولم يسق في كتابه رواية معمر ولا من ذكر معه عن ابن شهاب، لهذا الحديث، وإنما ذكر رواية أسامة بن زيد هذه عن ابن شهاب وحدها، من رواية ابن وهب، ثم أردفها بما ذكرنا من كلامه، وصدق فيما حكى، إلا أن حديث أسامة ليس فيه من البيان ما في حديث ابن أبي ذئب من تكرير الصلوات الخمس، مرتين، «وكذلك رواية معمر، ومالك، والليث ومن تابعهم ظاهرها مرة واحدة. وليس فيها ما يقطع به، على أن ذلك كذلك، وقد ذكرنا» رواية معمر، ومالك، والليث، وغيرهم في كتابنا هذا ليقف الناظر فيه على سياقهم للحديث واختلاف ألفاظهم فيه فليس الخير كالمعاينة.

وقد روى الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أسامة بن زيد، «عن ابن شهاب هذا الحديث بمثل رواية ابن وهب، عن أسامة بن زيد سواء».

وقال محمد بن يحيى الذهلي: في رواية أبي بكر بن حزم، عن عروة بن الزبير ما يقوى رواية أسامة، لأن رواية أبي بكر بن حزم شبيهة برواية أسامة أنه صلى الوقتين، وإن كان لم يسنده عنه إلا أيوب بن عتبة، فقد روى معناه عنه مرسلاً يحيى بن سعيد وغيره من الثقات.

قال أبو عمر: قد روى هذا الحديث جماعة عن عروة بن الزبير؛ منهم هشام بن عروة، وحبيب بن أبي مرزوق، وأبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وغيرهم.

فأما رواية هشام بن عروة عن أبيه لهذا «الحديث»، فحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا شريح بن النعمان، قال: حدثنا فليح، عن هشام بن عروة، عن أبيه، قال: أخر عمر بن عبدالعزيز الصلاة يوماً فدخلت عليه، فقلت: إن المغيرة بن شعبة أخر الصلاة يوماً، فدخل عليه أبو مسعود، فذكر الحديث، وقال فيه: كذلك سمعت بشير بن أبي مسعود يحدث عن أبيه، قال: ولقد حدثني عائشة عن أن رسول الله ﷺ كان يصلي العصر، والشمس في حجرتها لم تظهر، قال أحمد بن زهير: وحدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا حماد بن سلمة قال: أخبرنا هشام بن عروة، عن أبيه أن المغيرة بن شعبة كان يؤخر الصلاة، فقال

له رجل من الأنصار: أما سمعت رسول الله ﷺ يقول: قال جبريل: صل صلاة كذا في ساعة كذا، حتى عد الصلوات قال: بلى، قال: فاشهد إنا كنا نصلي العصر مع النبي ﷺ والشمس بيضاء نقية، ثم نأتى بنى عمرو بن عوف وإنها لمرتفعة (٣٣)، وهى على رأس ثلثي فرسخ من المدينة.

وأما رواية حبيب بن أبى مرزوق فحدثنا أحمد بن قاسم قال: حدثنا قاسم بن أصبغ قال: حدثنا الحارث بن أبى أسامة قال: حدثنا كثير بن هشام قال: حدثنا جعفر قال: حدثنى حبيب بن أبى مرزوق، عن عروة بن الزبير قال: حدثنى أبو مسعود: أن جبريل نزل، فصلى، فصلى رسول الله ﷺ، ثم نزل، فصلى، فصلى رسول الله ﷺ، ثم نزل، فصلى، فصلى رسول الله ﷺ، «ثم نزل، لمصلى، فصلى رسول الله ﷺ»، حتى أنصفاً خمساً، فقال له عمر بن عبدالعزيز: انظر يا «عروة» ما تقول: إن جبريل هو الذى وقت مواقيت الصلوات؟ قال: كذلك حدثنى أبو مسعود، فبحث عمر عن ذلك، حتى وجد ثبته، فما زال عمر عنده علامات الساعات ينظر فيها، حتى قبض، رحمه الله.

قال أبو عمر: قد أحسن حبيب بن أبى مرزوق فى سياقه هذا الحديث على ما ساقه أصحاب ابن شهاب فى الصلوات الخمس لوقت واحد، مرة واحدة، إلا أنه قال فيه عن عروة: حدثنى أبو مسعود والحفاظ يقولون: عن عروة، عن بشير بن أبى مسعود، عن أبيه. وبشير هذا ولد على عهد رسول الله ﷺ، وأبوه أبو مسعود الأنصارى، اسمه عقبة ابن عمرو، ويعرف بالبدرى؛ لأنه كان يسكن بدرًا، واختلف فى شهوده بدرًا، وقد ذكرناه فى كتابنا فى الصحابة بما يغنى عن ذكره هاهنا.

وأما رواية أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم فمثل رواية ابن أبى ذئب وأسامه بن زيد عن ابن شهاب فى أنه صلى الصلوات الخمس مرتين مرتين لوقتتين.

وحديثه أبين فى ذلك وأوضح، وفيه ما يعارض قول حبيب بن أبى مرزوق، عن عروة، عن أبى مسعود، حدثنا خلف بن سعيد، قال: حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن خالد، وأخبرنا عبد الله بن محمد بن يحيى، قال: حدثنى إبراهيم بن جامع السكرى، قال: حدثنا على بن عبدالعزيز، قال: حدثنا أحمد بن

(٣٣) أخرجه البخارى فى كتاب مواقيت الصلاة، باب تأخير الظهر إلى العصر ج ١/ ٢٢٩ عن أنس. ومسلم كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب التبكير إلى العصر ج ١/ ٤٣٤ عن أنس. وذكره بكنز العمال ٤٣/ ٨ برقم ٢١٧٨٣ عن أنس، وعزاه إلى مالك، وعبدالرزاق، والبخارى، ومسلم، والنسائى، وأبى عوانة.

يونس، قال: حدثنا أيوب بن عتبة، قال: حدثنا أبو بكر بن حزم، أن عروة بن الزبير كان يحدث عمر بن عبدالعزيز، وهو يومئذ أمير المدينة في زمن الحجاج والوليد بن عبد الملك، وكان ذلك زماناً يؤخرون فيه الصلاة، فحدث عروة عمر، قال: حدثني أبو مسعود الأنصاري، أو بشير بن أبي مسعود، قال: كلاهما قد صحب النبي ﷺ: «أن جبريل جاء إلى النبي ﷺ حين دلت الشمس، قال أيوب: فقلت: وما دلو كهها؟ قال: حين زالت، قال: فقال: يا محمد صل الظهر، قال: فصلي، قال: ثم جاءه حين كان ظل كل شيء مثله فقال: يا محمد، صل العصر قال: فصلي، قال: ثم أتاه حين غربت الشمس فقال: يا محمد، صل المغرب قال: فصلي، قال: ثم جاءه حين غاب الشفق فقال: يا محمد صل العشاء، قال: فصلي، ثم أتاه حين انشق الفجر، فقال: يا محمد، صل الصبح قال: فصلي، ثم أتاه الغد حين كان ظل كل شيء مثله، فقال: يا محمد، صل الظهر، قال: فصلي، قال: ثم أتاه حين كان ظل كل شيء مثله، فقال: يا محمد صل العصر، قال: فصلي، قال: ثم أتاه حين غربت الشمس، فقال: يا محمد، صل المغرب، قال: فصلي، قال: ثم أتاه حين ذهبت ساعة من الليل، فقال: يا محمد، صل العشاء، قال: فصلي، قال: ثم أتاه حين أضاء الفجر واسفر، فقال: يا محمد، صل الصبح، قال: فصلي، قال: ثم قال: ما بين هذين وقت، يعني أمس واليوم» (٣٤).

قال عمر لعروة: أجبريل أتاه؟ قال: نعم.

ففي هذا الحديث وفي هذه الرواية عن عروة بيان واضح أن صلاة جبريل بالنبي ﷺ في حين تعليمه له الصلاة في أول وقت فرضها، كانت في يومين لوقتين لكل صلاة «حشا المغرب فلها وقت واحد».

وكذلك رواه معمر، عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه أن جبريل نزل، فصلي، فذكر مثله سواء، إلا أنه مرسل. وكذلك رواه الثوري، عن عبد الله بن أبي بكر ويحيى بن سعيد جميعاً، عن أبي بكر بن حزم مثله سواء، أن جبريل صلى الصلوات الخمس بالنبي ﷺ مرتين في يومين لوقتين.

ومراسيل مثل هؤلاء عند مالك حجة، وهو خلاف ظاهر حديث الموطأ، وحديث هؤلاء بالصواب أولى، لأنهم زادوا وأوضحوا، وفسروا ما أجمله غيرهم وأهمله.

(٣٤) ذكره بكنز العمال برقم ٣٧/٨ برقم ٢١٧٤٥ وعزاه لابن منده، وأبي نعيم، عن أبي مسعود الأنصاري، أو بشير مختصراً، وذكره بمجمع الزوائد كاملاً بلفظه ٣٠٤/١ وعزاه للطبراني في الكبير، عن أبي مسعود أو بشير.

ويشهد لصحة ما جاءوا به رواية ابن أبي ذئب ومن تابعه، عن ابن شهاب وعامة الأحاديث في إمامة جبريل، على ذلك جاءت مفسرة لوقتتين، ومعلوم أن حديث أبي مسعود من رواية ابن شهاب وغيره في إمامة جبريل، ورد فرواية من زاد وتم وفسر، أولى من رواية من أجمل وقصر.

وقد رويت إمامة جبريل بالنبي ﷺ من حديث ابن عباس، وحديث جابر، وأبي سعيد الخدري على نحو ما ذكرنا.

فأما حديث ابن عباس، فحدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير بن حرب، قال: حدثنا أبو نعيم الفضل بن دكين، قال: حدثنا سفيان الثوري، عن عبدالرحمن الحارث بن عياش بن أبي ربيعة، عن حكيم بن عباد، عن نافع بن جبير، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: أمني جبريل عند البيت مرتين، فصلى بي الظهر حين زالت الشمس على مثل قدر الشراك، ثم صلى بي العصر حين كان كل شيء قدر ظله، ثم صلى بي المغرب حين أفطر الصائم، ثم صلى بي العشاء حين غاب الشفق، ثم صلى بي الفجر من الغد حين حرم الطعام والشراب على الصائم، ثم صلى بي الظهر من الغد حين كان كل شيء قدر ظله، ثم صلى بي العصر حين كان كل شيء مثلي ظله، ثم صلى بي المغرب حين أفطر الصائم لوقت واحد، ثم صلى بي العشاء حين ذهب ثلث الليل، ثم صلى بي الفجر. قال أبو نعيم: لا أدري ما قال في الفجر، ثم التفت إلى فقال: يا محمد! هذا وقتك ووقت الأنبياء قبلك (٣٥).

قال أبو عمر: لا يوجد هذا اللفظ «ووقت الأنبياء قبلك» إلا في هذا الإسناد، والله أعلم.

وحدثنا سعيد بن نصر قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن وضاح قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال: حدثنا وكيع، عن سفيان، عن عبدالرحمن بن الحارث ابن عياش بن أبي ربيعة قال: حدثني حكيم بن حكيم بن عباد بن حنيف، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، ثم ذكر مثله، وقال في آخره: ثم صلى الفجر حين أسفر، ثم التفت إلى، فقال: يا محمد، وذكر مثله.

(٣٥) أخرجه الترمذي في سننه ٢٧٨/١ في أبواب الصلاة، باب مواقيت الصلاة برقم ١٤٩ عن ابن عباس، وأخرجه أبو داود ١٠٥/١ برقم ٣٩٣ في كتاب الصلاة، باب المواقيت، عن ابن عباس، والبيهقي في السنن الكبرى ٣٦٤/١ في كتاب الصلاة، باب جماع أبواب المواقيت، عن ابن عباس، وأخرجه ابن حبان في صحيحه ٣١٧/١ في كتاب الصلوات، باب في جميع المواقيت، عن ابن عباس، وأخرجه الحاكم بالمستدرک ١٩٣/١ كتاب الصلاة، باب أوقات الصلاة، عن ابن عباس.

وحدثنا عبدالوارث بن سفيان قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا سعد بن عبد الحميد بن جعفر، قال: حدثنا عبدالرحمن بن أبي الزناد، عن عبدالرحمن بن الحارث، عن حكيم بن حكيم عن نافع بن جبير، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ، «أمنى جيريل عند البيت مرتين، فذكر الحديث، وقال في آخره: ثم صلى الصبح حين أسفر جداً»، ثم ذكر مثله، وزاد: «الوقت فيما بين هذين الوقتين» (٣٦).

قال أبو عمر: تكلم بعض الناس في إسناد حديث ابن عباس هذا بكلام لا وجه له وهو - والله - كلهم معروفو النسب مشهورون بالعلم، وقد خرج له أبو داود وغيره، وذكر عبدالرزاق، عن الثوري وابن أبي سبرة، عن عبدالرحمن بن الحارث بإسناده مثل رواية وكيع وأبي نعيم، وذكره عبدالرزاق أيضاً، عن العمري، عن عمر بن نافع بن جبير بن مطعم، عن أبيه، عن ابن عباس مثله.

وأما حديث جابر فحدثنا عبدالوارث بن سفيان قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا أحمد بن الحجاج.

وحدثنا محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية قال: حدثنا أحمد بن شعيب قال: حدثنا سويد بن نصر، قال: حدثنا ابن المبارك قال: أخبرني حسين بن علي بن حسين قال: أخبرني وهب بن كيسان قال: حدثنا جابر بن عبد الله قال: جاء جيريل إلى النبي ﷺ حين مالت الشمس، فقال: قم يا محمد، فصل الظهر، فصل الظهر حين مالت الشمس، ثم مكث حتى إذا كان فيء الرجل مثله جاءه للعصر، فقال: يا محمد، قم فصل العصر، فصلاها، فمكث حتى إذا غابت الشمس، جاءه، فقال: قم، فصل المغرب، فقام، فصلاها حين غابت الشمس، ثم مكث حتى إذا غاب الشفق، جاءه، فقال: قم، فصل العشاء، فقام، فصلاها، ثم جاءه حين سطع الفجر بالصبح، فقال: يا محمد، قم فصل الصبح، فقام فصلى الصبح، ثم جاءه من الغد حين كان فيء الرجل مثله فقال: يا محمد، قم فصل الظهر، فصلى، ثم جاءه حين كان فيء الرجل مثله، فقال: يا محمد، قم، فصل العصر، ثم جاءه للمغرب حين غابت الشمس وقتاً واحداً لم يغيب عنه، فقال: قم، فصل المغرب، ثم جاءه حين ذهب ثلث الليل، فقال: قم، فصل العشاء، ثم جاءه للصبح حين ابيض جداً، فقال: قم، فصل، ثم قال له: الصلاة ما بين هذين الوقتين، وقال سويد بن نصر في حديثه ما بين هذين وقت كله.

(٣٦) أخرجه الحاكم في المستدرک ١٩٥/١ كتاب الصلاة، باب وقت صلاة العشاء، عن جابر، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٣٦٨/١ كتاب الصلاة، باب وقت المغرب، عن جابر، وأخرجه ابن حبان في صحيحه ١٦/٣ كتاب الصلاة، باب مواقيت الصلاة، عن جابر.

وحدثنا محمد بن إبراهيم بن سعيد قال: حدثنا محمد بن معاوية قال: حدثنا أحمد بن شعيب وحدثنا عبد الله بن محمد بن أسد قال: حدثنا حمزة بن محمد قال: حدثنا أحمد بن شعيب قال: أخبرنا يوسف بن وضاح قال: حدثنا قدامة بن شهاب، عن برد، عن عطاء ابن أبي رباح، عن جابر بن عبد الله: أن جبريل أتى النبي ﷺ يعلمه مواقيت الصلوات، فتقدم جبريل، ورسول الله ﷺ خلفه، والناس خلف رسول الله ﷺ، فصلى الظهر حين زالت الشمس، وأتاه حين كان الظل مثل شخصه، فصنع كما صنع، فتقدم جبريل، ورسول الله ﷺ خلفه، والناس خلف رسول الله ﷺ، فصلى العصر، ثم أتاه حين وجبت الشمس، فتقدم جبريل، ورسول الله ﷺ خلفه، والناس خلف رسول الله ﷺ، فصلى المغرب، ثم أتاه حين غاب الشفق، فتقدم جبريل، ورسول الله ﷺ خلفه، والناس خلف رسول الله ﷺ، فصلى العشاء، ثم أتاه حين انشق الفجر، فتقدم جبريل، ورسول الله ﷺ خلفه والناس خلف رسول الله ﷺ، فصلى الغداة، ثم أتاه اليوم الثانى حين كان ظل الرجل مثل شخصه، فصنع مثل ما صنع بالأمس، صلى الظهر، ثم أتاه حين كان ظل الرجل مثل شخصه، فصنع كما صنع بالأمس، فصلى العصر، ثم أتاه حين وجبت الشمس، فصنع كما صنع بالأمس، فصلى المغرب، فتمنا، ثم قمنا، ثم قمنا، فأتاه، فصنع كما صنع بالأمس، فصلى العشاء، ثم أتاه حين امتد الفجر، وأصبح والنجوم بادية مشتبكة، فصنع كما صنع بالأمس، فصلى الغداة، ثم قال: ما بين الصلاتين وقت (٣٧).

ورواه أبو الرداد، عن برد، عن عطاء، عن جابر مثله سواء، إلا أنه قال: فى اليوم الثانى فى المغرب ثم جاءه حين وجبت الشمس لوقت واحد فذكره، قال: ثم جاء نحو ثلث الليل للعشاء فذكره، قال: ثم جاء حين أضاء الصبح، ولم يقل والنجوم بادية مشتبكة.

أخبرناه سعيد بن عثمان النحوى، قال: حدثنا أحمد بن دحيم بن خليل، قال: حدثنا يحيى بن محمد بن صاعد، قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم الصواف قال: حدثنا أبو الرداد عمرو بن بشر الحارثى فذكره بإسناده.

وأما حديث أبى سعيد الخدرى فحدثناه عبيد بن محمد، قال: حدثنا عبد الله بن مسرور قال: حدثنا عيسى بن مسكين، وحدثنا قاسم بن محمد قال: حدثنا خالد بن سعيد قال: حدثنا أحمد بن عمرو قال: حدثنا محمد بن سنجر قال: حدثنا سعيد بن

(٣٧) أخرجه البيهقى فى السنن ٣٦٩/١ كتاب الصلاة، باب وقت المغرب، عن جابر، وأخرجه النسائى ٢٥٥/١ كتاب الصلاة، باب آخر وقت العصر، عن جابر.

الحكم قال: حدثنا ابن لهيعة قال: حدثنا بكير بن الأشج، عن عبد الملك بن سعيد بن سويد الساعدي، أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول: قال رسول الله ﷺ: أمني جبريل في الصلاة، فصلى الظهر حين زاغت الشمس، وصلى العصر حين كانت الشمس قائمة، وصلى المغرب حين غابت الشمس، وصلى العشاء حين غاب الشفق، وصلى الفجر حين طلع الفجر، ثم جاء يوماً ثانياً، فصلى الظهر، وظل كل إنسان مثله، وصلى العصر والفىء قامتان، وصلى المغرب حين غربت الشمس في وقت واحد، وصلى العشاء ثلث الليل، وصلى الصبح حين كادت الشمس أن تطلع ثم قال: الصلاة فيما بين هذين الوقتين (٣٨).

فهذا ما في إمامة جبريل للنبي عليهما السلام من صحيح الآثار، ولا خلاف بين أهل العلم وجماعة أهل السير أن الصلاة إنما فرضت على النبي ﷺ بمكة في حين الإسراء حين عرج به إلى السماء، ولكنهم اختلفوا في هيئتها حين فرضت، فروى عن عائشة أنها فرضت، ركعتين ركعتين ثم زيد في صلاة الحضر فأكملت أربعاً، وأقرت صلاة السفر على ركعتين (٣٩) وبذلك قال الشعبي وميمون بن مهران ومحمد بن إسحاق.

وروى عن ابن عباس أنها فرضت في الحضر أربعاً، وفي السفر ركعتين، وقال نافع ابن جبير: وكان أحد علماء قريش بالنسب وأيام العرب والفقهاء، وهو راوية حديث ابن عباس في إمامة جبريل، أنها فرضت في أول ما فرضت أربعاً، إلا المغرب فإنها فرضت ثلاثاً، والصبح ركعتين. وكذلك قال الحسن بن أبي الحسن البصري، وهو قول ابن جريج، وروى عن النبي ﷺ من حديث القشيري، وغيره ما يوافق ذلك، ولم يختلفوا في أن جبريل هبط صبيحة ليلة الإسراء عند الزوال، فعلم النبي ﷺ الصلاة ومواقيتها وهيئتها، وقال أبو إسحاق الحربي: أول ما فرضت بمكة فركتان في أول النهار وركعتان في آخره، وذكر حديث عائشة قالت: فرض رسول الله ﷺ الصلاة ركعتين، ثم زاد فيها في الحضر، هكذا حدث به الحربي، عن أحمد بن الحجاج، عن ابن المبارك، عن ابن عجلان، عن صالح بن كيسان، عن عروة، عن عائشة قالت: فرض رسول الله ﷺ الصلاة ركعتين ركعتين: الحديث وليس في حديث عائشة هذا دليل على صحة ما ذهب إليه من قال: إن الصلاة فرضت ركعتين في أول النهار وركعتين في آخره وليس

(٣٨) أخرجه أحمد في مسنده ٣/٣٠ عن أبي سعيد.

(٣٩) أخرجه البخاري في كتاب المناقب، باب التاريخ ومن أين أرخوا التاريخ ١٧٢/٥ عن عائشة، وأخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب ١ ج ١/٤٧٨ عن عائشة، وأخرجه أبو داود كتاب الصلاة، باب صلاة المسافر ٣/٢ برقم ١١٩٨ عن عائشة.

يوجد هذا في أثر صحيح، بل في حديث عائشة دليل على أن الصلاة التي فرضت ركعتين هي الصلوات الخمس، ثم زيد في صلاة الحضر، وأقرت صلاة السفر، لأن الإشارة بالألف واللام إلى الصلاة في حديث عائشة هذا إشارة إلى الصلاة المعهودة، وهذا هو الظاهر المعروف في الكلام.

وقد أجمع العلماء على أن الصلوات الخمس إنما فرضت في الإسراء، والظاهر من حديث عائشة أنها أرادت تلك الصلاة، والله أعلم.

حدثنا محمد بن إبراهيم قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا محمد بن هاشم البعلبكي قال: أخبرنا الوليد بن مسلم قال: أخبرني أبو عمر ويعني الأوزاعي، أنه سأل الزهري عن صلاة رسول الله ﷺ بمكة قبل الهجرة إلى المدينة، فقال: أخبرني عروة، عن عائشة قالت: فرض الله الصلاة على رسوله أول ما فرضها ركعتين ركعتين، ثم أتمت في الحضر أربعاً وأقرت صلاة السفر على الفريضة الأولى.

فهذا ومثله يدل على أنها الصلاة المعهودة وهي الخمس المفترضة في الإسراء، لا صلاتان، ومن ادعى غير ذلك كان عليه الدليل من كتاب أو سنة ولا سبيل له إليه.

وقال جماعة من أهل العلم: إن النبي ﷺ لم تكن عليه صلاة مفروضة قبل الإسراء، إلا ما كان قد أمر به من صلاة الليل على نحو قيام رمضان من غير توقيت ولا تحديد لا لركعات معلومات ولا لوقت محصور، وكان ﷺ يقوم أدنى من ثلثي الليل، ونصفه وثلثه، وقام المسلمون معه نحواً من حول حتى شق عليهم ذلك فأنزل الله عز وجل التوبة عليهم والتخفيف في ذلك، ونسخه وحطه بقوله: ﴿عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصَوْهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ فنسخ آخر السورة أولها فضلاً منه ورحمة، فلم تبق في الصلاة فريضة إلا الخمس ألا تروا إلى حديث طلحة بن عبيد الله في الأعرابي النجدي، إذ سأل رسول الله ﷺ عما عليه من الصلاة فقال له: الصلوات الخمس، فقال: هل على غيرها؟ قال: لا (٤٠). وذكر وكيع، عن مسعر، عن سماك الحنفي، قال:

(٤٠) أخرجه البخاري في كتاب الهبة، باب كيف يستخلف ١٣/٤ عن طلحة بن عبيد الله، وأخرجه مسلم ٤٠/١، ٤١/١ كتاب الإيمان، باب بيان للصلوات، عن طلحة، وأخرجه النسائي ٢٢٦/١ كتاب الصلاة، باب كم فرضت في اليوم واللييلة عن طلحة. أخرجه أبو داود ١٠٤/١ كتاب الصلاة برقم ٣٩١ عن طلحة، والبيهقي في السنن الكبرى ٣٦١/١ كتاب الصلاة، باب فرائض الصلوات الخمس، عن طلحة.

سمعت ابن عباس يقول: لما أنزلت: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَزْمَلُ﴾^(٤١) كانوا يقومون نحواً من قيامهم في شهر رمضان حتى نزلت آخرها وكان بين آخرها وأولها حول^(٤٢)، وعن عائشة مثله بمعناه، وقالت: فجعل قيام الليل تطوعاً بعد فريضة. وعن الحسن مثله قال: أنزلت الرخصة بعد حول.

قال أبو عمر: روى مالك بن مغول، عن الزبير بن عدي، عن طلحة بن مصرف، عن مرة، عن عبد الله بن مسعود قال: لما أسرى برسول الله ﷺ، انتهى به إلى سدره المنتهى، وهى فى السماء السادسة، وإليها ينتهى ما يعرج به من الأرواح، فيقبض منها، وإليها ينتهى ما يهبط به من فوقها، فيقبض منها، قال: وأعطى رسول الله ﷺ عندها ثلاثاً: الصلوات الخمس، وخواتم سورة البقرة، وغفر لمن مات من أمته لا يشرك به شيئاً^(٤٣).

وأما حديث الإسراء، فحدثنا عبد الله بن محمد بن أسد، قال: حدثنا سعيد بن السكن، قال: حدثنا محمد بن يوسف، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل البخارى، وحدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن الزهير، وحدثنا أحمد بن عبد الله بن محمد، أن أباه أخبره قال: أخبرنا عبد الله بن يونس قال: أخبرنا بقى بن مخلد قالوا جميعاً: حدثنا هذبة بن خالد قال: حدثنا هشام، قال: حدثنا قتادة، عن أنس بن مالك، عن مالك بن صعصعة، قال البخارى: وقال لى خليفة: حدثنا يزيد بن زريع قال: حدثنا سعيد، وهشام قالوا: حدثنا قتادة قال: حدثنا أنس بن مالك، عن مالك بن صعصعة، وقال بقى: حدثنا محمد بن المثني، قال: حدثنا ابن أبى عدي، عن سعيد، عن قتادة، عن أنس بن مالك، عن مالك بن صعصعة، والألفاظ متقاربة والمعنى واحد أن نبي الله ﷺ حدثهم عن ليلة أسرى به قال: «بينما أنا فى الحطيم، وربما قال: فى الحجر عند البيت مضطجعاً بين النائم واليقظان، إذ أتى آت فسمعت قائلاً يقول: أحد الثلاثة بين الرجلين فأخذنى فشق من نحري إلى مرق بطنى، واستخرج قلبى ثم أتيت بطست من ذهب مملوءة حكمة وإيماناً، فغسل قلبى، وأتيت بدابة أبيض دون البغل وفوق الحمار، وهو البراق، فحملت عليه، فانطلق بى جبريل،

(٤١) المزمّل ١.

(٤٢) أخرجه أبو داود فى كتاب الصلاة، باب نسخ قيام الليل، والتيسير فيه ٣٢/٢ برقم ١٠٣٥ عن

ابن عباس من قوله، وأخرجه البيهقى فى السنن الكبرى، كتاب الصلاة، باب قيام الليل ٥٠٠/٢ عن ابن عباس من قوله، وذكره السيوطى فى الدر المنثور ٢٧٦/٦ عن ابن عباس.

(٤٣) ذكره السيوطى فى الدر المنثور ١٥٤/٤ عن ابن مسعود.

حتى أتيت سماء الدنيا، فاستفتح، وساقوا الحديث بتمامه إلى قوله: ثم فرضت على الصلاة، خمسون صلاة كل يوم، فأقبلت، فمررت على موسى، فقال: بم أمرت؟ قلت: أمرت بخمسين صلاة كل يوم، قال: إن أمتك لا تستطيع خمسين صلاة كل يوم، وإنى قد أخبرت الناس قبلك وعاجلت بنى إسرائيل أشد المعالجة فارجع إلى ربك، فأسأله التخفيف لأمتك، فرجعت، فوضع عنى عشراً، فجعلها أربعين، ثم مثله، ثم ثلاثين، ثم مثله فجعلها عشرين، ثم مثله، فجعلها عشراً، فأتيت موسى، فقال مثله، فجعلها خمسا فأتيت موسى، فقال: ما صنعت؟ قلت: جعلها خمسا فقال مثله، فقلت: سلمت، وساق بقى بن مخلد الألفاظ بتمامها وترداد المسألة فى ذلك ولم يقل: ثم مثله، ثم مثله ثم قال هاهنا: قد سألت ربي حتى استحيت ولكنى أرضى وأسلم فلما جاوزت نادى مناد.

وقال البخارى: فنودى، ثم اتفقا: أن قد أمضيت فريضتى وخففت عن عبادى» (٤٤).

ورواه الليث، عن يونس، عن ابن شهاب، عن أنس، عن أبى ذر، عن النبى ﷺ، وقتادة أحسن سياقة لهذا الحديث.

ورواه أبو ضمرة: أنس بن عياض، عن يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، عن أنس، عن أبى، وليس بشىء، وإنما هو عن أبى، والله أعلم.

قال أبو عمر: احتج من زعم أن جبريل صلى بالنبى ﷺ فى اليوم الذى يلى ليلة الإسراء مرة واحدة الصلوات كلها لا مرتين على ظاهر حديث مالك فى ذلك بما حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا هبة بن خالد، عن همام، عن قتادة، قال: فحدثنا الحسن أنه ذكر له أنه لما كان عند صلاة الظهر نودى أن الصلاة جامعة، ففزع الناس، فاجتمعوا إلى نبيهم ﷺ، فصلى بهم الظهر أربع ركعات، يؤم جبريل محمداً، ويؤم محمد الناس، يقتدى الناس بمحمد لا يسمعون فيها قراءة، ثم سلم جبريل على محمد، وسلم محمد على الناس، فلما سقطت الشمس نودى أن الصلاة جامعة، ففزع الناس، واجتمعوا إلى نبيهم، فصلى بهم العصر أربع ركعات لا يسمعون فيها قراءة وهى أخف، يؤم جبريل محمداً، ويؤم محمد الناس، يقتدى محمد بجبريل، ويقتدى الناس بمحمد، ثم سلم جبريل على محمد، وسلم محمد على

(٤٤) أخرجه البخارى ١٤٨/٥ فى كتاب المناقب، باب المعراج، عن أنس، وأحمد ٢٠٨/٤ عن

مالك بن صعصعة، وأخرجه البغوى فى شرح السنة ج ٣٣٧/١٣ عن مالك بن صعصعة،

وأخرجه البيهقى فى الدلائل ٣٧٧/٢ عن مالك بن صعصعة.

الناس، فلما غابت الشمس نودى الصلاة جامعة، ففزع الناس واجتمعوا إلى نبيهم صلى الله عليه وسلم بهم ثلاث ركعات أسمعهم القراءة، في ركعتين وسبح في الثالثة، يعنى به قام ولم يظهر القراءة، يؤم جبريل محمداً، ويؤم محمد الناس، ويقتدى محمد بجبريل، ويقتدى الناس بمحمد ﷺ، ثم سلم جبريل على محمد، وسلم محمد على الناس، فلما بدت النجوم نودى أن الصلاة جامعة، ففزع الناس، واجتمعوا إلى نبيهم، فصلى أربع ركعات أسمعهم القراءة في ركعتين وسبح في الآخرين، يؤم جبريل محمداً، ويؤم محمد الناس، يقتدى محمد بجبريل، ويقتدى الناس بمحمد، ثم سلم جبريل على محمد، وسلم محمد على الناس، ثم رقدوا ولا يدرون أيزادون أم لا، حتى إذا طلع الفجر نودى أن الصلاة جامعة، ففزع الناس، واجتمعوا إلى نبيهم، فصلى بهم ركعتين أسمعهم فيهما القراءة، يؤم جبريل محمداً، ويؤم محمد الناس، يقتدى محمد بجبريل، ويقتدى الناس بمحمد، ثم سلم جبريل على محمد، وسلم محمد على الناس، صلى الله على جبريل ومحمد وسلم تسليماً كثيراً (٤٥).

ففى هذا الخبر أن جبريل لم يصل الصلوات الخمس بالنبي ﷺ إلا مرة واحدة، وهو وإن كان مرسلًا فإنه حديث حسن مهذب.

واحتجوا أيضاً بما حدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، وعبيد بن عبدالواحد قالوا: حدثنا أحمد بن محمد بن أيوب، قال: حدثنا إبراهيم بن سعد، عن ابن إسحاق، عن عتبة بن مسلم مولى تيم، عن نافع بن جبير قال: وكان نافع كثير الرواية عن ابن عباس قال: لما فرضت الصلاة، وأصبح النبي ﷺ وذكره عبدالرزاق، عن ابن جريح قال: لما أصبح النبي ﷺ من الليلة التى أسرى به فيها، لم يرعه إلا جبريل ينزل ﷺ حين زاغت الشمس، ولذلك سميت الأولى، فأمر، فصيح بأصحابه: الصلاة جامعة، فاجتمعوا، فصلى جبريل ﷺ بالنبي ﷺ، وصلى النبي ﷺ بالناس، طول الركعتين الأوليين ثم قصر الباقيتين، سلم جبريل على النبي ﷺ، وسلم النبي ﷺ على الناس، ثم نزل فى العصر على مثل ذلك، ففعلوا فى الظهر، ثم نزل فى أول الليل، فصيح: الصلاة جامعة، فصلى جبريل بالنبي عليه السلام، وصلى النبي عليه السلام بالناس طول فى الأوليين وقصر فى الثالثة، ثم سلم جبريل على النبي ﷺ، وسلم النبي ﷺ على الناس، ثم لما ذهب ثلث الليل نزل، فصيح: الصلاة جامعة، فاجتمعوا، فصلى جبريل بالنبي ﷺ، وصلى النبي ﷺ بالناس، فقرأ فى الأوليين فطول وجهر وقصر فى الثانيةين ثم سلم جبريل على النبي عليهما السلام، وسلم النبي عليه السلام على

(٤٥) أخرجه البيهقى فى السنن الكبرى، كتاب الصلاة، باب عدد ركعات الصلوات الخمس، عن

الناس، فلما طلع الفجر صبح: الصلاة جامعة، فصلى جبريل بالنبي ﷺ، وصلى النبي ﷺ بالناس، فقرأ فيهما فجهر وطول، ورفع صوته، وسلم جبريل على النبي عليهما السلام، وسلم النبي ﷺ على الناس (٤٦).

قال أبو عمر: قوله: «الصلاة جامعة» لأنه لم يكن يومئذٍ أذان، وإنما كان الأذان بالمدينة بعد الهجرة بعام أو نحوه، حين أريه عبد الله بن زيد في النوم، فقال من ذكرنا قوله: حديث نافع بن جبير هذا، مثل حديث الحسن في أن جبريل لم يصل في وقت فرض الصلاة بالنبي ﷺ الصلوات الخمس إلا مرة واحدة، وهو ظاهر حديث مالك.

والجواب عن ذلك ما تقدم ذكرنا له من الآثار الصحاح المتصلة في إمامة جبريل لوقتتين، وقوله ما بين هذين وقت، وفيها زيادة يجب قبولها والعمل بها لنقل العدول لها، وليس تقصير من قصر عن حفظ ذلك وإتقانه والإتيان به بحجة، وإنما الحجة في شهادة من شهد لا في قول من قصر عن حفظ ذلك وأجمل واختصر، على أن هذه الآثار منقطعة، وإنما ذكرناها لما وصفنا، ولأن فيها أن الصلاة فرضت في الحضر أربعاً لا ركعتين على خلاف ما زعمت عائشة، وقال بذلك جماعة وردوا حديث عائشة، وإن كان إسناده صحيحاً بضروب من الاعتلال فيما سنذكره كله أو بعضه في باب صالح ابن كيسان من كتابنا هذا إن شاء الله، فعنه روى مالك حديث عائشة أن الصلاة فرضت ركعتين ثم زيد في صلاة الحضر (٤٧).

ومن حجة من ذهب إلى أن الصلاة فرضت أربعاً في الحضر وفي السفر ركعتين ولم يزد في شيء من ذلك ولا نقص، ما حدثنا به محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب قال: حدثنا عمرو بن علي، قال: أخبرنا يحيى وعبد الرحمن قالوا: حدثنا أبو عوانة، عن بكير بن الأخنس، عن مجاهد، عن ابن عباس قال: فرضت الصلاة على لسان النبي ﷺ في الحضر أربعاً وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة (٤٨).

قال أبو عمر: يعني مع الإمام ثم يتمون بركة أخرى، والله أعلم.

وقد قيل إن ركعة تجزئ في الخوف، وليس هذا موضع ذكر اختلافهم في صلاة الخوف.

(٤٦) أخرجه عبد الرزاق في المصنف برقم ٢٠٢٩/٢٠٣٠ عن ابن عباس ج ١/٥٣٢.

(٤٧) سبق تخريجه برقم ٣٩.

(٤٨) أخرجه النسائي بلفظه ج ٣/١١٩ عن ابن عباس.

وقالت طائفة: فرضت الصلاة على حسب ما قد استقر عليه فى إجماع المسلمين وقصر الصلاة فى السفر، كان بعد ذلك رخصة من الله عز وجل وصدقة وتوسعة ورحمة، قالوا: ولم يقصر رسول الله ﷺ آمناً - بعد نزول آية القصر فى صلاة الخوف، وكان نزولها بالمدينة، وفرضت الصلاة بمكة.

واحتجوا بآثار سند كرها فى باب ابن شهاب عن رجل من آل خالد بن أسيد - إن شاء الله تعالى - لأنه موضعها.

ومن حجتهم أيضا ما حدثناه أحمد بن فتح، وعبدالرحمن بن يحيى قالوا: حدثنا عبدالعزيز بن محمد بن أبى رافع البغدادى بمصر قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق «القاضى»، قال: حدثنا مسلم بن إبراهيم قال: حدثنا وهيب بن خالد قال: حدثنا عبد الله بن سودة القشيرى، عن أبيه، عن أنس^(٤٩) بن مالك: (رجل منهم) أتى المدينة، وأتى النبى ﷺ وهو يتغدى، فقال: هلم إلى الغداء فقال: يا نبى الله! إنى صائم، فقال له النبى ﷺ: إن الله وضع عن المسافر الصوم، وشطر الصلاة^(٥٠). قالوا: ووضع لا يكون إلا من فرض متقدم، والله أعلم.

وروى هذا الحديث أيوب، وأبو قلابة، وأبو هلال الراسبى، وجماعة من علماء البصرة مثله، ولكنه حديث فيه من رواية أبى قلابة، وأبى هلال اضطراب كثير، وأما قول الشعبى، وميمون بن مهران، وابن إسحاق: الصلاة فرضت ركعتين ثم زيد فى صلاة الحضر فذكر ابن أبى شيبة قال: حدثنا عبيدة بن حميد، عن داود بن أبى هند، عن الشعبى قال: أول ما فرضت الصلاة فرضت ركعتين ركعتين، فلما أتى النبى ﷺ المدينة زاد مع كل ركعتين، ركعتين إلا المغرب.

قال أبو عمر: قول الشعبى هذا أصله من حديث عائشة، وقد يمكن أن يأخذه عن

(٤٩) هو أنس بن مالك القشيرى الكعبى أبو أمية، وقيل أبو أميمة، وقيل أبو مية، صحابى نزل البصرة. [التقريب ٨٥/١].

(٥٠) أخرجه النسائى، عن أنس بن مالك فى كتاب الصيام، باب وضع الصيام عن المسافر ج٤/١٨١. وأخرجه الترمذى فى كتاب الصوم، باب ٢١ الرخصة فى الإفطار للحبل والمرضع، عن أنس بن مالك (رجل من بنى عبد الله بن كعب) ج٣/٨٥ برقم ٧١٥، وأخرجه ابن ماجه فى كتاب الصوم، باب الإفطار للحامل والمرضع ٥٣٣/١ برقم ١٦٦٧ عن أنس (رجل من بنى عبد الله بن كعب)، وأخرجه أحمد ٣٤٧/٤ عن أنس بن مالك القشيرى (رجل من بنى عبد الله ابن كعب)، والبيهقى بالسنن الكبرى ١٥٤/٣ كتاب الصلاة، باب السفر فى البحر كالسفر فى البر فى جواز القصر، عن أنس بن مالك (رجل من بنى عبد الله بن كعب).

الأسود أو مسروق، عن عائشة، فأكثر ما عنده عن عائشة هو عنهما، وروى يونس ابن بكير، عن سالم مولى أبي المهاجر قال: سمعت ميمون بن مهران يقول: كان أول الصلاة مثنى، ثم صلى رسول الله ﷺ أربعاً، فصارت سنة، وأقرت الركعتان للمسافر، وهى تمام. وهذا إسناد لا يحتج بمثله.

وقوله: فصارت سنة، قول منكر، وكذلك استثناء الشعبى المغرب وحدها، ولم يذكر الصبح، قول لا معنى له، ومن قال بهذا من أهل السير قال: إن الصلاة أتمت بالمدينة بعد الهجرة بشهر وأربعة أيام.

وقد أجمع المسلمون على أن فرض الصلاة فى الحضر أربع إلا المغرب والصبح، ولا يعرفون غير ذلك عملاً ونقلًا مستفيضًا، ولا يضرهم الاختلاف فيما كان أصل فرضها وإنما فائدة قول عائشة: فرضت الصلاة ركعتين ركعتين إن صح قولها، إيجاب فرض القصر فى السفر، وسنين اختلاف العلماء فى ذلك ووجه الصواب فيه إن شاء الله فى باب صالح بن كيسان من كتابنا هذا - بحول الله -.

وأجمعوا على أن فرض الصلاة إنما كان فى حين الإسراء، واختلفوا فى تاريخ الإسراء، فقال أبو بكر محمد بن على بن القاسم الذهبى فى تاريخه: ثم أسرى بالنبي ﷺ من مكة إلى بيت المقدس، وعرج به إلى السماء بعد مبعثه بثمانية عشر شهرًا.

قال أبو عمر: لا أعلم أحدًا من أهل السير قال ما حكاه الذهبى، ولم يسند قوله إلى أحد ممن يضاف إليه هذا العلم منهم، ولا رفعه إلى من يحتج به عليهم.

وقال أبو إسحاق الحربى: فلما كانت ليلة سبع وعشرين من ربيع الأول قبل الهجرة بسنة، أسرى برسول الله ﷺ، وفرض عليه خمسون صلاة، ثم نقصت إلى خمس صلوات، فأتاه جبريل، فأتمه عند البيت، فصلى الظهر أربعاً والعصر أربعاً والمغرب ثلاثاً والعشاء أربعاً والفجر ركعتين، كل ذلك نحو بيت المقدس.

فلما كان الموسم من هذه السنة، لقيه الأنصار فبايعوه ثم انصرفوا، وذكر قصة البراء ابن معرور وصلاته إلى الكعبة وحده دون النبي ﷺ ودون الناس وقصته مشهورة عند جميع أهل العلم بالسير والأثر، وهكذا قال: إن صلاة جبريل بالنبي ﷺ كانت بمكة إلى بيت المقدس، وهذا موضع قد خالفه فيه من هو أكبر منه، وروى ابن وهب، عن موسى، عن ابن شهاب، أن عبد الرحمن بن كعب بن مالك أخبره أن رسول الله ﷺ لما قدم المدينة مهاجرًا صلى نحو بيت المقدس اثني عشر شهرًا، وقد ذكر ابن شهاب أن فى صلاته بمكة اختلافًا، قيل: كانت صلاته إلى الكعبة، وقيل: إلى بيت المقدس.

وروى همام عن قتادة قال: كانوا يصلون إلى بيت المقدس، ورسول الله ﷺ بمكة قبل الهجرة، وبعدما هاجر رسول الله ﷺ صلى إلى بيت المقدس ستة عشر شهراً، وهكذا قال في الإسراء: إنه كان قبل الهجرة بسنة وهو قول موسى بن عقبة.

واختلف في ذلك عن ابن شهاب، فحدثنا عبدالوارث بن سفيان قال: حدثنا قاسم ابن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا إبراهيم بن المنذر، قال: حدثنا محمد ابن فليح، عن موسى بن عقبة، عن ابن شهاب قال: ثم أسرى برسول الله ﷺ إلى بيت المقدس قبل خروجه إلى المدينة بسنة وفرض الله عليه الصلاة، قال ابن شهاب: وزعم ناس، والله أعلم، أنه كان يسجد نحو بيت المقدس، ويجعل وراء ظهره الكعبة وهو بمكة، ويزعم ناس أنه لم يزل مستقبل الكعبة حتى خرج منها، فلما قدم المدينة استقبل بيت المقدس، قال: فقد اختلف في ذلك، والله أعلم.

قال أبو عمر: الاختلاف كما قال ابن شهاب في صلاته بمكة: هل كانت إلى الكعبة أم إلى بيت المقدس؟ وسنذكر ذلك بعد، إن شاء الله.

قال أبو عمر: هكذا قال موسى بن عقبة، عن ابن شهاب: إن الإسراء كان قبل الهجرة بسنة.

قال أبو عمر: وذلك بعد مبعثه بسبع سنين أو باثنتي عشرة سنة على حسب اختلافهم في مقامه بمكة بعد مبعثه، على ما قدمنا ذكره في باب ربيعة، وروى يونس، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة قالت: توفيت خديجة قبل أن تفرض الصلاة، قال ابن شهاب وذلك بعد مبعث النبي ﷺ بسبعة أعوام، وخالفه الواقصي، عن ابن شهاب فقال: أسرى به بعد مبعثه بخمس سنين.

قرأت على عبد الله بن محمد بن يوسف، أن محمد بن أحمد بن يحيى حدثهم قال: حدثنا أحمد بن محمد بن زياد قال: حدثنا أحمد بن عبد الجبار العطاردي قال: حدثنا يونس بن بكير قال: حدثنا عثمان بن عبد الرحمن، عن الزهري قال: فرضت الصلاة بمكة بعد ما أوحى الله إلى النبي ﷺ بخمس سنين وفرض الصيام قبل بدر، وفرضت الزكاة والحج بالمدينة، وحرمت الخمر بعد أحد.

وقال ابن إسحاق: أسرى به من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى وهو بيت المقدس، وقد فشا الإسلام بمكة وفي القبائل كلها. قال يونس بن بكير وغيره، عن ابن إسحاق: ثم إن جبريل أتى النبي ﷺ حين افترضت عليه الصلاة يعني في الإسراء، فهمز له بعقبة في الوادي، فانفجرت عين ماء مزن، فتوضأ جبريل ومحمد ينظر، فوضأ وجهه

واستنشق ومضمض ومسح برأسه وأذنيه ورجليه إلى الكعبين ونضح فرجه ثم قام يصلى ركعتين وأربع سجعات، فرجع رسول الله ﷺ، وقد أقر الله عينه وطابت نفسه، وجاءه ما يحب من أمر الله تعالى، فأخذ بيد خديجة ثم أتى بها العين فتوضأ كما توضأ جبريل ثم ركع ركعتين وأربع سجعات هو وخديجة ثم كان هو وخديجة يصليان سواء.

قال أبو عمر: هذا يدل على أن الإسراء كان قبل الهجرة بأعوام لأن خديجة توفيت قبل الهجرة بخمس سنين، وقد قيل: بثلاثة أعوام، وقيل: بأربع سنين، وقد ذكرنا القائلين بذلك في باب خديجة من كتاب الصحابة.

وقول ابن إسحاق مخالف لقول ابن شهاب في الإسراء على أن ابن شهاب قد اختلف عنه في ذلك على ما ذكرنا من رواية ابن عقبة، ورواية يونس ورواية الوقاصي وهي روايات مختلفات على ما نرى.

وحدثنا عبدالوارث، حدثنا قاسم، حدثنا أحمد بن زهير، حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا حماد، عن هشام بن عروة، عن عروة، عن عائشة قالت: فتزوجني رسول الله ﷺ بعد متوفى خديجة، وبعد تحويله إلى المدينة بسنتين أو ثلاث، وأما صلاته إلى الكعبة فإن ابن جريج ذكر في تفسير رواه عنه حجاج وغيره. وذكره سنيد، عن حجاج، عن ابن جريج قال: صلى النبي ﷺ أول ما صلى إلى الكعبة: ثم صرف إلى بيت المقدس، فصلت الأنصار نحو بيت المقدس قبل قدومه عليه السلام بثلاث حجج، وصلى النبي ﷺ بعد قدومه ستة عشر شهراً، ثم وجهه الله إلى الكعبة البيت الحرام، هكذا قال ابن جريج: إن أول صلاة لرسول الله ﷺ كانت إلى الكعبة، وهذا أمر قد اختلف فيه وأحسن شيء روى في ذلك ما حدثناه خلف بن القاسم، قال: حدثنا أبو الطيب وجيه بن الحسن بن يوسف قال: حدثنا بكار بن قتيبة أبو بكر القاضى سنة سبعين ومائتين قال: حدثنا يحيى ابن حماد قال: حدثنا أبو عوانة، عن سليمان بن مجاهد، عن ابن عباس قال: «كان رسول الله ﷺ يصلى نحو بيت المقدس وهو بمكة والكعبة بين يديه، وبعدما هاجر إلى المدينة ستة عشر شهراً ثم صرف إلى الكعبة» (٥١).

وروى على بن أبى طلحة، عن ابن عباس قال: «كان أول ما نسخ من القرآن القبلة، وذلك أن رسول الله ﷺ لما هاجر إلى المدينة، وكان أكثر أهلها اليهود، أمره الله أن يستقبل بيت المقدس، ففرحت اليهود، فاستقبلها رسول الله ﷺ بضعة عشر شهراً، ثم

(٥١) أخرجه مسلم في المساجد، باب ٢ ج ١/٣٧٥ عن أنس، وأحمد عن أنس ج ٣/٢٨٤، والبيهقى في السنن الكبرى ج ٢/٣ عن البراء بن عازب.

انصرف إلى الكعبة»^(٥٢). وقد ذكرنا الخبر بهذا عن ابن عباس من وجوه فى باب عبد الله بن دينار، - والحمد لله -.

ففى قول ابن عباس هذا من الفقه أن الصلاة لم ينسخ منها شىء قبل القبلة، وفيه أنه كان يصلى بمكة إلى الكعبة، وهو ظاهره أنه لم يصل إلى بيت المقدس إلا بالمدينة وقد يحتمل غيره، وسنذكر الآثار فى صلاته إلى بيت المقدس وتحويله بعد إلى الكعبة فى باب يحيى بن سعيد، إن شاء الله.

وقال أبو إسحاق الحربى: ثم قدم رسول الله ﷺ المدينة فى ربيع الأول، فصلى إلى بيت المقدس تمام سنة إحدى عشرة، وصلى من سنة تنتين ستة أشهر، ثم حولت القبلة فى رجب. وقال موسى بن عقبة، وإبراهيم بن سعد، عن ابن شهاب، عن عبد الرحمن ابن عبد الله بن كعب بن مالك: إن القبلة صرفت فى جمادى.

وقال الواقدي: إنما صرفت صلاة الظهر يوم الثلاثاء فى النصف من شعبان، وأما قول ابن إسحاق: إنه صلى حينئذ ركعتين وأربع سجعات، فأظنه قد أخذه، والله أعلم من قول عائشة. وأما قوله: إن رسول الله ﷺ توضع حينئذ وأن جبريل نزل عليه يومئذ بالوضوء، فإنما أخذه والله أعلم، من حديث زيد بن حارثة.

حدثنا أحمد بن قاسم بن عبد الرحمن قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا الحارث ابن أبى أسامة قال: حدثنا الحسن بن موسى، قال: حدثنا عبد الله بن هبة قال: حدثنا عقيل بن خالد، عن ابن شهاب الزهرى، عن عروة، عن أسامة بن زيد، عن أبيه زيد بن حارثة: أن النبى ﷺ فى أول ما أوحى إليه أتاه جبريل - عليه السلام - فعلمه الوضوء فلما فرغ من الوضوء أخذ غرفة من ماء فنضح بها فرجه.

وأما قوله فى الحديث: إن عمر بن عبدالعزيز أخر الصلاة يوماً، فمعناه، والله أعلم. أنه أخرها حتى خرج الوقت المستحب المرغوب فيه، ولم يؤخرها حتى غربت الشمس، وقوله: أخر الصلاة يوماً الأغلب فيه، والله أعلم. وأنه لم يكن ذلك كثيراً منه، ولو كان ذلك كثيراً ما قيل يوماً، وإن كانت ملوك بنى أمية على تأخير الصلاة، كان ذلك شأنهم قديماً من زمن عثمان. وقد كان الوليد بن عقبة يؤخرها فى زمن عثمان، وكان ابن مسعود ينكر ذلك عليه ومن أجله حدث ابن مسعود بالحديث فى ذلك، وكانت وفاة ابن مسعود فى خلافة عثمان.

أخبرنا عبد الوارث بن سفيان قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا إسحاق بن

الحسن الحربى قال: حدثنا أبو طالب الهروى قال: حدثنا أبو بكر بن عياش قال: حدثنا عاصم قال زر: قال عبد الله: قال رسول الله ﷺ: «لعلكم تدركون أقوامًا يؤخرون الصلاة، فإن أدركتموهم فصلوا فى بيوتكم الوقت الذى تعرفون، وصلوا معهم واجعلوها سبحة»^(٥٣). وبهذا الإسناد عن أبى بكر بن عياش، عن عبدالعزیز بن رفیع، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، عن النبى ﷺ.

أخبرنا محمد بن زكرياء قال: حدثنا أحمد بن سعيد، قال: حدثنا أحمد بن خالد قال: حدثنا مروان بن عبد الملك قال: حدثنا أبو سعيد الأشج قال: حدثنا حفص بن غياث، عن عبدة، يعنى ابن معتب قال: كنا نصلى مع الحجاج الجمعة، ثم ننصرف، فنبادر مسجد سماك نصلى المغرب، وذكر عبدالرزاق، عن معمر، عن عبدالرحمن بن عبد الله المسعودى، عن القاسم بن عبدالرحمن، قال: آخر الوليد بن عقبة الصلاة مرة، فأمر ابن مسعود المؤذن، فثوب بالصلاة، ثم تقدم، فصلى بالناس، فأرسل إليه الوليد: ما صنعت؟ أجاءك من أمير المؤمنين حدث أم ابتدعت؟ فقال ابن مسعود: كل ذلك لم يكن ولكن، أبى الله ورسوله أن ننتظرك بصلاتنا وأنت فى حاجتك، وذكر معمر، عن عبد الله بن عثمان بن خثيم، عن القاسم بن عبدالرحمن، عن ابن مسعود أن النبى ﷺ قال له: «كيف بك يا أبا عبدالرحمن إذا كان عليك أمراء يطفون»^(٥٤) السنة ويؤخرون الصلاة عن ميقاتها؟ قال: فكيف تأمرنى يا رسول الله؟ فقال النبى عليه السلام: يسألنى ابن أم عبد: كيف يفعل؟ لا طاعة لمخلوق فى معصية الله»^(٥٥).

فإن ظن ظان أن فى هذا الخبر دليلاً على أنهم كانوا يؤخرونها حتى يخرج الوقت كله، ولهذا استحقوا اسم العصيان لله، قيل له: يحتمل أن يكون قوله قد خرج على جملة طاعة الله وعصيانه فى سائر الأمور، وعلى أنه لا يؤمن على من كان شأنه تأخيرها أبداً أن يفوته الوقت.

وأما الآثار عنهم فتدل على ما ذكرنا وروى معمر، عن أيوب، عن ابن سيرين: أن ابن مسعود قال لأصحابه يوماً: إني لا ألوكم عن الوقت، فصلى بهم الظهر، حسبته قال: حين زالت الشمس، ثم قال: إنه سيكون عليهم أمراء يؤخرون الصلاة فصلوا الصلاة لوقتها، فإن أدركتكم معهم فصلوا.

(٥٣) أخرجه الخطيب فى تاريخ بغداد، عن ابن مسعود ٦٧/١٤ والبيهقى فى دلائل النبوة، عن ابن مسعود ٣٩٦/٦.

(٥٤) يطفون أى يطفئون نور الصلاة.

(٥٥) أخرجه عبدالرزاق بالمصنف ج ٢/٣٨٣ برقم ٣٧٨٨ عن ابن مسعود، وأخرجه البيهقى بالسنن الكبرى ١٢٤/٣ عن ابن مسعود فى كتاب الصلاة، باب الإمام يؤخر الصلاة والقوم يخشونه.

ومعمر، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود قال: إنكم فى زمان قليل خطبائهم، كثير علمائهم يطيلون الصلاة، ويقصرون الخطبة، وإنه سيأتى عليكم زمان كثير خطبائهم قليل علمائهم يطيلون الخطبة، ويؤخرون الصلاة حتى يقال: هذا شرق الموتى، قيل له: ما شرق الموتى؟ قال: إذا اصفرت الشمس جدا، فمن أدرك ذلك، فليصل الصلاة لوقتها، فإن احتبس، فليصل معهم، وليجعل صلاته وحده القريضة، وصلاته معهم تطوعاً^(٥٦).

ومما يدل على ذلك أن الفقهاء فى ذلك الزمان كانوا يصلون معهم ويأمرون بذلك. روى معمر، عن رجل، عن الحسن، وعن الزهرى وقتادة أنهم كانوا يصلون مع الأمراء وإن أخرجوا. ومعمر، عن ثابت قال: خطب الحجاج يوم الجمعة، فأخر الصلاة، فجعل إنسان يريد أن يثب إليه، ويحبسه الناس.

وذكر عبدالرزاق، عن ابن جريج قال: قلت لعطاء: رأيت إماماً يؤخر الصلاة حتى يصلّيها مفراً فيها؟ فقال: صل معهم، الجماعة أحب إلى، قلت له: فما لك لا تنتهى إلى قول ابن مسعود فى ذلك؟ قال: الجماعة أحب إلى، ما لم تفت، قلت: وإن اصفرت الشمس للغروب ولحقت برءوس الجبال، قال: نعم، ما لم تفت. وعن الثورى، عن الأعمش، عن النخعى وخثيمة أنهما كانا يصلّيان الظهر والعصر مع الحجاج وكان يمسى، وعن ابن جريج، عن عطاء قال: أخر الوليد مرة الجمعة حتى أمسى قال: فصليت الظهر قبل أن أجلس ثم صليت العصر وأنا جالس وهو يخطب قال: أضع يدي على ركبتي وأومئ برأسى. وعن الثورى، عن محمد بن إسماعيل قال: رأيت سعيد بن جبير وعطاء بن رباح، وأخر الوليد بن عبدالملك الصلاة فرأيتهما يومئذ إماماً وهما قاعدان. وعن الثورى، عن الأعمش، عن أبي الضحى، عن مسروق وأبى عبيدة أنهما كانا يصلّيان الظهر، إذا حانت الظهر وإذا حانت العصر صليا العصر فى المسجد مكانهما. وكان ابن زياد يؤخر الظهر والعصر. وعن إسرائيل، عن عامر بن شقيق، عن شقيق قال: كان يأمرنا أن نصلى الجمعة فى بيوتنا، ثم نأتى المسجد، وذلك أن الحجاج كان يؤخر الصلاة.

وذكر سنيد، حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن مسلم بن صبيح أبى الضحى قال: رأيت مسروقاً وأبا عبيدة بن عبد الله مع بعض الأمراء، وأخر الوقت فأوميا فى

(٥٦) أخرجه أحمد، عن أبى ذر ١٥٥/٥ بنحوه، وأخرجه عبدالرزاق فى المصنف بلفظه، عن ابن مسعود برقم ٣٧٨٧ ج ٢/٣٨٢ وذكره بالكتر برقم ٢٢٥٠٧ وعزاه لعبدالرزاق بالمصنف بلفظه.

وقت الصلاة، ثم جلسا حتى صليا معه تلك الصلاة قال: فرأيتهما قد فعلا ذلك مراراً.

قال: وحدثنا أبو معاوية، عن محمد بن أبي إسماعيل قال: رأيت سعيد بن جبير وعطاء بن أبي رباح، وآخر الوليد بن عبد الملك الصلاة عن وقتها فرأيتهما يومئذ في وقت الصلاة ثم جلسا حتى صليا معه.

وروى محمد بن الصباح الدولابي قال: حدثنا جرير، عن أبي فروة: عروة بن الحارث الهمداني، عن إياس قال: تذاكرنا الجمعة، واجتمع قراء أهل الكوفة أن يدعوا الصلاة مع الحجاج لأنه كان يؤخرها حتى تكاد تغيب الشمس، فتذاكروا ذلك، وهموا أن يجمعوا عليه، فقال شاب منهم: ما أرى ما تفعلون شيئاً ما للحجاج تصلون، إنما تصلون لله - عز وجل -، فاجتمع رأيهم على أن يصلوا معه.

قال أبو عمر: إنما صلى من صلى إيماءً وقاعدًا لخوف خروج الوقت، وللخوف على نفسه من القتل والضرب، والله أعلم.

ومن كان شأنه التأخير لم يؤمن عليه فوات الوقت وخروجه - عصمنا الله برحمته -.

وحدثنا خلف بن القاسم قال: حدثنا عبد الرحمن بن عمر بن راشد بدمشق قال: حدثنا أبو زرعة، قال: حدثنا أبو مسهر قال: حدثنا سعيد بن عبدالعزيز قال: كانوا يؤخرون الصلاة في أيام الوليد بن عبد الملك ويستحلفون الناس أنهم ما صلوا، فأتى عبد الله بن أبي زكرياء، فاستحلف أنه ما صلى، فحلف أنه ما صلى، وكان قد صلى وأتى مكحول فقال: فلم جئنا إذن؟ فترك.

وحديث أبي ذر عن النبي ﷺ في الأمراء المذكورين حديث صحيح ويقال: إن أبا ذر لم يخرج من المدينة والشام إلا على إنكاره عليهم تأخير الصلاة، ولا يصح عندي إخراجهم من المدينة على ذلك، والله أعلم.

حدثنا خلف بن سعيد، حدثنا عبد الله بن محمد بن علي قال: حدثنا أحمد بن خالد قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم، قال: حدثنا عبد الرزاق قال: حدثنا الثوري، عن أيوب، عن أبي العالية قال: أخر عبيد الله بن زياد الصلاة، «فسألت عبد الله بن الصامت، فضرب فخذي، ثم قال: سألت خليلي أبا ذر، فضرب فخذي، ثم قال: سألت خليلي، يعني النبي ﷺ فضرب فخذي، ثم قال: صل الصلاة لوقتها، فإن أدرى بك فصل معهم، ولا تقولن: إني قد صليت، فلا أصلي» (٥٧).

وحدثنا أحمد بن قاسم، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا الحارث بن أبي أسامة قال: حدثنا أحمد بن إسحاق قال: حدثنا وهيب قال: حدثنا أيوب، عن أبي العالية البراء قال: أخرت الصلاة على عهد عبيد الله بن زياد، فمر بي عبد الله بن الصامت، فذكر نحوه بمعناه.

وقرأت على عبد الوارث بن سفيان، أن قاسم بن أصبغ، حدثهم قال: حدثنا بكر بن حماد قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن أبي عمران الجويني، عن عبد الله ابن الصامت، عن أبي ذر قال: قال لي رسول الله ﷺ: يا أبا ذر، كيف أنت إذا كانت عليك أمراء يمتنون الصلاة، أو قال: يؤخرون الصلاة؟ قال: قلت: يا رسول الله، فما تأمرني؟ قال: صل الصلاة لوقتها، فإذا أدركتها معهم فصلها، فإنها لك نافلة^(٥٨).

وقد روى هذا الخبر عن النبي ﷺ عبادة بن الصامت وعامر بن ربيعة وقبيصة بن وقاص ومعاذ بن جبل كما رواه أبو ذر وابن مسعود، وهي أيضاً آثار صحاح كلها ثابتة وإنما حمل العلماء، والله أعلم، على الصلاة معهم، أمره ﷺ بذلك، وحضه على لزوم الجماعة. وروى عبد الرزاق عن ابن جريج قال: أخبرني عاصم بن عبيد الله بن عاصم قال: أخبرني عبد الله بن عامر بن ربيعة، عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: «إنها ستكون بعدى أمراء يصلون الصلاة لوقتها، ويؤخرونها عن وقتها، فصلوا معهم، فإن صلوها لوقتها وصليتموها معهم، فلكم ولهم، فإن أخروها عن وقتها، فصلوها معهم فلكم وعليهم، من فارق الجماعة مات ميتة جاهلية، ومن نكث العهد، ومات ناكثاً للعهد جاء يوم القيامة لا حجة له»^(٥٩).

حدثنا سعيد بن نصر قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق وأحمد بن زهير قالوا: حدثنا أبو الوليد الطيالسي قال: حدثنا أبو هاشم الزعفراني عمار ابن عمارة قال: حدثني صالح بن عبيد، عن قبيصة بن وقاص قال: قال رسول الله ﷺ: «يكون عليكم أمراء بعدى يؤخرون الصلاة فهي لكم وعليهم، فصلوها معهم ما صلوا بكم القبلة»^(٦٠).

= ج ١/ ٤٤٩، وأخرجه النسائي ١١٣/٢ عن عبد الله بن الصامت، عن أبي ذر مرفوعاً في

كتاب الصلاة، باب إعادة الصلاة بعد ذهاب وقتها.

(٥٨) أخرجه البيهقي بالسنن الكبرى ١٢٤/٣ كتاب الصلاة، باب الإمام يؤخر الصلاة، والقوم يخشون سطوته، عن عبد الله بن الصامت، عن أبي ذر.

(٥٩) أخرجه أحمد، عن عبد الله بن الصامت، عن أبي ذر مرفوعاً ج ٥/ ١٥٩ بنحوه، وعن عبد الله

ابن عامر ٤٤٥/٣ بلفظه، وأخرجه عبد الرزاق في المصنف ٣٧٩/٢.

(٦٠) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب إذا أخر الإمام الصلاة عن الوقت ج ١/ ١١٤ عن=

وفى قول رسول الله ﷺ لأبى ذر: كيف بك يا أبا ذر إذا كان عليك أمراء؟ وقوله لكبار الصحابة الذين رَووا هذا الحديث: يكون عليكم أمراء، يؤخرون الصلاة، دليل على أن تأخير الصلاة عن وقتها قد كان قبل زمان الوليد بن عبد الملك لأن أبا ذر توفى فى خلافة عثمان بالربذة، ودفن بها على قارعة الطريق، وصلى عليه ابن مسعود منصرفه من الكوفة إلى المدينة، ومات ابن مسعود بعد ذلك بيسير بالمدينة.

وفى قول النبى ﷺ فى حديث أبى ذر وغيره: سيكون عليكم أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها - ولم يقل خلفاء - دليل على أن عثمان - رحمه الله - لم يكن ممن يؤخرون الصلاة ولا يظن ذلك به مسلم يعرفه ويعرف الله؛ لأن عثمان من الخلفاء لا من الأمراء، وقال رسول الله ﷺ: «عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين بعدى»^(٦١)، وهم: أبو بكر وعمر، وعثمان، وعلى، فسماهم خلفاء وقال: الخلافة بعدى ثلاثون سنة^(٦٢) ثم تكون أمة وملكاً وجبروتا فتضمنت مدة الخلافة الأربعة المذكورين، رضوان الله عليهم أجمعين.

ولعل جاهلاً بأخبار الناس يقول: إن عمر بن عبدالعزيز كان من الفضل والدين والتقدم فى العلم والخير بحيث لا يظن به أحد أن يؤخر الصلاة عن أفضل وقتها كما كان يصنع بنو عمه، فإن قيل ذلك فإن عمر - رحمه الله - كان كما ذكرنا وفوق ما ذكرنا إذ ولى الخلافة، وأما وهو أمير على المدينة أيام عبد الملك والوليد فلم يكن كذلك وهذا أشهر عند العلماء من أن يحتاج فيه إلى إكثار.

أخبرنا أحمد بن محمد بن أحمد قال: حدثنا أحمد بن الفضل قال: حدثنا محمد بن جرير، قال: حدثنا محمد بن سعد قال: حدثنا محمد بن عمر قال: حدثنى ابن أبى سيرة، عن المنذر بن عبيد قال: ولى عمر بن عبدالعزيز بعد صلاة الجمعة فأنكرت حاله فى العصر.

=قبصة، وأخرجه بلفظه البخارى فى تاريخه ١٧٣/٧، وذكره فى كنز العمال برقم ٢٠٦٨١ وعزاه لأبى داود.

(٦١) أخرجه الترمذى برقم ٢٦٧٦ كتاب الأدب، باب ٢٨ نظرة الفجأة جـ ١٠١/٥ عن جرير، وأخرجه أحمد فى مسنده ١٢٦/٤ عن العرباض بن سارية، وأخرجه الطبرانى فى الكبير ٢٤٦/١٨ عن العرباض بن سارية، وابن أبى عاصم فى السنة ٢٩/١ باب الأمر باتباع السنة، والبيهقى فى السنن الكبرى ١١٤/١٠ عن العرباض كتاب آداب العاصى.

(٦٢) أخرجه ابن حبان فى صحيحه ٤٨/٩ عن سفينة، ٢٢٧/٨ عن سفينة، والطبرانى فى الكبير ٤٥/١ عن سفينة، والبغوى بشرح السنه ٧٤/١٤ عن سفينة، وابن أبى عاصم فى شرح السنة ٥٦٤/٢ عن سفينة برقم ١١٨٥.

وفى هذا الحديث أيضا ما كان عليه العلماء من صحبة للأمرء والدخول عليهم، وإذا كان الأمير أو الخليفة يستديم صحبة العلماء فأجدر به أن يكون عدلاً مأموناً، وكان عمر، رحمه الله، يصحب جماعة من العلماء كابن شهاب وميمون بن مهران ورجاء بن حيوة، وكان قبل ذلك يصحب عبيد الله بن عبد الله وعروة وطبقتهما.

ذكر الحسن بن على الحلواني قال: حدثنا سليمان بن حرب وعارم بن الفضل قالا: حدثنا حماد بن زيد، عن محمد بن الزبير قال: دخلت على عمر بن عبدالعزيز فسألني عن الحسن كما يسأل الرجل عن ولده فقال: كيف طعمه؟ وهل رأيته يدخل على عدى بن أرطاة؟ وأين مجلسه منه؟ وهل رأيته يطعم عند عدى؟ قال: قلت: نعم، وليس بنكير أن يكون عمر بن عبدالعزيز قد خفى عليه حديث نزول جبريل على النبي ﷺ بمواقيت الصلاة، وقد خفى ذلك عن المغيرة بن شعبة وله صحبة، وأخبار الآحاد عند العلماء من علم الخاصة، لا ينكر على أحد جهل بعضها والإحاطة بها ممتنعة، وما أعلم أحداً من أئمة الأمصار مع بحثهم وجمعهم إلا وقد فاته من السنن المروية من طريق الآحاد، وحسبك بعمر بن الخطاب فقد فاته من هذا الضرب أحاديث فيها سنن ذوات عدد من رواية مالك في الموطأ ومن رواية غيره أيضاً، وليس ذلك بضار له ولا ناقص من منزلته، وكذلك سائر الأئمة لا يقدح في أمانتهم ما فاتهم من إحصاء السنن إذ ذاك يسير في جنب كثير، ولو لم يجز للعالم أن يفتى ولا أن يتكلم في العلم، حتى يحيط بجميع السنن ما جاز ذلك لأحد أبداً، وإذا علم العالم أعظم السنن وكان ذا فهم ومعرفة بالقرآن، واختلاف من قبله من العلماء، جاز له القول بالفتوى - وبالله التوفيق - .

فإن قال قائل: إن جهل مواقيت الصلاة لا يسع أحداً فكيف جاز على عمر؟ قيل له: ليس في جهله بالسبب الموجب لعلم المواقيت ما يدل على جهله بالمواقيت، وقد يكون ذلك عنده عملاً واتفاقاً وأخذاً عن علماء عصره، ولا يعرف أصل ذلك كيف كان النزول من جبريل بها على النبي ﷺ، أم بما سنه النبي ﷺ؟ كما سن غير ما شئ، وفرضه في الصلاة والزكاة والحج مما لا يمكن أن يقول كل ذي علم: إن جبريل نزل بذلك كله، والأمر في هذا واضح يغنى عن الإكثار.

وفى هذا الحديث دليل على أن وقت الصلاة من فرائضها، وأنها لا تجزئ قبل وقتها، وهذا لا خلاف فيه بين العلماء إلا شيئاً روى عن أبي موسى الأشعري وعن بعض التابعين، أجمع العلماء على خلافه، فلم أر لذكره وجهاً لأنه لا يصح عنهم، وقد صح عن أبي موسى خلافه مما وافق الجماعة فصار اتفاقاً صحيحاً.

وهذا حين آل بنا القول إلى ذكر مواقيت الصلاة، وما أجمع عليه العلماء من ذلك، وما اختلفوا فيه فهو أولى المواضع بذلك في كتابنا هذا.

قال أبو عمر: «أجمع علماء المسلمين في كل عصر وفي كل مصر، بلغنا عنهم أن أول وقت الظهر زوال الشمس عن كبد السماء ووسط الفلك إذا استوقن ذلك في الأرض بالتفقد» (٦٣) والتأمل وذلك ابتداء زيادة الظل بعد تناهي نقصانه في الشتاء والصيف جميعاً، وإن كان الظل مخالفاً في الصيف له في الشتاء وهذا إجماع من علماء المسلمين كلهم في أول وقت الظهر فإذا تبين زوال الشمس بما ذكرنا أو بغيره فقد حل وقت الظهر، وذلك ما لا خلاف فيه وذلك تفسير لقوله تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لَدُلُوكَ الشَّمْسِ﴾ ودلوها ميلها عند أكثر العلماء، ومنهم من قال دلوها غروبها، واللغة محتملة للقولين والأول أكثر. وكان مالك يستحب لمساجد الجماعات أن يؤخروا بعد الزوال حتى يكون الفء ذراعاً على ما كتب به عمر بن الخطاب إلى عماله.

«واختلفوا في وقت الجمعة فروى ابن القاسم، عن مالك: وقت الجمعة وقت الظهر لا تجب إلا بعد الزوال وتصلى إلى غروب الشمس، قال ابن القاسم: إن صلى من الجمعة ركعة ثم غربت الشمس صلى الركعة الأخرى بعد المغيب الجمعة.

وقال أبو حنيفة والشافعي والحسن بن حي: وقت الجمعة وقت الظهر، فإن فات وقت الظهر بدخول وقت العصر لم تصل الجمعة، قال أبو حنيفة وأصحابه: إن دخل وقت العصر وقد بقي من الجمعة سجدة أو قعدة فسدت الجمعة، ويستقبل الظهر، وقال الشافعي: إذا خرج الوقت قبل أن يسلم أتمها ظهراً، وهو قول عبد الملك بن عبدالعزيز وكل هؤلاء يقول: لا تجوز الجمعة قبل الزوال ولا يخطب لها إلا بعد الزوال، وسار على هذا جمهور الفقهاء وأئمة الفتوى، وقد كان أحمد بن حنبل يقول: من صلاها قبل الزوال لم أعبه، وقال الأثرم: قلت له: يا أبا عبد الله ماترى في صلاة الجمعة قبل زوال الشمس؟ فقال: فيها من الاختلاف ما قد علمت» (٦٤).

حدثنا سعيد بن نصر قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا ابن وضاح، حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة: حدثنا يحيى بن آدم، حدثنا عبد الحميد بن زيد الأنصاري، عن عقبة بن عبد الرحمن بن جابر، عن جابر قال: «كنا نصلى مع النبي ﷺ الجمعة، ثم نرجع، فنقيل» (٦٥). وذكر أبو بكر الأثرم، عن أبي بكر وعمر وعثمان أنهم كانوا يصلون

(٦٣) الإجماع ليحيى بن محمد بن هبيرة الوزير الحنفى ص ٢٨.

(٦٤) بداية المجتهد، لابن رشد ج ١/ ١٥٢ الإفصاح لابن هبيرة ص ٦٨.

(٦٥) أخرجه الدارقطني عن سهل بن سعد بنحوه ٢/ ٢٠. وأبو داود ج ١/ ٢٨٣ برقم ١٠٨٦ عن سهل بن سعد.

الجمعة قبل الزوال، وهو حديث يدور على عبد الله بن سيدان وعبد الله بن سيدان شامي أو جزري روى عنه ثابت بن الحجاج وميمون بن مهران، وحديثه هذا إنما يرويه جعفر ابن برقان، والله أعلم. وذكر أيضاً حديث حميد، عن أنس: كنا نبكر بالجمعة ونقيل بعدها. وحديث سهل بن سعد: كنا نبكر إلى الجمعة على عهد رسول الله ﷺ، ثم نرجع ونتغدى ونقيل. وهو حديث في إسناده ضعف، وذكر حديث شعبة عن عمرو بن دينار، عن عبد الله بن سلمة قال: كان عبد الله بن مسعود يصلي بنا الجمعة ضحى، ويقول: إنما عجلت بكم خشية الحر عليكم. وعن مجاهد: إنما هي صلاة عيد.

قال أبو عمر: قد روى مالك، عن عمه أبي سهيل، عن أبيه: أن عمر كان يصلي الجمعة بعد الزوال بدليل غشيان الظل طنفسه عقيل، ومن جهة النظر لما كانت الجمعة تمنع من الظهر دون غيرها من الصلوات دل على أن وقتها وقت الظهر، وقد أجمعوا على أن من صلاها في وقت الظهر، فقد صلاها في وقتها، فدل ذلك على أنها ليست كصلاة العيد لأن العيد لا يصلي بعد الزوال.

«واختلفوا في آخر وقت الظهر، فقال مالك وأصحابه: آخر وقت الظهر إذا صار ظل كل شيء مثله بعد القدر الذي زالت عليه الشمس» (٦٦)، وهو أول وقت العصر بلا فصل، وبذلك قال ابن المبارك وجماعة، ويستحب مالك لمساجد الجماعات أن يؤخروا العصر بعد هذا المقدار قليلاً «ما دامت الشمس بيضاء نقية وحجة من قال ذلك، حديث ابن عباس وغيره في إمامة جبريل، وأنه صلى بالنبي ﷺ الظهر في اليوم الثاني في الوقت الذي صلى فيه العصر بالأمس من يومه ذلك» بلا فصل. وقال الشافعي وأبو ثور وداود وأصحابهم: آخر وقت الظهر إذا كان ظل كل شيء مثله وبين آخر وقت الظهر وأول العصر فاصلة وهو أن يزيد الظل أدنى زيادة على المثل.

وحجة من قال بهذا القول حديث أبي قتادة عن النبي ﷺ أنه قال: ليس التفريط في النوم إنما التفريط في اليقظة، على من (لم) يصل الصلاة حتى يدخل وقت الأخرى.

وهذا عندهم فيما عدا صلاة الصبح للإجماع في الصبح أنها تفوت ويخرج وقتها بطلوع الشمس، وحجتهم أيضاً حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، عن النبي ﷺ أنه قال: وقت الظهر ما لم تحضر العصر.

وأما حديث أبي قتادة فقرأته على سعيد بن نصر، أن قاسم بن أصبغ حدثهم قال: حدثنا أبو عبد الله محمد بن وضاح قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال: حدثنا شبابة،

عن سليمان بن المغيرة، عن ثابت، عن عبد الله بن رباح، عن أبي قتادة قال: قال رسول الله ﷺ: ليس في النوم تفريط، ولكن التفريط على من لم يصل الصلاة حتى تجيء الصلاة الأخرى.

وأخبرنا خلف بن القاسم، وأصبع بن عبد الله بن مسرة قالوا: حدثنا بكير بن الحسن ابن عبد الله المرادي بمصر قال: حدثنا أبو بكرة بكار بن قتيبة القاضي قال: حدثنا أبو داود الطيالسي قال: حدثنا سليمان بن المغيرة، عن ثابت، عن عبد الله بن رباح، عن أبي قتادة قال: قال رسول الله ﷺ: ليس في النوم تفريط، إنما التفريط في اليقظة أن يؤخر صلاة إلى وقت أخرى.

وسندكر حديث عبد الله بن عمرو من هذا الباب في موضعه.

وقال الثوري والحسن بن حي وأبو يوسف ومحمد بن الحسن الشيباني وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه ومحمد بن جرير الطبري: آخر وقت الظهر إذا كان ظل كل شيء مثله، ثم يدخل وقت العصر، لم يذكروا فاصلة إلا أن قولهم: «ثم يدخل وقت العصر» يدل على فاصلة.

وقال أبو حنيفة: آخر وقت الظهر إذا كان ظل كل شيء مثليه، فخالف الآثار والناس لقوله بالمثلين في آخر وقت الظهر، وخالفه أصحابه، وذكر الطحاوي رواية أخرى عن أبي حنيفة، زعم أنه قال: آخر وقت الظهر إذا كان ظل كل شيء مثله على قول الجماعة، ولا يدخل في وقت العصر حتى يصير ظل كل شيء مثليه فترك بين الظهر والعصر وقتاً مفرداً لا يصلح لأحدهما.

وأما أول وقت العصر فقد تبين من قول مالك فيه ما ذكرنا، ومن قول الشافعي ومن تبعه ما وصفنا، ومن قول سائر العلماء أيضاً من مراعاة المثل ما قد بينا وهو كله أمر متقارب.

وقال أبو حنيفة: أول وقت العصر من حين يصير الظل مثلين، وهو خلاف الآثار وخلاف الجمهور. واختلفوا في آخر وقت العصر فقال مالك: آخر وقت العصر أن يكون ظل كل شيء مثليه، يعد المثل الذي زالت عليه الشمس، وهذا محمول عندنا من قوله على وقت الاختيار، وما دامت الشمس بيضاء نقية فهو وقت مختار لصلاة العصر عنده وعند سائر العلماء، والحمد لله.

وقد أجمع العلماء على أن من صلى العصر والشمس بيضاء نقية لم تدخلها صفرة

فقد صلاحها في وقتها المختار^(٦٧). وفي ذلك دليل على أن مراعاة المثليين عندهم استحباب، وقد ذكرنا فيما سلف من كتابنا في وقت العصر في باب إسحاق بن أبي طلحة وغيره ما فيه كفاية فنذكر هاهنا أقاويلهم في آخر وقت العصر.

فقال الثوري: إن صلاحها ولم تتغير الشمس، فقد أجزأه، وأحب إلى أن يصلّيها إذا كان ظله مثله إلى أن يكون مثليه.

وقال الشافعي: أول وقتها في الصيف إذا جاوز ظل كل شيء مثله بشيء ما كان، ومن آخر العصر حتى يجاوز ظل كل شيء مثليه في الصيف أو قدر ذلك في الشتاء، فقد فاتته وقت الاختيار، ولا يجوز أن يقال: فاتته وقت العصر مطلقاً، كما جاز على الذي إخر الظهر إلى أن جاوز ظل كل شيء مثله، قال: وإنما قلت ذلك لحديث أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدركها.

قال أبو عمر: إنما جعل الشافعي وقت الاختيار لحديث إمامة جبريل وحديث العلاء عن أنس، تلك صلاة المنافقين ونحوهما من الآثار، ولم يقطع بخروج وقتها لحديث أبي هريرة الذي ذكره، ومذهب مالك نحو هذا، وقد كان يلزم الشافعي أن لا يشرك بين الظهر والعصر في الوقت لأصحاب الضرورات لخروج وقت الظهر عنده بكمال المثل، ولكن وقت الحضر عنده وقت رفاهية ومقام لا يتعدى ما جاء فيه، وأما أصحاب الضرورات فأوقاتهم كأوقات المسافر لعذر السفر وضرورته، والسفر عنده تشترك فيه صلاتا النهار وصلاتا الليل على ما ذكره في باب أبي الزبير، إن شاء الله. وأصحاب الضرورات: الحائض تطهر، والمغمى عليه يفيق، والكافر يسلم، والغلام يحتلم، وقد ذكرنا أحكامهم وما للعلماء في ذلك من المذاهب في باب زيد بن أسلم - والحمد لله.

وأما مالك فقد روى عنه ابن وهب وغيره، أن الظهر والعصر آخر وقتها غروب الشمس وهو قول ابن عباس وعكرمة مطلقاً، ورواية ابن وهب عن مالك لذلك محمولة عند أصحابه لأهل الضرورات كالمغمى عليه ومن أشبهه على ما قد أوضحناه في باب زيد بن أسلم - والحمد لله.

وروى ابن القاسم عن مالك آخر وقت العصر إصفرار الشمس، وقال أبو يوسف ومحمد: وقت العصر إذا كان ظل كل شيء قامته فيزيد على القامة إلى أن تتغير

الشمس، وقال أبو ثور: أول وقتها إذا كان ظل كل شيء مثله بعد الزوال وزاد على الظل زيادة تبين إلى أن تصفر الشمس وهو قول أحمد بن حنبل: آخر وقت العصر ما لم تصفر الشمس، وحجة من قال بهذا القول حديث عبد الله بن عمرو، عن النبي أنه قال: وقت العصر ما لم تصفر الشمس، رواه قتادة عن أبي أيوب الأزدي عنه، وقال إسحاق ابن راهويه: آخر وقت العصر أن يدرك المصلي منها ركعة قبل الغروب، وهو قول داود لكل الناس: معذور وغير معذور صاحب ضرورة وصاحب رفاهية، إلا أن الأفضل عنده وعند إسحاق أيضاً أول الوقت، وقال الأوزاعي: إن ركع ركعة قبل غروبها وركعة بعد غروبها فقد أدركها. وحجتهم حديث أبي هريرة: «من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس، فقد أدرك العصر»، ومن أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس، فقد أدرك الصبح.

«واختلفوا في آخر وقت المغرب بعد إجماعهم على أن أول وقتها غروب الشمس، والظاهر من قول مالك أن وقتها وقت واحد عند مغيب «الشمس»، وبهذا تواترت الروايات عنه إلا أنه قال في الموطأ: فإذا غاب «الشفق»، فقد خرج وقت المغرب ودخل وقت العشاء. وبهذا القول قال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد والحسن بن حي وأحمد وإسحاق وأبو ثور وداود والطبري» (٦٨).

وحجة من قال بهذا القول وجعل للمغرب وقتين كسائر الصلوات ما حدثنا به عبد الوارث بن سفيان قال: حدثنا قاسم بن أصبغ قال: حدثنا أحمد بن زهير قال: حدثنا أبو نعيم قال: حدثنا بدر بن عثمان قال: حدثنا أبو بكر بن أبي موسى، عن أبيه، عن النبي ﷺ «أنه أتاه سائل، فسأله عن مواقيت الصلاة، فلم يرد عليه شيئاً، فأمر بلالاً فأقام الفجر حين انشق الفجر، والناس لا يكاد يعرف بعضهم بعضاً ثم أمره فأقام الظهر حين زالت الشمس والقائل يقول: انتصف النهار أو لم، فكان أعلم منهم، ثم أمره فأقام العصر والشمس مرتفعة، ثم أمره فأقام المغرب حين وقعت الشمس، ثم أمره فأقام العشاء حين غاب الشفق، ثم آخر الفجر من الغد، حتى انصرف منها، والقائل يقول: طلعت الشمس أو كادت، ثم آخر الظهر حتى كان قريباً من العصر، حتى انصرف منها، والقائل يقول: احمرت الشمس، وآخر المغرب حتى كان سقوط الشفق، ثم آخر العشاء حتى كان ثلث الليل ثم أصبح فدعا بالسائل فقال: الوقت فيما بين هذين» (٦٩).

(٦٨) الإفصاح ص ٢٩.

(٦٩) أخرجه الترمذي، عن بريدة بن الحصيب ٢٨٦/١ برقم ١٥٢ كتاب الصلاة باب ١١٥ وأخرجه النسائي ٢٥٨/١ عن بريدة.

وروى الثوري وغيره، عن علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه، عن النبي ﷺ أنه جاءه رجل، فسأله عن وقت الصلاة فقال: أقم معنا هذين اليومين، فأمر بلالاً فأقام عند الفجر، فذكر الحديث بمعنى حديث أبي موسى سواء في المغرب وغيرها وقتين.

حدثنا محمد بن إبراهيم قال: حدثنا محمد بن معاوية قال: حدثنا أحمد بن شعيب قال: حدثنا عمرو بن هشام قال: حدثنا مخلد بن يزيد، عن سفيان الثوري، عن علقمة ابن مرثد، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه عن النبي ﷺ.

وحدثنا أحمد بن محمد قال: حدثنا أحمد بن الفضل قال: حدثنا محمد بن جرير قال: حدثنا يعقوب بن إبراهيم قال: حدثنا إسحاق بن يوسف قال: حدثنا سفيان الثوري، عن علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه، عن النبي ﷺ فذكره.

قالوا: وهذه الآثار أولى من أخبار إمامة جبريل لأنها متأخرة بالمدينة، وإمامة جبريل كانت بمكة، والمتأخر أولى من فعله وأمره ﷺ لأنه ناسخ لما قبله. قالوا، وقد روى سليمان بن موسى، عن عطاء، عن جابر، عن النبي ﷺ في المغرب أيضاً مثل رواية أبي موسى وبريدة وروى عبد الله بن عمرو بن العاص في المغرب مثل ذلك. وكل هؤلاء إنما صحبة بالمدينة والمصير إلى ما روه أولى من المصير إلى أحاديث إمامة جبريل: لأنها متقدمة بمكة.

وحديث عبد الله بن عمرو حدثناه سعيد بن نصر وعبد الوارث بن سفيان قالوا: حدثنا قاسم بن أصبغ قال: حدثنا عبد الله بن روح قال: حدثنا عثمان بن عمر قال: أنبأنا شعبة، عن قتادة، عن أبي أيوب، عن عبد الله بن عمرو قال شعبة: حدثني به ثلاث مرات، مرتين لم يرفعه، ومرة رفعه قال: «وقت الظهر ما لم تحضر العصر، ووقت العصر ما لم تصفر الشمس، ووقت المغرب ما لم يسقط ثور الشفق، ووقت العشاء ما لم ينتصف الليل، ووقت الفجر ما لم تطلع الشمس» (٧٠).

واحتجوا أيضاً بقوله ﷺ: «إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة فابدعوا بالعشاء» (٧١).

(٧٠) أخرجه النسائي، عن ابن عمرو ٢٦٠/١ كتاب الصلاة، باب وقت المغرب.

(٧١) أخرجه مسلم كتاب المساجد برقم ٦٤ ج ١/٣٩٢ عن أنس. والترمذي برقم ٣٥٣ ج ٢/١٨٤ عن أنس في كتاب الصلاة، باب إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة، والنسائي ١١١/٢ عن أنس في كتاب الإمامة، باب المحافظة على الصلوات، وأحمد ١١٠/٣ عن أنس. وعبد الرزاق في المصنف، عن أنس ٥٧٤/١ برقم ٢١٨٣. وابن خزيمة برقم ٩٣٤ عن أنس =

وبقوله: «لا يصلين أحدكم بحضرة الطعام، ولا وهو يدافع الأخبثين» (٧٢)؛ يعنى البول والغائط، ولأنه ﷺ قرأ فى المغرب بالطور وبالصافات، وقد روى بالأعراف، وهذا كله يدل على أن وقت المغرب له سعة وأول وآخر، كل هذا احتج به من ذكرنا قولهم.

أخبرنا محمد بن إبراهيم قراءة منى عليه قال: حدثنا محمد بن معاوية قال: حدثنا أحمد بن شعيب قال: أخبرنا سويد بن نصر قال: أخبرنا عبد الله، عن معمر، عن قتادة، عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا قرب العشاء ونودى بالصلاة فابدءوا بالعشاء» (٧٣). وحدثنا محمد: حدثنا أحمد بن شعيب: حدثنا يحيى بن حبيب بن عربى: حدثنا حماد عن هشام، عن أبيه، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «إذا قرب العشاء وأقيمت الصلاة فابدءوا بالعشاء».

ومما احتجوا به أيضا حديث أبى بصرة الغفارى، عن النبى ﷺ أنه لما صلى العصر، فى حديث ذكره، قال: «لا صلاة بعدها حتى يطلع الشاهد» (٧٤)، والشاهد النجم.

وقال الشافعى فى وقت المغرب قولين: أحدهما أنه ممدود إلى مغيب الشفق، والآخر وهو المشهور عنه، أن وقتها وقت واحد لا وقت لها إلا حين تجب الشمس قال: وذلك بين فى إمامة جبريل قال: ولو جاز أن تقاس المواقيت، قيل: لا تفوت حتى يدخل أول وقت العشاء قبل أن تصلى منها ركعة كما قيل فى العصر، ولكن المواقيت لا تؤخذ قياساً، وقال الثورى: وقت المغرب إذا غربت الشمس فإن حبسك عذر، فأخرتها إلى أن يغيب الشفق فى السفر، فلا بأس وكانوا يكرهون تأخيرها.

قال أبو عمر: المشهور من مذهب مالك ما ذهب إليه الشافعى والثورى فى وقت المغرب، وقد ذكرنا ذلك والحجة لهم كل حديث ذكرناه فى كتابنا هذا فى إمامة جبريل على تواترها، لم تختلف فى أن للمغرب وقتاً واحداً، وقد روى مثل ذلك عن

=ج ٢٦/٢ كتاب الصلاة، باب الأمر ببدء العشاء قبل الصلاة، والبغوى بشرح السنة ٣٥٥/٣

عن أنس باب البداءة بالطعام إذا حضر وأقيمت الصلاة، وابن عدى فى الكامل ٣١١/٣ عن ابن عمر. وأحمد ٢٩١/١ عن أم سلمة. والطبرانى فى الكبير ٢٢/٧ عن سلمة بن الأكوع.

(٧٢) أخرجه أحمد ٧٣/٦ عن عائشة. والبيهقى بالسنن الكبرى ٧١/٣ عن عائشة فى كتاب الصلاة، باب ترك الجماعة بعذر الأخبثين. والبغوى بشرح السنة ٣٥٨/٣ عن عائشة، باب لا يصلّى وهو حاقن. وأبو عوانة بالمسند ٢٦٨/١ عن عائشة.

(٧٣) أخرجه عبدالرزاق بالمصنف، عن أنس، كتاب الصلاة برقم ٢١٨٣ ج ١/٥٧٤ وذكره بالكنز ٥٢١/٧ برقم ٢٠٠٥٩ وعزاه لعبدالرزاق بالمصنف، عن أنس.

(٧٤) أخرجه أبو عوانة بالمسند ٣٥٩/١ عن أبى بصرة الغفارى.

النبي ﷺ من حديث أبي هريرة وجابر بن عبد الله وعبد الله بن عمرو بن العاص وكلهم صحبه بالمدينة، وحكى عنه صلاته بها كذلك على أن مثل هذا يؤخذ عملاً لا ينفك منه، ولا يجوز جهله ولا نسيانه، وقد حكى أبو عبد الله بن خواز بندا البصرى فى كتابه فى الخلاف أن الأمصار كلها بأسرها لم يزل المسلمون فيها على تعجيل المغرب والمبادرة إليها فى حين غروب الشمس، ولا نعلم أحداً من المسلمين تأخر بإقامة المغرب فى مسجد جماعة عن وقت غروب الشمس وفى هذا ما يكفى مع العمل بالمدينة فى تعجيلها.

قال أبو عمر: لو كان وقتها واسعاً لعمل المسلمون فيها كعملهم فى العشاء الآخرة وسائر الصلوات من أذان واحد من المؤذنين بعد واحد، وغير ذلك من الاتساع فى ذلك، وفى هذا كله دليل واضح على أن النبي ﷺ لم يزل يصليها وقتاً واحداً إلى أن مات ﷺ ولو وسع عليهم لتوسعوا لأن شأن العلماء الأخذ بالتوسعة، إلا أن ضيق وقت المغرب ليس كالشئ الذى لا يتجزأ بل ذلك على قدر عرف الناس من إسباغ الوضوء، ولبس الثوب والأذان والإقامة والمشى إلى مالا يبعد من المساجد ونحو ذلك.

وأما الأحاديث فى ذلك فمنها ما حدثناه عبد الوارث بن سفيان قال: حدثنا قاسم ابن أصبغ قال: حدثنا أحمد بن زهير قال: حدثنا أحمد بن الحجاج قال: حدثنا الفضل ابن موسى، عن محمد بن عمرو بن علقمة الليثى، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: هذا جبريل جاءكم يعلمكم دينكم، فصلى له صلاة الصبح حين طلع الفجر، ثم صلى له الظهر حين زاغت الشمس، ثم صلى له العصر حين كان الظل مثله، ثم صلى له المغرب حين غروب الشمس وحل فطر الصائم، ثم صلى العشاء حين ذهب شفق النهار، ثم صلى له من الغد، فصلى له الصبح حين أسفر قليلاً، ثم صلى له الظهر حين كان الظل مثله، ثم صلى له العصر حين كان الظل مثليه، ثم صلى له المغرب لوقت واحد حين غروب الشمس وحل فطر الصائم، ثم صلى العشاء حين ذهب ساعة من الليل، ثم قال: الصلاة ما بين صلاتك أمس وصلاتك اليوم^(٧٥). فهذا من حديث أبي هريرة، وإنما صحبه ﷺ بعد عام خير بالمدينة متأخراً، وفيه فى وقت صلاة المغرب ما نرى من تعجيله فى اليومين جميعاً.

فإن قيل: إن الأعمش روى عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ حديث المواقيت، وفيه أن أول وقت المغرب حين تغرب الشمس وآخرها حين يغيب الشفق،

(٧٥) أخرجه النسائى، عن جابر، وبريدة، وابن عمر بنحوه ج ١/ ٢٥٥، ٢٦٣، وأخرجه بلفظه عن

قيل له: هذا الحديث عند جميع أهل الحديث حديث منكر، وهو خطأ لم يروه أحد عن الأعمش بهذا الإسناد إلا محمد بن فضيل، وقد أنكروه عليه.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان قال: حدثنا قاسم بن أصبغ قال: حدثنا محمد بن وضاح قال: قال لنا محمد بن عبد الله بن نمير: هذا الحديث - حديث محمد بن فضيل، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة في المواقيت - خطأ ليس له أصلاً. وقال عباس: سمعت يحيى بن معين يقول: حديث الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إن للصلاة أولاً وآخرًا»^(٧٦). رواه الناس كلهم، عن الأعمش، عن مجاهد مرسلًا، ورواه محمد بن فضيل، عن الأعمش، فأخطأ فيه، وهو حديث ضعيف، ليس بشيء، إنما هو عن الأعمش، عن مجاهد مرسل.

وأما رواية سليمان بن موسى، عن عطاء، عن جابر، فلم يتابع عليها سليمان بن موسى، وقد روى ابن جريج وبرد بن سنان، عن عطاء، عن جابر، عن النبي ﷺ الحديث ليس فيه للمغرب إلا وقتًا واحدًا، وكذلك رواه كل من رواه، عن جابر، منهم وهب بن كيسان وبشير بن سليمان وغيرهم، ومما يوضح ذلك أن جابرًا سئل عن مواقيت الصلاة في زمن الحجاج، وعن صلاة النبي ﷺ فلم يذكر للمغرب إلا وقتًا واحدًا.

حدثنا سعيد بن نصر وعبدالوارث بن سفيان قالا: حدثنا قاسم بن أصبغ قال: حدثنا أبو قلابة الرقاشي قال: حدثنا وهب بن جرير بن حازم وعبدالصمد بن عبدالوارث قالا: حدثنا شعبة، عن سعد بن إبراهيم، عن محمد بن عمرو بن الحسن قال: كان الحجاج يؤخر الصلاة، فسألت جابر بن عبد الله فقال: «كان رسول ﷺ يصلي الظهر إذا زالت الشمس، والعصر والشمس بيضاء نقية، والمغرب إذا غربت الشمس، والعشاء إن رأى في الناس قلة آخر، وإن رأى فيهم كثرة عجل»^(٧٧).

وحدثنا عبدالوارث قال: حدثنا قاسم قال: حدثنا محمد بن غالب قال: حدثنا مسلم

(٧٦) أخرجه الترمذي برقم ١٥١ عن أبي هريرة في كتاب الصلاة، باب ١١٤، وأحمد ٢٣٢/٢ عن أبي هريرة. والبيهقي في السنن الكبرى ٣٧٦/١ عن أبي هريرة، باب آخر وقت العشاء، وابن أبي شيبة ٣١٧/١ عن أبي هريرة. والدارقطني ٢٦٢/١ عن أبي هريرة. والعقيلي في الضعفاء ١١٩/٤ عن أبي هريرة.

(٧٧) أخرجه أبو داود عن جابر بنحوه برقم ٣٩٧ ج ١/١٠٧ بكتاب الصلاة، باب وقت صلاة النبي والنسائي ٢٦٤/١ عن جابر بكتاب الصلاة، باب تعجيل العشاء. وابن أبي شيبة، عن جابر ٣١٨/١.

ابن إبراهيم قال: حدثنا شعبة، عن سعد بن إبراهيم، عن محمد بن عمرو بن حسن قال: سألنا جابر بن عبد الله فقال: «كان رسول الله ﷺ يصلي الظهر إذا زالت الشمس، والعصر والشمس بيضاء نقية، والمغرب إذا غربت الشمس، والعشاء إن رأى في الناس قلة آخر وإن رأى في الناس كثرة عجل».

وحدثنا عبد الوارث قال: حدثنا قاسم: حدثنا محمد بن غالب قال: حدثنا مسلم بن إبراهيم قال: حدثنا شعبة، عن سعد بن إبراهيم، عن محمد بن عمرو بن حسن قال: سألنا جابر بن عبد الله عن صلاة رسول الله ﷺ، فذكر مثله، وزاد: «والصبح بغلس»، وفي لفظ حديث مسلم بن إبراهيم: «كان يصلي الظهر بالهاجرة، والعصر والشمس حية»، ثم ذكره سواء. ورواه يحيى القطان، عن شعبة، بإسناده مثله سواء إلا أنه قال: وكان أو كانوا يصلون الصبح بغلس. حدثنا عبد الوارث قال: حدثنا قاسم قال: حدثنا بكر بن حماد قال: حدثنا مسدد قال: حدثنا يحيى القطان، فذكره. وأما حديث قتادة، عن أبي أيوب الأزدي، عن عبد الله بن عمرو، فقد جاء عن عبد الله بن عمرو بن العاص، عن النبي ﷺ خلافة، وهو ما رواه حسان بن عطية، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ، فذكر في المغرب وقتاً واحداً.

وحدثنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود قال: حدثنا داود بن شعيب قال: حدثنا حماد، عن ثابت البناني، عن أنس بن مالك قال: «كنا نصلي المغرب مع النبي ﷺ، ثم نرمى فيرى أحدنا مواقع نبله»^(٧٨) وهذا على المداومة والتكرار. ومثله ما حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي قال: حدثنا ابن أخى جويرية بن أسماء، عن عمه، عن مالك بن أنس، عن الزهري، أن عبد الله بن كعب بن مالك أخبره: أن رجلاً من أصحاب النبي ﷺ أخبره: أن رسول الله ﷺ كان يصلي المغرب، ثم تنصرف إلى أهلنا في بنى سلمة فنبصر مواقع نبينا.

وهذا حديث غريب من حديث مالك، وقد رواه جماعة، عن الزهري، وروى جعفر ابن برقان هذا الحديث عن الزهري فقال: في آخره قلت للزهري: وكم كانت منازلهم من المدينة؟ قال: على ثلثي ميل. وهذا غاية في تعجيل المغرب. وحدثنا عبد الوارث قال: حدثنا قاسم قال: حدثنا عبيد بن عبد الواحد قال: حدثنا علي بن المديني، وحدثنا

(٧٨) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢١٢/١ عن أنس، وذكره بالكثير برقم ٢١٨٢٥ وعزاه لابن أبي شيبة، وأخرجه عن ابن أبي شيبة بالمصنف ٥٥١/١ عن ابن كعب بن مالك بالفظه.

عبد الله بن محمد قال: حدثنا محمد بن بكر قال: حدثنا أبو داود قال: حدثنا عمرو بن علي قالوا جميعاً: حدثنا صفوان بن عيسى قال: حدثنا يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة بن الأكوع قال: «كان رسول الله ﷺ يصلي المغرب ساعة تغرب الشمس إذا سقط حاجبها»^(٧٩). وحدثنا عبد الله بن محمد قال: حدثنا محمد بن بكر قال: حدثنا أبو داود قال: حدثنا عبيد الله بن عمر قال: حدثنا يزيد بن زريع قال: حدثنا محمد بن إسحاق قال: حدثني يزيد بن أبي حبيب، عن مرثد بن عبد الله قال: قدم علينا أبو أيوب غازياً وعقبة بن عامر يومئذ على مصر، فأخبر المغرب فقام إليه أبو أيوب فقال: ما هذه الصلاة يا عقبة؟ فقال: شغلنا، فقال: أما سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا تزال أمتي بخير، أو قال: على الفطرة ما لم يؤخروا المغرب إلى أن تشتبك النجوم^(٨٠). ومن حديث علي عن النبي ﷺ مثله، قال: لا تزال هذه الأمة بخير ما صلوا صلاة المغرب قبل اشتباك النجوم. وليس في حديث القراءة بالأعراف وشبهها في المغرب حجة قاطعة في سعة وقتها، لأن المراجعة في ذلك وقت الدخول فيها، فإذا دخل المصلي فيها على ما أمر، فله أن يمتد في ذلك ما لم يدخل وقت صلاة أخرى، كما أن من أدرك ركعة من الصبح قبل طلوع الشمس، كان له أن يمتد في الثانية، وهذا كله على المتعارف من سنن الصلوات - وبالله التوفيق .

وكما فعل أبو بكر رضي الله عنه، إذ قرأ بالبصرة في صلاة الصبح، وكان يغلس، فلما سلم من صلاته قيل له: كادت الشمس أن تطلع، فقال: لو طلعت لم تجدنا غافلين، يعني، والله أعلم. أنه دخل في الصلاة في أول وقتها ومد قراءتها.

وأجمعوا على أن وقت العشاء الآخرة للمقيم مغيب الشفق، والشفق: الحمرة التي تكون في المغرب؛ تبقى في الأفق بعد مغيب الشمس، هذا قول مالك والشافعي والثوري والأوزاعي وأكثر العلماء، وروى ذلك عن جماعة من الصحابة منهم شداد بن أوس وعبادة وابن عمر، وإليه ذهب داود وكان أبو حنيفة يقول: الشفق: البياض، وإليه ذهب المزني، وقال أحمد بن حنبل: أما في الحضر فأحب إلى أن لا تصلي حتى يذهب البياض احتياطاً، وأما في السفر فيجزيه أن يصلي إذا ذهب الحمرة^(٨١).

(٧٩) أخرجه أبو عوانة بالمسند ٣٦٠/١ عن سلمة بن الأكوع. وأبو داود برقم ٤١٧ عن سلمة بن

الأكوع بكتاب الصلاة، باب وقت المغرب. وأحمد ٥١/٤ عن سلمة بن الأكوع.

(٨٠) أخرجه أحمد ١٤٧/٤ عن عقبة بن عامر. والحاكم بالمستدرک ١٩٠/١ عن عقبة بن عامر،

وابن ماجه برقم ٦٨٩ كتاب الصلاة، باب وقت صلاة المغرب، عن العباس.

(٨١) الإصحاح لابن هبيرة ص ٣٠ وبداية المجتهد ١١.

«واختلفوا في آخر وقتها، فالمشهور من مذهب مالك في آخر وقت العشاء في السفر والحضر لغير أصحاب الضرورات ثلث الليل الأول، ويستحب لأهل مساجد الجماعة ألا يعجلوا بها في أول وقتها إذا كان ذلك غير مضر بالناس، وتأخيرها قليلاً أفضل (عنده). وروى ابن وهب، عن مالك، قال: وقتها من حين يغيب الشفق إلى أن يطلع الفجر، وهو قول داود. وقال الثوري والحسن بن حي: أول وقت العشاء مغيب الشفق إلى ثلث الليل والنصف بعده آخره. وقال أبو حنيفة وأصحابه: المستحب في وقتها إلى ثلث الليل ويكره تأخيرها إلى بعد نصف الليل، ولا تفوت إلا بطلوع الفجر. وقال الشافعي: آخر وقتها إلى أن يمضي ثلث الليل، فإذا مضى ثلث الليل فلا أراها إلا فائتة، وقال أبو ثور: وقتها من مغيب الشفق إلى نصف الليل» (٨٢).

قال أبو عمر: في أحاديث إمامة جبريل من رواية ابن عباس وجابر ثلث الليل، وكذلك في حديث أبي موسى الأشعري، وفي حديث أبي مسعود الأنصاري وحديث أبي هريرة ساعة من الليل، وفي حديث عبد الله بن عمرو نصف الليل، وحديث علي مثله، وحديث الحكم بن عتيبة، عن نافع، عن ابن عمر نحوه. وروى أبو سعيد وغيره عن النبي ﷺ: لولا سقم السقيم وضعف الضعيف ولولا أن أشق على أمتي لأخرتها إلى شطر الليل، وفي حديث عائشة: حتى ذهب عامة الليل، ثم قال: إنه لوقتها لولا أن أشق على أمتي. وقال جابر بن سمرة: كان رسول الله ﷺ يؤخر العشاء الآخرة. وحدثنا عبد الوارث بن سفيان قال: حدثنا قاسم بن أصبغ قال: حدثنا بكر بن حماد قال: حدثنا مسدد قال: حدثنا أبو عوانة بن أبي بشر، عن بشير بن ثابت، عن حبيب بن سالم، عن النعمان بن بشير قال: «أنا أعلم الناس بوقت هذه الصلاة: صلاة العشاء الآخرة كان رسول الله ﷺ يصلّيها لسقوط القمر لثالثة» (٨٣). وذكر أبو داود عن مسدد بإسناده مثله. ومن حجة مالك ومن قال بقوله وهو مذهب ابن عباس، حديث أبي قتادة، عن النبي ﷺ: «إنما التفريط في اليقظة على من لم يصل الصلاة حتى يدخل وقت الأخرى» (٨٤). وقياس على سائر الصلوات حاشا الصبح فإنها منفردة بوقتها، ومن أشرك

(٨٢) الإفصاح ص ٣٠ وبداية المجتهد ١١.

(٨٣) أخرجه أبو داود برقم ٤١٩ عن النعمان بن بشير بكتاب الصلاة، باب وقت العشاء، والترمذي

برقم ١٦٥ عن النعمان بكتاب الصلاة، باب وقت صلاة العشاء، ج ١/٣٠٦، والنسائي

٢٦٤/١ بكتاب الصلاة، باب الشفق، عن النعمان. وأحمد ٢٧٤/٤ عن النعمان. والدارقطني

٣٠٦/١ عن النعمان، باب صفة صلاة العشاء.

(٨٤) أخرجه أحمد ٢٩٨/٥ عن أبي قتادة، والبيهقي بالسنن ٣٧٦/١ عن أبي قتادة، والبيهقي

بالدلائل ٢٨٤/٤ عن أبي قتادة، وذكره بكنز العمال برقم ٢٠١٤٩ ومزاه الأربعة، عن قتادة.

بين وقتى صلاتى النهار وصلاتى الليل لمن كانت به ضرورة حيض أو إغماء أو نحو ذلك، فيلزمه المصير إلى قول مالك، إلا أن يجعلوا وقت الضرورة قياساً على السفر، فإن الوقت عند الشافعى فى السفر له حكم غير حكم الحضر، ولا يجوز عنده إشراك الوقت فى الحضر لغير أصحاب الضرورات البتة.

«وأجمعوا على أن أول وقت صلاة الصبح طلوع الفجر وانصداعه وهو البياض المعترض فى أفق السماء وهو الفجر الثانى الذى ينتشر ويطير»^(٨٥). وأن آخر وقتها طلوع الشمس، إلا أن ابن القاسم روى عن مالك: أن آخر وقتها الإسفار. وكذلك حكى ابن عبدالحكم عنه أن آخر وقتها الإسفار الأعلى. وقال ابن وهب، عن مالك: آخر وقتها طلوع الشمس، وهو قول الثورى والناس. وقال الشافعى: لا تفوت صلاة الفجر حتى تطلع الشمس قبل أن يدرك منها ركعة بسجودها، فمن لم تكتمل له ركعة قبل طلوع الشمس فقد فاتته، وهو قول أبى ثور وأحمد بن حنبل وإسحاق وداود والطبرى وأبى عبيد وأما أبو حنيفة وأصحابه فإنهم يفسندون صلاة من طلعت عليه الشمس وهو يصليها وقد ذكرنا قولهم وحجتهم فى ذلك والحجة عليهم فى باب زيد ابن أسلم من كتابنا هذا، فأغنى عن إعادته هاهنا.

وأما اختيارهم من الأوقات فإن مالكا والليث بن سعد والشافعى والأوزاعى وأحمد ابن حنبل، كانوا يقولون بالتغليس فى صلاة الفجر فى أول وقتها وذلك أفضل عندهم أن تصلى والنجوم بادية مشتبكة. وقال الثورى وأبو حنيفة وأصحابه والحسن بن حى بالإسفار فى الفجر فى كل الأزمان، فى الصيف والشتاء وذلك عندهم أفضل.

وقد ذكرنا حجة كل فريق منهم فى باب زيد بن أسلم من كتابنا هذا فأغنى عن إعادته هاهنا.

وقال مالك: يصلى الظهر إذا فاء الفىء ذراعاً فى الشتاء والصيف وهو أحب إليه فى الجماعة وغيرها عند أكثر أصحابه، ومنهم من قال: إن هذا معناه فى مساجد الجماعات، وأما المنفرد الذى لا جماعة معه ينتظرها فإنه يصلى فى أول الوقت. وقال الليث والشافعى: يصليها فى أول الوقت. قال الشافعى: إلا فى المساجد التى تتتاب من بعيد فإنها يبرد فيها بالظهر. والصلوات كلها عند الليث والشافعى أوائل أوقاتها أفضل، قال الشافعى: إلا الإبراد فى شدة الحر فى المساجد التى تقصد من المواضع النائية، وزعم أبو الفرج أن مذهب مالك أن الصلوات كلها أوائل أوقاتها أفضل إلا

الظهر فى شدة الحر فإنها تؤخر قليلاً فى المساجد وغيرها. وقال العراقيون: تعجل الظهر فى الشتاء فى أول الوقت وتؤخر فى الحر حتى يبرد، وهو قول أحمد بن حنبل، قال: أول الأوقات أعجب إلى فى الصلوات كلها إلا فى صلاتين: صلاة العشاء الآخرة وصلاة الظهر فى الحر يبرد بها وتؤخر حتى يبرد. وأما فى الشتاء فيعجل بها قال: وتؤخر العشاء أبداً ما لم يشق على الناس. وهذا كله حكاية معنى رواية الأثرم عنه، وكلهم قال: يصلى العصر والشمس بيضاء نقية، إلا ما قال جرير، عن الثورى: إنه كان يؤخر العصر وغيره عن الثورى كما ذكرنا، وكلهم يستحب تعجيل المغرب إلا أن مالكا قال: لا بأس للمسافر بمد الميل ونحوه ثم ينزل ويصلى. واستحب العراقيون تأخير العشاء. وقال الشافعى ومالك والليث: أول وقتها أفضل، وقد ذكرنا من الآثار ما منه قال كل فريق - وبالله التوفيق -.

وقال الأوزاعى: كان عمر بن عبدالعزيز يصلى الظهر فى الساعة الثامنة، والعصر فى الساعة العاشرة حين تدخل، حدثنى بذلك عاصم بن رجاء بن حيوة، عن أبيه، عنه.

قال أبو عمر: ذكرنا قول عمر هذا، وقد قدمنا عنه أنه لما حدثه عروة، عن بشير بن أبى مسعود، عن أبيه بالحديث المذكور فى هذا الباب: لم يزل يرتقب الأوقات وتكون عنده علامات الساعات وحسبك به اجتهاداً فى خلافته، وعن حاله تلك حكى رجاء ابن حيوة.

قال أبو عمر: أشبعنا القول فى هذا الباب لأنه ركن من أركان الصلاة عظيم وأصل كبير، وحديث مالك فيه مستغلق جداً فبسطناه ومهدناه بالآثار وأقاويل العلماء ليكون كتابنا مغنياً عما سواه، كافياً شافياً فيما قصدناه.

وأما قول عروة: ولقد حدثنى عائشة: أن رسول الله ﷺ كان يصلى العصر والشمس فى حجرتها قبل أن تظهر، فمعناه قبل أن يظهر الظل على الجدار، يريد قبل أن يرتفع ظل حجرتها على جدارها، وكل شىء علا شيئاً فقد ظهر، قال الله عز وجل: فما استطاعوا أن يظهروه «وما استطاعوا له نفياً» أى يعلوا عليه، وقيل: معناه أن يخرج الظل من قاعة حجرتها وكل شىء خرج فقد ظهر والحجرة الدار وكل ما أحاط به حائط فهو حجرة وأصل الحجرة مأخوذ من التحجير تقول حجرت على نفسى إذا أحطت عليها بحائط.

وفى هذا الحديث دليل على قصر بنيانهم واختصارهم فيه، لأن الحديث إنما قصد به تعجيل العصر، وذلك إنما يكون مع قصر الحيطان وإنما أراد بذلك عروة ليعلم عمر بن

عبدالعزیز عن عائشة أن النبی ﷺ كان یصلی العصر قبل الوقت الذی أخرها إلیه عمر. ذکر الحسن بن علی الحلوانی قال: حدثنا عبدالصمد بن عبدالوارث قال: حدثنا حریث ابن السائب قال: حدثنا الحسن قال: كنت أدخل بیوت النبی ﷺ وأنا محتلم وأنال سقفها بیدي وذلك فی خلافة عثمان رضی الله عنه.

حدثنا عبدالرحمن بن یحیی قال: حدثنا أحمد بن سعید قال: حدثنا محمد بن حبيب ابن زبان قال: حدثنا محمد بن ریح قال: حدثنا الليث عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أنها قالت: «أن رسول الله ﷺ كان یصلی العصر والشمس فی حجرتها، لم یظهر الفیء من حجرتها».

وحدثنا سعید بن نصر قال: حدثنا قاسم بن أصبغ قال: حدثنا محمد بن إسماعیل قال: حدثنا الحمیدی قال: حدثنا سفیان قال: حدثنا الزهري عن عروة عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ یصلی العصر والشمس بیضاء نقیة فی حجرتی لم یظهر الفیء بعد.

قال أبو عمر: كل من ذکر الحديث من المصنفین إنما ذكره فی باب تعجیل العصر وقد تقدم فی وقت العصر وغيرها ما فیہ كفاية لمن تدبر وفهم وفیه دلیل علی قبول خبر الواحد لأن عمر قبل قول عروة وحده فیما جهله من أمر دینه، وهذا منا علی التنبيه بأن قبول خبر الواحد مستفیض عند الناس مستعمل، لا علی سبیل الحجة، لأننا لا نقول خبر الواحد حجة فی خبر الواحد علی من أنكره.

٢ - حديث سادس وعشرون لزید بن أسلم مرسل، وهو أول حديث من مراسیل عطاء بن یسار:

مالك، عن زید بن أسلم، عن عطاء بن یسار قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ، فسأله عن وقت صلاة الصبح قال: فسكت عنه رسول الله ﷺ، حتی إذا كان من الغد صلی الصبح «حين طلع الفجر، ثم صلی الصبح» من الغد بعد أن أسفر، ثم قال: أين السائل عن وقت الصلاة؟ قال: هأنذا یا رسول الله، فقال: ما بین هذین وقت (٨٦).

قال أبو عمر: لا خلاف عن مالك فی إرسال هذا الحديث كما رواه یحیی سواء،

(٨٦) أخرجه أحمد، عن أنس ١١٣/٣، والنسائی ٢٧١/١ عن أنس بكتاب الأذان، باب وقت أذان الصبح. والترمذی برقم ١٥٢ عن بريدة: ٢٨٦/١ كتاب الصلاة، باب ١١٥ المواقيت. وابن ماجه برقم ٦٦٧ عن بريدة ج ١/٢١٩ كتاب الصلاة، باب المواقيت. وأخرجه ابن حبان برقم ١٤٩٠ ج ٣/٢٤ عن بريدة، وأبو عوانة ٣٧٤/١ فی مسنده.

وقد يتصل معناه من وجوه شتى: من حديث أبي موسى الأشعري وحديث جابر وحديث عبد الله بن عمرو وحديث بريدة الأسلمي؛ إلا أن في هذه الأحاديث كلها سؤال السائل رسول الله ﷺ عن مواقيت الصلوات جملة، وإجابته إياه في الصبح بمثل معنى حديث مالك هذا.

وقد روى أنس بن مالك، عن النبي ﷺ مثل حديث عطاء بن يسار هذا سواء في صلاة الصبح وحدها، لم يشرك معها غيرها؛ رواه جماعة، عن حميد الطويل، عن أنس؛ منهم حماد بن سلمة وغيره: أخبرنا أحمد بن عبد الله بن محمد بن علي، أن أباه أخبره قال: أخبرنا أحمد بن خالد، قال: أخبرنا علي بن عبدالعزيز، قال: أخبرنا حجاج بن منهال، قال: أخبرنا حماد بن سلمة عن حميد الطويل، عن أنس بن مالك أن: رجلاً سأل النبي ﷺ عن وقت صلاة الفجر، فقال: صلها معنا غداً، فصلاها النبي ﷺ بغلس، فلما كان اليوم الثاني أخر حتى أسفر، ثم قال: أين السائل عن وقت هذه الصلاة؟ فقال الرجل: أنا يا نبي الله، فقال النبي ﷺ: أما قد حضرتها معنا أمس واليوم؟ قال: بلى، قال: فما بينهما وقت (٨٧).

وحدثنا محمد بن إبراهيم بن سعيد، قال: أخبرنا محمد بن معاوية، قال: أخبرنا أحمد ابن شعيب، قال: أخبرنا علي بن حجر، قال: أخبرنا إسماعيل، قال: حدثنا حميد، عن أنس أن: رجلاً أتى النبي ﷺ، فسأله عن وقت صلاة الغداة، فلما أصبحنا من الغد، أمر حين انشق الفجر أن تقام الصلاة، فصلى بنا، فلما كان من الغد، أسفر، ثم أمر فأقيمت الصلاة، فصلى بنا، ثم قال: «أين السائل عن وقت الصلاة؟ ما بين هذين وقت» (٨٨).

وهذا إسناد صحيح متصل بلفظ حديث عطاء بن يسار ومعناه، وقد روى من حديث جابر، عن النبي ﷺ مثله. وبلغني أن سفيان بن عيينة حدث بهذا الحديث، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ، وما أدري كيف تكون صحة هذا عن سفيان؟ وأما الحديث عن زيد بن أسلم فالصحيح فيه أنه من مرسلات عطاء والله أعلم. وفي هذا حديث من الفقه تأخير البيان عن وقت السؤال إلى وقت آخر يجب فيه فعل «ذلك إذا كان لعل جائر عند أكثر أهل العلم».

وأما تأخير البيان عن حين تكليف الفعل والعمل حتى ينقضي وقته فغير جائز عند

(٨٧) أخرجه البزار كذا في كشف الأستار ١/١٩٣ عن أنس برقم ٣٨٠ كتاب الصلاة، باب وقت صلاة الصبح. وذكره بالكنز ٨/٨٤ برقم ٢٢٠٠٠ وعزاه لابن أبي شيبة، عن أنس.

(٨٨) أخرجه النسائي ١/٢٧١ عن أنس. وأخرجه الطبراني في الكبير عن زيد بن حارثة ٥/٩٠.

الجميع؛ وهذا باب طال فيه الكلام بين أهل النظر من أهل الفقه، فمن أجاز تأخير البيان في هذا الباب احتج من جهة الأثر بهذا الحديث وما أشبهه بقوله ﷺ في حجته: خذوا عني مناسككم، والمناسك لم تتم إلا في أيام، وقد كان يمكنه أن يعلمهم ذلك قولاً في مدة أقرب من مدة تعليمه إياهم عملاً، وكذلك قد كان قادراً على أن بين للسائل ميقات تلك الصلاة وسائر الصلوات بقوله في مجلسه ذلك ولكنه أخر ذلك لبيان ذلك له عملاً، ولم يمتنع من ذلك لما يخاف عليه من احترام المنية، لأن الله عز وجل كان قد أنبأه، والله أعلم، أنه لا يقبضه حتى يكمل به الدين ويبين للأمة على لسانه ما يتوصل به إلى معرفة الأحكام وكذلك فعل ﷺ والله الحمد كثيراً.

وقد يكون البيان بالفعل أثبت أحياناً فيما فيه عمل من القول، وقد قال ﷺ: «ليس الخبر كالمعاينة»، رواه ابن عباس، عن النبي ﷺ، ولم يروه غيره، والله أعلم.

ومعلوم أن الصدر الأول لم يخبروا بما سمعوا من الأخبار ضربة واحدة، بل كانوا يخبرون بالشئ على حسب الحال ونزول النوازل، وكذلك الأخبار المستفيضة أيضاً لم تقع ضربة واحدة والكلام في هذا الباب يطول جداً، وليس هذا موضعه وفيما لوحنا به منه كفاية وتنبيه - إن شاء الله تعالى -.

وفي هذا الحديث أيضاً أن أول وقت صلاة الصبح طلوع الفجر، وأن وقتها ممدود إلى آخر الإسفار حتى تطلع الشمس.

فأما أول وقتها فلا خلاف بين علماء المسلمين أنه طلوع الفجر^(٨٩) على ما في هذا الحديث وغيره؛ وهو إجماع، فسقط الكلام فيه. والفجر: هو أول بياض النهار الظاهر المستطير في الأفق المستنير المنتشر، تسميه العرب الخيط الأبيض. قال الله عز وجل: ﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾^(٩٠) - يريد بياض النهار من سواد الليل -.

قال أبو دؤاد الأيادي:

فلما أضاءت لنا سدفه ولاح من الصبح خيط أنارا

وقال آخر: وقد سمته أيضاً الصديع ومنه قولهم: انصدع الفجر.

قد كاد يبدو أو بدت تباشره وسدف الليل البهيم ساتره

(٨٩) الإفصاح لابن هبيرة ص ٣٠.

(٩٠) البقرة ١٨٧.

وقد سمته أيضا الصديق، ومنه قولهم انصدع الفجر، قال بشر بن أبي خازم، أو عمرو بن معدى كرب: به السرحان مفترشا يديه كأن بياض لبته الصديق. وشبهه الشماخ بمفرق الرأس، فقال:

إذا ما الليل كان الصبح فيه أشق كمفرق الرأس الدهين
ويقولون للأمر الواضح: هذا كفلق الصبح، وكانبلاج الفجر، وتباشير الصبح.
قال الشاعر:

فوردت قبل انبلاج الفجر وابن ذكاء كامن فى كفر
وذكاء: الشمس، فسمى الصبح ابن ذكاء. والكفر: ظلمة الليل، ويقال لليل كافر لتغطيته الأشياء بظلمته.

وأما آخر وقتها فكان مالك فيما حكى عنه ابن القاسم يقول: آخر وقت صلاة الصبح الإسفار، كأنه ذهب إلى هذا الحديث لأنه صلاها فى اليوم الثانى حين أسفر، ثم قال: ما بين هذين وقت، فكان ظاهر قوله أن ما عدا هذين فليس بوقت، ومعنى قوله: ما بين هذين وقت، يريد هذين وما بينهما وقت.

وأما الشافعى والثورى وجمهور الفقهاء وأهل الآثار فإنهم قالوا: آخر صلاة الصبح أن تدرك منها ركعة قبل طلوع الشمس، وروى مثل ذلك عن مالك أيضاً، فبان بذلك أن قوله فى رواية ابن القاسم عنه: آخر وقت صلاة الصبح الإسفار، أنه أراد الوقت المستحب^(٩١)، ويوضح ذلك أيضاً أنه لا خلاف عنه ولا عن أصحابه أن مقدار ركعة قبل طلوع الشمس عندهم وقت فى صلاة الصبح لأصحاب الضرورات، وأن من أدرك منهم ذلك لزمته الصلاة لقوله ﷺ: «من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح»^(٩٢).

وقيل إن هذا الحديث أيضاً دليل على أن أول الوقت وآخره سواء، وبهذا نزع من قال: إن لا فضل لأول الوقت على آخره لقوله ﷺ: «ما بين هذين وقت». قال بذلك

(٩١) الإفصاح لابن هبيرة ص ٣٠.

(٩٢) أخرجه مسلم كتاب المساجد ٤٢٤/١ برقم ١٦٣ عن أبى هريرة. والبخارى ٢٤٠/١ كتاب مواقيت الصلاة، عن أبى هريرة. وأخرجه أبو داود فى استفتاح الصلاة ج ١/٢٩١ برقم ١١٢١ عن أبى هريرة والترمذى برقم ١٨٦ ج ١/٣٥٣ عن أبى هريرة، وابن ماجه برقم ٦٩٩ ج ١/٢٢٩ عن أبى هريرة. وأحمد ٣٤٨/٢ عن أبى هريرة.

قوم من أهل الظاهر وخالفهم جماعة من الفقهاء ونزعوا بأشياء سنذكر بعضها في هذا الباب، إن شاء الله.

والذى فى قوله ما بين هذين وقت مما لا يحتمل تأويلاً، سعة الوقت، وبقي التفضيل بين أوله وآخره موقوفاً على الدليل.

واختلف الفقهاء^(٩٣) فى الأفضل فى وقت صلاة الصبح، فذهب العراقيون: أبو حنيفة وأصحابه والثورى والحسن بن حى وغيرهم، إلى أن الإسفار بها أفضل من التغليس فى الأزمنة كلها: فى الشتاء والصيف، واحتجوا بحديث رافع بن خديج وما كان مثله عن النبى ﷺ فى ذلك.

وحديث رافع يدور على عاصم بن عمر بن قتادة وليس بالقوى، رواه عنه محمد بن إسحاق وابن عجلان وغيرهما.

أخبرنا أحمد بن قاسم «بن عبدالرحمن قراءة منى عليه» أن قاسم بن أصبغ حدثهم قال: حدثنا الحارث بن أبى أسامة قال: حدثنا أبو نعيم قال: حدثنا سفيان، عن ابن عجلان، عن عاصم بن عمر بن قتادة، عن محمود بن لبيد، عن رافع بن خديج قال: قال رسول الله ﷺ: «أسفروا بالفجر، فكلما أسفرتم فهو أعظم للأجر»^(٩٤).

وهذا أحسن أسانيد هذا الحديث. وقد رواه بقية بن الوليد، عن شعبة، عن داود البصرى، عن زيد بن أسلم، عن محمود بن لبيد، عن رافع بن خديج، عن النبى ﷺ بمعناه. وهذا إسناد ضعيف، لأن بقية ضعيف، وزيد بن أسلم لم يسمع من محمود بن لبيد.

واحتجوا أيضاً بأن على بن أبى طالب وعبد الله بن مسعود، كانا يسفران بصلاة الصبح.

وكان مالك والليث بن سعد والأوزاعى والشافعى يذهبون إلى أن التغليس بصلاة الصبح أفضل، وهو قول أحمد بن حنبل وداود بن على وأبى جعفر الطبرى.

(٩٣) الإفصاح ص: ٣٠.

(٩٤) أخرجه الترمذى برقم ١٥٤ ج ٢٨٩/١ عن رافع بن خديج بكتاب الصلاة، باب ١١٧ والنسائى ٢٧٢/١ باب الإسفار، عن رافع بن خديج، وأحمد ١٤٣/٣ عن رافع. والبيهقى بالسنن ٤٥٧/١ عن رافع بكتاب الصلاة، باب الإسفار بالفجر، والطبرانى فى الكبير ٢٩٥/٤ عن رافع. والبغوى بشرح السنة ١٩٦/٢ عن رافع. وابن أبى شيبه بالمصنف ٣٢١/١ عن زيد ابن أسلم.

والحجة لهم في ذلك «أن رسول الله ﷺ كان يصلى الصبح، فتصرف النساء «متلفعات بمروطهن» ما يعرفن من الغلس^(٩٥)، وأنه ﷺ لم يزل يغلس بالصبح إلى أن توفي - صلوات الله عليه.

حدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا عبد الحميد بن أحمد، حدثنا الخضر بن داود، حدثنا أبو بكر الأثرم قال: قلت لأحمد بن حنبل: ما معنى قوله: أسفروا بالفجر؟ فقال: إذا بان الفجر فقد أسفروا؛ قلت: كان أبو نعيم يقول في حديث رافع بن خديج: أسفروا بالفجر فكلما أسفرت بها فهو أعظم للأجر، فقال: نعم، كله سواء إنما هو إذا تبين الفجر فقد أسفر. قال أبو بكر: يقال في المرأة إذا كانت متنقبة فكشفت عن وجهها: قد أسفرت عن وجهها، وإنما هو أن ينكشف الفجر، وهكذا بلغني عن أبي عبد الله: يعنى أحمد بن حنبل - رحمه الله -.

قال أبو عمر: صح عن رسول الله ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان، أنهم كانوا يغلسون؛ ومحال أن يتركوا الأفضل ويأتوا الدون - وهم النهاية في إتيان الفضائل -؛ ولا معنى لقول من احتج بأنه ﷺ لم يخير بين أمرين قط، إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثمًا؛ لأنه معلوم أن الإسفار أيسر على الناس من التغليس، وقد اختار التغليس لفضله. وجاء عنه ﷺ أنه قال: أول الوقت رضوان الله، وآخره عفو الله^(٩٦) فكان العفو إباحة، والفضل كله في رضوان الله.

وسئل عليه السلام عن أفضل الأعمال وأحبها إلى الله؟ فقال: الصلاة في أول وقتها. حدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي، قال: حدثنا عبد الواحد بن غياث، قال: حدثنا قزعة بن سويد، قال: حدثنا عبد الله بن عمر، عن القاسم بن غنام، عن بعض أمهاته، عن أم فروة، قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن أحب الأعمال إلى الله عز وجل الصلاة لأول وقتها^(٩٧).

(٩٥) أخرجه أحمد في مسنده ٢٥٨/٦ عن عائشة. والبيهقي بالسنن ٤٥٤/١ كتاب الصلاة، باب تعجيل صلاة الصبح، عن عائشة، ومسلم في صحيحه ج ١/٤٥٤ كتاب المساجد، باب ٤٠ استحباب التبكير بالصبح.

(٩٦) أخرجه الدارقطني، عن جرير ٢٤٩/١ كتاب الصلاة، باب النهي عن الصلاة بعد صلاة الفجر، وأخرجه ابن عدي، عن إبراهيم بن أبي محذورة، عن أبيه ٢٥٦/١. وأخرجه البيهقي بالسنن الكبرى ٤٣٥/١ كتاب الصلاة، باب الترغيب في التعجيل بالصلوات، عن أبي محذورة.

(٩٧) أخرجه الترمذي، عن أم فروة ٣١٨/١ برقم ١٧٠ كتاب الصلاة، باب ما جاء في الوقت =

وهذا أحسن أسانيد هذا الحديث. وقد روى عن ابن عمر عن النبي ﷺ معناه، ولا يصح إسناده.

وأصح دليل على تفضيل أول الوقت مما قد نزع به ابن خواز بندا وغيره، قوله عز وجل ﴿فاستبقوا الخيرات﴾ (٩٨).

فوجبت المسابقة إليها، وتعجيلها وجوب ندب وفضل للدلائل القائمة على جواز تأخيرها.

ومما يدل على أن أول الوقت أفضل أيضاً، ما حدثناه أحمد بن قاسم بن عيسى، قال: حدثنا عبيد الله بن محمد بن حبابه البغدادي ببغداد قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي قال: حدثني جدي قال: حدثنا يعقوب بن الوليد، عن ابن أبي ذئب، عن المقبري، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: إن أحدكم ليصلي الصلاة وما فاتته وقتها، ولما فاتته من وقتها أعظم أو أفضل من أهله وماله (٩٩).

وقوله في هذا الحديث: ولما فاتته من وقتها، دليل على أنه لم يفته وقتها كله والله أعلم، لأن من حقها التبعض.

ولا خلاف بين المسلمين أن من صلى صلاته في شيء من وقتها، أنه غير حرج إذا أدرك وقتها؛ ففي هذا ما يغني عن الإكثار، ولكنهم اختلفوا في الأفضل من ذلك على ما ذكرناه، ومعلوم أن من بدر إلى أداء فرضه في أول وقته، كان قد سلم مما يلحق المتواني من العوارض، ولم تلحقه ملامة، وشكر له بداره إلى طاعة ربه.

وقد أجمع المسلمون على تفضيل تعجيل المغرب: من قال إن وقتها ممدود إلى مغيب الشفق، ومن قال: إنه ليس لها إلا وقت واحد، كلهم يرى تعجيلها أفضل.

وأما الصبح فكان أبو بكر الصديق، وعمر الفاروق، يغلسان بها؛ فأين المذهب عنهما؟.

وبذلك كتب عمر إلى عماله: أن صلوا الصبح والنجوم بادية مشتبكة. وعلى تفضيل أوائل الأوقات، اتفق جمهور العلماء وأكثر أئمة الفتوى.

=الأول، وأبو داود برقم ٤٢٦ ج ١/١١٣ كتاب الصلاة، باب المحافظة على وقت الصلوات، عن أم فروة. وأخرجه الدارقطني ٢٤٨/١ عن أم فروة. وعبد الرزاق بالمصنف ٥٨٢/١ عن أم فروة.

(٩٨) البقرة ١٤٨.

(٩٩) أخرجه الدارقطني ٢٤٨/١ عن أبي هريرة. وعبد الرزاق بالمصنف ٥٨٤/١ عن طلق بن حبيب مرصلاً.

وسياتى شىء من هذا المعنى فى الباب الذى بعد هذا - إن شاء الله تعالى وبالله التوفيق - .

٣ - حديث رابع وأربعون ليحيى بن سعيد:

مالك، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة أنها قالت: إن كان رسول الله ﷺ ليصلى الصبح، فينصرف النساء متلفعات بمروطهن ما يعرفن من الغلس (١٠٠).

فى هذا الحديث التغليس بصلاة الصبح، وهو الأفضل عندنا، لأنها كانت صلاة رسول الله ﷺ وأبى بكر وعمر؛ ألا ترى إلى كتاب عمر إلى عماله أن صلوا الصبح والنجوم بادية مشتبكة. وإلى هذا ذهب مالك والشافعى وأحمد بن حنبل وعامة فقهاء الحجاز؛ وإليه ذهب داود بن على، وقد روينا أن رسول الله ﷺ وأبى بكر وعمر؛ كانوا يغلسون بالصبح، فلما قتل عمر أسفر بها عثمان.

ومن حجة من ذهب إلى أن التغليس أفضل من الإسفار بصلاة الصبح: حديث أم فروة: ذكر عبدالرزاق، عن عبيد الله بن عمر العمرى، عن القاسم بن غنام، عن بعض أمهاته أو جداته، عن أم فروة - وكانت قد بايعت النبى ﷺ - قالت: سئل رسول الله ﷺ - أى الأعمال أفضل؟ قال: الصلاة لأول وقتها (١٠١).

وذكر أبو داود، عن القعنبي ومحمد بن عبد الله الخزاعى - جميعاً -، عن العمرى، عن القاسم بن غنام، عن بعض أمهاته، عن أم فروة، قالت: سئل رسول الله ﷺ: أى الأعمال أفضل؟ قال: الصلاة فى أول وقتها (١٠٢).

وذهب العراقيون - قديماً وجديماً - إلى الإسفار بها وقالوا: الإسفار بها أفضل. واحتج من ذهب مذهبهم بحديث رافع بن خديج، عن النبى ﷺ أنه قال: أسفروا بالفجر، فإنه أعظم للأجر (١٠٣)، وبعضهم يزيد فى هذا الحديث: أسفروا بالفجر، فكلما أسفرتن، فهو أعظم للأجر (١٠٤).

(١٠٠) سبق تخريجه برقم ٩٥.

(١٠١) سبق برقم ٩٧.

(١٠٢) أخرجه أبو داود، عن أم فروة برقم ٤٢٦ ج ١/١١٣ كتاب الصلاة، باب المحافظة على الوقت، والبيهقى فى السنن الكبرى ٢٣٢/١ عن أم فروة. وابن أبى شيبه، عن أم فروة ٣١٦/١، وابن حبان ج ١٧/٣ عن ابن مسعود.

(١٠٣) سبق برقم ٩٧، ١٠٢.

(١٠٤) سبق برقم ٩٤.

حدثنا أحمد بن قاسم، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا الحارث بن أبي أسامة، حدثنا أبو نعيم، حدثنا سفيان، عن ابن عجلان، عن عاصم بن عمر بن قتادة، عن محمود بن لبيد، عن رافع بن خديج قال: قال رسول الله ﷺ: «أسفروا بالفجر، فكلما أسفرتم فهو أعظم للأجر».

قال أبو عمر: هذا الحديث إنما يدور على عاصم بن عمر - وليس بالقوى، وذكر عبد الرزاق، عن الثوري وابن عيينة، عن محمد بن عجلان، عن عاصم بن عمر بن قتادة، عن محمود بن لبيد، عن رافع بن خديج قال: قال رسول الله ﷺ: «أسفروا بصلاة الغداة، فإنه أعظم لأجركم». وذكره أبو داود، عن إسحاق بن إسماعيل، عن ابن عيينة - بإسناده - مثله، إلا أنه قال: أصبحوا بالصبح، فإنه أعظم لأجوركم (١٠٥).

وذكره ابن أبي شيبة، حدثنا أبو خالد الأحمر، عن محمد بن عجلان، عن عاصم بن عمر بن قتادة، عن محمود بن لبيد، عن رافع بن خديج قال: قال رسول الله ﷺ: «أسفروا بالفجر، فإنه كلما أسفرتم، كان أعظم للأجر».

وحدثنا وكيع، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم قال: قال رسول الله ﷺ: «أسفروا بالفجر، فكلما أسفرتم فهو أعظم للأجر» (١٠٦).

وذكر عبد الرزاق أيضا عن الثوري، عن سعيد بن عبيد الطائي، عن علي بن ربيعة قال: سمعت عليا يقول لمؤذنه: أسفر، أسفر - يعني بصلاة الصبح -.

وعن الثوري، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد قال: كان عبدا لله يسفر بصلاة الغداة.

قال أبو عمر: على مذهب علي وعبد الله في هذا الباب - جماعة أصحاب ابن مسعود، وهو قول إبراهيم النخعي وطاوس وسعيد بن جبير وإلى ذلك ذهب فقهاء الكوفيين، وقد يمتثل أن يكون الإسفار المذكور في حديث رافع بن خديج، وفي هذا الحديث عن علي وعبد الله يراد به وضوح الفجر وبيانته، فإذا انكشف الفجر، فذلك الإسفار المراد، والله أعلم.

(١٠٥) أخرجه أحمد، عن رافع بن خديج ١٤٠/٤ بلفظ (أصبحوا بالصبح...)، وأبو داود، عن رافع ١١٣/١ برقم ٤٢٤ كتاب الصلاة، باب في وقت الصبح، عن رافع بن خديج، وابن ماجه ٢٢١/١ برقم ٦٧٢ عن رافع، والطبراني في الكبير ٢٩٥/٤ عن رافع. وذكره بالكنز ٣٦٤/٧ برقم ١٩٢٨٦ وعزاه لابن حبان، عن رافع بن خديج.
(١٠٦) سبق تخريجه برقم ٩٤.

من ذلك قول العرب: أسفرت المرأة عن وجهها إذا كشفتته، وذلك أن من كان شأنه التغليس جداً لم يؤمن عليه الصلاة قبل الوقت؛ فلهذا قيل لهم: أسفروا أى تبينوا، وإلى هذا التأويل فى الإسفار ذهب جماعة من أهل العلم؛ منهم: أحمد وإسحاق وداود.

حدثنا عبيد بن محمد وأحمد بن محمد قالوا: حدثنا الحسن بن سلمة، قال: حدثنا عبد الله بن الجارود، قال: حدثنا إسحاق بن منصور قال: قلت لأحمد بن حنبل: ما الإسفار؟ فقال: الإسفار أن يتضح الفجر، فلا تشك فيه أنه قد طلع الفجر، قال إسحاق كما قال.

وقال أبو بكر الأثرم: قلت لأبى عبد الله - يعنى أحمد بن حنبل - : كان أبو نعيم يقول فى حديث رافع بن خديج: أسفروا بالفجر، وكلما أسفرت بها فهو أعظم للأجر، فقال: نعم كله سواء، إنما هو إذا تبين الفجر فقد أسفر.

قال أبو عمر: على هذا التأويل ينتفى التعارض والتدافع فى الأحاديث فى هذا الباب، وهو أولى ما حملت عليه والأحاديث فى التغليس عن النبى ﷺ وأصحابه أثبت من جهة النقل، و سار عليها فقهاء الحجاز فى صلاة الصبح عند أول الفجر الآخر.

ذكر عبدالرزاق، عن ابن جريج، قال: «قلت لعطاء: أى حين أحب إليك أن أصلى الصبح إماماً وخلواً؟ قال: حين ينفجر الفجر الآخر ثم يطول فى القراءة والركوع والسجود حتى ينصرف منها - وقد تبلغ النهار وتتآم الناس؛ قال: ولقد بلغنى عن عمر بن الخطاب أنه كان يصليها حين ينفجر الفجر الآخر، وكان يقرأ فى إحدى الركعتين بسورة يوسف» (١٠٧).

قال أبو عمر: إنما ذكرنا هاهنا مذاهب العلماء فى الأفضل من التغليس بالصبح والإسفار بها، وقد ذكرنا أوقات الصلوات مجملة ومفسرة فى باب ابن شهاب، عن عروة، وجرى ذكر وقت صلاة الصبح فى مواضع من هذا الكتاب - والحمد لله -.

وفى هذا الحديث شهود النساء فى الصلوات فى الجماعة، ويؤكد ذلك قوله: «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله» (١٠٨). وسيأتى هذا المعنى مبسوطاً ممهداً فى باب يحيى،

(١٠٧) أخرجه عبدالرزاق فى المصنف ٥٧٠/١ برقم ٢١٦٩ عن ابن جريج بلفظ.

(١٠٨) أخرجه البخارى ٣٥/٢ عن ابن عمر بكتاب الجمعة، باب الجمعة فى القرى والمدن، ومسلم كتاب الصلاة، باب خروج النساء إلى المساجد ٣٢٧/١ عن ابن عمر. وأخرجه أبو داود ج ١٥٢/١ برقم ٥٦٥ عن ابن عمر. والبيهقى بالسنن ١٣٢/٣ عن ابن عمر بكتاب الصلاة، باب الاختيار للزوج، وابن خزيمة برقم ١٦٧٩ عن أبى هريرة. والطبرانى فى الكبير =

عن عمرة عن عائشة قولها، «لو أدرك النبي ﷺ ما أحدث النساء بعده، لمنعهن المسجد، إن شاء الله» (١٠٩).

وأما قوله: متلفعات - بالفاء - فهي رواية يحيى، وتابعه جماعة؛ ورواه كثير منهم متلفعات - بالعين - والمعنى واحد. والمروط أكسية الصوف - وقد قيل: المروط كساء صوف مربع سداه شعر. وفي انصراف النساء من صلاة رسول الله ﷺ الصبح - وهن لا يعرفن من الغلس - دليل على أن قراءة رسول الله ﷺ في صلاة الصبح لم تكن بالسور الطوال جدا، لأنه لو كان ذلك كذلك، لم ينصرف إلا مع الإسفار.

وقد أجمع العلماء على أن لا توقيت في القراءة في الصلوات الخمس، إلا أنهم يستحبون أن يكون الصبح والظهر أطول قراءة من غيرهما، والغلس بقية الليل عند أهل اللغة؛ ومن ذهب إلى هذا جعل آخر الليل طلوع الشمس وضوء الفجر من الشمس، والله أعلم.

والغيش - بالشين المنقوطة والباء - النور المختلط بالظلمة؛ والغلس والغيش سواء، إلا أنه لا يكون الغلس إلا في آخر الليل، وقد يكون الغيش في أول الليل وفي آخره. وأما الغبس - بالباء والسين - فغلط عندهم - وبالله التوفيق -.

٤ - حديث خامس لزيد بن أسلم متصل صحيح مسند:

مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، وعن بسر بن سعيد، وعن الأعرج كلهم يحدثه، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح، ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر» (١١٠).

قال أبو عمر: عطاء بن يسار قد تقدم ذكره، والخبر عنه في باب إسماعيل بن أبي حكيم، وذكر الحسن بن علي الحلواني قال: حدثنا أحمد بن صالح قال: حدثنا ابن وهب قال: حدثنا أبو صخر، عن هلال بن أسامة قال: كان عطاء بن يسار إذا جلس يكون زيد بن أسلم عن يمينه، وكنت عن يساره.

وأما بسر بن سعيد فإنه كان مولى لحضرموت من أهل المدينة، وكان ثقةً فاضلاً

= ٣٦٣/١٢ عن ابن عمر. وابن أبي شيبة بالمصنف ٣٨٣/٢ عن ابن عمر. وأبو عوانة

٥٩/٢، وعبدالرزاق بالمصنف ١٥١/٣ برقم ٥١٢١ عن أبي هريرة.

(١٠٩) أخرجه أبو داود ج ١/١٥٣ برقم ٥٦٩ عن عائشة بكتاب الصلاة، باب التشديد في ذلك.

(١١٠) سبق تخريجه برقم ٩٢.

١٣٤ فتح المالك

مسناً، سمع سعد بن أبي وقاص، وجالسه كثيراً، ولم ينكر يحيى القطان أن يكون قد سمع زيد بن ثابت.

قال علي بن المديني: قلت ليحيى بن سعيد يعنى القطان: بسر بن سعيد لقي زيد بن ثابت؟ قال: وما تنكر أن يكون قد لقيه، قلت: قد روى عن أبي صالح عبيد مولى السفاح، عن زيد بن ثابت، فقال: قد روى سفيان، عن رجل، عن عبد الله.

قال أبو عمر: الحديث الذي رواه بسر بن سعيد، عن أبي صالح عبيد مولى السفاح، عن زيد بن ثابت، وهو حديث: «عجل لي، وأضع عنك». ذكره مالك وغيره.

وكان مالك - رحمه الله - يثنى على بسر بن سعيد ويفضله ويرفع به في ورعه وفضله.

وذكر علي بن المديني قال: سمعت يحيى بن سعيد يقول: بسر بن سعيد أحب إلي من عطاء بن يسار.

قال يحيى: «كان بسر بن سعيد يذكر بخير». بسر بن سعيد مولى الحضرميين، كان من أهل الفضل، روى عن أصحاب النبي عليه السلام.

مات في خلافة عمر بن عبدالعزيز.

وأما الأعرج فهو عبدالرحمن بن هرمز؛ كان صاحب قرآن وحديث، قرأ عليه نافع القاري، وكان ثقة مأموناً، قال مصعب بن عبد الله: عبدالرحمن بن هرمز الأعرج مولى محمد بن ربيعة بن الحارث بن عبدالمطلب يكنى أبا داود.

روى عنه ابن شهاب، وأبو الزناد، ويحيى بن سعيد وغيرهم. توفي بالإسكندرية سنة سبع عشرة ومائة.

وقال المدائني: مات أبو داود عبدالرحمن الأعرج مولى محمد بن ربيعة بالإسكندرية سنة تسع عشرة ومائة.

وأما أبو هريرة رضي الله عنه فمذكور في كتابنا في الصحابة بما يجب أن يذكر به - وبالله التوفيق -.

وقد قيل: إن زيد بن أسلم روى هذا الحديث أيضاً عن أبي صالح مع هؤلاء كلهم عن أبي هريرة.

وحدثني خلف بن القاسم، قال: حدثنا إبراهيم بن محمد الديلي، قال: حدثنا محمد

ابن علي بن زيد الجوهري، قال: حدثنا سعيد بن منصور، قال: حدثنا حفص بن ميسرة الصنعاني، عن زيد بن أسلم، عن الأعرج، وبسر بن سعيد، وأبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «من أدرك ركعة من صلاة الصبح قبل أن تطلع الشمس فلم تفته، ومن أدرك ركعة من صلاة العصر قبل أن تغرب الشمس فلم تفته».

قال أبو عمر: الإدراك في هذا الحديث إدراك الوقت، لا أن ركعة من الصلاة من أدركها من ذلك الوقت أجزأته من تمام صلاته.

وهذا إجماع من المسلمين لا يختلفون في أن هذا المصلي فرض عليه واجب أن يأتي بتمام صلاة الصبح، وتمام صلاة العصر، فأغنى ذلك عن الإكثار، وبأن بذلك أن قوله ﷺ: «فقد أدرك الصلاة» يريد فقد أدرك وقت الصلاة إلا أن ثم أدلة تدل على أن الوقت المختار في هاتين الصلاتين غير ذلك الوقت.

منها قوله ﷺ في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص «وآخر وقت العصر ما لم تصفر الشمس» (١١١) يعني آخر الوقت المختار، لئلا تتعارض الأحاديث.

ومثل ذلك حديث العلاء، عن أنس مرفوعاً: «تلك صلاة المنافقين، يجلس أحدهم حتى إذا اصفرت الشمس، وكانت بين قرني الشيطان قام فنقر أربعاً، لا يذكر الله فيها إلا قليلاً» (١١٢).

وهذا التغليظ على من ترك اختيار رسول الله ﷺ لأتمته في الوقت، ورغب عن ذلك، ولم يكن له عذر مقبول.

والآثار في تعجيل العصر كثيرة جداً، ومعناها كلها ما ذكرناه وبهذا كتب عمر بن الخطاب إلى عماله: «أن صلوا العصر والشمس بيضاء نقية قبل أن تدخلها صفرة». هذا كله على الاختيار بدليل حديث أبي هريرة المذكور في هذا الباب.

حدثنا عبد الله بن محمد قال: حدثنا عبد الحميد بن أحمد قال: حدثنا الخضر، قال: حدثنا الأثرم قال: قيل لأحمد بن حنبل: قوله ﷺ: «من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس»، فقال هذا على الفوات، ليس على أن يترك العصر إلى هذا الوقت.

(١١١) الإفصاح ص ٢٩.

(١١٢) أخرجه مسلم ٤٣٤/١ كتاب المساجد ومواقع الصلاة، عن أنس باب ٣٤، والترمذي

٣٠١/١ برقم ١٦٠ عن أنس بكتاب الصلاة، باب تعجيل العصر، عن أنس. وابن حبان

٢٣٨/١ عن أنس.

وذكر حديث قتادة، عن أبي أيوب، عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: «وقت العصر ما لم تصفر الشمس» (١١٣).

فالأوقات في ترتيب السنن، والله أعلم. وقتان: في الحضر وقت رفاهية، وسعة، ووقت عذر، وضرورة، يبين لك ذلك ما ذكرنا من الآثار، ويزيد لك في ذلك بيانا أقاويل فقهاء أئمة الأمصار، فنذكر هنا أقاويلهم في وقت الصبح والعصر إذ لم يتضمن حديث هذا الباب ذكر غيرهما من الصلوات.

ونذكر في باب ابن شهاب، عن عروة جملة مواقيت الصلاة، ونبسط ذلك، ونمهد هنالک، إن شاء الله.

أجمع العلماء على أن أول وقت صلاة الصبح طلوع الفجر الثاني إذا تبين طلوعه وهو البياض المنتشر من أفق المشرق، والذي لا ظلمة بعده.

وقد ذكرنا أسماء الفجر في اللغة وشواهد الشعر على ذلك والمعنى فيه عند الفقهاء في أول حديث من مراسيل عطاء ومن باب يزيد أيضاً - والحمد لله -.

واختلفوا في آخر وقتها فذكر ابن وهب، عن مالك قال: وقت الصبح من حين يطلع الفجر إلى طلوع الشمس (١١٤).

وقال ابن القاسم، عن مالك: وقت الصبح الإغلاس والنجوم بادية مشتبكة، وآخر وقتها إذا أسفر.

قال أبو عمر: هذا عندنا على الوقت المختار، لأن مالكا لم يختلف قوله فيمن أدرك ركعة منها قبل طلوع الشمس ممن له عذر في سقوط الصلاة عند خروج الوقت مثل الحائض تطهر، ومن جرى مجراها أن تلك الصلاة وجبة عليها بإدراك مقدار ركعة من وقتها، وإن صليت الركعة الثانية مع الطلوع أو بعده.

وقال الثوري: آخر وقتها ما لم تطلع الشمس، وكانوا يستحبون أن يسفروا بها، ومثل قول الثوري قال أبو حنيفة وأصحابه، وكذلك قال الشافعي: آخر وقتها طلوع الشمس إلا أنه يستحب التغليس بها، ولا تفوت عنده حتى تطلع الشمس قبل أن يصلي منها ركعة بسجديها، فمن لم يكمل منها ركعة بسجديها قبل طلوع الشمس فقد فاتته.

(١١٣) أخرجه أحمد ٢١٠/١ عن ابن عمر، والبيهقي بالسنن الكبرى ٣٦٥/١ عن أبي مسعود، وأبو

عوانة ٣٥٠/١ عن عبد الله بن عمرو.

(١١٤) الإفصاح ٣٠.

وقال أحمد بن حنبل مثل قول الشافعي سواء، قال: وقت الصبح من طلوع الفجر إلى أن تطلع الشمس، ومن أدرك منها ركعة قبل طلوع الشمس فقد أدركها مع الضرورة، وهذا كقول الشافعي سواء.

ولا خلاف بين العلماء في ذلك إلا أن منهم من جعل آخر وقتها إدراك ركعة منها قبل طلوع الشمس لضرورة، وغير ضرورة، وهو قول داود وإسحاق.

وأما سائر العلماء فجعلوا هذا وقتاً لأصحاب العذر والضرورات، وممن ذهب إلى هذا مالك، والشافعي، والأوزاعي وأحمد بن حنبل.

واختلفوا في أول وقت العصر، وآخره، فقال مالك: أول وقت العصر إذا كان الظل قامة بعد القدر الذي زالت عنه الشمس، ويستحب لمساجد الجماعات أن يؤخروا ذلك قليلاً، قال: وآخر وقتها أن يكون ظل كل شيء مثليه.

هذه حكاية ابن عبدالحكم، وابن القاسم عنه، وهذا عندنا على وقت الاختيار، لأنه قد روى عنه أن لا خلاف عندنا في مدرك ركعة منها قبل الغروب ممن كانت الصلاة لا تجب عليه لو خرج وقتها لحالة كالمغمى عليه عنده والحائض، ومن كان مثلهما تجب عليه صلاة العصر فرضاً بإدراك مقدار ركعة منها قبل غروب الشمس، فدل ذلك على أن وقتها عنده إلى غروب الشمس، وكذلك ذكر ابن وهب أيضاً عن مالك: وقت الظهر والعصر إلى غروب الشمس.

وهذا عندنا أيضاً على أصحاب الضرورات لأن رسول الله ﷺ جمع بين الصلاتين في السفر في وقت إحداهما لضرورة السفر، فكل ضرورة وعذر فكذلك.

وسنذكر وجه الجمع بين الصلاتين في السفر والمطر في باب أبي الزبير، إن شاء الله. وقد قال الأوزاعي: إن ركع ركعة من العصر قبل غروب الشمس، وركعة بعد غروبها، فقد أدركها، والصبح عنده كذلك.

قال الثوري: أول وقت العصر إذا كان ظلك مثلك، وإن أخرتها ما لم تغير الشمس أجزأك.

وقال الشافعي: أول وقتها في الصيف إذا جاوز ظل كل شيء مثله بشيء ما كان. ومن آخر العصر حتى يجاوز ظل كل شيء مثليه في الصيف، أو قدر ذلك في الشتاء فقد فاتته وقت الاختيار ولا يجوز أن يقال: قد فاتته وقت العصر مطلقاً، كما جاز على الذي أخر الظهر إلى أن جاوز ظل كل شيء مثله، قال: وإنما قلت ذلك: لحديث أبي هريرة عن النبي ﷺ: من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدركها.

قال أبو عمر: قول الشافعي هاهنا في وقت الظهر ينفي الاشتراك بينها وبين العصر في ظاهر كلامه؛ وهو شيء ينقضه ما بنى عليه مذهبه في الحائض تطهر، والمغمى عليه يفيق، والكافر يسلم، والصبي يحتلم، لأنه يوجب على كل واحد منهم إذا أدرك ركعة واحدة قبل الغروب أن يصلي الظهر، والعصر جميعاً، وفي بعض أقاويله إذا أدرك أحد هؤلاء مقدار تكبيرة واحدة قبل الغروب لزمه الظهر والعصر الاثنان معاً.

فكيف يسوغ لمن هذا مذهبه، أن يقول: إن الظهر يفوت فواتاً صحيحاً بمجاوزة ظل كل شيء مثله أكثر من فوات العصر بمجاوزة ظل كل شيء مثليه؟.

وأما قوله في وقت العصر: إذا جاوز ظل كل شيء مثليه فقد جاوز وقت الاختيار، فهذا أيضاً فيه شيء لأنه هو وغيره من العلماء يقولون: من صلى العصر والشمس بيضاء نقية فقد صلاها في وقتها المختار، لا أعلمهم يختلفون في ذلك.

فقف على ما وصفت لك يتبين لك بذلك سعة الوقت المختار أيضاً - وبالله التوفيق -.

قال أبو ثور: أول وقتها إذا صار ظل كل شيء مثله بعد الزوال وزاد على الظل زيادة تتبين إلى أن تصفر الشمس، وهو قول داود.

قال أبو عمر: أما قول الشافعي، وأبي ثور في أن وقت العصر لا يدخل حتى يزيد الظل على القامة زيادة تظهر، فمخالف لحديث إمامة جبريل عليه السلام، لأن حديث إمامة جبريل يقتضي أن يكون آخر وقت الظهر هو أول وقت العصر بلا فصل، ولكنه مأخوذ من حديث أبي قتادة عن النبي ﷺ أنه قال: «إنما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يدخل وقت الأخرى» (١١٥).

وقد بينا اختلاف العلماء في هذا المعنى، وذكرنا علل أقاويلهم فيه، في باب ابن شهاب، عن عروة من هذا الكتاب.

وقال أحمد بن حنبل في هذه المسألة مثل قول الشافعي أيضاً، قال: وإذا زاد ظل كل شيء مثليه خرج وقت الاختيار، ومن أدرك منها ركعة قبل أن تغرب الشمس فقد أدركها، قال: وهذا مع الضرورة، هذه حكاية الخرقى عنه.

وأما الأثر: فقال: سمعت أبا عبداً لله يقول: آخر وقت الظهر هو أول وقت العصر، قال لي ذلك غير مرة، وسمعته يقول: آخر وقت العصر تغير الشمس، قيل له: ولا تقل بالمثل والمثلين؟ قال: لا، هذا أكثر عندي.

(١١٥) أخرجه أحمد ٢٩٨/٥ عن أبي قتادة. والبيهقي بالسنن الكبرى ٣٧٦/١ عن أبي قتادة بكتاب الصلاة، باب آخر وقت الجواز لصلاة العشاء، ودلائل النبوة ٢٨٤/٤ عن أبي قتادة.

وقال أبو حنيفة: لا يدخل وقت العصر حتى يصير ظل كل شيء مثليه، فخالف الآثار، وجماعة العلماء في ذلك، وجعل وقت الظهر إلى أن يصير ظل كل شيء مثله، وجعل بينهما واسطة ليست منهما، وهذا لم يقله أحد، هذه رواية أبي يوسف عنه.

وللحسن بن زياد اللؤلؤي أن الظل إذا صار مثله خرج وقت الظهر، وإذا خرج تلاه وقت العصر إلى غروب الشمس.

وقال أبو يوسف، ومحمد، وزفر: آخر وقت الظهر أن يصير ظل كل شيء مثله، وهو أول وقت العصر إلى أن تتغير الشمس.

وقال إسحاق بن راهويه: آخر وقت العصر أن يدرك المصلي منها ركعة قبل الغروب، وهو قول داود لكل الناس معذور، وغير معذور، والأفضل عندهما أول الوقت.

قال أبو عمر: فقد بان بما ذكرنا من أقاويل أئمة فقهاء الأمصار وما روينا من الآثار في هذا الباب أن أول الوقت منه مختار في الحضر للسعة، والرفاهية، ومنه وقت ضرورة وعذر، ولا يلحق الإثم، واللوم، حتى يخرج الوقت كل، والله أعلم.

وقد أفادنا قوله ﷺ: «من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح» (١١٦)، ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر، معاني، ووجوها:

منها: أن المدرك لركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس، أو لركعة من العصر قبل غروبها كالمدرك لوقت الصبح، ولوقت العصر: الوقت الذي يَأْتُم بالتأخير إليه، كأنه قد أدرك الوقت من أوله، وهذا لمن كان له عذر من نسيان أو ضرورة على ما قدمنا ذكره.

ومنها: جواز صلاة من صلى ذلك الوقت فرضه ممن نام عن صلاة، أو نسيها، لأنه المراد بالخطاب المذكور، والمأمور بالبدار إلى إدراك بقية الوقت، وإن كان غيره يدخل في ذلك الخطاب بالمعنى، فإن هذا هو المشار إليه فيه بالنص - إن شاء الله، والله أعلم -.

ومنها: أنه أفادنا في حكم من أسلم من الكفار، أو بلغ من الصبيان، أو طهر من الحيض، في ذلك الوقت أنه كمن أدرك الوقت بكماله في وجوب صلاة ذلك الوقت، وتلزمه تلك الصلاة بكمالها، كما لو أدرك وقتها من أوله، ففرط فيها، وكذلك حكم المسافر يقدم الحضر، وحكم الحضري يخرج مسافراً في بقية من الوقت، أو بعد دخول الوقت، وحكم المغنى عليه يفيق.

وهذا الحديث أصل هذا الباب كله، فقف عليه، إلا أن الفقهاء اختلفوا هاهنا: فذهب مالك وأصحابه إلى ظاهر هذا الحديث، فقالوا: من خرج مسافراً، وقد بقى عليه من النهار مقدار ركعة بعد أن جاوز بيوت مصره أو قريته صلى العصر ركعتين، ولو خرج وقد بقى عليه مقدار ثلاث ركعات ولم يكن قد صلى الظهر والعصر صلاهما الاثنتين معاً مقصورتين.

وهذا عنده حكم المغرب، والعشاء يراعى منهما مقدار ركعة من كل واحدة منهما على أصله فيمن سافر وقد بقى عليه مقدار ركعة أنه يقصر تلك الصلاة، ولو قدم في ذلك الوقت من سفره أتم.

وقال أبو حنيفة وأصحابه، والثوري، والأوزاعي: إذا خرج من مصره قبل خروج الوقت صلى ركعتين وإن قدم قبل خروج الوقت أتم، وهذا قول مالك.

وقال زفر: إن جاوز بيوت القرية والمصر ولم يبق من الوقت إلا ركعة فإنه مفرط، وعليه أن يصلي العصر أربعاً. وإن قدم من سفره، ودخل مصره، ولم يبق من الوقت إلا ركعة أتم الصلاة، وقال الحسن بن حي، والليث، والشافعي: إذا خرج بعد دخول الوقت أتم، وكذلك إن قدم المسافر قبل خروج الوقت أتم. وستأتى زيادة في هذا المعنى عن الشافعي والليث ومن تابعهما في آخر هذا الباب.

وأما اختلاف الفقهاء في صلاة الحائض^(١١٧)، والمغنى عليه ومن جرى مجراهما:

فقال مالك: إذا طهرت المرأة قبل الغروب فإن كان قد بقى عليها من النهار ما تصلى خمس ركعات صلت الظهر، والعصر، وإن لم يكن قد بقى من النهار ما تصلى خمس ركعات صلت العصر.

وإذا طهرت قبل الفجر، وكان ما بقى عليها من الليل قدر ما تصلى أربع ركعات ثلاثاً للمغرب، وركعة من العشاء صلت المغرب والعشاء، وإن لم يبق عليها إلا ما تصلى فيه ثلاث ركعات صلت العشاء، ذكره أشهب، وابن عبدالحكم، وابن القاسم، وابن وهب عن مالك.

قال أشهب: وسئل مالك عن النصراني يسلم، والمغنى عليه يفيق: أهما مثل الحائض تظهر قال: نعم، يقضى كل واحد منهما ما لم يفت وقته وما فات وقته لم يقضه.

قال ابن وهب: سألت مالكا عن المرأة تنسى وتغفل عن صلاة الظهر فلا تصلّيها حتى تغشاها الحيضة قبل غروب الشمس.

قال مالك: لا أرى عليها قضاء إلا أن تحيض بعد غروب الشمس، ولم تكن صلت الظهر، والعصر رأيت عليه القضاء.

وقال مالك: إذا طهرت قبل غروب الشمس فاشتغلت بالغسل فلم تنزل مجتهدة حتى غربت الشمس لا أرى أن تصلّي شيئا من صلاة النهار.

قال مالك: إذا طهرت قبل غروب الشمس لا أرى أن تصلّي شيئا من صلاة النهار.

وقال: المرأة الطاهر تنسى الظهر والعصر حتى تصفر الشمس، ثم تحيض فليس عليها قضاؤهما، فإن لم تحض حتى غابت الشمس فعليها القضاء ناسية كانت أو متعمدة.

قال مالك: إذا رأت الطهر عند الغروب فأرى أن تغتسل، فإن فرغت من غسلها قبل غروب الشمس فإن كان فيما أدركت ما تصلّي الظهر وركعة من العصر فلتصل الظهر والعصر، وإن كان الذي ما بقى من النهار ليس فيه إلا قدر صلاة واحدة صلت العصر، وإن لم يكن قد بقى من النهار إلا قدر ركعة واحدة فلتصل تلك الركعة، ثم تقضى ما بقى من تلك الصلاة.

وقال مالك: من أغمى عليه في وقت صلاة فلم يفرق حتى ذهب وقتها ظهرا كانت أو عصرًا، قال: والظهر والعصر وقتها في هذا إلى مغيب الشمس، فلا إعادة عليه، قال: وكذلك المغرب والعشاء، وقتها الليل كله.

وقول الليث بن سعد في الحائض، والمغى عليه كقول مالك هذا سواء.

وقال الأوزاعي، وقد سئل عن «الحائض تصلّي ركعتين ثم تحيض وكيف وإن كانت قد أخرت الصلاة؟ قال: إن أدركها المحيض في صلاة انصرفت عنها ولا شيء عليها، وإن كانت قد أخرت الصلاة ولم يذهب الوقت فلا شيء عليها».

قال: وإذا طهرت المرأة بعد العصر فأخذت في غسلها فلم تفرغ منه حتى غابت الشمس، فلا شيء عليها، ذكره الوليد بن يزيد، عن الأوزاعي.

وقال الشافعي: إذا طهرت المرأة قبل مغيب الشمس بركعة أعادت الظهر والعصر، وكذلك إن طهرت قبل الفجر بركعة أعادت المغرب والعشاء.

واحتج بقول النبي ﷺ: من أدرك ركعة من الصبح، ومن أدرك ركعة من العصر

قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر، وبجمعه ﷺ بين الصلاتين في أسفاره وبعرفة، وبالمزدلفة، في وقت إحداهما، يعنى: صلاتي الليل، وصلاتي النهار: الظهر والعصر، والمغرب، والعشاء.

وهذا القول للشافعى فى هذه المسألة أشهر أقاويله عند أصحابه فيها وأصحها عندهم، وهو الذى لم يذكر البويطى غيره، وللشافعى فى هذه المسألة قولان آخران.

أحدهما: مثل قول مالك سواء فى مراعاة قدر خمس ركعات للظهر والعصر، وما دون إلى ركعة للعصر، ومقدار أربع ركعات للمغرب والعشاء، وما دون ذلك للعشاء، وآخر الوقت عنده هذا القول لآخر الصلاتين.

والقول الآخر: قاله فى الكتاب المصرى، قال فى المغنى عليه: أنه إذا أفاق وقد بقى عليه من النهار قدر ما يكبر فيه تكبيرة الإحرام أعاد الظهر، والعصر، ولم يعدها ما قبلهما لا صباحاً، ولا مغرباً، ولا عشاءً.

قال: وإذا أفاق وقد بقى عليه من الليل قبل أن يطلع الفجر قدر تكبيرة واحدة قضى المغرب والعشاء، وإذا أفاق قبل طلوع الشمس بقدر تكبيرة قضى الصبح، وإذا طلعت الشمس قبل أن يفيق لم يقضها.

قال: وكذلك الحائض، والرجل يسلم. وقال فيمن جن بأمر لا يكون به عاصياً فذهب عقله: لا قضاء عليه، ومن كان زوال عقله بما يكون به عاصياً قضى كل صلاة فاتته فى حال زوال عقله، وذلك مثل السكران، وشارب السم، والسكران عامداً لإذهاب عقله.

قال أبو عمر: قوله ﷺ: من أدرك ركعة من الصبح، أو من العصر، على ما فى هذا الحديث يقتضى فساد قول من قال: من أدرك تكبيرة، لأن دليل الخطاب فى ذلك أن من لم يدرك من الوقت مقدار ركعة فقد فاتته، ومن فاتته الوقت بعذر يسقط عنه فيه الصلاة كالحائض، وشبهها، فلا شىء عليه، والله أعلم.

وما احتج به بعض أصحاب الشافعى بهذه القولة حيث قالوا: إنما أراد رسول الله ﷺ بذكر الركعة البعض من الصلاة لأنه قد روى عنه: «من أدرك ركعتين من العصر» فأشار إلى بعض الصلاة مرة بركعة، ومرة بركعتين، والتكبير فى حكم الركعة لأنه بعض الصلاة فمن أدركها فكأنه أدرك ركعة من الصلاة فليس بشىء لأنه ينتقض عليه أصله فى الجمعة، ولم يختلف قوله فيها أن من لم يدرك منها ركعة تامة فلم يدركها، وهو

ظاهر الخبر، لأن قوله في جماعة أصحابه: من لم يدرك من صلاة الجمعة ركعة بسجديتها أتمها ظهراً، وهذا يقضى عليه، على سائر أقواله، وهو أصحها، والله أعلم.

وقال أبو حنيفة، وأصحابه، وهو قول ابن عليه: من طهر من الحيض، أو بلغ من الصبيان، أو أسلم من الكفار لم يكن عليه أن يصلي شيئاً مما فات وقته، وإنما يقضى ما أدرك وقته بمقدار ركعة فما زاد، وهم لا يقولون بالاشتراك في الأوقات لا في صلاتي الليل، ولا في صلاتي النهار، ولا يرون لأحد الجمع بين الصلاتين، لا لمساfer ولا لمريض، ولا لعذر من الأعذار في وقت إحداهما، لا يجوز ذلك عندهم في غير عرفة والمزدلفة.

وسأتي ذكر مذاهب العلماء في الجمع بين الصلاتين في باب أبي الزبير، إن شاء الله.

وقول حماد بن أبي سليمان في هذه المسألة كقول أبي حنيفة، ذكره غندر، عن شعبة قال: سألت حماداً عن المرأة تطهر في وقت العصر، قال: تصلي العصر فقط.

وقال أبو حنيفة وأصحابه فيمن أغمى عليه خمس صلوات فأقل منها ثم أفاق: إنه يقضيها، ومن أغمى عليه أكثر من ذلك ثم أفاق لم يقضه، وهذا قول الثوري، إلا أنه قال: أحب إلى أن يقضى.

وقال الحسن بن حي: إذا أغمى عليه خمس صلوات فما دونها قضى ذلك كله إذا أفاق، وإن أغمى عليه أياماً قضى خمس صلوات فقط. ينظر حتى يفيق فيقضى ما يليه.

وقال زفر في المغمى عليه يفيق، والحائض تطهر، والنصراني يسلم، والصبي يحتلم: أنه لا يجب على واحد منهم قضاء صلاة، إلا بأن يدركوا من وقتها مقدار الصلاة كلها بكاملها، كما لا يجب عليه من الصيام إلا ما أدرك وقته بكامله.

قال أبو عمر: قوله ﷺ: من أدرك ركعة على ما في حديث هذا الباب يرد قول زفر هذا - والله المستعان -.

وقال أبو ثور في المغمى عليه: لا يقضى إلا صلاة وقته مثل أن يفيق نهارة قبل غروب الشمس فيقضى الظهر، والعصر، ولا يصلي الفجر، وإن أفاق قبل الفجر صلى المغرب، والعشاء لا غير، وإن أفاق بعد طلوع الفجر لم يجب عليه من صلاة الليل شيء، فإن أفاق بعد طلوع الشمس فليس عليه صلاة الصبح.

وقال أحمد بن حنبل: إذا طهرت الحائض، أو أسلم الكافر، أو بلغ الصبي قبل أن

تغرب الشمس صلوا الظهر، والعصر، وإن كان ذلك قبل أن يطلع الفجر صلى المغرب والعشاء.

وقال أحمد بن حنبل - أيضا - فى المغمى عليه: فإنه يجب عليه عنده أن يقضى الصلوات كلها التى كانت فى إغمائه، وهو قول عبيد الله بن الحسن العنبرى قاضى البصرة، لا فرق عندهما بين النائم، وبين المغمى عليه فى أن كل واحد منهما يقضى جميع ما فاتته وقته، وإن كثر، وهو قول عطاء بن أبى رباح، وروى ذلك عن عمار بن ياسر، وعمران بن حصين.

وروى ابن رستم عن محمد بن الحسن أن النائم إذا نام أكثر من يوم وليلة، فلا قضاء عليه.

قال أبو عمر: لا أعلم أحداً قال هذا القول فى النائم غير محمد بن الحسن، فإن صح هذا عنه فهو خلاف السنة، لأنه قد ثبت عن النبى ﷺ أنه قال: «من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها» (١١٨).

أجمعوا على أن من نام عن خمس صلوات قضاها فذلك فى القياس ما زاد عليها. وأما قول من قال: يقضى المغمى عليه إذا أغمى عليه خمس صلوات فدون، ولا يقضى أكثر، فقول ضعيف لا وجه له فى النظر، لأنه تحكم لا يجب امتثاله إلا لو كان قول من يجب التسليم له.

وأصح ما فى هذا الباب فى المغمى عليه يفيق أنه لا قضاء عليه لما فاتته وقته، وبه قال ابن شهاب، والحسن، وابن سيرين، وربيعه، ومالك، والشافعى، وأبو ثور، وهو مذهب عبد الله بن عمر: أغمى عليه فلم يقض شيئاً مما فات وقته، وهذا هو القياس عندى، والله أعلم. لأن الصلاة تجب للوقت، فإذا فات الوقت لم تجب إلا بدليل لا تنازع فيه، ومن لم يدرك من الوقت مقدار ركعة وفاته ذلك بقدر من الله فلا قضاء عليه.

والأصول مختلفة فى قضاء ما يجب من الأعمال فى أوقات معينة إذا فاتت أوقاتها: فمنها أن صوم رمضان فى وقت بعينه، فإذا منع المسلم من صيامه علة، كان عليه أن يأتى بعدته من أيام آخر.

(١١٨) أخرجه أبو عوانة بالمسند ٣٨٥/١، والعقيلي فى الضعفاء ٨٨/٣ وابن أبى شيبة ٦٤/٢ عن أبى جحيفة بكتاب الصلوات باب الرجل ينسى الصلاة أو ينام عنها.

ومنها أن أعمال الحج أوقات معينة فإذا فات وقتها لم تعمل في غيرها كالوقوف بعرفة، وبالمزدلفة، وغير ذلك من أعمال الحج، وكرمى الجمار في أيامها، وكالضحايا في أيامها، لا يعمل شيء من ذلك في غيرها، قام دليل الإجماع على ذلك، وقام الدليل من القرآن على ما ذكرنا في قضاء الصيام، فلما احتملت الصلاة الوجهين معاً طلبنا الدليل على ذلك، فوجدنا رسول الله ﷺ قد بين مراد الله منها فيمن نام، أو نسي أنه يقضى، ورأينا العاجز عن القيام في الصلاة أنه يسقط عنه وكذلك إن عجز عن الجلوس وغيره حتى يومئ إيماء، فإذا لم يقدر على الإيماء فهو المغمى عليه، ووجب سقوط ذلك عنه بخروج الوقت.

ودليل آخر من الإجماع، وذلك أنهم أجمعوا على أن المجنون المطبق لا شيء عليه بخروج الوقت من صلاة، ولا صيام إذا أفاق من جنونه، وإطباقه، وكان المغمى عليه أشبه به منه بالنائم إذ لا يجتذبه غير هذين الأصلين، ووجدناه لا ينتبه إذا نبه، وكان ذلك فرقاً بينه وبين النائم.

وفرق آخر: أن النوم لذة ونعمة، والإغماء علة ومرض من الأمراض، فحاله بحال من يجن أشبه منه بحال النائم.

ولقول أحمد بن حنبل، وعبيد الله بن الحسن وجوه في القياس أيضاً مع الاحتياط، واتباع رجلين من الصحابة.

وأما قول من قال: يقضى خمس صلوات، ولا يقضى ما زاد، فقول لا برهان له به، ولا وجه يجب التسليم له.

وقالت طائفة من العلماء منهم ابن علية، وهو أحد أقوال الشافعي، وهو المشهور عنه في البويطي وغيره: إذا طهرت الحائض في وقت صلاة وأخذت في غسلها فلم تفرغ حتى خرج وقت تلك الصلاة وجب عليها قضاء تلك الصلاة لأنها في وقتها غير حائض، وليس فوت الوقت عن الرجل بمسقط عنه الصلاة إن اشتغل بوضوئه أو غسله حتى فاتته الوقت، وكذلك الحائض إذا طهرت لا تسقط عنها الصلاة من أجل غسلها لأن شغلها بالاعتسال لا يضيع عنها ما لزمها من فرض الصلاة، وإنما تسقط الصلاة عن الحائض ما دامت حائضاً، فإذا طهرت فهي كالجنب، ولزمها صلاة وقتها التي طهرت فيه.

قال الشافعي: وكذلك المغمى عليه يفيق، والنصراني يسلم قبل غروب الشمس، أو قبل طلوع الفجر، أو قبل طلوع الشمس بركعة ثم اشتغل بالوضوء حتى خرج الوقت قال: ولا يقضى أحد من هؤلاء شيئاً من الصلوات التي فات وقتها.

وقال الشافعى، وابن علية: لو أن امرأة حاضت فى وقت الظهر بمقدار ما يمكنها فيه صلاة الظهر، ولم تكن قد صلت لزمها قضاء صلاة الظهر، لأن الصلاة تجب بأول الوقت ولا تسقط عنها لما كان لها من تأخير الصلاة إلى آخر وقتها ما وجب عليها من الصلاة بأوله.

قالوا: والدليل على أن الصلاة تجب بأول الوقت أن مسافراً لو صلى فى أول الوقت قبل أن يدخل المصر ثم دخل المصر فى وقته أجزأه.

فإن حاضت وقد مضى من الوقت قدر ما لا يمكنها فيه الصلاة بتمامها، لم يجب قضاؤها لأنه لم يأت عليها من الوقت ما يمكنها فيه الصلاة، كما لو حاضت وهى فى الصلاة فى أول وقتها لم تكن عليها إعادتها لأن الله منعها أن تصلى وهى حائض.

وقال بعض أصحاب الشافعى: لم يجوز أن يجعل أول الوقت هاهنا كآخره، فيلزمها بإدراك ركعة الصلاة كلها أو الصلاتين، لأن البناء فى آخر الوقت يتهيأ على الركعة، ولا يتهيأ البناء فى أول الوقت، لأن تقديم ذلك قبل دخول الوقت لا يجوز.

وروى ابن وهب عن الليث فى الرجل تزول عليه الشمس وهو يريد سفرًا فلا يصلى حتى يخرج، قال: يصلى صلاة المقيم؛ لأن الوقت دخل عليه قبل الخروج، ولو شاء أن يصلى صلى.

والكلام فى تعليل هذه المسائل يطول، وقد ذكرنا منها أصول معانيه وما مداره عليه - والحمد لله -.

وقال مالك، وأبو حنيفة، والأوزاعى، وأصحابهم: لا شىء على المرأة إذا حاضت فى بقية من الوقت على ما قدمنا عنهم أن الحائض لا صلاة عليها، وقد كانت موسعاً لها فى الوقت.

ومسائل هذا الباب تكثر جداً، وهذه أصولها التى تضبط بها. وأصل هذا الباب كله الحديث المذكور فى أوله - وبالله العون والتوفيق، لا شريك له -.

وأما الوجه الثالث من معانى حديث هذا الباب وهو جواز من صلى صلاة الصبح عند طلوع الشمس، أو العصر عند غروب الشمس ممن نام، أو نسي فإن العلماء اختلفوا فى ذلك.

فقال الكوفيون: أبو حنيفة، وأصحابه: لا يقضى أحد صلاة عند طلوع الشمس، ولا عند قيام قائم الظهيرة، ولا عند غروب الشمس غير عصر يومه خاصة، فإنه لا بأس أن يصليها عند غروب الشمس من يومه، لأنه يخرج إلى وقت تجوز فيه الصلاة.

قالوا: ولو دخل في صلاة الفجر فلم يكملها حتى طلعت عليه الشمس، بطلت عليه واستقبلها بعد ارتفاع الشمس.

ولو دخل في صلاة العصر فاصفرت الشمس أتمها إذا كانت عصر يومه خاصة.

واحتجوا لما ذهبوا إليه في هذا الباب بحديث الصنابحي، وحديث عمرو بن عبسة وحديث عقبة بن عامر، عن النبي ﷺ في النهي عن الصلاة عند طلوع الشمس، وعند غروبها، وعند استوائها.

وجعلوا نهيهم عن الصلاة في هذه الأوقات نهى عموم كنهيه عن صيام يوم الفطر، ويوم النحر، لأنه لا يجوز لأحد أن يقضى فيها فرضاً من صيام، ولا يتطوع بصيامها، وهذا إجماع.

قالوا: فكذلك نهيهم عن الصلاة عند طلوع الشمس، وعند غروبها، واستوائها يقتضى صلاة النافلة، والفريضة.

ومنهم من زعم أن حديث هذا الباب منسوخ بأحاديث النهي عن الصلاة في تلك الأوقات.

واحتجوا أيضاً بأن رسول الله ﷺ إذا نام عن الصلاة واستيقظ في حين طلوع الشمس أجزأه الصلاة حتى ارتفعت. قالوا: وبهذا تبين أن نهيهم عن الصلاة في تلك الأوقات ناسخ لحديث الباب.

فذكروا حديث الثوري، عن سعيد بن إسحاق بن كعب بن عجرة، عن رجل من ولد كعب بن عجرة أنه نام عن الفجر حتى طلعت الشمس، قال: فقامت أصلى فدعاني، فأجلسني أعني: كعب بن عجرة حتى ارتفعت الشمس وابتضت ثم قال: قم فصل.

وحديث معمر والثوري، عن أيوب، عن ابن سيرين: أن أبا بكره أتاهم في بستان لهم فنام عن العصر، قال: فرأيناه أنه صلى، ولم يكن صلى، فقام: فتوضأ ولم يصل حتى غابت الشمس.

قال أبو عمر: أما الخبر عن كعب بن عجرة فلا تقوم به حجة، لأنه عن رجل مجهول من ولده.

وأما حديث أبي بكره فهم يخالفونه في عصر يومه، ويرون جواز ذلك.

وقد أجمعوا على أن السنة لا ينسخها إلا سنة مثلها، ولا تنسخ سنة رسول الله ﷺ بقول غيره لأنه مأمور باتباعه، ومحذور من مخالفته.

وقال مالك والشافعي، وأصحابهما، والثوري والأوزاعي، وداود، والطبري: من نام عن صلاة، أو نسيها، أو فاتته بأي سبب كان فليصلها بعد الصبح، وبعد العصر وعند الطلوع، وعند الاستواء، وعند الغروب، وفي كل وقت ذكرها فيه.

وهو قول أكثر التابعين بالحجاز، واليمن، والعراق.

وذكر عبدالرزاق، عن الثوري، عن مغيرة، عن إبراهيم، قال: صلها حين تذكرها وإن كان ذلك في وقت تكره فيه الصلاة.

وحجتهم قوله ﷺ: «من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر، ومن أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح» (١١٩).

فهذا الحديث يبيح الصلاة في حين الطلوع، والغروب، لمن ذكر صلاة بعد نسيان، أو غفلة، أو تفريط.

ويؤيد هذا الظاهر أيضاً قوله ﷺ: من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها. ولم يخص وقتاً من وقت، فذلك على كل حال وقت لمن نام، أو نسي.

حدثنا أحمد بن قاسم بن عبدالرحمن وعبدالوارث بن سفيان، قالوا: حدثنا قاسم بن أصبغ قال: حدثنا الحارث بن أبي أسامة قال: حدثنا روح بن عبادة قال: حدثنا سعيد ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن خلّاس، عن أبي رافع، عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ قال: «من صلى من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس وطلعت فليصل إليها أخرى». وهذا نص في إبطال قول أبي حنيفة، ومن تابعه.

وحدثنا عبداً لله بن محمد بن عبدالمؤمن قال: حدثنا محمد بن بكر بن داسة، قال: حدثنا أبو داود قال: حدثنا محمد بن كثير قال: حدثنا همام، عن قتادة، عن أنس بن مالك: أن النبي ﷺ قال: «من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها»، لا كفارة لها إلا ذلك» (١٢٠).

(١١٩) سبق برقم ٩٢.

(١٢٠) أخرجه مسلم ج ١/٤٧٧ برقم ٣١٤ في المساجد، عن أنس، وأخرجه النسائي ٢٩٣/١ عن،

أنس. وابن ماجه ج ١/٢٢٧ برقم ٦٩٦ عن أنس، والترمذي ج ١/٣٣٦ برقم ١٧٨ عن

أنس وأحمد ٢٤٣/٣ عن أنس. والبيهقي ٢١٨/٢ عن أنس. والطبراني في الكبير ١٨٠/١٨ =

ولا وجه لقول من ادعى النسخ في هذا الباب، لأن النسخ إنما يكون فيما يتعارض، ويتضاد ولو جاز لقائل أن يقول: إن نهيه عن الصلاة في تلك الأوقات ناسخ لقوله: من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح، ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر، وناسخ لقوله: من نام عن صلاة، أو نسيها فليصلها إذا ذكرها. ولا يأتي على ذلك بدليل لا معارض له لجاز لقائل أن يقول: إن هذين الحديثين قد نسخا نهيه عن الصلاة في تلك الأوقات وهذا لا يجوز لأحد أن يدعى النسخ فيما ثبت بالإجماع وبدليل لا معارض له، فلهذا صح قول من قال: إن النهي إنما ورد في النوافل دون الفرائض ليصح استعمال الآثار كلها، ولا يدفع بعضها ببعض، وقد أمكن استعمالها.

ألا ترى أنه ﷺ لو قال في مجلس واحد: لا صلاة بعد العصر، ولا بعد الصبح، ولا عند طلوع الشمس، وعند استوائها، وغروبها، إلا من نسي صلاة وجبت عليه، أو نام عنها ثم فزع إليها لم يكن في هذا الكلام تناقض ولا تعارض وكذلك الأمر إذا ورد هذا اللفظ في حديثين لا فرق بينه وبين أن يرد في حديث واحد، ولا فرق أن يكون ذلك في وقت أو وقتين.

فمن حمل قوله ﷺ: من أدرك ركعة من العصر أو الصبح قبل الطلوع والغروب فقد أدرك على الفرائض. ورتبه على ذلك وجعل نهيه عن الصلوات في تلك الأوقات مرتباً على النوافل، فقد استعمل جميع الآثار والسنن ولم ينسب إليه أنه رد سنة من سنن رسول الله ﷺ.

وعلى هذا التأويل في هذه الآثار عامة علماء الحجاز وفقهاؤهم وجميع أهل الأثر. وهذا أصل عظيم جسيم في ترتيب السنن والآثار، فتدبره، وقف عليه، ورد كل ما يرد عليك من بابه إليه.

ومن قبيح غلطهم في ادعائهم النسخ في هذا الباب أنهم أجازوا لمن غفل، أو نام عن عصر يومه أن يصلّيها في الوقت المنهى عنه، فلم يقودوا أصلهم في النسخ، ولا فرق بين عصر يومه، وغير يومه في نظر، ولا أثر.

ولو صح النسخ دخل فيه عصر يومه وغير يومه، وفي قولهم هذا إقرار منهم بالخصوص في أحاديث النهي، والخصوص أن يقتصر بها على التطوع دون ما عداه من الصلوات المنسيات المكتوبات.

هذا قول مالك، وأصحابه، وزاد الشافعي وأصحابه المسنونات.

وأما قولهم: إن رسول الله ﷺ أخر الفاتحة حين انتبه عند طلوع الشمس فليس كما ظنوا، لأننا قد روينا أنهم لم ينتبهوا يومئذٍ إلا لحر الشمس، والشمس لا تكون لها حرارة إلا في وقت تحل فيه الصلاة، إن شاء الله.

أخبرنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ قال: حدثنا ابن وضاح قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال: حدثنا عفان قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن عمرو بن دينار، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن أبيه أن رسول الله ﷺ كان في سفر فقال: «من يكلؤنا الليلة لا نرقد عن صلاة الفجر؟ فقال بلال: أنا، فاستقبل مطلع الشمس فضرب على آذانهم حتى أيقظهم حر الشمس، ثم قاموا، فقادوا ركابهم، فتوضأوا ثم أذن بلال، ثم صلوا ركعتي الفجر، ثم صلوا الفجر» (١٢١).

وسند ذكر أحاديث النوم عن الصلاة في باب مرسل زيد بن أسلم، وباب ابن شهاب عن ابن المسيب، إن شاء الله.

ونذكر أحاديث النهي عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها واستوائها، في باب زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن الصنابحي، ونبين معناها عند العلماء.

ونذكر حديث نهيه عن الصلاة بعد الصبح، وبعد العصر في باب محمد بن يحيى بن حبان، ونذكر أحاديث النوم عن الصلاة في باب مرسل زيد بن أسلم، ونورد في كل باب من هذه الأبواب ما للعلماء في ذلك من المذاهب، والتنازع، إن شاء الله.

٥ - حديث ثان ليزيد بن زياد:

مالك، عن يزيد بن زياد، عن عبد الله بن رافع مولى أم سلمة زوج النبي ﷺ أنه سأل أبا هريرة عن وقت الصلاة فقال أبو هريرة: أنا أخبرك، صل الظهر إذا كان ظلك مثلك، والعصر إذا كان ظلك مثلك، والمغرب إذا غربت الشمس، والعشاء ما بينك وبين ثلثي الليل، فإن نمت إلى نصف الليل فلا نامت عينك، وصل الصبح بغيش - يعني الغلس .

(١٢١) أخرجه عبد الرزاق بالمصنف ٥٨٧/١ عن ابن المسيب. والنسائي ٢٩٨/١ عن جبير بكتاب الصلاة، باب كيف يقضى الفاتحة من الصلاة، وأبو داود ج ١١٩/١ برقم ٤٤٧ عن ابن مسعود. وأحمد ٤٩٤/١ عن جبير وابن أبي شيبة ٦٤/٢ عن ابن مسعود. والبيهقي في الدلائل ٢٧٤/٤ عن ابن مسعود، والطبراني في الكبير ٢٧٩/١٠ عن ابن مسعود.

هذا حديث موقوف فى الموطأ عند جماعة رواته، والمواقيت لا تؤخذ بالرأى، ولا تدرك إلا بالتوقيف، وقد روى عن أبى هريرة حديث المواقيت مرفوعاً بأتم من حديث يزيد هذا، إلا أنه إنما اقتصر فيه على ذكر أواخر الأوقات المستحبة دون أوائلها وجعل للمغرب وقتاً واحداً. وقد روى عن أبى هريرة مرفوعاً كلاماً بذكر أوائل الأوقات وأواخرها.

أخبرنا محمد بن إبراهيم، حدثنا محمد بن معاوية، حدثنا أحمد بن شعيب، أخبرنا الحسين بن حريث أبو عثمان، أخبرنا الفضل بن موسى، عن محمد بن عمرو، عن أبى سلمة، عن أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «هذا جبريل جاءكم يعلمكم دينكم، فصلى الصبح حين طلع الفجر، وصلى الظهر حين زاغت الشمس، ثم صلى العصر حين رأى الظل مثله، ثم صلى المغرب حين غربت الشمس وحل فطر الصائم، ثم صلى العشاء حين ذهب شفق الليل، ثم جاء الغداة فصلى الصبح حين أسفر قليلاً، ثم صلى الظهر حين كان الظل مثله، ثم صلى العصر حين كان الظل مثليه ثم صلى المغرب لوقت واحد حين غربت الشمس وحل فطر الصائم، ثم صلى العشاء حين ذهب ساعة من الليل ثم قال: الصلاة ما بين صلاتك أمس وصلاتك اليوم» (١٢٢).

هذا حديث مسند ثابت صحيح لا مطعن فيه لأحد من أهل العلم بالحديث، وفيه صلاة جبريل بالنبي ﷺ لوقتین كل صلاة، وأنه جعل للوقت أولاً وآخرًا إلا المغرب. وقد ذكرنا مذاهب العلماء فى أوقات الصلوات وذكرنا اختلاف الآثار فى ذلك، وأوضحنا وجوهها ونزوع أهل العلم منها لما أوجبوه من ذلك وما استحبوه ممهداً مبسوطاً فى باب ابن شهاب، عن عروة من هذا الكتاب - والحمد لله -.

٦ - حديث عاشر لإسحاق، عن أنس:

مالك، عن إسحاق بن عبد الله بن أبى طلحة، عن أنس بن مالك أنه قال: «كنا نصلى العصر ثم يخرج الإنسان إلى بنى عمرو بن عوف فيجدهم يصلون العصر» (١٢٣). هذا يدخل فى المسند وهو الأغلب من أمره، وكذلك رواه جماعة الرواة الموطأ، عن مالك، وقد رواه عبد الله بن المبارك، عن مالك، عن إسحاق، عن أنس قال: كنا نصلى العصر مع رسول الله ﷺ، فذكره مسنداً.

(١٢٢) أخرج نحوه السهمى، عن معاذ مرفوعاً فى تاريخ جرجان ص ٢٤٧.

(١٢٣) أخرجه البخارى، عن أنس بكتاب الصلاة، باب وقت العصر ٢٣١/١، ومسلم بكتاب

المساجد ٤٣٤/١ عن أنس، وذكره بالكنز ٤٣/٨ برقم ٢١٧٨٣ وعزاه لعبد الرزاق فى

المصنف، عن أنس وعزاه للبخارى، ومسلم، وأبى عوانة، عن أنس.

وكذلك رواه عتيق بن يعقوب الزبيري، عن مالك، كراوية ابن المبارك.
ومعنى هذا الحديث، السعة في وقت العصر، وأن الناس في ذلك الوقت وهم أصحاب رسول الله ﷺ، لم تكن صلاتهم في وقت واحد لعلمهم بما أبيح لهم من سعة الوقت.

والآثار كلها أو أكثرها على أن وقت العصر ممدود منذ يزيد الظل على قامة من الحد الذي زالت عليه الشمس، ما كانت الشمس بيضاء نقية، ويروى ما دامت الشمس حية، وحياتها حرارتها، وما لم تدخلها صفرة، فإذا اصفرت الشمس ودنت للغروب، خرج الوقت المحمود المستحب المختار، ولحق مؤخرها من غير عذر إلى ذلك الوقت - الظم والحديث العلاء بن عبد الرحمن، عن أنس، عن النبي عليه السلام قال: «تلك صلاة المنافقين يمهّل أحدهم حتى إذا اصفرت الشمس قام فنقرها أربعاً، لا يذكر الله فيها إلا قليلاً» (١٢٤) يعيهم بذلك ﷺ.

ومع هذا، فإننا لا نبعد أن يكون من أدرك منها ركعة قبل غروب الشمس، أن يكون مدرّكاً لوقتها، لحديث أبي هريرة، عن النبي ﷺ بذلك، وحديث أبي هريرة أصح إسنادا وأقوى عند أهل العلم بالحديث من حديث العلاء، وحديث العلاء لا بأس به.

وقد ذكرنا أقاويل الفقهاء في آخر وقت العصر في باب زيد بن أسلم عند قول رسول الله ﷺ: «من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر» (١٢٥). وذكرنا مذاهب العلماء في تأويل هذا الحديث هناك - والحمد لله - وذكرنا كثيراً من آثار هذا الباب في باب ابن شهاب، عن أنس، وكلها تدل على السعة في الوقت، مادامت الشمس لم تصفر.

وأخبرنا أبو محمد قاسم بن محمد، قال: أخبرنا خالد بن سعد، قال: حدثنا محمد بن فطيس قال: حدثنا إبراهيم بن مرزوق قال: حدثنا أبو عاصم، عن عبد الرحمن بن وردان قال: «دخلنا على أنس بن مالك في رهط من أهل المدينة، فقال: صليتم العصر؟ قلنا: نعم! قالوا: يا أبا حمزة، متى كان رسول الله ﷺ يصلي هذه الصلاة؟ قال: والشمس بيضاء نقية» (١٢٦).

(١٢٤) سبق تخريجه برقم ١١٢.

(١٢٥) أخرجه مسلم بكتاب المساجد ج ١/٢٤٤ برقم ١٦٣ عن أبي هريرة، وأحمد ٤٦٢/٢ عن أبي هريرة، والبيهقي بالسنن الكبرى ٣٦٨/١ عن أبي هريرة بكتاب الصلاة، باب آخر وقت الجواز لصلاة العصر.

(١٢٦) أخرجه أبو داود ١٠٩/١ عن أنس برقم ٤٠٤ كتاب الصلاة، باب وقت العصر، والنسائي ٢٥٣/١ كتاب الصلاة، باب تعجيل العصر، عن أنس، وأحمد ١٣١/٣ عن أنس.

أخبرنا أبو عثمان سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن وضاح قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال: حدثنا جرير بن عبد الحميد، عن منصور، عن ربعي بن حراش، عن أبي الأبيض، عن أنس قال: «كان رسول الله ﷺ يصلي العصر والشمس بيضاء نقية محلقة، ثم أتى عشيرتي في جانب المدينة، لم يصلوا، فأقول لهم: ما يجلسكم؟ صلوا فقد صلى رسول الله ﷺ».

وأخبرنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن يزيد المعلم، قال: حدثنا يزيد بن محمد، قال: حدثنا فضيل بن عياض، عن منصور، عن ربعي بن حراش، عن أبي الأبيض، عن أنس بن مالك، قال: «كان النبي ﷺ يصلي العصر والشمس مرتفعة بيضاء محلقة، فأتى عشيرتي فأجدهم جلوساً، فأقول: قوموا، فصلوا، فقد صلى رسول الله ﷺ» (١٢٧).

وذكر أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا وكيع، عن يزيد بن مردانة، عن ثابت بن عبيد، قال: سألت أنس عن وقت العصر، فقال: وقتها أن تسير ستة أميال إلى أن تغرب الشمس، قال: حدثنا ابن علية، عن ابن جريج، عن نافع، عن ابن عمر أنه كان يصلي العصر والشمس بيضاء نقية، يعجلها مرة ويؤخرها أخرى. حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا محمد بن عبد الرحمن العنبري، قال: حدثنا إبراهيم بن أبي الوزير قال: حدثنا محمد بن يزيد اليماني قال: حدثني يزيد بن عبد الرحمن بن علي بن شيبان عن أبيه عن جده علي بن شيبان قال: «قدمنا على رسول الله ﷺ المدينة فكان يؤخر العصر ما دامت الشمس بيضاء نقية» (١٢٨).

قال أبو عمر: أهل العراق أشد تأخيراً للعصر من أهل الحجاز، والآثار الواردة عنهم بذلك تبين ما قلنا وسار على ذلك فقهاؤهم، حتى قال أبو قلابة: إنما سميت العصر لتعصر.

أخبرنا يوسف بن محمد بن يوسف، ومحمد بن إبراهيم بن سعيد، قالوا: حدثنا محمد ابن معاوية، قال: حدثنا محمد بن يحيى بن سليمان المروزي، قال: حدثنا خلف بن هشام البزار، قال: حدثنا أبو شهاب، عن الأعمش، عن إبراهيم أنه كان يؤخر العصر.

قال أبو عمر: هذا فقيه أهل الكوفة ويزعمون أنه أعلم تابعيهم بالصلاة، قد ثبت

(١٢٧) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٢٦/١ عن أنس.

(١٢٨) أخرجه أبو داود ١٠٩/١ كتاب الصلاة، باب وقت العصر برقم ٤٠٨ عن علي بن شيبان.

عنه ما ترى، والله أعلم. وما أعلم أحداً من سلفهم، جاء عنه فى تعجيل العصر أكثر مما ذكره أبو بكر بن أبى شيبة، عن جرير، عن منصور، عن خثيمة، قال: تصلى العصر والشمس بيضاء حية، وحياتها أن تجد حرها.

قال أبو عمر: هذا كمذهب أهل المدينة، والأصل فى هذا الباب ما قدمنا من سعة الوقت على حسب ما ذكرنا، وسنذكر المواقيت ونستوعب القول فيها بالآثار، واختلاف العلماء، عند ذكر حديث ابن شهاب، عن عروة، إن شاء الله.

٧ - حديث خامس لابن شهاب، عن أنس:

مالك، عن ابن شهاب، عن أنس بن مالك قال: «كنا نصلى العصر ثم يذهب الذهاب إلى قباء فيأتيهم والشمس مرتفعة» (١٢٩). هكذا هو فى الموطأ ليس فيه ذكر النبى ﷺ، ورواه عبد الله بن نافع وابن وهب فى رواية يونس بن عبد الأعلى عنه، وخالد ابن مخلد، وأبو عامر العقدي، كلهم، عن مالك، عن الزهرى، عن أنس بن مالك، أن رسول الله ﷺ كان يصلى العصر، ثم يذهب الذهاب إلى قباء فيأتيهم والشمس مرتفعة. وكذلك رواه عبد الله بن المبارك، عن مالك، عن الزهرى وإسحاق بن عبد الله بن أبى طلحة جميعاً، عن أنس أن رسول الله ﷺ كان يصلى العصر ثم يذهب الذهاب إلى قباء، قال أحدهم: فيأتيهم، وهم يصلون، وقال الآخر: فيأتيهم والشمس مرتفعة، فهؤلاء رووا هذا الحديث، عن مالك على خلاف لفظ الموطأ، وهو حديث مرفوع عند أهل العلم بالحديث لأن معمرًا وغيره من الحفاظ قالوا فيه: عن الزهرى، عن أنس أن رسول الله ﷺ كان يصلى العصر ويذهب الذهاب إلى العوالى فيأتيهم والشمس مرتفعة. هكذا قال فيه جماعة أصحاب ابن شهاب عنه: يذهب الذهاب إلى العوالى - وهو الصواب عند أهل الحديث. وقول مالك - عندهم - إلى قباء، وهم لا شك فيه. ولم يتابعه أحد عليه فى حديث ابن شهاب هذا، إلا أن المعنى فى ذلك متقارب على سعة الوقت لأن العوالى مختلفة المسافة، وأقربها إلى المدينة ما كان على ميلين أو ثلاثة، ومنها ما يكون على ثمانية أميال وعشرة، ومثل هذا هى المسافة بين قباء وبين المدينة. وقباء موضع بنى عمرو بن عوف وقد نص على بنى عمرو بن عوف فى حديث أنس هذا إسحاق بن أبى طلحة، وقد مضى ذكر حديثه ذلك فى باب من هذا الكتاب - والحمد لله -.

حدثنى أحمد بن محمد بن أحمد، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: سمعت أبا

(١٢٩) أخرجه البخارى ٢٣٠/١ كتاب مواقيت الصلاة، باب وقت العصر، عن أنس، ومسلم ٤٣٤/١ كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب التبكير بالعصر، عن أنس.

عبدالرحمن النسائي يقول: لم يتابع مالكا أحد على قوله. في حديث الزهري عن أنس «إلى قباء»، والمعروف فيه «إلى العوالي»، وكذلك قال الدارقطني وغيره، وقد رواه خالد ابن مخلد عن مالك، فقال فيه: «إلى العوالي»، كما قال سائر أصحاب ابن شهاب: حدثني أحمد بن عبد الله بن محمد بن علي، قال: حدثني أبي، قال: حدثنا محمد بن قاسم، قال: حدثنا مالك بن عيسى، قال: حدثنا خالد بن مخلد، قال: حدثنا مالك بن أنس عن ابن شهاب، والزهري، عن أنس قال: «كنا نصلي العصر فيذهب الذهاب إلى العوالي والشمس مرتفعة». هكذا رواه خالد بن مخلد، عن مالك، وسائر رواة الموطأ قالوا: قباء. حدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد ابن زهير، قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا حماد بن سلمة، قال: أخبرنا هشام بن عروة، عن أبيه، أن المغيرة بن شعبة كان يؤخر الصلاة فقال له رجل من الأنصار: أما سمعت رسول الله ﷺ يقول: قال جبريل: صل صلاة كذا في ساعة كذا حتى عد الصلوات؟ قال: بلى، قال: وأشهد أنا كنا نصلي العصر مع النبي ﷺ والشمس بيضاء نقية، ثم يأتي بنى عمرو بن عوف وإنها لمرتفعة وهي على رأس ثلثي فرسخ من المدينة. وفي هذا الحديث من الفقه تعجيل العصر، وعلى هذا النهج كان الأمر الأول؛ ألا ترى إلى حديث مالك، عن العلاء قال: صلينا الظهر، ثم دخلنا على أنس بن مالك فوجدناه يصلي العصر، وذلك أنهم كانوا قد صلوا الظهر مع بعض بنى أمية بالبصرة، ثم دخلوا على أنس فوجدوه يصلي العصر.

وسنذكر هذا الخبر في باب العلاء - إن شاء الله تعالى - .

وفيه ما يدل على أن مراعاة القامة في الظهر والقامتين في العصر استحباب، وأن وقت العصر ممدود ما كانت الشمس بيضاء نقية، وكذلك حد عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - وقت العصر مثل هذا الحد، وكتب به إلى عماله. وقد روى نحو هذا عن جماعة من الصحابة، منهم: عائشة في قولها: «كان رسول الله ﷺ يصلي العصر والشمس في حجرتها قبل أن تظهر»^(١٣٠). وروى الأوزاعي قال: حدثني أبو النجاشي قال: حدثني رافع بن خديج قال: كنا نصلي مع رسول الله ﷺ صلاة العصر، ثم ننحر جزورا، فنقسمه عشرة أقسام، ثم نطبخ، فنأكل لحمًا نضيجًا قبل أن تغيب الشمس.

(١٣٠) أخرجه مسلم ٤٢٦/١ كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب أوقات الصلوات الخمس، عن عائشة. وأبو داود ١٠٩/١ كتاب الصلاة، باب وقت صلاة العصر برقم ٤٠٧ عن عروة، والبيهقي في السنن الكبرى ٣٦٣/١ كتاب الصلاة، أبواب المواقيت عن عائشة؛ وأبو عوانة ٣٤١/١.

وفي حديث أبي أروى الدوسى: «كنت أصلى مع رسول الله ﷺ، ثم أمشى إلى ذى الحليفة، فأتيهم قبل أن تغيب الشمس» (١٣١). وأبو أروى اسمه: ربيعة. وحدثنى خلف ابن قاسم، قال: حدثنا الحسين بن جعفر بن إبراهيم أبو أحمد الزيات بمصر، قال: حدثنا يوسف بن يزيد القراطيسى أبو يزيد، قال: حدثنا النضر بن عبد الجبار، قال: حدثنا الليث ابن سعد، عن ابن شهاب، عن أنس، قال: كنا نصلى العصر والشمس مرتفعة فيذهب، الذهاب إلى العوالى والشمس مرتفعة.

وكذلك رواه أسد بن موسى، قال: حدثنا الليث بن سعد، قال: حدثنى ابن شهاب قال: حدثنى أنس بن مالك، فذكره. وكذلك ذكره ابن أبى ذئب فى موطنه، عن ابن شهاب.

وأخبرنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا الحسين بن على أبو محمد الأشنانى ببغداد، قدم علينا بها من الشام، قال: أخبرنا إسحاق بن إبراهيم ابن زبريق قال: حدثنا محمد بن حمير، قال: حدثنا إبراهيم بن أبى علبة، عن الزهرى، عن أنس بن مالك، أن رسول الله ﷺ كان يصلى العصر والشمس مرتفعة حية، فيذهب الذهاب إلى العوالى فيأتيهم والشمس مرتفعة، قال: والعوالى من المدينة على عشرة أميال. ومن حديث ابن شيبان، قال: «قدمنا على النبى ﷺ فكان يؤخر العصر ما كانت الشمس بيضاء نقية» (١٣٢). وقد مضى ذكر هذا الحديث وما كان مثله فى باب إسحاق من هذا الكتاب، والحمد لله: «ومضى فى باب زيد بن أسلم مذاهب الفقهاء فى وقت العصر خاصة، وسيأتى تلخيص مذاهبهم فى جميع أوقات الصلوات مستوعبة بمجملة ومفسرة فى باب ابن شهاب، عن عروة، إن شاء الله تعالى».

٢- باب من أدرك ركعة من الصلاة

٨- باب ابن شهاب، عن أبى سلمة بن عبدالرحمن:

وهو أبو سلمة بن عبدالرحمن بن عوف الزهرى القرشى أحد فقهاء المدينة الجليلة الثقات الأثبات، وقد ذكرنا نسب أبيه فى كتاب الصحابة.

واختلف فى اسم أبى سلمة هذا، فقليل: اسمه عبدالله، وقيل: اسمه كنيته، ذكر البخارى، قال: قال لى ابن أبى أويس، عن مالك: أبو سلمة اسمه كنيته، وكذلك قال أبو نعيم الفضل بن دكين: اسم أبى سلمة كنيته، وقال محمد بن سعد كاتب الواقدى:

(١٣١) ذكره بالكنز ٤٤/٨ برقم ٢١٧٩٠ وعزاه لابن أبى شيبه، عن أبى أروى الدوسى.

(١٣٢) سبق تخريجه برقم ١٢٨.

اسم أبى سلمة بن عبدالرحمن: عبدا لله. وذكر الزبير فى بنى عبدالرحمن بن عوف عبدا لله الأكبر، قال: أمه من بنى عبدا لأشهل، قال: وقتل عبدا لله وعروة وسالم الأصغر بنو عبدالرحمن بن عوف بإفريقية، قال: وعبدا لله الأكبر هو أبو عثمان بن عبدالرحمن ابن عوف، قال: وسالم الأكبر مات قبل الإسلام، قال: وعبدا لله الأصغر أبو سلمة الفقيه روى عنه الناس، وأمّه تماضر بنت الأصبع الكلبيّة، وقد ذكرنا فى كتاب الصحابة فى باب عبدالرحمن بن عوف بنيه وأمهاتهم، وذكر العقيلي، عن شيوخه، عن عمرو بن هارون، قال: كان اسم أبى سلمة بن عبدالرحمن: عبدا لله بن عبدالرحمن: حدثنا عبدالوارث بن سفيان قراءة منى عليه: أن قاسم بن أصبغ حدثهم قال: حدثنا أحمد بن زهير قال: وجدت فى كتاب على بن المدينى بخطه قال يحيى بن سعيد: فقهاء أهل المدينة عشرة، قلت ليحيى: عدّهم، قال: سعيد، وأبو سلمة بن عبدالرحمن، والقاسم بن محمد، وسالم بن عبدا لله، وعروة بن الزبير، وسليمان بن يسار، وعبيد الله بن عبدا لله، وقبيصة بن ذؤيب، وأبان بن عثمان، وسقط من الكتاب العاشر.

قال أبو عمر: العاشر: خارجة بن زيد بن ثابت، أو أبو بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام، وحدثنا عبدالوارث قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا أحمد بن زهير قال: حدثنا المثني بن معاذ قال: حدثنى أبى قال: حدثنا شعبة، عن أبى إسحاق قال: أبو سلمة فى زمانه، خير من ابن عمر فى زمانه.

وحدثنا عبدالوارث قال: حدثنا قاسم قال: حدثنا أحمد بن زهير قال: حدثنا الصلت ابن مسعود قال: حدثنا ابن عيينة، عن مجالد، عن الشعبي قال: قدم أبو سلمة الكوفة، فكان يمشى بينى وبين رجل، فسئل: من أعلم من بقى؟ فتمنع ساعة ثم قال: رجل بينكما. وذكر المداينى، عن ابن شهاب، عن إسماعيل بن أبى خالد قال: قدم أبو سلمة الكوفة، فكان يمشى بينى وبين الشعبي، فذكر مثله. وذكر عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهرى قال: كان أبو سلمة يمارى ابن عباس فحرم بذلك علماً كثيراً، ذكره الحسن بن على الحلوانى عن عبدالرزاق، وحدثنا عبدالوارث قال: حدثنا قاسم قال: حدثنا أحمد ابن زهير قال: حدثنا مؤمل بن يهاب قال: حدثنا عبدالرزاق فذكره. وأخبرنا خلف بن سعيد قال: حدثنا عبدا لله بن محمد قال: حدثنا أحمد بن خالد قال: حدثنا محمد بن عبيد الكشورى قال: حدثنا محمد بن يوسف الحرانى، أنبأنا عبدالرزاق، عن الزهرى قال: أدركت بحوراً أربعة: سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، وعبيد الله بن عبدا لله، وأبا سلمة بن عبدالرحمن، قال الزهرى: وكان أبو سلمة يمارى ابن عباس فحرم علماً كثيراً. وروى حماد بن زيد، عن معمر، عن الزهرى قال: كان أبو سلمة يسأل ابن

عباس فكان يخزن عنه. حدثنا عبدالوارث قال: حدثنا قاسم قال: حدثنا أحمد بن زهير قال: سمعت مصعب بن عبد الله يقول: أم أبي سلمة بن عبدالرحمن: تماضر بنت الأصبغ ابن عمرو بن ثعلبة بن حصن بن ضمضم بن عدى بن كلب، وهي أول كلبية تزوجها قرشى. كان رسول الله ﷺ قد بعث عبدالرحمن إلى كلب، وأمره أن يتزوج ابنة سيدهم، قال: وأرضعت أم كلثوم بنت أبي بكر أبا سلمة فكان يتولج على عائشة.

قال أبو عمر: كان أبو سلمة رجلاً جميلاً يخضب بالوسمة^(١٣٣)، توفي سنة أربع وتسعين، وفيها مات عروة وعلى بن حسين وأبو بكر بن عبدالرحمن وسعيد بن المسيب، في قول بعضهم، وتعرف بسنة الفقهاء، وقد قيل: إن أبا سلمة توفي في سنة أربع ومائة وهو ابن اثنين وسبعين، سمع أبا هريرة وعائشة وابن عمر وجابر بن عبد الله وجماعة من الصحابة، واختلف في سماعه من أبيه فذكر ابن لهيعة، عن جعفر بن ربيعة عن أبي سلمة قال: رأيت أبي يصلي أربع ركعات قبل الظهر. وروى النضر بن شيبان عن أبي سلمة قال: سمعت أبي، فذكر حديثاً في الصيام. وقال يحيى بن معين: لم يسمع أبو سلمة من أبيه، ولا من طلحة بن عبيد الله، وضعف حديث النضر بن شيبان.

قال أبو عمر: توفي أبوه سنة اثنتين وثلاثين، قبل وفاة عثمان بأربع سنين أو نحوها. لمالك، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة ثمانية أحاديث متصلة مسندة، كلها في الموطأ، شرکه فيها أبو عبد الله الأغر في حديث واحد.

حديث أول لابن شهاب عن أبي سلمة:

مالك، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن بن عوف، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «من أدرك زكاة من الصلاة فقد أدرك الصلاة»^(١٣٤).

قال أبو عمر: لا أعلم اختلافاً في إسناد هذا الحديث، ولا في لفظه عند رواة الموطأ، عن مالك. وكذلك رواه سائر أصحاب ابن شهاب، إلا أن ابن عيينة رواه عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من أدرك من الصلاة ركعة

(١٣٣) الوسمة: نبات يخضب بورقه ويصبغ، لونه أخضر إلى الكدرة.

(١٣٤) أخرجه مسلم ٤٢٣/١ كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب من أدرك ركعة من الصلاة...

عن أبي هريرة، وأبو داود ٢١٩/١ كتاب الصلاة، باب من أدرك من الجمعة ركعة برقم

١١٢١ عن أبي هريرة، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٠٢/٣ كتاب الجمعة، باب من أدرك

ركعة من الجمعة، عن أبي هريرة. والبغوي في شرح السنة ٢٤٩/٢ كتاب الصلاة، باب من

أدرك شيئاً من الوقت، عن أبي هريرة. وعبدالرزاق في المصنف ٢٨١/٢ كتاب الصلاة، باب

من أدرك ركعة أو سجدة برقم ٣٣٦٩ عن أبي هريرة.

فقد أدرك» لم يقل: «الصلاة». والمعنى المراد في ذلك واحد. وقد روى نافع بن زيد، عن ابن الهاد، عن عبدالوهاب بن أبي بكر، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة وفضلها» وهذه لفظة لم يقلها أحد عن ابن شهاب غير عبدالوهاب هذا، وليس بحجة على من خالفه فيها من أصحاب ابن شهاب، على أن الليث بن سعد قد روى هذا الحديث عن ابن الهاد، عن ابن شهاب، لم يذكر في إسناده عبدالوهاب، ولا جاء بهذه اللفظة أعنى قوله: و«فضلها». وقد روى عمار بن مطر، عن مالك، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة ووقتها». وهذا لم يقله عن مالك أحد غير عمار بن مطر، وليس ممن يحتاج به فيما خولف فيه. وقد أخبرنا محمد بن عمرو، حدثنا علي بن عمر الحافظ، حدثنا إبراهيم بن حماد، حدثنا يعقوب بن إسحاق القلزمي، حدثنا أبو علي الحنفى، حدثنا مالك، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الفضل» لم يقله غير الحنفى، عن مالك، والله أعلم. ولم يتابع عليه، وهو أبو علي بن عبيدا لله بن عبدالمجيد الحنفى، وسنذكر ما للفقهاء في هذا المعنى - بعون الله، إن شاء الله -.

وقد روى هذا الحديث عن مالك حماد بن زيد، حدثنا أحمد بن فتح قال: حدثنا أحمد ابن حسن الرازى قال: حدثنا أبو شعيب صالح بن شعيب بن زياد البصرى قال: حدثنا إبراهيم بن الحجاج الشامى، حدثنا حماد بن زيد، عن مالك، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة».

وحدثنا خلف بن قاسم، حدثنا أبو العباس أحمد بن الحسن بن إسحاق بن عتبة، حدثنا أبو شعيب صالح بن شعيب بن أبان الزاهد، في شوال سنة إحدى وثمانين ومائتين قال: حدثنا إبراهيم بن الحجاج الشامى، حدثنا حماد بن زيد، عن مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة» هذا هو الصحيح عن حماد بن زيد، عن مالك، ومن قال فيه عن حماد، عن مالك بهذا الإسناد: «من أدرك ركعة من الصبح، الحديث، فقد أخطأ».

قال أبو عمر: أما قوله في هذا الحديث: «فقد أدرك الصلاة» فإنه قد اختلف في معناه فقالت طائفة من أهل العلم: أراد بقوله ذلك: أنه أدرك وقتها.

حكى أبو عبد الله أحمد بن محمد بن سعد الداودي في كتابه الموجز عن داود بن علي وأصحابه، قالوا: إذا أدرك الرجل من الظهر أو العصر ركعة وقام يصلي الركعات الثلاث فقد أدرك الوقت في جماعة وثوابه على الله عز وجل.

قال أبو عمر: هؤلاء قوم جعلوا قول رسول الله ﷺ: «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة» في معنى قوله عليه السلام: «من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر، ومن أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح»^(١٣٥). فليس كما ظنوا، لأنهما حديثان، لكل واحد منهما معنى، وقد ذكرنا كلاً في موضعه من كتابنا هذا - والحمد لله - وقال آخرون: من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك فضل الجماعة، لأن صلاته صلاة جماعة في فضلها وحكمها، واستدلوا من أصولهم على ذلك بأنه لا يعيد في جماعة من أدرك ركعة من صلاة الجماعة. وقال آخرون: معنى هذا الحديث أن مدرك ركعة من الصلاة، مدرك لحكمها، وهو كمن أدرك جميعها فيما يفوته من سهو الإمام وسجوده لسهوه، ولو أدرك الركعة مسافر من صلاة مقيم، لزمه حكم صلاة المقيم، وكان عليه الإتمام ونحو هذا من حكم الصلاة.

قال أبو عمر: ظاهر قوله ﷺ: «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة» يوجب الإدراك التام للوقت، والحكم والفضل، إن شاء الله، إذا صلى تمام الصلاة ألا ترى أن من أدرك الإمام راكعاً فدخل معه وركع قبل أن يرفع الإمام رأسه من الركعة أنه مدرك عند الجمهور حكم الركعة، وأنه كمن ركعها من أول الإحرام مع إمامه، فكذلك مدرك ركعة من الصلاة، مدرك لها، وقد أجمع علماء المسلمين: أن من أدرك ركعة من صلاة من صلاته، لا تجزئه ولا تغنيه عن إتمامها، وقال رسول الله ﷺ: «ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا»^(١٣٦). وهذا نص يكفي ويشفي، فدل إجماعهم في ذلك على أن هذا الحديث ليس على ظاهره وأن فيه مضمراً بينه الإجماع والتوقيت، وهو إتمام الصلاة وإكمالها، فكأنه ﷺ قال: «من أدرك ركعة من الصلاة مع إمامه ثم قام بعد سلام إمامه وأتم صلاته وحده على حكمها، فقد أدركها كأنه قد صلاها مع الإمام من أولها» هذا تقدير قوله ﷺ ذلك بما ذكرنا من الإجماع وحديث النبي ﷺ، وإذا كان ذلك

(١٣٥) سبق تخريجه برقم ٩٢.

(١٣٦) أخرجه أحمد ٢٣٩/٢ عن أبي هريرة، والبيهقي في السنن الكبرى ٤٠٧/١ في كتاب الصلاة،

باب صحة الصلاة مع ترك الأذان.. عن أبي هريرة. وعبد الرزاق في المصنف ٢٨٧/٣ برقم

٣٣٩٩ عن أبي هريرة.

كذلك فغير ممتنع أن يكون مدركاً لفضلها وحكمها ووقتها، فالذى عليه مدار هذا الحديث وفقهه: أن مدرك ركعة من الصلاة مدرك لحكمها فى السهو وغيره، وأما الفضل فلا يدرك بقياس ولا نظر، لأن الفضائل لا تقاس، فرب جماعة أفضل من جماعة، وكم من صلاة غير متقبلة من صاحبها، وإذا كانت الأعمال لا تقع المجازاة عليها إلا على قدر النيات وهذا ما لا اختلاف فيه، فكيف يعرف قدر الفضل مع مغيب النيات، عنا؟ والمطلع عليهما العالم بها، يجازى كلاهما شاء، لا شريك له، وقد يقصد الإنسان المسجد: فيجد القوم منصرفين من الصلاة، فيكتب له أجر من شهدا لصحة نيته، والله أعلم.

وقد روى مثل هذا عن النبي ﷺ، أخبرنا أبو محمد بن عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا عبد الله بن مسلمة، قال: حدثنا عبد العزيز يعنى ابن محمد يعنى ابن طحلاء، عن محسن بن على، عن عوف بن الحارث، عن أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من توضأ فأحسن وضوءه ثم راح فوجد الناس قد صلوا أعطاه الله مثل أجر من صلاها أو حضرها لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً» (١٣٧). حدثنا أبو محمد قاسم بن محمد قال: حدثنا خالد بن سعد قال: حدثنا محمد بن عبد الله المعروف بابن العواف قال: حدثنا محمد بن إسماعيل الصائغ قال: حدثنا عفان، وحدثنا عبد الوارث بن سفيان قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل الترمذى قال: حدثنا نعيم بن حماد قال: حدثنا ابن المبارك قال: حدثنا أبو غوانة قال: حدثنا يعلى بن عطاء، عن معبد بن هرمز، عن سعيد بن المسيب قال: حضر رجلاً من الأنصار الموت، فقال: من فى البيت؟ قالوا: أهلك وأخوانك وجلسائك، قال: ارفعونى، فأسنده ابنه، ففتح عينيه، فسلم على القوم، فردوا عليه، وقالوا: خبرنا، قال: إني محدثكم اليوم حديثاً ما حدثت به أحداً منذ سمعته من رسول الله ﷺ وما أحدثكموه اليوم إلا احتساباً، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من توضأ فى بيته فأحسن الوضوء ثم خرج إلى المسجد فصلى فى جماعة لم يرفع رجله اليمنى إلا كتب له بها حسنة ولم يضع رجله اليسرى إلا حط الله عنه بها خطيئة، حتى يأتى المسجد فليقرب أو ليعبد فإذا صلى بصلاة الإمام انصرف وقد غفر له فإن هو أدرك بعضها وفاته بعضها فأتم ما فاته كان كذلك، فإن هو أدرك الصلاة وقد صليت فصلى صلاته، وأتمها بركوعها وسجودها كان كذلك» (١٣٨).

(١٣٧) أخرجه أحمد ٣٨٠/٢ عن أبى هريرة، والبيهقى فى السنن الكبرى ٦٩/٣ كتاب الصلاة، باب من خرج يريد الصلاة، عن أبى هريرة، والبغوى بشرح السنة ٣٤٢/٣ كتاب الصلاة، باب فضل الجماعة، عن أبى هريرة.

(١٣٨) ذكره بالكنز برقم ٢٠٢٩٤ وعزاه البغوى، عن ابن المسيب، عن رجل من الأنصار.

وروى شريك، عن عامر بن شقيق، عن أبي وائل، قال: من أدرك التشهد، فقد أدرك الصلاة، قال شريك: يعنى فضلها. وروى ابن علية، عن كثير بن شنظير، عن عطاء بن أبي رباح، عن أبي هريرة قال: إذا انتهى القوم وهم قعود فى آخر صلاتهم فقد دخل فى التضعيف وإذا انتهى إليهم وقد سلم الإمام ولم يتفرقوا فقد دخل فى التضعيف، قال عطاء: وكان يقول إذا خرج من بيته وهو ينويهم فأدركهم، أو لم يدركهم، فقد دخل فى التضعيف. وقال الأثرم: سمعت أحمد بن حنبل يقول: إن دخل مع الإمام فى التشهد، فقد دخل فى التضعيف، وكان أبو سلمة - وهو راوى الحديث - يفتى بنحو هذا، حدثنا عبدالوارث بن سفيان قال: حدثنا قاسم بن أصبغ قال: حدثنا محمد بن عبدالسلام، حدثنا محمد بن بشار، قال: حدثنا محمد بن جعفر قال: حدثنا شعبة، عن سعيد بن إبراهيم، عن أبي سلمة قال: من خرج من بيته قبل أن يسلم الإمام فقد أدرك فهذا أبو سلمة يفتى بما يرى من الفضل، وهو فقيه جليل، روى هذا الحديث وعلم مخرجه فوجب أن لا يقطع فى شىء من الفضائل، فإن الله - عز وجل - هو المبتدئ بها والمتفضل لا شريك له، أما على قدر النيات، وإما لما شاء مما سبق فى علمه، وإذا كان منتظر الصلاة كالمصلى فى الفضل، ومن نوى الشىء كمن عمله فى الفضائل، فأى مدخل هاهنا للقياس والنظر؟ وسنزيد هذا الباب بيانا فى باب محمد بن المنكدر، ومن كتابنا هذا عند قوله ﷺ: «ما من امرئ يكون له صلاة بليل فيغلبه عليها نوم إلا كتب الله له أجر صلاته، وكان نومه صدقة عليه» (١٣٩).

ونوضح ذلك بالأثر الصحيح - إن شاء الله تعالى - وأولى ما قيل به فى هذا الباب من آراء الرجال، قول أبي هريرة وقول أبي سلمة لروائيهما لهذا المعنى وموضعهما من العلم، وظاهر هذا الحديث حجة لمن تقلده - وبالله التوفيق -، وفى هذا الحديث من الفقه أيضاً: أن من أدرك ركعة من الجمعة أضاف إليها أخرى فصلى ركعتين ومن لم يدرك منها ركعة صلى أربعاً لأن فى قوله ﷺ: «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة» دليلاً على أن من لم يدرك منها ركعة فلم يدركها، ومن لم يدرك الجمعة صلى أربعاً وهذا موضع يختلف الفقهاء فيه فذهب مالك، والشافعى، وأصحابهما، والثورى والحسن بن حى، والأوزاعى، وزفر بن الهذيل، ومحمد بن الحسن فى الأشهر عنه والليث ابن سعد وعبدالعزیز بن أبى سلمة وأحمد بن حنبل، إلى أن من لم يدرك ركعة من صلاة

(١٣٩) أخرجه أبو داود ج ١/ ٣٥ برقم ١٣١٤ كتاب الصلاة، باب من نوى القيام فنام، عن عائشة، وأحمد ١٨٠/ ٦ عن عائشة. وذكره بالكنز برقم ٢١٣٩٠ ج ٧/ ٧٨٣ وعزاه لأبى داود، والنسائى، عن عائشة.

الجمعة مع الإمام صلى أربعاً. وقال أحمد: إذا فاتته الركوع صلى أربعاً وإذا أدرك ركعة صلى إليها أخرى، عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ منهم ابن مسعود، وابن عمر، وأنس، ذكره الأثرم، عن أحمد ثم قال: حدثنا أحمد، حدثنا عبدالرزاق، عن معمر، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، قال: إذا أدرك من الجمعة ركعة صلى إليها أخرى وإذا أدركهم جلوساً صلى أربعاً، قال أبو عبد الله: ما أغربه، يعنى: أن هذا الحديث غريب عن ابن عمر وذكر الأثرم، عن سعيد بن المسيب وإبراهيم والزهرى مثله.

قال أبو عمر: قد روى عن على بن أبى طالب أيضاً مثله وعن الحسن البصرى وعلقمة والأسود وعروة، وبه قال إسحاق وأبو ثور، وقال ابن شهاب: هى السنة، ذكر مالك فى موطئه: أنه سمع ابن شهاب يقول: من أدرك من صلاة الجمعة ركعة فليصل أخرى، قال ابن شهاب: وهى السنة، قال مالك: وعلى ذلك أدركت أهل العلم ببلدنا وذلك أن رسول الله ﷺ قال: «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة».

حدثنا خلف بن قاسم، حدثنا عبد الله بن جعفر وعبد الله بن عمر، قالوا: حدثنا يوسف بن يزيد، حدثنا نعيم بن حماد، حدثنا ابن المبارك، عن معمر والأوزاعى، ومالك ابن أنس، عن الزهرى، عن أبى سلمة، عن أبى هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدركها». قال الزهرى: فترى الجمعة من الصلاة، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: إذا أحرم فى الجمعة قبل سلام الإمام، صلى ركعتين، وروى ذلك أيضاً عن إبراهيم النخعى والحكم بن عتيبة وحماد، وهو قول داود، واحتجوا بقول رسول الله ﷺ: «ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا» وقد روى: «ما فاتكم فأقضوا» قالوا: والذى فاتته ركعتان لا أربع، ومن أدرك الإمام قبل سلامه فقد أدرك لأنه مأمور بالدخول معه. وروى عن محمد بن الحسن القولان جميعاً، وروى عنه أيضاً: أنه قال: يصلى أربعاً يقعد فى الاثنتين الأوليين بمقدار التشهد، فإن لم يفعل، أمرته أن يعيد أربعاً.

قال أبو عمر: فى قوله ﷺ: «ما أدركتم فصلوا» مع قول الجمهور فيمن أدرك الإمام قد رفع رأسه من آخر ركعة: أنه يصلى معه السجدين والجلوس ولا يعتد بشيء من ذلك، دليل على فساد قول عبدالعزيز بن أبى سلمة حيث قال: إذا أدرك الإمام يوم الجمعة فى التشهد قعد بغير تكبير، فإذا سلم الإمام قام وكبر ودخل فى صلاة نفسه، قال: وإن قعد مع الإمام بتكبير، سلم إذا فرغ الإمام وقام فكبر للظهر.

وفى قوله ﷺ: «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة» فساد قول من قال: أن من فاتته خطبة يوم الجمعة صلى أربعاً لأن رسول الله ﷺ لم يخص جمعة من غيرها،

وقد قال: بأن من فاتته الخطبة صلى أربعاً، جماعة من التابعين منهم عطاء وطاوس ومجاهد ومكحول. وقد حدثني محمد بن عبد الله، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا إسحاق بن أبي حسان، قال: حدثنا هشام بن عمار، قال: حدثنا عبد الحميد، قال: حدثنا الأوزاعي قال: سألت الزهري عن رجل فاتته خطبة الإمام يوم الجمعة وأدرك الصلاة فقال: حدثني أبو سلمة: أن أبا هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من أدرك ركعة من صلاة فقد أدركها»، واختلف العلماء في حد إدراك الركعة مع الإمام فروى، عن أبي هريرة من طريق فيه نظر، أنه قال: من أدرك القوم ركوعاً فلا يعتد بها، وهذا قول لا نعلم أحداً قال به من فقهاء الأمصار، ولا من علماء التابعين، وقد روى معناه، عن أشهب وروى، عن جماعة من التابعين أنهم قالوا: إذا أحرم الداخل والناس ركوع أجزاءه، وإن لم يدرك الركوع، وبهذا قال ابن أبي ليلى والليث بن سعد وزفر بن الهذيل قالوا: إذا كبر قبل أن يرفع الإمام رأسه ركع كيف أمكنه واتبع الإمام وكان بمنزلة النائم واعتد بالركعة. وقد روى عن ابن أبي ليلى والليث بن سعد وزفر بن الهذيل والحسن بن زياد: أنه إذا كبر بعد رفع الإمام رأسه من الركعة قبل أن يركع، اعتد بها، وقال الشعبي: إذا انتهيت إلى الصف المؤخر ولم يرفعوا رؤوسهم وقد رفع الإمام رأسه فركعت فقد أدركت، لأن بعضهم أئمة ببعض، رواه داود، عن الشعبي، وقال جمهور العلماء: من أدرك الإمام راکعاً، فكبر وركع وأمكن يديه من ركبتيه قبل أن يرفع الإمام رأسه من الركوع فقد أدرك الركعة، ومن لم يدرك ذلك، فقد فاتته الركعة، ومن فاتته الركعة، فقد فاتته السجدة، لا يعتد بالسجود وعليه أن يسجد مع الإمام ولا يعتد به، هذا مذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة وأصحابهم، وهو قول الثوري والأوزاعي وأبي ثور وأحمد بن حنبل وإسحاق، وروى ذلك عن علي وابن مسعود وزيد بن ثابت وابن عمر وعطاء وإبراهيم النخعي وميمون وعروة بن الزبير، ذكر ابن أبي شيبة: أخبرنا حفص بن غياث، عن ابن جريج، عن نافع، عن ابن عمر، قال: إذا جئت والإمام راکع فوضعت يديك على ركبتيك قبل أن يرفع رأسه فقد أدركت، وذكر عبدالرزاق، عن ابن جريج، قال: أخبرني نافع، عن ابن عمر، قال: إذا أدركت الإمام راکعاً فركعت قبل أن يرفع رأسه فقد أدركت، وإن رفع قبل أن تر كع فقد فاتتك.

وعن معمر، عن الزهري، عن سالم: أن زيد بن ثابت وابن عمر، قالوا في الذي يدرك القوم ركوعاً: مثل ذلك أيضاً، قالوا: وإن وجدهم سجوداً سجد معهم ولم يعتد بذلك، وذكر مالك في الموطأ، عن نافع، عن ابن عمر أنه كان يقول: إذا فاتتك الركعة فقد فاتتك السجدة، قال مالك: وبلغني أن أبا هريرة كان يقول: من أدرك الركعة فقد أدرك

السجدة ومن فاتته قراءة أم القرآن فقد فاتته خير كثير. وذكر ابن أبي شيبة، عن يحيى بن آدم قال: حدثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن هبيرة، عن علي - رضى الله - عنه قال: لا يعتد بالسجود إذا لم يدرك الركوع، قال: وحدثنا يحيى بن آدم، حدثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، وهبيرة، عن عبد الله قال: إذا لم يدرك الركوع فلا يعتد بالسجود، واختلف العلماء أيضًا فيما يكبر من أدرك القوم مع الإمام ركوعًا، فقالت طائفة: تجزئه تكبيرة واحدة، واختلف القائلون بهذا، فمنهم من قال: يكبر تلك التكبيرة، واقفًا يحرم بها، ثم ينحط ولا تجزئه إن كبرها في حال الانحطاط للركوع، لأن الصلاة إنما تفتح بالقيام لا بالركوع، ومنهم من قال: إن ابتدأها واقفًا وانحط بها لركوعه مفتتحا لصلاته بنية التحريم أجزأه ذلك. ذكر مالك، عن ابن شهاب قال: إذا أدرك الرجل الركعة، فكبر تكبيرة واحدة أجزأت عنه تلك التكبيرة، قال مالك: وذلك إذا نوى بتلك التكبيرة افتتاح الصلاة، هكذا في الموطآت، عن مالك. وليحيى بن يحيى في الموطأ، عن مالك فيمن سها عن تكبيرة الافتتاح وكبر للركوع الأول أن ذلك يجزى عنه إذا نوى بهذا الافتتاح، وهذا يحتمل القولين جميعًا، وكذلك اختلف في ذلك المتأخرون من أصحاب مالك وتحصيل المذهب: أنه إذا افتتحها قائمًا وانحط بها مكبرًا راکعًا: أنها تجزيه من تكبيرة الإحرام إذا نواها بذلك، وذكر ابن أبي شيبة، عن عبد الأعلى، عن معمر، عن الزهرى، عن سالم، عن ابن عمر، وزيد بن ثابت قالوا: إذا أدرك القوم ركوعًا فإنه تجزيه تكبيرة واحدة، وهو قول عروة وإبراهيم وعطاء والحسن وقتادة والحكم بن عتيبة وميمون وجماعة وكلهم يستحب أن يكبر تكبيرتين: واحدة للإحرام، وثانية للركوع، فإن كبر واحدة لافتتاح الصلاة والركعة أجزأه، وسار على هذا مذهب جماعة الفقهاء بالحجاز والعراق وأتباعهم، وقال ابن سيرين وحماد بن أبي سليمان: لا يجزيه حتى يكبر تكبيرتين واحدة يفتح بها، وثانية يركع بها، والقول الأول أصح من جهة النظر، وقد بينا ما يجب من التكبير وما لا يجب منه في الباب الذى بعد هذا - والحمد لله - . ومن هذا الباب مراعاة الركعة عند مالك وجماعة معه، المسافر يصلى وراء المقيم، وقد اختلف العلماء فيها، فقال مالك وأصحابه: إذا لم يدرك المسافر من صلاة المقيم ركعة صلى ركعتين، وإن أدرك مع المقيم ركعة صلى أربعًا، وهو قول الحسن والنخعى والزهرى وقتادة.

وقال الشافعى وأبو حنيفة وأصحابهما والثورى والأوزاعى وأحمد بن حنبل وأبو ثور: إذا دخل المسافر فى صلاة المقيم، صلى صلاة مقيم أربعًا وإن أدركه فى التشهد، وروى ذلك عن ابن عمر وابن عباس وجماعة من التابعين وفى هذه المسألة أيضًا قولان

آخران يردهما هذا الحديث أحدهما: أن المسافر إذا أدرك ركعتين من صلاة المقيم استجزأ بهما وسلم بسلامه، روى هذا عن طاوس والشعبي، والآخر: أن للمسافر أن ينوي خلف المقيم صلاة مسافر، فإذا تشهد في الجلسة الوسطى، سلم وخرج وإن أدرك المقيم جالساً، صلى صلاة مسافر، هذا قول إسحاق بن راهويه وهذان قولان ضعيفان شاذان، والناس على القولين الأولين، ومن هذا الباب أيضاً: المأموم لا يدرك ركعة مع الإمام أو يدركها وقد سها الإمام قبل أن يدخل معه هذا الداخل، هل عليه سجود السهو أم لا؟ فقال مالك: إذا أدرك معه ركعة لزمه أن يسجد معه لسهوه، وإن لم يدرك معه ركعة لم يلزمه ذلك، ومذهب مالك في ذلك أن سجدتي السهو إن كانتا قبل السلام سجدهما معه، وإن كانتا بعد السلام لم يسجدهما معه وسجدهما إذا قضى باقى صلاته، وهو قول الأوزاعي والليث. وقال الشافعي والكوفيون وسائر الفقهاء: من دخل مع الإمام في بعض سهوه لزمه ويسجد معه، وعن الشافعي: أنه يسجدهما بعد القضاء أيضاً.

قال أبو عمر: من راعى الركعة وأدركها في هذه المسائل، شهد له ظاهر قول رسول الله ﷺ: «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة» لأن من أدرك الصلاة من أولها، لزمه حكمها في كل شيء منها، فقد جعل رسول الله ﷺ مدرك ركعة منها كمدرکها، فذلك عندي على العموم، والله أعلم. ومن هذا الباب عند مالك وأصحابه: الرجل يدرك ركعة من صلاة الجماعة فلا يعيد تلك الصلاة في جماعة إذا أدرك منها ركعة تامة، وإن لم يدرك إلا السجود أو الجلوس فله أن يعيد في جماعة، ومن هذا الباب أيضاً: الحكم فيمن أدرك ركعة من الصلاة: هل هي أول صلاته؟ أو آخرها؟ فاختلف العلماء في ذلك، فروى عن مالك: أن ما أدرك هو أول صلاته إلا أنه يقضى ما فاتته بالحمد وسورة، ولم يختلف قول مالك وأصحابه: أن المأموم يقضى ما فاتته على حسب ما قرأ إمامه، وقال ابن القاسم: وما أدرك فهو أول صلاته، ورواه عن مالك.

وقول الشافعي في هذه المسألة كرواية ابن القاسم سواء: ما أدرك هو أول صلاته ويقضى بالحمد لله وسورة، وهو قول الأوزاعي ومحمد بن الحسن وبه قال أحمد بن حنبل والطبري وجماعة، وروى ابن عبدالحكم، عن مالك: أن ما أدرك فهو آخر صلاته، وبه قال أشهب، وهو قول أبي حنيفة والثوري وأبي يوسف والحسن بن حي وكل هؤلاء القائلين بالقولين جميعاً يقولون: يقضى ما فاتته بالحمد وسورة على حسب ما قرأ إمامه. وقد روى عن علي بن أبي طالب وأبي الدرداء وسعيد بن المسيب والحسن البصري وعمر بن عبد العزيز ومكحول وعطاء والزهري، أن ما أدرك فهو أول

صلاته، ولم يرو عنهم فى قضاء القراءة شىء منصوص. وروى عن ابن عمر ومجاهد وابن سيرين: أن ما أدرك فهو آخر صلاته، ومن قال هذا القول فليس يجىء على أصله إلا القراءة كما قرأ الإمام لا غير. وقال المزنى صاحب الشافعى وداود بن على وإسحاق بن راهويه وطائفة منهم عبدالعزيز بن أبى سلمة الماجشون: ما أدرك فهو أول صلاته ويقرأ فى الركعتين اللتين يقضيهما بالحمد وحدها.

قال أبو عمر: هذا الاختلاف كله إنما هو فى القضاء للقراءة، ولا يختلفون أن من فاته شىء من صلاته فهو بان فى ركوعه وسجوده فقف على هذا الأصل والقياس على قول من قال: «ما أدرك فهو أول صلاته»، ما قاله المزنى، والله أعلم. ولم يختلفوا أن من فاته بعض صلاته، يتشهد فى آخرها ويحرم إذا دخل وهذا يدل على أن ما أدرك فهو أول صلاته ويقضى آخرها - وبالله التوفيق - . وقد روى عن النبى ﷺ أنه قال: «وما فاتكم فاقضوا»^(١٤٠). ويحتج بهذا كل من قال: ما أدرك فهو آخر صلاته، وسند ذكر الروايات فى ذلك على وجهها، إن شاء الله. فى باب العلاء بن عبدالرحمن من كتابنا هذا - وبالله توفيقنا وعوننا - .

٣ - باب جامع المواقيت

٩ - حديث حاد وعشرون لنافع، عن ابن عمر:

مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «الذى تفوته صلاة العصر فكأنما وتر أهله وماله»^(١٤١).

هذا حديث صحيح بإسناده هذا لم يختلف فيه على مالك، وكذلك رواه أيوب وعبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، حدثنا عبدالوارث بن سفيان، حدثنا قاسم ابن أصبغ، حدثنا بكر بن حماد، قال: حدثنا مسدد، حدثنا يحيى، عن عبيد الله قال: حدثنى نافع، عن عبد الله بن عمر، عن النبى ﷺ قال: «الذى تفوته صلاة العصر كأنما وتر أهله وماله».

(١٤٠) أخرجه أحمد ٣١٨/٢ عن أبى هريرة. وذكره الزيلعى فى نصب الراية ٢٠٠/٢ كتاب الصلاة، وعزاه لمسلم، عن أبى هريرة.

(١٤١) أخرجه الترمذى برقم ١٧٥ ج ١/٣٣١ كتاب الصلاة، باب ما جاء فى السهو، عن ابن عمر، وأبو داود برقم ٤١٤ ج ١/١١٠ كتاب الصلاة، باب فى وقت صلاة العصر، عن ابن عمر، وأحمد ١٣٨/٢، والبخارى ٢٣٠/١ كتاب الصلاة، باب أثم من فاتته صلاة العصر، عن ابن عمر ومسلم ٤٣٥/١ كتاب المساجد، باب التغليظ فى تفويت العصر، عن ابن عمر. وعبدالرزاق بالمصنف برقم ٢٠٧٤ عن ابن عمر ج ١/٥٤٨، وابن خزيمة برقم ٣٣٥ عن ابن عمر. والبغوى بشرح السنة ٢١٣/٢ عن ابن عمر.

وحدثنا عبدالوارث، ويعيش بن سعيد، قالاً: حدثنا قاسم، حدثنا أحمد بن محمد البرتي، حدثنا أبو معمر، حدثنا عبدالوارث بن سعيد، وحدثنا عبدالوارث بن سفيان، وأحمد بن قاسم قالاً: حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا الحارث بن أبي أسامة، حدثنا داود ابن نوح، حدثنا حماد قالاً جميعاً: حدثنا أيوب عن نافع، عن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الذي تفوته صلاة العصر كأنما وتر أهله وماله».

وهو عند ابن شهاب، عن سالم، عن ابن عمر رواه، عن ابن شهاب جماعة من أصحابه منهم: ابن عيينة ومحمد بن أبي عتيق وإبراهيم بن سعد، حدثنا سعيد بن نصر، وعبدالوارث بن سفيان قالاً: حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا جعفر بن محمد الصائغ، حدثنا سليمان بن داود الهاشمي، حدثنا إبراهيم بن سعد، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن ابن عمر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من فاتته صلاة العصر فكأنما وتر أهله وماله».

ورواه سعيد بن إبراهيم، عن الزهري، عن ابن عمر مرفوعاً بغير اللفظ: حدثنا سعيد ابن عثمان، حدثنا أحمد بن دحيم، حدثنا محمد بن الحسين بن زيد أبو جعفر، حدثنا محمد بن عمرو، حدثنا نعيم بن حماد، حدثنا ابن المبارك، حدثنا شعبة، عن سعيد بن إبراهيم، عن الزهري، عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «إن الرجل ليدرك الصلاة وما فاتته منها خير من أهله وماله» (١٤٢). وسنذكر هذا المعنى في باب يحيى بن سعيد، إن شاء الله.

وعند ابن شهاب في هذا الحديث أيضاً إسناد آخر عن أبي بكر بن عبدالرحمن، عن نوفل بن معاوية الدثلي؛ رواه عنه مالك وغيره، إلا إنه محفوظ من ابن أبي ذئب، عن الزهري، وغير محفوظ عن مالك إلا من حديث خلف بن سالم، عن معن، عن مالك؛ قال أبو عبدالرحمن النسائي: أخاف أن لا يكون محفوظاً من حديث مالك، ولعله أن يكون معن عن ابن أبي ذئب: فأما حديث مالك عن ابن شهاب في ذلك فقرأته على أحمد بن فتح بن عبد الله أن حمزة بن محمد حدثهم، قال: حدثنا أحمد بن الحسن بن عبد الجبار، قال: حدثنا خلف بن سالم المخزومي، قال: حدثنا معن بن عيسى، عن مالك، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام، عن نوفل بن معاوية الدثلي أن رسول الله ﷺ قال: «من فاتته صلاة العصر فكأنما وتر أهله وماله».

وخالفه ابن أبي ذئب في هذا الإسناد فجعله عن الزهري، عن أبي سلمة فيما روينا من حديث أسد - حدثناه خلف بن القاسم - قراءة مني عليه، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن المسور، قال: حدثنا مقدم بن داود، قال: حدثنا أسد بن موسى، قال: حدثنا ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، عن نوفل بن معاوية قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من فاتته صلاة فكأنما وتر أهله وماله».

هكذا قال «صلاة» فيما كتبنا عنه وقرأنا عليه. وذكر أبي سلمة بن عبدالرحمن في هذا الحديث خطأ من قائله، وإنما هو أبو بكر بن عبدالرحمن، وليس ذلك من ابن أبي ذئب وإنما الخطأ فيه من أسد أو ممن دون أسد؛ وأما من ابن أبي ذئب فلا، حدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل الصائغ، قال: حدثنا يحيى بن أبي بكير، قال: حدثنا ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبدالرحمن، عن نوفل بن معاوية الدثلي، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من فاتته الصلاة فكأنما وتر أهله وماله. قلت، ما هذه الصلاة؟ قال: صلاة العصر. قال: «وسمعت ابن عمر يقول: قال رسول الله ﷺ: إن الذي تفوته صلاة العصر فكأنما وتر أهله وماله».

هكذا في هذا الحديث بهذا الإسناد: «وسمعت ابن عمر»، فإن صح هذا فالحديث لابن شهاب، عن أبي بكر بن عبدالرحمن، عن نوفل بن معاوية وابن عمر جميعاً، عن النبي ﷺ، وعن سالم أيضاً، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ. ومما يصح ذلك أن محمد بن إسحاق روى هذا الحديث عن يزيد بن أبي حبيب، عن عراك بن مالك الغفاري، قال: سمعت نوفل بن معاوية الدثلي، وهو جالس مع عبد الله بن عمر بسوق المدينة يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «صلاة من فاتته فكأنما وتر أهله وماله»، فقال عبد الله بن عمر: قال رسول الله ﷺ: هي العصر؛ ذكره الطحاوي في فوائده عن علي بن معبد، عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن ابن إسحاق.

وحدثنا عبدالوارث، قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا أبو عامر، ويحيى بن أبي بكير، قال: حدثنا ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبدالرحمن، عن نوفل بن معاوية، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من فاتته صلاة العصر فكأنما وتر أهله وماله». وهذا يدل على أن قوله في حديث نوفل الدثلي: «من فاتته الصلاة»، أراد صلاة العصر؛ فيكون معناه ومعنى حديث ابن عمر سواء، وتكون صلاة العصر مخصوصة بالذكر في ذلك، غيرها بالمعنى وقد ذهب قوم من أهل العلم إلى أن حديث نوفل بن معاوية أعم وأولى بصحيح المعنى من حديث ابن عمر

وقالوا فيه: قوله من فاتته الصلاة - وقد فاتته صلاة يريد كل صلاة - لأن حرمة الصلوات كلها سواء؛ قال: وتخصيص ابن عمر لصلاة العصر، هو كلام خرج على جواب السائل، كأنه سمع رسول الله ﷺ قد أجاب من سأله عن صلاة العصر بأن قال له: الذي تفوته صلاة العصر فكأنما وتر أهله وماله؛ ولو سئل عن الصبح وغيرها، كان كذلك جوابه أيضاً، والله أعلم. بدليل حديث نوفل بن معاوية: الذي تفوته الصلاة أو تفوته صلاة فكأنما وتر أهله وماله. حدثنا أحمد بن محمد، حدثنا أحمد بن الفضل، حدثنا محمد بن جرير، حدثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، قال: حدثنا ابن أبي فديك قال: حدثنا ابن أبي ذئب، عن ابن شهاب، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، عن نوفل بن معاوية الدثلي، قال: قال رسول الله ﷺ: من فاتته الصلاة فكأنما وتر أهله وماله.

وفى هذا الحديث تعظيم لعمل الصلاة في وقتها، وهى خير أعمالنا كما قال رسول الله ﷺ: «واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة» (١٤٣). وقد سئل ﷺ عن أى الأعمال أحب إلى الله؟ فقال: الصلاة في وقتها، وروى: «فى أول وقتها»، وفيه تحقير للدنيا وأن قليل عمل البر، خير من كثير من الدنيا؛ فالعقل العالم بمقدار هذا الخطاب يحزن على فوات صلاة العصر إن لم يدرك منها ركعة قبل غروب الشمس أو قبل إصفرارها، فوق حزنه على ذهاب أهله وماله - وما توفيقى إلا بالله -.

وقد ذكرنا ما للعلماء فى آخر وقت العصر من الأقوال والاعتلال فى باب زيد بن أسلم من كتابنا هذا، فلا وجه لإعادته هاهنا؛ وحكم صلاة الصبح وسائر الصلوات فى فواتها كذلك - إن شاء الله، وقد يحتمل أن يكون هذا الحديث قد خرج على جواب السائل عن تفوته صلاة العصر، فلا يكون غيرها بخلاف حكمها فى ذلك ويحتمل أن يكون خصت بالذكر لأن الإثم فى تضييعها أعظم والتأويل الأول أولى والله أعلم.

وقد احتج بهذا الحديث من ذهب إلى أن الصلاة الوسطى صلاة العصر، فقال

(١٤٣) أخرجه الدارمى بنحوه ٢٧٤/١ عن أنس. وابن ماجة بكتاب الطهارة، باب المحافظة على الوضوء، عن ثوبان ١٠١/١ برقم ٢٧٧، وأحمد ٢٢٧/٥ عن ثوبان. والبيهقى بالسنن عن ثوبان ٨٢/١ كتاب الطهارة، باب فضيلة الوضوء، والطبرانى فى الأوسط ١٣/٨ عن ثوبان، والحاكم بالمستدرک ١٣٠/١ كتاب الطهارة، عن ثوبان، والطبرانى فى الكبير ٩٨/٢ عن ثوبان، وفى الأوسط ١١/١ عن ثوبان، وذكره بالکنز ٥٩/٣ برقم ٥٤٧٤ وعزاه لأحمد، والمستدرک، والبيهقى، عن ثوبان، وعزاه أيضاً للطبرانى فى الكبير، عن ابن عمر، وعن سلمة ابن الأكوع.

خصها رسول الله ﷺ بالذكر من أجل أن الله خصها بقوله ﴿حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى﴾^(١٤٤)، فجمعها في قوله: الصلوات ثم خصها بالذكر تعظيماً لها، كما قال عز وجل: ﴿وَإِذَا أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ﴾ فعم النبيين ثم قال: ﴿وَمِنْكُمْ وَمِنْ نُوْحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى بْنِ مَرْيَمَ﴾^(١٤٥)، فخص هؤلاء تعظيماً لهم وهم أولو العزم من الرسل.

وقد اختلف العلماء من الصحابة والتابعين وسائر علماء المسلمين في الصلاة الوسطى على حسب ما قد بيناه في باب زيد بن أسلم من كتابنا هذا، فلا وجه لإعادته هاهنا.

وأما قوله في هذا الحديث: «فكأنما وتر أهله وماله» فمعناه عند أهل العلم فكأنما أذيب بأهله وماله، وكأنما ذهب أهله وماله؛ والمعنى في ذلك ذهاب الأجر والثواب لأن الأهل والمال باقيان، لكن ذهاب الأجر على ذى العقل والدين كذهاب الأهل والمال.

وأما أصل الكلمة من اللغة، فإنها مأخوذة من الوتر والترّة، وهو أن يجنى الرجل على الآخر جنابة في دم أو مال، فيطلبه به حتى يأخذ منه ذلك المال أو مثله؛ ومثل ذلك الدم، وقلما يكون ذلك إلا أكثر من الجنابة الأولى، فيذهب المال ويحذف به وبالأهل؛ وقد يسمى كل واحد منهما موتوراً لذهاب ماله وأهله، قال الأعشى:

علقم ما أنت إلى عامر الناقض الأوتار والواتر

وقال أعرابي:

كأنما الذئب إذ يعدو على غنمى فى الصبح طالب وتر كان فاتأرا

وقال منقذ الهلالى:

وكذلك يفعل فى تصرفه والد هر ليس يناله وتر

وإنما قال:، والله أعلم. فى هذا الحديث فكأنما «وتر أهله» ولم يقل: «مات أهله» لأن الموتور يجتمع عليه همان: هم ذهاب أهله، وهم الطلب بثأره ووتره؛ فالذى تفوته صلاة العصر فمصيبيته لو حصل وفهم كمصيبة هذا، والله أعلم. وقد جاء عن النبى ﷺ فى الذى تفوته صلاة العصر، حديث أشد من هذا فى ظاهره، وليس على ظاهره؛ والمعنى فيه عند أهل السنة كالمعنى فى هذا سواء؛ حدثنا سعيد بن نصر وعبد الوارث بن سفيان

قالا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا يزيد بن هارون، وحدثنا عبدالوارث، قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا بكر بن حماد، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا يحيى، قالوا جميعاً، أخبرنا هشام بن أبي عبد الله الدستوائي، قال: حدثني يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، قال: حدثني أبو المليح، قال: كنا مع يزيد في سفر في يوم غيم، فقال: بكمروا بالعصر: وقال يحيى: بالصلاة، فإن رسول الله ﷺ قال: «من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله»^(١٤٦). وقال يزيد: من فاتته صلاة العصر حبط عمله، ورواه الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، عن أبي المهاجر، عن بريرة، عن النبي ﷺ، ذكره ابن أبي شيبة، عن وكيع، وعيسى بن يونس جميعاً، عن الأوزاعي.

قال أبو عمر: معنى قوله في هذا الحديث: «حبط عمله» أي: حبط عمله فيها فلم يحصل على أجر من صلاحها في وقتها - يعني أنه إذا عملها بعد خروج وقتها فقد أجز عملها في وقتها وفضلها، والله أعلم. لا أنه حبط عمله جملة في سائر الصلوات وسائر أعمال البر، أعوذ بالله من مثل هذا التأويل، فإنه مذهب الخوارج، وإنما يحبط الأعمال الكفر بالله وحده؛ قال الله - عز وجل - : ﴿ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله﴾^(١٤٧).

وفي هذا النص دليل واضح أن من لم يكفر بالإيمان لم يحبط عمله.

وقد اختلف في تأويل قوله: «فقد حبط عمله» بما قد ذكرناه في كتاب المرتد ورواية من روى في هذا الحديث ترك صلاة العصر، أولى من رواية من روى فاتته، وقد يكون المعنى فاتته: تركه لها فحبط عمله فيها، فلا يكون في ذلك تناقض ولا يسمى الناس لها، والنائم عنها، والمحبوس عن القيام إليها، تاركاً لها؛ لأن الفاعل من فعل الترك، واختاره بقصد منه إليه وإرادة له وليس كذلك من وصفنا حاله من الناس، والنائم، والمغلوب؛ وقد ذكرنا أحكام تارك الصلاة عامداً، وما للعلماء في ذلك من المذاهب - في باب زيد بن أسلم - والحمد لله -. ومن ترك صلاة العصر أو غيرها جحوداً بها، فهو كافر، قد حبط عمله عند الجميع - وبالله التوفيق - .

(١٤٦) أخرجه البخاري ٢٤٤/١ كتاب مواقيت الصلاة، باب التبكير بالصلاة، عن بريرة، وأخرجه النسائي ٢٣٦/١ عن بريرة بكتاب الصلاة، باب من ترك صلاة العصر، وأحمد ٣٥٠/٥ عن بريرة.

١٠ - حديث رابع وستون ليحيى بن سعيد:

مالك، عن يحيى بن سعيد أنه قال: «إن الرجل ليصلى الصلاة، وما فاتته، ولما فاتته من وقتها أعظم، أو أفضل من أهله وماله» (١٤٨).

وهذا موقوف في الموطأ، ويستحيل أن يكون مثله رأياً، فكيف وقد روى مرفوعاً بإسناد ليس بالقوى.

حدثنا أحمد بن قاسم بن عيسى المقرئ، قال: حدثنا عبيد الله بن محمد بن حبابه ببغداد، قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي، قال: حدثني جدي، قال: حدثنا يعقوب بن الوليد، عن ابن أبي ذئب، عن المقبري، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أحدكم ليصلى الصلاة وما فاتته من وقتها أشد عليه من أهله وماله».

وهذا يدل على أن أول الوقت أفضل، وكان مالك فيما حكى ابن القاسم عنه لا يعجبه قول يحيى بن سعيد هذا.

قال أبو عمر: أظن ذلك، والله أعلم، من أجل قوله ﷺ: ما بين هذين وقت، فجعل أول الوقت وآخره وقتاً، ولم يقل: إن أوله أفضل، والذي يصح عندي من ترك مالك الإعجاب بهذا الحديث، لأن فيه «وما فاتته من وقتها أفضل من أهله وماله أو أشد عليه من ذهاب أهله وماله». وهذا اللفظ قد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: فيمن فاتته صلاة العصر فوتاً عند أهل العلم كلياً حتى يخرج وقتها كله، ولا يدرك منها ركعة قبل الغروب؛ وهذا المعنى يعارض ظاهر قوله في هذا الحديث: وما فاتته ولما فاتته من وقتها، لأن قوله فاتته وقتها غير قوله فاتته من وقتها، فكأن مالك - رحمه الله - لم ير أن بين أول الوقت ووسطه وآخره من الفضل ما يشبه مصيبة من فاتته ذلك بمصيبة من ذهب أهله وماله، لأن ذلك إنما ورد في ذهاب الوقت كله. هذا عندي معنى قول مالك، والله أعلم. لأن في هذا الحديث أن فوات بعض الوقت كفوات الوقت كله؛ وهذا لا يقوله أحد من العلماء لا من فضل أول الوقت على آخره ولا من سوى بينهما، لأن فوت بعض الوقت مباح، وفوت الوقت كله لا يجوز، وفاعله عاص الله إذا تعمد ذلك؛ وليس كذلك من صلى في وسط الوقت وآخره، وإن كان من صلى في أول الوقت أفضل منه، وتدبر هذا تجده كذلك، إن شاء الله.

قال أبو عمر: من فضل أول الوقت فله دلائل وحجج قد ذكرناها في مواضع من

هذا الكتاب - والحمد لله -، وهذا الحديث من أحسنها، والوجه فيه أنه غير معارض لحديث ابن عمر، لأن الإشارة في حديث هذا الباب إلى تفضيل أول الوقت وتعظيم عمل الصلاة والبدار إليها فيه والتحقيق للدنيا، يقول: إن من ترك الصلاة إلى آخر وقتها - وهو قادر على فعلها - فقد ترك من الفضل وعظيم الأجر ما هو أعظم وأفضل من أهله وماله، لأن قليل الثواب في الآخرة فوق ما يؤتى المرء في الدنيا من الأهل والمال، ولموضع سوط في الجنة، خير من الدنيا وما فيها، ويدلك على ما ذكرنا حديث العلاء، عن أنس مرفوعاً: تلك صلاة المنافقين، يعيب تارك العصر إلى اصفرار الشمس من غير عذر، وحكم صلاة الصبح وصلاة العشاء كحكم صلاة العصر عند العلماء، لأنها لا تشترك مع غيرها بعدها؛ فحديث هذا الباب ورد في تفضيل الصلاة لأول وقتها على ما ذكرنا، لا أن فاعل ذلك كمن وتر أهله وماله، والله أعلم.

وقد مضى القول في معنى قوله ﷺ من فاتته صلاة العصر فكأنما وتر أهله وماله في باب نافع من كتابنا هذا - والحمد لله -.

قرأت على عبدالوارث بن سفيان أن قاسم بن أصبغ حدثهم، قال: حدثنا محمد بن عبدالسلام الخشني، قال: حدثنا محمد بن بشار، قال: حدثنا عثمان بن عمر، قال: حدثنا مالك بن مغول، عن الوليد بن العيزار، عن أبي عمرو الشيباني، عن عبد الله، قال: سألت رسول الله ﷺ: أي العمل أفضل؟ قال: الصلاة في أول وقتها.

قال: وحدثنا عثمان بن عمر، قال: حدثنا المسعودي، عن عبد الملك بن عمير، عن أبي حثمة، عن الشفا: أن رسول الله ﷺ قال: «أفضل العمل الصلاة على أول وقتها». قال: وحدثنا عثمان بن عمر، قال: حدثنا عبيد الله بن عمر، عن القاسم بن غنام، عن بعض أمهاته، عن أم فروة - أنها سألت رسول الله ﷺ: أي العمل أفضل؟ فقال: الصلاة في أول وقتها.

وروى الليث بن سعد، عن عبيد الله بن عمر، عن القاسم بن غنام، عن جدته الدنيا عن جدته القصوى - أم فروة - وكانت من المبايعات أن النبي ﷺ سئل: أي الأعمال أفضل؟ فقال: الصلاة لأول وقتها.

وهذه الآثار قد عارضها من صحيح الآثار ما هو مذكور في موضعه من هذا الكتاب، إن شاء الله.

٤ - باب النوم عن الصلاة

١١ - حديث ثامن لابن شهاب، عن سعيد بن المسيب مرسل:

مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب «أن رسول الله ﷺ حين قفل من خيبر

أسرى، حتى إذا كان من آخر الليل عرس؛ وقال بلال: اكلاً لنا الصبح، ونام رسول الله ﷺ وأصحابه؛ وكلاً بلال ما قدر له، ثم استند إلى راحلته، وهو مقابل الفجر، فغلبته عيناه، فلم يستيقظ رسول الله ﷺ ولا بلال ولا أحد من الركب، حتى ضربتهم الشمس، ففزع رسول الله ﷺ، فقال بلال: يا رسول الله، أخذ بنفسى الذى أخذ بنفسك. فقال رسول الله ﷺ: اقتادوا، فبعثوا رواحلهم واقتادوا شيئاً ثم أمر رسول الله ﷺ بلالاً فأقام الصلاة، فصلى بهم الصبح، ثم قال حين قضى الصلاة: من نسى الصلاة، فليصلها إذا ذكرها، فإن الله - تبارك وتعالى - يقول: ﴿أقم الصلاة لذكري﴾ (١٤٩).

هكذا روى هذا الحديث عن مالك - مرسلاً - جماعة رواة الموطأ عنه، لا خلاف بينهم فى ذلك؛ وكذلك رواه سفيان بن عيينة ومعمّر - فى رواية عبدالرزاق، عنه، عن الزهرى - مرسلاً، كما رواه مالك.

وقد وصله أبان العطار، عن معمّر، ووصله الأوزاعى أيضاً، ويونس، عن الزهرى، عن سعيد، عن أبى هريرة، وعبدالرزاق أثبت فى معمّر من أبان العطار.

وقد وصله محمد بن إسحاق، عن الزهرى - فيما حدثنا به أحمد بن محمد - قال: حدثنا أحمد بن الفضل، حدثنا الحسن بن على الراقى، حدثنا أبو شعيب صالح بن زياد السوسى بالرقعة، حدثنا يعلى، عن محمد بن إسحاق، عن الزهرى، عن سعيد بن المسيب، عن أبى هريرة، قال: أقبل رسول الله ﷺ من خيبر، حتى إذا كان ببعض الطريق أراد التعريس من آخر الليل، فاضطجع رسول الله ﷺ، وأسند بلال ظهره إلى بغيره، فاستقبل الشرق، فغلبته عينه، فنام، فلم يوقظه إلا الشمس، فكان أولهم رفع رأسه - رسول الله ﷺ، قال: ماذا صنعت بنا يا بلال؟ قال: أخذ بنفسى يا رسول الله، الذى أخذ بنفسك؟ فقال: صدقت، فاقتاد غير كبير، فتوضأ، وتوضأ الناس، ثم صلى الصبح، ثم أقبل عليهم فقال: إذا نسيتم الصلاة فصلوها إذا ذكرتموها، فإن الله - تعالى - يقول: ﴿أقم الصلاة لذكري﴾.

وأما حديث يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن أبى هريرة، أن رسول الله ﷺ حين قفل من خيبر، سار ليله، حتى إذا أدركه الكرى، عرس، وقال بلال: اكلاً لنا الصبح، وساق الحديث بتمامه إلى آخره. قال يونس: وسمعت ابن شهاب يقرؤها للذكرى.

ووصل من هذا الحديث ابن عيينة ومعمّر، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قوله: من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها، فإن الله يقول: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لَذِكْرِي﴾.

وقد روى عن النبي ﷺ في نومه عن الصلاة في السفر آثار كثيرة من وجوه شتى، رواها عنه جماعة من أصحابه، منهم: ابن مسعود، وأبو قتادة، وذو مخبر الحبشي، وعمران بن حصين، وأبو مسعود وأبو هريرة: وقد ذكرناها في باب زيد بن أسلم.

وبعضهم ذكر أنه أذن وأقام، ولم يذكر ذلك بعضهم، وبعضهم ذكر أنه ركع ركعتي الفجر، وبعضهم لم يذكر ذلك. والحجة في قول من ذكر، لا في قول من قصر. وقد ذكرنا ذلك كله وما للعلماء فيه - في باب مرسل زيد بن أسلم، فلا معنى لإعادة شيء من ذلك هاهنا. وقول ابن شهاب في هذا الحديث، عن سعيد بن المسيب: «أن رسول الله ﷺ حين قفل من خير» أصح من قول من قال: «إن ذلك كان مرجعه من حين»، لأن ابن شهاب أعلم الناس بالسير والمغازي، وكذلك سعيد بن المسيب، ولا يقاس بهما المخالف لهما في ذلك. وكذلك ذكر ابن إسحاق وأهل السير، أن نومه عن الصلاة في سفره كان في حين قفوله من خير، وقد اختلف عن مالك في ذلك، فروى عنه في هذا الحديث: «حين قفل من خير». والقول: الرجوع من السفر، ولا يقال قفل إذا سافر مبتدئاً. قال صاحب العين: قفل الجند قفولاً وقفلاً - إذا رجعوا، وقفلتهم أنا أيضاً هكذا - «على وزن ضربهم» وهم القفل.

وفيه أيضاً خروج الإمام بنفسه في الغزوات، وذلك سنة. وكذلك إرساله السرايا، كل ذلك سنة مسنونة. وأما قوله: «أسرى»، ففيه لغتان: سرى وأسرى، قال الله - عز وجل - : ﴿سَبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ (١٥٠) فهذا رباعى. وقال امرؤ القيس:

سريت بهم حتى تكل مطيهم وحتى الجياد ما يقدن بأرسان

وهذا ثلاثى، وقرئ «أن أسر بعبادى» بالوصل والقطع على الثلاثى والرباعى جميعاً. وقال النابغة:

أسرت عليه من الجوزاء سارية تزجى الشمال عليه جامد البرد

فجمع بين اللغتين. والسرى: مشى الليل وسيره، وهى لفظة مؤنثة. قال الشاعر:

وليل وصلنا بين قطريه بالسرى
أربت علينا من دجاء حنادس
وقال غيره:
وقد جد شوق مطمع فى وصالك
أعدن الطريق النهج وعر المسالك

يفوت الغنى من لا ينام عن السرى
ولا يقال لمشى النهار سرى، ومنه المثل السائر: عند الصباح يحمد القوم السرى.

فأما قوله: «حتى إذا كان من آخر الليل عرس»، فالتعريس: النزول فى آخر الليل كما فى الحديث، ولا تسمى العرب نزول أول الليل تعريساً، كذلك قال أهل اللغة. وكذلك فى حديث عطاء بن أبى رباح الذى ذكرناه: حتى إذا كان آخر الليل نزلوا للتعريس، فكلهم قال آخر الليل، وهو المعروف عند العرب. وأما قوله: «اكلاً لنا الصبح»، فمعناه: ارقب لنا الصبح واحفظ علينا وقت صلاتنا. وأصل الكلاية الحفظ والرعاية والمنع، وهى كلمة مهموزة، منها قوله - عز وجل -: ﴿قل من يكلؤكم بالليل والنهار من الرحمن﴾^(١٥١) ومنها قول ابن هرمة:

إن سليمى والله يكلؤها
ضنت بشيء ما كان يرزؤها

وفى هذا الحديث أيضاً إباحة الاستخدام بالصاحب فى السفر وإن كان حرّاً، لأن بلالاً كان فى ذلك الوقت حرّاً، كان أبو بكر اشتراه بمكة فأعتقه وله ولاؤه، وذلك قبل الهجرة. وكانت خير فى سنة ست من الهجرة. وفيه أن رسول الله ﷺ كان ينام أحياناً نوماً يشبه نوم الآدميين، وذلك إنما كان منه غباً، لمعنى يريد الله إحداثه، وليس لأمرته سنة تبقى بعده، يدلك على ذلك قوله ﷺ: أنى لأنسى أو أنسى لأسن. وقوله فى حديث العلاء بن خباب: أن النبى ﷺ قال: لو شاء الله لأيقظنا ولكن أراد أن تكون سنة لمن بعدكم. وأما طبعه وجبلته وعادته المعروفة منه ومن الأنبياء قبله فما حكاه عن نفسه ﷺ: أن عيني تنامان ولا ينام قلبى^(١٥٢)، فأطلق ذلك عن نفسه إطلاقاً غير مقيد بوقت.

(١٥١) الأنبياء ٤٢.

(١٥٢) أخرجه البخارى ٩٩/٣ كتاب صلاة التراويح، باب فضل قيام رمضان، عن عائشة، ومسلم كتاب صلاة المسافرين برقم ١٢٥ ج ١/٥٠٩ عن عائشة، والنسائى ٢٣٤/٣ كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب الوتر بثلاث، عن عائشة، والترمذى برقم ٤٣٩ ج ٢/٣٠٣ عن عائشة، وأحمد ١٠٤/٦ عن عائشة. وابن خزيمة برقم ٤٩ عن عائشة ج ١/٣٠، والطحاوى فى مشكل الآثار ٣٥٣/٤ عن عائشة.

وفى حديث آخر: إنا معاشر الأنبياء تنام أعيننا ولا تنام قلوبنا، فأخبر أن كل الأنبياء كذلك. ومما يصحح ذلك قوله ﷺ لأصحابه: تراصوا فى الصف، فإنى أراكم من وراء ظهري، فهذه جبلته وخلقته وعادته ﷺ، فأما نومه فى السفر عن الصلاة، فكان خرق عادته ليسن لأمته، ويعرفهم بما يجب على من نام منهم عن صلاته حتى يخرج وقتها، وكيف العمل فى ذلك؛ وجعل الله نومه سبباً بما جرى له فى ذلك النوم من تعليمه أمته وتبصيرهم. وقد ذكرنا الآثار الواردة فى هذا المعنى فى باب زيد بن أسلم من هذا الكتاب، ولا سبيل إلى حملها على الائتلاف والاتفاق، إلا على ما ذكرناه، وغير جائز حمل أخباره، إذا صحت عنه، على التناقض عند أهل الإسلام، لأنه لا يجوز فيها النسخ. حدثنا أحمد بن عبد الله قال: حدثنا الحسينى قال: حدثنا الطحاوى قال: حدثنا المزنى قال: سمعت الشافعى يقول: رؤيا الأنبياء وحى. وقد روينا عن ابن عباس - رضى الله عنه - أنه قال: رؤيا الأنبياء وحى، وتلا: ﴿إِنى أرى فى المنام أنى أذبحك فانظر ماذا ترى قال يا أبت افعل ما تؤمر﴾ (١٥٣). وهذا يدل على أن قلوبهم لا تنام ألا ترى إلى حديث ابن عباس: أن رسول الله ﷺ نام حتى نفخ، ثم صلى ولم يتوضأ؛ ثم قال: إن عيني تنامان ولا ينام قلبي.

والنوم إنما يحكم له بحكم الحدث إذا خمر القلب وخامره، وكان رسول الله ﷺ لا يخامر النوم قلبه، وقوله ﷺ: إني لست كهيتكم، إني أبيت أطعم وأسقى. ومثل هذا كثير، فإن قال قائل: إن فى قوله ﷺ: من يكلاً لنا الصبح دليلاً على أن عادته النوم، قيل له: لم تمنع النظر، ولو أمعنته لعلمت أن المعنى: من يرقب لنا انفجار الصبح فيشعرنا به فى أول طلوعه؟ لأن من نامت عيناه لم ير هذا فى أوله، ونوم العين يمنع من مثل هذا، لا نوم القلب. وكان شأنه التغليس بالصبح ﷺ، وكان بلال من أعلم الناس بذلك، فلذلك أمره بمراقبة الفجر؛ لا أن عادته كانت النوم المعروف من سائر الناس، والله أعلم. ذكر ابن أبى شيبه أبو بكر، عن محمد بن فضيل، عن يزيد بن أبى زياد، عن تميم ابن سلمة، عن مسروق قال: ما أحب أن لى الدنيا وما فيها بصلاة رسول الله ﷺ بعد طلوع الشمس.

وذكره أيضاً عن عبيدة بن حميد، عن يزيد بن أبى زياد، عن تميم بن سلمة، عن مسروق، عن ابن عباس. وهذا - عندى والله أعلم - لأنه أعلم أمته أن مراد الله تعالى من الصلاة، أن تقضى فى وقت آخر، كما قال تعالى فى الصيام: ﴿فعدة من أيام

آخر^(١٥٤) وليس كالحج وعرفة والضحايا والجمار، وقد أوضحنا هذا المعنى في كتاب الاستذكار. وليس في تخصيص النائم والناسي بالذكر في قضاء الصلاة، ما يسقط قضاءها عن العائد لتركها حتى يخرج وقتها، بل فيه أوضح الدلائل على أن العائد المأثوم أولى أن يؤمر بالقضاء من الناسي المتجاوز عنه والنائم المعذور، وإنما ذكر النائم والناسي، لئلا يتوهم متوهم أنهما لما رفع عنهما الإثم، سقط القضاء عنهما فيما وجب عليهما، فأبان ﷺ أن ذلك غير مسقط عنهما قضاء الصلاة، وأنها واجبة عليهما متى ما ذكرها، والعائد لا محالة ذاكر لها، فوجب عليه قضاؤها والاستغفار من تأخيرها، لعموم قوله ﷺ: **فإن الله - تعالى - يقول: ﴿أقم الصلاة لذكري﴾**، وقد قضاها ﷺ بعد خروج وقتها يوم الخندق من غير نسيان ولا نوم، إلا أنه شغل عنها. وأجاز لمن أدرك ركعة من العصر أن يصلي تمامها بعد خروج وقتها.

وقد زدنا هذا بياناً وإيضاحاً في كتاب الاستذكار - والحمد لله -. وفي فزع رسول الله ﷺ دليل على أن ذلك لم يكن من عادته منذ بعث، والله أعلم.

ولا معنى لقول من قال: إن فزع رسول الله ﷺ كان من أجل العدو الذي يتبعهم، لأن رسول الله ﷺ لم يتبعه عدو في انصرافه من خيبر ولا في انصرافه من حنين ولا ذكر ذلك أحد من أهل المغازي، بل كان منصرفه في كلتا الغزوتين غانماً ظافراً قد هزم عدوه وظفر به وقمعه - والحمد لله -. وأما فزع أصحابه في غير هذا الحديث فلما رأوا من فزعه؛ وقد فزعوا حين قدموا عبدالرحمن بن عوف يصلي لهم في غزوة تبوك، حين خرج رسول الله ﷺ مع المغيرة بن شعبة، فتوضأ ومسح على خفيه وانتظروه وخشوا فوات الوقت، فقدموا عبدالرحمن بن عوف يؤمهم، فجاء رسول الله ﷺ وقد صلى بهم عبدالرحمن ركعة ففزع الناس فلما فرغ رسول الله ﷺ قال: أحسنتم. يغبطهم أن صلوا الصلاة لوقتها. هكذا نقله من أصحاب ابن شهاب. وقد قام رسول الله ﷺ إلى صلاة الكسوف فزعاً يجر ثوبه ويحتمل أن يكون فزعهم شفقة وتأسفاً على ما فاتهم من وقت الصلاة ولعلمهم حسبوا أن الصلاة قد فاتتهم أصلاً فلحقهم الفزع والحزن لفوت الأجر والفضل، ولم يعرفوا أن خروج الوقت لا يسقط فرض الصلاة حتى قال لهم رسول الله ﷺ: من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها كما كان يصلها لوقتها، فأخبرهم أنها غير ساقطة عنهم وإذا لم تسقط عنهم صلوها وإذا صلوها أدركوا أجرها - إن شاء الله، وأعلمهم ﷺ في حديث أبي قتادة أن الإثم عنهم في ذلك ساقط بقوله: ليس التفريط في النوم وإنما التفريط في اليقظة. وفي بعض ألفاظ

حديث أبي قتادة أن رسول الله ﷺ قال: «إن الصلاة لا تفوت النائم إنما تفوت اليقظان ثم توضأ وصلى بهم».

وفي هذا الحديث تخصيص لقوله ﷺ: رفع القلم عن النائم حتى يستيقظ. وبيان ذلك أن رفع القلم عنه هاهنا من جهة رفع المأثم، لا من جهة رفع الفرض عنه.

وأن ذلك ليس من باب قوله: وعن الصبي حتى يحتلم - وإن كان ذلك جاء في أثر واحد، فقف على هذا الأصل. وأما قول بلال: أخذ بنفسى الذى أخذ بنفسك، يقول: إذا كنت أنت فى منزلتك من الله قد غلبتك عينك وقبضت نفسك فأنا أحرى بذلك. وفى هذا دليل على طلب الحجة والإدلاء بها.

ذكر عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهرى، عن على بن حسين قال: دخل رسول الله ﷺ على على وفاطمة وهما نائمان فقال: ألا تصلوا؟ فقال على: يا رسول الله ﷺ إنما أنفسنا بيد الله، فإذا أراد أن يبعثها بعثها، فانصرف عنهما وهو يقول: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ (١٥٥).

ورواه الليث، عن عقيل عن الزهرى، عن على بن حسين، أن الحسين بن على حدثه عن على بن أبى طالب، أن رسول الله ﷺ طرده وفاطمة، فذكر الحديث وفى آخره: فانصرف رسول الله ﷺ حين قلت له ذلك، فسمعتة وهو مدبر يضرب فخذه وهو يقول: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ (١٥٦).

وأما قول بلال فى هذا الحديث: أخذ بنفسى الذى أخذ بنفسك، فمعناه: قبض نفسى الذى قبض نفسك. والباء زائدة أى توفى نفسى متوفى نفسك. والتوفى هو القبض نفسه، يعنى أن الله عز وجل قبض نفسه. وهذا قول من جعل النفس الروح وجعلهم شيئاً واحداً لأنه قد قال فى غير هذا الحديث: إن الله قبض أرواحنا، فنص على أن المقبوض هو الروح. وفى القرآن: ﴿إِذَا نَفْسٌ تَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِى لَمْ تَمُتْ فِى مَنَامِهَا﴾ (١٥٧). «ومن قال: إن النفس غير الروح، تأول قول بلال: أخذ بنفسى من النوم ما أخذ بنفسك منه».

(١٥٥) أخرجه البخارى ٢٤٦/٩ كتاب التوحيد، باب يريد الله بكم اليسر، عن على، ومسلم بكتاب صلاة المسافرين برقم ٢٠٦ ج ١/٥٣٨ عن على، والنسائى ٢٠٥/٣ عن على، باب الترغيب فى قيام الليل. وأحمد ٧٧/١ عن على، وابن خزيمة ١٧٩/٢ برقم ١١٤٠ عن على، والبيهقى فى السنن الكبرى، عن على ٥٠٠/٢.

(١٥٦) الكهف ٥٤.

(١٥٧) الزمر ٤٢.

وقد تقدم القول في النفس والروح مستوعباً في باب زيد بن أسلم من كتابنا هذا فأغنى عن إعادته، فأما قوله: «اقتادوا شيئاً» فمعناه عند أهل المدينة ما ذكره زيد بن أسلم في حديثه وهو قوله ﷺ: «إن هذا واد به شيطان». وقد تقدم القول في هذا في باب مرسل زيد بن أسلم من كتابنا هذا، فأغنى عن إعادته؟ وقال أهل العراق: معنى اقتياد النبي ﷺ وأصحابه رواحلهم حتى خرجوا من الوادي، إنما كان تأخير للصلاة لأنهم انتبهوا في وقت لا تجوز فيه صلاة، وذلك عند طلوع الشمس: وزعموا أن نهى رسول الله ﷺ عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها، يقتضى الفريضة والنافلة وكل صلاة مفروضة ومسنونة، واحتجوا من الآثار بنحو حديث مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ كان يقول: «إذا بدا حاجب الشمس فأخروا الصلاة حتى تبرز، وإذا غاب حاجب الشمس فأخروا الصلاة حتى تغيب»^(١٥٨). وتأولوا هذا على الفرائض وغيرها، وقد مضى الرد عليهم في تأويلهم هذا في غير موضع من كتابنا هذا فأغنى عن إعادته. ومما يبين لك أن خروج النبي ﷺ وخروج أصحابه من ذلك الوادي، لم يكن كما ذكره العراقيون، أنهم لم يستيقظوا حتى ضربهم حر الشمس، والشمس لا تكون لها حرارة إلا وقد ارتفعت وحلت الصلاة.

وهذه اللفظة محفوظة في حديث الزهري، وفي غير ما حديث من الأحاديث المروية في نوم النبي ﷺ عن الصلاة، منها: حديث جبير بن مطعم، وحديث ابن مسعود وحديث أبي قتادة، وقد ذكرناها في باب زيد بن أسلم.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان قال: حدثنا أحمد بن سعيد؛ وحدثنا خلف بن سعيد قال: حدثنا عبداً لله بن محمد قالاً: حدثنا أحمد بن خالد قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم قال: حدثنا عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن ابن المسيب قال: لما قفل رسول الله ﷺ من خير، أسرى ليلة، حتى إذا كان من آخر الليل، عدل عن الطريق، ثم عرس وقال: من يحفظ علينا الصبح؟ فقال بلال: أنا يا رسول الله، فجلس يحفظ عليهم، فنام النبي ﷺ وأصحابه، فبينما بلال جالس غلبته عينه، فما أيقظهم إلا حر الشمس، ففزعوا فقال النبي ﷺ: أئمت يا بلال؟ فقال: يا رسول الله، أخذ نفسي الذي أخذ أنفسكم. قال: فاقتادوا رواحلهم، وارتحلوا عن المكان الذي أصابتهم فيه الغفلة، ثم صلى بهم الصبح فلما فرغ، قال: من نسي الصلاة فليصلها إذا ذكرها، فإن الله - عز وجل - يقول: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لَذِكْرِي﴾. قال معمر: وكان الحسن يحدث نحو هذا الحديث

(١٥٨) أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين برقم ٢٩١ ج ١/٥٦٨ عن ابن عمر، وذكره في

ويذكر: أنهم ركعوا ركعتي الفجر، ثم صلى بهم الصبح، ففي قوله: فما أيقظهم إلا حر الشمس، وقوله ارتحلوا عن المكان الذي أصابتهم فيه الغفلة، دليل على صحة ما ذهب إليه أهل المدينة. ودليل آخر وهو قوله عليه - الصلاة والسلام - : من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح. وحدثنا عبدالوارث، قال: حدثنا قاسم قال: حدثنا عبدا لله بن مسرة، ومحمد بن عبدالسلام قالا: حدثنا أبو موسى الزمن محمد ابن المثني قال: حدثنا محمد بن أبي عدي، عن سعيد، عن قتادة، عن خلاص، عن أبي رافع، عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ قال: إذا أدركت ركعة من صلاة الفجر قبل أن تطلع الشمس، فصل إليها أخرى.

ومعلوم أن الأخرى مع طلوع الشمس وأي شيء أبين من هذا. ودليل آخر وهو ما ذكره عطاء: أن النبي ﷺ ركع في ذلك الوادي ركعتي الفجر ثم سار ساعة، ثم صلى الصبح. ومعلوم أن كل وقت تجوز فيه النافلة يجوز فيه قضاء المنسية المفروضة وهذا ما لا خلاف فيه. ودليل آخر لا مدفع له وهو قوله ﷺ في آخر هذا الحديث: من نام عن الصلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها، فهذا إطلاق أن يصلي المنتبه والذاكر في كل وقت - على ظاهر الحديث - صلاته التي انتبه إليها وذكرها.

وقد اختلف العلماء في هذا المعنى، فيمن ذكر الصلاة فاتته وهو في آخر وقت صلاة، أو ذكر صلاة وهو في صلاة، فجملة مذهب مالك أنه من ذكر صلاة وقد حضر وقت صلاة أخرى، بدأ بالتى نسي إذا كان ذلك خمس صلوات فأدنى، وإن فات وقت هذه، وإن كان أكثر من ذلك، بدأ بالتى حضر وقتها. وعلى نحو هذا، مذهب أبي حنيفة، والثوري، والليث، إلا أن أبا حنيفة وأصحابه قالوا: الترتيب عندنا واجب في اليوم والليلة إذا كان في الوقت سعة للفائتة ولصلاة الوقت، فإن خشي فوات صلاة الوقت بدأ بها، فإن زاد على صلاة يوم وليلة، لم يجب الترتيب عندهم، والنسيان عندهم يسقط الترتيب. وقال أبو حنيفة وأصحابه: من ذكر صلاة فائتة - وهو في صلاة أخرى من الصلوات الخمس - فإن كان بينهما أكثر من خمس صلوات مضى فيما هو فيه، ثم قضى التي عليه، وإن كان أقل من ذلك، قطع ما هو فيه وصلى التي ذكر؛ إلا أن يكون في آخر وقت التي دخل فيها، يخاف فوتها إن تشاغل بغيرها، فإن كان كذلك أتمها، ثم قضى التي ذكر، وقال أبو حنيفة ومحمد: إن ذكر الوتر في صلاة الصبح، فسدت عليه؛ وإن ذكر فيها ركعتي الفجر لم تفسد عليه.

وقال أبو يوسف: لا تفسد عليه بذكر الوتر ولا بركعتي الفجر، وبه أخذ الطحاوي، وقد روى عن الثوري: وجوب الترتيب ولم بفرق، بير، القليل والكثير:

واختلف في ذلك عن الأوزاعي، وقال الشافعي: الاختيار أن يبدأ بالفائتة ما لم يخف فوات هذه فإن لم يفعل وبدأ بصلاة الوقت أجزأه. وذكر الأثرم: أن الترتيب عند أحمد ابن حنبل واجب في صلاة ستين سنة وأكثر. وقال: لا ينبغي لأحد أن يصلي صلاة وهو ذاكر لما قبلها لأنها تفسد عليه.

قال أبو عمر: ثم نقض هذا الأصل فقال: أنا آخذ بقول سعيد بن المسيب، ويعجبني في الذي يذكر صلاة في وقت صلاة كرجل ذكر العشاء في آخر وقت الفجر؛ قال: يصلي الفجر ولا يضيع صلاتين، أو قال: يضيع مرتين. وقال: إذا خاف طلوع الشمس فلا يضيع هذه، لقول سعيد بن المسيب: يضيع مرتين، فهذا يصلي الصبح وهو ذاكر العشاء وفي ذلك نقض لأصله.

وقال داود والطبري: الترتيب غير واجب، وهو تحصيل مذهب الشافعي. ذكر الأثرم قال: حدثنا إبراهيم بن حمزة قال: حدثنا عبدالعزيز بن محمد، أنه سمع ربيعة يقول في الذي ينسى الظهر والعصر حتى لا يجد إلا موضع سجدة قبل الغروب، قال: يصلي العصر، ثم يصلي الظهر إذا غابت الشمس. قال: وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا هشيم، قال: أنبأنا يونس ومنصور، عن الحسن أنه كان يقول: فيمن نام عن صلاة العشاء فاستيقظ عند طلوع الشمس، قال: يصلي الفجر ثم يصلي العشاء؛ قال: وسمعت أحمد بن حنبل يقول: أما الحسن فيقول: يصلي تلك وإن فاتت هذه.

قال أبو عمر: وأما الذي يذكر صلاة وهو وراء إمام، فكل من قال بوجوب الترتيب ومن لم يقل به - فيما علمت - يقول يتمادي مع الإمام حتى يكمل صلاته. ثم اختلفوا: فقال مالك وأبو حنيفة وأحمد بن حنبل: يصلي التي ذكر ثم يعيد التي صلى مع الإمام، إلا أن يكون بينهما أكثر من خمس صلوات، على ما قدمنا ذكره عن الكوفيين؛ وهو مذهب جماعة من أصحاب مالك المدنيين. وذكر الخرقى، عن أحمد بن حنبل أنه قال: من ذكر صلاة وهو في أخرى، أتمها وقضى المذكورة وأعاد الصلاة التي كان فيها إذا كان الوقت مبقى، فإن خشي خروج الوقت اعتقد - وهو فيها - أن لا يعيدها وقد أجزأته ويقضى التي عليه.

قال الأثرم: قيل لأبي عبد الله: إن بعض الناس يقول: إذا دخلت في صلاة فأحرمت بها، ثم ذكرت صلاة نسيتها، لم تقطع التي دخلت فيها، ولكنك إذا فرغت منها قضيت التي نسيت وليس عليك إعادة هذه، فأنكره وقال: ما أعلم أحداً قال بهذا، إنما أعرف أن من الناس من قال: أنا أقطع وإن كنت خلف الإمام، وأصلي التي ذكرت؛

لقول النبي ﷺ : فليصلها إذا ذكرها. قال: وهذا شنيع أن يقطع وهو خلف الإمام! قيل له: فما تقول أنت؟ قال: يتمادى مع الإمام وإن كان وحده قطع. وذكر الأثرم قال: حدثنا الحكم بن موسى قال: حدثنا هقل قال: حدثنا الأوزاعي قال: سمعت الزهري يقول في الذي ينسى الظهر ولا يذكرها حتى يدخل في العصر، قال: يمضى في صلاة الإمام، فإذا انصرف، استقبل الظهر فصلاها ثم يصلى العصر.

قال أبو عمر: هذا ابن شهاب يفتى بقول ابن عمر، وهو الذي يروى قول رسول الله ﷺ : من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها فإن الله يقول: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لَذِكْرِي﴾. وقد رأى تماميه مع الإمام ثم رأى إعادتها، لا أدري إن كان استحباباً أو إيجاباً. وقد يحتمل هذا الحديث إيجاب الترتيب. ويحتمل أن يكون معناه الإعلام بأنها غير ساقطة بالنوم والنسيان. وقد أجمعوا على أن الترتيب فيما كثر غير واجب، فدل ذلك على أنه مستحب في القليل، والله أعلم. ويدل ذلك على أن ذلك عندهم استحباب لأنهم يأمرونه إذا ذكرها وهو وحده في صلاة، أن يقطعها، وإن ذكرها وراء إمام تمامدى مع الإمام. والأصل في التماضى مع الإمام عند أكثرهم اتباع ابن عمر وحديثه في ذلك: ما رواه مالك، عن نافع: أن عبداً لله بن عمر كان يقول: من نسي صلاة فلم يذكرها إلا وهو مع الإمام؛ فإذا سلم الإمام فليصل الصلاة التي نسي ثم ليصل بعدها الصلاة الأخرى. ولا يخالف له في هذه المسألة من الصحابة مع دلالة قول رسول الله ﷺ : فليصلها إذا ذكرها.

وقد روى من حديث أبي جمعة - واسمه حبيب بن سباع وله صحبة - قال: «صلى رسول الله ﷺ المغرب يوم الأحزاب، فلما سلم، قال: هل علم أحد منكم أنى صليت العصر؟ قالوا: لا يا رسول الله، قال: فصلى العصر، ثم أعاد المغرب» (١٥٩). وهذا حديث منكر، يرويه ابن لهيعة عن مجهولين. وقال الشافعي والطبري وداود: يتمادى مع الإمام، ثم يصلى التي ذكر، ولا يعيد هذه. وليس الترتيب عند هؤلاء بواجب - فيما قل ولا فيما كثر. ومن حججهم أن الترتيب إنما يجب في اليوم وأوقاته، فإذا خرج الوقت، سقط الترتيب - استدلالاً بالإجماع على أن شهر رمضان تجب الرتبة فيه والنسق لوقته؛ فإذا انقضى، سقطت الرتبة عمن كان عليه «منه شيء بسفر أو علة»، وجائز أن يأتي به على غير نسق ولا رتبة متفرقاً، فكذلك الصلوات المذكورات الفوائت، والله أعلم.

واحتج داود وأصحابه بأن رسول الله ﷺ صلى ركعتي الفجر، ذاكراً للصباح في

(١٥٩) أخرجه أحمد ١٠٦/٤ عن أبي جمعة مرفوعاً. وابن سعد في الطبقات ٧٢/٢ عن أبي جمعة

حين نومه في سفره. قالوا: فقد صلى رسول الله ﷺ وهو ذاكر صلاة واجبة عليه ركعتي الفجر، وهما غير واجبتين عليه؛ وهذا - عندي - لا حجة فيه لأنه لم يذكر في ركعتي الفجر صلاة قبلها، وإنما المراعاة أن يذكر في الصلاة ما قبلها. ولكل واحد منهم حجج من جهة النظر في أكثرها تشعب وتطويل، وفيما ذكرت لك من أقاويلهم ما تقف به على المراد من معنى حديث هذا الباب، إن شاء الله. وأما قوله في حديث مالك: ثم أمر بلالاً فأقام الصلاة، يحتمل أن يكون فأقام ولم يؤذن، ويحتمل أن يكون قد أقام الصلاة، بما تقام به من الأذان والإقامة والطهارة، وقد روى عن النبي ﷺ من وجوه: أنه أمر بلالاً فأذن وأقام في حين نام عن الصلاة في السفر، وقد ذكرناها. وقد روى أبان العطار، عن معمر، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة هذا الحديث وذكر فيه أن النبي ﷺ صلى الركعتين قبل صلاة الفجر، ثم أمر بلالاً فأقام فصلى الفجر، وهذا ليس بمحفوظ في حديث الزهري إلا من رواية أبان العطار، عن معمر، وأبان ليس بحجة ولا تقبل زيادته على عبدالرزاق، لأن عبدالرزاق أثبت الناس في معمر عندهم، وقد ذكرنا اختلاف العلماء في الأذان لما فات من الصلوات، والحجة لكل فريق منهم في باب زيد بن أسلم من كتابنا هذا. وذكر أبو قررة، عن مالك فيمن نام عن صلاة الصبح حتى طلعت الشمس، أنه لا يركع ركعتي الفجر، ولا يبدأ بشيء قبل الفريضة.

قال مالك: لم يبلغنا أن النبي ﷺ صلى ركعتي الفجر حين نام عن الصبح حتى طلعت الشمس.

قال أبو عمر: ليس في حديث ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، أن رسول الله ﷺ ركع ركعتي الفجر في ذلك اليوم من وجه يصح. وقد روى ذلك من وجوه كثيرة صحيحة، وقد تقدم ذكرنا لها ولجميع معاني هذا الباب مستوعبة مبسطة في باب مرسل زيد بن أسلم من كتابنا هذا، فلذلك اختصرناها في هذا الباب - والله الموفق للصواب -.

١٢ - حديث ثالث وأربعون لزيد بن أسلم مرسل:

مالك، عن زيد بن أسلم أنه قال: «عرس رسول الله ﷺ ليلة بطريق مكة، ووكل بلال أن يوقظهم للصلاة، فرقد بلال، ورقدوا، حتى استيقظوا - وقد طلعت عليهم الشمس - فاستيقظ القوم، وقد فزعوا، فأمرهم رسول الله ﷺ أن يركبوا حتى يخرجوا من ذلك الوادي، وقال: إن هذا واد به شيطان، فركبوا حتى خرجوا من ذلك الوادي،

ثم أمرهم رسول الله ﷺ أن ينزلوا وأن يتوضئوا، وأمر بلال أن ينادى بالصلاة أو يقيم، فصلى رسول الله ﷺ بالناس، ثم انصرف إليهم، وقد رأى من فزعهم، فقال: يا أيها الناس، إن الله قبض أرواحنا ولو شاء لردها إلينا في حين غير هذا، فإذا رقد أحدكم عن الصلاة أو نسيها فليصلها كما كان يصليها في وقتها، ثم التفت رسول الله ﷺ إلى أبي بكر فقال: إن الشيطان أتى بلالاً وهو قائم يصلي، فأضجعه فلم يزل يهدئه كما يهدأ الصبي، حتى نام، ثم دعا رسول الله ﷺ بلال، فأخبر بلال رسول الله ﷺ مثل الذي أخبر رسول الله ﷺ أبا بكر؛ فقال أبو بكر: أشهد أنك رسول الله ﷺ (١٦٠).

هكذا هذا الحديث في الموطآت لم يسنده عن زيد أحد من رواة الموطأ، وقد جاء معناه متصلاً مسنداً من وجوه صحاح ثابته في نومه ﷺ عن صلاة الصبح في سفره، روى ذلك جماعة من الصحابة وأظنها قصة لم تعرض له إلا مرة واحدة فيما تدل عليه الآثار، والله أعلم. إلا أن بعضها فيه مرجعه من خير، كذا قال ابن شهاب، عن سعيد ابن المسيب في حديثه هذا، وهو أقوى ما يروى في ذلك، وهو الصحيح، إن شاء الله. وقول زيد بن أسلم في حديثه هذا بطريق مكة، ليس بمخالف لأن طريق خير وطريق مكة من المدينة يشبهان أن يكونا واحداً، وربما جعلته القوافل واحداً. وحديث زيد بن أسلم هذا مرسل، وليس مما يعارض حديث ابن شهاب؛ وفي حديث ابن مسعود: «من يوقظنا؟ فقلت: أنا أوقظكم» وليس في ذلك دليل على أنها غير قصة بلال لأنه لم يقل له: «أيقظنا»، ويحتمل ألا يجيبه إلى ذلك، ويأمر بلال. وقال ابن مسعود في هذا الحديث - زمن الحديبية - وهو زمن واحد في عام واحد، لأنه منصرفه من الحديبية، مضى إلى خير من عامه ذلك ففتحها الله عليه؛ وفي الحديبية نزلت: ﴿وعدكم الله مغانم كثيرة﴾ (١٦١) - يعني خير، وكذلك قسمها رسول الله ﷺ على أهل الحديبية. وروى خالد بن سمير، عن عبد الله بن رباح، عن أبي قتادة في هذا الحديث: أنه كان في جيش

(١٦٠) أخرجه البيهقي في الدلائل ٢٧٣/٤ عن زيد بن أسلم، وذكر أنها كانت عند مرجع الصحابة من خير في الدلائل ٢٧٢/٤، وقد روى البيهقي بسنده الحديث السابق (١٤٩) عن أبي هريرة، وذكر أن القصة وقعت بطريق مكة، روى نفس القصة، عن ابن مسعود وأنها وقعت زمان الحديبية بالدلائل ٢٧٤/٤، ثم قال البيهقي، وأحمد ٣٩١/٤: يشبه والله أعلم أن يكون نوم الصحابة عن صلاة الصبح وقع مرتين: مرة في مرجعهم من الحديبية ومرة في مرجعهم من خير. وقال النووي في شرحه على مسلم: ظاهر الأحاديث يدل على أن تلك الواقعة حدثت مرتين وهذا هو الذي رجحه عياض. وفي اللسان، التعريس: نزول المسافرين بآخر الليل لنوم خفيف على أن ينهضوا عند ظهور نور الصبح.

(١٦١) الفتح ٢٠.

الأمراء؛ وهذا وهم عند الجميع، لأن جيش الأمراء كان في غزاة مؤتة، وكانت سرية لم يشهدوها رسول الله ﷺ؛ كان الأمير عليها زيد بن حارثة، ثم جعفر بن أبي طالب، ثم عبد الله بن رواحة؛ وفيها قتلوا - رحمهم الله -.

وقد روى هذا الحديث ثابت البناني وسليمان التيمي، عن عبد الله بن رباح - على غير ما رواه خالد بن سمير - وما قالوه فهو عند العلماء الصواب، دون ما قاله خالد ابن سمير. وقد قال عطاء بن يسار: إنها كانت غزوة تبوك، وهذا لا يصح، والآثار الصحاح على خلاف قوله مسندة ثابتة، وقوله مرسل؛ ذكره عبدالرزاق، عن ابن جريج، قال: أخبرني سعد بن إبراهيم، عن عطاء بن يسار: أنها غزوة تبوك؛ وأن النبي ﷺ أمر بلال فأذن في مضجعه ذلك بالأولى، ثم مشوا قليلاً، ثم أقام فصلوا الصبح. وسنذكر في هذا الباب جميع هذه الآثار، إن شاء الله. ونومه ﷺ في ذلك الوقت عن صلاة الصبح حتى طلعت الشمس، أمر خارج، والله أعلم، عن عادته وطباعه وطباع الأنبياء قبله؛ وأظن الأنبياء مخصوصين بأن تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم - على ما روى عنه ﷺ؛ وإنما كان نومه ذلك ليكون سنة، والله أعلم، وليعلم المؤمنون كيف حكم من نام عن الصلاة أو نسيها حتى يخرج وقتها، وهو من باب قوله - عليه السلام -: إني لأنسى أو أنسى لأسن. والذي كانت عليه جبلته وعادته ﷺ أن لا يخامر النوم قلبه ولا يخالط نفسه وإنما كانت تنام عينه؛ وقد ثبت عنه أنه قال: إن عيني تنامان ولا ينام قلبي^(١٦٢). وهذا على العموم، لأنه جاء عنه ﷺ: إنا معشر الأنبياء؛ تنام أعيننا ولا تنام قلوبنا. ولا يجوز أن يكون مخصوصاً بذلك، لأنها خصلة لم يعدها في الست التي أوتيتها ولم يؤتها أحد قبله من الأنبياء فلما أراد، الله منه ما أراد ليبين لأمته ﷺ قبض روحه وروح من معه في نومهم ذلك، وصرفها إليهم بعد طلوع الشمس ليبين لهم مراده على لسان رسوله ﷺ. وسار على هذا التأويل جماعة أهل الفقه والأثر، وهو واضح؛ والمخالف فيه مبتدع، وللكلام عليه موضع غير هذا - وبالله تعالى التوفيق -.

أخبرنا عبدالرحمن بن يحيى قال: حدثنا الحسن بن الخضر الأسيوطي، وحدثنا محمد بن

(١٦٢) أخرجه البخاري، عن عائشة ٩٩/٣ كتاب الصلاة، باب فضل من قام رمضان، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن أنه سأل عائشة فذكره، ومسلم بكتاب صلاة المسافرين برقم ١٢٥ ج ١/٥٠٩ عن عائشة، والترمذي برقم ٤٣٩ ج ٢/٣٠٣ عن عائشة، والنسائي في كتاب قيام الليل ٢٣٤/٣ عن عائشة، والبيهقي، في السنن ٤٩٦/٢ عن عائشة. وابن خزيمة برقم ٤٩ ج ١/٣٠ عن عائشة، والبيهقي في دلائل النبوة ٣٧٢/١ عن عائشة. والبعثي بشرح السنة ٥/٤ عن عائشة، وأحمد ١٠٤/٦ عن عائشة.

إبراهيم قال: حدثنا محمد بن معاوية قالوا جميعاً: حدثنا أحمد بن شعيب النسائي قال: أخبرنا قتيبة بن سعيد، عن مالك، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن «أنه أخبره: أنه سأل عائشة أم المؤمنين: كيف كانت صلاة رسول الله ﷺ في رمضان؟ فذكر الحديث. وفيه قالت عائشة: فقلت يا رسول الله: أتنام قبل أن توتر؟ فقال: يا عائشة، إن عيني تنامان ولا ينام قلبي» وأما قوله في هذا الحديث: عرس رسول الله ﷺ، فلا خلاف علمته بين أهل اللغة، أن التعريس نزول المسافرين في آخر الليل؛ ولا يقال لمن نزل أول الليل: عرس.

وأما قوله: يهدئه كما يهدأ الصبي، فمعناه يسكنه ويعلله حتى نام؛ وروى أهل الحديث هذه اللفظة بترك الهمز، وأصلها الهمز عند أهل اللغة. قال إبراهيم بن هرمة:

خود تعاطيك بعد رقدتها إذا تلاقى العيون مهدؤها

ومنه الحديث: «إياكم والسمر بعد هدأة الرجل» (١٦٣). وفي فزع أصحاب رسول الله ﷺ حين انتبهوا لما فاتهم من صلاتهم، أوضح الدلائل على ما كان القوم عليه من الوجل والإشفاق والخوف لربهم؛ وأظنهم، والله أعلم، لم يكونوا قد علموا أن القلم مرفوع عن النائم، وأن الإثم عنه ساقط؛ لأنهم بعث إليهم وهم لا يعلمون شيئاً، فعرفهم رسول الله ﷺ أن الإثم عن النائم والناسي ساقط، وأن الصلاة غير ساقطة، وأنه يلزمه فعلها متى ما انتبه وذكرها. وقد ظن بعض الناس أن فزعهم كان لخوف عدوهم، وليس في شيء من الآثار ما يدل على ذلك؛ ولا يعرف أهل السير أن منصرفه من خير أو من الحديبية كان انصراف خائف.

وفي هذا الحديث لمن تدبره، ما يبين به تأويلنا؛ لأن فيه: ثم انصرف رسول الله ﷺ إليهم، وقد رأى من فزعهم، فقال: يا أيها الناس، إن الله قبض أرواحنا - الحديث، فأنسهم رسول الله ﷺ وأخبرهم: أن من نام عن الصلاة أو نسيها، قضائها إذا انتبه أو ذكر. وقال لهم عند ذلك في حديث أبي قتادة: ليس التفريط في النوم، إنما التفريط في اليقظة لمن لم يصل الصلاة حتى يدخل وقت الأخرى؛ «وقد قام رسول الله ﷺ حين كسفت الشمس إلى الصلاة فزعا، يجر ثوبه» (١٦٤). رواه أبو بكرة وغيره. وذلك خوف لربه، وشفقة من قيام الساعة.

(١٦٣) أخرجه البخاري في الأدب المفرد عن جابر برقم ١٢٣٠ ج ٢/٦٥٧، وذكره في الكنز برقم ٢١٤٨٠ وعزاه لأحمد، عن ابن مسعود.

(١٦٤) أخرجه ابن ماجه ج ١/٤٠١ برقم ١٢٦٢ عن النعمان بن بشير بكتاب صلاة الكسوف، والنسائي ١٤٦/٣ عن أبي بكرة بكتاب صلاة الكسوف.

وأما خروجه ﷺ من ذلك الوادى وتركه الصلاة فيه، فاختلف العلماء فى ذلك: فذهب أكثر أهل الحجاز وجماعة من أهل العراق، إلى أن العلة فيه ما بينه رسول الله ﷺ بقوله: إن هذا واد به شيطان. ألا ترى إلى قوله ﷺ: إن الشيطان أتى بلال فلم يزل يهدئه كما يهدأ الصبى، فأمرهم رسول الله ﷺ بالركوب والإسراع والخروج من ذلك الوادى؛ لأنه واد به شيطان، تشاؤماً بذلك الوادى، أو لما شاء الله مما هو أعلم به. وقد روى أنه قال فى هذا الحديث: أخرجوا عن هذا الموضع الذى أصابتكم فيه الغفلة ذكره معمر عن الزهرى فى حديثه.

ويحتمل أن يكون من باب نهيه عن الصلاة فى معاطن الإبل، وقوله: «إنها خلقت من جن»^(١٦٥)، والله أعلم.

ومن هذا قول على: «نهانى رسول الله ﷺ ألا أصلى بأرض بابل، فإنها ملعونة»^(١٦٦). ومن هذا الباب أيضاً كراهيتهم للصلاة فى موضع الخسف لقوله ﷺ - حين مر بالحجر من ثمود -: «لا تدخلوا على هؤلاء المعذنين إلا أن تكونوا باكين، فإن لم تكونوا باكين فلا تدخلوا عليهم، لا يصيبكم ما أصابهم»^(١٦٧). وقد روى «أن رسول الله ﷺ لما أتى وادى ثمود، أمر الناس فأسرعوا، وقال: هذا وادٍ ملعون»^(١٦٨). وروى عنه «أنه أمر بالعجين فطرح»^(١٦٩)، فهذا كله باب واحد لا تدرى علته حقيقة، فوجب أن يكون خصوصاً مردوداً إلى الأصول المجتمع عليها؛ والدلائل الصحيح مجئها - وبالله تعالى التوفيق -.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: العلة فى خروجه من ذلك الوادى، أنه انتبه والشمس

(١٦٥) أخرجه أحمد ٨٥/٤ عن عبد الله بن مغفل. وأخرجه أبو داود ١٣٠/١ عن البراء بن عازب بكتاب الصلاة باب النهى عن الصلاة فى مبارك الإبل برقم ٤٩٣.

(١٦٦) أخرجه البيهقى بالسنن ٤٥١/٢ عن على، وأبو داود ١٢٩/١ عن على بكتاب الصلاة، باب المواضع التى لا يصلى فيها.

(١٦٧) أخرجه البخارى كتاب المغازى، باب نزول النبى الحجر، عن ابن عمر ج ٢٦/٦، وأخرجه البيهقى ٤٥١/٢ عن ابن عمر. وعبدالرزاق بالمصنف برقم ١٦٢٤ عن ابن عمر ج ١٥/٢ وأحمد، عن ابن عمر ٩٦/٢.

(١٦٨) أخرجه البيهقى بنحوه بالسنن الكبرى ٤٥١/٢ عن ابن عمر، كتاب الصلاة باب من كره الصلاة فى موضع الخسف والعذاب.

(١٦٩) أخرجه البخارى ٢٩٣/٤ كتاب التفسير باب قول الله ﷻ «وإلى ثمود».. عن ابن عمر، والبيهقى بالسنن الكبرى ٢٣٥/١ كتاب الطهارة، باب الماء الدائم تقع فيه نجاسة، عن ابن عمر.

طالعة، وذلك وقت، من سنته أن لا تجوز الصلاة فيه، لا نافلة ولا فريضة عندهم؛ لنهى رسول الله ﷺ عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها، وذلك عندهم على الفرض والنفل؛ على حسب نهيه عن صيام يوم الفطر والأضحى، فلا يجوز لأحد أن يصوم فيها فرضاً ولا نفلاً. واحتجوا بأشياء يطول ذكرها: منها حديث مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه أنه قال: كان رسول الله ﷺ يقول: «إذا بدا حاجب الشمس، فأخروا الصلاة حتى تبرز وإذا غاب حاجب الشمس؛ فأخروا الصلاة حتى تغيب» (١٧٠). قالوا وهذا على الفريضة وغيرها. وقد ذكرنا قولهم هذا، وذكرنا الحجة عليهم فيما ذهبوا إليه من ذلك فيما تقدم من كتابنا هذا.

وقد روينا عن النبي ﷺ أنه لم ينتبه ذلك اليوم إلا والشمس لها حرارة، ولا يكون للشمس حرارة إلا وقد ارتفعت وجازت الصلاة عند الجميع، فبطل تأويلهم هذا، إن شاء الله. وسندكر هذا الخبر وغيره من شكله في هذا الباب - بعون الله -.

وتأولوا في قوله ﷺ: من نام عن الصلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها. أن ذلك إعلام منه بأنها غير ساقطة عن النائم والناسي، لا أنها تصلى في وقت الطلوع والغروب والحجة عليهم فيما ذهبوا إليه من هذا التأويل قوله ﷺ: من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح، ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر. ومعلوم أن ظاهر هذا الحديث، يبيح الصلاة المفروضة عند طلوع الشمس وعند غروبها، وهذا نص يقطع الارتياب في هذا الباب؛ وقد تقدم من قولنا فيه ما يغنى عن إعادته هاهنا. وجاء عن عطاء بن أبي رباح أنه ﷺ صلى في موضعه ذلك ركعتي الفجر: ذكر عبدالرزاق، قال: أخبرني ابن جريج، عن عطاء أن النبي ﷺ بينما هو في بعض أسفاره، فساروا ليلتهم حتى إذا كانوا في آخر الليل، نزلوا للتعريس؛ فقال النبي ﷺ: من يوقظنا للصبح؟ فقال بلال: أنا فتوسد بلال ذراعه، فلم يستيقظوا حتى طلعت الشمس، فقام النبي ﷺ، فتوضأ، وركع ركعتين في معرسه، ثم سار ساعة، ثم صلى الصبح. قال ابن جريج: فقلت لعطاء: أى سفر هو؟ قال: لا أدري؟.

قال أبو عمر: في قول عطاء هذا ما يدل على أن النبي ﷺ لم يؤخر صلاة الصبح يومئذ، ولم يخرج من ذلك الوادى، لما زعم العراقيون من أنه انتبه في وقت لا تجوز فيه الصلاة؛ ألا ترى أنه صلى ركعتي الفجر، ثم مشى ساعة، ولا خلاف أن الوقت الذى

(١٧٠) أخرجه البخارى ٢٤١/١ كتاب مواقيت الصلاة، باب الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس، عن ابن عمر، ومسلم ٥٦٨/١ كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الأوقات التى نهى عن الصلاة فيها، عن ابن عمر، وذكره بالكنز ٤١٥/٧ برقم ١٩٥٨٧ وعزاه إلى مسلم، عن ابن عمر.

تجوز فيه النافلة فالفريضة أخرى أن تجوز فيه. واختلف القائلون بالقول الأول، فقال منهم قائلون: من نام عن الصلاة في سفره، ثم انتبه، لزمه الزوال عن ذلك الموضع؛ وإن كان وادياً خرج عنه لقوله ﷺ: إن الشيطان أتى بلال. وقوله: اركبوا واخرجوا من هذا الوادى فإنه وادٍ به شيطان. قالوا: فكل موضع يصيب المسافرين أو غيرهم فيه مثل ما أصاب أصحاب رسول الله ﷺ معه ﷺ في ذلك الموضع من النوم عن الصلاة حتى يخرج وقتها؛ فواجب الخروج عنه، وإقامة الصلاة في غيره، لأنه موضع شيطان وموضع ملعون. ونزعوا بنحو ما قدمنا ذكره من العلل، وقال منهم آخرون: أما ذلك الوادى وحده، إن علم وعرض فيه مثل ذلك العارض؛ فواجب الخروج منه على ما صنع رسول الله ﷺ يومئذ؛ وأما سائر المواضع فلا، وذلك الموضع وحده مخصوص بذلك لأن الله - عز وجل - يقول: ﴿أقم الصلاة لذكري﴾^(١٧١). وقال ﷺ: من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها. وهذا على عمومها، لم يخص موضعاً من موضع إلا ما جاء في ذلك الوادى خاصة.

وقال آخرون: كل من انتبه إلى صلاة من نوم أو ذكر بعد نسيان فواجب عليه أن يقيم صلاته بأعجل ما يمكنه ويصلّيها كما أمر في كل موضع، وادياً كان أو غير واد، إذا كان الموضع طاهراً، وسواء ذلك الوادى وغيره، لأن ذلك كان خصوصاً له ﷺ وكان يعلم من حضور الشيطان في الموضع ما لا يعلم غيره؛ وقد جاء عنه ﷺ أنه قال: «جعلت لى الأرض كلها مسجداً وطهوراً»^(١٧٢). ولم يخص ذلك الوادى من غيره. حدثنا الحسين بن يعقوب، قال: حدثنا سعيد بن فحلون، قال: حدثنا يوسف بن يحيى، قال: حدثنا عبد الملك بن حبيب، قال: سمعت مطرفاً، وابن الماجشون يقولان: لا يلزم الناس أن يقتادوا شيئاً إذا استيقظوا في أسفارهم وقد طلعت الشمس، لأنهم لا يعلمون من ذلك ما علم رسول الله ﷺ، قالوا: ومن ابتلى بمثل ذلك في ذلك الوادى أو غيره، صلى فيه ولم يخرج منه.

(١٧١) طه ١٤.

(١٧٢) أخرجه البخارى ١٤٩/١ كتاب التيمم، باب قول الله تعالى: ﴿فلم تجدوا ماء﴾ عن جابر، والترمذى ج ١٧٨/٢ برقم ٣١٧ عن ابن عمر بكتاب الصلاة، باب ما جاء في كراهية ما يصلّى إليه وفيه. وأخرجه أبو داود ج ١٢٩/١ عن أبي ذر برقم ٤٨٩ كتاب الصلاة، باب المواضع التى لا تجوز فيها الصلاة، وابن ماجه برقم ٥٦٧ ج ١٨٨/١ كتاب الطهارة، باب المسح على الجوربين، عن أبى هريرة. وأحمد ٢٥٠/١ عن ابن عباس، والبيهقى بالسنن الكبرى، عن أبى هريرة. وعبدالرزاق بالمصنف برقم ٩٨ عن ابن الزبير، وابن أبى شيبه ٤٠٢/٢ عن ابن عباس.

قال أبو عمر: القول المختار عندنا في هذا الباب، أن ذلك الوادى وغيره من بقاع الأرض، جائز أن يصلى فيها كلها ما لم تكن فيها نجاسة متيقنة تمنع من ذلك؛ ولا معنى لاعتلال من اعتل بأن موضع النوم عن الصلاة موضع شيطان، وموضع ملعون لا يجوز أن تقام فيه الصلاة؛ لأننا لا نعرف الموضع الذى ينفك عن الشياطين، ولا الموضع الذى تحضره الشياطين؛ وكل ما روى في هذا المعنى من النهى عن الصلاة فى المقبرة وبأرض بابل وفى الحمام وفى أعطان الإبل، والخروج من ذلك الوادى وغير ذلك مما فى هذا المعنى مما قد تقدم ذكرنا له؛ كل ذلك عندنا منسوخ ومدفوع بعموم قوله ﷺ: جعلت لى الأرض كلها مسجداً وطهوراً. وقوله ﷺ هذا مخبراً أن ذلك من فضائله، ومما خص به؛ وفضائله عند أهل العلم لا يجوز عليها النسخ ولا التبديل ولا النقص. قال ﷺ: «أوتيت خمساً» (١٧٣). «وقد روى ست» (١٧٤). «وقد روى ثلاث» (١٧٥). «وأربع» (١٧٦). وهى تنتهى إلى أزيد من سبع؛ قال فيهن: لم يؤتهن أحد قبلى بعثت إلى الأحمر والأسود، ونصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت أمتى خير الأمم، وأحلت لى الغنائم ولم تحل لأحد قبلى؛ وجعلت لى الأرض كلها مسجداً وطهوراً؛ وأوتيت الشفاعة؛ وبعثت بجوامع الكلم، وبينما أنا نائم أوتيت بمفاتيح كنوز الأرض فوضعت بين يدى، وأعطيت الكوثر وهو خير كثير وعدنيه ربه وهو حوض ترد عليه أمتى يوم القيامة، آتته عدد النجوم، من شرب منه لم يظمأ أبداً، وختم بى النبيون.

(١٧٣) أخرجه أحمد ١٤٥/٥ عن أبى ذر، وذكره مجمع الزوائد ٢٦١/١ كتاب الطهارة، باب التيمم، عن ابن عمر، وعزاه إلى البزار، والطبرانى، والبعثى بشرح السنة ٩٦/١٣ عن جابر ابن عبد الله، وابن أبى شيبه ٤٣٢/١١ برقم ١١٦٨٨ عن جابر بن عبد الله، وذكره بالكنز ٤٢١/١١ برقم ٣١٩٣٠ وعزاه إلى مسلم، والنسائى، عن جابر.

(١٧٤) أخرجه مسلم ٣٧١/١ كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب ١ عن أبى هريرة. وأحمد ٤١٢/٢ عن أبى هريرة، والبيهقى فى السنن الكبرى ٤٣٣/٢ كتاب الصلاة، باب أينما أدركتك الصلاة فصل، عن أبى هريرة، وذكره بالكنز ٤١٢/١١ برقم ٣١٩٣٢ وعزاه إلى مسلم، والترمذى، عن أبى هريرة، والبعثى بشرح السنة ١٩٨/١٣ كتاب الفضائل، باب فضائل سيد الأولين والآخرين محمد ﷺ، عن أبى هريرة، والبيهقى بالدلائل ٤٧٢/٥ عن أبى هريرة.

(١٧٥) أخرجه مسلم برقم ٣٧١ ح ٣٧١/١ كتاب المساجد، باب ١ عن حذيفة، والبيهقى بالسنن الكبرى ٢١٣/١ كتاب الطهارة، باب الدليل على الصعيد الطيب هو التراب، عن حذيفة، وابن أبى شيبه ٤٣٥/١١ عن حذيفة، والآجرى فى الشريعة ص ٤٩٨ عن حذيفة.

(١٧٦) أخرجه أحمد ٢٤٨/٥ عن أبى أمامة، وذكره بالمجمع ٢٥٩/١ عن أبى أمامة، وعزاه لأحمد، والطبرانى.

وهذه المعانى رواها جماعة من الصحابة، وبعضهم يذكر بعضها، ويذكر بعضهم ما لم يذكر الآخرون؛ وهى صحاح كلها، وإن لم تجتمع بإسناد واحد فهى فى أسانيد صحيحة ثابتة؛ وجائز على فضائله الزيادة، وغير جائز فيها النقصان؛ ألا ترى أنه كان عبداً قبل أن يكون نبياً؛ ثم كان نبياً قبل أن يكون رسولاً؛ وكذلك روى عنه ﷺ أنه قال: كنت عبداً قبل أن أكون نبياً؛ ونبياً قبل أن أكون رسولاً وقال: «ما أدرى ما يفعل بى ولا بكم؟» (١٧٧) ثم نزلت: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ (١٧٨).

«وسمع رجلاً يقول له: يا خير البرية، فقال ذلك إبراهيم» (١٧٩).

وقال: «لا يقولن أحدكم أنى خير من يونس بن متى» (١٨٠).

وقال: «السيد يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم» (١٨١).

ثم قال بعد ذلك كله: «أنا سيد ولد آدم ولا فخر» (١٨٢).

ففضائله ﷺ لم تزل تزداد، إلى أن قبضه الله، فمن هاهنا قلنا: إنه لا يجوز عليها النسخ ولا الاستثناء ولا النقصان؛ وجائز فيها الزيادة. وبقوله ﷺ: جعلت لى الأرض كلها مسجداً وطهوراً، أجزنا الصلاة فى المقبرة وفى الحمام وفى كل موضع من الأرض إذا كان طاهراً من الأنجاس، لأنه عموم فضيلة لا يجوز عليها الخصوص. ولو صح عنه ﷺ أنه قال: «الأرض كلها مسجداً إلا المقبرة والحمام» (١٨٣).

(١٧٧) أخرجه أحمد ٤٣٦/٦ عن أم العلاء.

(١٧٨) الفتح ٢.

(١٧٩) أخرجه مسلم بكتاب الفضائل، باب ٤١ رقم ١٥٠ ج ٤/١٨٣٩ عن أنس، وأبو نعيم بالحلية ٢٤٧/٧ عن أنس، وأبو داود برقم ٤٦٧٢ ج ٤/٢١٧ عن أنس بكتاب السنة، باب التخيير بين الأنبياء، وأحمد ١٧٨/٣ عن أنس، وابن أبى شيبه ٥١٨/١١ عن أنس. والبيهقى فى الدلائل ٤٩٧/٥ عن أنس. والطحاوى فى مشكل الآثار ٤٤٨/١ عن أنس. وأبو نعيم فى تاريخ أصفهان ١٢٨/١ عن أنس.

(١٨٠) أخرجه أحمد ٤٤٠/١ عن ابن مسعود، والدارمى ٣٠٩/٢ عن ابن مسعود. وذكره ابن كثير فى البداية والنهاية ج ١/٢٣٧.

(١٨١) ذكره القرطبى فى تفسيره ٤٩/١٠ وعزاه لابن عبد البر فى التمهيد.

(١٨٢) أخرجه الحاكم بالمستدرک ٦٠٥/٢ عن جابر بن عبد الله بكتاب التاريخ. ومسلم بكتاب الفضائل رقم ٣ ج ٤ ٢٧٨٢ باب ٢ عن أبى هريرة. والترمذى برقم ٣١٤٨ ج ٥/٣٠٨ عن أبى سعيد بكتاب التفسير، باب ١٨. وأحمد ٢٨١/١ عن أبى نضرة. شرح السنة ٢٠٤/١٣ عن أبى هريرة. وابن حبان فى صحيحه ١٣٠/٨ عن أبى هريرة، ١٣٠/٨ عن ابن مسعود. وذكره بكنز العمال برقم ٣١٨٨١ وعزاه لمسلم، وأبى داود، عن أبى هريرة.

(١٨٣) أخرجه الترمذى ١٣١/٢ برقم ٣١٧ كتاب الصلاة، باب ٢٣٦ كراهة الصلاة بالمقبرة عن=

فكيف وفى إسناده هذا الخبر من الضعف ما يمنع الاحتجاج به؟ فلو صح لكان معناه أن يكون متقدماً لقوله: جعلت لى الأرض كلها مسجداً وطهوراً. ويكون هذا القول متأخراً عنه؛ فيكون زيادة فيما فضله الله به ﷺ.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا بكر بن حماد، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا أبو عوانة، عن أبي مالك الأشجعي، عن ربعي بن خراش، عن حذيفة، قال: قال رسول الله ﷺ: «فضلنا على الناس بثلاث: جعلت الأرض كلها لنا مسجداً، وجعلت تربتها طهوراً. وذكر الحديث» (١٨٤).

حدثنا عبد الله بن محمد بن أسد - قراءة عليه وأنا أسمع - أن سعيد بن عثمان حدثهم قال: حدثنا محمد بن يوسف، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل البخاري، قال: حدثنا محمد بن سنان، قال: حدثنا هشيم، قال: حدثنا سيار - هو أبو الحكم - قال: حدثنا يزيد الفقير، قال: حدثنا جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: «أعطيت خمسا لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلى: نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لى الأرض طهوراً ومسجداً، فأما رجل من أمتى أدركته الصلاة فليصل، وأحلت لى الغنائم، وكان النبى يبعث إلى قومه خاصة، وبعثت إلى الناس كافة؛ وأعطيت الشفاعة» (١٨٥). وحدثنا سعيد بن نصر، وعبدالوارث بن سفيان، قالا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد ابن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة، قال: حدثنا يزيد بن هارون، عن محمد ابن عمرو، عن أبى سلمة، عن أبى هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: جعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً، قال: وحدثنا يزيد بن هارون، قال: قال: أخبرنا سليمان التيمى، عن سيار، عن أبى أمامة، قال: قال رسول الله ﷺ: فضلت بأربع: جعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً - وذكر الحديث.

وحدثنا سعيد بن نصر، وعبدالوارث بن سفيان، قالا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال:

= أبى سعيد، وابن ماجه برقم ٧٤٥ عن أبى سعيد جـ ١/٢٤٦ كتاب المساجد، باب ٤ المواضع التى يكره الصلاة بها. وأحمد ٨٣/٣ عن أبى سعيد. والمستدرک ١/٢٥١ كتاب الصلاة، باب الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام، عن أبى سعيد، وعبدالرزاق بالمصنف برقم ١٥٨٢ عن يحيى مرسلا. وابن خزيمة برقم ٧٩١ عن أبى سعيد جـ ٢/٧، والبغوى بشرح السنة ٢/٤٠٩ عن أبى سعيد. وابن أبى شيبة ٣٧٩/٢ عن يحيى مرسلا، وأبو داود ١/١٣٠ كتاب الصلاة، باب النهى عن الصلاة بمواضع معينة عن أبى سعيد برقم ٤٩٢.

(١٨٤) سبق تخريجه برقم ١٧٥.

(١٨٥) سبق برقم ١٧٣.

حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا الحميدى، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا الأعمش، عن إبراهيم التيمى، سمع أباه، سمع أبا ذر، قال: قال لى رسول الله ﷺ: «حيثما أدركتك الصلاة فصل، فإن الأرض كلها مسجد» (١٨٦) - مختصراً.

وعن الأعمش أيضاً، عن مجاهد، عن عبيد بن عمير، عن أبى ذر، عن النبى ﷺ - مثله - . وروى عن النبى ﷺ: أنه قال: جعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً - فى تعديد فضائله ﷺ من وجوه كثيرة؛ من حديث على بن أبى طالب وابن عباس وجابر وأبى هريرة وأبى موسى وحذيفة، وهى آثار كلها صحاح ثابتة، كرهت ذكرها بأسانيدها خشية الإطالة. وقد ذكرها كلها أو أكثرها، أبو بكر بن أبى شيبة فى أول كتاب الفضائل من مصنفه. وأما حديث المقبرة فرواه ابن وهب، عن ابن لهيعة، ويحيى بن أزهر، فمرة قال: عن عمار بن سعد المرادى، عن أبى صالح الغفارى عن على بن أبى طالب، ومرة قال: عن ابن لهيعة، ويحيى بن أزهر، عن الحاج بن شداد، عن أبى صالح الغفارى، عن على بن أبى طالب، قال: نهانى حبيب ﷺ: أن أصلى فى المقبرة، ونهانى أن أصلى فى أرض بابل فإنها ملعونة. وهذا إسناد ضعيف مجتمع على ضعفه؛ وهو مع هذا منقطع غير متصل بعلى - رضى الله عنه - . وعمار والحجاج ويحيى مجهولون لا يعرفون بغير هذا، وابن لهيعة ويحيى بن أزهر ضعيفان لا يحتج بهما ولا بمثلهما. وأبو صالح هذا هو سعيد بن عبدالرحمن الغفارى، مصرى ليس بمشهور أيضاً ولا يصح له سماع من على.

وفى هذا الباب عن على من قوله غير مرفوع حديث حسن الإسناد؛ رواه أبو نعيم الفضل بن دكين، قال: حدثنا المغيرة بن أبى حر الكندى قال: حدثنى أبو العنيس حجر ابن عنبس قال: خرجنا مع على إلى الحرورية فلما جاوزنا سوراً وقع بأرض بابل؛ قلنا: يا أمير المؤمنين، أمسيت، الصلاة، الصلاة، فأبى أن يكلم أحداً؛ قالوا: يا أمير المؤمنين، أليس قد أمسيت؟ قال: بلى، ولكنى لا أصلى فى أرض خسف الله بها. والمغيرة بن أبى الحر كوفى ثقة، قاله ابن معين وغيره؛ وحجر بن عنبس من كبار أصحاب على - رضى الله عنه - . وفى النهى عن الصلاة فى المقبرة حديث آخر أيضاً؛ رواه عبدالواحد بن زياد، عن عمرو بن يحيى المازنى، عن أبيه، عن أبى سعيد الخدرى: أن رسول الله ﷺ قال: «الأرض كلها مسجداً إلا المقبرة والحمام» (١٨٧).

(١٨٦) أخرجه البخارى بكتاب الأنبياء، باب قوله تعالى: ﴿ووهبنا﴾ ج ٤/٣١٥ عن أبى ذر، ومسلم ج ١/٣٧٠ كتاب المساجد، باب ١ عن أبى ذر، وأحمد ١٦٧/٥ عن أبى ذر.

وهذا الحديث رواه ابن عيينة، عن عمرو بن يحيى، عن أبيه مراسلاً، فسقط الاحتجاج به عند من لا يرى المرسل حجة، وليس مثله مما يحتج به؛ ولو ثبت، كان الوجه فيه ما ذكرنا. ولسنا نقول - كما قال بعض المنتحلين لمذهب المدنيين - أن المقبرة المذكورة فى هذا الحديث وغيره أريد بها مقبرة المشركين خاصة؛ وهذا قول لا دليل عليه من كتاب ولا سنة، ولا خبر صحيح، ولا له مدخل فى القياس ولا فى المعقول؛ ولا دل عليه فحوى الخطاب؛ ولا خرج عليه الخبر؛ واحتج قائل هذا القول بما رواه ابن وهب، قال: أخبرنى يحيى بن أيوب، عن زيد بن جبيرة، عن داود بن الحصين، عن نافع، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «لا يصلى فى سبع مواطن: فى المزبلة والمجزرة والمقبرة ومحجة الطريق والحمام ومعاظن الإبل وفوق بيت الله عز وجل»^(١٨٨). وهذا حديث انفرد به زيد بن جبيرة، وأنكروه عليه؛ ولا يعرف هذا الحديث مسنداً إلا من رواية يحيى ابن أيوب، عن زيد بن جبيرة؛ وقد كتب الليث بن سعد إلى عبد الله بن نافع مولى ابن عمر: يسأله عن هذا الحديث؟ فكتب إليه عبد الله بن نافع: لا أعلم من حدث بهذا عن نافع، إلا قد قال عليه الباطل، ذكره الحلوانى، عن سعيد بن أبى مريم، عن الليث، فصح بهذا وشبهه، أن الحديث منكر، لا يجوز أن يحتج عند أهل العلم بمثله، على أنه ليس فيه تخصيص مقبرة المشركين من غيرها.

وأما حديث أبى سعيد الخدرى، ففيه من العلة ما وصفنا؛ وليس فيه إلا المقبرة والحمام بالألف واللام، فغير جائز أن يرد ذلك إلى مقبرة دون مقبرة، أو حمام دون حمام، بغير توقيف عليه. ولا يخلو تخصيص من خصص مقبرة المشركين من أحد وجهين: إما أن يكون من أجل اختلاف الكفار إليها بأقدامهم، فلا معنى لخصوص المقبرة بالذكر؛ لأن كل موضع هم فيه بأجسامهم وأقدامهم فهو كذلك، وقد جل رسول الله ﷺ أن يتكلم بما لا معنى له؛ أو يكون من أجل أنها بقعة سخط، فلو كان كذلك، ما كان رسول الله ﷺ لينى مسجده فى مقبرة المشركين، وينبشها ويسويها وينى عليها؛ وقد أجاز العلماء الصلاة فى الكنيسة إذا بسط فيها ثوب طاهر، ومعلوم أن الكنيسة أقرب إلى أن تكون بقعة سخط من المقبرة، لأنها بقعة يعصى الله ويكفر به فيها، وليس كذلك المقبرة؛ وقد وردت السنة بإباحة اتخاذ البيع والكنائس مساجد، ذكر البخارى: أن ابن عباس كان يصلى فى البيعة إذا لم يكن فيها تماثيل.

ذكر عبدالرزاق، عن الثورى، عن خصيف، عن مقسم، عن ابن عباس: أنه كان

(١٨٨) قال الحافظ فى تهذيب التهذيب ٤٠١/٣ فى ترجمة زيد بن جبيرة: أنكروا عليه التحديث بحديث منكر جدا فى النهى عن الصلاة بسبعة مواطن.

يكره أن يصلى فى الكنيسة إذا كان فيها تماثيل. وروى أيوب، وعبيد الله بن عمر، وغيرهما، عن نافع، عن أسلم - مولى عمر: أن عمر لما قدم الشام، صنع له رجل من عظماء الأنصارى طعاماً ودعاه؛ فقال عمر: «إنا لا ندخل كنائسكم ولا نصلى فيها من أجل ما فيها من الصور والتماثيل»^(١٨٩). فلم يكره عمر ولا ابن عباس ذلك، إلا من أجل ما فيها من التماثيل. وحكى عبدالرزاق، عن الثورى، عن جابر، عن الشعبي، قال: لا بأس بالصلاة فى البيعة.

وأما جثث الموتى فقد اختلف فيها العلماء: فمنهم من جعلها كلها سواء ويتحفظ عند غسل الميت من أن يطير إليه شىء من الماء. ومنهم من حمل قول ابن مسعود: «لا تنجسوا من موتاكم»^(١٩٠) على أن جثث المؤمنين خاصة طاهرة، وليس هذا موضع القول فى هذه المسألة. وأخبرنا عبدا لله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا رجاء بن المرجى، قال: حدثنا أبو همام، قال: حدثنا سعيد بن السائب، عن محمد بن عبدا لله بن عياض، عن عثمان بن أبى العاصى: «أن النبى ﷺ أمره أن يجعل مسجد الطائف حيث كانت طواغيتهم»^(١٩١).

وحدثنا سعيد بن نصر، وعبدالوارث بن سفيان، قالوا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة، قال: حدثنا ملازم بن عمرو، عن عبدا لله بن بدر، عن قيس بن طلق، عن أبيه طلق بن على.

وحدثنا محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: حدثنا هناد بن السرى، عن ملازم بن عمرو، قال: حدثنى عبدا لله بن بدر، عن قيس بن طلق، عن أبيه طلق بن على - والمعنى واحد - وحديث هناد أتم - قال: «خرجنا وفداً إلى النبى ﷺ فبايعناه وصلينا معه وأخبرناه أن بأرضنا بيعة لنا، فذكر الحديث، وفيه: فإذا أتيتم أرضكم، فاكسروا بيعتكم واتخذوها مسجداً»^(١٩٢) - مختصراً.

(١٨٩) أخرجه عبدالرزاق فى المصنف من عدة طرق عن أسلم أن عمرا استضافه أحد عظماء الشام حين قدمها وهو خليفة فأجابه بذلك.

(١٩٠) أخرجه الحاكم فى المستدرک ٣٨٥/١ عن ابن عباس، عن النبى ﷺ بلفظ «لا تنجسوا موتاكم فإن المؤمن لا ينجس حياً ولا ميتاً». والدارقطنى، عن ابن عباس، عن النبى ٧٠/٢ بلفظ «لا تنجسوا موتاكم فإن المسلم لا ينجس حياً ولا ميتاً».

(١٩١) أخرجه أبو داود من الصلاة ١٢ برقم ٤٥٠ عن عثمان بن أبى العاص، وابن ماجه فى المساجد ٣ برقم ٧٤٣ عن عثمان بن أبى العاص.

(١٩٢) أخرجه النسائى فى كتاب المساجد عن طلق بن على ٣٨/٢.

وأجمع العلماء على أن التيمم على مقبرة المشركين إذا كان الموضع طيباً طاهراً نظيفاً، جائز. وكذلك أجمعوا على أن من صلى في كنيسة أو بيعة في موضع طاهر، أن صلاته ماضية جائزة. وقد كره جماعة من الفقهاء الصلاة في المقبرة سواء كانت لمسلمين أو مشركين للأحاديث المعلولة التي ذكرنا؛ ولحديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «صلوا في بيوتكم، ولا تتخذوها قبوراً»^(١٩٣). ولحديث وائلة بن الأسقع، عن أبي مرثد الغنوي، عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تصلوا إلى القبور، ولا تجلسوا عليها»^(١٩٤). وهذان حديثان ثابتان من جهة الإسناد، ولا حجة فيهما؛ لأنهما محتملان للتأويل، ولا يجوز أن يمتنع من الصلاة في كل موضع طاهر إلا بدليل لا يحتمل تأويلاً. وممن كره الصلاة في المقبرة: الثوري وأبو حنيفة والأوزاعي والشافعي وأصحابهم. وقال الثوري: إن صلى في المقبرة لم يعد، وقال الشافعي: إن صلى أحد في المقبرة في موضع ليس فيه نجاسة أجزأه. ولم يفرق أحد من فقهاء المسلمين بين مقبرة المسلمين والمشركين، إلا ما حكينا من خطل القول الذي لا يشتغل بمثله، ولا وجه له في نظر، ولا في صحيح أثر؛ لأن من كره الصلاة في المقبرة، كرهها في كل مقبرة على ظاهر الحديث وعمومه؛ ومن أباح الصلاة فيها، دفع ذلك بما ذكر من التأويل والاعتلال؛ وقد بنى رسول الله ﷺ مسجده في مقبرة المشركين. حدثنا عبد الله بن محمد بن أسد، قال: حدثنا سعيد بن عثمان بن السكن، قال: حدثنا محمد بن يوسف قال: حدثنا محمد بن إسماعيل البخاري.

وحدثنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قالوا جميعاً: حدثنا مسدد قال: حدثنا عبد الوارث، عن أبي التياح، عن أنس بن مالك المعنى واحد، واللفظ متقارب: «قال قدم رسول الله ﷺ المدينة، فنزل أعلى المدينة في حي يقال لهم بنو عمرو بن عوف، فأقام فيها أربع عشرة ليلة، ثم أرسل إلى بني النجار فجاءوا متقلدين بسيوفهم؛ قال أنس فكأنني أنظر إلى رسول الله ﷺ على راحلته، وأبو بكر ردفه وملاً بني النجار حوله، حتى ألقى بفناء أبي أيوب؛ وكان رسول الله ﷺ يصلي حيث أدركته الصلاة، ويصلي في مرابض الغنم؛ وأنه أمر ببناء

(١٩٣) أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين، باب ٢٩ برقم ٢٠٩ عن ابن عمر ٥٣٩/١. والترمذي برقم ٤٥١ عن ابن عمر كتاب الصلاة، باب ٣٣١ ج ٣١٣/١ والنسائي ١٩٧/٣ عن ابن عمر، وأحمد ٦/٢ عن ابن عمر. والطبراني في الكبير ٢٩٧/٥ عن زيد بن خالد الجهني، وابن أبي شيبة ٢٥٥/٢ عن ابن عمر.

(١٩٤) أخرجه مسلم في كتاب الجنائز، باب ٣٣ برقم ٩٨ ج ٦٦٨/٢ عن أبي مرثد الغنوي. والنسائي ٦٧/٢ كتاب الصلاة، باب النهي عن الصلاة إلى القبر، عن أبي مرثد، وأحمد ١٣٥/٤ عن أبي مرثد.

المسجد، فأرسل إلى بنى النجار، فقال: يا بنى النجار ثامنوني بحائطكم هذا؛ فقالوا: والله لا نطلب ثمنه إلا إلى الله - عز وجل - . قال أنس: فكان فيه ما أقول لكم: كانت فيه قبور المشركين، وخرب، ونخل؛ فأمر النبي ﷺ بقبور المشركين فنبشت، وبالنخل فقطع، وبالخرب فسويت، فصفوا النخل قبلة المسجد، وجعلوا عضادتيه حجارة، وجعلوا ينقلون الصخر ويرتجزون، والنبي ﷺ معهم، ويقولون:

اللهم لا خير إلا خير الآخرة فأغفر للانصار والمهاجرة» (١٩٥)

وأخبرنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن أبي التياح، عن أنس بن مالك.

وذكره أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا يزيد بن هارون، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن أبي التياح، عن أنس، قال: كان موضع مسجد رسول الله ﷺ حائطاً لبنى النجار، فيه خرب ونخل وقبور المشركين؛ فقال رسول الله ﷺ: ثامنوني فيه، فقالوا: لا نلتمس به ثمناً إلا عند الله؛ فأمر رسول الله ﷺ بالنخل فقطع، وبالخرب فسوى، وبقبور المشركين فنبشت، قال: وكان رسول الله ﷺ يصلى حيث أدركته الصلاة وفي مراتب الغنم. فهذا رسول ﷺ قد بنى مسجده في موضع مقبرة المشركين ولو جاز أن يخص من المقابر مقبرة، لكانت مقبرة المشركين أولى بالخصوص والاستثناء من أجل هذا الحديث؛ وكل من كره الصلاة في المقبرة لم يخص مقبرة، لأن الألف واللام في المقبرة والحمام، إشارة إلى الجنس، لا إلى المعهود، ولو كان بين مقبرة المسلمين والكفار فرق، لبيته رسول الله ﷺ ولم يهمله؛ لأنه بعث مبيناً لمراد الله من عباده، والقوم عرب لا يعرفون من الخطاب إلا استعمال عمومهم، ما لم يكن الخصوص والاستثناء يصحبه؛ فلو أراد مقبرة، دون مقبرة لوصفها ونعتها، ولم يحل على لفظ المقبرة جملة؛ لأن كل ما وقع عليه اسم مقبرة، يدخل تحت قوله المقبرة؛ هذا هو المعروف من حقيقة الخطاب - وبالله التوفيق - ولو ساغ لجاهل أن يقول مقبرة كذا، لجاز لآخر أن يقول حمام كذا؛ لأن في الحديث: «إلا المقبرة والحمام». وكذلك قوله: «الزبلة والمجزرة ومحجة الطريق»، غير جائز

(١٩٥) أخرجه البخارى ١٨٧/١ كتاب الصلاة، باب هل تنبش قبور، عن أنس، ومسلم بكتاب المساجد، برقم ٩، باب ابتناء مسجد النبي عليه السلام ج ١/٣٧٣ عن أبي التياح، وأبو داود برقم ٤٥٣ ج ١/١٢١ كتاب الصلاة، باب فى بناء المساجد، عن أنس، والنسائى بكتاب المساجد، باب ١٢ ج ٢/٤٠ عن أنس، وأحمد ٣/٣٧٣ عن أنس ٣/٢٤٤ عن أنس، والبيهقى فى دلائل النبوة ٢/٥٣٩ عن أنس.

أن يقال مزبلة كذا ولا مجزرة كذا ولا طريق كذا، لأن التحكم في دين الله غير سائغ -
والحمد لله -.

حدثنا عبدالرحمن بن يحيى، قال: حدثنا أحمد بن سعيد، قال: حدثنا عبدالملك بن
بحر، قال: حدثنا موسى بن هارون، قال: حدثنا العباس بن الوليد بن نصر النرسى، قال:
حدثنا وهيب بن خالد، قال: حدثنا عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، عن القاسم بن
مخيمرة، عن أبي سعيد الخدرى: أن رسول الله ﷺ نهى أن يصلى على القبر أو يقعد
عليه أو يبنى عليه^(١٩٦). قال موسى بن هارون: قوله: أن يصلى على القبر وهم، وإنما هو
أن يصلى إلى القبر. وفي حديث زيد بن أسلم هذا: «ثم أمرهم رسول الله ﷺ أن ينزلوا
ويتوضئوا، وأمر بلال أن يؤذن أو يقيم».

هكذا رواه يحيى على الشك، وتابعه قوم، واختلفت الآثار في ذلك، على ما ذكره
في هذا الباب - إن شاء الله - وأكثرها فيها أنه أذن وأقام، وكذلك في أكثرها أنه
صلى ركعتي الفجر، وأمرهم أن يصلوها، ثم صلى بهم الصبح. ولم يذكر في بعضها أنه
صلى ركعتي الفجر، وهذا موضع قد تنازع فيه العلماء، ومن ذكر شيئاً وحفظه فهو
حجة على من لم يذكر.

فأما اختلافهم في الأذان والإقامة للصلوات الفوائت، فإن مالكا والأوزاعى
والشافعى وأصحابهم قالوا فيمن فاتته صلاة أو صلوات حتى خرج وقتها، أنه يقيم
لكل واحدة، إقامة ولا يؤذن. وقال الثورى: ليس عليه في الفوائت أذان ولا إقامة،
وقال أبو حنيفة وأصحابه: من فاتته صلاة واحدة، صلاها بأذان وإقامة فإن لم يفعل،
فصلاته تامة. وقال محمد بن الحسن: إذا فاتته صلوات، فإن صلاهن بإقامة إقامة كما
فعل النبي ﷺ يوم الخندق، فحسن؛ وإن أذن وأقام لكل صلاة، فحسن، ولم يذكر
خلافاً. وقال أحمد بن حنبل وأبو ثور وداود بن علي: يؤذن ويقيم لكل صلاة فائتة،
على ما روى عن النبي ﷺ إذ نام عن الصلاة.

قال أبو عمر: حجة من قال: إنه يقيم لكل صلاة فائتة ولا يؤذن لها؛ أن رسول الله
ﷺ حبس يوم الخندق عن صلاة الظهر والعصر والمغرب والعشاء إلى هوى من الليل،
ثم أقام لكل صلاة، ولم يؤذن. روى هذا الخبر عن النبي ﷺ أبو سعيد الخدرى، وابن
مسعود، فأما حديث أبي سعيد، فحدثناه أحمد بن عبدالله بن محمد بن علي، قال:

(١٩٦) أخرج نحوه ابن ماجه، عن أبي هريرة مرفوعاً «لأن يجلس أحدكم على جمرة من نار خير له
من أن يجلس على قبر» ج١/٤٩٩ كتاب الجنائز، باب ٤٥، وأبو داود ٢١٤/٣ عن أبي
هريرة برقم ٣٢٢٨ كتاب الجنائز، باب في كراهية... إلخ.

حدثنا الميمون بن حمزة الحسيني، قال: حدثنا أبو جعفر الطحاوي، قال: حدثنا المزنّي، قال: حدثنا الشافعي، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل بن أبي فديك، عن ابن أبي ذئب.

وحدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا إبراهيم بن عبدالرحيم، قال: حدثنا عمار بن عبد الجبار الخراساني، قال: أخبرنا ابن أبي ذئب، عن المقبري، عن عبدالرحمن بن أبي سعيد الخدري، عن أبيه، قال: «حبسنا يوم الخندق عن الصلاة، حتى كان هوى من الليل، حتى كفيينا؛ وذلك قول الله - عز وجل - : ﴿وَكُفِيَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا﴾^(١٩٧). قال: فدعا رسول الله ﷺ بلال، فأقام، فصلّى الظهر، كما كان يصليها في وقتها، ثم أقام العصر، فصلاها كذلك، ثم أقام المغرب فصلاها كذلك، ثم أقام العشاء فصلاها كذلك أيضاً؛ وذلك قبل أن ينزل في صلاة الخوف: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ المعنى واحد^{(١٩٨)(١٩٩)}.

وحدثنا محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا هناد بن السري، عن هشيم، عن أبي الزبير، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود، قال: قال عبد الله: إن المشركين شغلوا النبي ﷺ عن أربع صلوات في الخندق، فأمر بلال فأذن، ثم أقام، فصلّى الظهر؛ ثم أقام، فصلّى العصر؛ ثم أقام، فصلّى المغرب؛ ثم أقام، فصلّى العشاء. هكذا قال هشيم في هذا الحديث: «فأذن، ثم أقام فصلّى الظهر»؛ فذكر الأذان للظهر وحدها. وكذلك رواه أبو بكر بن أبي شيبة عن هشيم سواء. وخالفه هشام الدستوائي، فقال فيه: «فأمر بلالاً فأقام فصلّى الظهر». لم يذكر أذاناً للظهر ولا لغيرها؛ وإنما ذكر الإقامة وحدها فيها كلها؛ قرأت على عبدالوارث بن سفيان، أن قاسم بن أصبغ حدثهم، قال: حدثنا أبو العباس أحمد بن محمد البرقي القاضي، قال: حدثنا أبو معمر، قال: حدثنا عبدالوارث، قال: حدثنا هشام بن أبي عبد الله، عن أبي الزبير، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن أبي عبيدة، عن ابن مسعود، قال: كنا مع رسول الله ﷺ، فحبسنا عن صلاة الظهر والعصر والمغرب والعشاء. قال: فأمر رسول الله ﷺ بلالاً فأقام فصلّى الظهر، ثم أقام فصلّى العصر، ثم أقام فصلّى المغرب، ثم أقام فصلّى العشاء؛ ثم طاف علينا فقال: ما على الأرض عصابة يذكر الله غيركم.

(١٩٧) الأحزاب ٢٥.

(١٩٨) البقرة ٢٣٩.

(١٩٩) أخرجه أحمد، عن أبي سعيد ٢٥/٣.

وهكذا رواه ابن المبارك، عن هشام الدستوائي بإسناده سواء. وقد رواه سعيد بن أبي عروبة، عن هشام الدستوائي بإسناده مثله. ذكر ذلك أحمد بن شعيب وغيره. واحتج من قال يؤذن ويقيم للفوائت، بأنه ذكر في هذا الحديث، وفي حديث أبي سعيد الخدري قبله: «ثم أقام فصلى العشاء».

قال: والعشاء كانت مفعولة في وقتها، ولم يذكر فيها أذاناً وهي غير فائتة؛ فعلم أن مراده إقامتها بما ينبغي أن يقام لها من الأذان والإقامة. وروى من حديث عمران بن حصين وغيره، أن النبي ﷺ حين فاتته صلاة الفجر في السفر، صلاها بأذان وإقامة. وأما صلاة ركعتي الفجر لمن نام عن صلاة الصبح، فلم ينتبه لها إلا بعد طلوع الشمس؛ فإن مالكا قال: يبدأ بالمكتوبة، ولم يعرف ما ذكر عن رسول الله ﷺ في ركعتي الفجر، أنه ركعها يوم نام عن صلاة الصبح في سفره قبل أن يصلي الصبح. ذكر أبو قرة في سماعه من مالك، قال: قال مالك فيمن نام عن الصبح حتى طلعت الشمس: إنه لا يركع ركعتي الفجر، ولا يبدأ بشيء قبل الفريضة. قال: وقال مالك: لم يبلغنا أن النبي ﷺ صلى ركعتي الفجر حين نام عن صلاة الصبح حتى طلعت الشمس. وقال ابن وهب: سئل مالك: هل كان رسول الله ﷺ حين نام عن صلاة الصبح حتى طلعت الشمس ركع ركعتي الفجر؟ قال: ما علمت.

قال أبو عمر: ليس في رواية مالك - رحمه الله - لا في حديث زيد بن أسلم هذا، ولا في حديث ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، أن رسول الله ﷺ ركع يومئذ ركعتي الفجر قبل صلاة الصبح، وإنما صار في ذلك إلى ما روى، وعليه جمهور أصحابه، إلا أشهب وعلي بن زياد، فإنهما قالوا: يركع ركعتي الفجر قبل أن يصلي الصبح، قالوا: وقد بلغنا ذلك عن النبي ﷺ يومئذ. وكذلك قال الشافعي، وأبو حنيفة، والثوري، والحسن بن حي، وهو قول جماعة أصحاب الحديث؛ وإليه ذهب أحمد، وأبو ثور، وداود، لما روى في ذلك عن النبي ﷺ من حديث عمران بن حصين وغيره. وقد كان يجب على أصل مالك، أن يركعهما قبل أن يصلي الصبح؛ لأن قوله - فيمن أتى مسجداً قد صلى فيه: لا بأس أن يتطوع قبل المكتوبة إذا كان في ساعة من الوقت، وكذلك قال أبو حنيفة وأصحابه، والشافعي، وداود، إذا كان في الوقت ساعة. وقال الثوري: ابدأ بالمكتوبة، ثم تطوع بما شئت؛ وقال الحسن بن حي: يبدأ بالفريضة، ولا يتطوع حتى يفرغ من الفريضة؛ قال: فإن كانت الظهر، فرغ منها ثم من الركعتين بعدها، ثم يصلي الأربع التي لم يصلها قبل الظهر.

وقال الليث بن سعد: كل واجب من صلاة فريضة، أو صلاة نذر، أو صيام، أنه

يبدأ بالواجب قبل النفل؛ وقد روى عنه خلاف هذا من رواية ابن وهب أيضاً، قال ابن وهب سمعت الليث بن سعد يقول في الذي يدرك الإمام في قيام رمضان ولم يصل العشاء، إنه يدخل معهم ويصلي بصلاتهم، فإذا فرغ صلى العشاء؛ قال: وإن علم أنهم في القيام قبل أن يدخل في المسجد، فوجد مكاناً طاهراً، فليصل العشاء، ثم ليدخل معهم في القيام.

قال أبو عمر: ويجيء على ما قدمنا من قول مالك، وأبي حنيفة، والشافعي، وداود، فيمن أتى المسجد وقد صلى أهله، وفي الوقت ساعة، أنه لا بأس أن يتطوع قبل المكتوبة، مثل قول الليث فيمن أدرك القوم في قيام رمضان سواء؛ إلا أنه لا ينبغي له أن يوتر معهم، وإن أوتر معهم، لزمه إعادة الوتر بعد صلاة العشاء، ووتره قبل صلاة العشاء كلا وتر، لأنه قبل وقته.

وأما قوله في الحديث: «إن الله قبض أرواحنا، ولو شاء لردها إلينا في حين غير هذا»، فإن العلماء اختلفوا في الروح والنفس هل هما شيء واحد أم شيئان؟ لأنه قد جاء في الحديث: إن الله قبض أرواحنا. وجاء في حديث سعيد بن المسيب قول بلال: أخذ بنفسى الذى أخذ بنفسك، فقال جماعة من أهل العلم: الروح والنفس شيء واحد.

ومن حجتهم قول الله - عز وجل - : ﴿إِنَّا نَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا﴾ (٢٠٠)، فروى عن ابن عباس، وسعيد بن جبیر، في هذه الآية، أنهما قالوا: تقبض أرواح الأموات إذا ماتوا، وأرواح الأحياء إذا ناموا، تتعارف ما شاء الله أن تتعارف؛ فيمسك التى قضى عليها الموت: التى قد ماتت، ويرسل الأخرى إلى أجل مسمى؛ ذكره بقى بن مخلد، عن يحيى بن عبد الحميد الحماني، عن يعقوب القمى، عن جعفر بن أبى المغيرة، عن سعيد بن جبیر.

وذكره أيضاً، عن يحيى بن رجاء، عن موسى بن أعين، عن مطرف، عن جعفر، عن سعيد بن جبیر، عن ابن عباس، ومعنى حديثهما واحد. وهذا يدل على أن النفس والروح شيء واحد، لأنهم فسروا الآية - وقد جاءت بلفظ يتوفى الأنفس التى لم تمت فى منامها، فقالوا: يقبض الأرواح كما رأيت؛ وذلك واضح فى أن النفس والروح سواء.

ويشهد بصحة ذلك، قول رسول الله ﷺ فى هذا الحديث: «إن الله قبض أرواحنا»، ولم ينكر على بلال، قوله: «أخذ بنفسى الذى أخذ بنفسك»، فالقرآن والسنة يشيران إلى معنى واحد، بلفظ النفس مرة، ولفظ الروح مرة أخرى.

وقال آخرون: النفس غير الروح، واحتجوا بأن النفس مخاطبة، منهية، مأمورة؛ واستدلوا بقول الله - عز وجل - : ﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمَطْمَئِنَّةُ ارجعي إلى ربك راضية مرضية﴾ (٢٠١) - الآية. وقوله: ﴿أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَطْتَ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾ (٢٠٢) ومثل هذا في القرآن، قالوا: والروح لم تخاطب ولم تؤمر ولم تنه في شيء من القرآن، ولم يلحقها شيء من التوبيخ؛ كما لحق النفس في غير آية من كتاب الله عز وجل.

وتأولوا في قول بلال، أي أخذ بنفسى من النوم ما أخذ بنفسك. وذكر سنيد، عن حجاج، عن ابن جريج في قول الله - عز وجل - : ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا﴾ الآية. قال: في جوف الإنسان روح ونفس، بينهما في الجوف مثل شعاع الشمس؛ فإذا توفى الله النفس، كان الروح في جوف الإنسان؛ فإذا أمسك الله نفسه، أخرج الروح من جوفه؛ فإن لم يمته، أرسل الله نفسه، فرجعت إلى مكانها قبل أن يستيقظ. قال ابن جريج: وأخبرت عن ابن عباس نحو هذا الخبر. وذكر عبد المنعم بن إدريس، عن وهب بن منبه، أنه حكى عن التوراة في خلق آدم عليه السلام قال الله - عز وجل - : حين خلقت آدم ركبت جسده من رطب ويابس، وسخن وبارد؛ وذلك لأنى خلقت من تراب وماء، ثم جعلت فيه نفسا وروحا؛ فبيوسة كل جسد خلقت من التراب؛ ورطوبته من قبل الماء، وحرارته من قبل النفس، وبرودته من قبل الروح؛ ومن النفس حدته وشهوته، ولهوه ولعبه، وضحكه وسفهه، وخداعه وعنفه وخرقه؛ ومن الروح حلمه ووقاره، وعفافه وحيأؤه، وفهمه وتكرمه، وصدقه وصبره.

وأخبرنا عبد الوارث بن سفيان، قال: أخبرنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن عبد السلام، قال: حدثنا المسيب بن واضح، قال: حدثنا الحكم بن محمد الظفرى، عن إسماعيل عبد الكريم، عن عبد الصمد بن معقل، عن وهب بن منبه، قال: إن أنفوس الآدميين، كأنفوس الدواب التى تشتهى، وتدعو إلى الشر، ومسكن النفس البطن؛ إلا أن الإنسان فضل بالروح، ومسكنه الدماغ، فبه يستحيى الإنسان، وهو يدعو إلى الخير، ويأمر به، ثم نفخ وهب على يده، فقال: هذا بادر، وهو من الروح؛ ثم تنهد على يده فقال: هذا حار، وهو من النفس؛ ومثلهما كمثل الرجل وزوجته، فإذا انحدر الروح إلى النفس والتقيا، نام الإنسان؛ فإذا استيقظ، رجع الروح إلى مكانه. ويعتبر ذلك بأنك إذا

كنت نائماً فاستيقظت، كان كل شيء يبدر إلى رأسك. وذكر أبو إسحاق محمد بن القاسم بن شعبان، أن عبدالرحمن بن القاسم بن خالد صاحب مالك، قال: النفس جسد مجسد، كخلق الإنسان، والروح كالماء الجارى، قال: واحتج بقول الله - عز وجل - : ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا﴾ - الآية، وقال: ألا ترى أن النائم قد توفى الله نفسه، وروحه صاعد ونازل، وأنفاسه قيام، والنفس تسرح في كل واد، وترى ما تراه من الرؤيا؛ فإذا أذن الله في ردها إلى الجسد، عادت، واستيقظ بعودتها جميع أعضاء الجسد، وحرك السمع والبصر وغيرهما من الأعضاء. قال: فالنفس غير الروح، والروح كالماء الجارى في الجنان؛ فإذا أراد الله إفساد ذلك البستان، منع الماء الجارى فيه، فماتت حياته فكذلك الإنسان. قال أبو إسحاق: هذا معنى قول ابن القاسم، وإن لم يكن نسق لفظه. قال أبو إسحاق: وقال عبيد الله بن أبي جعفر: إذا حمل الميت على السرير، كانت نفسه بيد ملك من الملائكة، يسير بها معه، فإذا وضع للصلاة عليه وقف، فإذا حمل إلى قبره سار معه؛ فإذا ألحد وورى في التراب، أعاد الله نفسه حتى يخاطبه الملكان؛ فإذا وليا عنه منصرفين، اختلع الملك نفسه، فرمى بها إلى حيث أمر؛ وهذا الملك من أعوان ملك الموت. قال أبو إسحاق: هذا معنى قول عبيد الله بن أبي جعفر، وقد قاله معه غيره.

قال أبو عمر: قد قالت العلماء بما وصفنا - والله أعلم بالصحيح من ذلك - وما احتج به القوم، فليس حجة واضحة، ولا هو مما يقطع بصحته؛ لأنه ليس فيه خبر صحيح يقطع العذر، ويوجب الحجة، ولا هو مما يدرك بقياس ولا استنباط؛ بل العقول تنحسر وتعجز عن علم ذلك. وقد قال جماعة من العلماء في قول الله - عز وجل - : ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (٢٠٣): إنه هذا الروح، المشار إليه في هذا الباب بالذكر: روح الحياة.

وقال غيرهم: إنه ملك من الملائكة، يقوم صفًا، وتقوم الملائكة صفًا، فكيف يتعاطى علم شيء استأثر الله به، ولم يطلع عليه رسوله ﷺ؟ وقد قيل في الروح المذكور في هذه الآية: إنه جبريل عليه السلام، وقيل: هم خلق من خلق الله، وقيل: غير ذلك. وكذلك اختلف في الذين عنوا بقوله: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾: فقيل: أراد اليهود السائلين عن الروح، لأنهم زعموا أن في التوراة علم كل شيء؛ فأنزل الله: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ (٢٠٤)

الآية. ويقول: ﴿ما أوتيتم في التوراة والإنجيل يا أهل الكتاب من العلم إلا قليلاً﴾. وقيل: بل عنى بالآية أمة محمد ﷺ والناس كلهم (٢٠٥).

قال أبو عمر: لو كان الأمر على النظر والقياس والاستنباط في معنى الروح من حديث الموطأ، لقلنا: إن النظر يشهد للقول الأول، وهو الذي تدل عليه الآثار، والله أعلم.

وقد تضع العرب النفس موضع الروح، والروح موضع النفس؛ فيقولون: خرجت نفسه، وفاضت نفسه، وخرجت روحه؛ إما لأنهما شيء واحد، أو لأنهما شيان متصلان لا يقوم أحدهما دون الآخر، وقد يسمون الجسد نفساً، ويسمون الدم جسداً؛ قال النابغة:

«وما أريق على الأنصاب من جسد» - يريد من دم.

وقال ذو الرمة - فجعل الجسد نفساً:

يا قابض الروح من نفس إذا احتضرت وغافر الذنب زحزحني عن النار

ويقال للنفس نسمة أيضاً، على عتق نسمة أى نفس.

وقال ﷺ: «إنما نسمة المؤمن طائر» (٢٠٦) - يعنى روحه - وسنذكر هذا الخبر في

حديث ابن شهاب - إن شاء الله تعالى وبالله التوفيق - . وفي هذا الحديث: فإذا رقد أحدكم عن الصلاة أو نسيها، فليصلها كما كان يصلها في وقتها. وهذا إنما فيه إيجاب إقامة الصلاة، وأنها غير ساقطة عمن نام أو نسي؛ ولم يخص وقتاً من وقت، فالبدار إليها أولى؛ إلا أن في حديث ابن المسيب، وحديث أنس وغيره، أن رسول الله ﷺ قال: من نام عن الصلاة أو نسيها، فليصلها إذا ذكرها؛ فإن الله تعالى يقول: ﴿أقم الصلاة لذكري﴾. وفي هذا وجوب صلاتها عند الذكر لها، والانتباه إليها، أى وقت كان وهو موضع اختلاف، وقد ذكرناه واستوعبنا القول فيه في باب زيد بن أسلم؛ وسيأتى منه، ذكر في باب ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب من كتابنا هذا؛ لأن ذلك الموضع أولى بذكر ذلك، لقوله فيه: «فليصلها إذا ذكرها»، وإنما في حديث زيد هذا «فليصلها كما كان يصلها» - وبالله توفيقنا - .

وفي إخبار رسول الله ﷺ أبا بكر بما عرض لبلال في نومه ذلك، علم من أعلام نبوته ﷺ.

وفيه ما كان عليه أبو بكر رضى الله عنه من صريح الإيمان، والبدار إلى تصديق رسول الله ﷺ، والفرح بكل ما يأتى منه؛ وهو الصديق حقاً من أمتة - رحمة الله عليه -.

وأما الآثار المروية فى هذا الباب، فرواها جماعة من الصحابة، منهم: أبو هريرة، وابن مسعود، وأبو قتادة، وابن عباس، وجبير بن مطعم، وعمرو بن أمية، وعمران بن حصين، وأبو مريم السلولى، وأبو جحيفة السوائى، وذو مخبر الحبشى؛ فأما حديث أبى هريرة، فنذكر منه هاهنا، ما يشبه حديثنا ويكون فى معناه؛ ونذكر من قطعه ومن وصله عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة، إذا ذكرناه فى باب ابن شهاب إن شاء الله -.

فمن حديث أبى هريرة ما حدثنا محمد بن خليفة، قال: حدثنا محمد بن الحسين، قال: حدثنا أبو سعيد الحسن بن على الجصاص، قال: حدثنا أحمد بن الفرغ أبو عتبة الحجازى بحمص، قال: حدثنا أيوب بن سويد، قال: أخبرنا يونس بن يزيد، عن الزهرى، عن سعيد بن المسيب، وأبى سلمة، عن أبى هريرة، قال: «لما قفل رسول الله ﷺ من خير، عرس بنا ذات ليلة، ثم قال: أيكم يكأ لنا الفجر الليلة؟ فقال بلال: أنا يا رسول الله، قال: اكأه لنا يا بلال، ولا تكن لكأ. قال بلال: فنام النبى ﷺ، ونام أصحابه، فعمدت إلى حجة لى استندت إليها، فجعلت أراعى الفجر، فبعث الله على النوم، فلم أستيقظ إلا لحر الشمس بين كتفى؛ فقممت فزعاً، فقلت: الصلاة عباد الله، فانتبه النبى ﷺ، وانتبه الناس؛ وقال لى: يا بلال، ألم أقل لك: أكأ لنا الفجر؟، فقلت: يا رسول الله، أخذ بنفسى الذى أخذ بنفسك؛ فقال رسول الله ﷺ: إن أرواحكم كانت بيد الله - عز وجل - حبسها إذ شاء؛ وأطلقها إذ شاء. اقتادوا من هذا الوادى، فإنه واد ملعون به الشيطان. قال: فخرجنا من الوادى، ثم أمر بلالاً فأذن، وتوضأ النبى ﷺ، وتوضأ أصحابه، ثم صلوا؛ فقام إليه رجل، فقال: يا رسول الله، أنصلى هذه الصلاة من غد للوقت؟ فقال النبى ﷺ: لا، إن الله لا ينهاكم عن الربا، ويرضاه منكم؛ من نام عن صلاة أو نسيها، فليصلها إذا ذكرها، لا كفارة لها غيرها؛ إن الله - عز وجل - يقول: ﴿أقم الصلاة لذكرى﴾ (٢٠٧).

وحدثنا محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا يعقوب بن إبراهيم، قال: حدثنا يحيى، عن يزيد بن كيسان، قال: حدثنى أبو حازم، عن أبى هريرة، قال: عرسنا مع النبى ﷺ، فلم نستيقظ حتى طلعت الشمس؛ فقال رسول الله ﷺ: يأخذ كل إنسان برأس راحلته، فإن هذا منزل حضرنا

فيه الشيطان. قال: ففعلنا، فدعا بالماء فتوضأ، ثم صلى سجدتين؛ ثم أقيمت الصلاة فصلى الغداة. وأما حديث ابن مسعود، فحدثنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، قال: حدثنا محمد بن بكر بن عبد الرزاق، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا محمد بن المثنى.

وحدثنا عبد الوارث، حدثنا قاسم، حدثنا محمد بن عبد السلام، حدثنا محمد بن بشار، قالوا: حدثنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا شعبة، عن جامع بن شداد، قال: سمعت عبد الرحمن بن أبي علقمة، قال: سمعت عبد الله بن مسعود، قال: «أقبلنا مع رسول الله ﷺ زمن الحديبية، قال: فقال النبي ﷺ: من يكلؤنا؟ فقال بلال: أنا، فناموا حتى طلعت الشمس، فاستيقظ النبي ﷺ، فقال: افعلوا ما كنتم تفعلون، قال: ففعلنا، قال: وكذلك فافعلوا لمن نام أو نسي» (٢٠٨).

وأما حديث أبي قتادة، فحدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا هشيم بن بشير، قال: حدثنا حصين، قال: حدثنا عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه أبي قتادة، قال: «سرنا مع رسول الله ﷺ ونحن في سفر ذات ليلة، فقلنا يا رسول الله: لو عرست بنا، قال: إني أخاف أن تناموا عن الصلاة، فمن يوقظنا للصلاة؟ فقال بلال: أنا يا رسول الله، قال: فعرس القوم واستند بلال إلى راحلته، فغلبته عيناه؛ واستيقظ رسول الله ﷺ وقد طلع حاجب الشمس، فقال: يا بلال، أين ما قلت لنا؟ قال: يا رسول الله، والذي بعثك بالحق، ما ألقيت على نومة مثلها! قال: فقال: إن الله قبض أرواحكم حين شاء، وردها عليكم حين شاء؛ ثم أمرهم رسول الله ﷺ، فانتشروا لحاجتهم، وتوضؤوا؛ وارتفعت الشمس، فصلى بهم الفجر» (٢٠٩).

وذكره البخاري، عن عمران بن ميسرة، عن محمد بن فضيل، عن حصين بإسناده مثله. وفي حديثه زيادة: «يا بلال، قم فأذن للناس بالصلاة، فتوضأ، فلما ارتفعت الشمس وابتضت، قام فصلى».

وأما حديث ابن عباس، فحدثناه عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا ابن الأصبهاني، قال: حدثنا عبيدة بن حميد، عن يزيد بن أبي زياد، عن تميم بن سلمة، عن مسروق، عن ابن عباس، قال: «كان رسول

(٢٠٨) أخرجه البيهقي في الدلائل، عن ابن مسعود ٢٧٤/٤ وذكر «أنها وقعت مرجع النبي من الحديبية».

(٢٠٩) أخرجه ابن أبي شيبة، عن أبي قتادة ٦٦/٢ بلفظه.

الله ﷺ في سفر، فعرسوا من الليل، فلم يستيقظوا حتى طلعت الشمس؛ فأمر بلالاً فأذن، ثم صلى ركعتين؛ قال ابن عباس: فما يسرنى بها الدنيا وما فيها - يعني الرخصة» - (٢١٠).

وحدثنا عبدالوارث، قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا محمد بن غالب، قال: حدثنا جرمي بن حفص، قال: حدثنا صدقة بن عبادة الأسدي، قال: حدثني أبي، عن ابن عباس: «أنهم كانوا مع النبي ﷺ في سفر، فغفلوا عن صلاة الغداة حتى طلعت الشمس؛ فأمر النبي ﷺ مؤذناً، فأذن كما كان يؤذن كل يوم؛ فصلى ركعتي الفجر، كما كان يصلي كل يوم، ثم صلى بهم الغداة، كما كان يصلي كل يوم» (٢١١).

وأما حديث جبير بن مطعم، فحدثنا محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا أبو عاصم خشيش بن أصرم، قال: حدثنا يحيى بن حسان، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن عمرو بن دينار، عن نافع بن جبير، عن أبيه: «أن رسول الله ﷺ قال في سفر له: من يكلؤنا الليلة؟ لا نرقد عن صلاة الصبح؛ فقال بلال: أنا، فاستقبل مطلع الشمس، فضرب على آذانهم، حتى أيقظهم حر الشمس، فقاموا، فقال: توضؤا، ثم أذن بلال، فصلى ركعتين، وصلوا ركعتي الفجر، ثم صلوا الفجر» (٢١٢).

وأما حديث أبي مريم، فرواه علي بن المديني وغيره، عن جرير، عن عطاء بن السائب، عن أبيه، عن يزيد بن أبي مريم، عن أبيه، فقال: «نام رسول الله ﷺ عن الصبح، فلم يستيقظ حتى طلعت الشمس؛ فلما استيقظ، أمر المؤذن فأذن، وصلى ركعتين؛ ثم أمره فأقام فصلى الفجر» (٢١٣).

وأما حديث عمرو بن أمية، فحدثنا أحمد بن قاسم بن عبدالرحمن، قال: حدثنا قاسم ابن أصبغ، قال: حدثنا الحارث بن أبي أسامة، قال: حدثنا أبو عبدالرحمن المقرئ، قال: حدثنا حيوة بن شريح، قال: أخبرنا عياش بن عياش، أن كليب بن صبح حدثه أن الزبرقان حدثه، عن عمه عمرو بن أمية الضمري، قال: كنا مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره، فنام ولم يصل الصبح حتى طلعت الشمس، فلم يستيقظ رسول الله ﷺ،

(٢١٠) ذكره مجمع الزوائد ٣٢١/١ وعزاه لأحمد، والطبراني بالأوسط، والبزار، عن ابن عباس.

(٢١١) ذكره في نصب الراية ١٦٠/٢ وعزاه للبزار في مسنده.

(٢١٢) ذكره في نصب الراية ١٥٩/٢ وعزاه للنسائي في كتاب المواقيت ج ٢٩٧/١ ج ٢٩٨/١.

(٢١٣) أخرجه النسائي ٢٩٧/١ عن بريد، عن أبيه بكتاب الصلاة في باب كيف يقضى الفات من الصلاة.

ولا أحد من أصحابه حتى أذاهم حر الشمس؛ فأمر رسول الله ﷺ أن يتنحوا عن ذلك المكان، ثم أمر بلالاً فأذن؛ ثم صلى رسول الله ﷺ ركعتي الفجر، وأمر أصحابه فصلوا ركعتي الفجر؛ ثم أمر بلالاً فأقام الصلاة، فصلى رسول الله ﷺ. وذكره أبو داود، عن عباس العنبري، وأحمد بن صالح المصري جميعاً، عن عبد الله بن يزيد أبي عبد الرحمن المقرئ بإسناده نحو معناه - وذكر الأذان وركعتي الفجر.

وأما حديث عمران بن حصين فحدثنا سعيد بن نصر، وعبد الوارث بن سفيان، قالوا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي، قال: حدثنا علي بن المديني، قال: حدثنا عبد الأعلى «بن عبد الأعلى»، قال: حدثنا هشام، عن الحسن، عن عمران بن حصين، قال: «أسرينا مع رسول الله ﷺ في غزاة، فلما كان من آخر السحر، عرسنا، فما استيقظنا، حتى أيقظنا حر الشمس، فجعل الرجل يثب دهشاً فزعاً؛ فقال رسول الله ﷺ: اركبوا، فركب، وركبنا، فسار حتى ارتفعت الشمس، ثم نزل، فأمر بلالاً فأذن وقضى القوم من حاجاتهم وتوضئوا، وصلينا الركعتين قبل الغداة، ثم أقام فصلى بنا، فقلنا: يا رسول الله، ألا نقضيها لوقتها من الغد؟ فقال: لا ينهاكم ربكم عن الربا ويقبله منكم. حدثنا سعيد بن نصر، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا محمد بن وضاح، حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا أبو أسامة، عن هشام، عن الحسن، عن عمران بن حصين، قال: أسرينا مع رسول الله ﷺ ليلة، ثم عرس بنا من آخر الليل؛ قال: فاستيقظنا وقد طلعت الشمس، قال: فجعل الرجل منا يثور إلى طهوره دهشاً فزعاً، فقال النبي ﷺ: ارتحلوا، فارتحلنا حتى إذا ارتفعت الشمس نزلنا، فقضينا من حوائجنا وتوضأنا؛ ثم أمر بلالاً فأذن فصلينا ركعتين، ثم أمر بلالاً فأقام، فصلى بنا النبي ﷺ، فقلنا يا رسول الله: أنقضها لميقاتها من الغد؟ فقال: لا ينهاكم الله - عز وجل - عن الربا، ويأخذه منكم» (٢١٤).

وحدثنا عبد الوارث، وأحمد بن قاسم، قالوا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا الحارث بن أبي أسامة، قال: حدثنا روح، قال: حدثنا هشام، عن الحسن، عن عمران بن حصين، قال: سرنا مع رسول الله ﷺ في غزاة، أو قال: في سرية، ثم ذكر نحوه. وذكره أبو داود، عن وهب بن بقية، عن خالد، عن يونس، عن الحسن، عن عمران، عن النبي ﷺ. وذكر إسماعيل أيضاً، عن ابن المديني، عن عبد الوهاب الثقفي، عن يونس، عن الحسن، عن عمران مثله.

وأما حديث أبي جحيفة السوائي، فحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم

ابن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا الفضل بن دكين، قال: حدثنا عبد الجبار بن العباس الهمداني، عن عون بن أبي جحيفة، عن أبيه، قال: كان رسول الله ﷺ في سفره الذي ناموا فيه عن الصلاة حتى طلعت الشمس، فقال: إنكم كنتم أمواتاً فرد الله عليكم أرواحكم؛ من نام عن صلاة فليصلها إذا ذكر.

وأما حديث ذي مخبر؛ فذكره أبو داود وغيره، وهو يدور على جرير بن عثمان الرحبي؛ اختلف عليه فيه: فقوم قالوا عنه: «عن صليح الرحبي»، كذا قال أبو المغيرة، وقوم قالوا عنه: «عن يزيد بن صليح»، وقال آخرون عنه: «عن يزيد بن صالح».

والحديث شامى مشهور بمعنى ما تقدم من الآثار سواء.

قرأت على عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا بكر بن حماد، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا يزيد بن زريع، قال: حدثنا حجاج الباهلي، قال: حدثنا قتادة، عن أنس، قال: «سئل رسول الله ﷺ عن الرجل يرقد عن الصلاة، أو يغفل عنها؟ قال: كفارتها أن يصلّيها إذا ذكرها» (٢١٥).

٥ - باب النهي عن الصلاة بالهاجرة

١٣ - حديث سابع وعشرون لزيد بن أسلم مرسل:

مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، أن رسول الله ﷺ قال: «إن شدة الحر من فيح جهنم، فإذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة، وقال: اشتكت النار إلى ربها، فقالت: يا رب أكل بعضى بعضاً، فأذن لها بنفسين في كل عام: نفس في الشتاء، ونفس في الصيف» (٢١٦).

قال أبو عمر: هذا الحديث يتصل من وجوه كثيرة ثابتة منها: حديث مالك عن

(٢١٥) أخرجه مسلم، عن أنس بن مالك ج ١/٤٤٧ كتاب المساجد، باب ٥٥ برقم ٣١٥.
(٢١٦) أخرجه البخارى ١/٢٢٥ كتاب مواقيت، باب الإبراد بالظهر في شدة الحر، عن أبي هريرة. ومسلم بكتاب المساجد باب ٣٢ ج ١/٤٣٠ عن أبي هريرة، والترمذى ج ١/٢٦٨ برقم ١٥٨ عن أبي ذر بكتاب الصلاة، باب ما جاء في تأخير.. إلخ. والنسائي ١/٢٤٩ عن أبي هريرة. وأبو داود بكتاب الصلاة، باب ٤ ج ١/١٠٨ عن أبي هريرة برقم ٤٠٢. وابن ماجه ١/٢٢٢ كتاب الصلاة، باب ٤ برقم ٦٧٧ عن أبي هريرة، وأحمد ٢/٢٥٦ عن أبي هريرة. والبيهقى في السنن الكبرى ١/٤٣٨ كتاب الصلاة، باب تأخير الظهر.. عن زيد بن وهب، وابن خزيمة ٣٢٨؛ ١/١٧٠ عن أبي هريرة. وابن حبان ج ٢/٣٠ عن أبي ذر. والبعوى بشرح السنة ٧/٢٠٢ عن أبي ذر. وابن أبي شيبة ١/٣٢٤ عن أبي ذر، كتاب الصلاة. باب من كان يبرد بها.. إلخ.

عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، ومحمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. ومن حديثه أيضاً، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، إلا أنه ليس في حديثه عن أبي الزناد قوله: «اشتكت النار» - إلى آخر الحديث، رواه عن أبي هريرة جماعة منهم: همام بن منبه وأبو صالح السمان والأعرج وأبو سلمة وسعيد بن المسيب وعطاء بن أبي رباح وغيرهم.

وقد رواه عن النبي ﷺ جماعة من الصحابة منهم: أبو ذر وأبو موسى الأشعري، وهو حديث صحيح مشهور، فلا معنى لذكر الأسانيد فيه، إذ هو عند مالك متصل كما ذكرنا، ومشهور في المسانيد، والمصنفات كما وصفنا.

وفيه دليل على أن الظهر يعجل بها في غير الحر ويبرد بها في الحر؛ ومعنى الإبراد: التأخير حتى تزول شمس الهاجرة وهذا معنى اختلف الفقهاء فيه:

فأما مذهب مالك في ذلك فذكر إسماعيل بن إسحاق وأبو الفرج عمرو بن محمد: أن مذهبه في الظهر وحدها أن يبرد بها وتأخر في شدة الحر، وسائر الصلوات تصلى في أوائل أوقاتها.

قال أبو الفرج: اختار مالك - رحمه الله - لجميع الصلوات أول أوقاتها إلا الظهر في شدة الحر، لقوله ﷺ: إذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة.

قال أبو عمر: الحجة لهذا القول، الحديث المذكور في هذا الباب مع ما قدمنا في الباب الذي قبله من فضل الصلاة في أول وقتها. وتقدير الآثار في ذلك كأنه ﷺ قال: صلوا الصلوات في أوائل أوقاتها لمن ابتغى الفضل إلا الظهر في شدة الحر، فإن الإبراد بها أفضل، وهذا تقدير محتمل واستثناء صحيح، إن شاء الله. وقد نزع أبو الفرج بأن جبريل صلى بالنبي ﷺ في الوقت المختار في اليوم الأول، وصلى به في اليوم الثاني ليعلمه بالسعة في الوقت والرخصة فيه.

وأما ابن القاسم فحكى عن مالك أن الظهر تصلى إذا فاء الفىء ذراعاً في الشتاء والصيف للجماعة والمنفرد على ما كتب به عمر إلى عماله. وقال ابن عبد الحكم وغيره من أصحابنا: إن معنى ذلك مساجد الجماعات، وأما المنفرد فأول الوقت أولى به وهو الذي مال إليه أهل النظر من المالكيين البغداديين، وتركوا رواية ابن القاسم في المنفرد.

وقال الليث بن سعد: تصلى الصلوات كلها: الظهر وغيرها في أول الوقت في

الشتاء والصيف، وهو أفضل.

وكذلك قال الشافعي، إلا أنه استثنى فقال: إلا أن يكون أمام جماعة ينتاب إليه من المواضع البعيدة فإنه يبرد بالظهر.

وقد روى عنه أن ذلك إنما يكون بالحجاز حيث شدة الحر وكانت المدينة ليس فيها مسجد غير مسجد رسول الله ﷺ وكان ينتاب من بعد.

ومن حجتهم أن عمر كتب إلى أبي موسى الأشعري: أن صل الظهر حين تزيغ الشمس، وهو حديث متصل ثابت عن عمر، رواه عن مالك، عن عمه أبي سهيل بن مالك، عن أبيه وقد لقي عمر وعثمان؛ والحديث المذكور فيه عن عمر إلى عماله: أن صلوا الظهر إذا فاء الفىء ذراعاً - منقطع، رواه مالك، عن نافع، عن عمر، ونافع لم يلق عمر.

وقال العراقيون: تصلى الظهر في الشتاء والصيف في أول الوقت، واستثنى أصحاب أبي حنيفة شدة الحر، فقالوا: تؤخر في ذلك حتى يبرد، والاختلاف في هذا قريب جداً.

وقد احتج من لم ير الإبراد بالظهر في الحر بحديث خباب بن الأرت قال: شكونا إلى رسول الله ﷺ حر الرمضاء فلم يشكنا، يقول: فلم يعذرنا^(٢١٧)؛ وتأول من رأى الإبراد في قول خباب بن الأرت: فلم يشكنا أى لم يحوجنا إلى الشكوى، لأنه رخص لنا في الإبراد. وذكر أبو الفرج أن أحمد بن يحيى ثعلب فسر قوله: فلم يشكنا على هذا المعنى: أى لم يحوجنا إلى الشكوى.

قرأت على أبي القاسم يعيش بن سعيد بن محمد، وأبي القاسم عبدالوارث بن سفيان أن قاسم بن أصبغ حدثهما، قال: حدثنا محمد بن غالب التميمي قال: حدثنا علي بن ثابت الدهان، قال: حدثنا زهير بن معاوية، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن وهب، عن خباب، قال: شكونا إلى رسول الله ﷺ حر الرمضاء، فلم يشكنا^(٢١٨). قال زهير: فقلت لأبي إسحاق: في تعجيل الظهر؟ قال: نعم في تعجيل الظهر.

وحدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا بكر بن

(٢١٧) ذكره بالجمع ٣٠٥/١ وعزاه للبزار، والطبراني في الكبير، عن ابن مسعود.

(٢١٨) أخرجه مسلم ٤٣٣/١ كتاب المساجد، باب ٣٣ عن خباب، والنسائي ٢٤٧/١ كتاب الصلاة، باب أول وقت الظهر عن خباب.

حماد، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا يحيى - يعنى القطان - عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن وهب، عن خباب، قال: «شكونا إلى رسول الله ﷺ حر الرمضاء، فما أشكنا».

قال أبو عمر: روى هذا الحديث الأعمش، عن أبي إسحاق، عن حارثة بن مضرب، عن خباب، والقول عندهم قول الثوري وزهير على ما ذكرنا عن أبي إسحاق، عن سعيد بن وهب، عن خباب، والله أعلم.

أخبرنا عبد الله بن محمد الجهني، قال: أخبرني حمزة بن محمد بن العباس الكناني، قال: حدثنا أحمد بن شعيب النسوي، قال: أخبرني كثير بن عبيد، قال: حدثنا محمد بن حرب، عن الزبيدي، عن الزهري، قال: أخبرني أنس بن مالك: «أن رسول الله ﷺ خرج حين زاغت الشمس فصلى بهم صلاة الظهر» (٢١٩).

وفى حديث أبي برزة الأسلمي: أن رسول الله ﷺ كان يصلى الظهر حين تزول الشمس.

وروى جابر، عن النبي ﷺ معناه.

وأخبرنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، قال: أخبرنا محمد بن أبي بكر بن عبد الرزاق، قال: أخبرنا سليمان بن الأشعث، قال: أخبرنا عثمان بن أبي شيبة، قال: أخبرنا عبيدة بن حميد، عن أبي مالك الأشجعي، عن سعيد بن طارق، عن كثير بن مدرك، عن الأسود، أن عبد الله بن مسعود قال: كان قدر صلاة رسول الله ﷺ الظهر في الصيف ثلاثة أقدام إلى خمسة، وفي الشتاء خمسة أقدام إلى سبعة. وذكر النسوي، عن أبي عبد الرحمن الأذرمي، عن عبيدة بن حميد بإسناده مثله سواء، وحدثنا محمد بن إبراهيم بن سعيد، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: أخبرنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا عبد الله بن سعيد، قال: حدثنا أبو سعيد مولى بني هاشم، قال: أخبرنا خالد بن دينار: أبو خلدة قال: سمعت أنس بن مالك، قال: كان رسول الله ﷺ إذا كان الحر أبرد بالصلاة وإذا كان البرد عجل (٢٢٠).

وأخبرنا عبد الله بن محمد بن عبد الحميد، حدثنا الخضر، أخبرنا الأثرم، قال: قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: أي الأوقات أعجب إليك؟ قال: أول الأوقات أعجب إلى في الصلوات كلها إلا في صلاتين: صلاة العشاء الآخرة، وصلاة الظهر في الحر يبرد بها

(٢١٩) أخرجه النسائي ٢٤٧/١ كتاب الصلاة، باب أول وقت الظهر، عن أنس.

(٢٢٠) أخرجه النسائي ٢٤٨/١ كتاب الصلاة، باب تعجيل الظهر في البرد، عن أنس.

وأما في الشتاء فيعجل بها.

وأما قوله: «فأذن لها بنفسين: نفس في الشتاء ونفس في الصيف» فيدل على أن نفسها في الشتاء غير الشتاء ونفسها في الصيف غير الصيف. وفي رواية جماعة من الصحابة زيادة في هذا الحديث وذلك قوله: «فما ترون من شدة البرد فذلك من زمهريرها وما ترون من شدة الحر فهو من سمومها» أو قال: «من حرها».

وهذا أيضاً ليس على ظاهره وقد فسرهُ الحسن البصري في روايته، فقال: اشتكت النار إلى ربها، فقالت: يا رب، أكل بعضي بعضاً فخفف عني، قال: فخفف عنها وجعل لها كل عام نفسين: فما كان من برد يهلك شيئاً فهو من زمهريرها وما كان من سموم يهلك شيئاً فهو من حرها.

وقوله في هذا الحديث: زمهرير يهلك شيئاً، وحر يهلك شيئاً؛ تفسير ما أشكل من ذلك، والله أعلم.

وفي هذا الحديث أيضاً دليل على أن الجنة والنار مخلوقتان لا تبيدان ومما يدل على أن النار والجنة قد خلقتا: ما حدثناه خلف بن القاسم، وعبدالرحمن بن مروان، قالوا: أخبرنا الحسن بن رشيق، قال: أخبرنا إسحاق بن إبراهيم بن يونس، قال: أخبرنا أبو شرحبيل عيسى بن خالد الحمصي، قال: أخبرنا أبو اليمان، قال: أخبرنا إسماعيل بن عياش، عن عمارة بن غزية، أنه سمع حميد بن عبيد مولى المولى، يقول: سمعت ثابتاً البناني، يحدث عن أنس بن مالك، عن رسول الله ﷺ أنه قال لجبريل - عليه السلام -: لم أر ميكائلاً ضاحكاً قط، فقال: ما ضحك ميكائلاً منذ خلقت النار (٢٢١)، قال: وأخبرنا إسحاق بن إبراهيم بن يونس أبو يعقوب، قال: أخبرنا داود بن رشيد، وعبدالله بن مطيع، قالوا: أخبرنا إسماعيل بن جعفر، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: لما خلق الله الجنة دعا جبريل فأرسله إليها فقال: انظر إليها وإلى ما أعددت لأهلها فرجع إليه فقال: وعزتك لا يسمع بها أحد إلا دخلها فحجبت بالمكاره، فقال: ارجع إليها، فانظر فرجع فنظر إليها فقال: وعزتك لقد خشيت أن لا يدخلها أحد، ثم أرسله إلى النار، فقال: اذهب فانظر إليها وإلى ما أعددت لأهلها، فذهب ورجع، فقال: وعزتك لا يدخلها أحد فحجبت بالشهوات، ثم قال: عد إليها، فعاد، ثم رجع، فقال: وعزتك لقد خشيت أن لا يبقى أحد إلا

(٢٢١) ذكره بالجمع ٣٨٥/١٠ عن أنس، وعزاه لأحمد من رواية إسماعيل بن عياش، وذكره المنذرى في الترغيب والترهيب ٤٦١/٤ عن أنس، وعزاه لأحمد من رواية إسماعيل بن عياش.

فلهذه الأحاديث وما كان مثلها قال أهل السنة: إن الجنة والنار مخلوقتان، وإنهما لا تبيدان لأنهما إذا كانتا لا تبيدان حتى تبيد الدنيا، ومعلوم أن الدنيا إذا انقرضت بقيام الساعة جاءت الآخرة والآخرة غير خالية من جهنم، كما أنها غير خالية من الجنة، لأن الجنة رحمة الله تعالى، والنار عذابه يصيب بها من يشاء من عباده.

وقد ثبت عن النبي ﷺ قال: «اختصمت النار والجنة: فقالت الجنة: ما لي يدخلني الضعفاء والمساكين، وقالت النار: ما لي يدخلني الجبارون والمتكبرون، فقال الله للجنة: أنت رحمتي أصيب بك من أشياء، وقال للنار: أنت عذابي أصيب بك من أشياء» (٢٢٣) وقد روى هذا المعنى من حديث مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، حدث به عن مالك إسحاق بن محمد الفروي.

ومما يدل على أن النار مخلوقة دائمة، قول الله عز وجل: ﴿وَحَاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ: النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ (٢٢٤) الآية، وقول رسول الله ﷺ: «إذا مات أحدكم عرض عليه مقعده بالغداة والعشي، إن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة وإن كان من أهل النار فمن أهل النار، يقال له: هذا مقعدك حتى يبعثك الله إليه يوم القيامة» (٢٢٥). وهو الذي عليه جماعة أهل السنة والأثر: أن الجنة والنار مخلوقتان لا تبيدان - وبالله التوفيق -.

وأما قوله في هذا الحديث: اشتكت النار إلى ربها، فقالت: يا رب أكل بعضي

(٢٢٢) أخرجه أبو داود ٢٣٦/٤ كتاب السنة، باب في خلق الجنة والنار، عن أبي هريرة، والترمذي ٦٩٢/٤ كتاب صفة الجنة والنار، باب ٢١ برقم ٢٥٦٠ عن أبي هريرة. والنسائي ٧/٣ عن أبي هريرة. وذكره بالكنز برقم ٣٩٥٦٣ وعزاه إلى أحمد، وابن أبي شيبه والحاكم عن أبي هريرة. وأحمد ٣٥٤/٢ عن أبي هريرة بكتاب الإيمان والنذور، باب الحلف بعزة الله تعالى. والحاكم في المستدرک ٢٧/١ كتاب الإيمان، باب حفت الجنة بالمكاره، عن أبي هريرة. (٢٢٣) أخرجه البخاري ٢٣٩/٩ كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى ﴿إِنْ رَحِمَ اللَّهُ﴾، عن أبي هريرة. وأحمد ٢٠٥/٢ عن أبي هريرة. وذكره بالكنز برقم ٣٩٥٦٤ ج ١٤٥/١ وعزاه للبخاري، والدارقطني في الصفات، عن أبي هريرة، والبخاري في الأدب المفرد برقم ٥٥٤. (٢٢٤) غافر ٤٥، ٤٦.

(٢٢٥) أخرجه البخاري ١٩٣/٨ كتاب الرقاق، باب سكرات الموت، عن ابن عمر، وابن ماجه برقم ٤٢٧٠ ج ١٤٢٧/١ عن ابن عمر. وأحمد ٥١/٢ عن ابن عمر، والنسائي ١٠٧/٤ كتاب الجنائز، باب وضع الجريد على القبر، عن ابن عمرو، ذكره بالكنز ٥٢٥٢٩ وعزاه إلى البخاري، ومسلم، والترمذي وابن ماجه، عن ابن عمر.

بعضاً - الحديث، فإن قوماً حملوه على الحقيقة، وأنها أنطقها الذى أنطق كل شىء. واحتجوا بقول الله - عز وجل - : ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ﴾ (٢٢٦) الآية، وبقوله: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يَسْبَحُ بِحَمْدِهِ﴾ (٢٢٧)، وبقوله: ﴿يَا جِبَالُ أَوْبَىٰ مَعَهُ﴾ (٢٢٨) أى سبّحى معه، وقال: ﴿يَسْبَحُنَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ﴾ (٢٢٩)، وبقوله: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لَجَنَّهُمْ هَلْ امْتَلَأْتُمْ وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ (٢٣٠). وما كان من مثل هذا وهو فى القرآن كثير. حملوا ذلك كله على الحقيقة لا على المجاز، وكذلك قالوا فى قوله - عز وجل - : ﴿إِذَا رَأَتْهُمْ مِنْ مَّكَانٍ بَعِيدٍ سَمِعُوا لَهَا تَغِيْظًا وَزَفِيرًا﴾ (٢٣١). و﴿تَكَادُ تَمَيِّزُ مِنَ الْغَيْظِ﴾ (٢٣٢)، وما كان مثل هذا كله.

وقال آخرون فى قوله - عز وجل - : ﴿سَمِعُوا لَهَا تَغِيْظًا وَزَفِيرًا﴾. و﴿تَكَادُ تَمَيِّزُ مِنَ الْغَيْظِ﴾: هذا تعظيم لشأنها، ومثل ذلك قوله - عز وجل - : ﴿جَدَارًا يَرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ﴾ (٢٣٣). فأضاف إليه الإرادة مجازاً وجعلوا ذلك من باب المجاز والتمثيل فى كل ما تقدم ذكره على معنى أن هذه الأشياء لو كانت مما تنطق أو تعقل لكان هذا نطقها وفعلها وذكروا قول حسان بن ثابت:

لو أن اللؤم ينسب كان عبداً قبيح الوجه أعور من ثقيف

وسئل المبرد عن قول الملك: ﴿إِنْ هَذَا أَخَىٰ لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِى نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ (٢٣٤) - وهم الملائكة، لا أزواج لهم؟ فقال: نحن طول النهار نفعل مثل هذا: نقول ضرب زيد عمراً، وإنما هو تقدير، كأن المعنى إذا وقع هكذا فكيف الحكم فيه؟ وذكروا قول عدى بن زيد للنعمان: أتدرى ما تقول هذه الشجرة أيها الملك؟ قال: وما تقول؟ قال: تقول:

رب ركب قد أناخوا حولنا يشربون الخمر بالماء الزلال

(٢٢٦) النور ٢٤.

(٢٢٧) الإسراء ٤٤.

(٢٢٨) سبأ ١٠.

(٢٢٩) ص ١٨.

(٢٣٠) ق ٣٠.

(٢٣١) الفرقان ١٢.

(٢٣٢) الملك ٨.

(٢٣٣) الكهف ٧٧.

(٢٣٤) ص ٢٣.

ثم أضحوا لعب الدهر بهم وكذلك الدهر حالا بعد حال
وقول عنتره:

«وشكا إلى بعيرة وتحمحم».

وقول الآخر:

شكا إلى جملى طول السرى صبّراً جميلاً فكلانا مبتلى
ومثل هذا قول الحارثي:

يريد الرمح صدر أبى براء ويرغب عن دماء بنى عقيل
وقال غيره:

رب قوم غبروا من عيشهم فى سرور ونعيم وغدق
سكت الدهر زماناً عنهم ثم أبكاهم دماً حين نطق
وقال آخر:

وعظمتك أحداث صمت ونعتك أزمنة خفت
وتكلمت عن أوجهه تبلى وعن صور سبت
وأرتك قبرك فى القبو ر وأنت حى لم تمت
وقال آخر:

فتكلمت تلك الديار ولم تكن تلك الديار تكلم الزوار
قالت برغمى بأن أهلى كلهم وبقيت تكسونى الرياح غبارا
ولو استطعت لما فجعت بساكنى والدهر لا يبقى لنا عمارا

والشعر فى هذا المعنى كثير جداً، ومعناه: أن الديار لو كانت ممن يصح لها نطق
وقالت، لكان هذا قولها وكلامها؛ وكذلك القبور، لو كان لها قول فى الحقيقة، لكان
هكذا.

ومثل هذا مما أنشدوا فى هذا المعنى قول القائل:

قد قالت الأنساع للبطن الجقى

وقول الآخر:

امتلاً الحوض وقال: قطنى

وهو كثير ومعناه كله ما ذكرناه، فمن حمل قول النار وشكواها على هذا، احتج بما وصفنا؛ ومن حمل ذلك على الحقيقة، قال: جائز أن ينطقها الله كما تنطق الأيدي والجلود والأرجل يوم القيامة، وهو الظاهر من قول الله - عز وجل - : ﴿يَوْمَ نَقُولُ لَجَنَّهُمْ هَلْ امْتَلَأْتُمْ وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ (٢٣٥). ومن قوله: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يَسْبَحُ بِحَمْدِهِ﴾ (٢٣٦)، الآية و﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ﴾ (٢٣٧).

وقال: قوله - عز وجل - : ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ﴾ (٢٣٨): أى تتقطع عليهم غيظاً كما تقول: فلان يتقد عليك غيظاً. وقال - عز وجل - : ﴿إِذَا رَأَتْهُمْ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ سَمِعُوا لَهَا تَغِيظًا وَزَفِيرًا﴾ (٢٣٩). فأضاف إليها الرؤية والتغيظ إضافة حقيقية، وكذلك كل ما فى القرآن من مثل ذلك. واحتجوا بقول الله عز وجل ﴿يَقْصُ الْحَقُّ﴾ (٢٤٠).

ومن هذا الباب عندهم قوله: ﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ﴾ (٢٤١). و﴿تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُ الْجِبَالُ هَدًا﴾ (٢٤٢). و﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ (٢٤٣). ﴿وَإِنْ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ (٢٤٤). قالوا: وجائز أن تكون للجلود إرادة لا تشبه إرادتنا، كما للجمادات تسبيح وليس كتسبيحنا، وللجبال والشجر سجود وليس كسجودنا. والاحتجاج لكلا القولين يطول وليس هذا موضع ذكره؛ وحمل كلام الله - تعالى - وكلام نبيه ﷺ على الحقيقة، أولى بذوى الدين والحق، لأنه يقص الحق - وقوله الحق، تبارك وتعالى علواً كبيراً - .

حدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: أخبرنا محمد بن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة، قال: حدثنا عبد الله بن إدريس، عن الأعمش، عن أبى صالح، عن أبى هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ : «اشتكت النار إلى ربها، فقالت:

(٢٣٥) ق ٣٠.

(٢٣٦) الإسراء ٤٤.

(٢٣٧) النمل ١٨.

(٢٣٨) الملك ٨.

(٢٣٩) الفرقان ١٢.

(٢٤٠) الأنعام ٥٧.

(٢٤١) الدخان ٢٩.

(٢٤٢) مريم ٩٠.

(٢٤٣) فصلت ١١.

(٢٤٤) البقرة ٧٤.

رب أكل بعضى بعضاً، فجعل لها نفسين؛ نفساً فى الشتاء، ونفساً فى الصيف، فشدة ما تجدون من البرد من زمهريرها، وشدة ما تجدون فى الصيف من الحر من سمومها (٢٤٥).

وأما قوله: «فيح جهنم»، فالفيح: سطوع الحر، هكذا قال صاحب العين، فكأن المعنى، والله أعلم. شدة الحر المؤذى من حر جهنم ولهيها - أجارنا الله برحمته وعفوه منها.

١٤ - عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان:

هكذا قال مالك: مولى الأسود بن سفيان، وروى عنه أبو أويس، فقال عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن عبد الأسد المخزومى.

وروى عنه عبد الرحمن بن إسحاق، فقال: عن عبد الله بن يزيد مولى آل سفيان بن عبد الأسد، فالصواب ما قاله مالك، وهو مولى الأسود بن سفيان بن عبد الأسد بن هلال بن عبد الله بن عمر بن مخزوم، وكان لعبد الأسد ثلاثة بنين: عبد الله - وهو أبو سلمة زوج أم سلمة - رضى الله عنها - وقد ذكرناه فى كتابنا فى الصحابة بما فيه كفاية، والأسود بن عبد الأسد، قتل يوم بدر كافراً قتله حمزة، وسفيان بن عبد الأسد - قال العدوى: وكان له قدر، ولسفيان هذا ابن يسمى الأسود بن سفيان، وكان لهم بنون لهم قدر وهم موالى عبد الله بن يزيد هذا شيخ مالك؛ والذى قاله مالك وعبد الرحمن بن إسحاق فيه هو الصواب عند أهل العلم بالنسب، والله أعلم. وما قاله أبو أويس فليس بمنكر، لأنه نسب الأسود إلى جده، وعبد الله بن يزيد هذا ثقة حجة فيما نقل.

ذكر العقيلي: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: سألت أباى عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان، فقال: ثقة، وسألت عنه يحيى بن سفيان، فقال: ثقة، حدث عنه مالك، والليث بن سعد.

قال أبو عمر: لمالك عنه من مرفوعات الموطأ خمسة أحاديث شرکه فى أحدها أبو النضر.

(٢٤٥) أخرجه البخارى ٢٤٦/٤ كتاب بدء الخلق، باب صفة النار، عن أبى هريرة، ومسلم ٤٣١/١ كتاب المساجد، باب ٣٢ عن أبى هريرة، والترمذى برقم ٢٥٩٢ جـ ٤/٧١١ عن أبى هريرة. وأحمد ٢٣٨/٢ عن أبى هريرة. والبيهقى فى السنن الكبرى ٤٣٧/١ كتاب الصلاة، باب تأخير الظهر فى شدة الحر، عن أبى هريرة. وابن ماجه جـ ٢. ١٤٤٤ برقم ٤٣١٩ عن أبى هريرة بكتاب الزهد، باب ٣٨، وذكره بالمجمع ٣٨٨/١٠ وعزاه إلى البزار، عن أبى سعيد الخدرى.

حديث أول لعبد الله بن يزيد:

مالك، عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، وعن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا كان الحر فأبردوا عن الصلاة فإن شدة الحر من فيح جهنم»^(٢٤٦)، وذكر «أن النار اشتكت إلى ربها فأذن لها بنفسين: نفس في الشتاء، ونفس في الصيف»^(٢٤٧).

وقد مضى القول في معنى هذا الحديث في باب زيد بن أسلم من كتابنا هذا والذي عليه جماعة أهل السنة: أن الجنة والنار مخلوقتان بعد، إحداهما: رحمة الله لمن شاء من خلقه، والأخرى: عذابه ونقمته لمن شاء أن يعذبه من خلقه.

أخبرنا أحمد بن سعيد بن بشر، قال: حدثنا محمد بن أبي دليم، قال: حدثنا محمد بن وضاح، قال: سألت يحيى بن معين عن الجنة والنار، فقال: مخلوقتان لا تبيدان.

قال أبو عمر: الدلائل من الآثار كثيرة على أن الجنة مخلوقة بعد، والنار مخلوقة بعد؛ فمن ذلك قوله ﷺ: «إذا مات أحدكم عرض عليه مقعده بالغداة والعشي: إن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة، وإن كان من أهل النار فمن أهل النار؛ يقال له: هذا مقعدك حتى يبعثك الله إليه يوم القيامة»^(٢٤٨). وقال الله - عز وجل - في آل فرعون: ﴿النار يعرضون عليها غدوا وعشيا﴾^(٢٤٩) الآية.

وقال رسول الله ﷺ: «اطلعت في النار فرأيت أكثر أهلها النساء، واطلعت في الجنة

(٢٤٦) أخرجه البخاري ٢٢٥/١ كتاب مواقيت الصلاة، باب الإبراد بالظهر في شدة الحر، عن أبي ذر. ومسلم ٤٣٠/١ كتاب الصلاة، باب ٣٢ عن أبي هريرة. وأبو داود ج ١/١٠٨ برقم ٤٠٢ عن أبي هريرة. والترمذي ج ١/٢٦٥ برقم ١٥٧ عن أبي هريرة كتاب الصلاة، باب ما جاء في تأخير الظهر، والنسائي ٢٤٨/١ عن أنس بكتاب الصلاة، باب تعجيل الظهر في البرد. وابن ماجه برقم ٦٧٧ ج ١/٢٢٢ عن أبي هريرة. وأحمد ٢٦٦/٢ عن أبي هريرة. والبيهقي بالسنن الكبرى ٤٣٧/١ عن أبي هريرة بكتاب الصلاة، باب تأخير الظهر.. إلخ، وعبد الرزاق بالمصنف برقم ٢٠٤٩ ج ١/٥٤٢ عن أبي هريرة. وابن خزيمة برقم ٣٢٩ عن أبي هريرة ج ١/١٧٠، والطبراني في الصغير ١/١٣٧ عن أبي هريرة. والبغوي بشرح السنة ٢/٢٠٤ عن أبي هريرة. وذكره الزيلعي بنصب الراية ١/٢٤٥ في كتاب الصلاة، باب المواقيت عن أبي هريرة.

(٢٤٧) سبق تخريجه برقم ٢١٦.

(٢٤٨) سبق تخريجه برقم ٢٢٥.

(٢٤٩) غافر ٤٦.

فرايت أكثر أهلها المساكين»^(٢٥٠)، وقال رسول الله ﷺ: «إذا دخل رمضان فتحت أبواب الجنة»^(٢٥١)، وقوله: اشتكت النار إلى ربها. هذا الحديث أين شيء في أنها قد خلقت، وأنها باقية شتاءً وصيفاً.

أخبرنا خلف بن القاسم، قال: أخبرنا أبو قتيبة، قال: حدثنا إبراهيم بن هاشم، قال: حدثنا أبو نصر التمار، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لما خلق الله الجنة، قال: يا جبريل اذهب فانظر إليها؛ قال: فذهب فنظر إليها، فقال: يا رب وعزتك، لا يسمع بهذه أحد إلا دخلها ثم حفها بالمكاره؛ ثم قال له: اذهب فانظر إليها، فقال: يا رب، وعزتك لقد خشيت أن لا يدخلها أحد؛ فلما خلق النار، قال: يا جبريل، اذهب فانظر إليها؛ فنظر إليها، فقال: يا رب، وعزتك لا يسمع بها أحد فيدخلها، فحفها بالشهوات؛ وقال: اذهب فانظر إليها، فنظر إليها، فقال: يا رب، لقد خشيت ألا يبقى أحد إلا يدخلها».

وقرأت على خلف بن القاسم، أن الحسين بن جعفر حدثهم، قال: حدثنا يوسف بن يزيد، قال: حدثنا الحجاج بن إبراهيم الأزرق، قال: حدثنا إسماعيل بن جعفر، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: إن الله - عز وجل - دعا جبريل، فأرسله إلى الجنة، فقال: انظر إليها وانظر إلى ما أعددت لأهلها، فرجع فقال: وعزتك لا يسمع بها أحد إلا دخلها فحفت بالمكاره، فقال: ارجع فانظر إليها فرجع وقال: وعزتك لقد خشيت ألا يدخلها أحد؛ ثم أرسله إلى النار، فقال: اذهب إلى النار فانظر ما أعددت لأهلها فيها، فرجع فقال: وعزتك لا يدخلها أحد يسمع بها، فحفت بالشهوات؛ ثم قال: عد إليها فانظر، فرجع فقال: وعزتك لقد خشيت ألا يبقى أحد إلا دخلها.

وأخبرنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا أبو قتيبة سلم بن الفضل، حدثنا عبدالله بن محمد بن ناجية، قال: حدثنا محمود بن غيلان، قال: حدثنا مؤمل بن إسماعيل، قال:

(٢٥٠) البخاري ٢٤١/٤ كتاب بدء الخلق، باب صفة الجنة، عن عمران بن حصين، وأخرجه أحمد ٢٣٤/١ عن ابن عباس. والترمذي ج ٤/٧١٥ برقم ٢٦٠٢ عن ابن عباس. والطبراني في الكبير ١٦٢/١٢ عن ابن عباس. وذكره السهمي في تاريخ جرجان ص ٨٧.

(٢٥١) أخرجه البخاري ٢٥١/٤ كتاب الرقاق، باب صفة إبليس وجنوده، عن أبي هريرة، والنسائي ١٢٧/٤ عن أبي هريرة. وذكره السيوطي بالدر المنثور ١٨٣/١ وعزاه إلى مالك، وابن أبي شيبة، والبخاري، والنسائي، والبيهقي، عن أبي هريرة.

حدثنا حماد بن سلمة، عن ثابت البناني، عن أبي رافع، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن لله ملائكة فضلاء سيارة، يلتمسون مجالس الذكر؛ فإذا مروا بقوم يذكرون الله، يحفون بهم بأجنحتهم؛ فإذا انصرفوا، عرجت الملائكة إلى السماء فيقول لهم ربنا - تبارك وتعالى وهو أعلم - من أين جئتم؟ فيقولون: من عند عبادك يسبحونك، ويحمدونك، ويهللونك، ويسألونك، ويستجيرونك؛ فيقول - وهو أعلم -: وما يسألون؟ فيقولون: يسألونك الجنة فيقول: وهل رأوها؟ فيقولون: لا، فيقول: كيف لو رأوها! ويقول: مم يستجيرون؟ - وهو أعلم - فيقولون: من النار، فيقول: وهل رأوها؟ فيقولون: لا، فيقول: كيف لو رأوها! ثم يقول: فإنني أشهدكم أنني قد أعطيتهم ما سألوا، وأجرتهم مما استجاروا؛ فيقولون: أي رب، فيهم عبدك الخطاء ليس منهم، إنما مر بهم فجلس إليهم، فيقول: وفلان قد غفرت له، هم القوم لا يشقى بهم جليسهم» (٢٥٢).

وروى سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ مثله سواء.

وروى الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ مثله، إلا أنه قال في آخره: هم الجلساء لا يشقى بهم جليسهم. والآثار في خلق الجنة والنار كثيرة جداً صحاح ثابتة يجب الإيمان بها والتسليم لما جاء منها - وبالله التوفيق -.

حدثنا محمد بن عبد الملك، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن زياد، قال: حدثنا الزعفراني، قال: حدثنا شبابة، قال: حدثنا ورقاء، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «حفت النار بالشهوات، وحفت الجنة بالمكاره» (٢٥٣).

وحدثنا عبد الله بن محمد بن يوسف، قال: حدثنا ابن أبي غالب عبيد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن محمد الباهلي، قال: حدثنا رزق الله بن موسى، قال: حدثنا ووقاء، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ مثله.

(٢٥٢) أخرجه البخاري ١٥٦/٨ كتاب الدعوات، باب فضل ذكر الله، عن أبي هريرة، وأحمد ٢٥٢/٢ عن أبي هريرة. والبعوى بشرح السنة ١١/٥ عن أبي هريرة. وأبو نعيم في الحلية ١١٧/٨ عن أبي هريرة. وذكره بالكنز ج ١/٤٣٥ برقم ١٨٧٨ وعزاه إلى ابن شاهين في الترغيب في الذكر عن أبي هريرة

(٢٥٣) أخرجه مسلم بكتاب الجنة باب ١ ج ٤/٢١٧٤ عن أنس، وأحمد ٦٠/٢ عن أبي هريرة، والدارمي ٣٣٩/٢. والبعوى بشرح السنة ٣٠٦/١٤ عن أنس. وابن عدي ١٤٧/٥ عن أبي هريرة. وذكره بالكنز ج ٣/٣٣٤ برقم ٦٨٠٥ وعزاه لأحمد، ومسلم، والترمذي، عن أنس، وعزاه لمسلم أيضاً، عن أبي هريرة، ولأحمد في الزهد، عن ابن مسعود.

ورواه الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: إن الجنة حفت بالمكاره، وإن النار حفت بالشهوات.

وأما قوله: «اشتكت النار إلى ربها» فحمله قوم على المجاز، كقول الشاعر:

شكا إلى جملى طول السرى

وكقول عنزة:

وشكا إلى بعيرة وتحمحم

وكقول القائل:

امتلاً الحوض وقال قطنى مهلاً رويداً قد ملأت بطنى

وكقول العرب:

قالت السماء فهطلت.

وقالت رجلى فخدرت ونحو هذا.

وكقول عروة بن حزام حين جعل القول لمن لا يوجد منه قول:

ألا يا غرابى دمنة الدار بينا أبا الصرم من عفراء تتحبان
فإن كان حقاً ما تقولان فانهضا بلحمى إلى وكريكما فكلاتى

وكقول ذى الزمة:

فقلت لى العينان سمعاً وطاعة وحدرتا مثل الجمان المنظم

ومثل هذا قول القائل:

كم أناس فى نعيم عمروا فى ذرى ملك تعالى فبسق
سكت الدهر زماناً عنهم ثم أبكاهم دماً حين نطق

وهذا ومثله كثير فى أشعار العرب ولغاتها، وقد زدنا هذا المعنى بياناً فى باب زيد ابن أسلم.

وقال جماعة من أهل العلم: إن ذلك على الحقيقة، وإنها تنطق ينطقها الله الذى ينطق الجلود وكل شىء، ولها لسان كما شاء الله - عز وجل - فاستشهدوا بقوله -

عز وجل - : ﴿يَوْمَ نَقُولُ لْجَهَنَّمَ هَلْ امْتَلَأْتَ وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ (٢٥٤). وبقوله: ﴿سَمِعُوا لَهَا تَغِيظًا وَزَفِيرًا﴾ (٢٥٥)، وبما جاء من نحو هذا فى الآثار الثابتة نحو قوله: فتقول: قط، قط. وتقول: وكلت بكل جبار عنيد. وهذا ونحوه فى القرآن والأحاديث كثيراً جداً، وحملوا ما فى القرآن والآثار من مثل هذا على الحقيقة.

واحتجوا بقول الله - عز وجل - : ﴿يَقْصُ الْحَقُّ﴾ (٢٥٦)، وقوله: ﴿وَالْحَقُّ أَقُولُ﴾ (٢٥٧)، ونحو هذا، ولكلا القولين وجه يطول الاعتلال له - والله الموفق للصواب -.

١٥ - حديث ثامن وعشرون لأبى الزناد:

مالك، عن أبى الزناد، عن الأعرج، عن أبى هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة، فإن شدة الحر من فيح جهنم» (٢٥٨).

لم يختلف عن مالك فى إسناد هذا الحديث ولفظه، كلهم يقول فيه: إذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة - هكذا. وقد حدثنا خلف بن قاسم، حدثنا أبو الحسن على بن العباس بن عبد الغفار البزار، قال: حدثنا مقدم بن داود، وبكر بن سهل الدمياطى، قالوا: حدثنا محمد بن مخلد الرعيني، حدثنا مالك، عن أبى الزناد، عن الأعرج، عن أبى هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «أبردوا بصلاة الظهر فى اليوم الحار، فإن شدة الحر من فيح جهنم».

قد مضى القول فى معنى هذا الحديث وما للعلماء فيه فى باب زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار من كتابنا هذا فلا وجه لإعادة ذلك هاهنا.

٦ - باب النهى عن دخول المسجد بريح الثوم وتغطية الفم

١٦ - حديث تاسع لابن شهاب، عن سعيد بن المسيب مرسل:

مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، أن رسول الله ﷺ قال: «من أكل من هذه الشجرة، فلا يقرب مساجدنا يؤذينا بريح الثوم» (٢٥٩). هكذا هو فى الموطأ عند

(٢٥٤) ق ٣٠.

(٢٥٥) الفرقان ١٢.

(٢٥٦) الأنعام ٥٧.

(٢٥٧) ص ٨٤.

(٢٥٨) سبق تخريجه برقم ٢٤٦.

(٢٥٩) ذكره بالكنز ٢٦٨/١٥ برقم ٤٠٩١٨ وعزاه إلى مسلم، وابن ماجه، عن أبى هريرة.

جميعهم مرسل، إلا ما رواه محمد بن معمر، عن روح بن عبادة، عن صالح بن أبي الخضر، ومالك بن أنس، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة مرة موصولاً. وقد وصله معمر، ويونس وإبراهيم بن سعد، عن ابن شهاب.

فأما رواية معمر، فذكرها عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من أكل من هذه الشجرة - يعنى الثوم - فلا يؤذينا فى مسجدنا». وذكره ابن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب كذلك سواء مسنداً. وحدثنا أحمد بن عبد الله بن محمد، قال: حدثنا مسلمة بن القاسم، قال: حدثنا أبو عبد الله الحسين بن إسماعيل المحاملى ببغداد، قال: حدثنا فضل الأعرج، قال: حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد، قال: حدثنى أبى، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن أبى هريرة، عن النبى ﷺ قال: من أكل من هذه الشجرة فلا يؤذينا فى مسجدنا - يعنى الثوم. قال يعقوب: وذكر أبى، عن أبيه، أنه ذكر معه الكراث والبصل.

قال أبو عمر: روى النهى عن أكل الثوم بألفاظ متقاربة المعانى عن النبى ﷺ جماعة، منهم: عمر بن الخطاب، وعلى بن أبى طالب، وحذيفة، وابن عمر، وجابر، وأنس، وأبو سعيد، والمغيرة بن شعبة، ومעقل بن يسار، وأم أيوب. «فأما حديث ابن عمر فرواه عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، أن النبى ﷺ قال فى غزوة خيبر: «من أكل من هذه الشجرة - يعنى الثوم - فلا يقربن مسجدنا».

ذكره البخارى، عن مسدد، عن يحيى، عن عبيد الله. قال البخارى: وحدثنا أبو معمر، حدثنا عبدالوارث، عن عبدالعزيز، قال: سأل رجل أنس بن مالك: ما سمعت من نبى الله ﷺ فى الثوم؟ فقال: قال النبى ﷺ: من أكل من هذه الشجرة فلا يقربنا ولا يصلين معنا. وحدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا أحمد بن حنبل، قال: حدثنا يحيى عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، أن النبى ﷺ قال: «من أكل من هذه الشجرة فلا يقربن المساجد» (٢٦٠).

قال أبو عمر: اختلف العلماء فى معنى هذا الحديث: فقال بعضهم، إنما خرج النهى عن مسجد النبى ﷺ من أجل جبريل - عليه السلام - ونزوله فيه على النبى ﷺ. وقال آخرون - وهم الأكثرون - : مسجد النبى ﷺ وسائر المساجد غيره فى ذلك سواء،

(٢٦٠) أخرجه مسلم ٣٩٣/١ كتاب المساجد، باب ١٧ عن ابن عمر، وأبو داود ج ٣/٣٦٠ برقم ٣٨٢٥ عن ابن عمر بكتاب الأطعمة، باب فى أكل الثوم. وذكره بالكثرة ٢٦٨/١ برقم ٤٠٩١٩ وعزاه إلى أبى داود، وابن ماجه، وابن حبان، عن ابن عمر.

وملائكة الوحي في ذلك وغيرها سواء، لأنه قد أخبر أنه يتأذى منه بنو آدم، وقال: إن الملائكة تتأذى بما يتأذى منه بنو آدم. وقال: يؤذينا بريح الثوم، ولا يحل أذى الجليس المسلم حيث كان.

قال أبو عمر: في هذا الحديث من الفقه معرفة كون البقول والخضر بالمدينة، فلما لم ينقل أحد عن النبي ﷺ أنه أخذ منها الزكاة دل على أن الزكاة، ساقطة عن الخضر، وعما أخرجت الأرض غير القوت المدخر، وقد أوضحنا هذه المسألة، وذكرنا وجوهها واختلاف العلماء فيها في أول بلاغات مالك، وذلك قوله: إنه بلغه عن سليمان بن يسار، وبسر بن سعيد، أن رسول الله ﷺ قال: فيما سقت السماء العشر - الحديث. وفي هذا الحديث أيضا من الفقه أن أكل الثوم ليس بمحرم، لأن الحرام لا يقال فيه: من فعله فلا يفعل كذا لشيء غيره، لأن هذا لفظ إباحة لا لفظ منع، وليس هذا من باب ما روى عنه ﷺ: «من شرب الخمر، فليشقص الخنازير»^(٢٦١) في شيء، لأن شرب الخمر وتشقيص الخنازير كلاهما محرم. وقد اختلف العلماء في أكل الثوم: فذهب طائفة من أهل الظاهر القائلين بوجوب الصلاة في الجماعة فرضاً، إلى تحريم أكل الثوم «في وقت يوجد ريحه منه في المسجد». وقالوا: نهى رسول الله ﷺ عن أكل الثوم نهى تحريم، فلا يجوز لأحد أكله، لأنه لا يجوز لأحد التأخر عن صلاة الجماعة إذا كان قادراً على شهودها، ولا يحل له التخلف عنها إذا سمع النداء بها، مع الاستطاعة على المشي إليها، قالوا: وكل منع من إتيان الفرض والقيام به، فحرام عمله والتشاغل به، كما أنه حرام على الإنسان فعل كل ما يمنعه من مشاهدة الجمعة، واحتجوا بأن رسول الله ﷺ قد سماها خبيثة، والله - عز وجل - قد وصف نبيه ﷺ بأنه يحرم الخبائث. وذكرنا حديث يحيى بن سعيد، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ أنه قال: «من أكل من هذه الشجرة الخبيثة، فلا يقربن مسجدنا». وقوله: «من أكل من هاتين الشجرتين الخبيثتين فلا يقربن مساجدنا».

وذهب جماعة فقهاء الأمصار وجمهور علماء المسلمين من أهل الفقه والحديث، إلى إباحة أكل الثوم للدلائل، منها: حديث علي بن أبي طالب: أخبرنا أحمد بن قاسم بن

(٢٦١) أخرجه أبو داود ٢٧٨/٣ برقم ٣٤٨٩ بلفظ «من باع الخمر فليشقص...»، عن المغيرة، وأحمد ٢٥٣/٤ عن المغيرة. والدارمي ١١٤/٢، والبيهقي بلفظ «من باع الخمر فليشقص...» ج١٢/٦ عن المغيرة، وابن أبي شيبة ٤٤٦/٦ بلفظ «من باع...» عن المغيرة، وذكره بالكنز ٧٩/٤ برقم ٩٦١٧ وعزاه إلى أحمد، وأبو داود، عن المغيرة بلفظ «من باع الخمر فليشقص الخنازير».

عبدالرحمن، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا عبدالحارث بن أبي أسامة، قال: حدثنا أبو النصر، قال: حدثنا إسرائيل، عن مسلم الأعور، عن حبة العرنى، عن علي رضي الله عنه، قال: أمرنا رسول الله ﷺ أن نأكل الثوم، وقال: لولا أن الملك ينزل على لأكلته، فقد بان بهذا الحديث أنه ليس بمحرم، وأنه مباح، وأن النهي عنه إنما ورد من أجل أن الملك كان يتأذى به. ومنها أيضا حديث أبي سعيد الخدرى، ذكره عبدالرزاق، عن معمر، عن أبي هارون العبدى، عن أبي سعيد الخدرى، قال: قال رسول الله ﷺ: من أكل من هذه الشجرة - يعنى الثوم - فلا يقربن مسجدنا، ولا يأتينا بمسح جبهته. قال: فقلت: يا أبا سعيد، أحرام هى؟ قال: لا، إنما كرهها النبى ﷺ من أجل ريحها، وهذا نص عن صاحب، عرف مخرج النهى. ومثله حديث جابر، ذكره البخارى، قال: حدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا أبو عاصم، قال: أنبأنا ابن جريج، قال: أخبرنى عطاء، قال: سمعت جابر بن عبد الله، قال: قال النبى ﷺ: من أكل من هذه الشجرة - يريد الثوم - فلا يغشانا فى مساجدنا. قلت: ما يعنى به؟ قال: ما أراه يعنى إلا نيئه. قال: وقال مخلص بن يزيد، عن ابن جريج: إلا ننته. قال: وحدثنا سعيد بن عفير، قال: حدثنا ابن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب، عن عطاء، أن جابر بن عبد الله، زعم أن النبى ﷺ قال: من أكل ثومًا أو بصلاً فليعتزلنا أو فليعتزل مسجدنا. وأن النبى ﷺ أتى بقدر فيه خضرات من بقول، فوجد لها ريحا، قال: فأخبر بما فيها من البقول، فقال: قربوها إلى بعض أصحابه كان معه، فلما رآه كره أكلها قال: كل فإنى أناجى من لا تناجى.

قال أبو عمر: هذا بين فى الخصوص له والإباحة لمن سواه، وهذا الحديث ذكره أبو داود، قال: حدثنا أحمد بن صالح، قال: حدثنا ابن وهب، قال: أخبرنى يونس، عن ابن شهاب، قال: حدثنى عطاء بن أبى رباح، أن جابر بن عبد الله، قال: إن رسول الله ﷺ قال: من أكل ثومًا أو بصلاً - فذكره سواء إلى آخره. قال أبو داود: حدثنا أحمد بن صالح، قال: حدثنا ابن وهب، قال: أخبرنى عمرو، أن بكر بن سودة حدثه، أن أبا النجيب مولى عبد الله بن سعد حدثه، أن أبا سعيد الخدرى حدثه، أنه ذكر عند رسول الله ﷺ الثوم والبصل، وقيل: يا رسول الله وأشد ذلك كله الثوم أفتحرمه؟ فقال النبى ﷺ: «كلوه ومن أكله منكم فلا يقرب هذا المسجد حتى يذهب ريحه منه» (٢٦٢). ومثل هذا أيضا حديث أم أيوب الأنصارية: حدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن

(٢٦٢) أخرجه أبو داود ج ٣/ ٣٤٦ برقم ٣٨٢٣ عن أبى سعيد الخدرى، وابن خزيمة برقم ١٦٦٩ عن أبى سعيد الخدرى. وابن حبان ٢٦١/٣ عن أبى سعيد الخدرى.

أصبع، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل الترمذى، قال: حدثنا الحميدى، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنى عبيد الله بن أبى يزيد، قال: أخبرنى أبى، أن أم أيوب الأنصارية أخبرته، قالت: نزل علينا رسول الله ﷺ فتكلفنا له طعاماً فيه بعض هذه البقول، فكرهه وقال لأصحابه: إنى لست كأحد منكم، فإنى أكره أن أؤذى صاحبى. قال الحميدى: قال سفيان: رأيت رسول الله ﷺ فى النوم، فقلت: يا رسول الله، هذا الحديث الذى تحدث به أم أيوب عنك: أن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم؟ قال: حق. ومثل هذا حديث مالك، عن ابن شهاب، عن سليمان بن يسار، قال: كان رسول الله ﷺ لا يأكل الثوم ولا الكراث ولا البصل، من أجل أن الملائكة تأتیه، ومن أجل أنه يكلم جبريل - عليه السلام -، رواه عبد الله بن يوسف، والقعنبي، وطائفة، عن مالك فى الموطأ هكذا. ورواه محمد بن إسحاق البكرى، عن يحيى بن يحيى النيسابورى، عن مالك، أنه قرأ عليه، عن ابن شهاب، عن أنس بن مالك، أن رسول الله ﷺ كان لا يأكل الثوم ولا الكراث ولا البصل، من أجل أن الملائكة تأتیه، وأنه يكلم جبريل - عليه السلام - . قال الدارقطنى: هذا مما انفرد به محمد بن إسحاق البكرى بهذا الإسناد، وهو ضعيف، وما جاء به وهم، لأنه فى الموطأ عن الزهرى، عن سليمان بن يسار - مرسل. وأخبرنا محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: أنبأنا إسحاق بن منصور، قال: أنبأنا يحيى، عن ابن جريج، قال: حدثنا عطاء، عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «من أكل من هذه الشجرة، قال أول يوم: الثوم، ثم قال: الثوم والبصل والكراث، فلا يقربنا فى مساجدنا، فإن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه الإنس. وحدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا سفيان بن فروخ، قال: حدثنا أبو الهلال، قال: حدثنا حميد بن هلال، عن أبى بردة، عن المغيرة بن شعبة، قال: أكلت ثوماً فأتيت مصلى رسول الله ﷺ وقد سبقت بركة، فلما دخلت المسجد وجد رسول الله ﷺ ريح الثوم، فلما قضى رسول الله ﷺ صلاته قال: «من أكل من هذه الشجرة فلا يقربنا حتى يذهب ريحها، فلما قضيت الصلاة، جئت إلى رسول الله ﷺ، فقلت: يا رسول الله، والله لتعطينى يدك، قال: فأدخلت يده فى كم قميص إلى صدرى، فإذا أنا معصوب الصدر فقال: إن لك عذراً. قال أبو داود: وحدثنا مسدد، قال: حدثنا الجراح أبو وكيع، عن أبى إسحاق، عن شريك بن حنبل، عن على قال: «نهى رسول الله ﷺ عن أكل الثوم إلا مطبوخاً» (٢٦٣).

(٢٦٣) أخرجه الترمذى ج ٤/ ٢٦٢ برقم ١٩٠٨ عن على، وأبو داود ج ٣/ ٣٦١ برقم ٣٨٢٨ عن

على، والبيهقى فى السنن الكبرى ٧٨/ ٣ عن على، وابن عدى ٢٩٣/ ١ عن جابر.

وحدثنا عبد الوارث، وسعيد، قالا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق، وبكر، قالا: حدثنا مسدد، قال: حدثنا أبو وكيع، عن أبي إسحاق، عن شريك بن حنبل، عن علي - فذكره.

قال أبو عمر: ففي هذه الأحاديث أوضح الدلائل على أن أكل الثوم ليس به بأس وأنه مباح، وقد أكله جماعة من الصحابة والتابعين، وأجاز أكله جمهور علماء المسلمين: أخبرنا أحمد بن عبد الله بن محمد بن علي، أن أباه أخبره، قال: أنبأنا أحمد بن خالد، قال: أنبأنا الحسن بن أحمد، قال: حدثنا محمد بن عبيد، قال: حدثنا حماد بن زيد، قال: حدثنا سعيد بن أبي صدقة. وقد ذكره أيوب، عن محمد، أن ابن عمر سئل عن الثوم والبصل، فقال: اذهبوا واقطعوا عنكم ريحها بالنضج.

وحدثنا أحمد بن عبد الله، قال: حدثني أبي، قال: حدثنا أحمد بن خالد، قال: حدثنا الحسن بن أحمد، قال: حدثنا محمد بن عبيد بن حساب، قال: حدثنا حماد بن زيد، قال: حدثنا أيوب، عن نافع، أن ابن عمر أصابه بهر زمن أذربيجان، فنعت له الثوم، فكنا ننظمه فنجعله في حساء له. وأخبرنا أحمد بن محمد بن أحمد، قال: حدثنا أحمد بن الفضل الدينوري، قال: حدثنا محمد بن جرير، قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، قال: حدثنا أبي وشعيب بن الليث، عن الليث بن سعد، عن يزيد بن الهادي، قال: قلت لنافع: هل كان ابن عمر يأكل الثوم في اللحم؟ قال: نعم. فهذا ابن عمر قد روى الحديث في الثوم، وكان يأكله فدل على أنه قد علم المراد وعرف المقصد. أخبرنا خلف بن القاسم، أنبأنا أحمد بن محمد بن أبي الموت، حدثنا أبو صالح، حدثنا أبو يوسف محمد بن أحمد بن الحجاج، حدثنا عيسى بن يونس، حدثنا الأوزاعي، عن أبي عبيد، عن نعيم بن سلامة، قال: دخلت على عمر بن عبدالعزيز، فوجدته يأكل ثوماً مسلوقة بماء وملح وزيت. ولو ذكرنا الآثار عن العلماء في ذلك، لطولنا وأمللنا، والأمر الواضح لا وجه للتطويل فيه.

وفي هذا الحديث من الفقه أيضاً، أن حضور الجماعة ليس بفرض، لأنه لو كان فرضاً ما كان أحد ليباح له ما يجبسه عن الفرض، وقد أباحت السنة لأكل الثوم التأخر عن شهود الجماعة، وقد بينا أن أكله مباح، فدل ذلك على ما وصفنا - وبالله عصمتنا، ألا ترى أن الجمعة إذا نودي لها، حرم على المسلمين كل ما يجبس عنها من بيع وقعود ورقاد وصلاة وكل ما يشتغل به المرء عنها. وكذلك من كان من أهل المصر حاضراً فيه لا عذر له في التخلف عن الجمعة أنه لا يحل له أن يدخل على نفسه ما يجبسه عنها، فلو كانت الجماعة فرضاً لكان أكل الثوم في حين وقت الصلاة حراماً

وقد ثبتت إباحته، فدل ذلك على أن حضور الجماعة ليس بفرض، والله أعلم. وإنما حضورها سنة وفضيلة وعمل بر. ومما يدل على أن حضور الجماعة ليس بفرض قول رسول الله ﷺ: إذا حضر العشاء وسمعت الإقامة بالصلاة فابدءوا بالعشاء.

وفى الحديث المذكور أيضاً من الفقه، أن أكل الثوم يبعد من المسجد ويخرج عنه، لأن رسول الله ﷺ قال: لا يقرب مسجدنا، أو مساجدنا، لأنه يؤذينا بريح الثوم. وإذا كانت العلة فى إخراجهم من المسجد أنه يتأذى به، ففى القياس أن كل ما يتأذى به جيرانه فى المسجد: بأن يكون ذرب اللسان، سفيهاً عليهم فى المسجد مستطيلاً أو كان ذا ريحة قبيحة لا تريحه لسوء صناعته أو عاهة مؤذية، كالجذام وشبهه، وكل ما يتأذى به الناس، إذا وجد فى أحد جيران المسجد، وأرادوا إخراجهم عن المسجد وإبعاده عنه، كان ذلك لهم ما كانت العلة موجودة فيه حتى تزول، فإذا زالت بإفاقة أو توبة، أو أى وجه زالت، كان له مراجعة المسجد.

وقد شاهدت شيخنا أبا عمر أحمد بن عبد الملك بن هاشم - رحمه الله - قد أفتى فى رجل شكاه جيرانه، وأثبتوا عليه أنه يؤذيه فى المسجد بلسانه ويده، فشور فيه، فأفتى بإخراجه عن المسجد وإبعاده عنه، وأن لا يشاهد معهم الصلاة، إذ لا سبيل مع جنونه واستطالته إلى السلامة منه، فذاكرته يوماً أمره، وطالبتة بالدليل فيما أفتى به من ذلك، وراجعته فيه القول، فاستدل بحديث الثوم وقال: هو عندى أكثر أذى من أكل الثوم، وصاحبه يمنع من شهود الجماعة فى المسجد، وذكر الحديث: أنه كان إذا وجد من أحد ريح ثوم فى مسجد رسول الله ﷺ أخرج عنه، وربما أبعد حتى يبلغ به البقيع.

أخبرنا محمد بن إبراهيم بن سعيد، قال: حدثنا محمد بن معاوية بن عبد الرحمن، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: أنبأنا محمد بن المثني، قال: حدثنا يحيى بن سعيد، قال: حدثنا هشام، قال: حدثنا قتادة، عن سالم بن أبى الجعد، عن معدان بن أبى طلحة، أن عمر بن الخطاب قال: «إنكم أيها الناس تأكلون من شجرتين ما أراهما إلا خبيثتين: هذا البصل والثوم، ولقد رأيت نبي الله إذا وجد ريحها من الرجل أمر به فأخرج إلى البقيع، فمن أكلهما فليمتهما طبخاً» (٢٦٤).

فهذا عمر بن الخطاب يميز أكل البصل والثوم مطبوخين على حسبما ذكرنا، وهذا هو الصحيح فى هذا الباب - والله الموفق للصواب - . وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا عفان بن مسلم،

قال: حدثنا همام بن يحيى، قال: حدثنا قتادة، عن سالم بن أبي الجعد الغطفاني، عن معدان بن أبي طلحة العمرى، أن عمر قام على المنبر يوم الجمعة، فحمد الله وأثنى عليه، ثم ذكر الحديث بمعنى ما تقدم سواء إلى آخره. وروى جرير بن عبد الحميد، وزهير بن معاوية، عن مطرف بن طريف، عن أبي الجهم، عن أبي القاسم مولى أبي بكر الصديق - رضى الله عنه - قال: لما افتتحت خير، أكلوا من الثوم، فقال رسول الله ﷺ: من أكل من هذه البقلة الخبيثة، فلا يقربن مسجدنا حتى يذهب ريحها من فيه.

* * *

كتاب الطهارة

١ - باب العمل في الوضوء

١٧ - عمرو بن يحيى المازنى، لمالك عنه أربعة أحاديث، أحدها مرسل منقطع:

وهو عمرو بن يحيى بن عمارة بن أبى حسن المازنى الأنصارى، مدنى، ثقة، روى عنه مالك، وشعبة، وخالد الواسطى، والثورى، وهيب، وسليمان بن بلال، وابن عيينة، وغيرهم من الأئمة. وروى عنه ممن فوق هؤلاء: يحيى بن سعيد الأنصارى، وعبيد الله بن عمر. وأبوه يحيى بن عمارة، تابعى، ثقة، روى عنه محمد بن يحيى بن حبان وغيره.

وتوفى عمرو بن يحيى سنة أربعين ومائة.

١٧ - حديث أول لعمرو بن يحيى - متصل صحيح:

مالك، عن عمرو بن يحيى المازنى، عن أبيه، أنه قال لعبد الله بن زيد بن عاصم - وهو جد عمرو بن يحيى، وكان من أصحاب رسول الله ﷺ: هل تستطيع أن ترينى كيف كان رسول الله ﷺ يتوضأ؟ فقال عبد الله بن زيد: نعم، فدعا بوضوء فأفرغ على يديه، فغسل يديه مرتين مرتين، ثم تضمض واستنثر ثلاثاً، ثم غسل وجهه ثلاثاً، ثم غسل يديه مرتين إلى المرفقين، ثم مسح رأسه بيديه، فأقبل بهما وأدبر بدءاً بمقدم رأسه، اذهب بهما إلى قفاه، ثم ردهما حتى رجع إلى المكان الذى بدأ منه ثم غسل رجله (٢٦٥).

لم يختلف على مالك فى إسناد هذا الحديث ولا فى لفظه، إلا أن ابن وهب رواه فى موطئه عن مالك، عن عمرو بن يحيى بن عمارة المازنى، عن أبيه، عن عبد الله بن زيد بن عاصم المازنى، عن رسول الله ﷺ، فذكر معنى ما فى الموطأ مختصراً، ولم يقل: وهو جد عمرو بن يحيى.

وذكره سحنون فى المدونة عن مالك، عن عمرو بن يحيى بن عمارة بن أبى حسن المازنى، عن أبيه يحيى، أنه سمع جده أبا حسن يسأل عبد الله بن زيد بن عاصم، ولم يقل وهو جد عمرو بن يحيى، ولا ذكر عمن رواه عن مالك. وقال أحمد بن خالد: لا

(٢٦٥) أخرجه البخارى ٩٦٠/١ كتاب الوضوء، باب مسح الرأس كله، عن عبد الله بن زيد الأنصارى. ومسلم ٢١٠/١ كتاب الطهارة، باب ٧ عن عبد الله بن زيد الأنصارى.

وهو جد عمرو بن يحيى، ولا ذكر عمّن رواه عن مالك. وقال أحمد بن خالد: لا نعرف هذه الرواية عن مالك، إلا أن تكون لعلى بن زياد؛ وليس هذا الحديث في نسخة القعنبي، فإما أسقطه، وإما سقط له؛ ولم يقل أحد من رواة هذا الحديث في عبد الله بن زيد بن عاصم: وهو جد عمرو بن يحيى إلا مالك وحده، ولم يتابعه عليه أحد؛ فإن كان جده، فعسى أن يكون جده لأمه.

وممن رواه عن عمرو بن يحيى سليمان بن بلال، ووهب، وابن عيينة، وخالد الواسطي، وعبد العزيز بن أبي سلمة، وغيرهم، لم يقل فيه أحد منهم: وهو جد عمرو ابن يحيى، وقد نسبنا عمرو بن يحيى بما لا اختلاف فيه.

وذكر ابن سنجر: حدثنا خالد بن مخلد، حدثنا سليمان بن بلال، حدثنا عمرو بن يحيى المازني، عن أبيه، قال: كان عمى يكثر من الوضوء، فقال لعبد الله بن زيد: أخبرني كيف كان رسول الله ﷺ يتوضأ؟ فدعا بتور من ماء، وذكر معنى حديث مالك.

قال ابن سنجر: وحدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا وهب، قال: حدثنا عمرو ابن يحيى، عن أبيه، قال: شهدت عمى ابن أبي حسن سأل عبد الله بن زيد عن وضوء رسول الله ﷺ؛ قال: فدعا بتور من ماء، فتوضأ لهم وضوء رسول الله ﷺ، فأكفأ على يديه ثلاثاً، ثم أدخل يده في التور فتمضمض واستنثر من ثلاث غرفات؛ ثم أدخل يده فغسل وجهه ثلاث مرات، ثم أدخل يده فغسل يديه مرتين مرتين إلى المرفقين، ثم ذكر مثل حديث مالك.

ورواه ابن عيينة، عن عمرو بن يحيى، فأخطأ فيه في موضعين، أحدهما: أنه قال فيه: عن عبد الله بن زيد بن عبد ربه، وهذا خطأ، وإنما هو عبد الله بن زيد بن عاصم، وقد نسبناهما في كتاب الصحابة وأوضحنا أمرهما.

وأما عبد الله بن زيد بن عبد ربه، فهو الذي أرى الأذان في النوم، وليس هو الذي يروى عنه يحيى بن عمارة هذا الحديث في الوضوء وغيره وعبد الله بن زيد بن عاصم هو عم عباد بن تميم، وهو أكثر رواية عن النبي ﷺ من عبد الله بن زيد بن عبد ربه، وقد كان أحمد بن زهير يزعم أن إسماعيل بن إسحاق وهم فيهما فجعلهما واحداً فيما حكى قاسم بن أصبغ عنه؛ والغلط لا يسلم منه أحد إذا كان ابن عيينة مع جلالته يغلط في ذلك، فإسماعيل بن إسحاق أين يقع من ابن عيينة؟ إلا أن المتأخرين أوسع علماً وأقل عذراً.

أما الموضع الثانى الذى وهم ابن عيينة فيه فى هذا الحديث فإنه ذكر فيه مسح الرأس مرتين ولم يذكر فيه أحد مرتين غير ابن عيينة؛ وأظنه، والله أعلم، تأول الحديث بقوله: فمسح رأسه بيديه، فأقبل بهما وأدبر؛ وما ذكرناه عن ابن عيينة، فمن رواية مسدد، ومحمد بن منصور، وأبى بكر بن أبى شيبه، كلهم ذكر فيه عن ابن عيينة ما حكينا عنه؛ وأما الحميدى فإنه ميز ذلك فلم يذكره، أو حفظ عن ابن عيينة أنه رجع عنه، فذكر فيه عن ابن عيينة ومسح رأسه وغسل رجليه.

فلم يصف المسح، ولا قال مرتين. وقال فى الإسناد عن عبد الله بن زيد، لم يزد: لم يقل ابن عاصم ولا ابن عبد ربه فتخلص.

وروى عبدالعزيز بن أبى سلمة قال: أتانا رسول الله ﷺ، فأخرجنا له ماء فى تور من صفر، فتوضأ فغسل وجهه ثلاثاً، ويديه مرتين، مرتين، ومسح برأسه فأقبل به وأدبر، وغسل رجليه، فزاد عبدالعزيز بن أبى سلمة فيه ذكر تور الصفر.

ورواه خالد بن عبد الله الواسطى، عن عمرو بن يحيى المازنى، عن أبيه، عن عبد الله بن زيد بن عاصم، فذكره وقال فيه: فمضمض واستنشق من كف واحدة ففعل ذلك ثلاث مرات، ثم ذكر معنى حديث مالك.

ورواه ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، أن حبان بن واسع حدثه، أن أباه حدثه، أنه سمع عبد الله بن زيد بن عاصم المازنى، يذكر أنه رأى رسول الله ﷺ، فذكر وضوءه، قال: تمضمض واستنثر، ثم غسل وجهه ثلاثاً ويده اليمنى ثلاثاً، والأخرى ثلاثاً، ومسح برأسه بماء غير فضل يديه، وغسل رجليه حتى أتقاهما.

تركنا ذكر الأسانيد بيننا وبين هؤلاء للاختصار، وكذلك اختصرنا المتون إلا موضع الاختلاف المولد للحكم، والزائد فى الفقه - وبالله التوفيق -.

وأما ما فى هذا الحديث من المعانى، فأول ذلك غسل اليدين قبل إدخالهما فى الإناء مرتين، وقد مضى القول فى غسل اليدين قبل إدخالهما فى الإناء، وما للعلماء فى ذلك من الاستحباب والإيجاب، وما للرواة فيه من ذكر مرتين أو ثلاثاً - مستوعباً ممهداً فى باب أبى الزناد - والحمد لله -.

وأما قوله: ثم مضمض واستنثر ثلاثاً، فالثلاث فى ذلك وفى سائر أعضاء الوضوء أكمل الوضوء وأتمه، وما زاد فهو اعتداء، ما لم تكن الزيادة لتمام نقصان وهذا ما لا خلاف فيه، والمضمضة معروفة، وهى أخذ الماء بالفم من اليد وتحريكه فى الفم هى

المضمضة، وليس إدخال الإصبع وذلك الأسنان بها من المضمضة في شيء، فمن شاء فعل ومن شاء لم يفعل، وقد مضى ما للعلماء في المضمضة من الأقوال في الإيجاب والاستحباب والاعتلال لذلك، بما فيه كفاية وبيان في باب زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن الصنابحي. ومضى هناك أيضاً القول في الاستنشاق والاستنثار، وما للعلماء في ذلك من المذاهب والاختيار، وزدنا ذلك بيانا في باب أبي الزناد - والحمد لله -.

وأما غسل الوجه - ثلاثاً فهو الكمال، والغسلة الواحدة إذا عمت تجزئ بإجماع العلماء؛ لأن رسول الله ﷺ توضأ مرة مرة، ومرتين مرتين، وثلاثاً ثلاثاً، وهذا أكثر ما فعل من ذلك ﷺ، وتلقت الجماعة ذلك من فعله على الإباحة والتخير؛ وطلب الفضل في الثنتين والثلاث، لا على أن شيئاً من ذلك نسخ لغيره منه، فقف على إجماعهم فيه؛ والوجه مأخوذ من المواجهة، وهو من منابت شعر الرأس إلى العارض والذقن والأذنين، وما أقبل من اللحيين.

وقد اختلف في البياض الذي بين الأذن والعارض في الوضوء: فروى ابن وهب، عن مالك قال: ليس ما خلف الصدغ الذي من وراء شعر اللحية إلى الأذن من الوجه.

وقال الشافعي: يغسل المتوضئ وجهه من منابت شعر رأسه إلى أصول أذنيه، ومنتهى اللحية إلى ما أقبل من وجهه وذقنه؛ فإن كان أمرد، غسل بشرة وجهه كلها؛ وإن نبتت لحيته وعارضاه، أفاض على لحيته وعارضيه، وإن لم يصل الماء إلى بشرة وجهه التي تحت الشعر، أجزأه إذا كان شعره كثيراً.

قال أبو عمر: قد أجمعوا أن المتيمم ليس عليه أن يمسح ما تحت شعر عارضيه، فقضى إجماعهم في ذلك على مراد الله منه؛ لأن الله أمر المتيمم بمسح وجهه كما أمر المتوضئ بغسله، وهذا الذي ذكرت لك عليه جماعة العلماء. وقال أحمد بن حنبل: غسل الوجه من منابت شعر الرأس إلى ما انحدر من اللحيين والذقن، وإلى أصول الأذنين، ويتعاهد المفصل ما بين اللحيين والأذن.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: البياض الذي بين العذار وبين الأذن من الوجه وغسله واجب.

قال أبو عمر: لا أعلم أحداً من فقهاء الأمصار قال بما رواه ابن وهب، عن مالك في ذلك، ولقد قال بعض أهل المدينة وبعض أهل العراق: ما أقبل من الأذنين فمن الوجه، وما أدبر منهما، فمن الرأس فما دون الأذنين إلى الوجه أخرى بذلك، وقد ذكرنا حكم الأذنين عند العلماء في باب زيد بن أسلم - والحمد لله -.

حدثنا محمد بن عبد الله بن حكيم - قراءة منى عليه - أن محمد بن معاوية بن عبد الرحمن حدثهم، قال: حدثنا الفضل بن الحباب القاضي بالبصرة، قال: حدثنا أبو الوليد الطيالسي، قال: حدثنا قيس بن الربيع، عن جابر، عن هرمز، قال: سمعت علياً - رضى الله عنه - يقول: يبلغ بالوضوء مقاص الشعر.

واختلف العلماء فى تخليل اللحية والذقن: فذهب مالك، والشافعى، والثورى، والأوزاعى إلى أن تخليل اللحية ليس بواجب فى الوضوء، وقال مالك وأصحابه وطائفة من أهل المدينة: ولا فى غسل الجنابة لا يجب تخليل اللحية أيضاً.

وقال الشافعى، وأبو حنيفة، وأصحابهما، والثورى، والأوزاعى، والليث، وأحمد بن حنبل وإسحاق، بن زاهويه، وأبو ثور، وداود، والطبرى، وأكثر أهل العلم: تخليل اللحية فى غسل الجنابة واجب، ولا يجب ذلك عندهم فى الوضوء؛ وأظنهم فرقوا بين ذلك، والله أعلم. لقوله ﷺ: «تحت كل شعرة جنابة، فلبوا الشعر، وأنقوا البشرة» (٢٦٦). وأظن مالكا، ومن قال بقوله ذهبوا إلى أن الشعر لا يمنع وصول الماء لرقعة الماء، وتوصله إلى البشرة من غير تخليل إذا كان هناك تحريك، والله أعلم.

وقد ذكر ابن عبد الحكم، عن مالك، قال: ويحرك اللحية فى الوضوء إن كانت كبيرة ولا يخللها؛ وأما فى الغسل فليحركها - وإن صغرت - وتخليلها أحب إلينا. وذكر ابن القاسم، عن مالك قال: يحرك المتوضأ ظاهر لحيته من غير أن يدخل يده فيها، قال: وهى مثل أصابع الرجل - يعنى أنها لا تخلل -.

وقال محمد بن عبد الله بن عبد الحكم: تخليل اللحية واجب فى الوضوء والغسل. وأخبرنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا أحمد بن عبد الله بن عبد المؤمن، قال: حدثنا المفضل بن محمد، قال: حدثنا على بن زياد، قال: حدثنا أبو قرة، قال: سمعت مالكا يذكر تخليل اللحية فيقول: يكفيها ما يمسها من الماء مع غسل الوجه، ويحتج فى ذلك بحديثه عن عبد الله بن زيد عن وضوء رسول الله ﷺ حين أراه الرجل الذى سأل عنه، لم يذكر فيه تخليل اللحية. وكان الأوزاعى يقول: ليس تحريك العارضين وتخليل اللحية بواجب.

قال أبو عمر: روى عن النبى ﷺ أنه خلل لحيته فى وضوءه من وجوه كلها

(٢٦٦) أخرجه البيهقى فى السنن الكبرى ١٧٥/١ عن أبى هريرة. والترمذى ١٧٨/١ كتاب الطهارة، باب ما جاء «أن تحت كل شعرة جنابة» برقم ١٠٦. وعبد الرزاق فى المصنف برقم ١٠٠٢ ج ١/٢٦٢ عن الحسن، عن أبى هريرة.

ضعيفة، وأما الصحابة والتابعون فروى عن جماعة منهم تخليل اللحية، وأكثرهم لم يفرقوا بين الوضوء والجنابة، وروى عن جماعة منهم الرخصة في ترك تخليل اللحية وإيجاب غسل ما تحت اللحية إيجاب فرض، والفرائض لا تثبت إلا بيقين لا اختلاف فيه، ومن احتاط وأخذ بالأوثق فهو أولى به في خاصته؛ وأما الفتوى بإيجاب الإعادة فما ينبغي أن يكون إلا عن يقين - وبالله التوفيق - .

وذكر ابن خواز بنداد أن الفقهاء اتفقوا على أن تخليل اللحية ليس بواجب في الوضوء إلا شيء روى عن سعيد بن جبير.

قال أبو عمر: الذي روى عن سعيد بن جبير قوله: ما بال الرجل يغسل لحيته قبل أن تنبت، فإذا نبت لم يغسلها؛ وما بال الأمد يغسل ذقنه، ولا يغسله ذو اللحية.

وقال الطحاوي: التيمم واجب فيه مسح البشرة قبل نبات اللحية ثم سقط بعدها عند جميعهم، فكذلك الوضوء.

وقال سحنون، عن ابن القاسم، سمعت مالكا يسأل: هل سمعت بعض أهل العلم يقول: إن اللحية من الوجه فليمر عليها الماء؟ قال مالك: وتخليلها في الوضوء ليس من أمر الناس، وعاب ذلك على من فعله، قيل لسحنون: رأيت من غسل وجهه ولم يمر الماء على لحيته؟ قال: هو بمنزلة من لم يمسح رأسه وعليه الإعادة.

واختلف قول الشافعي فيما ينسدل من شعر اللحية، فقال مرة: أحب إلى أن يمر الماء على ما سقط من اللحية عن الوجه، فإن لم يفعل ففيها قولان، قال: يجزيه في أحدهما ولا يجزيه في الآخر.

قال المزني: يجزيه أشبه بقوله، لأنه لا يجعل ما سقط - يعني ما انسدل عن منابت شعر الرأس - من الرأس، فكذلك يلزمه أن لا يجعل ما سقط عن منابت شعر الوجه من الوجه.

قال أبو عمر: من جعل غسل اللحية كلها واجبا، جعلها وجهًا - والله قد أمر بغسل الوجه أمراً مطلقاً - لم يخص صاحب لحية من أمد، فكل ما وقع عليه اسم وجه، فواجب غسله، لأن الوجه مأخوذ من المواجهة؛ وغير ممتنع أن تسمى اللحية وجهًا، فوجب غسلها بعموم الظاهر، لأنها بدل من البشرة؛ ومن لم يوجب غسل ما انسدل من اللحية ذهب إلى الأصل المأمور بغسله: البشرة، وإنما وجب غسل اللحية، لأنها ظهرت فوق البشرة، وصارت البشرة باطنًا؛ وصار الظاهر هو اللحية، فصار

غسلها بدلاً من البشرة؛ وما انسدل من اللحية ليس تحته ما يلزم غسله، فيكون غسل اللحية بدلاً منه؛ كما أن جلد الرأس مأمور بمسحه، فلما نبت عليه الشعر ناب مسح الشعر عن مسح الرأس، لأنه ظاهر بدل من الرأس الباطن تحته، وما انسدل من الرأس وسقط فليس تحته بشرة يلزم مسحها؛ ومعلوم أن الرأس سمي رأساً لعلوه، ونبات الشعر فيه، وما سقط من شعره وانسدل فليس برأس، فكذلك ما انسدل من اللحية فليس بوجه، والله أعلم. ولأصحاب مالك أيضاً في هذه المسألة قولان كأصحاب الشافعي سواء - والله المستعان -.

وأما غسل اليدين فقد أجمعوا أن الأفضل أن يغسل اليمنى قبل اليسرى، وأجمعوا أن رسول الله ﷺ كذلك كان يتوضأ؛ وكان ﷺ يحب التيامن في أمره كله: في وضوئه وانتعاله، وغير ذلك من أمره، وكذلك أجمعوا أن من غسل يصرى يديه قبل يمناه، أنه لا إعادة عليه. وروينا عن علي، وابن مسعود، أنهما قالاً: لا تبالي بأي يديك بدأت.

وقال معن بن عيسى: سألت عبدالعزيز بن أبي سلمة، عن إجمالة الخاتم عند الوضوء، فقال: إن كان ضيقاً فأجله، وإن كان سلساً فأقره؛ وأما إدخال المرفقين في الغسل، فعلى ذلك أكثر العلماء، وهو مذهب مالك، والشافعي، وأحمد، وأبي حنيفة وأصحابه، إلا زفر، فإنه اختلف عنه في ذلك: فروى عنه أنه يجب غسل المرافق مع الذراعين، وروى عنه أنه لا يجب ذلك، وبه قال الطبري وبعض أصحاب داود، وبعض المالكيين أيضاً؛ ومن أصحاب داود من قال بوجوب غسل المرفقين مع الذراعين، فمن لم يوجب غسلهما، حمل قوله - عز وجل - : ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ (٢٦٧). على أن هاهنا غاية، وأن المرفقين غير داخلين في الغسل مع الذراعين، كما لا يجب دخول الليل في الصيام، لقوله - عز وجل - : ﴿ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ (٢٦٨)، ومن أوجب غسلهما جعل «إلى» في هذه الآية بمعنى «الواو»، أو بمعنى «مع»، كأنه قال: فاغسلوا وجوهكم وأيديكم والمرافق، أو مع المرافق؛ و«إلى» بمعنى «الواو» وبمعنى «مع» معروف في كلام العرب، كما قال - عز وجل - : ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ (٢٦٩) أي: مع الله، وكما قال: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ (٢٧٠) أي: مع أموالكم، وأنكر بعض أهل اللغة أن تكون إلى هاهنا بمعنى: «الواو» وبمعنى «مع»؛ وقال: لو كان

(٢٦٧) المائدة ٦.

(٢٦٨) البقرة ١٨٧.

(٢٦٩) آل عمران ٥٢.

(٢٧٠) النساء ٢.

كذلك، لوجب غسل اليد كلها، واليد عند العرب من أطراف الأصابع إلى الكتف؛ وقال: ولا يجوز أن تخرج «إلى» عن بابها، ويذكر أنها بمعنى الغاية أبداً؛ قال: وجائز أن تكون إلى هاهنا بمعنى الغاية، وتدخل المرافق مع ذلك في الغسل، لأن الثاني إذا كان من الأول كان ما بعد «إلى» داخلاً فيما قبله، نحو قول الله - عز وجل - : ﴿إلى المرافق﴾ (٢٧١) فالمرافق داخلة في الغسل، وإذا كان ما بعدها ليس من الأول فليس بداخل فيه نحو: ﴿ثم أتموا الصيام إلى الليل﴾ (٢٧٢).

قال أبو عمر: يقول إنه ليس الليل من النهار، فلم يدخل الحد في المحدود، وإنما يدخل الحد في المحدود - إذا كان من جنسه - والمرافق من جنس الأيدي والأذرع، فوجب أن يدخل الحد منها في المحدود، لأن هذا أصل حكم الحدود والمحدودات عند أهل الفهم والنظر، والله أعلم. ومن غسل المرفقين مع الذراعين، فقد أدى فرض طهارته وصلاته بيقين، واليقين في أداء الفرائض واجب؛ وأما المسح بالرأس، فقد أجمعوا أن من مسح برأسه كله، فقد أحسن وفعل أكمل ما يلزمه؛ وكلهم يقول بمسح الرأس مسحة واحدة موعبة كاملة لا يزيد عليها، إلا الشافعي، فانه قال: أكمل الوضوء: أن يتوضأ ثلاثاً ثلاثاً، كلها سابغة، ويمسح برأسه ثلاثاً.

وروى مسح الرأس ثلاثاً عن أنس، وسعيد بن جبير، وعطاء، وغيرهم؛ وكان ابن سيرين يقول بمسح رأسه مرتين، وكان مالك يقول في مسح الرأس يبدأ بمقدم رأسه، ثم يذهب بيديه إلى مؤخره، ثم يردهما إلى مقدمه على حديث عبد الله بن زيد هذا؛ وبحديث عبد الله بن زيد هذا يقول أيضاً الشافعي، وأحمد؛ وكان الحسن بن حي يقول: يبدأ بمؤخر الرأس، وروى عن ابن عمر أنه كان يبدأ من وسط رأسه - ولا يصح -.

وفي حديث عبد الله بن زيد بدأ بمقدم رأسه، وهذا هو النص الذي ينبغي أن يمثل ويحتمل عليه. وروى معاوية والمقدام بن معدى كرب عن النبي ﷺ في مسح الرأس مثل رواية عبد الله بن زيد - سواء - وأما قوله في حديث عبد الله بن زيد: ثم مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر، فقد توهم بعض الناس أنه بدأ بمؤخر رأسه، فأقبل بهما وأدبر، وتوهم غيره أنه بدأ من وسط رأسه فأقبل بيديه وأدبر، وهذه كلها ظنون لا تصح. وفي قوله: بدأ بمقدم رأسه ما يدفع الإشكال لمن فهم، وهو تفسير قوله: فأقبل بهما وأدبر. وتفسيره: أنه كلام خرج على التقديم والتأخير، كأنه قال فأدبر بهما وأقبل، لأن الواو لا توجب الرتبة؛ وإذا احتمل الكلام التأويل، كان قوله: بمقدم رأسه، ثم ذهب بهما إلى قفاه - تفسير ما أشكل من ذلك.

أخبرنا عبد الله بن محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا محمود بن خالد، ويعقوب بن كعب الأنطاكي، قالوا: حدثنا الوليد بن مسلم، عن جرير بن عثمان، عن عبد الرحمن بن ميسرة، عن المقدام بن معدى كرب، قال: رأيت رسول الله ﷺ توضأ، فلما بلغ مسح رأسه، وضع كفيه على مقدم رأسه فأمرهما حتى بلغ القفا، ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ منه.

وروى معاوية أنه رأى رسول الله ﷺ يتوضأ مثل ذلك سواء. وأما قول الحسن بن حي يبدأ بمؤخر رأسه، فإنه قد روى في حديث الربيع بنت معوذ بن عفراء، أنها وصفت وضوء رسول الله ﷺ، قالت: ومسح رأسه مرتين، بدأ بمؤخر رأسه، ثم بمقدمه، وبأذنه ظهورهما وبطونهما - وهو حديث مختلف في ألفاظه، وهو يدور على عبد الله ابن محمد بن عقيل، عن الربيع؛ وهذا لفظ بشر بن المفضل، والحسن بن صالح، عن عبد الله بن محمد بن عقيل؛ وعبد الله بن محمد بن عقيل ليس بالحافظ عندهم، وقد اختلف عنه في هذا؛ وروى طلحة بن مصرف، عن أبيه، عن جده قال: رأيت النبي ﷺ يمسح رأسه مسحة واحدة حتى بلغ القذال - وهو أول القفا، بدأ من مقدمه إلى مؤخره، حتى أخرج يديه من تحت أذنيه. وأصح حديث في هذا: حديث عبد الله بن زيد المذكور فيه.

واختلف العلماء فيمن مسح بعض الرأس: فقال مالك: الفرض مسح جميع الرأس، وإن ترك شيئاً منه، كان كمن ترك غسل شيء من وجهه؛ هذا هو المعروف من مذهب مالك وهو قول ابن علية؛ قال ابن علية: قد أمر الله بمسح الرأس في الوضوء كما أمر بمسح الوجه في التيمم، وأمر بغسله في الوضوء.

وقد أجمعوا أنه لا يجوز غسل بعض الوجه في الوضوء، ولا مسح بعضه في التيمم، فكذلك مسح الرأس؛ قال: وقد أجمعوا على أن الرأس يمسح كله، ولم يقل أحد أن مسح بعضه سنة وبعضه فريضة؛ فلما أجمعوا أن ليس مسح بعضه سنة، دل على أنه كله فريضة مسحه، والله أعلم.

واحتج إسماعيل وغيره من أصحابنا لوجوب العموم في مسح الرأس بقول الله - عز وجل - : ﴿وَلِيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ (٢٧٣). وقد أجمعوا أنه لا يجوز الطواف ببعضه، فكذلك مسح الرأس؛ وقوله - عز وجل - : ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ (٢٧٤) معناه عندهم: امسحوا برؤوسكم، ومن مسح بعض رأسه فلم يمسح رأسه.

ومن الحجة أيضاً لهم: أن الفرائض لا تؤدي إلا ييقين، واليقين ما أجمعوا عليه من مسح جميع الرأس، هذا هو المشهور من مذهب مالك، لكن أصحابه اختلفوا في ذلك: فقال أشهب: يجوز مسح بعض الرأس، وذكر أبو الفرج المالكى، قال: اختلف متأخروا أصحابنا في ذلك: فقال بعضهم: لا بد أن يمسح كل الرأس أو أكثره حتى يكون الممسوح أكثر الرأس فيجزئ ترك سائره.

قال أبو عمر: هذا قول محمد بن مسلمة، وزعم الإبهرى أنه لم يقله غيره من المالكيين، قال أبو الفرج: وقال آخرون: إذا مسح الثلث فصاعداً، أجزأه، وإن كان المتروك هو أكثر؛ قال: وهذا أشبه القولين - عندي - وأولاهما من قبل أن الثلث فما فوقه قد جعله في حيز الكثير في غير موضع من كتبه ومذهبه؛ وزعم الإبهرى أنه لم يقل أحد من أصحاب مالك ما ذكره أبو الفرج عنهم، وأن المعروف لمحمد بن مسلمة ومن قال بقوله: أن الممسوح من الرأس إذا كان الأكثر - والمتروك منه الأقل، جاز على أصل مالك في أن الثلث يسير مستندر عنده في كثير من أصول مسائله ومذهبه.

قال أبو عمر: ما ذكره أبو الفرج خارج على أصل مالك في أن الثلث كثير في مسائل كثيرة من مذهبه، وكذلك ما ذكره الإبهرى أيضاً، لأن الثلث عنده في أشياء كثير، وفي أشياء قليل، وليس هذا موضع ذكرها.

وأما الشافعى فقال: الفرض مسح بعض الرأس ولم يحد وهو قول الطبرى، وقد روى عنهما: إن مسح ثلث الرأس فصاعداً أجزأ، قال الشافعى: احتمال قول الله - عز وجل - : ﴿وَامْسَحُوا بِرءوسكم﴾ مسح بعض الرأس ومسح جميعه، فدللت السنة أن مسح بعضه يجزئ. وقال في موضع آخر: فإن قيل قد قال الله - عز وجل - في التيمم: ﴿فَامْسَحُوا بِوُجوهكم﴾ أيجزئ بعض الوجه في التيمم؟ قيل له: مسح الوجه في التيمم بدل من عموم غسله، فلا بد من أن يأتى بالمسح على جميع موضع الغسل فيه؛ ومسح الرأس أصل، فهذا فرق ما بينهما، وعفا الله - عز وجل - في التيمم عن الرأس والرجلين، ولم يعف عن الوجه واليدين، فلا بد من الإتيان بذلك على كماله وأصله.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: إن مسح المتوضئ ربع رأسه أجزأ، ويبدأ بمقدم رأسه إلى مؤخره، واختلف أصحاب داود: فقال بعضهم: مسح الرأس كله واجب فرضاً كقول مالك؛ وقال بعضهم: المسح ليس شأنه في اللسان الاستيعاب، والبعض يجزئ.

وقال الثورى، والأوزاعى، والليث: يجزئ مسح الرأس، ويمسح المقدم، وهو قول

أحمد؛ وقد قدمنا عن جميعهم أن مسح جميع الرأس أحب إليهم، وكان ابن عمر، وسلمة بن الأكوع يمسحان مقدم رءوسهما، وعن جماعة من التابعين إجازة مسح بعض الرأس.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا إسماعيل بن علية، عن أيوب، عن محمد بن سيرين، عن عمرو بن وهب، قال: كنا عند المغيرة بن شعبة فقال مسح نبي الله ﷺ بناصيته.

قال أبو عمر: بين ابن سيرين وعمرو بن وهب في هذا الحديث رجل، كذلك قال حماد بن زيد عن أيوب.

وأخبرنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا يحيى، عن سليمان التيمي، قال: أخبرنا بكر، عن الحسن، عن المغيرة بن شعبة، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ توضأ ومسح بناصيته (٢٧٥)، ثم ذكر: فوق العمامة.

قال أبو عمر: الناصية مقدم الرأس، وأخبرنا عبد الله بن محمد، قال: أخبرنا محمد بن بكر، قال: أخبرنا أبو داود، قال: حدثنا أحمد بن صالح، قال: حدثنا ابن وهب، قال: حدثني معاوية بن صالح، عن عبدالعزیز بن مسلم، عن أبي معقل، عن أنس بن مالك، قال: رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ وعليه عمامة قطرية، فأدخل يده من تحت العمامة، فمسح مقدم رأسه، ولم ينقض العمامة. وأجاز الثوري، والشافعي، مسح الرأس بأصبع واحدة، وقال أبو حنيفة: إن مسح رأسه أو بعضه بثلاثة أصابع فما زاد أجزأه، وإن مسح بأقل من ذلك لم يجزه. والمرأة عند جميع العلماء في مسح رأسها كالرجل سواء كل على أصله.

وأما غسل الرجلين، ففي حديث عبد الله بن زيد بن عاصم: ثم غسل رجله ولم يحد، وفي حديث عثمان وعلى إذ وصفا وضوء رسول الله ﷺ في بعض الروايات عنهما: ثم غسل رجله ثلاثاً، وفي بعضها: ثم غسل حتى أنقاهما، وفي بعضها: ثم غسل رجله فقط، وكذلك في بعض الروايات عن عثمان: ثم مسح رأسه ثلاثاً، وفي أكثرها: ثم مسح رأسه فقط، وفي بعضها: ثم مسح رأسه مرة واحدة وفي الوضوء كله ثلاثاً، ثلاثاً. وأجمع العلماء أن غسلة واحدة سابعة في الرجلين وسائر الوضوء تجزئ.

وكان مالك لا يحد في الوضوء واحدة ولا اثنتين ولا ثلاثاً، وكان يقول إنما هو الغسل وما عم من ذلك أجزاء، والرجلان وسائر الأعضاء سواء.

والقول عند العلماء على ما قدمنا في أصولهم في دخول المرفقين في الذراعين، كذلك القول عندهم في دخول الكعبين في غسل الرجلين؛ وجملة قول مالك وتحصيل مذهبه: ان المرفقين إن بقي شيء منهما مع القطع غسلًا، قال: وأما الكعبان فهما باقيان مع القطع، ولا بد من غسلهما مع الرجلين، هذا هو المختار من المذهب، والكعبان هما الناتئان في أصل الساق، وعلى هذا مذهب الشافعي، وأحمد بن حنبل، وداود بن علي في الكعبين، وأما العرقوب فهو مجمع مفصل الساق والقدم.

وقال أبو جعفر الطحاوي: كل مفصل عند العرب كعب، وقال: للناس في الكعبين ثلاثة أقوال، فالذي يذهب إليه محمد بن الحسن أن في القدم كعبًا، وفي الساق كعبًا، ففي كل رجل كعبان، قال: وغيره يقول: في كل قدم كعب وموضعه ظهر القدم مما يلي الساق، قال: وآخرون يقولون: الكعب هو الدائر بمغرز الساق، وهو مجتمع العروق من ظهر القدم إلى العراقيب، قال: والعرب تقول: الكعبان هما العرقوبان.

قال أبو عمر: قد ذكرنا في باب بلاغات مالك عند قوله ﷺ: ويل للأعقاب من النار، أحكام غسل الرجلين وإبطال قول من قال بمسحهما، وذكرنا الحجة في ذلك من جهة الأثر والنظر، وذكرنا القول المختار عندنا في الكعبين هناك - والحمد لله -.

واتفق مالك، والشافعي، وأبو حنيفة، وأصحابهم: أن الرأس لا يجزئ مسحه إلا بماء جديد يأخذه المتوضئ له، كما يأخذه لسائر الأعضاء، ومن مسح رأسه بماء فضل من البلل في يديه عن غسل ذراعيه لم يجزه.

وقال الأوزاعي وجماعة من التابعين: يجزئ، وقد مضى القول في الوضوء بالماء المستعمل في باب زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن الصنابحي، وليس في حديث عبد الله بن زيد هذا ذكر مسح الأذنين. وقد ثبت عن النبي ﷺ من وجوه أنه كان يمسح أذنيه في وضوئه، وقد مضى القول في مسح الأذنين وما في ذلك من الحكم والاختيار لفقهاء الأمصار في باب زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار الصنابحي أيضًا من كتابنا هذا، ومضى هناك أيضًا ذكر المضمضة والاستنثار - والحمد لله كثيرًا لا شريك له -.

١٨ - حديث ثان وعشرون لأبي الزناد:

مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ثم ليستنثر، ومن استجمر فليوتر» (٢٧٦).

هكذا رواه يحيى: فليجعل فى أنفه ثم ليستثر ولم يقل ماء، وهو مفهوم من الخطاب؛ وهكذا وجدناه عند جماعة شيوخنا، إلا فيما حدثناه أحمد بن محمد، عن أحمد ابن مطرف، عن عبيد الله بن يحيى، عن أبيه، فإنه قال فيه: فليجعل فى أنفه ماء. وأما القعنبي فلم يقل ماء فى رواية على بن عبدالعزيز عن القعنبي.

ورواه أبو داود، عن القعنبي، فقال فيه: فليجعل فى أنفه ماء، وكذلك رواية ابن بكير، ومعن، وجماعة عن مالك: فليجعل فى أنفه ماء، وعند أكثر الرواة هو هكذا: فليجعل فى أنفه ماء.

وقال أبو خليفة الفضل بن حباب القاضى البصرى، عن القعنبي فى هذا الحديث: فليجعل فى أنفه الماء، وهذا كله معنى واحد والمراد مفهوم؛ ورواية ورقاء لهذا الحديث، عن أبى الزناد كما روى يحيى، عن مالك، لم يقل: ماء.

قرأت على عبد الله بن محمد بن يوسف، أن عبيد الله بن محمد بن أبى غالب حدثهم، قال: حدثنا محمد بن محمد بن بدر الباهلى، قال: حدثنا رزق الله بن موسى، قال: حدثنا شبابة، قال: حدثنا ورقاء بن عمر اليشكرى، عن أبى الزناد، عن الأعرج، عن أبى هريرة، عن النبى ﷺ قال: إذا أحدكم توضأ فليجعل فى أنفه ثم يستثر.

قال أبو عمر: فى هذا الحديث الأمر بالاستنثار بالماء عند الوضوء، وذلك دفع الماء بريح الأنف بعد الاستنشاق، والاستنشاق أخذ الماء بريح الأنف من الكف، والاستنثار دفعه، ومحال أن يدفعه من لم يأخذه، ففى الأمر بالاستنثار أمر بالاستنشاق فافهم؛ وعلى ما وصفت لك فى الاستنشاق والاستنثار جمهور العلماء؛ وأصل هذه اللفظة فى اللغة: القذف، يقال: نثر واستثر بمعنى واحد؛ وذلك إذا قذف من أنفه ما استنشق مثل الامتخاط، ويقال: الجراد نثره حوت أى قذف به من أنفه، وقد روى ابن القاسم، وابن وهب، عن مالك قال: الاستنثار أن يجعل يده على أنفه ويستثر قيل لمالك: أيستثر من غير أن يضع يده على أنفه؟ فأنكر ذلك، وقال: إنما يفعل ذلك الحمار! وسئل مالك عن المضمضة والاستنثار مرة أم مرتين أم ثلاثاً؟ فقال: ما أبالى أى ذلك فعلت، وكل ذلك جائز عند مالك وجميع أصحابه أن يتمضمض ويستثر من غرفة واحدة.

قال أبو عمر: أما لفظ الاستنشاق فلا يكاد يوجد الأمر به إلا فى رواية همام، عن

= ١٤٠ عن أبى هريرة. والنسائى ٦٦/١ عن أبى هريرة. وأحمد ٢٤٢/٢ عن أبى هريرة.

والبيهقى ٤٩/١ كتاب الطهارة، باب كيفية المضمضة والاستنشاق، عن أبى هريرة.

والبغوى بشرح السنة ٤١٢/١ عن أبى هريرة.

أبى هريرة؛ وفي حديث أبى رزين العقيلي؛ واسمه لقيط بن صبرة، ويوجد أن رسول الله ﷺ تلمضم واستنشق من حديث عثمان، وعلى، وعائشة، وغيرهم من وجوه.

وأما لفظ الاستنثار فمحفوظ الأمر به من حديث ابن عباس، ومن طريق أبى هريرة من رواية أبى إدريس الخولاني، والأعرج، وعيسى بن طلحة، وغيرهم، عن أبى هريرة؛ وقد ذكرنا خبر أبى إدريس الخولاني فى باب ابن شهاب من كتابنا هذا، وذكرنا هناك الحكم فى الاستجمار وما للعلماء فى ذلك من الوجوه والأختيارات: وذكرنا أقوالهم فى الاستنثار فى باب زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن الصنابحي من كتابنا هذا؛ ونزيد القول هاهنا بياناً فى ذلك - إن شاء الله -.

حدثنا محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا يحيى بن سليم، عن إسماعيل بن كثير، عن عاصم بن لقيط، عن أبيه، قال: «قلت: يا رسول الله، أخبرنى عن الوضوء؟ قال: أسبغ الوضوء، وبالغ فى الاستنشاق إلا أن تكون صائماً» (٢٧٧). ورواه الثورى، عن أبى هاشم، عن عاصم بإسناده مثله. ورواه ابن جريج عن إسماعيل بن كثير بإسناده مثله.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أبو إسماعيل الترمذى، قال: حدثنا نعيم بن حماد، قال: حدثنا ابن المبارك، قال: أخبرنا ابن أبى ذئب، عن قارظ بن شيبه، عن أبى غطفان، قال: «دخلت على ابن عباس فوجدته يتوضأ فمضمض واستنثر، ثم قال: قال رسول الله ﷺ: استنثروا اثنتين بالغتين أو ثلاثاً» (٢٧٨). وذكره أبو داود، عن إبراهيم بن موسى، عن وكيع، عن ابن أبى ذئب، عن قارظ، عن أبى غطفان عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: استنثروا مرتين بالغتين.

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا بن زهير، قال: حدثنا الفضل بن دكين، قال: حدثنا سفيان الثورى، عن منصور، عن هلال بن يساف، عن سلمة بن قيس، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا استنشقت فأثر وإذا استجمرت فأوتر» (٢٧٩).

(٢٧٧) أخرجه النسائى ج ١/٦٦ كتاب الطهارة، باب ٧ عن لقيط بن صبرة. وابن ماجه برقم ٤٠٧ عن لقيط بن صبرة.

(٢٧٨) أخرجه ابن ماجه برقم ٤٠٨ عن ابن عباس ١/١٤٣. وأحمد ١/٢٢٨ عن ابن عباس. وأبو داود ج ١/٣٤ برقم ١٤١ عن ابن عباس. والحاكم فى المستدرک ١/١٤٨ عن ابن عباس.

(٢٧٩) أخرجه الطبرانى فى الكبير ٧/٤٢ عن سلمة بن قيس الأشجعي.

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا أبو إسماعيل، قال: حدثنا نعيم، قال: حدثنا ابن المبارك، قال: أخبرنا معمر، عن همام بن منبه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «إذا توضأ أحدكم فليستنشق بمنخره من الماء ثم لينثره» (٢٨٠).

قال أبو عمر: هذا أبين حديث في الاستنشاق والاستنثار، وأصحها إسناداً؛ وأجمع المسلمون طراً أن الاستنشاق والاستنثار من الوضوء، وكذلك المضمضة ومسح الأذنين.

واختلفوا فيمن ترك ذلك ناسياً أو عامداً، فكان أحمد بن حنبل يذهب إلى أن من ترك الاستنثار في الوضوء ناسياً أو عامداً أعاد الوضوء والصلاة؛ وبه قال أبو ثور، وأبو عبيد في الاستنثار خاصة وهو قول داود في الاستنثار خاصة أيضاً؛ وكان أبو حنيفة والثوري وأصحابهما يذهبون إلى إيجاب المضمضة والاستنشاق في الجنابة دون الوضوء، وكانت طائفة توجبهما في الوضوء والجنابة، وقد تقدم ذكرهم في باب زيد ابن أسلم.

وأما مالك، والشافعي، والأوزاعي، وأكثر أهل العلم، فإنهم ذهبوا إلى أن لا فرض في الوضوء واجب إلا ما ذكره الله - عز وجل - في القرآن، وذلك غسل الوجه واليدين إلى المرفقين، ومسح الرأس، وغسل الرجلين، وقد مضى القول في أحكام المضمضة والاستنشاق ومسح الأذنين مستوعباً ممهداً بعلمه، وأوضحنا وجوه الأقاويل فيه عند ذكر حديث الصنابحي في باب زيد بن أسلم، وذكرنا أحكام الاستجمار والاستنجاء بالأحجار في باب ابن شهاب عن أبي إدريس من كتابنا هذا - والحمد لله - والذي يتحصل من مذهب مالك أن الوتر في الاستجمار ليس بواجب ولكنه مندوب إليه سنة وقد تابع مالكا على هذا جماعة قد ذكرناهم في باب ابن شهاب، عن أبي إدريس من هذا الكتاب، وذكرنا الحجة من جهة الأثر والنظر لهم ولمن خالفهم هناك - والحمد لله، وقد كان ابن عمر يستحب الوتر في تجمير ثيابه، وكان يستعمل العموم في قوله ﷺ: «ومن استجمر فليوتر». فكان يستجمر بالأحجار وترّاً، وكان يجمر ثيابه وترّاً - تأسياً بالنبي ﷺ ومستعملاً عموم الخطاب - والله الموفق للصواب -.

وقد جاء في الأثر المرفوع: أن الله وتر يحب الوتر (٢٨١).

(٢٨٠) أخرجه أحمد ٣١٦/٢ عن أبي هريرة. والبيهقي في السنن الكبرى ٤٩/١ عن أبي هريرة بكتاب الطهارة، باب كيفية المضمضة إلخ. وذكره الزيلعي في نصب الراية ١٦/١ كتاب الطهارة، باب الأمر بالمضمضة والاستنشاق، عن أبي هريرة.

(٢٨١) أخرجه مسلم ج ٤/٢٠٦٢ كتاب الذكر والدعاء، باب ٢ عن أبي هريرة، والترمذي =

١٩ - حديث ثان لابن شهاب، عن أبي إدريس الخولاني:

مالك، عن ابن شهاب، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «من توضأ فليستثر ومن استجمر فليوتر» (٢٨٢).

قال أبو عمر: لا يصح عن مالك ولا عن ابن شهاب في هذا الحديث غير هذا الإسناد، وقد وهم فيه عثمان الطرايفي، عن مالك، أخبرنا محمد، حدثنا علي بن عمر، حدثنا أبو محمد الحسين بن أحمد بن صالح، حدثنا عبد الله بن محمد بن ناجية، حدثنا أحمد بن عبد الرحمن بن المفضل، حدثنا عثمان بن عبد الرحمن، حدثنا مالك، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: من توضأ فليستثر ومن استجمر فليوتر.

قال أبو الحسن علي بن عمر: هذا وهم، ولا يصح فيه عن مالك ولا عن الزهري غير حديث أبي إدريس الخولاني، وقد رواه أسيد بن عاصم، عن بشر بن عمر، عن مالك، عن ابن شهاب، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ وذلك أيضاً خطأ والصواب ما في الموطأ.

وقد مضى القول في الاستنثار وحكمه وما للعلماء في ذلك من الأقوال، في باب حديث ابن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن الصنابحي.

وأما الاستجمار فهو الإستطابة بالأحجار، ومعناه إزالة الأذى من المخرج بالأحجار. قال ابن الأنباري: معنى الاستجمار التمسح بالأحجار. والجمار عند العرب الحجارة الصغار. وبه سميت جمار مكة. قال: ومنه الحديث الذي يروى «إذا توضأت

=ج ٣١٦/٢ برقم ٤٥٣ عن علي بكتاب الصلاة، باب ما جاء «أن الوتر.. إلخ». وابن ماجه برقم ١١٧٠ عن ابن مسعود ج ٣٧٠/١. وأحمد ١٤٣/١ عن علي. والبيهقي في السنن الكبرى ٤٦٨/٢ عن علي بكتاب الصلاة، باب ذكر البيان أن لا فرض.. إلخ. وذكره بالجمع ٢١١/١ عن أبي هريرة، وعزاه للبزار، والطبراني في الأوسط. وعبد الرزاق بالمصنف برقم ٤٥٧٠، عن قتادة، ٤٥٧٩ عن الحسن. وذكره الزيلعي بنصب الراية ٢١٨/١ عن أبي هريرة. وأخرجه ابن أبي شيبة ١٧١/١ عن سليمان بن سعيد. والبغوي بشرح السنة ١٠٢/٤ عن علي. وذكره بالكنز ٤٠٦/٧ برقم ١٩٥٣٢ وعزاه لابن نصر، عن أبي هريرة، وبرقم ١٩٥٣٣ وعزاه للترمذي عن علي، وابن ماجه، عن ابن مسعود.

(٢٨٢) أخرجه البخاري ٨٦/١ كتاب الوضوء، باب الاستنثار في الوضوء، عن أبي هريرة، ومسلم ٢١٢/١ كتاب الطهارة، باب ٨ عن أبي هريرة، وأحمد ٢٣٦/٢ عن أبي هريرة. وابن أبي شيبة ٢٧/١ عن سلمة بن قيس.

فانثر وإذا استجمرت فأوتر (٢٨٣)».

قال أبو عمر: هذا اللفظ يرويه منصور، عن هلال بن يساف، عن سلمة بن قيس الأشجعي، عن النبي ﷺ قال ابن الأنباري: ومعنى الوتر عندهم أن يوتر من الجمار، وهي الحجارة الصغار. يقال قد جهر الرجل يجمر تجميراً إذا رمى جمار مكة.

قال عمر بن أبي ربيعة:

فلم أرى كالتجمير منظر ناظر ولا كليالي الحج أفلتن ذا هوى
أفلتن يعنى أهلكن، والفلت بفتح اللام الهلاك، ومنه قيل: المسافر على فلت إلا ما
وقى الله منه.

قال أبو عمر: ويروى أفتن ذا هوى ويفتن ذا هوى. وهذا شعر عرضت فيه قصة
طريقة لعمر بن أبي ربيعة مع سليمان بن عبد الملك. وهي حكاية عجيبة حدثتها
عبد الله بن محمد بن يوسف، قال: أنبأنا العاندي، قال: أنبأنا أبو محمد بن عبد الله بن
أحمد بن جعفر الفرغاني، قال: حدثنا أبو العباس أحمد بن عبد الله بن بكر بن عمار
الثقفي البغدادي، قال: حدثني عبد الرحمن بن عبد الله الكوفي، عن مصعب الزبيري،
عن الضحاك بن عثمان، أن سليمان بن عبد الملك حج في خلافته، فأرسل إلى عمر بن
أبي ربيعة، فأتاه فقال له: أنت القائل:

وكم من قتيل لا يباء به دم	ومن غلق رهناً إذا ضمه منى
ومن مالى عينيه من شىء غيره	إذا راح نحو الجمرة البيض كالدم
يسحب أذيال المروط بأسواق	خوال إذا أولين أعجازها روا
أونس يسلين الحليم فؤاده	فياطول ما شوق ويا حسن مجتلا
فلم أر كالتجمير منظر ناظر	ولا كليالي الحج أفلتن ذا هوى

«قال: نعم، قال: لا جرم والله لا تشهد الحج مع الناس العام، وأخرجه إلى
الطائف».

وذكر هذا الخبر محمد بن خلف؛ أنبأنا وكيع، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال:
حدثنا مصعب بن عبد الله، قال: حج سليمان بن عبد الملك وهو خليفة، فأرسل إلى

(٢٨٣) أخرجه الترمذي ٤٠/١ برقم ٢٧ عن سلمة بن قيس، والنسائي ٦٧/١ عن سلمة بن قيس.
وابن ماجه برقم ٤٠٦ عن سلمة بن قيس، وأحمد ٣١٣/٤ عن سلمة بن قيس. والطبراني في
الكبير ٤١/٧ عن سلمة بن قيس.

عمر بن أبى ربيعة فقال: له ألتست القائل:

فكم من قتيل لا يباء به دم ومن غلق رهناً إذا ضمه منى

فذكر الأبيات والخبر سواء إلا أنه قال:

يسبحن أذيال المروط بأسواق خدال وأعجاز مئاكمها روى

ولم يذكر الضحاك بن عثمان.

وعرضت له فيه أيضاً مع عمر بن عبدالعزيز قصة يليق بأهل الدين الوقوف عليها. ذكر الزبير بن بكار، قال حدثنى محمد بن كناسة، عن أبى بكر بن عياش، أن عمر بن أبى ربيعة قال هذا الشعر فى أم عمر بنت مروان فى خبر ذكره. قال الزبير وحدثنى مصعب بن عثمان أن عمر بن عبدالعزيز لما ولى الخلافة لم يكن له هم إلا عمر بن أبى ربيعة والأحوص.

فكتب إلى عامله بالمدينة: إنى قد عرفت عمر والأحوص بالخبث والشر، فإذا أتاك كتابى هذا فاشددهما واحملهما إلىّ، فلما أتاه الكتاب حملهما إليه، فأقبل على عمر ثم قال: هيه؟.

فلم أر كالتجمير منظر ناظر ولا كليالى الحج أفلتن ذا هوى

ومن مالى عينيه من شىء غيره إذا راح نحو الجمرة البيض كالدماء

أما والله لو اهتممت بحجك لم تنظر إلى شىء غيرك، فإذا لم يفلت الناس منك فى هذه الأيام فمتى يفلتون. ثم أمر بنفيه، فقال: يا أمير المؤمنين. أو خير من ذلك؟ قال: ما هو؟ قال: أعاهد الله عز وجل على أن لا أعود لمثل هذا الشعر، ولا أذكر النساء فى شعر أبداً، وأجدد توبة على يديك. قال: أو تفعل؟ قال نعم. فعاهد الله على توبته وخلاه، ثم دعا بالأحوص فقال: هيه:

الله بينى وبين قيمها يهرب منى بها وأتبع

بل الله بين قيمها وبينك. ثم أمر بنفيه فكلمه فيه رجال من الأنصار، فأبى وقال: والله لا أردّه ما دام لى سلطان، فإنه فاسق مجاهر والتجمير أيضاً فى لسان العرب أن يرمى بالجنّد فى ثغر من ثغور المسلمين، ثم لا يؤذن لهم فى الرجوع. قال حميد الأرقط:

فاليوم لا ظلم ولا تجمير ولا لغاز إن غزا تجمير

وقال: بعض الغزاة المحمرين.

معاوى إما أن تجمر أهلنا إلينا وإما أن نؤب معاويا
أجمرتنا إجمار كسرى جنوده ومنيتنا حتى مللنا الأمانيا

واختلف العلماء فى إزالة الأذى من المخرج بالماء أو بالأحجار (٢٨٤). هل هو فرض واجب أم سنة مسنونة فذهب مالك وأبو حنيفة وأصحابهما إلى أن ذلك ليس بواجب فرضاً وأنه سنة لا ينبغى تركها. وتاركها عمداً مسيء. فإن صلى كذلك فلا إعادة عليه. إلا أن مالكا يستحب له الإعادة فى الوقت. وعلى ذلك أصحابه والإعادة فى الوقت ليست بواجبة عنده ولا عند كل من قال كقوله. وإنما هو استدراك لما فاتته من السنة فى الوقت ولو وجب فى السنه أن تعاد بعد الوقت لكانت كالفرائض فى وجوبها.

وقال الشافعى، وأحمد بن حنبل، وأبو ثور، والطبرى: الاستنجاء واجب لا تجزئ صلاة من صلى دون أن يستنجى بالأحجار أو بالماء. وموضع المخرج مخصوص عند الجميع بالأحجار. وأما سائر البدن والثياب فلا مدخل للأحجار فيها.

ويجوز عند مالك وأبى حنيفة وأصحابه الاستنجاء بأقل من ثلاثة أحجار إذا ذهب النجس. لأن الوتر يقع على الواحد فما فوقه، والوتر عندهم مستحب وليس بواجب. وإذا كان الاستنجاء عندهم ليس بواجب فالوتر فيه أحرى بأن لا يكون واجبا. وقد روى عن النبى ﷺ فى ذلك «من فعل فقد أحسن، ومن لا فلا حرج» (٢٨٥).

وحدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا محمد بن بكر، حدثنا أبو داود، حدثنا إبراهيم بن موسى، حدثنا عيسى بن يونس، عن ثور بن يزيد، عن الحصين الحرابى، عن أبى سعيد، عن أبى هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «من استجمر فليوتر، من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج» (٢٨٦) - الحديث.

وقال الشافعى: لا يجوز أن يقتصر على أقل من ثلاثة أحجار. وهو قول أحمد بن حنبل. وإلى هذا ذهب أبو الفرج المالكى. ومن الحجة لهذا القول ما حدثناه محمد بن إبراهيم، حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: أنبأنا إسحاق بن

(٢٨٤) الإفصاح لابن هبيرة ص ١٢.

(٢٨٥) أخرجه ابن ماجه ١٢٢/١ برقم ٣٣٧ عن أبى هريرة، وأحمد ٣٧١/٢ عن أبى هريرة، والبيهقى بالسنن الكبرى ١٠٤/١ كتاب الطهارة، باب الإيثار فى الاستجمار عن أبى هريرة.

(٢٨٦) سبق تخريجه برقم ٢٨٥.

إبراهيم، قال: حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن عبدالرحمن بن يزيد، عن سلمان، قال: قال له رجل: إن صاحبكم ليعلمكم حتى الخراءة. قال: أجل نهانا أن نستقبل القبلة لغائط أو بول أو نستنجى بأيماننا، ونكتفى بأقل من ثلاثة أحجار. قال: وأخبرنا يعقوب بن إبراهيم، قال: حدثنا يحيى بن سعيد، عن محمد بن عجلان، قال: أخبرنا القعقاع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «أنا لكم مثل الوالد أعلمكم، فإذا ذهب أحدكم إلى الخلاء فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها ولا يستنجى بيمينه» (٢٨٧).

وكان يأمر بثلاثة أحجار وينهى عن الروث والرمة.

وقال مالك وأبو حنيفة والشافعي وأصحابهم: كل ما قام مقام الأحجار من سائر الأشياء الطاهرة فجائز أن يستنجى به ما لم يكن مأكولاً.

وقال الطبري: كل طاهر وكل نجس أزال النجس أجزاء. وقال داود وأهل الظاهر: لا يجوز الاستنجاء بغير الأحجار الطاهرة، والأحجار عندهم مخصوصة بتطهير المخرج. كما أن المخرج مخصوص بأن يطهر بالأحجار فيجزىء فيه عن الماء دون ما عداه.

وقال مالك وأبو حنيفة وأصحابهما: إن استنجى بعظم أجزاءه وبئس ما صنع.

وقال الشافعي: لا يجزئ. لأن رسول الله ﷺ نهى عن الروث والرمة (٢٨٨) ونهى أن يستنجى بعظم، والرمة العظام. فلما طابق النهي لم يجز.

وذكر أبو داود، عن أحمد بن حنبل قال: حدثنا روح بن عبادة، قال: حدثنا زكرياء ابن إسحاق، حدثنا أبو الزبير، أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: نهى رسول الله ﷺ «أن يتمسح بعظم أو بع» (٢٨٩).

ولا فرق عند مالك وأبي حنيفة وأصحابهما في مخرج البول والغائط بين المعتادات

(٢٨٧) أخرجه البخاري ١٧٥/١ كتاب الصلاة، باب قبلة أهل المدينة، عن أبي أيوب الأنصاري، والنسائي ٢٢/١ عن رافع. وأحمد ٤٢١/٥ عن أبي أيوب. والطبراني في الكبير ١٦٩/٤ عن أبي أيوب الأنصاري. وابن خزيمة برقم ٥٧ عن أبي أيوب الأنصاري ج ١/٣٣. والبيهقي في السنن الكبرى ٢٠١/١ عن أبي هريرة. والدارقطني ٦٠/١ عن أبي أيوب الأنصاري. والطبراني في الصغير ٢٠٠/١ عن أبي أيوب الأنصاري أبو عوانة ٢٠٠/١.

(٢٨٨) أخرجه النسائي ٣٨/١ عن أبي هريرة. وأحمد ٢٤٧/٢ عن أبي هريرة. والبيهقي في السنن الكبرى ١٠٢/١ عن أبي هريرة.

(٢٨٩) أخرجه الطبراني في الكبير ٧٨/١٠ عن ابن مسعود. والدارقطني ٥٦/١ عن ابن مسعود.

وغير المعتادات أن الحجارة تجزئ فيها في السيلين جميعاً. وهو المشهور من قول الشافعي.

وقد روى عن الشافعي أنه لا يجزئ فيما عدا الغائط والبول إلا الماء. قال: وكذلك ما عدا المخرج وما حوله مما يمكن التحفظ منه، فإنه لا يجزئ فيه الأحجار ولا يجزئ فيه إلا الماء. وسيأتي القول في المذي وحكم غسل الذكر منه في باب أبي النضر، إن شاء الله.

وعند أصحاب مالك أن ما حول المخرج مما لا بد منه في الغلب والعادة لا يجزئ فيه إلا الماء. وهكذا حكى خواز بنداد عنهم.

وقد قالت طائفة: إن الأحجار تجزئ في مثل ذلك، لأن ما لا يمكن التحفظ منه من الشرح حكمه حكم المخرج. قال: واختلف أصحاب الشافعي، فقالوا: مرة يجزئ فيه الأحجار ومرة مثل قولنا.

وأما أبو حنيفة وأصحابه فعلى أصلهم أن النجاسة إذا لم تكن رطبة تزول بكل ما أزال عينها وأذهبها غير الماء. وقدر الدرهم معفو عنه أصلاً عند جميع العراقيين.

وقال داود: النجاسة لا يزيلها غير الماء. وإذا زالت بأي وجه زالت أجزأ. ولا يحد قدر الدرهم.

قال مالك: تجوز الصلاة بالاستنجاء بالأحجار، والماء أحب إليه، ويغسل ما هنالك فيما يستقبل.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: يستنجى بثلاثة أحجار، فإن لم تنق زاد حتى ينقى، وإن أنقاه حجر واحد أجزأه. وكذلك غسله بالماء إن أنقاه بغسلة واحدة. وذلك في المخرج، وما عدا المخرج فإنما يغسل بالماء. وهذا كله قول مالك وأصحابه.

وقال الأوزاعي: يجوز ثلاثة أحجار والماء أطهر.

وقال الشافعي: يجوز بالأحجار ما لم يعد المخرج. فإن عدا المخرج لم يجز إلا الماء. والمهاجرون كانوا لا يستنجون بالماء. وهو قول سعيد بن المسيب.

وروى عن حذيفة أنه سئل عن الاستنجاء بالماء، فقال: إذا لا تزال يدي في تنن.

وأما الأنصار فكانوا يتبعون الأحجار بالماء. وأثنى الله - عز وجل - بذلك على أهل قباء.

والماء عند فقهاء الأنصار أظهر وأطيب والأحجار رخصة تجزئ، ومن العلماء من جعل الاستنجاء واجباً، وسائر العلماء يستحبون الوتر. وقد روى ثور بن يزيد الشامي، عن الحصين الجواني، عن أبي معبد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «من اكتحل فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا، فلا حرج ومن استجمر فليوتر ومن فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج» (٢٩٠). وذكر الحديث.

وهو حديث ليس بالقوى لأن إسناده ليس بالقائم. فيه مجهولون ذكره أبو داود، عن إبراهيم بن موسى الرازي، عن عيسى بن يونس، عن ثور. وحدثنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، قال: حدثنا محمد بن بكر التمار، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا محمد ابن العلاء، قال: حدثنا معاوية بن هشام، عن يونس بن الحارث، عن إبراهيم بن أبي ميمونة، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: نزلت هذه الآية في أهل قباء ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾. قال: وكانوا يستنجون بالماء.

٢٠ - حديث ثامن عشر من البلاغات:

مالك أنه بلغه أن عبدالرحمن بن أبي بكر دخل على عائشة يوم مات سعد بن أبي وقاص، فدعا بوضوء، فقالت له عائشة: يا عبدالرحمن: أسبغ الوضوء، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: ويل للأعقاب من النار (٢٩١).

هذا الحديث يرويه سالم الدوسي، وهو سالم بن عبد الله مولى دوس، ويقال: مولى النصريين، ويقال: مولى مالك بن أوس بن الحدثان النصري، وهو سالم سبلان؛

(٢٩٠) أخرجه أبو داود ٩/١ كتاب الطهارة، باب ١٥ برقم ٣٥ عن أبي هريرة. وابن ماجه

ج١/١٢٢ برقم ٢٤٩٦، ٣٨٨، ٢٤٩٦ عن عبدالملك. وأحمد ٢/٣٧١ عن أبي هريرة. والدارمي

١/١٧٠ عن أبي هريرة. والبغوي بشرح السنة ١٢/١١٨ عن أبي هريرة. وذكره بالكنز

برقم ٤١٦٤١ وعزاه إلى أبي داود، وابن ماجه، وابن حبان، والحاكم، عن أبي هريرة.

(٢٩١) أخرجه البخاري ٤٠/١ كتاب العلم، باب من رفع صوته بالعلم، عن أنس، ومسلم

ج١/٢١٣ كتاب الطهارة، باب ٩ عن ابن عمرو. والترمذي ج١/٥٨ برقم ٤١ عن أبي

هريرة. وأبو داود ج١/٢٤ برقم ٩٧ عن عبدالله بن عمرو. والنسائي ج١/٧٨ كتاب

الطهارة، باب ٨٨ عن ابن عمرو. وابن ماجه ج١/١٥٤ برقم ٤٥٠ عن ابن عمر، برقم

٤٥١ عن عائشة. وأحمد ٢/١٩٣ عن ابن عمرو. وعبدالرزاق بالمصنف برقم ٦٢، ٥٨ عن

أبي هريرة ج١/٢١٢. والدارمي ١/١٧٩ عن ابن عمرو. وابن خزيمة برقم ١٦١ عن ابن

عمرو ج١/٨٤. وابن أبي شيبة ١/٢٦ عن عبدالله بن عمرو. والطبراني في الكبير ٨/٣٤٧

عن أبي أمامة. والدارقطني ١/٩٥ عن عائشة. والبغوي في شرح السنة ١/٤٢٨ عن عبدالله

فاختلف عليه فيه، وقيل: بل الاختلاف على يحيى بن أبي كثير في حديثه عن عائشة، وهو حديث مدني حسن روى عن النبي ﷺ من وجوه شتى.

فأما حديث عائشة، فحدثناه عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن شاذان الجوهري، قال: حدثنا عاصم بن علي، قال: حدثنا ابن أبي ذئب، عن عمران بن بشير، عن سالم سبلان، قال: خرجنا مع عائشة - رحمها الله - إلى مكة، وكانت تخرج معها بأبي يحيى التيمي يصلي بها؛ قال: فأدركها عبدالرحمن ابن أبي بكر، فأساء عندها الوضوء، فقالت: يا عبدالرحمن، أسبغ الوضوء، فإنني سمعت رسول الله ﷺ يقول: ويل للأعقاب من النار. وروى هذا الحديث يحيى بن أبي كثير، عن سالم الدوسي، فاختلف فيه على يحيى، فرواه عكرمة بن عمار، عن يحيى بن أبي كثير، قال: حدثني أبو سلمة، قال: حدثني سالم مولى المهري، قال: سمعت عائشة تنادي عبدالرحمن: أسبغ الوضوء فإنني سمعت رسول الله ﷺ يقول: ويل للأعقاب من النار.

وذكره مسلم من رواية عكرمة أيضاً، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن سالم مولى المهري قال: خرجت أنا وعبدالرحمن بن أبي بكر في جنازة سعد بن أبي وقاص، فمررنا على باب حجرة عائشة فذكر الحديث.

ورواه أيوب بن عتبة، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن معيقب، قال: قال رسول الله ﷺ: ويل للأعقاب من النار. وهذا خطأ، والله أعلم. والصواب في هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير ما رواه عنه الأوزاعي، وحرب بن شداد، وحسين المعلم، وشيبان؛ فإنهم اتفقوا فيه. فرووه عن يحيى، عن سالم، عن عائشة، لا ذكر فيه لأبي سلمة وليس حديث عكرمة بن عمار مما يرفع؛ لأنه قد يجوز أن يكون يحيى بن أبي كثير، سمعه من أبي سلمة، من سالم، عن عائشة، ثم سمعه من سالم، فحدث به عنه، عن عائشة؛ فإن قال قائل: إن المقبري رواه عن أبي سلمة، عن عائشة؛ قيل له: يحتمل أن يكون أبو سلمة أرسله عن عائشة، وهو قد سمعه من سالم عنها؛ فإن قيل: إن ابن عجلان يقول فيه: عن المقبري؛ عن أبي سلمة، أنه سمع عائشة تقول: يا عبدالرحمن، أسبغ الوضوء، فإنني سمعت رسول الله ﷺ يقول: ويل للأعقاب من النار. قيل له: لم يقل ذلك عن ابن عجلان من يوثق بحفظه.

حدثنا سعيد بن نصر، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا محمد بن إسماعيل الترمذي، حدثنا الحميدي، حدثنا سفيان، عن محمد بن عجلان، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبي

سلمة بن عبد الرحمن، قال: توضعاً عبد الرحمن بن أبي بكر عند عائشة فقالت له: يا عبد الرحمن، أسبغ الوضوء، فإنني سمعت رسول الله ﷺ يقول: ويل للأعقاب من النار. فهذه الرواية عن ابن عجلان تدل، والله أعلم، على أنه لم يسمعه أبو سلمة من عائشة.

وأما رواية أيوب بن عتبة، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن معيقب فخطأ لا شك فيه، والله أعلم. وأيوب بن عتبة ضعيف جداً، والصواب فيه ما رواه الأوزاعي ومن تابعه؛ ورواية عكرمة بن عمار غير مرفوعة في هذا، والله أعلم.

حدثنا محمد بن عبد الله بن حكم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا إسحاق ابن أبي حسان، قال: حدثنا هشام بن عمار، قال: حدثنا عبد الحميد بن حبيب، قال: حدثنا الأوزاعي، قال حدثني يحيى بن أبي كثير، عن سالم الدوسي، قال: دخلت مع عبد الرحمن بن أبي بكر على عائشة فدعا بوضوء، فقالت: يا عبد الرحمن، أسبغ الوضوء فإنني سمعت رسول الله ﷺ يقول: ويل للأعقاب من النار.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن يزيد المعلم، قال: حدثنا يزيد بن محمد، قال: حدثنا يزيد بن زريع، وحدثنا عبد الوارث، قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا أحمد بن محمد البرتي، قال: حدثنا أبو معمر، قال: حدثنا عبد الوارث، قال: حدثنا حسين، قال: حدثنا يحيى بن أبي كثير، قال حدثني سالم - زاد عبد الوارث بن عبد الله، ثم اتفق الدوسي، قال: دخلت أنا وعبد الرحمن ابن أبي بكر على عائشة، فدعا بوضوء، قالت: يا عبد الرحمن، أسبغ الوضوء فإنني سمعت رسول الله ﷺ يقول: ويل للأعقاب من النار.

وحدثنا سعيد بن نصر، وعبد الوارث بن سفيان، قالا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا جعفر بن محمد، قال: حدثنا محمد بن سابق، قال: حدثنا شيبان، عن يحيى بن أبي كثير، عن سالم مولى دوس، أنه سمع عائشة تقول لعبد الرحمن - فذكر مثله.

وقد روى هذا الحديث حيوة بن شريح، قال: أخبرنا أبو الأسود، أن أبا عبد الله مولى شداد بن الهادي حدثه، أنه دخل على عائشة وعندها عبد الرحمن بن أبي بكر - فذكر الحديث.

وقد روى هذا الحديث عن النبي ﷺ أبو هريرة من حديث سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، ومن حديث شعبة، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة.

حدثنا أحمد بن قاسم بن عيسى، قال: حدثنا عبيد الله بن محمد بن حباب، قال:

حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، قال: حدثنا علي بن الجعد، أخبرنا شعبة، عن محمد بن زياد، قال: سمعت أبا هريرة - وكان يمر بنا والناس يتطهرون فيقول: أسبغوا الوضوء، فإن رسول الله ﷺ قال: «ويل للعقب من النار» (٢٩٢).

ورواه جابر من حديث أبي إسحاق، عن عبد الله بن خليفة، وعبيد الله بن مرثد، أو ابن أبي مرثد، وسعيد بن أبي كريب، عن جابر، عن النبي ﷺ، إلا أنه اختلف فيه عن أبي إسحاق: فطائفة ترويه عنه، عن عبد الله بن خليفة، وطائفة عن عبيد الله بن أبي مرثد، وطائفة عن سعيد بن أبي كريب، وكلهم ليس بالمشهور.

ورواه عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيري، من حديث الليث، وابن لهيعة، عن حيوة بن شريح، عن عقبة بن مسلم، سمع عبد الله بن الحارث صاحب النبي ﷺ، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ويل للأعقاب وبطون الأقدام من النار» (٢٩٣).

حدثنا عبد الرحمن بن يحيى، قال: حدثنا أحمد بن مطرف، قال: حدثنا سعيد بن عثمان، وسعيد بن حميد، قالا: حدثنا يحيى بن إبراهيم، قال: حدثنا يحيى بن عبد الله بن بكير، عن الليث فذكره، وحدثنا عبد الوارث، وأحمد بن قاسم، قالا: حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا الحارث بن أبي أسامة، حدثنا الحسن بن موسى، قال: حدثنا عبد الله بن لهيعة، قال: حدثني حيوة بن شريح، عن عقبة بن مسلم، قال: سمعت عبد الله بن الحارث صاحب النبي ﷺ يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ويل للأعقاب وبطون الأقدام من النار.

ورواه ابن أبي مريم، عن نافع بن بريد والليث، فلم يذكر فيه «بطون الأقدام» حدثناه خلف بن قاسم، حدثنا الحسن بن جعفر، حدثنا يوسف بن يزيد، حدثنا سعيد ابن أبي مريم، أخبرنا نافع بن يزيد، والليث بن سعد، قالا: حدثنا حيوة بن شريح، عن عقبة بن مسلم، عن عبد الله بن الحارث بن جزء، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ويل للأعقاب من النار.

(٢٩٢) أخرجه النسائي ٧٧/١ كتاب الطهارة، باب ٨٨ عن أبي هريرة. وأحمد ٢/٢٨٢، ٤٠٧ عن أبي هريرة. وأبو عوانة ٢٥٢/١ عن أبي هريرة. وابن عدي ٧٢٢/٢ عن وائلة بن الأسقع.

(٢٩٣) أخرجه الترمذي ج ١/٥٩ برقم ٤١ عن أبي هريرة كتاب الطهارة، باب ٣١. وأحمد ١٩١/٤ عن عبد الله بن الحارث. والبيهقي بالسنن الكبرى ٧٠/١ عن عبد الله بن الحارث. وابن خزيمة برقم ١٦٣ عن عبد الله بن الحارث. والحاكم بالمستدرک ١٦٢/١ عن عبد الله بن الحارث بكتاب الطهارة، باب إن للوضوء. والدارقطني ٩٥/١ عن عبد الله بن الحارث. وذكره المنذرى بالترغيب ١٧٠/١ عن أبي هريرة.

ورواه عبد الله بن عمرو من حديث منصور، عن هلال بن يساف، عن أبي يحيى، عن عبد الله بن عمرو. رواه الثوري وغيره، عن منصور؛ وروى أيضاً من حديث أبي بشر، عن يوسف بن ماهك، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ وروى من حديث جابر، وأبي ذر، وأبي إمامة، عن النبي ﷺ وفيها ضعف.

حدثنا خلف بن قاسم، حدثنا أحمد بن محمد بن عبيد بن آدم، حدثنا أبو معن ثابت ابن نعيم، حدثنا آدم بن أبي إياس، حدثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن أبي كريب، عن جابر بن عبد الله، قال: رأى رسول الله ﷺ في قدم رجل نحو الدرهم لم يغسله، فقال: ويل للأعقاب من النار.

اختلف فيه على أبي إسحاق، وأصح حديث في هذا الباب من جهة الإسناد حديث أبي هريرة، وحديث عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيري، وحديث عبد الله بن عمرو ابن العاص، ثم حديث عائشة فهو مدني حسن.

أخبرنا محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا عمرو بن علي، قال: حدثنا عبد الرحمن، قال: حدثنا سفيان، عن منصور، عن هلال بن يساف، عن أبي يحيى، عن عبد الله بن عمرو، قال: رأى رسول الله ﷺ قوما يتوضئون فرأى أعقابهم تلوح، فقال: «ويل للأعقاب من النار، اسبغوا الوضوء» (٢٩٤).

وحدثنا عبد الوارث، قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا بكر بن حماد، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا أبو عوانة، عن أبي بشر، عن يوسف بن ماهك، عن عبد الله بن عمرو، قال: تخلف رسول الله ﷺ في سفرة سافرناها، فأدركنا وقد أرهقنا الصلاة - صلاة العصر - ونحن نتوضأ، فجعلنا نمسح على أرجلنا، فنادى بأعلى صوته: ويل للأعقاب من النار - مرتين أو ثلاثاً -.

قال أبو عمر: في هذا الحديث من الفقه إيجاب غسل الرجلين وفي ذلك تفسير لقول الله - عز وجل - : ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ (٢٩٥) وبيان أنه أراد الغسل لا المسح، وإن كانت قد قرئت: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ - بالجر، فذلك معطوف على اللفظ دون المعنى، والمعنى فيه الغسل على التقديم والتأخير، فكأنه قال - عز وجل - : إذا قمتم إلى

(٢٩٤) أخرجه أحمد ١٩٣/٢، عن عبد الله بن عمرو، ٣٨٩/٢ عن أبي هريرة وأبو عوانة ٢٢٩/١

عن ابن عمرو.

(٢٩٥) المائدة ٦.

الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأرجلكم إلى الكعبين، وامسحوا برءوسكم. والقراءتان بالنصب والجهر صحيحتان مستفيضتان، والمسح ضد الغسل ومخالف له، وغير جائز أن تبطل إحدى القراءتين بالأخرى ما وجد إلى تخريج الجمع بينهما سبيل، وقد وجدنا العرب تخفض بالجوار، كما قال امرؤ القيس:

كبير أناس في بجاد مزمل

فخفض بالجوار، وإنما المزمّل الرجل، وإعرابه هاهنا الرفع.

وكما قال زهير:

لعب الزمان بها وغيرها بعدى سوافى المور والقطر

قال أبو حاتم: كان الوجه «القطر» بالرفع، ولكن جره على جوار «المور» كما قالت العرب: هذا حجر ضب خرب، فجرفته، وإنما هو رفع وخفضه بالمجاورة ومن هذا قراءة أبي عمرو: ﴿يرسل عليكما شواظ من نار ونحاس﴾^(٢٩٦) بالجهر، لأن النحاس: الدخان، فعلى ما ذكرنا تكون معنى القراءة بالجهر النصب، ويكون الخفض على اللفظ للمجاورة، والمعنى: الغسل؛ وقد يراد بلفظ المسح الغسل عند العرب من قولهم: تمسحت للصلاة - والمراد الغسل؛ ويشير إلى هذا التأويل كله قول النبي ﷺ: «ويل للأعقاب من النار». وعلى هذا القول والتأويل: جمهور علماء المسلمين وجماعة فقهاء الأمصار بالحجاز، والعراق، والشام، من أهل الحديث والرأى، وإنما روى مسح الرجلين عن بعض الصحابة وبعض التابعين، وتعلق به الطبري، وذلك غير صحيح في نظر ولا أثر. والدليل على وجوب غسل الرجلين قوله ﷺ: «ويل للأعقاب من النار، فخوفنا بذكر النار من مخالفة مراد الله - عز وجل - ومعلوم أنه لا يعذب بالنار إلا على ترك الواجب؛ ألا ترى إلى ما في حديث عبد الله بن عمر: فرأى أعقابنا تلوح فقال: ويل للأعقاب من النار. وأوضح من هذا ما في حديث عبد الله بن الحارث: ويل للأعقاب وبطون الأقدام من النار. ومعلوم أن المسح ليس شأنه الاستيعاب، ولا خلاف بين القائلين بالمسح على الرجلين أن ذلك على ظهورهما لا على بطونهما؛ فتبين بهذا الحديث بطلان قول من قال بمسح القدمين، إذا لا مدخل لمسح بطونهما؛ عندهم، وأن ذلك إنما يدرك بالغسل لا بالمسح ودليل آخر من الإجماع - وذلك أنهم أجمعوا على أن من غسل قدميه فقد أدى الواجب الذي عليه.

واختلفوا فيمن مسح قدميه، فاليقين: ما أجمعوا عليه دون ما اختلفوا فيه؛ وقد اتفقوا

أن الفرائض إنما يصلح أداؤها باليقين، وإذا جاز عند من قال بالمسح على القدمين أن يكون من غسل قدميه قد أدى الفرض عنده، فالقول في هذا الحال بالاتفاق هو اليقين مع قوله ﷺ: «ويل للأعقاب من النار».

وقد قيل إن من قرأ: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ بالخفض أراد به المسح على الخفين على ما روى في ذلك من الآثار، والله أعلم.

وذكر أشهب، عن مالك، أنه سئل عن قول الله - عز وجل - : ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ في آية الوضوء: أبالنصب أم بالخفض؟

فقال: هو الغسل ولا يجزى المسح.

قال أبو عمر: من قرأ بالنصب فصل بين المسح والغسل بالإعراب، فكأنه قال: اغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأرجلكم إلى الكعبين، وكأن ذلك أشبه بفعل النبي ﷺ وبأمره، فأما فعله، فما نقل الجمهور كافة، عن كافة عنه ﷺ، أنه كان يغسل رجليه في وضوئه مرة واثنين وثلاثاً حتى ينقيهما.

وأما أمره فقوله ﷺ: ويل للأعقاب من النار. وقد جاء عنه ﷺ: ويل للأعقاب وبطون الأقدام من النار، وويل للعراقيب من النار^(٢٩٧)، ولو لم يكن الغسل واجباً ما خوف من لم يغسل عقبه وعرقوبه بالنار، لأن المسح ليس من شأنه الاستيعاب، ولا يبلغ به العراقيب ولا الأعقاب.

قال أبو عمر: العرقوب هو مجمع مفصل الساق والقدم والكعب، هو الناتئ في أصل الساق، يدل ذلك على ذلك حديث النعمان بن بشير قال: أقبل علينا رسول الله ﷺ بوجهه، فقال: أقيموا صفوفكم، قال: فرأيت الرجل يلزق كعبه بكعب صاحبه^(٢٩٨). والعقب هو مؤخر الرجل تحت العرقوب. وقد ذكرنا اختلاف العلماء في الكعبين

(٢٩٧) أخرجه مسلم ج ١/٢١٥ كتاب الطهارة، باب ٩ عن أبي هريرة، وابن ماجه ج ١/١٥٤ برقم ٤٥٢ عن عائشة. وأحمد ٤٧١/٢ عن أبي هريرة. والبيهقي في السنن الكبرى ٦٩/١ عن عائشة بكتاب الطهارة، باب الدليل على .. إلخ. والطبراني في الكبير ٣٤٨/٨ عن أبي أمامة. وابن أبي شيبة ٢٦/١ عن أبي هريرة. وأبو غوانة ٢٣٠/١ عن عبد الله بن عمرو. وابن عدى ٤١٧/٢ عن عائشة. وذكره بالكنز ج ٩/٤٣٠ برقم ٢٦٨٢٧ وعزاه لسعيد بن منصور، عن أبي ذر.

(٢٩٨) أخرجه أبو داود ١٧٥/١ برقم ٢٦٢ كتاب الصلاة، باب تسوية الصفوف، عن النعمان بن بشير، والبيهقي في السنن الكبرى ٧٦/١ عن النعمان بن بشير بكتاب الطهارة، باب الدليل على أن الكعبين هما...، وابن حبان ٣٠٢/٣ عن النعمان بن بشير برقم ٢١٧٣.

وأوضحنا المذاهب عن العرب وأهل العلم في العرقوب والكعب في باب عمرو بن يحيى، والحمد لله.

وقال ابن وهب، عن مالك: ليس على أحد تخليل أصابع رجله في الوضوء ولا في الغسل، ولا خير في الجفاء والغلو. قال ابن وهب: تخليل أصابع رجله في الوضوء مرغّب فيه، ولا بد من ذلك في أصابع اليدين، وأما أصابع رجله فإن لم يخللها فلا بد من إيصال الماء إليها.

وقال ابن القاسم عن، مالك: من لم يخلل أصابع رجله فلا شيء عليه.

وقال محمد بن خالد، عن ابن القاسم، عن مالك فيمن توضأ على نهر فحرك رجله، أنه لا يجزيه حتى يغسلها بيديه. قال ابن القاسم: وإن قدر على غسل إحداهما بالأخرى أجزأه.

قال أبو عمر: يلزم من قال إن الغسل لا يكون إلا بمرور اليدين أن يقول: إنه لا يجزيه أن غسل إحداهما بالأخرى، ويلزمه أن يقول تخليل أصابع اليدين والرجلين، لأن الأمر بغسلهما واحد. وقد روى عن النبي ﷺ أنه كان إذا توضأ يدلك أصابع رجله بخنصره وهذا عندنا على الكمال.

وقد مضى في صفة الغسل من الجنب في باب هشام بن عروة من هذا الكتاب ما يستدل به على معنى هذا الباب، ومضى في باب عمرو بن يحيى من هذا الكتاب أيضاً القول في غسل المرفقين مع اليدين والكعبين مع الرجلين، فلا معنى لإعادة ذلك هاهنا.

وقد كان مالك - رحمه الله - في آخر عمره يدلك أصابع رجله بأصابع يديه لحديث حدثه ابن وهب، ذكر أحمد بن وهب، قال: حدثني عمي عبد الله بن وهب، قال: سئل مالك عن تخليل أصابع الرجلين في الوضوء فقال: أليس ذلك على الناس؟ فأمهله حتى خف الناس عنه، ثم قلت له: يا أبا عبد الله سمعتك تفتي في مسألة عندنا فيها سنة، قال: وما هي؟ قلت: حدثنا ابن لهيعة، والليث بن سعد، عن يزيد بن عمرو المعافري، عن أبي عبد الرحمن الحبلي، عن المستورد بن شداد القرشي، قال: رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ فيخلل بخنصره ما بين أصابع رجله. قال: فقال لي مالك: إن هذا لحسن، وما سمعت به قط إلا الساعة. قال ابن وهب: ثم سمعته بعد ذلك يسأل عن تخليل الأصابع في الوضوء فيأمر به.

وروى غيره عن ابن وهب: فرأيته يعمل به ولم يقل بأمره.

٢- باب وضوء النائم إذا قام إلى الصلاة

٢١ - حديث ثالث وعشرون لأبى الزناد:

مالك، عن أبى الزناد، عن الأعرج، عن أبى هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا استيقظ أحدكم من نومه، فليغسل يده قبل أن يدخلها في وضوءه، فإن أحدكم لا يدرى أين باتت يده» (٢٩٩).

لم تختلف الرواية عن مالك في حديث أبى الزناد هذا في قوله: «فليغسل يده قبل أن يدخلها» بغير توقيت ولا تحديد في الغسلات، وكذلك رواية الأعرج - فيما علمت - عن أبى هريرة في هذا الحديث بغير توقيت، كما قال مالك، عن أبى الزناد سواء.

وروى الليث بن سعد، عن جعفر بن ربيعة، عن عبدالرحمن بن هرمز الأعرج، عن أبى هريرة رفعه قال: إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يدخل يده في الإناء حتى يغسل يده أو يفرغ فيها. فإنه لا يدرى أين باتت يده (٣٠٠).

وكذلك رواه عمار بن أبى عمار، عن أبى هريرة، ذكر حماد بن سلمة، عن عمار ابن أبى عمار، قال: سمعت أبا هريرة، يقول: إذا استيقظ أحدكم من نومه، فلا يضع يده في الإناء حتى يغسلها، فإنه لا يدرى على ما باتت يده؛ فقال له قين: رأيت إذا أتينا مهرانكم هذا الليل، فكيف نصنع؟ فقال: أعوذ بالله من شرك يا قين! هكذا سمعت النبي ﷺ يقول.

وكذلك رواية همام بن منبه، عن أبى هريرة أيضاً سواء بغير توقيت؛ ذكره عبدالرزاق، عن معمر، قال: حدثنا همام بن منبه، عن أبى هريرة، عن النبي ﷺ قال: إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في وضوءه حتى يغسلها، فإنه لا يدرى أين باتت يده.

وكذلك رواه ثابت مولى عبدالرحمن بن زيد، عن أبى هريرة بغير تحديد.

ذكره عبدالرزاق، عن ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن ثابت مولى عبدالرحمن بن

(٢٩٩) أخرجه البخارى ٨٦/١ كتاب الوضوء، باب الاستجمار وترأ، عن أبى هريرة، وأحمد

٤٦٥/٢ عن أبى هريرة. ومسلم ٢٣٣/١ كتاب الطهارة، باب ٢٦ عن أبى هريرة. والبعوى

بشرح السنة ٤٠٦/١ عن أبى هريرة. والبيهقى بالسنن الكبرى ٤٥/١ عن أبى هريرة بكتاب

الطهارة، باب غسل اليدين.. إلخ. والدارمى ١٩٦/١ عن أبى هريرة.

(٣٠٠) أخرجه النسائى ٩٩/١ عن أبى هريرة بكتاب الطهارة، باب الوضوء من النوم. وابن عدى

٤١٨/٣ عن ابن عمر. وأحمد ٤٠٣/٢ عن أبى هريرة:

زيد، أنه أخبره، أنه سمع أبا هريرة، يقول: قال رسول الله ﷺ: «إذا كان أحدكم نائماً ثم استيقظ فأراد الوضوء، فلا يضع يده في الإناء حتى يصب على يده، فإنه لا يدرى أين باتت يده» (٣٠١).

واختلف في هذا اللفظ عن ابن سيرين: فروى عنه هذا الحديث عن أبي هريرة بغير توقيت، كرواية الأعرج ومن تابعه؛ وروى عنه فيه غسل اليد ثلاثاً، وكذلك روى هذا الحديث سعيد بن المسيب، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وأبو صالح، وأبو رزين، عن أبي هريرة، فقالوا فيه: حتى يغسلها ثلاثاً، وبعضهم قال فيه مرتين أو ثلاثاً.

حدثنا أحمد بن سعيد بن بشر، قال: حدثنا وهب بن مسرة، قال: حدثنا أحمد بن إبراهيم الفرضي، قال: حدثنا عمرو بن محمد بن بكير الناقد، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن أبي سلمة، وسعيد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في وضوئه حتى يغسلها ثلاثاً، فإنه لا يدرى حيث باتت يده» (٣٠٢).

ورواه ابن أبي عمر، عن ابن عيينة، عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في وضوئه حتى يغسلها ثلاثاً، فإنه لا يدرى أين باتت يده. قيل لسفيان: يعني من الذكر، قال: نعم، ولم يأت فيه شيء أشد منه.

ورواه الأوزاعي، عن الزهري بإسناده مثله، إلا أنه قال فيه: مرتين أو ثلاثاً؛ وروى هذا الحديث ابن لهيعة، عن أبي الزبير، عن جابر، عن أبي هريرة، أنه أخبره، عن رسول الله ﷺ قال: «إذا استيقظ أحدكم من منامه فليفرغ على يده ثلاث مرات قبل أن يدخلها الإناء» (٣٠٣).

ورواه محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «إذا قام أحدكم من النوم فليفرغ على يده من إنائه ثلاث مرات، فإنه لا يدرى أين باتت يده» (٣٠٤) قال قين الأشجعي: فإذا جئت مهناسكم هذا كيف أصنع؟ فقال أبو هريرة: أعاذنا الله من شرك يا قين! وكذلك رواه أبو مريم، عن أبي هريرة.

(٣٠١) أخرجه أحمد ٢٧١/٢ عن أبي هريرة. والبيهقي في السنن الكبرى ٢٥٦/١ عن أبي هريرة. وابن عدي ٢٩٧/٧ عن أبي هريرة.

(٣٠٢) أخرجه أحمد ٣١٦/٢ عن أبي هريرة.

(٣٠٣) أخرجه أحمد ٤٠٣/٢ عن أبي هريرة.

(٣٠٤) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٤٧/١ عن أبي هريرة. وابن ماجه ١٣٨/١ برقم ٣٩٥ عن جابر.

حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا أحمد بن عمرو بن السرح، ومحمد بن سلمة المرادي، قالا: حدثنا ابن وهب، عن معاوية بن صالح، عن أبي مريم، قال: سمعت أبا هريرة يقول: سمعت رسول الله ﷺ، يقول: «إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يدخل يده في الإناء حتى يغسلها ثلاث مرات، فإن أحدكم لا يدرى أين باتت يده، وأين كانت تطوف يده» (٣٠٥).

ورواه عبد الرحمن بن مهدي، قال: حدثنا معاوية بن صالح، عن أبي مريم، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ مثله سواء. قال: حتى يغسلها ثلاث مرات، فإنه لا يدرى أين باتت يده، ولم يزد.

وأما رواية أبي صالح، وأبي رزين لهذا الحديث، فحدثنا سعيد بن نصر، وعبد الوارث ابن سفيان، قالا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا إبراهيم بن عبد الله العبسي، قال: حدثنا وكيع، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة - يرفعه -، قال: إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً، فإنه لا يدرى أين باتت يده. هكذا قال عن وكيع، لم يذكر أبا رزين مع أبي صالح.

وكذلك رواه عيسى بن يونس، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، لم يذكر أبا رزين، وقال: مرتين أو ثلاثاً، ذكره أبو داود عن مسدد، عن عيسى بن يونس.

وقد حدثنا عبد الوارث، قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا ابن وضاح، وابن رزين، عن أبي هريرة - يرفعه - فذكر الحديث كما تقدم لو كيع سواء. وذكر أبا رزين مع أبي صالح، وهو صحيح.

حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن أبي رزين، وأبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا قام أحدكم من الليل فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاث مرات، فإنه لا يدرى أين باتت يده» (٣٠٦).

وروى هذا الحديث سفيان بن عيينة، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، فقال فيه: حتى يغسلها ثلاثاً.

(٣٠٥) أخرجه أبو داود ٢٦/١ برقم ١٠٥ كتاب الطهارة، باب في الرجل يدخل يده في الإناء.. عن أبي هريرة.

(٣٠٦) أخرجه أبو داود ٢٥/١ برقم ١٠٣ كتاب الطهارة، باب في الرجل يدخل يده في الإناء قبل... عن أبي هريرة. وابن شبة ٩٨/١ عن أبي هريرة.

وهو - عندي - وهم في حديث أبي الزناد وأظنه حمله على حديث الزهري، والله أعلم.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا حامد بن يحيى، قال: حدثنا سفيان، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في وضوئه حتى يغسلها ثلاثاً، فإنه لا يدرى أين باتت يده» (٣٠٧).

هكذا قال حامد: عن سفيان، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، لم يذكر سعيداً، وكذلك رواه قتيبة بن سعيد، عن ابن عينة، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، ولم يذكر سعيداً.

ورواه الأوزاعي، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ كما تقدم ذكرنا له.

وقد حدث به معمر، عن الزهري مرة، عن سعيد، عن أبي هريرة؛ ومرة، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة؛ فدل على أن الحديث صحيح لهما عن أبي هريرة، وكذلك هو صحيح لهما ولكل من ذكرنا من رواه في هذا الكتاب عن أبي هريرة، وهو حديث مجتمع على صحته عند أهل النقل.

وأما رواية ابن عينة لحديث أبي الزناد، فحدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا حامد بن يحيى، قال: حدثنا سفيان، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الماء حتى يغسلها ثلاثاً، فإنه لا يدرى أين باتت يده.

قال أبو عمر: احتج بعض أصحاب الشافعي لمذهبهم في الفرق بين ورود الماء على النجاسة وبين ورودها عليه بهذا الحديث؛ وقالوا: ألا ترى أن رسول الله ﷺ لما خاف على النائم المستيقظ من نومه القائم منه إلى وضوئه أن تكون في يده نجاسة، أمره بطرح الماء من الإناء على يده ليغسلها، ولم يأمره بإدخال يده في الإناء ليغسلها فيه، بل نهاه عن ذلك، قال: فدلنا على أن النجاسة إذا وردت على الماء القليل أفسدته ومنعت من الطهارة به وإن لم تغيره؛ قال: ودلنا ذلك أيضاً على أن ورود الماء على النجاسة لا تضره، وأنه بوروده عليها مطهر لها وهي غير مفسدة له؛ لأنها لو أفسدته مع وروده عليها لم تصح طهارة أبداً في شيء من الأشياء، واحتجوا أيضاً بنهي ﷺ عن البول في

الماء الدائم^(٣٠٨) وبحديث «ولوغ الكلب فى الإناء»^(٣٠٩) وبنحو ذلك من الآثار مع أمره بالصب على بول الأعرابى^(٣١٠).

قال أبو عمر: أما لو لم يأت عن النبى ﷺ فى الماء غير هذا الحديث، لساغ فى الماء بعض هذا التأويل، ولكن قد جاء عن النبى ﷺ - فى الماء أنه لا ينجسه شيء^(٣١١) - يريد إلا ما غلب عليه، بدليل الإجماع على ذلك، وهذا الحديث موافق لما وصف الله - عز وجل - به الماء فى قوله: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾^(٣١٢) يعنى: لا ينجسه شيء إلا أن يغلب عليه.

وقد أجمعوا معنا على أن ورود الماء على النجاسة لا يضره، وأنه مطهر لها وطاهر فى ذاته إن لم يتغير بها طعمه أو لونه أو ريحه، فإن بذلك صحة قولنا؛ وعلمنا، بكتاب الله وسنة رسوله - أن أمره ﷺ القائم من نومه أن لا يغمس يده فى وضوئه، إنما ذلك ندب وأدب وسنة قائمة لمن كانت يده طاهرة وغير طاهرة؛ لأنه لو أراد بذلك النجاسة، لأمر بغسل المخرجين أولاً، ولقال: إذا قام أحدكم من نومه فلينظر يده، فإن لم يكن فيها

(٣٠٨) أخرجه النسائى ٣٤/١ عن جابر بكتاب الطهارة، باب النهى عن البول فى الماء الراكد.

(٣٠٩) أخرجه مسلم ٢٣٤/١ كتاب الطهارة، باب ٢٧، عن أبى هريرة، والنسائى ٥٤/١ عن عبد الله بن المغفل بكتاب الطهارة، باب تعفير الإناء الذى.. إلخ. وأبو داود ١٩/١ برقم ٧٣ عن أبى هريرة. وابن ماجه برقم ٣٦٣ عن أبى هريرة ج ١/١٣٠. والبيهقى فى السنن الكبرى ١٨/١ عن أبى هريرة. والطبرانى فى الكبير ٢٢٦/١١ عن ابن عباس. وأحمد ٢٤٥/٢ عن أبى هريرة. والطبرانى فى الصغير ٩٢/١. وابن أبى شيبه ١٧٣/١ عن أبى هريرة. وابن خزيمة ج ١/٥١ برقم ٩٨ عن أبى هريرة. وأبو نعيم فى الحلية ١٥٨/٩ عن أبى هريرة.

(٣١٠) أخرجه البخارى ١٠٨/١ كتاب الوضوء. باب صب الماء على البول فى المسجد، عن أبى هريرة، وأبو داود ج ١/١٠١ كتاب الطهارة، باب ١٣٧ عن أبى هريرة والبيهقى فى السنن الكبرى ٤٢٨/٢ عن أبى هريرة. وأحمد ١١٠/٣ عن أنس والترمذى ج ١/٢٧٦ برقم ١٤٧ عن أبى هريرة.

(٣١١) أخرجه الترمذى ج ١/٩٦ برقم ٦٦ عن أبى سعيد. وأبو داود ج ١/١٧ برقم ٦٧ عن أبى سعيد. والنسائى ١٧٣/١ عن ابن عباس. وابن ماجه ١٧٣/١ برقم ٥٢٠ عن جابر. وأحمد ٢٣٥/١ عن ابن عباس. والبيهقى فى السنن الكبرى ٢٥٨/١ عن أبى سعيد الخدرى. والطبرانى فى الكبير ٢٧٤/١١ عن ابن عباس. وابن حبان ٢٧١/٢ عن ابن عباس. وعبد الرزاق بالمصنف برقم ٢٥٥ عن أبى سعيد ج ١/٧٨. وابن عدى ٢٦/٢ عن أبى سعيد الخدرى.

(٣١٢) الفرقان ٤٨.

نجاسة أدخلها في وضوئه وإن كانت في يده نجاسة غسلها قبل أن يدخلها، هذا على مذهب من جعل قوله ﷺ: «فإنه لا يدرى أين باتت يده». علة احتياط خوف إصابته بها نجاسة، وذلك أنهم كانوا يستنجون بالأحجار من غير ماء، فالأحجار لا بد أن يبقى فيها أثر، فربما حكه أو مسه بيده، فأمرُوا بالاحتياط في ذلك، ومن جعل ذلك ندباً وسنة مسنونة قال: اليد على طهارتها وليس الشك بعامل فيها، والماء لا ينجسه شيء، والله أعلم.

وقد أجمع جمهور العلماء على أن الذي يبيت في سراويله وينام فيها، ثم يقوم من نومه ذلك، أنه مندوب إلى غسل يده قبل أن يدخلها في إناء وضوئه، ومنهم من أوجب عليه مع حاله هذه غسل يده فرضاً على ما ذكره في هذا الباب - إن شاء الله -.

ومعلوم أن من بات في سراويله لا يخاف عليه أن يمس بيده نجاسة في الأغلب من أمره؛ فعلمنا بهذا كله أن المراد بهذا الحديث ليس كما ظنه أصحاب الشافعي، والله أعلم.

وقد نقضوا قولهم في ورود الماء على النجاسة، لأنهم يقولون: إذا ورد الماء على نجاسة في إناء أو موضع، وكان الماء دون القلتين أن النجاسة تفسده، وأنه غير مطهر لها؛ فلم يفرقوا هاهنا بين ورود الماء على النجاسة، وبين ورودها عليه؛ وشرطهم أن يكون ورود الماء صباً مهراقاً، تحكم لا دليل عليه، والله أعلم.

وقد أوضحنا مذهبنا في الماء في باب إسحاق من هذا الكتاب - والحمد لله -.

وفي هذا الحديث من الفقه إيجاب الوضوء من النوم، وهو أمر مجتمع عليه في النائم المضطجع الذي قد استثقل نوماً (٣١٣).

وقال زيد بن أسلم وغيره في تأويل قول الله - عز وجل -: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ (٣١٤) قال: إذا قمتم من المضاجع - يعني النوم - . وكذلك قال السدي.

وروى عن عمر، وعلى ما يدل على أن الآية عني بها تحديد الوضوء في وقت كل صلاة إذا قام المرء إليها. رواه أنس، عن عمر، وعكرمة، عن علي، وعن ابن سيرين مثل ذلك.

وهذا معناه أن يكون الوضوء على المحدث إذا قام إلى الصلاة واجباً، وعلى غير المحدث ندباً وفضلاً.

وروى عن ابن عباس، وسعد بن أبي وقاص، وأبى موسى الأشعري، وجابر بن عبد الله، وعبيدة السلماني، وأبى العالية، وسعيد بن المسيب، والحسن، وعن السدي أيضاً، والأسود بن يزيد، وإبراهيم النخعي، أن الآية عنى بها حال القيام إلى الصلاة على غير طهر، وهذا أمر مجتمع عليه، وقال ابن عمر: هذا أمر من الله لنبيه والمؤمنين. ثم نسخ بالتخفيف؛ وهذا يشبه مذهب من ذهب إلى أن السنة تنسخ القرآن.

قال أبو عمر: قد ثبت عن النبي ﷺ «أنه صلى الصلوات كلها بوضوء واحد» (٣١٥) وأجمعت الأمة على أن ذلك جائز، وفي ذلك كفاية عن كل قول.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، وسعيد بن نصر، قالوا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق، قال: حدثنا محمد بن كثير، قال: أخبرنا سفيان بن سعيد، عن عمرو بن عامر، عن أنس بن مالك، قال: «كان رسول الله ﷺ يتوضأ لكل صلاة، قلت: فأنتم؟ قال: إنا لنجتزئ بوضوء واحد - ما لم نحدث» (٣١٦).

وحدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا محمد بن عيسى، قال: أخبرنا شريك، عن عمرو بن عامر البجلي، قال محمد - هو أبو أسد بن عمرو، قال: سألت أنس بن مالك عن الوضوء، فقال: كان رسول الله ﷺ يتوضأ لكل صلاة، وكنا نصلي الصلوات بوضوء واحد (٣١٧).

وحدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا مسدد، وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن عبد السلام، قال: حدثنا محمد بن بشار، قال: حدثنا يحيى، عن سفيان، قال:

(٣١٥) وأخرجه أبو داود ٤٣/١ كتاب الطهارة، باب الرجل يصلي الصلوات بوضوء واحد برقم ١٧٢ عن بريدة. والترمذي ٨٩/١ برقم ٦١ كتاب الطهارة، باب ٤٥ عن بريدة. والنسائي ٨٦/١ عن بريدة بكتاب الطهارة. ومسلم ٢٣٢/١ كتاب الطهارة، باب ٢٥ عن بريدة، وابن ماجه برقم ٥١٠ عن بريدة. وأحمد ٣٥٠/٥ عن بريدة. والبيهقي بالسنن الكبرى ١٦٢/١ عن بريدة وأبو عوانة ٢٣٧/١ عن بريدة وذكره الزيلعي بنصب الراية ١٦٤/١ عن بريدة.

(٣١٦) أخرجه أبو داود ج ٤٣/١ برقم ١٧١ عن أنس. وابن ماجه ج ١٧٠/١ برقم ٥٠٩ عن أنس.

(٣١٧) سبق تخريجه برقم ٣١٦.

حدثني علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه، قال: «صلى رسول الله ﷺ يوم الفتح خمس صلوات بوضوء واحد، ومسح على خفيه، فقال له عمر: إني رأيتك صنعت شيئاً لم تكن صنعته، قال: عمداً صنعته» (٣١٨).

وحدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن عبدالسلام، قال: حدثنا محمد بن المثنى، قال: حدثنا عبدالرحمن، عن سفيان، عن علقمة ابن مرثد، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ كان يتوضأ لكل صلاة، فلما كان يوم الفتح توضأ ومسح على خفيه وصلى الصلوات بوضوء واحد. فقال له عمر: يا رسول الله إنك فعلت شيئاً لم تكن تفعله؟ قال: إني عمداً فعلته يا عمر.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا بن أصبغ، قال: حدثنا بكر بن حماد، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا عيسى بن يونس، قال: حدثنا عبدالرحمن بن زياد، عن أبي عطيف، قال: كنا عند ابن عمر في مجلس في داره، فلما نودي بالظهر، دعا بماء فتوضأ، ثم خرج إلى الصلاة، فلما صلى رجع إلى مجلسه، فلما نودي بالمغرب دعا بوضوء فتوضأ، فقلت له: أسنة ما تراك تصنع؟ فقال: وقد فطنت لذلك مني؟ قلت: نعم، قال: لا وإن كان وضوئي للصبح لكاف للصلوات كلها ما لم أحدث، ولكني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من توضأ على طهر كتب له عشر حسنات فإنما رغبت في ذلك يا ابن أخي» (٣١٩).

قال أبو عمر: فقد تبين بهذه الأحاديث أن الوضوء للصلاة ليس بواجب على القائم إليها إذا كان على وضوء. وأن دخول الوقت وحضور الصلاة لا يوجبان على من لم يحدث وضوء. وعلماء المسلمين متفقون على ذلك؛ فبان بهذا تأويل قول الله - عز وجل - ومراده من كلامه حيث يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾ (٢٢٠) الآية. وصح أن المراد بذلك من لم يكن على وضوء، ومن كان على وضوء، فإنما هو مندوب إلى ذلك، له فيه فضل كامل - تأسيًا برسول الله ﷺ؛ وثبت عن النبي ﷺ في قوله: «إذا استيقظ أحدكم من نومه، فلا يدخل

(٣١٨) سبق تخريجه برقم ٣١٥.

(٣١٩) أخرجه أبو داود ج ١/ ١٦ برقم ٦٢ عن ابن عمر. والترمذي ج ١/ ٨٧ برقم ٥٩، عن ابن

عمر، وابن ماجه ج ١/ ١٧١ برقم ٥١٢ عن ابن عمر. والبيهقي بالسنن الكبرى ١/ ١٦٢

عن ابن عمر. والبعوى بشرح السنة ١/ ٤٤٩ عن ابن عمر.

(٣٢٠) المائدة ٦.

يده أو يغمس يده في وضوئه^(٣٢١) الحديث. ما يدل على أن على القائم من النوم الوضوء، واختلف العلماء في النوم: هل هو حدث كسائر الأحداث، أم له حكم منفرد في ذلك؟ فجملة مذهب مالك أن كل نائم استثقل نومًا وطال نومه على أى حال كان، فقد وجب عليه الوضوء.

وقال مالك: ^(٣٢٢) من نام مضطجعًا أو ساجدًا فليتوضأ، ومن نام جالسًا فلا وضوء عليه إلا بطول؛ وهو قول الزهرى وربيعه والأوزاعى فى رواية الوليد بن مسلم، قال: من نام قليلاً لم ينتقض وضوءه فإن تطاول ذلك توضأ. وبه قال أحمد بن حنبل.

وروى الوليد بن مسلم، عن الأوزاعى، أنه سأل ابن شهاب الزهرى عن الرجل ينام جالسًا حتى يستثقل، قال: إذا استثقل نومًا فإننا نرى أن يتوضأ، وأما من كان نومه غرارا ينام ويستيقظ، ولا يغلبه النوم؛ فإن المسلمين قد كان ينالهم ذلك ثم لا يقطعون صلاتهم ولا يتوضئون منه.

قال الوليد: وسمعت أبا عمرو - يعنى الأوزاعى - يقول: إذا استثقل نومًا توضأ.

وروى محمود بن خالد، عن الأوزاعى، قال: لا وضوء من النوم، وإن توضأ ففضل أخذ به، وإن ترك فلا حرج. ولم يذكر عنه الفضل بين أحوال النائم.

وسئل الشعبى عن النوم، فقال: إن كان غرارًا لم ينقض الطهارة.

قال أبو عمر: الغرار هو القليل من النوم، قال جرير:

ما بال نومك بالفرش غرارًا لو كان قلبك يستطيع لطارا

وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا وضوء إلا على من نام مضطجعًا أو متوركًا. وقال أبو يوسف: إن تعمد النوم فى السجود فعليه الوضوء.

وقال الثورى والحسن بن حى: لا وضوء إلا على من اضطجع، وهو قول حماد والحكم وإبراهيم.

وجاء عن عمر بن الخطاب: إذا نام أحدكم مضطجعًا فليتوضأ.

وروى أبو خالد يزيد الدالانى، عن قتادة، عن أبى العالية، عن ابن عباس، أن رسول

(٣٢١) سبق تخريجه برقم ٣٠٧.

(٣٢٢) الإفصاح لابن هبيرة ص ١٣.

الله ﷺ قال: «إنما الوضوء على من نام مضطجعاً» (٣٢٣) وهو عندهم حديث منكر. لم يروه أحد من أصحاب قتادة الثقات؛ وإنما انفرد به أبو خالد الدالاني، وأنكره عليه، وليس بحجة فيما نقل.

وقال الليث بن سعد: إذا تصنع للنوم جالساً فعليه الوضوء، ولا وضوء على القائم؛ والجالس إذا غلبه النوم توضأ.

وقال الشافعي: على كل نائم الوضوء إلا الجالس وحده، فكل من زال عن حد الاستواء ونام فعليه الوضوء. وسواء نام قاعداً، أو ساجداً، أو قائماً، أو راکعاً، أو مضطجعاً وهو قول الطبري وداود بن علي.

وروى عن علي، وابن مسعود، وابن عمر، أنهم قالوا: من نام جالساً فلا وضوء عليه.

وروى عن ابن عباس، أنه قال: وجب الوضوء على كل نائم إلا من خفق برأسه خفقة أو خفتين. رواه هشيم، عن يزيد بن أبي زياد، عن مقسم، عن ابن عباس؛ ورواه الثوري، عن يزيد، عن مقسم، عن ابن عباس، قال: وجب الوضوء على كل نائم إلا من خفق خفقة برأسه.

وقال الحسن، وسعيد بن المسيب: إذا خالط النوم قلب أحدكم واستحلى نوماً فليتوضأ.

وروى ذلك عن أبي هريرة، وابن عباس، وأنس بن مالك، وبه قال إسحاق وأبو عبيد، وهو معنى قول مالك.

وكان عبد الله بن المبارك يقول: إن نام ساجداً في صلاته فلا وضوء عليه، وإن نام ساجداً في غير صلاته فعليه الوضوء، وكذلك إن تعمد النوم جالساً وهو في صلاته، فعليه الوضوء.

وروى عن أبي موسى الأشعري ما يدل على أن النوم عنده ليس يحدث على أي حال كان حتى يحدث النائم حدثاً غير النوم، لأنه كان ينام ويؤكل من يجرسه.

وروى عن عبيدة نحو ذلك.

(٣٢٣) أخرجه الترمذي ١١١/١ كتاب الطهارة، باب ما جاء في الوضوء من النوم برقم ٧٧ عن ابن عباس، وأخرجه الدارقطني ١٦٠/١ كتاب الطهارة، باب فيما روى فيمن نام قاعداً وقائماً ومضجعاً... عن ابن عباس، وأخرجه الطبراني في الكبير ٢٩٠/٨ عن أبي أمامة.

وروى عن سعيد بن المسيب أنه كان ينام مراراً مضطجعاً ينتظر الصلاة، ثم يصلى ولا يعيد الوضوء للصلاة.

وقال المزني صاحب الشافعي: النوم حدث، وقليله وكثيره يوجب الوضوء كسائر الأحداث.

قال أبو عمر: حجة من ذهب مذهب المزني في النوم حديث صفوان بن عسال. مع القياس على ما أجمعوا عليه في أن غلبة النوم وتمكنه يوجب الوضوء إلا شيء روى عن أبي موسى وعبيدة، محتمل للتأويل.

ذكر عبدالرزاق، عن معمر، عن أيوب، عن ابن سيرين، قال: سألت عبيدة: أيتوضأ الرجل إذا نام؟ قال: هو أعلم بنفسه.

وأما حديث صفوان بن عسال، فحدثناه محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا محمد بن عبد الأعلى، قال: أخبرنا خالد، قال: حدثنا شعبة، عن عاصم، أنه سمع زر بن حبیش يحدث، قال: أتينا رجلاً يدعى صفوان بن عسال، فقعدت على بابه، فخرج، فقال: ما شأنك؟ قلت: أطلب العلم. قال: إن الملائكة تضع أجنحتها لطالب العلم رضى بما يطلب، قال: عن أى شيء تسأل؟ قلت: عن الخفين، قال: «كنا إذا كنا مع رسول الله ﷺ، في سفر، أمرنا أن لا ننزع خفافنا ثلاثاً إلا من جنابة. ولكن من غائط وبول ونوم» (٣٢٤).

قالوا: ففي هذا الحديث التسوية بين الغائط والبول والنوم، قالوا: والقياس: أنه لما كان كثيره وما غلب على العقل منه حدثاً، وجب أن يكون قليله حدثاً.

قال أبو عمر: هذا قول شاذ غير مستحسن، والجمهور من العلماء على خلافه، والآثار كلها عن الصحابة ترفعه، وقد يحتمل قوله: لكن من غائط وبول ونوم، ثقل غالب على النفس، والله أعلم.

وكذلك ما روى عن أبي موسى، أنه كان يؤكل من يجرسه إذا نام، فإن لم يخرج منه حدث، قام من نومه وصلى. وعلى قول شاذ أيضاً، والناس على خلافه.

وقد يمكن أن يحتج من ذهب بحديث على بن أبي طالب. وحديث معاوية عن النبي

ﷺ.

حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا حيوة بن شريح، في آخرين؛ قالوا: حدثنا بقية بن الوليد، قال: حدثنا الوضين بن عطاء، عن محفوظ بن علقمة، عن عبدالرحمن بن عائذ الأزدي، عن علي بن أبي طالب، قال: قال رسول الله ﷺ: «وكاء السه العينان، فمن نام فليتوضأ» (٣٢٥).

وحدثنا سعيد بن نصر، وعبدالوارث بن سفيان، قالوا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا محمد بن مصفى، قال: حدثنا بقية، فذكر بإسناده مثله. وبهذا الإسناد عن بقية، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي مريم، عن عطية بن قيس، عن معاوية بن أبي سفيان؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «العين وكاء السه، فإذا نامت العين استطلق الوكاء» (٣٢٦).

قال أبو عمر: هذان الحديثان ليسا بالقويين، وأصح ما في هذا الباب من جهة الإسناد والعمل ما حدثناه عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا أحمد بن حنبل، قال: حدثنا عبدالرزاق، قال: أخبرنا ابن جريج، قال: أخبرني نافع، عن عبد الله بن عمر «أن رسول الله ﷺ شغل عنها ليلة - يعنى العشاء، فأخبرها حتى رقدنا في المسجد، ثم استيقظنا، ثم رقدنا، ثم استيقظنا، ثم خرج علينا، فقال: ليس أحد ينتظر الصلاة غيركم» (٣٢٧).

وحدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا شاذ بن فياض، قال: أخبرنا هشام الدستوائي، عن قتادة، عن أنس، قال: «كان أصحاب النبي ﷺ ينتظرون العشاء الآخرة حتى تخفق رءوسهم، ثم يصلون ولا يتوضئون» (٣٢٨).

قال أبو داود: ورواه شعبة، عن قتادة، وزاد فيه: «كنا على عهد رسول الله ﷺ». رواه ابن أبي عروبة، عن قتادة بلفظ آخر. وشعبة بلفظ آخر.

(٣٢٥) أخرجه أبو داود ج ١/ ٥١ كتاب الطهارة، باب الوضوء من النوم برقم ٢٠٣ عن علي بن أبي طالب، والبعوى بشرح السنة ١/ ٣٣٦ عن صفوان بن عسال.

(٣٢٦) أخرجه ابن ماجه ١/ ١٦١ كتاب الطهارة باب الوضوء من النوم برقم ٤٧٧ عن علي بن أبي طالب، والبيهقي بالسنن الكبرى ١/ ١١٨ كتاب الطهارة، باب الوضوء من النوم عن علي، والدارقطني ١/ ١٦٠ عن معاوية بن أبي سفيان. وأبو نعيم في الحلية ٥/ ١٥٤ عن معاوية بن أبي سفيان. وذكره الزيلعي بنصب الراية ١/ ٤٦ عن معاوية.

(٣٢٧) أخرجه أبو داود ١/ ٥٠ برقم ١٩٩ كتاب الطهارة، باب الوضوء من النوم، عن ابن عمر. وأحمد ٢/ ١٢٦ عن ابن عمر.

(٣٢٨) أخرجه أبو داود ١/ ٥٠ برقم ٢٠٠ عن ابن عمر بكتاب الطهارة، باب الوضوء من النوم.

وحدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، وداود بن شبيب، قالوا: حدثنا حماد، عن ثابت البناني، عن أنس بن مالك، قال: «أقيمت صلاة العشاء، فقام رجل، فقال: يا رسول الله، إن لي حاجة، فجعل بناحية حتى نعس القوم أو بعض القوم، ثم صلى بهم، ولم يذكر وضوءاً» (٣٢٩).

فهذه الآثار كلها تدل على أن النوم إذا عرض للإنسان - وهو جالس - لا ينقض وضوءه، ويحتمل مع هذا أن يكون ذلك النوم كان خفيفاً، والنوم الذي روى عن رسول الله ﷺ «أنه كان ينام في صلاته حتى ينفخ، ثم يصلي ولا يتوضأ» (٣٣٠).

روى عنه أنه كان في سجوده، وكان ابن عباس ينكر أن يكون كان ذلك منه وهو ساجد، وقال: كان النوم منه ﷺ وهو جالس؛ كذلك حكى يحيى بن عباد، عن سعيد ابن جبير، عن ابن عباس.

قال أبو عمر: ليس بنا حاجة إلى هذا في النبي ﷺ. لأنه محفوظ مخصوص بأن تنام عيناه ولا ينام قلبه ﷺ، وإنما النوم الموجب للوضوء ما غلب على القلب أو خالطه.

وقد روى عن أبي هريرة، قال: من استحق النوم فعليه الوضوء، وأبو هريرة هو الراوى للخبر عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا استيقظ أحدكم من نومه، فلا يغمس يده في وضوئه» (٣٣١).

وذكر عبدالرزاق، عن ابن جريج، قال: قال عطاء: إذا ملكك النوم فتوضأ قاعداً أو مضطجعا. وعن معمر، عن قتادة، عن أنس، قال: لقد رأيت أصحاب النبي ﷺ يوقظون للصلاة، وإنى لأسمع لبعضهم غطيطة - يعنى وهو جالس، وما يتوضأ. قال معمر: فحدثت به الزهرى، فقال رجل عنده: أو خطيطة، فقال الزهرى: لا قد أصاب غطيطة.

وذكر عبدالرزاق، عن عبد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، «أنه كان ينام وهو جالس فلا يتوضأ؛ وإذا نام مضطجعا، أعاد الوضوء» (٣٣٢).

(٣٢٩) أخرجه أبو داود ٥٠/١ كتاب الطهارة، باب الوضوء من النوم برقم ٢٠١ عن أنس.

(٣٣٠) أخرجه أبو داود ٥١/١ كتاب الطهارة، باب الوضوء من النوم برقم ٢٠٢ عن ابن عباس،

وانظر تخريج الحديث السابق برقم ٣٢٣.

(٣٣١) سبق تخريجه برقم ٣٠٧.

(٣٣٢) أخرجه عبدالرزاق بالمصنف ١٣٠/١ برقم ٤٨٤ عن ابن عمر.

وعن معمر، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، مثله. فهذا عبداً لله بن عمر قد فرق بين النوم جالساً ومضطجعاً.

وعبدالرزاق، عن الثوري، عن الأعمش، عن ثابت بن عبيد، قال: «انتهيت إلى ابن عمر وهو جالس ينتظر الصلاة، فسلمت فاستيقظ؛ فقال: أثابت؟ قلت: نعم، قال: أسلمت؟ قلت: نعم، قال: إذا سلمت فأسمع، وإذا ردوا عليك فليسمعوك؛ قال: ثم قام فصلى، وكان محتبياً قد نام^(٣٣٣)».

وعبدالرزاق، عن ابن جريج، عن إبراهيم بن ميسرة، «أن طاوساً رقد يوم الجمعة والضحاك يخطب الناس؛ قال: فلما صلينا وخرجنا، قال: ما قال حين رقدت^(٣٣٤)».

فهذه الآثار كلها تدل على أن من نام جالساً لا شيء عليه. وقد تأول بعضهم قوله ﷺ في حديث هذا الباب: فإن أحدكم لا يدرى أين باتت يده، أن ذلك على نوم الليل، والمعروف منه في الأغلب الاضطجاع والاستئصال؛ لعل هذا خرج الحديث، والله أعلم.

وأما قوله في هذا الحديث: فلا يغمس يده في وضوئه، فإن أكثر أهل العام ذهبوا إلى أن ذلك منه ندب لا إيجاب، وسنة لا فرض؛ وكان مالك - رحمه الله - يستحب لكل من أراد الوضوء أن يغسل يده قبل أن يدخلها الإناء، وسواء كان على وضوء أو على غير وضوء؛ ولقد روى عنه أشهب في ذلك تأكيداً واستحباباً.

وروى ابن وهب، وابن نافع، عن مالك في المتوضئ يخرج منه ريح بحدثان وضوئه ويده طاهرة، قال: يغسل يده قبل أن يدخلها الإناء أحب إلى.

قال ابن وهب: وقد كان قال لي قبل ذلك: إن كانت يده طاهرة، فلا بأس أن يدخلها في الوضوء قبل أن يغسلها؛ ثم قال لي: أحب إلى أن يغسل يده إذا أحدث قبل أن يدخلها في وضوئه، وإن كانت يده طاهرة.

وذكر ابن عبدالحكم، عن مالك، قال: من استيقظ من نومه، أو مس فرجه أو كان جنباً، أو امرأة حائضاً؛ فأدخل أحدهم يده في وضوئه، فليس ذلك بضره، إلا أن تكون في يده نجاسة، كان ذلك الماء قليلاً أو كثيراً. ولا يدخل أحد منهم يده في وضوئه حتى يغسلها.

(٣٣٣) أخرجه عبدالرزاق ١٣٠/١ برقم ٤٨٦ عن ابن عمر.

(٣٣٤) أخرجه عبدالرزاق ١٣٠/١ برقم ٤٨٧ عن طاوس.

قال أبو عمر: الفقهاء على هذا، كلهم يستحبون ذلك ويأمرون به: فإن أدخل يده أحد بعد قيامه من نومه في وضوئه قبل أن يغسلها ويده نظيفة لا نجاسة فيها، فليس عليه شيء ولا يضر ذلك وضوءه، وعلى ذلك أكثر أهل العلم؛ فإن كانت في يده نجاسة، نظر إلى الماء ورجع كل واحد من الفقهاء حينئذ إلى أصله في الماء على ما قدمنا عنهم في باب إسحاق من كتابنا هذا. وكان الحسن البصري فيما روى عنه أشعث يقول: إذا استيقظ أحدكم من النوم فغمس يده في الإناء قبل أن يغسلها أهراق الماء، وإلى هذا ذهب أهل الظاهر فلم يجيزوا الوضوء به، لأنه عندهم ماء منهي عن استعماله.

هذا معنى النهي عن غمس اليد فيه عندهم، كأنه قال: إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يدخل يده في إناء وضوئه، فإن فعل فلا يتوضأ بذلك الماء؛ وإلى هذا المعنى ذهب بعض أصحاب داود، وتحصيل مذهب داود وأكثر أصحابه: أن فاعل ذلك عاص إذا كان بالنهي عالما والماء طاهر، والوضوء به جائز ما لم تظهر فيه نجاسة.

وقد روى هشام، عن الحسن، قال: من استيقظ فغمس يده في وضوئه، فلا يهريقه: وعلى هذا جماعة الفقهاء، إلا أن من أدخل يده في الإناء إذا استيقظ من نومه قبل أن يغسلها فقد أساء عندهم إذا كان عالماً بالخير في ذلك؛ ووضوءه بذلك الماء جائز، وليس عليه أن يهريقه إذا كانت يده طاهرة.

واختلف عن الحسن البصري أيضاً في الفرق بين نوم الليل والنهار فذكر المروزي، عن إسحاق بن راهويه، عن سهل بن يوسف، عن بعض أصحابه، عن الحسن أنه كان يساوي بين نوم الليل والنهار في غسل اليد؛ قال المروزي: وقد روينا عن الحسن خلاف هذا بأثبت من هذا الإسناد: قال: حدثنا محمد بن عبد الله، قال: حدثنا النضر ابن شميل، قال: حدثنا أشعث، عن الحسن، أنه كان لا يجعل نوم النهار مثل نوم الليل؛ يقول: لا بأس إذا استيقظ من نوم النهار أن يغمس يده في وضوئه، وإلى هذا ذهب أحمد بن حنبل.

ذكر أبو بكر الأثرم، قال: سمعت أبا عبد الله - يعني أحمد بن حنبل - يسأل عن الرجل يستقظ من نومه فيغمس يده في الإناء قبل أن يغسلها، فقال: أما بالنهار فليس به عندي بأس؛ وأما إذا قام من النوم بالليل، فلا يدخل يده في الإناء حتى يغسلها؛ لأن النبي قال: لا يدرى أين باتت يده. قال: فالمبيت إنما يكون بالليل. قيل لأبي عبد الله: فما يصنع بذلك الماء؟ قال: إن صب الماء وأبدله، فهو أحسن وأسهل.

قال أبو عمر: أما المبيت فيشبه أن يكون ما قاله أحمد بن حنبل صحيحاً فيه؛ لأن

الخليل قال فى كتاب «العين البيوتة» دخولك فى الليل. وكونك فيه بنوم وبغير نوم؛ قال: ومن قال بتك بمعنى نمت وفسره على النوم، فقد أخطأ، قال: ألا ترى أنك تقول: بت أراعى النجم، معناه: بت أنظر إلى النجم؛ قال: فلو كان نومًا كيف كان ينام وينظر؟ وإنما هو ظللت أراعى النجم. قال: وتقول: أباتهم الله إباتة حسنة، وباتوا بيتوتة صالحة، وأباتهم الأمر بيأتًا؛ كل ذلك دخول الليل وليس من النوم فى شىء.

وقال إسحاق بن راهويه: لا ينبغى لأحد استيقظ ليلاً أو نهاراً إلا أن يغسل يده قبل أن يدخلها الوضوء، قال: والقياس فى نوم النهار أنه مثل نوم الليل؛ قال: فإذا كان النائم ليلاً يجب عليه أن يغسل يده قبل أن يدخلها الإناء، لما ورد من ذلك فى الحديث؛ فنوم النهار مثل نوم الليل فى القياس.

قال أبو عمر: لا أعلم أحداً قال بقول الحسن، وأحمد بن حنبل فى هذه المسألة غيرهما؛ والناس على ما ذكرنا عن إسحاق فى التسوية بين نوم الليل والنهار، فإن أدخل يده فى الإناء وهى طاهرة لا نجاسة فيها لم يضره عندهم ذلك؛ وعلى هذا جمهور علماء المسلمين من الصحابة والتابعين.

ذكر عبدالرزاق، عن الثورى، عن جابر، عن الشعبى، قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ يدخلون أيديهم فى الماء وهم جنب والنساء حيض، فلا يفسد ذلك بعضهم على بعض. وعبدالرزاق، عن عمر بن ذر، قال: رأيت إبراهيم النخعى قرب له وضوءه، فأدخل يده فى وضوئه قبل أن يغسلها، فقال له: أمثلك يفعل هذا يا أبا عمران؟! فقال إبراهيم: ليس حيث تذهب يا أبا عمر، رأيت المهراس الذى كان أصحاب رسول الله ﷺ يتوضئون فيه كيف كانوا يصنعون به؟.

قال أبو عمر: هذا عندنا على أن وضوءه ذلك كان فى مطهرة وشبهها مما لم يمكنه أن يصب منه يده، فلذلك أدخل يده فيه، والله أعلم.

وقد ذكر عبدالرزاق، عن الثورى، وابن عيينة، عن الصلت بن بهرام، قال: رأيت إبراهيم النخعى يبول، ثم يدخل يده فى المطهرة.

ومعمر، عن قتادة، عن ابن سيرين، أنه كان يدخل يده فى وضوئه وقد خرج من الكنيف قبل أن يغسلها.

وابن المبارك، عن هشام، عن ابن سيرين مثله؟ وأيوب، عن ابن سيرين، عن عبيدة مثله.

وروى عبد الله بن محمد بن أسماء، قال: حدثنا مهدي بن ميمون، قال: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، قال: رأيت سالم بن عبد الله بال فأتى بركوة فيها ماء، فغمس يده في جوف الركوة يغسلها.

وعبدالرزاق، عن ابن جريج، عن عطاء، قال: إذا غسلت كفى قبل أن أدخلها الإناء لم أغسلها مع الذراعين؛ قال: وإن غمست كفيك في الوضوء قبل تغسلها فتوضأت، ثم ذكرت فلا تعد لوضوئك ولحسبك لعمرى إنا لننسى ذلك كثيراً، ثم لا تزيد على ذلك الماء.

وعن ابن جريج، عن عطاء، قال: إن أمنت أن يكون بكفيك أنى أو قشب، فلا يضرك أن تدخلهما في وضوئك قبل أن تغسلهما.

قال أبو عمر: من جعل ترتيب الوضوء واجباً عضواً بعد عضو، فلا يتحصل على أصله إلا أن يكون غسل اليدين قبل إدخالهما في الوضوء بدءاً. وأما من أجاز تقديم غسل اليدين على الوجه، فيجىء على أصله ما قال عطاء: أنه لا يعيد غسل كفيه مع ذراعيه.

قال أبو عمر: وروينا عن علي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، والبراء بن عازب، وجريير بن عبد الله، أنهم كانوا يتوضئون من المطاهر التي يتوضأ منها العوام، ويدخلون أيديهم فيها ولا يغسلونها.

وذكر وكيع، عن سيفان، ومسعر، عن مزاحم بن زفر، قال: قلت للشعبي: أكور مخمر أحب إليك أن أتوضأ به أم من المطهرة التي يدخل فيها الجزار يده؟ قال: لا بل المطهرة التي يدخل فيها الجزار يده.

وذكر أبو عبيد القاسم بن سلام بعض هذه الأحاديث في الوضوء من المطاهر، ثم قال: هذا كله قول أهل الحجاز والعراق: إن هذه المطاهر لا ينجسها وضوء الناس منها.

وقال أبو عبد الله المروزي - وكذلك القول عندنا - قال: ومعنى المطاهر: هذه السقايات التي تكون فيها الحياض فيتوضأ منها الصادر والوارد، وإنما أرادت العلماء من هذا أنهم رأوا أن إدخالهم أيديهم في الماء لا يفسده. قال: وعلى هذا أمر المسلمين أن رجلاً لو أدخل يده في الإناء قبل غسلها لم ينجس ذلك ماء،؟ إلا أنه مسمى في ترك غسلها؛ لأن السنة أن يبدأ بغسلها قبل أن يدخلها الإناء.

وذكر المروزي، عن إسحاق، عن عبد الله بن نمير، عن الأشعث، عن الشعبي، قال:

كتاب الطهارة ٢٧٩
النائم والمستيقظ سواء إذا وجب عليه الوضوء لم يدخل يده فى الإناء حتى يغسلها؛
قال: حدثنا إسحاق، قال: حدثنا المعتمر، عن سالم، عن الحسن، قال: لا تغمسوا
أيديكم فى الإناء حتى تغسلوها.

وذكر عبدالرزاق، عن معمر، وابن جريج، عن ابن طاوس، عن أبيه، أنه كان يغسل
يديه قبل أن يدخلهما الماء.

عبدالرزاق، عن ابن جريج، قال: حدثنا نافع، عن ابن عمر، أنه كان يغسل يديه قبل
أن يدخلهما الوضوء.

ورواه عيسى بن يونس، عن ابن جريج، عن نافع، عن عمر، أنه كان لا يدخل يده
الإناء حتى يغسلها، وذكر الحارث بن مسكين، عن ابن وهب، قال: نعم وقد كان قال
لى قبل ذلك: إن كانت يده طاهرة. فلا بأس أن يدخلها الوضوء قبل أن يغسلها.

قال: وسئل عن المهراس الذى كان الناس يتوضئون فيه، فقال: لم يكن يومئذٍ
مهراس؟ قال: وقال مالك فى الذى قال لأبى هريرة: كيف بالمهراس: فقال مالك:
أكره أن يعارض مثل هذا من قول رسول الله ﷺ.

وقال الحارث، عن عبدالرحمن بن القاسم، عن مالك، أنه قيل له: يا أبا عبد الله:
فالمهراس؟ قال: أى المهراس؟ قيل: إن قومًا يتحدثون أنهم أدركوه، ويذكرون أنه كان
مهراس يتوضأ فيه الرجال والنساء؛ فأنكر أن يكون ثم مهراس، ورأيت أنه يستحب أن
يفرغوا على أيديهم قبل أن يدخلوا أيديهم فى الماء، وقال: ما أرى الناس إلا وقد كان
لهم القدح وغير ذلك.

وذكر المروزى، قال: حدثنا أبو زرعة، قال: حدثنا الفضل بن دكين، قال: رأيت
سفيان يتوضأ من مطهرة الجسد ونحن فى جنازة.

٣ - باب الطهور للوضوء

٢٢ - حديث ثان لصفوان بن سليم، مسند:

مالك، عن صفوان بن سليم، عن سعيد بن سلمة من آل بنى الأزرق، عن المغيرة بن
أبى بردة - وهو من بنى عبدالدار - أنه أخبره أنه سمع أبا هريرة، يقول: جاء رجل إلى
رسول الله ﷺ، فقال: «يا رسول الله، إنا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء، فإن
توضأنا به عطشنا، أفنتوضأ من ماء البحر؟ فقال رسول الله ﷺ: هو الطهور ماؤه، الحل
ميتته» (٣٣٥).

قال أبو عمر: قد مضى ذكر صفوان بن سليم وحاله فى أول بابيه، أما سعيد بن سلمة، فلم يرو عنه - فيما علمت - إلا صفوان بن سليم، والله أعلم. يقال إنه مخزومى من آل ابن الأزرق أو بنى الأزرق، ومن كانت هذه حاله، فهو مجهول لا تقوم به حجة عندهم وأما المغيرة بن أبى بردة، فهو المغيرة بن عبد الله بن أبى بردة، قيل إنه غير معروف فى حملة العلم كسعيد بن سلمة؛ وقيل ليس بمجهول.

قال أبو حاتم الرازى: روى عنه يحيى بن سعيد الأنصارى، وروى صفوان بن سليم، عن سعيد بن سلمة، عنه، وروى اجلاح، عن عبد الله بن سعيد المخزومى، عنه.

قال أبو عمر: المغيرة بن أبى بردة وجدت ذكره فى مغازى موسى بن نصير بالمغرب، وكان موسى يستعمله على الخيل، وفتح الله له فى بلاد البربر فتوحات فى البر والبحر، وقد سأل أبو عيسى الترمذى محمد بن إسماعيل البخارى عن حديث مالك هذا عن صفوان بن سليم؟ فقال: هو عندى حديث صحيح.

قال أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذى: فقلت للبخارى هشيم يقول فيه المغيرة بن أبى برزة؟ فقال: وهم فيه، إنما هو المغيرة بن أبى بردة، قال: وهشيم ربما وهم فى الإسناد - وهو فى المقطعات أحفظ .

قال أبو عمر: لا أدرى ما هذا من البخارى - رحمه الله - ولو كان عنده صحيحًا، لأخرجه فى مصنفه الصحيح عنده ولم يفعل، لأنه لا يعول فى الصحيح إلا على الإسناد، وهذا الحديث لا يحتاج أهل الحديث بمثل إسناده؛ وهو - عندى - صحيح، لأن العلماء تلقوه بالقبول له والعمل به، ولا يخالف فى جملة أحد من الفقهاء، وإنما الخلاف فى بعض معانيه على ما نذكر، إن شاء الله.

حدثنا أبو عثمان سعيد بن نصر، وأبو عثمان النحوى، قالا: حدثنا أبو عمر أحمد ابن دحيم بن خليل، قال: حدثنا أبو جعفر محمد بن إبراهيم الديلى، قال: حدثنا أبو عبيد الله سعيد بن عبد الرحمن المخزومى، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن يحيى بن

=البحر. وأبوداود ٢١/١ برقم ٨٣ عن أبى هريرة فى كتاب الطهارة، باب الوضوء بماء البحر. والنسائى ٥٠/١ عن أبى هريرة. كتاب الطهارة، باب ماء البحر. وابن ماجه ١٣٦/١ برقم ٣٨٦ عن أبى هريرة فى كتاب الطهارة، باب ٣٨ الوضوء بماء البحر. وأحمد ٢٣٧/٢ عن أبى هريرة. والبيهقى فى السنن الكبرى ٣/١ عن أبى هريرة. والحاكم فى المستدرک ١٤١/١ عن أبى هريرة. وابن أبى بردة فى كتاب الطهارة، باب البحر طهور مائه. والطبرانى فى الكبير ٢٠٣/٢ عن جابر. وابن أبى شيبه بالمعنف ١٣٠/١ عن أبى بكر.

سعيد، عن رجل من أهل المغرب يقال له المغيرة بن عبد الله بن أبي بردة، «أن ناساً من بنى مدلج أتوا رسول الله ﷺ فقالوا: يا رسول الله، إنا نركب أرماتاً^(٣٣٦) في البحر، ويحمل أحدنا مويها لسقيه، فإن توضحنا به عطشنا، وإن توضحنا بماء البحر، وجدنا في أنفسنا؛ قال رسول الله ﷺ: هو الطهور ماؤه الحل ميتته^(٣٣٧)».

قال أبو عمر: أرسل يحيى بن سعيد الأنصاري هذا الحديث، عن المغيرة بن أبي بردة، لم يذكر أبا هريرة، ويحيى بن سعيد أحد الأئمة في الفقه والحديث، وليس يقاس به سعيد بن سلمة ولا أمثاله، وهو أحفظ من صفوان بن سليم؛ وفي رواية يحيى بن سعيد لهذا الحديث، ما يدل على أن سعيد بن سلمة لم يكن بمعروف من الحديث عند أهله. وقد روى هذا الحديث عن يحيى بن سعيد، عن المغيرة بن عبد الله بن أبي بردة، عن أبيه، عن النبي ﷺ؛ والصواب فيه عن يحيى بن سعيد، ما رواه عنه ابن عيينة مرسلاً كما ذكرنا، والله أعلم. وقد روى هذا الحديث عن النبي ﷺ من حديث الفراسي رجل من بنى فراس مذكور في الصحابة.

حدثنا خلف بن قاسم، قال: حدثنا أحمد بن الحسن بن عتبة الرازي بمصر، قال: حدثنا أبو الزنباع روح بن الفرغ القطان، قال: حدثنا يحيى بن عبد الله بن بكير، قال: حدثني الليث بن سعد، عن جعفر بن ربيعة، عن بكر بن سواده، عن مسلم بن مخشى، أنه حدث أن الفراسي قال: «كنت أصيد في البحر الأخضر على أرمات، وكنت أحمل قربة فيها ماء، فإذا لم أتوضأ من القربة، رفق ذلك بي وبقيت لي؛ فجئت رسول الله ﷺ فقصصت عليه ذلك، وقلت: أتوضأ من ماء البحر يا رسول الله؟ فقال: هو الطهور ماؤه الحل ميتته^(٣٣٨)».

وقد أجمع جمهور^(٣٣٩) العلماء وجماعة أئمة الفتيا بالأمصار من الفقهاء أن البحر طهور ماؤه، وأن الوضوء جائز به، إلا ما روى عن عبد الله بن عمر بن الخطاب،

(٣٣٦) أرماتاً جمع رمت وهو خشب يضم بعضه إلى بعض ويركب في الماء، جهرة اللغة ٤١/١.
(٣٣٧) أخرجه ابن أبي شيبة بالمصنف ١٣٠/١ عن عبد الله بن المغيرة، عن رجل من بنى مدلج «أنه سأل النبي» وأخرجه الحاكم عن المغيرة بن أبي بردة، عن رجل من بنى مدلج ١٤١/١.
وأخرجه عبدالرزاق في المصنف، عن المغيرة بن عبد الله بن أبي بردة ج ٤/٥١٤ برقم ٨٦٥٧، وأخرجه البيهقي بسنده، عن المغيرة بن أبي بردة، عن رجل من بنى مدلج ٣/١.
(٣٣٨) أخرجه البيهقي بالسنن الكبرى، عن أبي هند الفراسي، عن أبي هريرة، عن النبي مرفوعاً ج ٤/١.
(٣٣٩) الإجماع لابن المنذر ص ٣٣.

وعبد الله بن عمرو بن العاص؛ فإنه روى عنهما أنهما كرها الوضوء من ماء البحر، ولم يتابعهما أحد من فقهاء الأمصار على ذلك، ولا عرج عليه ولا التفت إليه، لحديث هذا الباب عن النبي ﷺ.

وهذا يدل على استشهار الحديث عندهم، وعملهم به وقبولهم له؛ وهذا أولى عندهم من الإسناد الظاهر الصحة بمعنى ترده الأصول - وبالله التوفيق -.

وقد خالفهما ابن عباس، حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن إبراهيم بن جامع، قال: حدثنا علي بن عبدالعزيز، قال: حدثنا خلف بن موسى بن خلف العمي، قال: حدثنا أبي، عن قتادة، عن موسى بن سلمة الهذلي، قال: سألت ابن عباس عن الوضوء بماء البحر، وقال: هما البحران، فلا تبالي بأيهما توضأت. وفي حديث هذا الباب من الفقه إباحة ركوب البحر، لأن رسول الله ﷺ لو كره ركوبه لنهى عنه الذين قالوا: إنا نركب البحر؛ وقولهم هذا يدل على أن ذلك كان كثيراً ما يركبونه لطلب الرزق من أنواع التجارة وغيرها، وللجهاد وسائر ما فيه إباحة أو فضيلة، والله أعلم. فلم ينههم عن ركوبه؛ وهذا - عندي - إنما يكون لمن سهل ذلك عليه ولم يشق عليه ويصعب به كالمائد المفرط الميد، أو من لا يقدر معه على أداء فروض الصلاة ونحوها من الفرائض؛ ولا يجوز عند أهل العلم ركوب البحر في حين ارتجاعه، ولا في الزمن الذي الأغلب منه عدم السلامة فيه والعطب والهلاك؛ وإنما يجوز عندهم ركوبه في زمان تكون السلامة فيه الأغلب، والله أعلم.

وفي قول الله - عز وجل - : ﴿هُوَ الَّذِي يَسِيرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ (٣٤٠) وقوله تعالى: ﴿وَالْفَلَكَ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ﴾ (٣٤١) ما فيه كفاية ودلالة واضحة في إباحة ركوب البحر إذا كان كما وصفنا، وبالله توفيقنا.

وأما ما جاء عن عمر بن الخطاب، وعمر بن عبدالعزيز، وغيرهما من السلف أنهم كانوا ينهون عن ركوب البحر؛ فإنما ذلك على الاحتياط وترك التفرير بالمهج في طلب الاستكثار من الدنيا، والرغبة في المال، والله أعلم.

وإذا جاز ركوب البحر في الجهاد وطلب المعيشة، فركوبه للحج في أداء الفرض أجوز لمن قدر على ذلك وسهل عليه. وقد روى عن الشافعي - رحمه الله - أنه قال: ما يبين لي أن أوجب الحج على من وراء البحر، ولا أدري كيف استطاعته؟.

قال أبو عمر: قد أجمع العلماء على أن من بين مكة من اللصوص والفتن ما يقطع الطريق، ويخاف منه في الأغلب ذهاب المهجة والمال، فليس ممن استطاع إليه سبيلاً، فكذلك أهوال البحر، والله أعلم.

وفى هذا الحديث أيضاً من الفقه أن المسافر إذا لم يكن معه من الماء إلا ما يكفيه لشربه، وما لا غنى به عنه لشفته، أنه جائز له أن يقيم ويترك ذلك الماء لنفسه حتى يجد الماء. وأما قوله ﷺ: الحل ميتته، يقال: حل وحلال، وحرم وحرام بمعنى واحد؛ فإن العلماء اختلفوا في ذلك: فقال مالك: يؤكل ما في البحر من السمك والدواب وسائر ما في البحر من الحيوان، وسواء اصطيده، أو وجد ميتاً طافياً وغير طاف؛ قال: وليس شيء من ذلك يحتاج إلى ذكاة، لقول رسول الله ﷺ: هو الطهور ماؤه الحل ميتته. وكره مالك خنزير الماء من جهة اسمه ولم يحرمه، وقال: أنتم تقولون خنزير، قال ابن القاسم: أنا أنقيه ولا أراه حراماً.

وقال ابن أبي ليلى: لا بأس بأكل كل شيء يكون في البحر من الضفدع، والسرطان، وحية الماء، وغير ذلك؛ وهو قول الثوري في رواية الأشجعي.

وروى عنه أبو إسحاق الفزاري أنه قال: لا يؤكل من صيد البحر إلا السمك.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا يؤكل السمك الطافي، ويؤكل ما سواه من السمك، ولا يؤكل شيء من حيوان البحر إلا السمك.

وقال الأوزاعي: صيد البحر كله حلال، ورواه عن مجاهد؛ وكره الحسن بن حي أكل الطافي من السمك، وقال الليث بن سعد: ليس بميتة البحر بأس. قال: وكذلك كلب الماء، وترس الماء؛ قال: ولا يؤكل إنسان الماء، ولا خنزير الماء.

وقال الشافعي: ما يعيش في الماء فلا بأس بأكله، وأخذه ذكاته، ولا بأس بخنزير الماء.

قال أبو عمر: قال الله عز وجل: ﴿أَحْلَلْ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ مَتَاعًا لَكُمْ﴾ (٣٤٢) فروى عن عمر بن الخطاب، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وزيد ابن ثابت، وأبي هريرة، قالوا: «طعامه ما ألقى وقذف» (٣٤٣).

وروى عن ابن عباس أنه قال: «طعامه ميتة»، وهو في ذلك المعنى، وروى عنه أنه قال: طعامه مليحه» (٣٤٤).

(٣٤٢) المائدة ٩٦.

(٣٤٣) ذكره في الكنز ٣٩٨/٢ برقم ٤٣٤٨ وعزاه لعبد بن حميد، وابن جرير، عن ابن عباس.

(٣٤٤) ذكره في الكنز برقم ٤٣٤٧ وعزاه لعبد الرزاق، وعبد بن حميد، وابن جرير، وابن أبي حاتم، وإلى الشيخ، عن ابن عباس.

وروى عن أبى بكر الصديق قال: «كل دابة فى البحر فقد ذبحها الله لكم» (٣٤٥).

ذكر عبدالرزاق: أخبرنا معمر، عن أيوب، عن أبى الزبير، عن مولى لأبى بكر، عن أبى بكر، قال: «كل دابة فى البحر قد ذبحها الله لك فكلها» (٣٤٦).

قال: وأخبرنا الثورى، عن عبدالملك بن أبى بشير، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: «أشهد على أبى بكر أنه قال: السمكة الطافية حلال لمن أراد أكلها» (٣٤٧).

وروى عن على بن أبى طالب أنه كره الطافى من السمك، وروى عنه أنه كره أكل الجرى (٣٤٨) من وجه لا يثبت، وروى عنه أنه لا بأس بأكل ذلك كله وهو أصح عنه.

ذكر عبدالرزاق، عن الثورى، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن على - رضى الله عنه - قال: «الجراد والخيتان ذكى كله» (٣٤٩) فعلى مختلف عنه فى أكل الطافى من السمك، ولم يختلف عن جابر أنه كره أكل الطافى من السمك، وهو قول طاوس، ومحمد بن سيرين، وجابر بن زيد، وأبى حنيفة وأصحابه؛ واحتج لهم من أجاز ذلك بما حدثناه عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا أحمد بن عبدة، قال: أخبرنا يحيى بن مسلم الطائفى، قال: أخبرنا إسماعيل بن أمية، عن أبى الزبير، عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما ألقى البحر أو جزر عنه فكلوه، وما مات فيه وطفى، فلا تأكلوه» (٣٥٠).

قال أبو داود: روى هذا الحديث سفيان الثورى، وأيوب السختياني، وحماد بن سلمة، عن أبى الزبير، عن جابر. وحجة مالك، والشافعى فى هذا الباب قوله ﷺ فى البحر: هو الطهور مأؤه، الحل ميته. وأصح ما فى هذا الباب من جهة الإسناد مما هو حجة لمالك والشافعى، حديث ابن عمر، وحديث جابر.

(٣٤٥) وذكره بالكنز ٤٣٨/١٥ برقم ٤١٧٣٦ عن أبى بكر، وعزاه لمسدد، والحاكم فى الكنز.

(٣٤٦) أخرجه عبدالرزاق بلفظه عن مولى أبى بكر برقم ٨٦٥٥ عن أبى بكر.

(٣٤٧) أخرج نحوه عبدالرزاق، عن أبى بكر الصديق برقم ٨٦٥٤ ج ٤/٥٠٣.

(٣٤٨) الجرى نوع من السمك النهري الطويل ويقال له ثعبان الماء ليس له عظم إلا عظم الرأس.

(٣٤٩) أخرجه عبدالرزاق بالمصنف، عن على ج ٤/٥٠٦ برقم ٨٦٦٣.

(٣٥٠) أخرجه أبو داود برقم ٣٨١٥ عن جابر فى كتاب الأطعمة، باب أكل الطافى من السمك.

والبيهقى ٢٥٦/٩ كتاب الصيد والذبائح، باب من كره أكل الطافى، عن جابر. وابن ماجه

٣٢٤٧ عن جابر ج ٢/ ١٠٨٢ كتاب الصيد، باب الطافى من صيد البحر. والدارقطنى

٢٦٨/٤ عن جابر. وذكره بالكنز برقم ٤٠٩٦٩ ج ١٥/٢٧٧ وعزاه لأبى داود وابن ماجه،

عن جابر.

حدثنا سعيد بن نصر، وعبدالوارث بن سفيان، قالا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق، قال: حدثنا أبو ثابت المدني، قال: حدثنا عبد الله بن وهب، قال: حدثني عمر بن محمد، أن نافعا حدثه، أن ابن عمر قال: «غزونا فجعلنا حتى إنا لنقسم التمرة والتمرتين؛ فبينما نحن على شاطئ البحر، إذ رمى البحر بحوت ميتة، فاقتطع الناس منه ما شاءوا من شحم ولحم، وهو مثل الطرب؛ فبلغني أن الناس لما قدموا على النبي ﷺ أخبروه، فقال: هل معكم منه شيء؟» (٣٥١).

وأما حديث جابر، فحدثنا سعيد بن نصر، وعبدالوارث قالا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن أبي الزبير، عن جابر، قال: «بعثنا رسول الله ﷺ في سرية وأمر علينا أبا عبيدة بن الجراح، وزودنا جرابا من تمر، فكان يقسمه بيننا قبضة، قبضة؛ ثم أقام ذلك حتى صار تمرة، تمرة؛ فلما فقدناها، وجدنا فقدناها؛ فمررنا بساحل البحر، فإذا حوت يقال له العنبر ميت؛ فأردنا أن نجاوزة، ثم قلنا: نحن جيش رسول الله، فأقمنا عليه عشرين ليلة نأكل منه، وأدهنا من ذلك الشحم، ولقد قعد في عينه ثلاثة عشر رجلا منا؛ فلما قدمنا، ذكرنا ذلك للنبي ﷺ فقال: رزق ساقه الله إليكم، فهل عندكم منه شيء؟» (٣٥٢).

ففي هذا الحديث - وهو من أثبت الأحاديث - دليل على أن ما قذف البحر أو مات فيه من دابة وسمكة حلال كله؛ ولهذا الحديث طرق كثيرة، قد ذكرنا كثيرا منها في غير هذا الموضع؛ وفيه ما يصحح حديث صفوان بن سليم، عن سعيد بن سلمة، وإن حديث سعيد بن سلمة له أصل في رواية الثقات.

حدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا محمد بن بكر، حدثنا أبو داود، حدثنا النفيلي، حدثنا زهير، قال: حدثنا أبو الزبير، عن جابر، قال: «بعثنا رسول الله ﷺ وأمر علينا أبا عبيدة بن الجراح يعطينا تمرة تمرة، كنا نخصها كما يمص الصبي، ثم نشرب عليها من الماء، فتكفينا يومنا إلى الليل؛ وكنا نضرب بعصينا الخبط (٣٥٣) ثم نبله بالماء فنأكله؛ قال: فانطلقنا على ساحل البحر، فرفع لنا كهيئة الكتيب الضخم فأتيناه، فإذا هو دابة تدعى العنبر، فقال أبو عبيدة: ميتة ولا تحل لنا؛ ثم قال: لا بل نحن رسل رسول الله ﷺ، وفي سبيل الله وقد اضطررتم فكلوا، فأقمنا عليها شهرا ونحن ثلاثمائة حتى سمنا؛

(٣٥١) أخرجه الدارقطني عن عمر ج ٢٦٦/٤ كتاب الصيد والذبائح باب الصيد.

(٣٥٢) أخرجه البيهقي في السنن ج ٢٥١/٩ عن جابر. وأخرجه النسائي ج ٢٠٧/٧ عن جابر في

كتاب الصيد، باب ميتة البحر.

(٣٥٣) الخبط ورق السلم فهو ما تساقط من ورق الشجر.

فلما قدمنا إلى رسول الله ﷺ ذكرنا ذلك له؛ فقال: هو رزق أخرجه الله لكم، فهل معكم من لحمه شيء فتعطوننا؟ فأرسلنا إلى رسول الله ﷺ منه فأكل» (٣٥٤).

٢٣ - إسحاق عن حميدة حديث واحد. حديث خامس عشر لإسحاق، عن

حميدة:

مالك، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن حميدة بنت أبي عبيدة بن فروة، عن خالتها كبشة بنت كعب بن مالك، وكانت تحت ابن أبي قتادة أنها أخبرتها، «أن أبا قتادة دخل عليها، فسكنت له وضوءاً، فجاءت هرة تشرب منه، فأصغى لها الإناء حتى شربت، قالت كبشة: فرأى أنظر إليه، فقال: أتعجبين يا ابنة أخي؟ قالت: فقلت: نعم! فقال: إن رسول الله ﷺ قال: «إنها ليست بنجس، إنها من الطوافين عليكم، أو الطوافات» (٣٥٥).

هكذا قال يحيى، حميدة بنت أبي عبيدة بن فروة، ولم يتابعه أحد على قوله ذلك، وهو غلط منه، وإنما يقول الرواة للموطأ كلهم: ابنة عبيد بن رفاع، إلا أن زيد بن الحباب قال فيه: عن مالك عن حميدة بنت عبيد بن رافع، الأنصاري. وقد ذكرناه في كتابنا، في الصحابة.

واختلف الرواة عن مالك، في رفع الحاء ونصبها، من حميد فبعضهم قال: حميدة بفتح الحاء وكسر الميم، وبعضهم قال: حميدة، بضم الحاء وفتح الميم، وحميدة هذه هي امرأة إسحاق، ذكر ذلك يحيى القطان ومحمد بن الحسن الشيباني ففي هذا الحديث عن مالك.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا بكر بن

(٣٥٤) أخرجه البخاري ١٦٣/٧ عن جابر في كتاب الصيد، باب صيد البحر. والنسائي

ج ٢٠٨/٧ عن جابر في كتاب الصيد مئة البحر. والبيهقي في السنن ٢٥١/٩ عن جابر.

(٣٥٥) أخرجه أبو داود برقم ٧٥ ج ١٩/١ عن كبشة في كتاب الطهارة، باب سؤر الهرة.

والترمذي برقم ٩٢ ج ١٥٣/١ عن كبشة في كتاب الطهارة ٦٩ سؤر الهرة. والنسائي

٥٥/١ عن كبشة في كتاب الطهارة، وابن ماجه برقم ٣٦٧ عن كبشة ج ١٣١/١ كتاب

الوضوء بسؤر الهرة. والحاكم ١٥٩/١ عن كبشة في كتاب الطهارة، باب سؤر الهرة.

والدارقطني ٧٠/١ عن كبشة. وأحمد ٢٩٦/٥ عن أبي قتادة. والبيهقي في السنن ٢٤٥/١

كتاب الطهارة، باب سؤر الهرة، عن كبشة. وابن أبي شيبة ٣١/١ كتاب الطهارات، باب

من رخص في الوضوء بسؤر الهرة، عن كبشة. والحميدي برقم ٤٣٠ عن كبشة. وابن خزيمة

برقم ١٠٢ عن كبشة. والبعوي بشرح السنة ٦٩/٢ عن كبشة.

حماد، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا يحيى، عن مالك، قال: حدثني إسحاق بن عبد الله، قال: حدثني امرأتى حميدة، قالت: حدثني كبشة ابنة كعب بن مالك، قالت: رأيت أبا قتادة توضأ، ثم أصغى إناءه للهرة، قالت: فنظر إلى، فقال: أتعجبين؟ سمعت رسول الله ﷺ يقول: إنها ليست بنجس، إنها من الطوافات عليكم والطوافين.

ورواه ابن المبارك، عن مالك، عن إسحاق، بإسناده مثله، إلا أنه قال: كبشة امرأة أبي قتادة، وهذا وهم منه، وإنما هي امرأة ابن أبي قتادة، وأما حميدة، فامرأة إسحاق، وكنيتها أم يحيى.

وفى هذا الحديث أن خبر الواحد، النساء فيه والرجال سواء، وإنما المراجعة في ذلك، الحفظ والاتفاق والصلاح، وهذا لا خلاف بين أهل الأثر.

وفيه إباحة اتخاذ الهر، وما أبيح اتخاذه للانتفاع به، جاز بيعه وأكل ثمنه، إلا أن يخص شيئاً من ذلك دليل، فيخرجه عن أصله.

وفيه أن الهر ليس ينجس ما شرب منه، وأن سؤره طاهر، وهذا قول مالك وأصحابه، والشافعي وأصحابه، والأوزاعي، وأبي يوسف القاضي، والحسن بن صالح ابن حى.

وفيه دليل على أن ما أبيح لنا اتخاذه، فسؤره طاهر، لأنه من الطوافين علينا، ومعنى الطوافين علينا، الذين يداخلوننا ويخالطوننا، ومنه قول الله عز وجل فى الأطفال: ﴿طوافون عليكم بعضكم على بعض﴾.

وكذلك قال ابن عباس وغيره فى الهر، إنها من متاع البيت، حدثنا أحمد بن عمر، قال: حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن فطيس، قال: حدثنا محمد بن إسحاق بن شيبويه السجسى، قال: حدثنا عبدالرزاق، قال: حدثنا معمر، عن قتادة، عن جابر بن زيد، أو عكرمة، عن ابن عباس، قال: «الهر من متاع البيت، والطواف والخادم» (٣٥٦).

ومن ذلك قوله: ﴿يطوف عليهم ولدان﴾ (٣٥٧). أى يخدمهم ولدان، ويترددون

(٣٥٦) أخرجه عبدالرزاق ١٠٢/١ برقم ٣٥٨ عن ابن عباس ابن عدى فى الضعفاء ٣٨٦/٢،

٢٤٢/٥.

(٣٥٧) الإنسان ١٩.

عليهم بما يشتهون، وطهارة الهر، تدل على طهارة الكلب، وأن ليس في حي نجاسة سوى الخنزير، والله أعلم، لأن الكلب من الطوافين علينا، ومما أبيح لنا اتخاذه في مواضع الأمور، وإذا كان حكمه كذلك في تلك المواضع، فمعلوم أن سؤره في غير تلك المواضع، كسؤره فيها، لأن عينه لا تنتقل.

ودل ما ذكرناه، على أن ما جاء في الكلب، من غسل الإناء من ولوغه سبعاً، أنه تعبد، واستحباب، لأن قوله ﷺ في الهر: «إنها ليست بنجس إنها من الطوافين عليكم»، بيان أن الطوافين علينا، ليسوا بنجس في طباعهم، وخلقتهم، وقد أبيح لنا اتخاذ الكلب للصيد، والغنم، والزرع أيضاً، فصار من الطوافين علينا، والاعتبار أيضاً يقضى بالجمع بينهما، لعله أن كل واحد منهما، سبع يفترس ويأكل الميتة، فإذا جاء نص في أحدهما، كان حكم نظيره حكمه، ولما فارق غسل الإناء من ولوغ الكلب سائر غسل النجاسات كلها، علمنا أن ذلك ليس للنجاسة، ولو كان لنجاسة سلك به سبيل النجاسات، في الإنقاء من غير تحديد، وأما قول من قال: إنه ليس في حديث أبي قتادة ما يدل، من قول رسول الله ﷺ، على طهارة الهر، وزعم أن أبا قتادة هو القائل أنها ليست بنجس، ثم قال: قال رسول الله ﷺ: «إنها من الطوافين عليكم»، فإنه شبهه عليه برواية من روى هذا الحديث، عن إسحاق وغيره فقال فيه: عن أبي قتادة أنها ليست بنجس، وقال: قال أبو قتادة: قال رسول الله ﷺ: «هي من الطوافين عليكم». قال: ويكون الطوافون علينا، ينجسون الماء، قال: فقول أبي قتادة أنها ليست بنجس، لم يضافه إلى رسول الله، وإنما أضاف إلى رسول الله قوله: إنها من الطوافين.

قال أبو عمر: هذا اعتلال لا معنى له. لأن حديث مالك، وهو أصح الناس له نقلاً عن إسحاق، فيه أن رسول الله ﷺ، قال: إنها ليست بنجس، إنها من الطوافين عليكم. وفي هذا بيان جهله بحديث مالك، ثم يقول: إن ذلك لو كان كما ذكر، من قول أبي قتادة، ولم يكن مرفوعاً، لكننا أسعد بالتأويل منه، لأن أبا قتادة إنما خاطبها بما فهمه عن رسول الله ﷺ في الهر، ومن شهد القول، وعرف مخرجه، سلم الله في التأويل والنجاسة في الحيوان، أصلها مأخوذ من التوقيف، لا من جهة الرأي، فاستحال أن يكون ذلك رأى أبي قتادة، مع أن رواية مالك في طهارة الهر مرفوعة، ومن خالف مالكاً فوقفها، ليس بحجة فيما قصر عنه على مالك، ومالك عليه حجة. عند جميع أهل النقل إن شاء الله.

وما أعلم أحداً قط أسقط من حديث أبي قتادة هذا قوله عن النبي، عليه السلام: إنها ليست بنجس، إلا ما ذكره أسد بن موسى، عن حماد بن سلمة، عن إسحاق بن عبدا لله

ابن أبي طلحة، عن أبي قتادة، أنه كان يصغى الإناء للسنور، فيلغ فيه، ثم يتوضأ منه، ويقول: قال رسول الله ﷺ: «هي من الطوافين والطوافات عليكم»، وما رواه أيضاً أسد، عن قيس بن الربيع، عن كعب بن عبد الرحمن، عن جده أبي قتادة، نحوه، وهذان لا يحج بهما، لانقطاعهما، وفسادهما، وتقصير رواتهما عن الاتفاق، في الإسناد، والتمن.

وقد روى هذا الحديث جماعة عن إسحاق، كما رواه مالك، منهم: همام بن يحيى، وحسين المعلم، وهشام بن عروة، وابن عينة، وإن كان هام، وابن عينة، لم يقيما إسناده، وهؤلاء كلهم، يقولون في هذا الحديث، عن النبي ﷺ، أنه قال: إنها ليست بنجس، وإن كان بعضهم يخالف في إسناده، فمالك ومن تابعه، قد أقام إسناده، وجوده، وقد روى إسحاق بن راهويه، عن الدراوردي، عن أسيد بن أبي أسيد، عن أمه، عن أبي قتادة، عن النبي ﷺ، مثله قال: إنها ليست بنجس، أنها من الطوافين عليكم.

ومن أسقط من حديث أبي قتادة، عن النبي ﷺ، قوله «إنها ليست بنجس» فلم يحفظ، وقد ثبت ذلك بنقل الحفاظ الثقات، وبالله التوفيق، وقد روى عن عائشة، عن النبي ﷺ «أنه كان يمر به الهر، فيصغى لها الإناء، فتشرب، ثم يتوضأ بفضله» (٣٥٨).

وممن روينا عنه: «أن الهر ليس بنجس، وأنه لا بأس بفضله سؤره للوضوء، والشرب» العباس بن عبد المطلب، وعلى بن أبي طالب، وابن عباس، وابن عمر، وعائشة، وأبو قتادة، والحسن، والحسين، وعلقمة، وإبراهيم، وعكرمة، وعطاء بن يسار.

واختلف في ذلك عن أبي هريرة، والحسن البصري، فروى عطاء، عن أبي هريرة: «أن الهر كالكلب، يغسل منه الإناء سبعا، وروى أبو صالح ذكوان، عن أبي هريرة، قال: السنور من أهل البيت.

وروى أشعث، عن الحسن: أنه كان لا يرى بأساً بسؤر السنور، وروى يونس، عن الحسن، أنه قال: يغسل الإناء من ولوغه مرة، وهذا يحتمل أن يكون رأى في فمه أذى، ليصح مخرج الروايتين عنه، ولا نعلم أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ، روى عنه في الهر، أنه لا يتوضأ بسؤره، إلا أبا هريرة، على اختلاف عنه.

وأما التابعون، فروينا عن عطاء بن أبي رباح، وسعيد بن المسيب، ومحمد بن سيرين، أنهم أمروا بإراقة ماء ولغ فيه الهر، وغسل الإناء منه، وسائر التابعين، بالحجاز، والعراق، يقولون في الهر: إنه طاهر، لا بأس بالوضوء بسؤره.

وروى الوليد بن مسلم، قال: أخبرني سعيد، عن قتادة، عن أبي المسيب، والحسن «أنهما كرها الوضوء بفضل الهر»، قال الوليد: فذكرت ذلك لأبي عمرو الأوزاعي، ومالك بن أنس، فقالا: توضأ به، فلا بأس به، وإن وجدت غيره.

قال أبو عمر: الحجة عند التنازع والاختلاف، سنة رسول الله ﷺ، وقد صح عنه، من حديث أبي قتادة، في هذا الباب، ما ذكرنا. وعليه اعتماد الفقهاء في كل مصر، إلا أبا حنيفة، ومن قال بقوله، قال أبو عبد الله محمد بن نصر المروزي، الذي صار إليه جل أهل الفتوى، من علماء الأمصار، من أهل الأثر، والرأي جميعاً أنه لا بأس بسؤر السنور اتباعاً للحديث الذي روينا عن أبي قتادة، عن النبي ﷺ.

قال: وممن ذهب إلى ذلك مالك بن أنس، وأهل المدينة، والليث بن سعد، فيمن وافقه، من أهل مصر، والمغرب، والأوزاعي في أهل الشام، وسفيان الثوري فيمن وافقه من أهل العراق، قال: وكذلك قول الشافعي وأصحابه، وأحمد بن حنبل، وإسحاق، وأبي ثور، وأبي عبيدة، وجماعة أصحاب الحديث، قال: وكان النعمان يكره سؤره، وقال: إن كان توضأ به أجزاءه، وخالفه أصحابه، فقالوا: لا بأس به.

قال أبو عمر: ما حكاه المروزي، عن أصحاب أبي حنيفة، فليس كما حكاه عندنا، وإنما خالفه من أصحابه، أبو يوسف وحده، وأما محمد، وزفر، والحسن بن زياد، فيقولون بقوله، وأكثرهم يروون عنه، أنه لا يجزئ الوضوء بفضل الهر، ويحتجون لذلك ويروون عن أبي هريرة، وابن عمر «أنهما كرها الوضوء بسؤر الهر»، وهو قول ابن أبي ليلى.

وأما الثوري، فقد اختلف عنه، في سؤر الهر، فذكر في جامعه أنه كان يكره سؤر ما لا يؤكل لحمه، وما يؤكل لحمه فلا بأس بسؤره، وهو ممن يكره أكل الهر، وذكر المروزي، قال: حدثنا عمرو بن زرارة، قال: حدثنا أبو النضر، قال: حدثني الأشجعي، عن سفيان، قال: لا بأس بفضل السنور.

قال أبو عمر: لا أعلم لمن كره سؤر الهر حجة أحسن من أنه لم يبلغه حديث أبي قتادة، وبلغه حديث أبي هريرة في الكلب، فقاس الهر على الكلب، وقد فرقت السنة بين الهر والكلب، في باب التعبد، وجمعت بينهما على حسب ما قدمنا ذكره، من باب الاعتبار والنظر، ومن حجته السنة خصمته، وما خالفها مطروح - وبالله التوفيق.

ومن حجته أيضاً، ما رواه قرة بن خالد، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، عن

النبي ﷺ، أنه قال: «طهور الإناء إذا ولغ فيه الهر، أن يغسل مرة أو مرتين» (٣٥٩) شك قررة.

وهذا الحديث، لم يرفعه إلا قررة بن خالد، وقررة بن خالد ثقة ثبت، وأما غيره، فيرويه عن ابن سيرين، عن أبي هريرة قوله، وفي هذا الحديث من رأى أبى قتادة دليل على أن الماء اليسير تلحقه النجاسة، ألا ترى إلى قوله: «أتعجبين يا ابنة أختي؟ سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ليست بنجس» فدل هذا أن الهر لو كان عنده من باب النجاسات، لأفسد الماء، وإنما حمّله على أن يصفى لها الإناء، طهارتها، ولو كانت مما تنجس لم يفعل، فدل هذا على أن الماء عنده تفسده النجاسة، وإن لم تظهر فيه، لأن شرب الهر وغيره من الحيوان في الإناء، إذا لم يكن في فمه أذى من غيره، ليس ترى معه نجاسة في الإناء.

وهذا المعنى اختلف فيه أصحابنا، وسائر العلماء، فذهب المصريون من أصحاب مالك إلى أن قليل الماء يفسده قليل النجاسة، وأن الكثير لا يفسده إلا ما غير لونه، أو طعمه، أو ريحه، من المحرمات، وما غلب عليه من الأشياء الطاهرة، أخرجه من باب التطهير، وأبقاه على طهارته، ولم يحدوا بين القليل من الماء، الذى يفسده قليل النجاسة، وبين الكثير الذى لا يفسده إلا ما غلب عليه حدًا يوقف عنده، إلا أن ابن القاسم، روى عن مالك، فى الجنب يغتسل، فى حوض من الحياض التى تسقى فيها الدواب، ولم يكن غسل ما به من الأذى، أنه قد أفسد الماء، وروى عن مالك فى الجنب يغتسل فى الماء الدائم الكثير، مثل الحياض التى تكون بين مكة والمدينة، ولم يكن غسل ما به من الأذى، أن ذلك لا يفسد الماء، وهذا مذهب ابن القاسم، واشهب، وابن عبدالحكم، ومن اتبعهم من أصحابهم، المصرين إلا ابن وهب، فإنه قال فى الماء بقول المدنيين من أصحاب مالك، وقولهم ما حكاه أبو المصعب عنهم، وعن أهل المدينة أن الماء لا تفسده النجاسة الحالة فيه قليلا، كان أو كثيرا إلا أن تظهر فيه النجاسة، وتغير منه طعمًا، أو ريحًا أو لونًا، وكذلك ذكر أحمد بن المعذل أن هذا قول مالك بن أنس فى الماء.

وذكر ابن وهب، عن ابن لهيعة، عن خالد بن أبى عمران، أنه سأل القاسم بن محمد، وسالم بن عبد الله، عن الماء الراكد، الذى لا يجرى، تموت فيه الدابة، أي شرب منه، ويغسل منه الثياب؟ فقالا: انظر بعينك، فإن رأيت ماء لا يدينسه ما وقع فيه، نرجو أن لا يكون بأس.

قال: وأخبرني يونس، عن ابن شهاب، قال: كل ماء فيه فضل عما يصيبه من الأذى، حتى لا يغير طعمه، ولا لونه، ولا ريحه، فهو طاهر، يتوضأ به.

قال: وأخبرني عبد الجبار بن عمر، عن ربيعة، قال: إذا وقعت الميتة في البئر، فلم يتغير طعمها، ولا لونها، ولا ريحها، فلا بأس أن يتوضأ منها، وإن رأى فيه الميتة.

قال: فإن تغيرت، نزع منها قدر ما يذهب الرائحة عنها، وهو قول ابن وهب، وإلى هذا ذهب إسماعيل بن إسحاق، ومحمد بن بكير، وأبو الفرج، والأبهرى، وسائر المتحليين لمذهب مالك، من البغداديين.

وروى هذا المعنى عن عبد الله بن عباس، وابن مسعود، وسعيد بن المسيب عن اختلاف عنه، وسعيد بن جبير، وهو قول الأوزاعي، والليث بن سعد، والحسن بن صالح، وداود بن علي، وهو مذهب أهل البصرة أيضاً، وهو الصحيح في النظر، وجيد الأثر.

وأما الكوفيون، فالنجاسة عندهم تفسد قليل الماء، وكثيره، إذا حلت فيه، إلا الماء المستجد الكثير، الذي لا يقدر آدمى على تحريك جميعه، قياساً على البحر، الذي قال فيه رسول الله ﷺ: هو الطهور ماؤه، الحل ميتته.

وأما الشافعي، فمذهبه في الماء نحو مذهب المصريين من أصحاب مالك، وروايتهم في ذلك عن مالك، أن قليل الماء يفسده قليل النجاسة، ولا يفسد كثيره إلا ما غلب عليه، فغير طعمه، أو رائحته، أو لونه، إلا أن مالكا في هذه الرواية عنه، لا يحد حداً بين قليل الماء، الذي تلحقه النجاسة، وبين كثيره، الذي لا تلحقه النجاسة، إلا بالغلبة عليه، إلا ما غلب على النفوس أنه قليل، وما الأغلب عند الناس أنه كثير، وهذا لا يضبط لاختلاف آراء الناس، وما يقع في نفوسهم.

وأما الشافعي فحد في ذلك حداً، بين القليل والكثير، لحديث ابن عمر، عن النبي، ﷺ: «إذا كان الماء قلتين لن تلحقه نجاسة» (٣٦٠) «أو لم يحمل خبثاً».

وهو حديث يرويه محمد بن إسحاق، والوليد بن كثير جميعاً، عن محمد بن جعفر بن

(٣٦٠) أخرجه الطحاوي بمشكّل الآثار ٢٦٦/٣ عن ابن عمر، وابن ماجه برقم ٥١٧ ج ١ ١٧٢

كتاب الطهارة، باب ٧٥ عن عبد الله بن عمر، والدارقطني ٢١/١ عن ابن عمر. والحاكم بالمستدرک ١٣٤/١ عن ابن عمر في كتاب الطهارة، باب ذكر اختلاف الرواة والألفاظ في حديث القلتين، وابن عدي ٣٥٩/٦ عن ابن عمر. وذكره الزيلعي بنصب الراية ١١١/١ عن ابن عمر. وذكره بالكنز برقم ٢٧٤٩٧ ج ٩/٥٧٧ عن ابن عمر.

الزبير، وبعض رواة الوليد بن كثير، يقول فيه: عنه، عن محمد بن عباد بن جعفر، ولم يختلف عن الوليد بن كثير، أنه قال فيه: عن عبد الله بن عبد الله بن عمر، عن أبيه يرفعه، ومحمد بن إسحاق يقول فيه: عن محمد بن جعفر بن الزبير، عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن أبيه وعاصم أيضاً، فالوليد يجعله «عن عبد الله بن عبد الله»، ومحمد بن إسحاق يجعله «عن عبيد الله بن عبد الله»، ورواه عاصم بن المنذر «عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه»، فاختلف فيه عليه أيضاً، فقال حماد بن سلمة: عن عاصم بن المنذر، عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، وقال فيه حماد بن زيد: عن عاصم ابن المنذر، عن أبي بكر بن عبيد الله، عن عبد الله بن عمر، وقال حماد بن سلمة فيه: إذا كان الماء قلتين أو ثلاثاً، لم ينجسه شيء.

وبعضهم يقول فيه، إذا كان الماء قلتين، لم يحصل الخبث، وهذا اللفظ محتمل للتأويل، ومثل هذا الاضطراب في الإسناد، يوجب التوقف عن القول بهذا الحديث إلى أن القلتين غير معروفتين، ومحال أن يتعبدا لله عباده بما لا يعرفونه.

وأما حديث ولوغ الكلب في الإناء، وحديث النهي عن إدخال اليد في الإناء قبل غسلها، لمن انتبه من نومه، وحديث النهي عن البول في الماء الدائم الراكد، فقد عارضها ما هو أقوى منها، والأصل في الماء الطهارة، فالواجب أن لا يقضى بنجاسته، إلا بدليل، لا تنازع فيه، ولا مدفع له، ونحن نذكر ما نختاره من المذاهب في الماء هاهنا، ونذكر معنى ولوغ الكلب وغسل اليد، في باب أبي الزناد، إن شاء الله عز وجل.

قال أبو عمر: الدليل على أن الماء لا يفسد إلا بما ظهر فيه من النجاسة، أن الله عز وجل، سماه طهوراً، فقال: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾، (٣٦١) وفي طهور، معنيان: أحدهما أن يكون طهور، بمعنى: طاهر، مثل صبور وصابر، وشكور وشاكر، وما كان مثله. والآخر أن يكون بمعنى: فعل، مثل قتول، وضروب، فيكون فيه معنى التعدى، والتكثير، يدل على ذلك قوله عز وجل: ﴿وَيَنْزِلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ وَيُذْهِبَ عَنْكُمْ﴾ (٣٦٢).

وقد أجمعت الأمة أن الماء مطهر للنجاسات، وأنه ليس في ذلك كسائر المائعات الطاهرات، فثبت بذلك هذا التأويل، وما كان طاهراً مطهراً، استحال أن تلحقه النجاسة، لأنه لو لحقته النجاسة، لم يكن مطهراً أبداً، لأنه لا يطهرها إلا بممازجته

إياها، واختلاطه بها، فلو أفسدته النجاسة من غير أن تغلب عليه، وكان حكمه حكم سائر المائعات، التي تنجس بمماسة النجاسات لها، لم تحصل لأحد طهارة، ولا استنجى أبداً.

والسنن شاهدة لما قلنا، بمثل ما شهد به النظر، من كتاب الله عز وجل، فمن ذلك، أمر رسول الله ﷺ، أن يصب على بول الأعرابي دلو من ماء، أو ذنوب من ماء، وهو أصح حديث يروى في الماء، عن النبي ﷺ.

ومعلوم أن البول إذا صب عليه الماء مازجه، ولكنه إذا غلب الماء عليه، طهره، ولم يضره ممازجة البول له، وأخبرنا عبدالوارث بن سفيان، قال: أخبرنا قاسم بن أصبغ، قال: أخبرنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا نعيم بن حماد، قال: حدثنا ابن المبارك، قال: أخبرنا يونس بن يزيد، عن الزهري، قال: حدثني عبيد الله بن عبد الله، أن أبا هريرة أخبره، أن أعرابياً بال في المسجد، فثار الناس إليه ليمنعوه، فقال رسول الله ﷺ: «دعوه وأهرقوا على بوله ذنوباً من ماء، أو قال: سجلاً من ماء، فإنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين» (٣٦٣).

وهكذا رواه شعيب بن أبي حمزة، ومحمد بن الوليد الزبيدي، عن الزهري، كما رواه يونس بن يزيد، بإسناده، وكذلك رواه النعمان بن راشد بهذا الإسناد، ورواه ابن عيينة، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، وتابعه سفيان على هذا الإسناد.

ورواه محمد بن أبي حفصة، عن الزهري، عن سعيد، وأبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي، عليه السلام، وكل ذلك صحيح، لأنه ممكن أن يكون الحديث عند شهاب، عن عبيد الله، وسعيد، وأبي سلمة، فحدث به مرة عن هذا، ومرة عن هذا، وربما جمعهم، وهذا موجود لابن شهاب، معروف له، كثير جداً، وقد روى أنس بن مالك، قصة الأعرابي هذا، وسنذكر طرق حديثه في ذلك، في باب مرسل يحيى بن سعيد من كتابنا، إن شاء الله.

ومن ذلك أيضاً، قوله ﷺ، إذ سئل عن بير بضاعة، فقليل له: إنه يطرح فيها لحوم الكلاب، والعذرة، وأوساخ الناس، فقال: «الماء لا ينجسه شيء» (٣٦٤). يعني ما لم

(٣٦٣) سبق تخريجه برقم ٥٣١٠.

(٣٦٤) أخرجه أبو داود برقم ٦٦ ج ١/١٧ عن أبي سعيد في كتاب الطهارة، باب ما جاء في بئر بضاعة. والنسائي ١/١٧٤ عن أبي سعيد في كتاب الطهارة، باب ذكر بئر بضاعة. وأحمد =

يغيره، أو يظهر فيه، والله أعلم، لأنه قد روى عنه ﷺ: «الماء طهور لا ينجسه شيء إلا ما غلب عليه، فغير طعمه أو لونه، أو ريحه».

وهذا إجماع في الماء المتغير بالنجاسة، إذا كان هذا هكذا، فقد زال عنه اسم الماء مطلقاً.

وحديث بير بضاعة، ذكره أبو داود، من حديث أبي سعيد الخدري، عن النبي - عليه السلام.

وذكر أحمد بن حنبل، قال: حدثنا حسين بن محمد، قال: حدثنا الفضيل، يعني ابن سليمان، قال: حدثنا محمد بن أبي يحيى، عن أمه، قالت: سمعت سهل بن سعد الساعدي، يقول: سقيت رسول الله ﷺ بيدي من بير بضاعة، وذكره إسماعيل بن إسحاق، قال: حدثنا أبو ثابت محمد بن عبيد الله، قال: حدثني حاتم بن إسماعيل، عن محمد بن أبي يحيى، عن أمه، قالت: «دخلنا على سهل بن سعد في نسوة، فقال: لو أني سقيتكم من بير بضاعة، لكرهتم ذلك، وقد، والله، سقيت رسول الله ﷺ، بيدي منها» (٣٦٥) ومن ذلك أيضاً قوله ﷺ، إذ سئل عن ماء اغتسلت منه امرأة من نساءه، وهي جنب، فقال: «الماء لا ينجسه شيء» رواه جماعة، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، منهم شعبة، والثوري، إلا أن جل أصحاب شعبة يروونه عنه، عن سماك، عن عكرمة مرسلاً، ووصله عنه محمد بن بكر، وقد وصله جماعة، عن سماك، منهم الثوري، وحسبك بالثوري حفظاً وإتقاناً.

حدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا وكيع، قال: حدثنا سفيان، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، أن امرأة من أزواج النبي ﷺ اغتسلت من جنابة، فاغتسل النبي ﷺ وتوضأ من فضلها، وقال الماء طهور، لا ينجسه شيء.

وهكذا رواه أبو الأحوص، وشريك، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعاً، وكل من أرسل هذا الحديث، فالثوري أحفظ منه، والقول فيه قول الثوري، ومن تابعه

= ٣١/٣ عن أبي سعيد. والبيهقي بالسنن ٤/١ عن أبي سعيد في كتاب الطهارة، باب التطهير بماء البئر. وابن أبي شيبة ١٦٠/١٤ عن أبي سعيد. والدارقطني ٣٠/١ عن أبي سعيد. وذكره بالكنز ٢٧٤٩١ ج ٥٧٦/٩ وعزاه لابن أبي شيبة، عن أبي سعيد.

(٣٦٥) ذكره مجمع الزوائد ٢!/٤ عن سهل بن سعد، وعزاه لأحمد، وأبي يعلى، والطبراني الكبير. وأخرجه البيهقي بالسنن ٢٥٩/١ عن يحيى بلفظه.

على إسناده. وذكر إسماعيل بن إسحاق القاضي، عن الحمانى، عن شريك، عن المقدم ابن شريح، عن أبيه، عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «الماء لا ينجسه شيء».

قال: حدثنا على بن المدينى، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن ثوبة العنبرى، أنه سمع سلم بن غياث، يحدث عن جده، قال: سألت أبا هريرة، قلت: إنا نرد الحوض يكون فيه السور من الماء، فيلغ فيه الكلب، ويشرب منه الحمار، فقال: الماء لا يجرمه شيء.

قال أبو عمر: حسبك بجواب أبى هريرة، فى هذا الباب، وهو الذى روى حديث ولوغ الكلب فى الإناء، وحديث غسل اليد قبل إدخالها فيه، وروى عن ابن عباس من وجوه، أن الماء لا ينجسه شيء، وقال ابن عباس: الماء يطهر ولا يطهر، وقال سعيد بن المسيب: الماء طهور لكل ما أصاب، وعن عبدالرحمن بن أبى ليلى، وجماعة من التابعين: والماء لا ينجسه شيء، وروى شعبة، عن يزيد الرشك، عن معاذ، عن عائشة: الماء لا ينجسه شيء، وعن عبدالله بن مسعود، مثله وروى حماد بن سلمة، عن حماد، عن سعيد بن جبير، فى ماء الحمام يغتسل فيه الجنب، وغير الطاهر، قال: الماء لا ينجسه شيء، وحماد بن سلمة، عن داود بن أبى هند، عن سعيد بن المسيب: عن الغدر التى فى الطرق، تلغ فيها الكلاب، وتبول فيها الدواب، أيتوضأ منها؟ فقال: الماء طهور لا ينجسه شيء.

قال أبو عمر: هذا يدل على أن ما روى عن سعيد بن المسيب، فى سؤر الهر أنه كرهه، لم يكن إلا لشيء فى الماء، والله أعلم. ومعنى قوله فيما بالت فيه الدواب من الماء أنه طهور، محمول على أن البول لم يظهر فى الماء منه طعم، ولا لون، ولا ريح.

أخبرنا يوسف بن محمد، ومحمد بن إبراهيم، قالا: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا جعفر بن محمد الفريابى، قال: حدثنا دحيم، قال: حدثنا الوليد، عن الأوزاعى، عن الزهرى فى الغدير تقع فيه الدابة، فتموت، قال: الماء طهور، ما لم تنجس الميتة طعمه أو ريحه.

وأما ما ذهب إليه الشافعى، من حديث القلتين، فمذهب ضعيف من جهة النظر، غير ثابت فى الأثر، لأنه حديث قد تكلم فيه جماعة من أهل العلم بالنقل، ولأن القلتين، لم يوقف على حقيقة مبلغهما فى أثر ثابت، ولا إجماع، ولو كان ذلك حداً لازماً، لوجب على العلماء البحث عنه، ليقفوا على حد ما حرمه رسول الله ﷺ، وما أحله من الماء، لأنه من أصل دينهم وفرضهم، ولو كان ذلك كذلك، ما ضيعوه، فلقد بحثوا

عما هو أدق من ذلك والطف، ومحال في العقول، أن يكون ماءان أحدهما يزيد على الآخر، بقدر أو رطل، والنجاسة غير قائمة، ولا موجودة في واحد منهما، أحدهما نجس، والآخر طاهر، وكذلك كل من قال بأن قليل الماء يفسده قليل النجاسة، دون كثيره، وإن لم يظهر فيه، ولم تغير شيئاً منه وجد في ذلك الماء المستجد، بغير أثر، يشهد له، فقله مدفوع بما ذكرنا من الآثار المرفوعة في هذا الباب، وأقاويل علماء أهل الحجاز فيه.

وأما ما ذهب إليه المصريون من أصحاب مالك، في أن قليل الماء، يفسد بقليل النجاسة، من غير حد حدوده في ذلك، وما قالوه من أجوبة يفسد بقليل النجاسة، من غير حد في ذلك، وما قالوه من أجوبة مسائلهم، في البير فيها الميتة، من استحباب نزع بعضها، وتطهير ما مسه مأوها، وفي إناء الوضوء، يسقط فيه مثل رءوس الإبر من البول، وفي سؤر النصراني، والمخمور، وسؤر الدجاجة المخلاة، وغير ذلك من مسائلهم، في هذا الباب، فذلك كله على التنزه، والاستحباب، هكذا ذكره إسماعيل ابن إسحاق، وهو الصواب عندنا، وبالله توفيقنا.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا أحمد بن زهير، حدثنا الجوطي، قال: حدثنا بقية، قال: قلت للأوزاعي: جب كان يعصر فيه العصير، فلما فرغوا بقيت في أسفل بقية، فصارت خمراً، ثم جاءت الأمطار، فملأت الجب، ما تقول في الوضوء منه؟ قال: تجد له طعمًا أو ريحًا؟ قلت: لا، قال: لا بأس بالوضوء منه.

ولما ثبتت السنة في المهر، وهو سبع يفترس ويأكل الميتة، أنه ليس بنجس، دلل ذلك على أن كل حي لا نجاسة فيه، فكان الكلب والحمار والبغل، وسائر الحيوان كله لا نجاسة فيه ما دام حيًا، ولا بأس بسؤره للوضوء والشرب، حاشى الخنزير المحرم العين، فإنه قد اختلف فيه، فقل إنه إذا ماس الماء وهو حي أفسده، وقد قيل أن ذلك لا يفسده على ظاهر حديث عمر في السباع، وظاهر قوله ﷺ: «الماء لا ينجسه شيء»، وهذا هو المذهب الذي إليه يذهب أصحابنا وبه نقول.

وكذلك الطير كله، لا بأس بسؤره إلا أن يكون في فمه أذى يغير الماء اعتباراً بسنة رسول الله ﷺ في المهر، وفي الماء أنه لا ينجسه إلا ما ظهر فيه من النجاسة.

وقد روى ابن عمر، أن الكلاب كانت تقبل وتدبر في مسجد رسول الله ﷺ فلا يغسل شيء من أثرها، ولا يرش، وهذا يدل على أنه ليس في حي نجاسة، والله أعلم. وإنما النجاسة في الميتة، وفيما ثبتت معرفته عند الناس، من النجاسات المجتمع عليها، والتي قامت الدلائل بنجاستها. كالبول والغائط والمذي والخمر.

وقد يكون من الميتة ما ليس بنجس، وهو كل شيء ليس له دم سائل، مثل بنات وردان، والزنبور، والعقرب، والعجلان، والصرار، والخنفساء وما أشبه ذلك، والأصل في ذلك، حديث رسول الله ﷺ في الذباب.

حدثنا محمد بن إبراهيم قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: حدثنا عمرو بن علي، قال: حدثنا يحيى بن سعيد، قال: حدثنا ابن أبي ذئب، قال: حدثنا سعيد بن خالد، عن أبي سلمة، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ، قال: «إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليقله» (٣٦٦)، وأخبرنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا ابن السكن، قال: حدثنا محمد بن يوسف، قال: حدثنا البخاري، قال: حدثنا قتيبة، قال: حدثنا إسماعيل بن جعفر، عن عقبة بن مسلم، عن عبيد بن حنين مولى بني زريق، عن أبي هريرة، «أن رسول الله ﷺ قال: إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه كله، ثم ليطرحه، فإن في أحد جناحيه شفاء، وفي الآخر داء» (٣٦٧).

وروى هذا الحديث من وجوه كثيرة، عن أبي سعيد، وأبي هريرة كلها ثابتة، ومعلوم أن الذباب إذا غمس في الطعام الحار أو البارد، أن الأغلب عليه مع ضعف خلقه الموت، فلو كان موته في الماء والطعام يفسده، لم يأمر رسول الله ﷺ بغمسه فيه، وإذا لم ينجس الطعام بموته، فليس بنجس على حال البتة.

وحكم ما لا دم له، حكمه من أنه لا يفسد ما مات فيه من الطعام، وقد رخص قوم في أكل دود التين، وما في الفول، وسائر الطعام، من السوس، واستجازوا ذلك، لعدم النجاسة.

وكره أكل ذلك جماعة من أهل العلم، وقالوا: لا يؤكل شيء من ذلك، لأنه ليس له خلق ولبة فيذكي، ولا هو من صيد الماء، فيحل بغير الذكاة، واحتجوا بقول رسول الله ﷺ، في الذباب: فليغمسه، ثم ليطرحه، قالوا: ولو كان أكله مباحاً، لم يأمر بطرحه.

وأما القملة والبرغوث فأكثر أصحابنا يقولون، لا يؤكل طعام ماتت فيه قملة، أو

(٣٦٦) أخرجه البيهقي عن أبي سعيد ٢٥٣/١ عن أبي سعيد، والنسائي، عن أبي سعيد الخدري ١٧٩/٧. وذكره بالكنز برقم ٢٨٣٠١ ج ٤٨/١ وعزاه لأحمد، والنسائي، والحاكم، عن أبي سعيد الخدري، وأحمد ٢٤/٣ عن أبي سعيد.

(٣٦٧) أخرجه أحمد ٢٢٩/٢ عن أبي هريرة. والبيهقي بالسنن ٢٥٢/١ عن أبي هريرة. والبخاري بشرح السنة ٢٥٩/١١ عن أبي هريرة. وأخرجه البخاري في كتاب الطب، باب إذا وقع الذباب ج ٧/٢٥٧ عن أبي هريرة. وأيضاً في كتاب بدء الخلق، باب إذا وقع الذباب ٢٦٣/٤ عن أبي هريرة. وأخرجه أبو داود برقم ٣٨٤٨ ج ٦٤/٣ عن أبي هريرة.

برغوث، لأنهما نجسان، وهما من الحيوان الذى عيشه من دم الحيوان، لا عيش لهما غير الدم، فهما نجسان، وهما دم.

وكان سليمان بن سالم القاضى الكندى، من أهل إفريقية، ويقول: إن ماتت القملة فى الماء، طرح، ولم يشرب، وإن وقعت فى الدقيق ولم تخرج فى الغربال، لم يؤكل الخبز، وإن ماتت فى شىء جامد، طرحت، وما حولها، كالقارة.

وقال غيره من أصحابنا وغيرهم، أن القملة كالذباب سواء، فأما الماء، فالأصل فيه عندنا وأوضحنا فى هذا الباب، وقد علم أن الذباب يعيش من الدم ويتناول من الأقدار ما لا تتناول القملة، وفيه من الدم مثل ما فى القملة أو أكثر، وقد حكم فيه رسول الله ﷺ، بما تقدم ذكرنا له. وهذا ما لم يكن فيه دم، لأن الحديث إنما يدل على أن النجس من الحيوان، ما له دم سائل، وكذلك قال إبراهيم: ما ليس له نفس سائلة، فليس بنجس، يعنى بالنفس الدم.

٢٤ - حديث تاسع وعشرون لنافع عن ابن عمر:

مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر، أنه كان يقول: إن كان الرجال والنساء ليتوضئون جميعاً فى زمن رسول الله ﷺ (٣٦٨).

رواه هشام بن عمار، عن مالك، فقال فيه: من إناء واحد، حدثنا خلف بن قاسم، حدثنا على بن الحسن بن على الحرانى، حدثنا محمد بن معافى، ومحمد بن محمد، وحدثنا خلف، حدثنا عبد الله بن عمر بن إسحاق، حدثنا أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين، قالوا: حدثنا هشام بن عمار، حدثنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر، قال: كان الرجال والنساء يتوضئون على عهد رسول الله ﷺ من إناء واحد، ليس فى الموطأ من إناء واحد، والمعنى فى ذلك سواء. حدثنا خلف بن قاسم، حدثنا بن محمد بن الحسين العسكرى، حدثنا الربيع بن سليمان، حدثنا الشافعى، أخبرنا مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر، أنه كان يقول: إن الرجال والنساء كان يتوضئون فى زمن رسول الله ﷺ، فى هذا الحديث دليل واضح على إبطال قول من قال: لا يتوضأ بفضل المرأة لأن المرأة والرجل إذا اغترفا جميعاً من إناء واحد فى الوضوء فمعلوم أن كل واحد منهما

(٣٦٨) أخرجه البخارى فى كتاب وضوء الرجل مع امرأته ج ١/ ٩٩ عن ابن عمر، والنسائى

١٧٩/١ عن ابن عمر فى كتاب الوضوء، باب الرخصة فى فضل المرأة. وأبو داود برقم ٧٩

عن ابن عمر ٢٠/١ كتاب الطهارة، باب الوضوء بفضل المرأة. وذكره بالكنتز ٥٨٠/٩ برقم

٢٧٥١٦ وعزاه للطبرانى، عن ابن عمر. وبرقم ٢٧٥١٧ وعزاه لابن البخارى، عن ابن عمر

متوضئ بفضل صاحبه، وقد وردت آثار في هذا الباب مرفوعة بالنهي عن أن يتوضأ الرجل بفضل المرأة؛ وزاد بعضهم في بعضها، ولكن ليغترفا جميعاً، فقالت طائفة: لا يجوز أن يغترف الرجل مع المرأة في إناء واحد، لأن كل واحد منهما متوضئ حينئذ بفضل صاحبه. وقال آخرون: إنما كره من ذلك أن تنفرد المرأة بالإناء، ثم يتوضأ الرجل بعدها بفضلها، وكل واحد منهم روى بما ذهب إليه أثراً، ولم أر لذكر تلك الآثار وجهاً في كتابي هذا، لأن الصحيح عندي ما روى مما يضادها ويخالفها، مثل حديث عائشة في أنها كانت تغتسل هي ورسول الله ﷺ هو الفرق، والذي يذهب إليه جمهور العلماء وجماعة فقهاء الأمصار، أنه لا بأس أن يتوضأ الرجل بفضل المرأة، وتتوضأ المرأة بفضلها، انفردت بالإناء أو لم تنفرد، وفي مثل هذا آثار كثيرة عن النبي ﷺ صحاح، والذي يذهب إليه أن الماء لا ينجسه شيء إلا ما ظهر فيه من النجاسات، أو غلب عليها منها، فلا وجه للاشتغال بما لا يصح من الآثار والأقوال - والله المستعان.

قرأت على عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا بكر بن حماد، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا بكر بن حماد، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا بكر بن حماد، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا بكر بن حماد بن زيد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، قال: كان الرجال والنساء يتوضئون على عهد رسول الله ﷺ من الإناء الواحد. هذا على عمومه يجمع الانفراد وغير الانفراد، والله أعلم.

وروى سفيان، وشريك، عن سماك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن ميمونة، قالت: اغتسلت من الجنابة، فجاء النبي ﷺ ليغتسل، فقلت: إني اغتسلت منه، فقال: ليس على الماء جنابة، الماء لا ينجسه شيء.

وهذا صحيح في الأصول، لأن المؤمن ليس بنجس، وإنما هو متعبد بالوضوء والاغتسال في حال دون حال، وقد دللنا على طهارة سؤر الحائض والجنب فيما سلف من هذا الكتاب، وإنما جاز وضوء الجماعة معاً رجالاً ونساء، ففي ذلك دليل على أنه لا تحديد ولا توقيف فيما يقتصر عليه المغتسل من الماء، إلا الإتيان منه بما أمر الله من غسل ومسح، ورب ذى رفق يكفيه اليسير، وذى فرق لا يكفيه الكثير، وقد مضى معنى هذا الباب في باب ابن شهاب أيضاً، والحمد لله.

٤- باب ما لا يجب منه الوضوء

٢٥- محمد بن عمار الحزمي الأنصاري:

لمالك عنه حديث واحد من المسند:

وهو محمد بن عمار بن عمرو بن حزم الأنصاري.

مالك، عن محمد بن عمار، عن محمد بن إبراهيم، عن أم ولد لإبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف، أنها سألت أم سلمة زوج النبي ﷺ، فقالت: إني امرأة أطيل ذيلي، وأمشي في المكان القدر، فقالت أم سلمة: قال رسول الله ﷺ، يطهره ما بعده. (٣٦٩)

قال أبو عمر: هكذا هذا الحديث في الموطأ عند جماعة رواته، فيما علمت، وقد رواه الحسين بن الوليد، عن مالك فأخطأ فيه. حدثناه خلف بن القاسم: حدثنا الحسن ابن رشيق: حدثنا أحمد بن شعيب: أخبرنا أحمد بن نصر: حدثنا الحسين بن الوليد. حدثنا مالك، عن محمد بن عمار، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث، عن حميدة، أنها سألت عائشة، فقالت: إني امرأة أطيل ذيلي وأمر بالمكان القدر، فقالت: سئل رسول الله ﷺ عن ذلك، فقال: يطهره ما بعده. هذا خطأ وإنما هو لأم سلمة، لا لعائشة. وكذلك رواه الحفاظ في الموطأ وغير الموطأ، عن مالك.

ورواه إسحاق بن سليمان الرازي، عن مالك، عن محمد بن عمار، عن محمد بن إبراهيم، عن أم ولد لهود بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف، وهذا خطأ، والصواب ما في الموطأ، والله أعلم. حدثنا أحمد بن قاسم بن عيسى المقرئ، قال: حدثنا عبيد الله بن محمد بن إسحاق بن حبابة ببغداد، قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي، قال: حدثنا خلف بن هشام البزار سنة ست وعشرين ومائتين، قال: قيل لمالك بن أنس، وأنا أسمع: أحدثك محمد بن عمار، عن محمد بن إبراهيم، عن أم ولد لإبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف، أنها سألت أم سلمة زوج النبي ﷺ فقالت: إني امرأة أطيل ذيلي، وأمشي في القدر، فقالت: قال رسول الله ﷺ: يطهره ما بعده؟، قال خلف: قال مالك: نعم، في هذا الحديث أن من سنة المرأة في لبستها أن تطيل ذيلها، فلا تنكشف قدمها لأنهن كن لا يلبسن الخفين، والله أعلم، لأن المرأة أخبرت بأنها تطيل ذيلها، فلم ينكر ذلك عليها. وفي حديث مالك، عن أبي بكر بن نافع، عن أبيه، عن صفية، عن أم سلمة أن المقدار الذي لا تزيد عليه في ذلك ذراع.

وقد مضى القول في قدم المرأة هل هي عورة أم لا في باب ابن شهاب، وجر المرأة

(٣٦٩) أخرجه أبو داود برقم ٣٨٣ ج ١/١٠٢ كتاب الطهارة، باب الأذى يصيب الذيل، عن أم سلمة. والترمذي برقم ١٤٣ ج ١/٢٢٦ عن أم سلمة. كتاب الطهارة، باب الوضوء من الموطأ. وابن ماجه برقم ٥٣١ ج ١/١٧٧ كتاب الطهارة، باب الأرض يطهر بعضها بعضا، عن أم سلمة. وأحمد ٢٩٠/٦ عن أم سلمة. والبيهقي بالسنن الكبرى ٤٠٦/٢ عن أم سلمة. كتاب الطهارة. وابن أبي شيبة ٥٦/١ عن أم سلمة. والبغوي بشرح السنة ٩٤/٢ عن أم سلمة. وأبو نعيم في الحلية ٣٣٨/٦ عن أم سلمة. وذكره بالكنز ٢٧٢٧٨، ٥٢٧/٩ وعزاه لابن أبي شيبة.

ذيلها معروف ومشهور. قال عبدالرحمن بن حسان بن ثابت في أبيات له:

كتب القتل والقتال علينا وعلى الغانيات جر الذبول

اختلف الفقهاء في طهارة الذيل على المعنى المذكور في هذا الحديث. فقال مالك: معناه في القشب اليابس والقذر الجاف الذي لا يتعلق منه بالثوب شيء، فإذا كان هكذا كان ما بعده من المواضع الطاهرة حينئذ تطهيراً له، وهذا عنده ليس تطهيراً من نجاسة، لأن القشب اليابس ليس بنجس ما مسه، ألا ترى أن المسلمين مجتمعون على أن ما سفت الريح من يابس القشب والعذرات التي قد صارت غباراً على ثياب الناس ووجوههم لا يراعون ذلك، ولا يأمرؤن بغسله، ولا يغسلونه لأنه يابس، وإنما النجاسة الواجب غسلها ما لصق منها وتعلق بالثوب وبالبدن، فعلى هذا المحمل حمل مالك وأصحابه حديث طهارة ذيل المرأة وأصلهم أن النجاسة لا يزيلها إلا الماء، وهو قول زفر بن الهذيل والشافعي، وأصحابه، وأحمد، وغيره، أن النجاسة لا يطهرها إلا الماء، لأن الله تعالى سماه طهوراً ولم يقل ذلك في غيره.

قال أبو بكر الأثرم: سمعت أبا عبد الله، يعني أحمد بن حنبل، سئل عن حديث أم سلمة «يطهره ما بعده» قال: ليس هذا عندي على أنه أصابه بول فمر بعده على الأرض أنها تطهره، ولكنه يمر بالمكان يتقذره فيمر بمكان أطيب منه فيطهر هذا ذلك ليس أنه يصيبه شيء.

وقال أبو حنيفة: يجوز غسل النجاسة بغير الماء، وكل ما زال به عينها فقد طهره، وهو قول داود، وبه قال جماعة من التابعين، ومن حجتهم الحديث المذكور في هذا الباب، في ذيل المرأة.

ومن حجتهم أيضاً ما حدثناه عبد الله بن محمد قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا محمد بن عبد الله النفيلي، وأحمد بن يونس، قالوا: حدثنا زهير، قال: حدثنا عبد الله بن عيسى، عن موسى بن عبد الله بن يزيد، عن امرأة من بنى عبد الأشهل، قالت: «قلت: يا رسول الله إن لنا طريقاً إلى المسجد منتنة، فكيف نفعل إذا مطرنا أو تطهرنا؟ قال: أليس بعدها طريق أطيب منها؟ قالت: قلت: بلى! قال: فهذه بهذه.» (٣٧٠).

(٣٧٠) أخرجه أبو داود، عن امرأة من بنى عبد الأشهل في كتاب الطهارة، باب الأذى يصيب الذيل ١٠٢/١ برقم ٣٨٤. وابن ماجه برقم ٥٣٣ ج ١/١٧٧ عن امرأة من بنى عبد الأشهل في =

وحدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن وضاح، قال: حدثنا شريك، عن عبد الله بن عيسى، عن موسى بن عبد الله بن يزيد، عن امرأة من بنى عبد الأشهل، أنها سألت النبي ﷺ قال: أن بينى وبين المسجد طريقاً قذراً، فبعدها طريق أنظف منها؟ قالت: نعم قال: فهذه بهذه.

ومن حجتهم أيضاً قول رسول الله ﷺ: إذا وطئ أحدكم بخفيه، أو قال: بنعليه، فى الأدنى فطهورهما التراب، أو قال: التراب لها طهور. وهو حديث مضطرب الإسناد، لا يثبت، اختلف فى إسناده على الأوزاعى، وعلى سعيد بن أبى سعيد اختلافاً يسقط الاحتجاج به.

ومن حجتهم أيضاً قول عبد الله بن مسعود: كنا مع رسول الله ﷺ، لا نتوضأ من موطئ. وهذا أيضاً محتمل للتأويل، ليس فيه حجة، ويلزم داود على أصله أن النجاسة المجتمع عليها لا يحكم بزوالها ولا بطهارة موضعها إلا بإجماع، ولا إجماع فى هذه المسألة إلا بما قاله مالك والشافعى من الماء الذى جعله الله طهوراً، وخصه بذلك.

فهذا وجه نظر - عندى - فى هذه المسألة، وبالله التوفيق والعصمة.

ومن هذا الباب أيضاً الأرض تصيبها النجاسة هل يتيمم عليها أو يصلى إذا ذهب أثر النجاسة من غير أن تطهر بالماء؟ فإن العلماء اختلفوا فى ذلك، فقال مالك، والشافعى، وأصحابهما - وهو قول زفر - لا يطهرها إلا الماء إذا علم بنجاستها، وهى عندهم محمولة على الطهارة حتى يستيقن بنجاستها، فإذا استوقفت النجاسة فيها لن يطهرها إلا الماء.

ولا تجوز الصلاة عليها ولا التيمم، إلا أن مالكا، قال: من تيمم عليها أو صلى أعاد الوقت، وقد قال: يعيد أبداً.

وكذلك اختلف أصحابه فمنهم من قال: يعيد أبداً من تيمم على موضع نجس، ومنهم من قال: يعيد فى الوقت لا غير.

هذا إنما هو فى نجاسة لم تظهر فى التراب، وفيما لم يغيره النجاسة، وأما من تيمم على نجاسة يراها أو توضأ بماء تغيرت أوصافه أو بعضها بنجاسة فإنه يعيد أبداً، وكذلك عند جمهور أصحاب مالك من تعمد الصلاة بالثوب النجس أبداً، ولم يختلف

قول مالك وأصحابه فيمن صلى بثوب نجس أو على موضع نجس ساهياً أنه يعيد صلاته ما دام في الوقت، واختلفوا فيمن صلى عامداً على ثوب نجس، فقال ابن قاسم: يعيد أبداً، وقال أشهب: لا يعيد إلا في الوقت، لأن وجوب غسل النجاسة عندهم بالسنة لحديث أسماء ومثله في غسل النجاسة، لقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَيَا بَكَ فَطَهِّرْ﴾ ليستدرك فضل السنة في الوقت.

واختلف قولهم فيمن تيمم على موضع نجس، فقال أكثرهم: يعيد في الوقت وبعده، لقول الله عز وجل: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ يعنى طاهراً، وقال بعضهم: إلا في الوقت، وهو قول أشهب قياساً على من صلى بثوب نجس ليستدرك فضل السنة في الوقت، فإذا خرج الوقت لم يستدرك بذلك، ألا ترى أن إعادة الصلاة في جماعة سنة لمن صلى وحده فلو أن رجلاً صلى وحده في الوقت ثم وجد جماعة يصلون تلك الصلاة بعد خروج الوقت لم يؤمر بالدخول معهم، ولو كانوا يجمعون في وقت تلك الصلاة وأقيمت عليه لأمر بالدخول معهم، ليستدرك فضل السنة في الوقت، ولا يؤمر بذلك بعد خروج الوقت.

وقال الشافعي، وزفر، والطبري، وأحمد بن حنبل: يعيد في الوقت وبعده من تيمم على موضع نجس، أو صلى عليه، أو بثوب نجس. وأكثر علماء التابعين بالمدينة وغيرها لا يرون إعادة على من صلى بثوب نجس في وقت ولا غيره. وقد ذكرناهم في باب هشام بن عروة، وقول ربيعة في ذلك كقول مالك يعيد في الوقت. وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد: إذا ييست الأرض وذهب منها أثر النجاسة جازت الصلاة عليها، وأما التيمم فلا يتيمم عليها البتة.

وقال الثوري: إذا جف فلا بأس بالصلاة عليه. وقال الحسن بن حي: لا يصلى عليه حتى يغسله، وإن صلى قبل ذلك لم يجزه. وقال الشافعي: إذا بال الرجل في موضع من الأرض صب عليه ذنوب من الماء، وإن بال اثنان لم يطهره إلا ذنوبان. قال: ولو أشكل عليه الموضع النجس من الأرض تيمم، وليس عليه أن يتحرى.

قال أبو عمر: اختلافهم في قدر النجاسة الذي يجب غسله من الأرض، أو الثوب، وفي الخف، يصيبه الروث، أو البول، وفي إعادة الصلاة لمن صلى بثوب نجس، أو على موضع نجس، وفي الثوب تصيبه النجاسة يخفى مكانها يطول ذكره وسنذكر ذلك في مواضع من كتابنا، هذا إن شاء الله.

ومن حجة من رأى الأرض تطهر إذا ييست ما حدثنا عبداً لله بن محمد، قال: حدثنا

محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا أحمد بن صالح، قال: حدثنا عبد الله بن وهب، قال: أخبرني يونس، عن ابن شهاب، قال: حدثني حمزة بن عبد الله بن عمر، قال: قال: ابن عمر: كنت أبيت في المسجد على عهد رسول الله ﷺ، وكنت فتى شاباً عزباً، وكانت الكلاب تبول، وتقبل وتدبر في المسجد، فلم يكونوا يرشون شيئاً من ذلك.

قال أبو عمر: روى عبيد الله بن عمر، وغيره، عن نافع، عن ابن عمر، مبيته في مسجد رسول الله ﷺ، ولم يذكر إقبال الكلاب، ولا إدبارها وبولها في المسجد، ولم يذكر إلا مبيته خاصة. ومن حجة من قال: «إن الأرض لا يطهرها إلا الماء» أن رسول الله ﷺ أمر بصب ذنوب، من ماء على بول الأعرابي، ولو طهرها ييسها لتركها، والله أعلم، حتى تيبس، ومما يدل على أن الثوب ينجس إذا باشر النجاسة الرطبة أمر رسول الله ﷺ أسماء بغسل دم الحيض من ثوبها، وسيأتي حديثها في موضعه من كتابنا هذا وذلك في باب هشام بن عروة، نذكر هناك ما للعلماء في ذلك من المذاهب والأقوال والآثار والاعتلال، إن شاء الله تعالى.

محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة الأنصاري المازني، مدني، ثقة، توفي سنة تسع وثلاثين ومائة، لمالك عنه حديثان.

٥- باب ترك الوضوء مما مسته النار

٢٦ - حديث سابع لزيد بن أسلم مسند صحيح:

مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله بن عباس: «أن رسول الله ﷺ أكل كتف شاة، ثم صلى، ولم يتوضأ» (٣٧١).

عند عطاء بن يسار في هذا الباب أيضاً حديث عن أم سلمة، عن النبي ﷺ، ذكره عبدالرازق، قال: أخبرنا ابن جريج، قال: حدثني محمد بن يوسف، أن عطاء بن يسار أخبره، أن أم سلمة زوج النبي ﷺ أخبرته، «أنها قربت لرسول الله ﷺ جنباً مشوياً، فأكل منه، ثم قام إلى الصلاة، ولم يتوضأ» (٣٧٢) وليس هذا باختلاف على عطاء بن

(٣٧١) أخرجه البخاري ٣٦/١ عن ابن عباس في كتاب الوضوء، باب من لم يتوضأ من لحم الشاة والسويق. وأخرجه أبو داود برقم ١٨٧ عن ابن عباس ٤٧/١ كتاب الطهارة، باب ترك الوضوء مما مسته النار. وأخرجه مسلم ٢٧٣/١ كتاب الحيض، باب الوضوء مما مست النار عن عائشة.

(٣٧٢) أخرجه النسائي، عن أم سلمة ج ١/١٠٨ كتاب الطهارة، باب ترك الوضوء مما مست النار. =

يسار في الإسناد وهما حديثان صحيحان.

قال أبو عمر: روى عن النبي ﷺ أنه قال: «توضئوا مما غيرت النار» (٣٧٣) و«توضئوا مما مست النار» (٣٧٤)، وذهب بعض من تكلم في تفسير حديث النبي عليه السلام إلى أن قوله عليه السلام: توضئوا مما مست النار، أنه عني به غسل اليد لأن الوضوء مأخوذ من الوضأة، وهى النظافة، فكأنه قال: فنظفوا أيديكم من غمر ما مست النار، ومن دسم ما مست النار. وهذا لا معنى له عند أهل العلم، ولو كان كما ظن هذا القائل لكان دسم ما لم تمسه النار، وودك ما لم تمسه النار لا ينتظف منه، ولا تغسل منه اليد، وهذا لا يصح عند ذى لب.

وتأويله هذا يدل على ضعف نظره، وقلة علمه بما جاء عن السلف في هذه المسألة، والله أعلم.

وقوله ﷺ: توضئوا مما مست النار، أمر منه بالوضوء المعهود للصلاة لمن أكل طعاما مسته النار. وذلك عند أكثر العلماء وعند جماعة أئمة الفقهاء (٣٧٥) منسوخ بأكله ﷺ

= وذكره الهيثمى ٢٥٤/١ وعزاه للطبرانى فى الكبير، عن أم سليم. وعزاه أيضا عن الطبرانى فى الكبير عن بنت أبى سعيد الخدرى، عن عمتها.

(٣٧٣) أخرجه أبو داود برقم ١٩٥ عن أبى سفيان بن سعيد بن المغيرة فى كتاب الطهارة، باب التشديد فى الوضوء مما مست النار ٤٩/١، والنسائى فى الطهارة، باب ١٢١ عن أبى أيوب ج ١٠٦/١، وابن ماجه برقم ٤٨٥، عن أبى هريرة ج ١٦٣/١ كتاب الطهارة، باب ٦٥. وأحمد ٢٨/٤ عن أبى هريرة. وأبو نعيم بالحلية ١٦٠/٧ عن أبى هريرة. وابن عدى بالكامل ٢٢٤/٥ عن ابن عمر.

(٣٧٤) أخرجه ابن ماجه برقم ٤٨٦ عن عائشة ج ١٦٤/١. وأحمد ٢٦٥/٢ عن أبى هريرة. والبيهقى بالسنن ١٤١/١ عن معاذ فى كتاب الطهارة، باب ترك الوضوء من خروج الدم.. إلخ. وابن أبى شيبه بالمصنف ٥٠/١ عن أبى هريرة. والبقوى بشرح السنة ٣٤٨/١ عن أبى هريرة فى كتاب الوضوء، باب ترك الوضوء مما مست النار. والبخارى فى تاريخه ١٨/٢ عن عائشة. وابن عدى بالكامل ١١/٣ عن أبى هريرة.

(٣٧٥) قال ابن رشد فى بداية المجتهد ج ٣٩/١: أجمع الفقهاء على أن الوضوء مما مست النار منسوخ خلافا لأحمد فإنه اعتبر الحديث عاما خصص بحديث الوضوء من أكل لحم الجوز فعند أحمد وإسحاق وبعض الفقهاء يتوضأ من أكل لحم الجوز وعند سائر الفقهاء لا وضوء عليه. ونقل الشوكانى فى نيل الأوطار ٢٥٢/١ عن النووى فى شرحه على مسلم احتجاج أحمد بأن الوضوء مما مست النار عام ويخصه حديث الوضوء من أكل لحم الجوز. وذكر أن كون بناء العام على الخاص مذهب الشافعى وأحمد ثم ذكر أن رأى غير أحمد هو أن حديث ترك الوضوء مما مست النار فتأخر فيكون العام المتأخر ناسخ للخاص المتقدم عليه.

طعاما مسته النار، وصلاته بعد ذلك، على أن أمره بالوضوء مما مست النار منسوخ. وأشكل ذلك على طائفة كثيرة من أهل العلم بالمدينة، والبصرة، ولم يقفوا على النسخ في ذلك من المنسوخ، أو لم يعرفوا منه غير الوجه الواحد فكانوا يوجبون الوضوء مما مست النار، ويتوضئون من ذلك، وممن روى عنه ذلك زيد بن ثابت، وابن عمرو، وأبو موسى، وأبو هريرة، وعائشة، وأم حبيبة أما المؤمنين، واختلف فيه عن أبي طلحة الأنصاري، وعن ابن عمر، وأنس بن مالك، وبه قال خارجة بن زيد بن ثابت، وأبو بكر بن عبدالرحمن، وابنه عبدالملك، ومحمد بن المنكدر، وعمر بن عبدالعزيز، وابن شهاب الزهري، فهؤلاء كلهم مدنيون.

وقال به من أهل العراق أبو قلابة، وأبو مخلد، والحسن البصري، ويحيى بن يعمر، وهؤلاء كلهم بصريون.

وكان ابن شهاب، رحمه الله قد عرف الوجهين جميعاً في ذلك، وروى الحديثين المتعارضين في هذا الباب، وكان يذهب إلى أن قوله ﷺ : «توضئوا مما غيرت النار» ناسخ لفعله المذكور في حديث ابن عباس هذا ومثله، وهذا مما غلط فيه الزهري مع سعة علمه، وقد ناظره أصحابه في ذلك، فقالوا: كيف يذهب الناسخ على أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلى، وهم الخلفاء الراشدون، فأجابهم بأن قال: أعين الفقهاء أن يعرفوا ناسخ حديث رسول الله ﷺ من منسوخه.

«حدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا هارون بن معروف، قال: حدثنا ضمرة، عن رجاء بن أبي سلمة عن أبي رزين، قال: سمعت الزهري يقول: أعين الفقهاء، وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ حديث رسول الله ﷺ من منسوخه.

وروى عن أبي عاصم النبيل - وهو الضحاك بن مخلد -، عن ابن أبي ذئب، عن ابن شهاب، عن عبدالملك بن أبي بكر، عن خارجة بن زيد بن ثابت، عن أبيه زيد بن ثابت، قال: قال رسول الله ﷺ : توضئوا مما غيرت النار».

وجاء عن أبي هريرة في هذا الباب نحو مذهب ابن شهاب، لأن أبا هريرة ممن روى عن النبي ﷺ أنه قال: توضئوا مما مست النار. وروى عنه أيضاً أنه أكل كتف شاة فمضمض، وغسل يديه، وصلى، فكان أبو هريرة يتوضأ مما مست النار فدل ذلك على أن مذهبه ومذهب ابن شهاب في ذلك سواء، وأنه اعتقد أن الناسخ قوله ﷺ : توضئوا مما مست النار.

فأما حديثه في الرخصة في ذلك فرواه سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ أكل كتف شاة فمضمض، وغسل يديه، وصلى، ذكره الأثرم، قال: حدثنا عفان، قال: حدثنا وهيب، قال: حدثنا سهيل، وذكر عبدالرزاق، عن ابن جريج، عن محمد بن يوسف، عن سليمان بن يسار، عن أبي هريرة: أنه كان يتوضأ مما مست النار.

وأخبرنا أحمد بن عبدالله، وأحمد بن سعيد، قالوا: حدثنا مسلم بن القاسم، قال: حدثنا أبو العباس بن محمد الجوهري ببغداد، قال: حدثنا عمي القاسم بن محمد، قال: حدثنا سعيد بن سليمان، قال: حدثنا فليح بن سليمان، قال: سألتنا الزهري: عن الوضوء مما غيرت النار، فذكر فيه عن أبي هريرة، وخارجة بن يزيد، وعمر بن عبدالعزيز، وعبدالمالك بن أبي بكر بن عبدالرحمن، وغيرهم: أنهم كانوا يتوضئون مما غيرت النار فقلت له: إن هاهنا شيخاً من قريش يقال له: عبدالله بن محمد بن عقيل، يحدث عن جابر بن عبدالله، يقول: خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى أهل سعد بن الربيع، فأتينا بخبز ولحم، فأكل وأكلنا، فصلى رسول الله ﷺ ولم يتوضأ، وأنه رجع مع أبي بكر في خلافته بعد المغرب، فأتى أهله، فابتغى عشاء، فقيل: ما عندنا عشاء إلا أن هذه الشاة ولدت فاحتلب لنا من لبنها، ثم طبخ فأكل وأكلنا، فقال لي ما قال لك، يعني النبي ﷺ قال: قال لي: إذا جاءنا مال أعطيناك هكذا وهكذا وهكذا فحفن لي ثلاث حففات ثم قمنا إلى الصلاة فصلينا ولم يمس أحد منا ماء.

وكان عمر بن الخطاب ربما صنع لنا في ولايته الخبز واللحم فأكل وما يتوضأ أحد منا، فقال الزهري: أهذا تريدون؟. حدثني علي بن عبدالله بن عباس، أن أباه أخبره، أنه رأى رسول الله ﷺ أكل عضواً وصلى ولم يتوضأ، قال: وحدثني جعفر بن عمرو بن أمية الضمري، عن أبيه: «أنه رأى رسول الله ﷺ أكل عضواً، وصلى، ولم يتوضأ»^(٣٧٦)، فقلت للزهري: فما بعد هذا؟ قال: إنه يكون الأمر، ثم بعده الأمر.

قال أبو عمر: فهذا يدل على أن ابن شهاب كان يذهب إلى أن الناسخ في هذا الباب أمره ﷺ بالوضوء مما مست النار، وأظنه كان يقول: إن أمهات المؤمنين لا يخفى عليهن الآخر من فعله ﷺ، فبهذا استدل، والله أعلم، على أنه ناسخ وقد كان عنده في ذلك ما ذكره عبدالرزاق، عن معمر، وابن جريج، عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، عن أبي سفيان بن المغيرة بن الأخنس، أنه دخل على أم حبيبة فسقته سويقاً

ثم قام يصلي، فقالت: توضأ يا ابن أخي، فإنني سمعت رسول الله ﷺ يقول: توضحوا مما مست النار. قال معمر: قال الزهري، وبلغني: أن زيد بن ثابت وعائشة كانا يتوضئان مما مست النار.

قال أبو عمر: وجاء عن عائشة - رضي الله عنها - مثل مذهب ابن شهاب في أن الناسخ أمره بالوضوء مما مست النار.

قرأت على خلف بن القاسم أن عبداً لله بن جعفر بن الورد حدثهم قال: حدثنا عبدالرحمن بن عبداً لله بن عبدالرحيم البرقي، قال: حدثنا عبداً لله بن يوسف، قال: حدثنا سعيد بن عبدالعزيز، عن عبدالعزيز بن عمران، عن ابن لعبدالرحمن بن عوف، عن عائشة، قالت: كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ الوضوء مما مست النار؛ فهذا كله يعضد مذهب ابن شهاب في هذا الباب.

ذكر ابن وهب، عن يونس بن يزيد وعبدالرزاق، عن معمر جميعاً، عن ابن شهاب، عن سالم، عن أبيه، أنه كان يتوضأ مما مست النار وذكر عبدالرزاق، عن معمر، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر مثله؛ وعن ابن جريج قال: أخبرني نافع، عن ابن عمر: كان لا يطعم طعاماً مسته النار أو لم تمسه إلا توضأ، وإن شرب سويقاً توضأ.

قال أبو عمر: كان ابن عمر يتوضأ لكل صلاة، وقد روى عن ابن عمر ترك الوضوء مما مست النار. ذكره أبو بكر بن أبي شيبة، عن هشيم، عن حصين، عن مجاهد، عن ابن عمر، وعن وكيع، عن مسعر، عن ابن عمر، ورواية أهل المدينة عنه أصح، وذكر عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة: أنها كانت تتوضأ مما مست النار. وعن معمر عن الزهري: أن عمر بن عبدالعزيز كان يتوضأ مما مست النار، حتى كان يتوضأ من السكر، قال عبدالرزاق: وكان معمر، والزهري يتوضئان مما مست النار. وذكر ابن وهب، عن يونس بن يزيد، قال: قال لي ابن شهاب: أطعني وتوضأ مما غيرت النار، فقلت: لا أطعك وأدع سعيد بن المسيب، فسكت.

أخبرني أبو القاسم خلف بن القاسم الحافظ، قال: حدثنا عبدالرحمن بن عمر بن راشد بدمشق، قال: حدثنا أبو زرعة، قال: حدثني أبو الوليد بن عتبة، عن أبي صالح، عن الليث بن سعد، عن يونس، قال: قال لي ابن شهاب: أطعني وتوضأ مما مست النار، قال: قلت: لا أطعك وأدع سعيد بن المسيب.

وأخبرني خلف بن القاسم، قال: حدثنا عبدالرحمن بن عمر، قال: حدثنا أبو زرعة،

قال: حدثنا علي بن عباس، قال: حدثنا شعيب بن أبي حمزة، قال: مشيت بين الزهري ومحمد بن المنكدر في الوضوء مما مست النار، وكان الزهري يراه وابن المنكدر لا يراه، واحتج الزهري بأحاديث فلم أزل اختلف بينهما حتى رجع ابن المنكدر إلى قول الزهري.

وأخبرني أبو محمد عبد الله بن محمد بن يحيى، قال: حدثنا أبو بكر أحمد بن سليمان ابن الحسن النجار الفقيه ببغداد، قال: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: حدثني أبي، قال: أخبرنا عبدالرازق، قال: كان معمر يتوضأ مما غيرت النار، فقال له ابن جريج: أنت شهابي يا أبا عروة؟، وقد روى عفان، عن همام، عن قتادة قال: قال لي سليمان بن هشام: إن هذا يعني الزهري لا يدعنا إن كان شيء أمرنا أن نتوضأ - يعني مما مست النار -، فقلت له: سألت سعيد بن مسيب، فقال: إذا أكلته فهو طيب ليس عليك وضوء فيه، فإذا خرج وجب عليك فيه الوضوء.

حدثنا عبدالرحمن بن يحيى، قال: حدثنا أحمد بن معبد، قال: حدثنا محمد بن زيان، قال: حدثنا زكريا بن يحيى كاتب العمري، قال: حدثنا الفضل بن فضالة، عن عياش بن عباس القتباني، أنه كتب إلى يحيى بن سعيد يسأله، هل يتوضأ مما مسته النار؟، فكتب إليه: هذا مما يختلف فيه، وقد بلغنا عن أبي بكر، وعمر أنهما أكلا مما مست النار، ثم صليا ولم يتوضئا، وأما عمر بن عبدالعزيز، عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ قال: «مررت بأبي هريرة وهو يتوضأ، فقال: أتدري مم أتوضأ؟» أتوضأ من أثوار أقط أكلتها، لأنني سمعت رسول الله ﷺ يقول: توضئوا مما مست النار» (٣٧٧) ولعل عمر بن عبدالعزيز لم يرو في هذا الباب غير هذا الحديث فذهب إليه، ولعله كان وضوؤه من ذلك ابتغاء الفضل وهروبا من الخلاف مع شدة احتياطه في الدين.

قال أبو عمر: لقوة الخلاف في هذه المسألة بالمدينة بين علمائها أشيع مالك - رحمه الله - في موطنه هذا الباب وشده وقواه، فذكر فيه عن النبي ﷺ من حديث ابن عباس وسويد بن النعمان، وهما إسنادان صحيحان، وذكر فيه عن أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وعبد الله بن عباس، وعامر بن ربيعة، وأبي طلحة الأنصاري، وجابر بن عبد الله، وأبي بن كعب، «أنهم كانوا لا يتوضئون مما مست النار».

ومما ذكره مالك في موطنه، عن أبي طلحة يدل على أن المنسوخ أمر النبي ﷺ،

(٣٧٧) أخرجه النسائي عن أبي هريرة في كتاب الطهارة، باب الوضوء مما مسته النار ج ١/ ١٠٥، والأثور جمع ثور وهي القطعة من اللبن الجامد.

وكان لا يتوضأ فدل على أنه منسوخ عنده، لأنه يستحيل أن يأخذ المنسوخ ويدع الناسخ وقد علمه.

ورواية أبي طلحة في ذلك ما حدثنا أحمد بن فتح، قال: حدثنا حمزة بن محمد، قال: حدثنا محمد بن علي بن القاسم البصري بالبصرة، قال: حدثنا حاتم بن بكير بن بلال بن غيلان، قال: حدثنا بشر بن عمر الزهراني، قال: حدثنا همام، عن مطر الوراق، عن الحسن، عن أنس بن مالك، عن أبي طلحة الأنصاري، قال: قال رسول الله ﷺ: «توضئوا مما غيرت النار».

حدثني خلف بن سعيد، قال: حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن خالد، قال: حدثنا علي بن عبدالعزيز، قال: الحوضي أبو عمر حفص بن عمر، قال: حدثنا همام، قال: قيل لمطر وأنا عنده: عمن أخذ الحسن الوضوء مما غيرت النار؟ فقال: أخذه الحسن عن أنس؛ وأخذه أنس عن أبي طلحة، وأخذه أبو طلحة عن رسول الله ﷺ.

وهذا يحتمل أن يكون معناه ممن أخذ الحسن الحديث الذي كان يحدث به عن النبي ﷺ في الوضوء مما غيرت النار، فقال له: أخذه الحسن عن أنس، وأخذه أنس عن أبي طلحة، وأخذه أبو طلحة عن النبي ﷺ، وليس في هذا ما يدل على أن أبا طلحة عمل به بعد النبي ﷺ، «هذا على أن مطراً الوراق ليس ممن يحتج به»، ويعضد هذا التأويل ما ذكره مالك في موطئه، عن موسى بن عقبة، عن عبدالرحمن بن زيد الأنصاري، عن أنس: أن أبا طلحة، وأبي بن كعب أنكرا عليه الوضوء مما غيرت النار، فلو أن هذا الحديث عند أبي طلحة غير منسوخ لم ينكر ذلك على أنس، والله أعلم.

وقد روى هذه القصة عن عبدالرحمن بن زيد جماعة من أهل المدينة.

أخبرنا أحمد بن عبد الله بن محمد بن علي، قال: أخبرني أبي، قال: حدثنا محمد بن فطيس، قال: حدثنا بحر بن نصر، قال: حدثنا بشر بن بكر، قال: حدثنا الأوزاعي، قال: حدثني أسامة بن زيد الليثي، قال: حدثني عبدالرحمن بن زيد الأنصاري، قال: حدثني أنس بن مالك، قال: بينما أنا، وأبو طلحة الأنصاري، وأبي بن كعب أتينا بطعام سخن، فأكلت، ثم قمت فتوضأت، فقال أحدهما لصاحبه: أعراقية؟ ثم انتهراني، فقلت: إنهما أفقه مني.

وذكر الطحاوي قال: حدثنا إبراهيم بن أبي داود، قال: حدثنا سعيد بن أبي مريم، قال: حدثنا يحيى بن أيوب، قال: حدثنا إسماعيل بن رافع، عن عبدالرحمن بن زيد الأنصاري، عن أنس بن مالك، قال: أكلت أنا، وأبو طلحة، وأبو أيوب الأنصاري

طعاماً قد مسته النار فقامت لأتوضأ، فقالا لي: أتتوضأ من الطيبات؟ لقد جئت بها عراقية، هكذا ذكر الطحاوي هذا الخبر بهذا الإسناد، فقال فيه: وأبو أيوب. والمحفوظ من رواية الثقات وأبي بن كعب كما قال مالك والأوزاعي، وأظن الوهم فيه من يحيى ابن أيوب أو من إسماعيل بن رافع، والله أعلم.

«وقد روى عن أنس: أنه كان يتوضأ من الطعام مثل وضوئه للصلاة، وذكر العقيلي، قال: حدثنا أحمد بن محمد النوفلي، قال: حدثنا الحسين بن الحسن المروزي، قال: حدثنا الهيثم بن جبل، قال: حدثنا غالب بن فرقد، قال: صليت مع أنس بن مالك المغرب، فلما انصرفنا دعا بمائدة فتعشى، ثم دعا بوضوء فغسل يديه ومضمض فاه وغسل يديه وذراعيه ووجهه، ثم جلسنا حتى حضرت العتمة، فصلى بذلك الوضوء ولم يغسل رجليه. فهذا يدل على أن ذلك لم يكن عنده حدثاً ينقض الوضوء». وروى عن النبي ﷺ «ترك الوضوء مما مسته النار» أم سلمة، وميمونة، وأبوسعيد الخدري، وابن مسعود، وضباعة ابنة الزبير، وأبو رافع، وجابر، وعمرو بن أمية، وأم عامر بنت يزيد ابن السكن، وكانت من المبايعات، وابن عباس، وسويد بن النعمان، وكثير من رجال الصحابة كل هؤلاء عن النبي ﷺ. وروى أيضاً من حديث أبي هريرة ما قد ذكرناه.

ومما يستبين به أن الأمر بالوضوء مما غيرت النار منسوخ: أن عبداً لله بن عباس «شهد رسول الله ﷺ أكل لحماً وخبزاً وصلى ولم يتوضأ».

ومعلوم أن حفظ ابن عباس من رسول الله ﷺ متأخر.

أخبرنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق، قال: حدثنا سليمان بن حرب، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن محمد، عن ابن عباس: «أن النبي ﷺ تعرق كتفاً، ثم قام فصلى ولم يتوضأ» (٣٧٨).

أخبرنا أحمد بن عبد الله بن محمد بن علي، أن أباه أخبره، قال: حدثنا أحمد بن خالد، قال: حدثنا علي بن عبد العزيز، قال: حدثنا حجاج، قال: حدثنا حماد ابن سلمة، عن محمد ابن إسحاق، عن محمد بن عمرو بن عطاء، عن ابن عباس، قال: كنا مع رسول الله ﷺ في بيت ميمونة، فجاء بلال فأذنه بالصلاة، فخرج وخرجنا معه، فاستقبلتنا هدية من خبز ولحم، فرجع ورجعنا معه، وأكل وأكلنا، ثم خرجنا إلى الصلاة ولم يمس ماء.

وذكر حماد بن سلمة أيضاً، عن هشام بن عروة، عن أبي نعيم وهب بن كيسان، عن

محمد بن عمرو بن عطاء، عن ابن عباس نحوه. وذكر عبدالرزاق، عن ابن جريج، قال: سمعت محمد بن إسحاق يحدث، عن خالد، قال: كان ابن عباس يوم الجمعة يبسط له في بيت خالته ميمونة فيحدث، فقال له: أخبرني عما مست النار؟ فقال ابن عباس: لا أخبرك إلا بما رأيت من رسول الله ﷺ كان هو أصحابه في بيته فجاءه المؤذن، فقام إلى الصلاة حتى إذا كان بالباب لقي بصفحة فيها خبز ولحم، فرجع بأصحابه، فأكل وأكلوا ثم رجع إلى الصلاة، ولم يتوضأ، «أخبرنا عبد الله بن محمد بن أسد، قال: حدثنا بكر بن محمد بن العلاء، قال: حدثنا عثمان بن عمر، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا يحيى عن حسين، قال: حدثني أبو عون، عن عبد الله بن شداد، قال أبو هريرة: الوضوء مما غيرت النار، قال مروان: كيف نسأل عن هذا وفيها أمهاتنا أزواج النبي ﷺ! فأرسلني إلى أم سلمة، فقالت: جاءني رسول الله ﷺ وقد توضأ وضوءه للصلاة فناولته لحماً فأكل ثم خرج إلى الصلاة. حدثنا عبد الله، قال: حدثنا مسدد، عن جعفر بن محمد، عن علي بن حسن، عن زينب بنت أم سلمة، أن رسول الله ﷺ أكل كتفا فجاء بلال فخرج إلى الصلاة ولم يمس ماء».

يقولون: إن خال محمد بن إسحاق محمد بن عمرو بن حلحلة الديلي، «فإن كان كذلك فبين محمد بن إسحاق وبين محمد بن عمرو بن عطاء العامري في هذا الحديث محمد بن عمرو بن حلحلة، ولمحمد بن عمرو بن حلحلة، عن محمد بن عمرو بن عطاء أحاديث»، وذكر عبدالرزاق أيضاً عن ابن جريج، قال: أخبرني محمد بن يوسف، أن سليمان بن يسار أخبره: أنه سمع أبا هريرة وابن عباس، ورأى أبا هريرة يتوضأ، ثم قال أبو هريرة: بنى عباس أتدرى بنى عباس مم أتوضأ؟ توضأت من أثوار أقط أكلتها، فقال ابن عباس ما أبالي مما توضأت أشهد لرأيت رسول الله ﷺ «أكل كتف لحم ثم قام إلى الصلاة وما توضأ» (٣٧٩).

وقد روى هذا الحديث عن ابن عباس عطاء بن يسار، وسليمان بن يسار، ومحمد بن عمرو بن عطاء، وعمر بن عطاء بن أبي الخوار، وابنه علي بن عبد الله بن عباس، وعكرمة مولا، ومحمد بن سيرين، وغيرهم، إلا أن عكرمة ذكر في هذا الحديث لفظة زائدة.

حدثنا خلف بن سعيد، قال: حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن خالد،

(٣٧٩) أخرجه ابن عدى في الكامل ٨٩/٣ عن ابن عباس. وأبو داود برقم ١٨٧، ١٨٧، ١٩٠

ج ٤٨/١ كتاب الطهارة، باب ترك الوضوء مما مست النار. وأخرجه النسائي ١٠٨/١

كتاب الطهارة، باب ترك الوضوء مما مست النار.

وحدثنا عبد الله بن محمد بن أسد، قال: حدثنا ابن جامع، قال: حدثنا علي بن عبدالعزيز، قال: حدثنا ابن الأصبهاني، قال: حدثنا شريك بن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس: أن النبي ﷺ أكل كتفاً مهرية - يعني نضجة - ثم مسح يده، ثم صلى. هكذا جاء في هذا الحديث تفسير «مهرية» وهو أولى ما قيل في ذلك، إن شاء الله. وذكر أبو عبيد «مؤربة» بالهمز وفسرها أنها «موفرة»، ثم قال: هو مأخوذ من الأرب يعني العضو.

فهذه طرق حديث ابن عباس أو بعضها، وهو حديث قد رواه معه من تقدم ذكرنا له من وجوه صحاح كلها - والحمد لله - وقد قال جابر: إن الناسخ في هذا الباب ترك الوضوء مما مست النار وخالفته في ذلك عائشة.

أخبرنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا ابن أبي العقب بدمشق، قال: حدثنا أبو زرعة عبدالرحمن بن عمرو الدمشقي، قال: حدثنا علي بن عياش، قال: حدثنا شعيب بن أبي حمزة، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله، قال: كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما غيرت النار، وقد ذكرنا حديث محمد بن المنكدر (٣٨٠) بما يجب القول فيه في كتابنا هذا في باب محمد بن المنكدر، لأن مالكا أرسله عنه ووصله غيره وقد ذكرناه على شرطنا، وبالله التوفيق، فهذا وجه القول في هذا الباب من جهة الآثار.

وأما طريق النظر فإن الأصل أن لا ينتقض وضوء مجتمع عليه إلا بحديث مجتمع عليه أو بدليل من كتاب أو سنة لا معارض له.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير قال: حدثنا هارون بن معروف، قال: حدثنا ضمرة، عن رجاء، قال: سألت الوليد بن هشام عما غيرت النار، فقال: إني لست بالذي أسأل، قلت: على ذلك قال: كان مكحول، وكان أعظم فقهاً، يتوضأ منه، فلقي من أثبت له الحديث أنه ليس فيه وضوء، فترك الوضوء.

أخبرنا أحمد بن قاسم، قال: حدثنا محمد بن عيسى، قال: حدثنا بكر بن سهل، قال: حدثنا عمرو بن هشام البيروتي، قال: سمعت الأوزاعي، يقول: سألت ابن شهاب عن الوضوء مما غيرت النار، فقال لي: توضأ، قلت: عمن؟ قال: عن ابن عمر، وأبي سعيد الخدري، وأبي هريرة، وزيد بن ثابت، وأنس بن مالك، وعائشة وأم سلمة، قلت: فأبو بكر؟ قال: لم يكن يتوضأ، قلت: فعمر؟ قال: لم يكن يتوضأ، قلت:

فعثمان؟ قال: لم يكن يتوضأ، قلت: فعلى؟ قال: لم يكن يتوضأ، قلت: فابن عباس؟ قال: لم يكن يتوضأ، قال: فقلت له: أرأيت إن سألتك رجالاً مثل رجالي؟، فقال: إذا لأتيتك بهم. حدثنا أبو الفضل أحمد بن قاسم بن عبد الرحمن، وأبو عثمان يعيش بن سعيد بن محمد الوراق الإمام، وأبو عبد الله محمد بن حكم، قالوا: أخبرنا أبو بكر محمد ابن معاوية القرشي قال: حدثنا أبو خليفة الفضل بن الحباب الجمحي، قال: حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي، قال: حدثنا عبد العزيز بن مسلم الأقسلمي، عن اليزيد بن أبي زياد، عن مقسم، قال: بينما نحن عند ابن عباس إذ أتى بجفنة فيها ثريد، قال: خذوا باسم الله وكلوا من نواحيها وذروا الذروة فإن في الذروة البركة، فأكلنا، ثم دعاء بماء فشربه، ثم قام إلى الصلاة، فقلت: يا ابن عباس، إن الناس يقولون: إن فيما غيرت النار من الطعام الوضوء، فقال: لولا النار ما أكلناه وما زداته النار إلا طيباً وإنما الوضوء فيما خرج وليس فيما يدخل، وصلى بنا على بساط.

ومن قال بإسقاط الوضوء مما مست النار أبو بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعلى بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس، وعامر بن ربيعة، وأبي بن كعب، وأبو الدرداء، وأبو أمامة، وقال بذلك من فقهاء الأمصار: مالك فيمن قال بقوله من أهل المدينة، وغيرهم، وسفيان الثوري، وأبو حنيفة، وأصحابه، والحسن بن حي، وسائر أهل الكوفة، والأوزاعي في أهل الشام، والليث بن سعد، والشافعي، ومن أتبعه، وأحمد بن حنبل، وأبو ثور، وإسحاق بن راهويه، وأبو عبيد، وداود بن علي، ومحمد بن جرير الطبري، وجماعة أهل الأثر، إلا أن أحمد بن حنبل، وطائفة من أهل الحديث يقولون: من أكل لحم الجزور خاصة فقد وجب عليه الوضوء، وليس ذلك عليه في شيء مسته النار غير لحم الجزور.

وقال أحمد فيه حديثان صحيحان: حديث البراء وحديث جابر بن سمرة عن النبي ﷺ، «وكذلك قال إسحاق بن راهويه ذكره الأثرم، عن أحمد، وذكره إسحاق بن منصور، والكوسج، عن إسحاق».

قال أبو عمر: حديث البراء: حدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن عبد الله بن عبد الله الرازي، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن البراء ابن عازب، قال: «سئل رسول الله ﷺ عن الوضوء من لحوم الإبل؟ فقال: توضؤوا منها» (٣٨١).

وحديث جابر بن سمرة، عن النبي ﷺ «رواه أبو عوانة، عن عثمان بن عبد الله بن موهب، عن جعفر بن أبي ثور، عن جابر بن سمرة «أن رجلاً سأل رسول ﷺ : أتوضأ من لحوم الغنم؟ قال: إن شئت فتوضأ، وإن شئت لا تتوضأ، قال: أتوضأ من لحوم الإبل؟ قال: نعم توضأ من لحوم الإبل» (٣٨٢) رواه شعبة، وزائدة، عن سماك بن حرب، عن جعفر بن أبي ثور، عن جابر بن سمرة، عن النبي ﷺ نحوه. وحدثنا عبد الله بن محمد ابن يوسف قال: حدثنا محمد بن أحمد بن يحيى، قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن سابق الحضرمي، قال: حدثنا محمد بن عمران بن أبي ليلى، قال: حدثنا ابن أبي ليلى، عن عيسى، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن جابر بن سمرة، «أن أعرابياً أتى النبي ﷺ، فقال: أتوضأ من لحوم الإبل؟ قال: نعم، قال: أصلي في مباركها؟ قال: لا، قال: أتوضأ من لحوم الغنم؟ قال: لا، قال: أصلي في مرابضها؟ قال: نعم» (٣٨٣).

ومن قال بقول أحمد هذا في لحم الإبل خاصة إسحاق بن راهويه، وأبو ثور، ويحيى ابن يحيى النيسابوري، وأبو خيثمة، وهو قول محمد بن إسحاق، وأما قول مالك، والشافعي، وأبي حنيفة، والثوري، والليث، والأوزاعي فكلهم لا يرون في شيء مسته النار وضوءاً على من أكله سواء عندهم لحم الإبل في ذلك وغير الإبل لأن في الأحاديث الثابتة أن رسول ﷺ أكل خبزاً ولحماً وأكل كتفاً ونحو هذا كثير ولم يخص لحم جزور من غيره، وصلى ولم يتوضأ، هذا ناسخ رافع عندهم لما عارضة على ما تقدم ذكرنا له، وبالله التوفيق.

قال أبو عمر: قد تأول بعض الناس في هذا الحديث أن قوله ﷺ : توضئوا مما مست النار أنه أريد به غسل اليد، قال: فلما سمع أبو هريرة قوله هذا ورآه ﷺ يتوضأ لكل، ظن أن ذلك أريد به الوضوء للصلاة.

قال أبو عمر: هذا ليس بشيء وقد تقدم رد هذا القول ودفع هذا التأويل، وقد اجتنبنا في هذا الباب ما تبين به جهل هذا المتكلف في تأويله هذا، وبالله التوفيق.

حدثني أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد، قال: حدثنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن صالح الأبهري، قال: حدثنا أحمد بن عمير، قال: حدثنا عمرو، قال: حدثنا عقبة بن علقمة، قال: حدثنا الأوزاعي، قال: كان مكحول يتوضأ مما مست النار حتى

(٣٨٢) أخرجه أحمد عن جابر بن سمرة ١٠٠/٥. وأخرجه أبو عوانة في مسنده ٢٧٠/١ عن جابر

ابن سمرة. وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١٥٨/١ عن جابر بن سمرة.

(٣٨٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٥٨/١ عن جابر بن سمرة.

لقى عطاء بن أبي رباح، فأخبره عن جابر بن عبد الله، أن أبا بكر الصديق أكل ذراعاً أو كتفاً، ثم صلى، ولم يتوضأ، فترك مكحول الوضوء، فقليل له: أتركت الوضوء مما مست النار؟ فقال: لأن يقع أبو بكر من السماء إلى الأرض أحب إليه من أن يخالف رسول الله ﷺ. وذكر الحسن بن علي الحلواني، قال: حدثنا عارم، وسليمان بن حرب، قالوا: حدثنا حماد بن زيد، قال: سمعت أيوب، يقول لعثمان البتي: «إذا سمعت أمراً عن النبي عليه السلام، أو بلغك فانظر ما كان عليه أبو بكر، وعمر فشد به يدك.

قال: وحدثنا عارم، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن خالد الحذاء، قال: كانوا يرون الناس من حديث رسول الله ﷺ ما كان عليه أبو بكر وعمر رضي الله عنهما، قال حماد وكان رأى خالد أحب إلينا من حديثه، قال: وحدثنا عبد الله بن صالح، قال: حدثنا الليث، عن يحيى بن سعيد، قال: كان أبو بكر وعمر أتبع الناس لهدى رسول الله ﷺ.

وروى محمد بن الحسن، عن مالك بن أنس، أنه قال: إذا جاء عن النبي ﷺ حديثان مختلفان، وبلغنا أن أبا بكر، وعمر عملاً بأحد الحديثين كان في ذلك دلالة أن الحق فيما عملا به.

وقد روى عكرash بن ذؤيب عن النبي ﷺ صفة الوضوء مما غيرت النار، ولم أر ذكره معنى لأن إسناده ضعيف لا يحتج بمثله، وأهل العلم ينكرونه.

٢٧ - حديث تاسع عشر ليحيى بن سعيد يحيى، عن بشير بن يسار - أربعة

أحاديث:

مالك، عن يحيى بن سعيد، عن بشير بن يسار مولى بنى حارثة، عن سويد بن النعمان، «أنه أخبره أنه، خرج مع رسول الله ﷺ عام خيبر، حتى إذا كانوا بالصهباء - وهي من أدنى خيبر - نزل رسول الله ﷺ، فصلى العصر، ثم دعا بالأزواد فلم يؤت إلا بالسويق، فأمر به فثرى، فأكل رسول الله ﷺ وأكلنا، ثم قام إلى المغرب فمضمض ومضمضنا، ثم صلى ولم يتوضأ» (٣٨٤).

وبشير بن يسار هذا هو بشير بن أبي كيسان مولى بنى حارثة من الأنصار، مدني تابعي ثقة.

وهذا حديث صحيح إسناده ثابت معناه، أدخله مالك في باب ترك الضوء مما مست النار، وهذا يدل على أن السويق من الطعام الذي قد مسته النار وأنه لا ضوء فيه، وقد أوضحنا هذا المعنى وجودناه من جهة الأثر والنظر ومهدناه وبسطناه وجلبنا فيه الاختلاف ووجوه الاعتلال في باب زيد بن أسلم من هذا الكتاب، والحمد لله.

أما قوله: فثرى: يعنى بل بالماء، ومنه قيل للتراب الندى: الثرى.

وفى هذا الحديث دليل على أن الصالحين والفضلاء لا يستغنون عن الزاد في سفرهم، وهو يطل مذهب الصوفية الذين لا يدخرون لغد.

وفيه دليل على أن جمع الأزواد واجتماع الأيدي عليها أعظم بركة، ولذلك قال بعض العلماء: جمع الأزواد في السفر سنة، وقد أجاز لنا أبو ذر عبد بن أحمد الهروي، قال: حدثنا أبو بكر بن عبدان، قال: حدثنا بن محمد بن صاعد، قال: حدثنا أبو هشام الرفاعي محمد بن يزيد، قال: حدثنا حفص بن غياث، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: «شكونا إلى رسول الله ﷺ الجوع، فقال: أجمعوا أزوادكم، قال: فجعل الرجل يجيء بالحفنة من التمر والحفنة من السويق وطرحوا الأنطاع، أو قال: الأكسية، فوضع النبي ﷺ يده عليها، ثم قال: كلوا، فأكلنا وشبعنا، وأخذنا في مزاولنا، ثم قال: أشهد أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله، من قالها غير شك فقد دخل الجنة» (٣٨٥).

وقد استدل بعض الفقهاء بهذا الحديث لما فيه من أمر رسول الله ﷺ بإخراج أزوادهم للمساواة فيها على أنه جائز للإمام عند قلة الطعام وارتفاع السعر وغلاء الأقوات أن يأمر من عنده طعام فوق قوته بإخراجه للبيع ويجبره على ذلك لما فيه من ترميق مهج الناس وإحيائهم والإبقاء عليهم، وقد روينا من طريق منقطع عن النبي ﷺ أنه قال: من السنة أن يخرج القوم إذا خرجوا في سفر نفقتهم جميعاً فإن ذلك أطيب لأنفسهم وأحسن لأخلاقهم.

وروينا عن ابن عمر من وجوه أنه قال: من كرم الرجل طيب زاده في سفره، وروينا أن محمد بن إسحاق لما أراد الخروج إلى العراق قال له رجل من أصحابه: إني أحسب السفارة عندك خسيصة، يا أبا عبد الله، وكان ابن إسحاق ذلك الوقت قد رقت حالته، فقال: إن كانت السفارة خسيصة فما أخلاقنا بخسيصة، ولربما قصر الدهر باع الكريم.

أخبرنا عبد الله بن محمد بن يوسف، حدثنا الحسن بن إسماعيل الضراب، حدثنا علي ابن جعفر الفريابي، قال: حدثنا أحمد بن عبد الله الأقطع، قال: حدثنا أبو زرعة الرازي، قال: حدثنا سويد بن سعيد، قال: حدثنا أبو فراس عبدالرحيم بن عبيد، قال: سمعت ربيعة بن أبي عبدالرحمن، يقول: للسفر مروءة وللحضر مروءة، فأما المروءة في السفر فبذل الزاد وقلة الخلاف على الأصحاب وكثرة المزاح في غير مساخط الله، وأما المروءة في الحضر فالإدمان إلى المساجد وتلاوة القرآن وكثرة الإخوان في الله، عز وجل. وأتى رجلان إلى ابن عون يودعانه ويسألانه أن يوصيهما، فقال لهما: عليكم بكظم الغيظ، وبذل الزاد، فرأى أحدهما في المنام أن ابن عون أهدي إليهما حلتين.

ولبعض بني أسد وقيل إنها لحاتم الطائي:

إذا ما رفيقي لم يكن خلف ناقتي	له مركب فضلا فلا حملت رجلي
ولم يك من زادي له شطرمزودي	فلا كنت ذا زاد ولا كنت ذا فضل
شريكان فيما نحن فيه وقد أرى	على له فضلا بما نال من فضل

وقال آخر:

وإني لأستحي رفيقي أن يرى	مكان يدي من جانب الزاد أقرعا
أيت هضم الكشح مضطرم الحشى	من الجوع أخشى الذم أن أتضلعا
وإنك إن أعطيت بطنك سؤله	وفرجك نالا منتهى الذم أجمعا

٢٨ - حديث خامس لمحمد بن المنكدر:

مالك، عن محمد بن المنكدر، «أن رسول الله ﷺ دعى لطعام، فقرب إليه خبز ولحم فأكل منه، ثم توضأ، ثم أتى بفضل ذلك الطعام فأكل منه، ثم صلى ولم يتوضأ» (٣٨٦).

قال أبو عمر: هكذا هذا الحديث في الموطأ عند جميع الرواة - فيما علمت - مرسلًا، ورواه عمر بن إبراهيم الكردي وخالد بن يزيد العمرى، والقدامى، كلهم عن مالك، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله - مسندًا، وكلهم ضعيف لا يحتاج بروايته عن مالك ولا غيره لضعفهم، والصواب فيه عن مالك ما في الموطأ مرسلًا، وقد رواه ثقات عن محمد بن المنكدر، عن جابر مسندًا، وسند ذكر ما حضرنا ذكره من ذلك في هذا الكتاب، إن شاء الله.

(٣٨٦) أخرجه أبو داود موصولًا، عن جابر في كتاب الطهارة، باب ٧٤ ترك الوضوء مما مست النار ج ١/ ٤٨ برقم ١٩١. وأخرجه الترمذي بكتاب الطهارة، باب ٥٩ ترك الوضوء مما مست النار ج ١/ ٤٨ برقم ١٩١.

وفيه من الفقه، أن لا وضوء في من أكل مما مسته النار، وأما قوله في هذا الحديث فأكل منه ثم توضأ، فذلك، والله أعلم. إنما كان لحدث عنده أو للفضل، فقد كان ﷺ يتوضأ في الأغلب من أمره لكل صلاة، وبذلك على ما ذكرت لك ما ذكر في هذا الحديث «أنه أتى بفضل ذلك الطعام فأكل منه ثم صلى ولم يتوضأ»، فلو كان وضوءه من أجل الطعام أو لا لكان قد توضأ آخرًا من بقية ذلك الطعام، إذ الحكم فيه واحد وهذا ما لا يشك فيه ذو لب، وفيه أيضًا أن رسول الله ﷺ لم يكن يتوضأ أحيانًا لكل صلاة.

وفيه أن رسول الله ﷺ كان يأكل في اليوم مرتين وربما أكثر، وقد مضى القول والآثار وما للعلماء في هذا الباب من تنازع، وماروى فيه عن السلف مستوعبًا في باب زيد بن أسلم من كتابنا هذا، فأغنى ذلك عن إعادته هاهنا.

وأما رواية من روى هذا الحديث عن محمد بن المنكدر - مسندًا متصلًا، فحدثنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن بن يحيى.

قال حدثنا عبد الحميد بن أحمد بن عيسى بن الحسن الوراق، قال: حدثنا الخضر بن داود، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم الوراق، قال: حدثنا أحمد بن عبد الله يونس، قال: حدثنا عبدالعزيز بن أبي سلمة، قال: أخبرنا محمد بن المنكدر، عن جابر ابن عبد الله، قال: أتى النبي ﷺ بشيء مما مست النار فأكل وتوضأ وصلى، ثم أكل بعد ذلك مثل ذلك، فصلى ولم يتوضأ.

وأخبرنا عبد الله بن محمد بن محمد بن عبد المؤمن، قال: حدثنا محمد بن بكر بن داسة، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا إبراهيم بن الحسن الخثعمي، قال: حدثنا حجاج، قال ابن جريج: أخبرني ابن المنكدر، قال: سمعت جابر بن عبد الله، يقول: قرب لرسول الله ﷺ خبز ولحم، فأكل منه، ثم دعا بوضوء فتوضأ، ثم صلى الظهر، ثم دعا بفضل طعامه فأكل، ثم قام إلى الصلاة ولم يتوضأ.

وحدثنا عبد الله، قال: حدثنا محمد، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا موسى أبو عمران الرملي، قال: حدثنا علي بن عياش، قال: حدثنا شعيب بن أبي حمزة، عن محمد ابن المنكدر، عن جابر بن عبد الله، قال: «كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما غيرت النار» (٣٨٧).

قال أبو داود: وهذا اختصار من الحديث الأول.

وحدثنا محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرني عمرو بن منصور، قال: حدثنا علي بن عياش، قال: حدثنا شعيب، وهو ابن أبي حمزة، عن محمد بن المنكدر، قال: سمعت جابر بن عبد الله، قال: «كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار».

وحدثنا أحمد بن قاسم بن عبد الرحمن، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا الحارث بن أسامة، قال: حدثنا العباس بن فضل.

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن محمد البرتي، قال: حدثنا أبو معمر، قال: حدثنا عبد الوارث، قال: أخبرنا محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله، قال: دخلت مع النبي ﷺ على امرأة من الأنصار، فذبحت له شاة، فأكل، ثم صلى ولم يتوضأ.

ودخلت على أبي بكر بعد موت النبي ﷺ فقال: أين شاتكم الوالد تطبخ لنا؟ فأكل ثم صلى ولم يتوضأ.

ودخلت على عمر بعهد موت أبي بكر، فأكل خبزاً ولحماً ثم صلى ولم يتوضأ.

قال أبو عمر: قد روى هذا الحديث عن جابر بن عبد الله، عن النبي ﷺ عبد الله بن محمد بن عقيل، وعطاء بن أبي رباح، وغيرهما؛ وإنما ذكرنا في هذا الباب حديث ابن المنكدر خاصة مسنداً؛ توصيلاً لرسالات مالك، وتبياناً لصحتها، وبالله التوفيق.

وأخبرنا عبد الله بن محمد بن يحيى، قال: حدثنا محمد بن يحيى بن عمر، قال: حدثنا علي بن حرب الطائي، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، أن النبي ﷺ أكل لحماً، فصلى، ولم يتوضأ، وأن أبا بكر الصديق أكل لحماً فصلى ولم يتوضأ، وأن عمر بن الخطاب أكل لحماً فصلى ولم يتوضأ.

قال أبو عمر: فهذه السنة الثابتة وعمل الخلفاء الراشدين فلا وجه عندى لما خالف ذلك من الآثار والأقوال، والله المستعان.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، ويعيش بن سعيد، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن الهيثم أبو الأحوص، قال: حدثنا عمرو بن عثمان بن كثير بن دينار الحمصي، قال: حدثنا عقبة بن علقمة البيروتي معافري، عن الأوزاعي، قال: كان مكحول يتوضأ مما مست به النار حتى لقي عطاء بن أبي رباح، فأخبره عن جابر بن عبد الله، أن أبا بكر أكل ذراعاً، أو كتفاً ثم صلى ولم يتوضأ، فقليل له: أتركت

الوضوء؟ فقال: كأن يقع أبو بكر من السماء فيقطع أحب إليه من أن يخالف رسول الله ﷺ.

قال أبو عمر: يعمل الخلفاء بعد رسول الله ﷺ في هذا الباب يوقف على النسخ والمنسوخ، فافهم. وقد ذكر مالك في الموطأ، عن أبي نعيم وهب بن كيسان، عن جابر، عن أبي بكر الصديق، وعن ابن المنكدر، وصفوان بن سليم، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث، عن ربيعة بن عبد الله بن هدير، عن عمر بن الخطاب، وعن ضمرة ابن سعيد، عن أبان بن عثمان، عن عثمان، وعن يحيى بن سعيد، عن عبد الله بن عامر ابن ربيعة، عن أبيه، أنهم كانوا لا يتوضئون مما مست النار.

وبلغه عن علي بن أبي طالب، وعبد الله بن عباس مثل ذلك، وقد ذكرنا في باب زيد بن أسلم من كتابنا هذا ما يشفي الناظر ويكفي، والحمد لله.

٦- باب جامع الوضوء

٢٩ - حديث حاد وخمسون لهشام بن عروة:

مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، «أن رسول الله ﷺ سئل عن الاستطابة، فقال: أو لا يجد أحدكم ثلاثة أحجار^(٣٨٨)».

هكذا روى هذا الحديث عن مالك جماعة الرواة مرسلًا، إلا ما ذكره سحنون في رواية بعض الشيوخ عنه، عن ابن قاسم، عن مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أبي هريرة. وقد روى عن ابن بكير أيضًا في الموطأ هكذا: عن مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أبي هريرة، وهذا غلط فاحش، ولم يروه أحد كذلك لا من أصحاب هشام ولا من أصحاب مالك، ولا رواه أحد عن عروة، عن أبي هريرة، وإنما رواه بعض أصحاب عروة، عن عروة، عن عائشة - وهو مسلم بن قرط، وأما هشام ابن عروة فاختلف عليه فيه: فطائفة ترويه عنه، عن أبيه مرسلًا - كما رواه مالك - وطائفة ترويه عنه، عن عمرو بن خزيمة المدني، عن عمارة بن خزيمة بن ثابت، عن خزيمة بن ثابت، وطائفة ترويه عنه، عن أبي وجرة، عن عمارة بن خزيمة، عن أبيه خزيمة بن ثابت.

(٣٨٨) أخرجه أبو داود برقم ٤٠ عن خزيمة بن ثابت ١٠/١ كتاب الطهارة، باب الاستنجاء بالحجارة، عن عائشة أم المؤمنين. والنسائي في كتاب الطهارة، باب الاستنجاء بالحجارة، عن أم المؤمنين عائشة ٤٢/١. وذكره بالمجمع ٢١١/١ عن سهل بن سعد، وعزاه للطبراني في الكبير.

حدثنا عبدالعزيز بن عبدالرحمن، ومحمد بن إبراهيم، قالوا: حدثنا أحمد بن مطرف، حدثنا سعيد بن عثمان، حدثنا أحمد بن عبدالله بن صالح، حدثنا حسين بن علي الجعفي، حدثنا زائدة، عن هشام بن عروة، عن عمرو بن خزيمة المدني، عن عمارة بن خزيمة بن ثابت الأنصاري، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ قال: ثلاثة أحجار ليس فيهن رجيع - يعنى الاستطابة - وفى إسناد هذا الحديث اضطراب كثير.

حدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا عبدة بن سليمان، عن هشام بن عروة، عن عمرو بن خزيمة، عن عمارة بن خزيمة بن ثابت، عن خزيمة بن ثابت، قال: قال رسول الله ﷺ فى الاستطابة: ثلاثة أحجار ليس فيها رجيع.

وكذلك رواه أبو معاوية، وابن نمير، وأبو أسامة، عن هشام بن عروة بمثل هذا الإسناد.

ورواه عبدالرزاق، عن ابن عيينة، عن هشام بن عروة، عن أبي وجرة، عن خزيمة بن ثابت، عن النبي ﷺ مثله.

ورواه إبراهيم بن المنذر الخزامي، عن ابن عيينة، عن هشام بن عروة، عن أبي وجرة، عن عمارة بن خزيمة بن ثابت، عن أبيه، عن النبي ﷺ مثله.

ورواه الحميدى، عن ابن عيينة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن النبي ﷺ مرسلًا مثل رواية مالك. وكذلك رواه ابن جريج، عن هشام، عن أبيه مرسلًا مثل رواية مالك.

ورواه معمر، عن هشام بن عروة، عن رجل من مزينة، عن أبيه، عن النبي ﷺ «قال فى الاستطابة: ثلاثة أحجار عند الخلاء ليس منهن رجيع والرجيع الذى ينتن» (٣٨٩).

ورواه الفضل بن فضالة، عن هشام بن عروة، عن عمرو بن خزيمة، عن عمارة بن خزيمة، أخبرنا عبدالرحمن بن يحيى، قال: حدثنا أحمد بن سعيد، قال: حدثنا محمد بن زبान، قال: حدثنا زكريا بن يحيى بن صالح، قال: حدثنا الفضل بن فضالة، عن هشام بن عروة، أن عمرو بن خزيمة المزنى أخبره، أن عمارة خزيمة الأنصاري أخبره، أن عمارة بن خزيمة الأنصاري أخبره، عن أبيه خزيمة بن ثابت، عن رسول الله ﷺ أنه قال: ثلاثة أحجار ليس فيها رجيع، يعنى فى الاستطابة.

(٣٨٩) أخرجه ابن ماجة برقم ٣١٥ عن خزيمة بن ثابت ج ١/ ١١٤ كتاب الطهارة، باب الاستنجاء بالحجارة. وأحمد ٢١٣/٥ عن خزيمة بن ثابت، ٢١٤/٥، ٢١٥/٥ وابن أبي شيبة ٢٢٣/١٤ عن خزيمة بن ثابت.

وروى ابن المبارك، عن هشام بن عروة الحديثين جميعاً، فدل على أنهما حديثان، وبأن به ذلك، والحمد لله.

قرأت على عبدالوارث بن سفيان، أن قاسم بن أصبغ حدثهم، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل الترمذى، قال: حدثنا نعيم بن حماد، قال: حدثنا ابن المبارك، قال: أخبرنا هشام بن عروة، يعنى: الحجر مرتين. قال ابن المبارك: وأخبرنا هشام بن عروة، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: «أو لا يجد أحدكم ثلاثة أحجار».

قال أبو عمر: جود ابن المبارك هذا الحديث بالإسنادين، وما زال مجوداً - رضى الله عنه - وقد ذكر عبدالرزاق، عن ابن عيينة الحديثين جميعاً، عن هشام، عن أبيه مرسلًا. وعن هشام، عن أبي وجرة، عن خزيمة، عن النبي ﷺ.

قال أبو عمر: قوله ﷺ: ليس فيها رجيع، يرد قول الطبرى حيث قال: كل طاهر وكل نجس أزال النجو أجزاء، ويرده أيضاً حديث ابن مسعود، عن النبي ﷺ: «إذ رمى بالروثة، وقال: هي رجس أو ركس» (٣٩٠) والذي عليه جمهور الفقهاء أنه لا يجوز الاستنجاء بغير الطاهر من الأحجار وما قام مقامها، وقد مضى باب ابن شهاب ما للعلماء فى هذا الباب كله من التنازع واختلاف المذاهب، والحمد لله.

وأما رواية مسلم بن قرط عن عروة فى هذا الحديث، فأخبرنا عبد الله بن محمد يحيى، قال: حدثنا محمد بن بكر بن داسة، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا سعيد بن منصور، وقتيبة بن سعيد، قالوا: حدثنا يعقوب بن عبدالرحمن، عن أبي حازم، عن مسلم بن قرط، عن عروة، عن عائشة، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليذهب معه بثلاثة أحجار يستطيع بها فإنها تجزئ عنه» (٣٩١).

وحدثنا محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنى قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا يعقوب بن عبدالرحمن، وعبدالعزیز ابن أبى حازم، عن أبى حازم، عن مسلم بن قرط، عن عروة، عن عائشة، عن النبى ﷺ مثله.

قال أبو عمر: روى فى هذا الباب جماعة من الصحابة فيهم أبو أيوب وسليمان وأبو هريرة، وأثبتها حديث أبى هريرة، وسلمان، وكلها حسان. قال الأخفش: (٣٩٠) أخرجه ابن ماجة برقم ٣١٤ ج ١/١٤ عن ابن مسعود فى كتاب الطهارة، باب الاستنجاء بالحجارة.

الاستطابة الاستنجاء بالأحجار، يقال: منه استطاب الرجل، وأطاب إذا استنجى، ويقال: رجل مطيب، إذا فعل ذلك.

قال الشاعر - وهو الأعشى:

يا رخماً قاط على مصلوب يعجل كف الخارى المطيب

وأما قوله: «قاط»، فإنه أراد قام عليه فى القيظ فى اليوم الصائف

قال أبو عمر: الاستطابة والاستنجاء والاستجمار معنى هذه الثلاثة ألفاظ واحد، وقد فسرنا معنى الاستجمار فى اللغة والفقه، وما للعلماء فى الاستنجاء من المذاهب فى أصول مسائل وفروعها مبسوطاً ممهداً فى باب ابن شهاب، عن أبى إدريس الخولانى فلا وجه لتكرير ذلك هاهنا.

حدثنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا أبو الفوارس أحمد بن محمد بن السندى، قال: حدثنا الربيع بن سليمان، قال: حدثنا بشر بن بكر، قال: حدثنا الأوزاعى، قال: حدثنى عثمان بن أبى سودة، قال: حدثنى أبو شعيب الحضرمى، قال: سمعت أبا أيوب الأنصارى الذى نزل عليه رسول الله ﷺ يقول: قال رسول الله ﷺ: «إذا تغوط أحدكم فليستنج بثلاثة أحجار فإن ذلك طهوره» (٣٩٢).

وحدثنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا بكير بن الحسن الرازى، قال: حدثنا بكار بن قتيبة القاضى، قال: حدثنا صفوان بن عيسى، قال: حدثنا محمد بن عجلان، عن القعقاع بن حكيم، عن أبى صالح، عن أبى هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إنما أنا مثل الوالد أعلمكم، فإذا أتى أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها، وإذا استطاب، فلا يستطيب بيمينه، وكان يأمر بثلاثة أحجار، وينهى عن الروث والرمة» (٣٩٣).

(٣٩٢) أخرجه الطبرانى فى المعجم الكبير ٢٠٨/٤ عن أبى أيوب الأنصارى. وذكره بالجمع ج ٢١١/١. وقال الهيثمى: أخرجه الطبرانى فى الكبير.

(٣٩٣) أخرجه أبو داود برقم ٨ ج ٢/١ كتاب الطهارة، باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة، عن أبى هريرة. وأخرجه الحميدى برقم ٩٨٨. والبعثى برقم ٣٥٦/١ عن أبى هريرة. والنسائى ٣٨/١ عن سلمان الفارسى كتاب الطهارة، باب النهى عن الاكتفاء فى الاستطابة بأقل من ثلاثة أحجار. والبيهقى عن أبى هريرة ٩١/١ كتاب الطهارة، باب النهى عن استقبال القبلة.. إلخ. وابن ماجه عن أبى هريرة ١١٤/١ كتاب الطهارة، باب الاستنجاء بالحجارة والنهى عن الروث.

وقرأت على عبدالوارث بن سفيان أن قاسم بن أصبغ حدثهم، قال: حدثنا علي بن عبدالعزيز، قال: حدثنا هذبة بن خالد، قال: حدثنا حماد بن الجعد، حدثنا قتادة، حدثني خالد بن السائب الجهنى، عن أبيه السائب، أن نبي الله ﷺ قال: «إذا دخل أحدكم الخلاء فليتمسح بثلاثة أحجار» (٣٩٤).

قال أبو عمر: هذه الآثار كلها المرسل منها والمسنند، وهى صحاح، كلها يوجب الاختصار على ثلاثة أحجار فى الاستنجاء دون تقصير عن هذا العدد، وهذا موضع اختلف فيه العلماء، فذهب مالك لقوله ﷺ: «من استجمر فليوتر» (٣٩٥)، والوتر قد يكون واحدا وثلاثة وخمسة وأكثر من ذلك.

وقال الشافعى، وأحمد بن حنبل، وجماعة: لا يجوز أن يقتصر على أقل من ثلاثة أحجار فى الاستنجاء، وذكر أبو الفرج أنه مذهب مالك، واحتج له بحديث أبى هريرة المذكور فى هذا الباب وحديث سلمان.

حدثنا محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم، قال: أخبرنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن عبدالرحمن بن يزيد، عن سلمان، قال له رجل: إن صاحبكم ليعلمكم حتى الخراءة، قال: أجل نهانا أن نستقبل القبلة بغائط أو بول، أو نستنجى بأيماننا، أو نكتفى بأقل من ثلاثة أحجار.

قال أبو عمر: تحصيل مذهب مالك عند أصحابه: أن الاستنجاء بثلاثة أحجار حسن، والوتر فيها حسن لما روى عن النبي ﷺ أنه قال: من أوتر - يعنى فى ذلك -

(٣٩٤) أخرجه الطبرانى فى الكبير ٢٠٨/٤ عن أبى أيوب الأنصارى. وجم ١٦٧/٧ عن السائب. وأحمد ٣٣٦/٣ عن جابر. وذكره فى مجمع الزوائد ٢١١/١ عن السائب، وعزاه للطبرانى فى الكبير، والأوسط.

(٣٩٥) أخرجه البخارى ٨٦/١ كتاب الوضوء، باب الاستجمار وترًا، عن أبى هريرة. ومسلم فى كتاب الطهارة برقم ٢٢ جم ٢١٢/١ عن أبى هريرة. وأبو داود فى كتاب الطهارة، باب ١٩ جم ٩/١ كتاب الطهارة، باب الاستتار فى الخلاء برقم ٣٥ عن أبى هريرة. والنسائى فى كتاب الطهارة، باب الاستطابة بحجر واحد جم ٤١/١ عن سلمة بن قيس. وابن ماجه برقم ٣٣٧ جم ١٢١/١ كتاب الطهارة باب الارتياح للغائط والبول، عن أبى هريرة. وأحمد ٢٣٦/٢ عن أبى هريرة. والبيهقى ٤٩/١ كتاب الطهارة، باب كيفية المضمضة والاستنشاق، عن أبى هريرة. وابن خزيمة برقم ٧٥ عن أبى هريرة جم ٤١/١. وأبو عوانة بالمسند ٢٤٧/١ عن أبى هريرة. وابن أبى شيبة بالمصنف ٢٧/١ عن أبى هريرة.

فقد أحسن ومن لا فلا حرج، وجائز عندهم الاقتصار على أقل من ثلاثة أحجار، لأن رسول الله ﷺ أتى بحجرين وروثة، فأخذ الحجرين ورمى الروثة، ولم يدع بالبدل منها.

ومذهب أبي حنيفة في الاستنجاء نحو مذهب مالك سواء. قال أصحابه: يستنجى بثلاثة أحجار، فإن لم ينق زاد حتى ينقى، وإن أنقى حجر واحد أجزى، وكذلك غسله بالماء «إن أنقى بغسلة واحدة أجزأه في المخرج، وما عدا المخرج فإنما يغسل بالماء». وهو قول مالك والشافعي وأصحابهما فيما عدا المخرج من النجوى أنه لا يطهره إلا الماء.

وقد ذكرنا أحكام الاستنجاء وكثيراً من مسائله مستوعبة بحودة في باب ابن شهاب عن أبي إدريس من هذا الكتاب، والحمد لله.

قال أبو عمر: النبذ: الرمي والترك، والنبذ المنبوذ.

قال القطامي:

فهن ينبذن من قول يصبن به مواقع الماء من ذى الغلة الصادى

٣٠ - حديث ثامن للعلاء بن عبد الرحمن:

مالك، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة، «أن رسول الله ﷺ خرج إلى المقبرة، فقال: السلام عليكم دار قوم مؤمنين، وإنا، إن شاء الله، بكم لاحقون؛ وددت أنى قد رأيت إخواننا، قالوا: يا رسول الله ألسنا بإخوانك؟ قال: بل أنتم أصحابي، وإخواننا الذين لم يأتوا بعد، وأنا فرطهم على الحوض؛ قالوا: يا رسول الله، كيف تعرف من يأتى بعدك من أمتك؟ قال: أرأيت لو كانت لرجل خيل غر محجلة فى خيل دهم بهم ألا يعرف خيله؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: فإنهم يأتون يوم القيامة غرا محجلين من الوضوء، وأنا فرطهم على الحوض فلا يزدادن رجل عن حوضى كما يزداد البعير الضال، أناديهم ألا هلم، ألا هلم، ألا هلم؛ فيقال: إنهم قد بدلوا بعدك، فأقول: فسحقاً، فسحقاً، فسحقاً» (٣٩٦).

قال أبو عمر: فى هذا الحديث من الفقه إباحة الخروج إلى المقابر وزيارة القبور،

(٣٩٦) أخرجه مسلم فى كتاب الطهارة، باب استحباب الغرة والتحجيل فى الوضوء برقم ٣٩ ج ١/٢١٨ عن أبي هريرة. والنسائي ٩٤/١ عن أبي هريرة فى كتاب الطهارة، باب حلية الوضوء. وابن ماجه برقم ١٥٤٦ عن عائشة فى كتاب الجنائز، باب ما يقال إذا دخل المقابر ج ١/٤٩٣. والبيهقى بالسنن الكبرى ٧٨/٤ عن أبي هريرة، ٧٩/٤ عن عائشة. والبخارى بشرح السنة ٤٧١/٥ عن عائشة. والبيهقى فى الدلائل ٥٣٧/٦ عن أبي هريرة.

وهذا أمر مجتمع عليه للرجال، ومختلف فيه للنساء؛ وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها، ولا تقولوا: هجرًا، فإنها تذكر الآخرة» (٣٩٧). وقد مضى القول في هذا المعنى عند ذكر هذا الحديث في باب ربيعة، ومضى القول في زيارة النساء للمقابر، وما للعلماء في ذلك، وما روى فيه من الأثر في غير موضع من كتابنا هذا فلا وجه لتكرار ذلك هاهنا.

وأما قوله في المقبرة: السلام عليكم دار قوم مؤمنين، فقد روى من وجوه حسان، وحديث العلاء هذا من أحسنها إسنادًا.

وقد روى شعبة، وسفيان، عن علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه، أن النبي ﷺ كان إذا مر على القبور، قال: السلام عليكم دار قوم مؤمنين، وإنا - إن شاء الله - بكم لاحقون، غفر الله العظيم لنا ولكم، ورحمنا وإياكم.

وقد حدثنا أحمد بن قاسم، ويعيش بن سعيد، ومحمد بن حكم، قالوا: حدثنا محمد ابن معاوية، قال: حدثنا أبو خليفة الفضل بن الحباب، قال: حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي، قال: حدثنا عبدالعزيز بن محمد الدراوردي، قال: حدثنا شريك بن عبد الله بن أبي نمر، عن عطاء بن يسار، عن عائشة، أنها قالت: «كان النبي ﷺ يخرج من الليل إلى المقبرة، فيقول: السلام عليكم دار قوم مؤمنين، أتانا وإياكم ما توعدون، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون، اللهم اغفر لأهل بقيع الغرقد» (٣٩٨).

وقد احتج به من ذهب إلى أرواح الموتى على أفنية القبور - والله أعلم - بما أراد رسوله ﷺ بسلامه عليهم، وقد نادى أهل القليب ببدر، وقال: ما أنتم بأسمع منهم، إلا أنهم لا يستطيعون أن يجيبوا. قيل إن هذا خصوص، وقيل: إنهم لم يكونوا مقبورين، لقوله تعالى: ﴿وما أنت بمسمع من في القبور﴾ (٣٩٩)، وما أدري ما هذا؟.

(٣٩٧) أخرجه الحاكم بالمستدرک ٣٧٦/١ عن عائشة، وذكره بالکنز ج ١٥/٦٤٦ برقم ٤٢٥٥، وعزاه للحاكم في المستدرک، عن أنس. وأبو نعيم بتاريخ أصفهان ١٨/٢ عن ابن مسعود. والبخاری في تاريخه ٢٨٧/٢ عن إبراهيم. والبيهقي بالسنن ٧٧/٤ عن عبد الله بن مسعود في كتاب الجنائز، باب زيارة القبور. والنسائي ٣١١/٨ عن بريدة. وابن ماجه برقم ١٥٧١ عن ابن مسعود في كتاب الجنائز، باب ما جاء زيارة القبور. وابن أبي شيبة ٣٤٢/٣ عن بريدة. أخرجه البيهقي بالسنن ٧٩/٤ عن عائشة. والبعث شرح السنة ٤٧١/٥ عن عائشة. (٣٩٨) أخرجه البيهقي بالسنن ٧٩/٤ عن عائشة. والبعث شرح السنة ٤٧١/٥ عن عائشة. (٣٩٩) فاطر ٢٢.

وقد روى قتادة، عن أنس في الميت حين يقبر، أنه يسمع خفق نعالهم إذا ولوا عنهم مدبرين، وهذه أمور لا يستطيع على تكييفها، وإنما فيها الاتباع والتسليم.

قال أبو عمر: ينبغي لمن دخل مقبرة أن يسلم، ويقول ما روى عن النبي ﷺ أنه قال: فإن لم يفعل فلا حرج، ولا بأس عليه، وممكن أن يكون قوله ذلك ﷺ على وجه الاعتبار، والفكرة في حال الأموات.

حدثنا عبدالعزيز بن عبدالرحمن، قال: حدثنا أحمد بن مطرف، وحدثنا إبراهيم بن شاكر، قال: حدثنا عبدا لله بن محمد بن عثمان، قال: حدثنا سعيد بن عثمان، قال: حدثنا أحمد بن عبدا لله بن صالح، قال: حدثنا محمد بن الصباح، قال: حدثنا شريك، عن عاصم بن عبيدا لله، عن عبدا لله بن عامر بن ربيعة، عن عائشة، قالت: فقدت النبي ﷺ فاتبعته، فأتى البقيع، فقال: السلام عليكم دار قوم مؤمنين، أنتم لنا فرط، وإنا بكم للاحقون، اللهم لا تحرمنا أجورهم ولا تفتنا بعدهم.

ورواه أبو داود الطيالسي، قال: حدثنا شريك، عن عاصم بن عبيدا لله، عن القاسم ابن محمد، عن عائشة - مثله.

وذكر العقيلي، قال: حدثنا حجاج بن عمران، حدثنا محمد بن عبدا لله بن عبدالرحيم البرقي، حدثنا سعيد بن هاشم، حدثنا مسلم بن خالد، عن زيد بن أسلم، عن صخر بن أبي سمية، عن عبدا لله بن عمر، أنه قام على باب عائشة مرة وقدم من سفر، فقال: السلام عليك يا رسول الله، السلام عليك يا أبا بكر، السلام عليك يا أبت.

وروي عن أبي هريرة، أنه قال: من دخل المقابر، فاستغفر لأهل القبور، وترحم على الأموات، فكأنما شهد جنازتهم، وصلى عليهم.

وقال الحسن: من دخل المقابر، فقال: اللهم رب الأجساد البالية، والعظام النخرة، إنها خرجت من الدنيا، وهى بك مؤمنة، فأدخل عليها روحاً منك، وسلاماً منى كتب الله له بعددهم حسنات. وأظن قوله: «وسلاماً منى» - مأخوذاً من قول النبي ﷺ: السلام عليكم.

وروى عن علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- أنه خرج إلى المقابر، فلما أشرف رفع صوته، فنادى: يا أهل القبور أتخبرونا عنكم، أو نخبركم خبر ما عندنا؟ أما خبر ما قبلنا، فالمال قد اقتسم، والنساء قد تزوجن، والمساكن قد سكنها قوم غيركم، هذا خبر ما قبلنا، فأخبرونا خبر ما قبلكم، ثم التفت إلى أصحابه، فقال: أما والله لو استطاعوا

أن يجيئوا لقالوا: لم نر زادًا خير من التقوى. وهذا كله مر على سبيل الاعتبار، وما يذكر إلا أولو الأبصار.

أخبرنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا محمد بن مسعود، قال: حدثنا يحيى بن سعيد القطان، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان النهدي، قال: خرج رجل في يوم فيه دفء. فأتى الجبان، فصلى ركعتين، ثم أتى قبرًا فاتكأ عليه، فسمع صوتًا: ارتفع عني ولا تؤذيني إنكم تقولون ولا تعلمون ونحن نعلم ولا نقول، لأن يكون لي مثل ركعتيك أحب إلي من كذا وكذا.

وروينا عن ثابت البناني، أنه قال: بينما أنا أمشي في المقابر، إذا أنا بهاتف يهتف من ورائي، يقول: يا ثابت، لا يغرنك سكوتنا، فكم من مغموم فيها؟! قال: فالتفت فلم أر أحدًا.

وروينا أن عمر بن الخطاب مر ببيقع الغرقد، فقال: السلام عليكم أهل القبور، أخبار ما عندنا أن نساءكم قد تزوجن، ودوركم قد سكنت، وأموالكم قد فرقت، فأجابه هاتف: يا عمر بن الخطاب، أخبار ما عندنا أن ما قدمناه قد وجدناه، وما أنفقناه فقد ربخناه، وما خلفناه فقد خسرناه.

ومن أحسن ما قيل في هذا المعنى من النظم: قول أبي العتاهية:

أهل القبور عليكم منى السلام	إني أكلمكم وليس بكم كلام
لا تحسبوا أن الأحبة لم يسغ	من بعدكم لهم الشراب والطعام
كلا لقد رفضوكم واستبدلوا بكم	وفرق ذات بينكم الحمام
والخلق كلهم كذلك فكل من	قد مات ليس له على حي ذمام

وأما قوله ﷺ: وإنا، إن شاء الله بكم لاحقون. ففي معناه قولان: أحدهما: أن الاستثناء مردود على معنى قوله: «دار قوم مؤمنين»، أي «وإنا بكم لاحقون مؤمنين، إن شاء الله»، يريد في حال إيمان، لأن الفتنة لا يأمنها مؤمن، ألا ترى قول إبراهيم عليه السلام: ﴿واجنبنى وبنى أن نعبد الأصنام﴾ (٤٠٠)، وقول يوسف عليه السلام: ﴿توفنى مسلمًا وأخقنى بالصالحين﴾ (٤٠١)، والوجه الثاني: أنه قد يكون الاستثناء في الواجبات التي لا بد من وقوعها كالموت، والكون في القبر، ولا بد منه ليس على سبيل الشك، ولكنها لغة العرب، ألا ترى إلى قول الله تعالى: ﴿لقد دخلن المسجد الحرام إن

شاء الله آمين ﴿٤٠٢﴾ والشك لا سبيل إلى إضافته إلى الله - عز وجل تعالى عن ذلك علام الغيوب.

وأما قوله: «وددت أنى رأيت إخواننا»، ف قيل: يارسول الله لسننا بإخوانك؟ قال: بلى أنتم أصحابي - وإخواننا الذين لم يأتوا بعد. فظاهر هذا الكلام أن إخوانه ﷺ غير أصحابه، وأصحابه الذين رأوه وصحبوه مؤمنين، وإخوانه الذين آمنوا به - ولم يروه - وقد جاء منصوباً عنه ﷺ. والإخوان والإخوة هنا معناهما سواء، وقد قرأت: ﴿إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم﴾ وبين إخوتكم وبين إخوانكم.

وقد روى عن الحسن البصري أنه قرأ بهذه الثلاث، قرأ: بين أخويكم، وإخوتكم، وإخوانكم، قال أبو حاتم: والمعنى واحد؛ ألا ترى إلى قوله: ﴿إنما المؤمنون إخوة﴾ وقوله: ﴿أو بيوت إخوانكم أو بيوت أخواتكم﴾ إلا أن العامة أولعت بأن تقول: إختوتى فى النسب، وإخوانى فى الصداقة؛ ومن قرأ: ﴿فأصلحوا بين إخوانكم﴾ ثابت البناني، وعاصم الجحدري، وروى ذلك عن زيد بن ثابت، وابن مسعود، ويعقوب: إختوتكم، وقراءة العامة أخويكم على اثنين فى اللفظ.

وأما الأصحاب فمن صحبتك وصحبته، وجائز أن يسمى الشيخ صاحباً للتلميذ، والتلميذ صاحباً للشيخ، والصاحب القرين المماشى المصاحب، فهؤلاء كلهم أصحاب وصحابة.

حدثنا خلف بن قاسم، قال: حدثنا ابن أبى رافع بمصر، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق، حدثنا على بن المدينى، قال: حدثنا حماد بن أسامة، قال: حدثنا الأحوص بن حكيم، عن أبى عون، عن أبى إدريس الخولاني، عن أبى سعيد الخدرى، أن النبى ﷺ قال: أنتم أصحابي وإخوانى الذين آمنوا بى ولم يرونى. هذا إسناد ليس فى واحد منهم مقال إلا الأحوص بن حكيم، فإن ابن معين، وطائفة من أهل العلم بالحديث ضعفوه، وقالوا: عنده مناكير، وكان ابن عينة يوثقه ويثنى عليه؛ وأبو عون هو محمد بن عبيد الله الثقفى، أجمعوا أنه ثقة، وسائر من فى الإسناد أئمة.

وحدثنا عبدالوارث بن سفيان، وسعيد بن نصر، قالوا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن وضاح، قال: حدثنا حامد بن يحيى، وإبراهيم بن المنذر، قالوا: حدثنا محمد بن معن الغفارى، قال: حدثنا داود بن خالد بن دينار، قال: مررت يوماً أنا ورجل من بنى تيم يقال له يوسف، أو أبو يوسف على ربيعة بن أبى عبدالرحمن، فقال

له أبو يوسف: يا أبا عثمان إنا لنجد عند غيرك من الحديث ما لا نجد عندك، فقال: إن عندى حديثاً كثيراً، ولكن ربيعة بن الهدير أخبرنى، وكان يلزم طلحة بن عبيد الله، أنه لم يسمع طلحة يحدث عن رسول الله ﷺ حديثاً قط غير حديث واحد. قال ربيعة بن أبى عبد الرحمن لربيعة بن الهدير: وما هو؟ قال لى طلحة: خرجنا مع رسول الله ﷺ حتى أشرفنا على حرة واقم، وتدلينا منها، فإذا قبور مجبنة، فقلنا: يا رسول الله، هذه قبور إخواننا؟ قال: هذه قبور أصحابنا؛ ثم مشينا حتى جئنا قبور الشهداء، فقال رسول الله ﷺ: هذه قبور إخواننا.

قال أبو عمر: هذا حديث صحيح الإسناد، وفيه أنه قال ﷺ فى قبور الشهداء: هذه قبور إخواننا، ومعلوم عنه أنه قال فى الشهداء فى عصره: أنا شهيد عليهم.

وقد روى الحميدى هذا الحديث، عن محمد بن معن الغفارى، ورواه أيضاً على بن عبد الله المدينى، عن محمد بن معن الغفارى.

ورواه أحمد بن حنبل، عن على بن المدينى، أخبرنا به عبد الله بن محمد بن يحيى، قال: حدثنا أحمد بن جعفر بن حمدان، قال: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: حدثنى أبى، قال: حدثنا على بن عبد الله، قال: حدثنى محمد بن معن الغفارى، قال: حدثنى داود بن خالد بن دينار، أنه مر هو ورجل يقال له: أبو يوسف من بنى تيم على ربيعة بن أبى عبد الرحمن، فقال له أبو يوسف: إنا لنجد عند غيرك من الحديث ما لا نجد عندك، فقال: أما إن عندى حديثاً كثيراً، ولكن ربيعة بن الهدير حدثنى، وكان يلزم طلحة بن عبيد الله أنه لم يسمع طلحة بن عبيد الله يحدث عن رسول الله ﷺ حديثاً قط غير حديث واحد، قال ربيعة بن عبد الرحمن: ما هو؟ قال: قال لى طلحة بن عبيد الله: «خرجنا مع رسول الله ﷺ حتى أشرفنا على حرة واقم، قال: فتدلينا منها، فإذا قبور مجبنة، فقلنا: يا رسول الله، هذه قبور إخواننا؟ قال: قبور أصحابنا، ثم خرجنا وأتينا قبور الشهداء، فقال رسول الله ﷺ: هذه قبور إخواننا» (٤٠٣).

قال أبو عمر: حرة واقم هى الحرة التى كانت بها الواقعة يوم الحرة بالمدينة، أوقعها بهم مسلم بن عقبة أيام يزيد بن معاوية؛ وإياها عنى الشاعر بقوله:

فإن تقتلوننا يوم حرة واقم فنحن على الإسلام أول من قتل

قال على بن المدينى: لا أحفظ لداود بن خالد غير هذا الحديث.

(٤٠٣) أخرجه أحمد بلفظه، عن طلحة بن عبيد الله ١/١٦١. وأخرجه البيهقى بالسنن، عن طلحة ٢٤٩/٥ بلفظه. والبيهقى فى دلائل النبوة بلفظه، عن طلحة بن عبيد الله ٣/٣٠٥.

قال أبو عمر: هذا حديث مدني حسن الإسناد، محمد بن معن عندهم ثقة، وداود ابن خالد بن دينار لم يذكره أحد بجرحه ولا ضعفه أحد من نقلة أئمة أهل الحديث، ولم ينكره أحد منهم.

حدثنا خلف بن قاسم، قال: حدثنا عبد الله بن عمر إسحاق الجوهري، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن الحجاج، قال: حدثنا عمرو بن خالد، قال: حدثنا ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن عبد الرحمن بن أبي عمرة، عن أبيه، قال: قيل يا رسول الله: أرأيت من آمن بك ولم يرك، «وصدقك ولم يرك؟» فقال ﷺ: أولئك إخواننا، أولئك معنا، طوبى لهم، طوبى لهم.

ومن حديث ابن أبي أوفى قال: «خرج علينا رسول الله ﷺ يوماً فقعد، وجاء عمر، فقال: يا عمر إني أشواق إلى إخواني، فقال عمر: ألسنا بإخوانك يا رسول الله؟ قال: لا، ولكنكم أصحابي، وإخواني قوم آمنوا بي ولم يروني» (٤٠٤).

أخبرنا عبد الرحمن بن يحيى، قال: حدثنا أحمد بن سعيد، قال: حدثنا محمد بن إبراهيم الديلمي، قال: حدثنا علي بن زيد الفرائضي، قال: حدثنا موسى بن داود، عن همام، عن قتادة، عن أنس، عن أبي أمامة، أن النبي ﷺ قال: «طوبى لمن رآني وآمن بي، وطوبى سبع مرات لمن لم يراني وآمن بي» (٤٠٥).

ورواه أبو داود الطيالسي، قال: حدثنا همام، عن قتادة، عن أنس، عن أبي أمامة، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: طوبى لمن رآني وآمن بي، وطوبى سبعة لمن لم يراني وآمن بي.

وهذا الحديث في مسند أبي داود الطيالسي: أخبرنا بجميعه أحمد بن سعيد بن بشر، وأحمد بن عبد الله بن محمد بن علي - إجازة - عن مسلمة بن قاسم، عن جعفر بن محمد ابن الحسن الأصبهاني، عن يونس بن حبيب بن عبد القاهر، عن أبي داود. وذكر مسلم ابن الحجاج، قال: حدثنا قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن، عن سهيل ابن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «من أشد أمتي حبا لي ناس يكونون بعدى، يود أحدهم لو رآني بأهله وماله» (٤٠٦).

(٤٠٤) أخرجه ابن عبد البر في الاستذكار، عن ابن أبي أوفى. ٢٣٧/١ ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

(٤٠٥) أخرجه بلفظه أحمد ٢٦٤/٥ عن أبي أمامة بلفظه. وابن عبد البر في الاستذكار ٢٣٦/١.

(٤٠٦) أخرجه مسلم ج ٤/٢١٧٨ عن أبي هريرة في كتاب الجن، باب فيمن يود رؤية النبي بأهله =

ومن مسند أبي داود الطيالسي، عن محمد بن أبي حميد، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر، قال: كنت جالساً عند النبي ﷺ، فقال: «أتدرون أى الخلق أفضل إيماناً؟ قلنا: الملائكة، قال: وحق لهم، بل غيرهم؛ قلنا: الأنبياء، قال: حق لهم، بل غيرهم؛ قلنا: الشهداء، قال: هم كذلك وحق لهم، بل غيرهم؛ ثم قال رسول الله ﷺ: أفضل الخلق إيماناً، قوم فى أصلاب الرجال، يؤمنون بى ولم يرونى، يجدون ورقاً فيعملون بما فيه هم أفضل الخلق إيماناً» (٤٠٧).

وحدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن شاكر، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن يحيى، قال: حدثنا إسحاق بن محمد بن حمدان، قال: حدثنا أبو يحيى زكرياء بن يحيى الساجي، قال: حدثنا محمد بن المثني، قال: حدثنا ابن أبي عدي، عن ابن أبي حميد، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أنبئوني بأفضل أهل الإيمان إيماناً، قلنا: الملائكة - وذكر الحديث كما تقدم» (٤٠٨).

وذكر سنيد، عن خلف بن خليفة، عن عطاء بن السائب، قال: قال ابن عباس يوماً لأصحابه: أى الناس أعجب إيماناً؟ قالوا: الملائكة، قال: وكيف لا تؤمن الملائكة والأمر فوقهم؟ قالوا: الأنبياء، قال: وكيف لا تؤمن الأنبياء والأمر ينزل عليهم غدوة وعشية؟ قالوا: فنحن، قال: كيف لا تؤمنون وأنتم ترون من رسول الله ﷺ ما ترون؟، ثم قال: قال رسول الله ﷺ: «أعجب الناس إيماناً قوم يأتون بعدى يؤمنون بى ولم يرونى أولئك إخوانى حقاً» (٤٠٩).

وكان سفيان بن عيينة يقول تفسير هذا الحديث وما كان مثله بين فى كتاب الله وهو قوله: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تَتْلُوا آيَاتِ اللَّهِ فِيكُمْ رَسُولَهُ﴾ (٤١٠).

=وماله. وذكره فى كنز العمال برقم ٣٤٥٧٨، وعزاه السيوطى لمسلم، عن أبى هريرة ج٢/١٨٣.

(٤٠٧) أخرجه الحاكم، عن عمر ٨٥، وذكره فى كنز العمال برقم ٣٤٥٧٧، وعزاه للخطيب، ولا بن عساكر عن عمر ج١٢/١٨٣.

(٤٠٨) وذكره بمجمع الزوائد ١٠/٦٥، وعزاه لأبى يعلى، والبزار، عن عمر، وذكره فى كنز العمال برقم ٣٧٨٨٠، وعزاه السيوطى للحاكم فى المستدرک، والبزار، والعقيلي، عن عمر ج١٤/٤١.

(٤٠٩) أخرجه الطبرانى فى الكبير ١٢/٨٧ عن ابن عباس. وذكره السيوطى فى الدر المنثور ١/٢٦ وعزاه للحاكم، والبزار، وأبى على.

(٤١٠) آل عمران ١٠١.

وروى مالك، عن صفوان بن سليم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، أن النبي ﷺ قال: «إن أهل الجنة ليتراءون أهل الغرف من فوقهم كما تراءون الكوكب الدري في الأفق من المشرق أو المغرب، لتفاضل بينهم؛ قالوا: يا رسول الله تلك منازل الأنبياء لا يبلغها غيرهم؟ قال: بلى والذي نفسي بيده، رجال آمنوا بالله وصدقوا المرسلين» (٤١١)، وروى فليح بن سليمان، عن هلال بن علي، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ نحوه وقال محمد بن يحيى: كلاهما غير مرفوع.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا هارون بن معروف، قال: حدثنا ضمرة، عن مرزوق بن نافع، عن صالح بن جبير، عن أبي جمعة، قال: قلنا يا رسول الله هل أحد خير منا؟ قال: نعم، قوم يجيئون من بعدكم فيجدون كتاباً بين لوحين يؤمنون بما فيه، ويؤمنون بي ولم يروني.

قال أبو عمر: أبو جمعة له صحبة، فاسمه حبيب بن سباع، وقد ذكرناه بما ينبغي عن ذكره في كتاب الصحابة، وصالح بن جبير من ثقات التابعين روى عنه قوم جلة، منهم أبو عبيد حاجب سليمان بن عبد الملك شيخ مالك، ومرزوق بن نافع، ومعاوية بن صالح، وهشام بن سعد، ورجاء بن أبي سلمة، وغيرهم؛ قال عثمان بن سعيد السجستاني الدارمي: سألت يحيى بن معين، عن صالح بن جبير، كيف هو؟ فقال: ثقة. وروى أبو ثعلبة الخشني، عن النبي ﷺ أنه قال: «إن أمامكم أياماً الفائز فيهن كالقابض على الجمر، للعامل فيهم أجر خمسين رجلاً يعمل مثل عمله؛ قيل: يا رسول الله منهم؟ قال: بل منكم» (٤١٢) وهذا اللفظة: بل منكم قد سكت عنها بعض رواة هذا الحديث فلم يذكرها.

حدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا أبو خالد الأحمر، عن يحيى بن سعيد، عن أبي صالح، عن رجل من بني أسد، عن أبي ذر، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن من أشد أمني حباً لي قومًا يأتون من بعدى، يود أحدهم لو يعطى ماله وأهله ويراني» (٤١٣).

(٤١١) أخرجه البخاري ٢/٢٠٦ كتاب الرقاق، باب صفة الجنة والنار، عن أبي سعيد. ومسلم كتاب الجنة برقم ٢١٧٧/٤ عن أبي سعيد الخدري. والطبراني في الكبير ١٧٣/٦ عن سهل بن سعد. وذكره في الكنز برقم ٣٩٣٢٢ ج ٤/١٤٧٥ وعزاه لأحمد، والبخاري، ومسلم، عن أبي سعيد. والترمذي عن أبي هريرة.

(٤١٢) أخرجه ابن عدي في الكامل، عن أنس ٥/٥٥.

(٤١٣) أخرجه مسلم، عن أبي هريرة ج ١/٢١٧٨ في كتاب الجنة، باب ٦ أول زمرة تدخل الجنة.

قال أبو عمر: قد عارض قوم هذه الأحاديث بما جاء عنه عليه السلام: «خير الناس قرنى، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»^(٤١٤) وهو حديث حسن المخرج جيد الإسناد، وليس ذلك عندي بمعارض؛ لأن قوله عليه السلام: «خير الناس قرنى»، ليس على عمومته، بدليل ما يجمع القرن من الفاضل والمفضول، وقد جمع قرنه مع السابقين من المهاجرين والأنصار جماعة من المنافقين المظهرين للإيمان وأهل الكبائر الذين أقام عليهم أو على بعضهم الحدود، وقال لهم: ما تقولون فى الشارب والسارق والزانى؟ وقال مواجهة لمن هو فى قرنه: «لا تسبوا أصحابي فلو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصفه»^(٤١٥)، وقال لخالد بن الوليد فى عمار: لا تسب من هو خير منك.

وقال عمر بن الخطاب فى قوله عز وجل: ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر﴾^(٤١٦) قال: من فعل مثل فعلهم كان مثلهم.

وقال ابن عباس فى قوله: ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس﴾: هم الذى هاجروا من مكة إلى المدينة، وشهدوا بدرًا والحديبية. وهذا كله يشهد أن خير قرنه فضلاً أصحابه، وأن قوله: خير الناس قرنى، أنه لفظ خرج على العموم ومعناه الخصوص؛ وقد قيل فى

= وذكره فى كنز العمال برقم ٣٤٥٧٨ وعزاه لمسلم، عن أبى هريرة جـ ١٢ / ١٨٣. وأخرجه أحمد ١٥٦/٥ عن أبى ذر، ١٧٠/٥ عن أبى ذر.

(٤١٤) أخرجه أحمد ٢٧٦/٤ عن النعمان بن بشير، والطبرانى فى الكبير ١١٤/١٠ عن ابن مسعود، ٣٢٠/٢ عن جعدة بن هبيرة، والبخارى ٣٣٨/٣ كتاب الشهادات، باب لا يشهد على إلخ. عن عبد الله بن مسعود. ومسلم فى فضائل الصحابة، باب ٥٢ برقم ٢١٢ جـ ٤ / ١٩٦٣ عن ابن مسعود. والترمذى برقم ٣٨٥٩ جـ ٥ / ٦٩٥ كتاب المناقب، باب ٥٧ عن ابن مسعود. وأحمد ٣٧٨/١ عن ابن مسعود. والبيهقى بالسنن ١٢٢/١٠ عن ابن مسعود. وابن أبى شيبه ١٧٦/١٢. والبعوى بشرح السنة ١٣٨/١٠ عن عمران بن الحصين. والطبرانى فى الأوسط ٧٤/٢ عن النعمان بن بشير. والمسند لابن أبى عاصم ٦٢٧/٢ عن ابن مسعود. والبخارى فى تاريخه ١٠٢/١ عن عمر، ١٨٨ عن عمران بن حصين.

(٤١٥) أخرجه أحمد ١١/٣ عن أبى سعيد. والبيهقى بالسنن ٢٠٩/١٠ كتاب الشهادات، باب ما ترد به شهادة أهل الأهواء عن أبى سعيد. والبخارى فى تاريخه ٨١/٧ عن أنس. وأبو نعيم بتاريخ أصفهان ١٢٢/٢ عن أبى سعيد. وابن عدى بالكامل ٢٣٩/٣ عن ابن عباس. وأبو داود برقم ٤٦٥٨ جـ ٤ / ٢١٤ كتاب السنة، باب فى النهى عن سب أصحاب الرسول. والترمذى ٣٨٦١ جـ ٥ / ٦٩٦ عن أبى سعيد. وابن ماجه برقم ١٦١ جـ ١ / ٥٧ عن أبى هريرة. وابن أبى شيبه ١٧١٢ عن أبى سعيد. ومسلم فى فضائل الصحابة، باب ٥٤ رقم ٢٢١ جـ ٤ / ١٩٦٧ عن أبى هريرة.

قول الله: ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس﴾ أنهم أمة محمد ﷺ يعنى الصالحين منهم وأهل الفضل هم شهداء على الناس يوم القيامة. قالوا: وإنما صار أول هذه الأمة خير القرون لأنهم آمنوا حين كفر الناس، وصدقوه حين كذبهم الناس، وعزروه ونصروه وآووه وواسوه بأموالهم وأنفسهم، وقاتلوا غيرهم على كفرهم، حتى أدخلوهم فى الإسلام، وقد قيل فى توجيه أحاديث الباب مع قوله: خير الناس قرنى - إن قرنه وإنما فضل لأنهم كانوا غرباء فى إيمانهم لكثرة الكفار، وصبرهم على أذاهم، وتمسكهم بدينهم؛ وإن آخر هذه الأمة إذا أقاموا الدين وتمسكوا به وصبروا على طاعة ربهم فى حين ظهور الشر والفسق، والهرج والمعاصى، والكبائر، كانوا عند ذلك أيضاً غرباء، وزكت أعمالهم فى ذلك الزمن كما زكت أعمال أوائلهم، ومما يشهد لهذا قوله ﷺ: «إن الإسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً، فطوبى للغرباء» (٤١٧) ويشهد له أيضاً حديث أبى الخشنى وقد تقدم ذكره، ويشهد له أيضاً قوله ﷺ: «أمتى كالقطر لا يدرى أوله خير أم آخره» (٤١٨).

وقد ذكر البخارى، قال: حدثنا محمد بن بشار، قال: حدثنا ابن أبى عدى، عن حميد، عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تقوم الساعة حتى لا يقال فى الأرض: الله، الله» (٤١٩).

(٤١٧) أخرجه مسلم فى كتاب الإيمان برقم ٢٣٢ ج ١/١٣٠ عن أبى هريرة. والترمذى برقم ٦٢٩ ج ٥١٨ عن ابن مسعود فى كتاب الإيمان، باب ١٣. وابن ماجه برقم ٣٩٨٨ ج ٢/٣١٩ كتاب الفتن، باب بدأ الإسلام غريباً عن أبى هريرة. وأحمد ٣١٨/١ عن عبدالرحمن. والدارمى ٣١٢ عن ابن مسعود. والبغوى بشرح السنن ١١٨/١ عن ابن مسعود. والطبرانى فى الأوسط ج ٨/١٣٩ عن أبى سعيد. والطحاوى فى مشكل الآثار ٢٩٨/١ عن ابن مسعود. والطبرانى فى الكبير ٢٠٢/٦ عن سهل بن سعد، وابن أبى شيبه بالمصنف ٢٣٦/١٣ عن أبى هريرة.

(٤١٨) أخرجه ابن عبد البر فى الاستذكار ٢٣٩١/١. وذكره القرطبى فى تفسيره ١٧٢/٤. وأخرجه الترمذى برقم ٢٨٦٩ عن أنس فى كتاب الأمثال، باب ٦ ج ٥/١٥٢، وأحمد ١٤٣/٣ عن أنس. وابن حبان فى صحيحه ١٧٦/٩ عن عمار بن ياسر. وذكره بالكنز برقم ٣٤٥٦٩ وعزاه للطبرانى فى الكبير، عن عمار ج ١٢/١٨١.

(٤١٩) أخرجه مسلم فى كتاب الإيمان، باب ٦٦ برقم ٢٣٤ ج ١/١٣١ عن أنس. وأخرجه الترمذى برقم ٢٢٠٧ ج ٤/٤٩٢ عن أنس. وأحمد ١٠٧/٣ عن أنس. وأبو عوانة فى المسند ٨٩/١٥ عن أنس، باب لا تقوم الساعة إلا على شرار الخلق. وذكره بالكنز برقم ٣٨٤٨٥ وعزاه أحمد، ومسلم، والترمذى، عن أنس.

قال أبو عمر: فما تلك بعبادة الله وإظهار دينه في ذلك الوقت أليس هو كالقبابض على الجمر لصبره على الذل والفاقة وإقامة الدين والسنة.

وروي أن عمر بن عبدالعزيز لما ولي الخلافة كتب إلى سالم بن عبد الله بن عمر: أن أكتب إلى بسيرة عمر بن الخطاب لأعمل بها، فكتب إليه سالم: إن عملت بسيرة عمر، فإنها فضل من عمر، لأن زمانك ليس كزمان عمر، ولا رجالك كرجال عمر؛ قال: وكتب إلى فقهاء زمانه، فكلهم كتب إليه بمثل قول سالم، وقد عارض بعض الجلة من العلماء قوله ﷺ: خير الناس قرني، بقوله عليه السلام: خير الناس من طال عمره وحسن عمله.

حدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق، قال: حدثنا علي بن المديني، قال: حدثنا عفان، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن حميد، ويونس عن الحسن، عن أبي بكر، «أن رجلاً قال: يا رسول الله أي الناس خير؟ قال: من طال عمره وحسن عمله، قال: فأى الناس شر؟ قال: من طال عمره وساء عمله» (٤٢٠).

وأما قوله ﷺ: أمتي كالمطر لا يدرى أوله خير أم آخره؟ فروى من حديث أنس وحديث عبد الله بن عمرو بن العاصي من وجوه حسان، منها ما رواه أبو داود الطيالسي بالإسناد المتقدم عنه، قال: حدثنا حامد بن يحيى الأبح، قال: حدثنا ثابت البناني، عن أنس، أن النبي ﷺ قال: «أمتي كالمطر لا يدرى أوله خير أم آخره» (٤٢١) وبه عن أبي داود الطيالسي، قال: حدثنا عمران، عن قتادة، قال: حدثنا صاحب لنا، عن عمار بن ياسر، أن النبي ﷺ قال: «مثل أمتي كالمطر لا يدرى أوله خير أم آخره» (٤٢٢) وذكر أبو عيسى الترمذي، قال: حدثنا قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا حماد بن يحيى الأبح، عن ثابت، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: أمتي كالمطر لا يدرى أوله خير أم آخره.

حدثنا عبد الوارث، حدثنا قاسم، حدثنا أحمد بن زهير، قال: سمعت يحيى بن معين يقول: حماد بن يحيى الأبح ثقة.

(٤٢٠) ذكره في كنز العمال برقم ٤٢٦٤٨ ج ١٥/٦٦٧، وعزاه السيوطي لأحمد، والترمذي، عن عبد الله بن بسر. وأخرجه أحمد، عن عبد الله بن بسر ١٨٨/٤. وأخرجه الترمذي ٥٦٦/٤ برقم ٢٣٣٠ عن أبي بكره في كتاب الزهد، باب ٢٢.

(٤٢١) أخرجه أحمد ١٤٣/٣ عن أنس. وأخرجه الترمذي ١٥٢/٥ كتاب الأمثال، باب ٦٠ ج ٥ عن أنس.

(٤٢٢) أخرجه ابن حبان في صحيحه، عن عمار بن ياسر ١٧٦/٩.

قال أبو عمر: من قبله ومن بعده يستغنى عن ذكرهم لأنهم حجة عندهم في نقلهم. وحدثنا خلف بن أحمد، قال: حدثنا أحمد بن مطرف، قال: حدثنا صالح أيوب بن سليمان، وأبو عبد الله بن محمد بن عمر بن لبابة، قالا: حدثنا أبو زيد عبد الرحمن بن إبراهيم، قال: حدثنا أبو عبد الرحمن بن عبد الله بن يزيد المقرئ، عن عبد الرحمن بن زياد ابن أنعم، عن عبد الله بن يزيد أبي عبد الرحمن بن زياد الحلبى، عن عبد الله بن عمرو بن العاصى، أن رسول الله ﷺ قال: «أمتى كالمطر لا يدرى أوله خير أم آخره» (٤٢٣)، وقد روى هذا الحديث عن مالك، عن الزهرى، عن أنس، عن النبى ﷺ، رواه عن هشام بن عبيد الله، وهشام بن عبيد الله الرازى هذا ثقة لا يختلفون فى ذلك.

حدثنا خلف بن قاسم، قال: حدثنا أبو نصر أحمد بن الحسن بن أحمد السجستانى بمصر، قال: حدثنا أبو على الرفاء بهراة، وحدثنا خلف بن قاسم، قال: حدثنا محمد بن عبد الله، قال: حدثنا جعفر بن محمد بن عبيد الله الرازى، قال: حدثنا مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن أنس، قال رسول الله ﷺ: مثل أمتى مثل المطر لا يدرى أوله خير أم آخره.

وروى ابن مسعود، وابن عباس، عن النبى ﷺ «أنه لما عرضت الأمم عليه، فرأى أمته سواداً كثيراً فرح، فقيل له: بأن لك سوى هؤلاء من أمتك سبعون ألفاً يدخلون الجنة لا حساب عليهم. فقال بعض أصحابه لبعض: من ترون هؤلاء؟ فقالوا: ما نراهم إلا قوم ولدوا فى الإسلام، لم يشركوا بالله شيئاً، وعملوا بالإسلام حتى ماتوا عليه، فبلغ ذلك النبى ﷺ، فقال: بل هم الذين لا يسترقون، ولا يكتوون، ولا يتطيرون، وعلى ربهم يتوكلون فقال عكاشة: يا رسول الله ادع الله أن يجعلنى منهم» (٤٢٤)، وذكر تمام الخبر، وهذه الأحاديث تقتضى مع تواتر طرقها وحسنها التسوية بين أول هذه الأمة وآخرها، والمعنى فى ذلك ما قدمنا ذكره من الإيمان والعمل الصالح فى الزمن الفاسد الذى يرفع فيه العلم والدين من أهله، ويكثر الفسق والهرج، ويذل المؤمن، ويعز الفاجر، ويعود الدين غريباً كما بدأ، ويكون القائم فيه بدينه كالقابض على الجمر، فيستوى حيثئذ أول هذه الأمة بآخرها فى فضل العمل، إلا أهل بدر والحديبية، والله أعلم. ومن تدبر آثار هذا الباب بان له الصواب، والله يؤتى فضله من يشاء.

(٤٢٣) أخرجه بلفظه الطبرانى فى الأوسط، عن عمران بن حصين ج ٤/ ٣٩٦ برقم ٣٦٧٣.

(٤٢٤) أخرجه البخارى ٢٤٢/ ٤ عن سهل بن سعد الساعدى. ومسلم ج ١/ ٩٨، كتاب الإيمان، باب ٩٤ برقم ٣٧١ عن عمران. والبيهقى بالسنن الكبرى ١٣٩/ ١٠ عن أبى هريرة. والطبرانى فى الكبير ٦٤/ ٦ عن ابن مسعود. وأبو عوانة ١٤٠/ ١ عن أبى هريرة. وابن المبارك فى الزهد ص ٥٥٠ برقم ١٥٧٦ عن أبى هريرة.

٣٤٠ فتح المالك

وأما قوله: «أنا فرطكم على الحوض»، فالفرط والمتفارت: هو الماشى المتقدم أمام القوم إلى الماء. هذا قول أبي عبيد وغيره، وقال ابن وهب: أنا فرطكم: يقول: أنا أمامكم وأنتم ورائي تتبعوني. واستشهد أبو عبيد وغيره على قوله: الفارت المتقدم إلى الماء بقول الشاعر:

فأثار فارتهم غطاطاً جثماً أصواته كتراطن الفرس
وقال القطامي:

فاستعجلونا وكانوا من صحابتنا كما تعجل فراط لوراد
وقال لبيد:

فوردنا قبل فراط القطا إن من وري تغليس النهل
وقال آخر:

ومنهل وردته التقاطا إلا القطا أو لم ألق إذ وردته فراطا أبدا غطاطا
وقال ابن هرمة:

ذهب الذين أحبههم فرطاً وبقيت كالمغمور في خلف

«الفارت: السائر إلى الماء أى أغلس ومشى بليل، والنهل: الشربة الأولى». وقال رسول الله حين مات ابنه إبراهيم: «لولا أنه وعد صادق وأن الماضى فرط للباقي» (٤٢٥) وقال له أيضاً: ألحق بفرطنا: عثمان بن مظعون.

قال الخليل: القطار طير يشبه القط، والأوابد الطير التى لا تبح شتاء ولا صيفاً من بلدانها. والقواطع: التى تقطع من بلد إلى بلد فى زمن بعد زمن.

وروى عن النبى ﷺ أنه قال: «أنا فرطكم على الحوض» - جماعة من أصحابه منهم ابن مسعود (٤٢٦)، وجابر بن سمرة (٤٢٧)، والصنابحي بن الأعسر (٤٢٨)، وجندب (٤٢٩)،

(٤٢٥) أخرجه ابن ماجه، عن أسماء بنت يزيد جـ ١/٥٠٧ كتاب الجنائز، باب ٥٣ البكاء على الميت. وأخرجه الحاكم ٤/٤٠ عن عبدالرحمن بن عوف.

(٤٢٦) أخرجه البخارى فى كتاب الرقاق، باب الحوض، عن ابن مسعود جـ ٨/٢١٤. وأخرجه فى كتاب الفتن، باب قوله تعالى: ﴿وَأَنْفَقُوا مِنْ﴾ ٣٨/٩. ومسلم فى كتاب الفضائل برقم ٣٢ عن ابن مسعود جـ ٤/١٧٩٦. وأخرجه ابن أبى عاصم فى المسند عن ابن مسعود ٢/٣٤٢ (٤٢٧) أخرجه ابن أبى عاصم فى المسند ٢/٣٤٣ عن جابر بن سمرة.

وسهل بن سعد (٤٣٠)، وغيرهم؛ وقد ذكرنا أحاديث الحوض في باب خبيب من هذا الكتاب. وأما قوله: فليذادن، فمعناه ليعدن وليطردن.

قال زهير:

ومن لا يزد عن حوضه بسلاحه يهدم ومن لا يظلم الناس يظلم

وقال الراجز:

ياخوى نهنها وذودا إنى أرى حوضكما مورودا

وأما رواية يحيى: فلا يذادن - على النهي، فقيل: إنه قد تابعه على ذلك ابن نافع ومطرف؛ وقد خرج بعض شيوخنا معنى لرواية يحيى ومن تابعه: أى لا يفعل أحد فعلاً يطرد به عن حوضي، ومما يشبه رواية يحيى هذه ويشهد لها ما حدثنا سعيد بن نصر، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا ابن وضاح، حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا هاشم بن القاسم، حدثنا عبدالرحمن بن عبدالله بن دينار، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد، قال: قال رسول الله ﷺ: أنا فرطكم على الحوض، من ورد على شرب، ومن شرب لم يظماً أبداً، ألا ليردن على أقوام أعرفهم ويعرفونني، ثم يحال بيني وبينهم.

وهذا في مضي رواية يحيى. وقد ذكر البخاري وغيره حديث سهل بن سعد هذا، فقال: وليردن على الحوض قوم أعرفهم ويعرفونني، ثم يحال بيني وبينهم.

أخبرني أحمد بن قاسم بن عبدالرحمن، ويونس بن عبدالله بن مغيث، قالوا: حدثنا محمد بن معاوية بن عبدالرحمن، قال: حدثنا جعفر بن محمد الفريابي، قال: حدثنا قتيبة ابن سعيد، قال: أخبرنا مالك، عن العلاء بن عبدالرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة (٤٣١)،

(٤٢٨) أخرجه ابن أبي عاصم في المسند ٣٤٣/٢ عن الصنايجي.

(٤٢٩) أخرجه البخاري، عن جندب ٢١٨/٨ كتاب الرقاق، باب الحوض. وأخرجه مسلم، عن جندب ١٧٩٢/٤ كتاب الفضائل، باب ٩ وحوض النبي. وأخرجه الطبراني في الكبير ج ١٨١/٢ عن جندب.

(٤٣٠) أخرجه البخاري، عن سهل بن سعد ٨٣/٩ كتاب الفتن. باب قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً﴾. وأخرجه مسلم، عن سهل ١٧٩٣/٤ كتاب الفضائل، باب حوض النبي. وأخرجه ابن أبي عاصم في المسند ٣٤٥/٢ عن سهل. والآجری فی الشريعة، عن سهل ص ٣٥٥.

(٤٣١) أخرجه أحمد، عن أبي هريرة ٣٠٠/٢. وابن ماجه عن أبي هريرة ١٤٣٩/٢ برقم ٤٣٠٦ كتاب الزهد، باب الحوض. والبيهقي، عن أبي هريرة ٧٨/٤ في السنن الكبرى، كتاب الجنائز، باب زيارة القبور. وابن حزيمة في صحيحه ٦/١ عن أبي هريرة. والآجری فی الشريعة ص ٣٥٦ عن أم سلمة بنحوه.

«أن رسول الله ﷺ خرج إلى المقبرة، فقال: السلام عليكم دار قوم مؤمنين، وإننا، إن شاء الله بكم لاحقون، وددت أنى رأيت إخواننا، قالوا: يا رسول الله ألسنا بإخوانك؟ قال: بل أنتم أصحابي، وإخواننا الذين لم يأتوا بعد، وأنا فرطهم على الحوض، قالوا: يا رسول الله كيف تعرف من يأتى بعدك من أمتك؟ قال: رأيت لو كانت لرجل خيل غر محجلة فى خيل دهم بهم، ألا يعرف خيله؟ قالوا: بلى، يا رسول الله، قال: فإنهم يأتون يوم القيامة غراً محجلين من الوضوء، وأنا فرطهم على الحوض، فليزاد رجال عن حوضى كما يزداد البعير الضال، أناديهم: ألا هلم، ألا هلم، فيقال: إنهم قد بدلوا بعدك، فأقول: فسحقاً، فسحقاً».

وأما قوله: فإنهم يأتون يوم القيامة غراً محجلين من الوضوء ففيه دليل على أن الأمم أتباع الأنبياء لا يتوضئون مثل وضوئنا على الوجه فاليدين فالرجلين، لأن الغرة فى الوجه، والتحجيل فى اليدين والرجلين، هذا ما لا مدفع فيه على هذا الحديث، إلا أن يتأول متأول هذا الحديث أن وضوء سائر الأمم لا يكسبها غرة ولا تحجيلاً، وأن هذه الأمة بورك لها فى وضوئها بما أعطيت من ذلك شرفاً دائماً ولنبيها ﷺ كسائر فضائلها على سائر الأمم، كما فضل نبيها بالمقام المحمود وغيره على سائر الأنبياء، والله أعلم. وقد يجوز أن يكون الأنبياء يتوضئون فيكسبون بذلك الغرة والتحجيل، ولا يتوضأ أتباعهم ذلك الوضوء كما خص نبينا ﷺ بأشياء دون أمته، منها نكاح ما فوق الأربع، والموهوبة بغير صداق، والوصال، وغير ذلك؛ فيكون من فضائل هذه الأمة أن تشبه كلها الأنبياء، كما جاء عن موسى - عليه السلام - أنه قال: أجد أمته كلهم كالأنبياء، فاجعلها أمتى، قال: تلك أمة أحمد - فى حديث فيه طول.

وحدثنا خلف بن قاسم، حدثنا محمد بن القاسم بن شعبان، حدثنا محمد بن العباس ابن أسلم، حدثنا ابن أبى ناجية، حدثنى زياد بن يونس، عن مسلمة بن على، عن إسماعيل، عن رافع عن سالم بن عبد الله بن عمر، سمعه يحدث عن كعب، أنه سمع رجلاً يحدث، أنه رأى فى المنام، أن الناس جمعوا للحساب، ثم دعى الأنبياء مع كل نبي أمته، وأنه رأى لكل نبي نورين يمشى بينهما، ولمن اتبعه من أمته نوراً واحداً يمشى به، حتى دعى محمد ﷺ، فإذا شعر رأسه ووجهه نور كله، يراه كل من نظر إليه، وإذا لمن أتبعه من أمته نوران كنور الأنبياء، فقال كعب - وهو لا يشعر أنها رؤيا - من حدثك بهذا الحديث وما أعلمك به؟ فأخبره أنها رؤيا، فناشده كعب بالله الذى لا إله إلا هو: لقد رأيت ما تقول مناماً؟ فقال: نعم والله لقد رأيت ذلك، فقال كعب: والذى نفسى بيده، أو قال: والذى بعث محمداً بالحق، إن هذه لصفة أحمد وأمته، وصفة الأنبياء فى كتاب

الله لكأن ما قرأته من التوراة، وقد قيل: إن سائر الأمم كانوا يتوضئون، والله أعلم. وهذا لا أعرفه من وجه صحيح.

وأما قوله ﷺ: إذ توضأ ثلاثاً ثلاثاً، فقال: هذا وضوئي ووضوء الأنبياء قبلي، فحديث ضعيف لا يجيء من وجه صحيح، ولا يحتج بمثله، فكيف أن يتعارض به مثل هذا الحديث الذي قد روى من وجوه صحاح ثابتة من أحاديث الأئمة، وحديث: هذا وضوئي ووضوء الأنبياء قبلي، فإنما يدور على زيد بن الحواري العمي: والد عبدالرحيم ابن زيد وهو انفرد به، وهو ضعيف ليس بثقة، ولا ممن يحتج به، وقد اختلف عليه فيه أيضاً، فرواه عبدالله بن عرابة، عن زيد بن الحواري العمي، عن معاوية بن قررة، عن عبيد بن عمير، عن أبي بن كعب، عن النبي ﷺ.

ورواه عبدالله بن عبدالوهاب الحجي، عن عبدالرحيم بن زيد، عن أبيه، عن معاوية ابن قررة، عن ابن عمر، وهو حديث لا أصل له، وعبدالرحيم، وأبوه زيد متروكان، والحديث حدثناه محمد بن خليفة، قال: حدثنا محمد بن الحسين، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي داود، قال: حدثنا أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن السرح، ومحمد بن عبدالله بن عمرو الفريابي، قالوا: حدثنا إسماعيل بن مسلمة بن قعنب، قال: حدثنا عبدالله بن عرابة، عن زيد بن حواري، عن معاوية بن قررة، عن عبيد بن عمرو، عن أبي بن كعب، «أن رسول الله ﷺ توضأ فتوضأ مرة، مرة، ثم قال: هذا وظيفة الوضوء الذي لا يقبل الله صلاة إلا به، ثم توضأ مرتين، مرتين، فقال: هذا وضوئي ووضوء الأنبياء من قبلي» (٤٣٢).

وحدثنا عبدالرحمن بن يحيى، قال: حدثنا أحمد بن محمد بكير الحداد، قال: حدثنا إبراهيم بن عبدالله الكشي، قال: حدثنا عبدالله بن عبدالوهاب، قال حدثني عبدالرحيم ابن زيد العمي، عن أبيه، عن معاوية بن قررة، عن ابن عمر، قال: توضأ رسول الله ﷺ مرة، مرة وقال: هذا وظيفة الوضوء، الذي لا يقبل الله صلاة إلا به، ثم توضأ مرتين، مرتين، وقال: هذا الفضل من الوضوء ويضعف الله الأجر لصاحبه مرتين؛ ثم توضأ ثلاثاً، ثلاثاً، ثم قال: هذا وضوئي ووضوء خليل الله إبراهيم، ووضوء الأنبياء من قبلي؛ ومن قال بعد فراغه: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، فتح الله له من الجنة ثمانية أبواب. هذا كله منكر في الإسناد والمتن، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه كان يتوضأ مرة، مرة، رواه ابن عباس وغيره من

حديث الثقات، وأجمعت الأمة أن من توضأ مرة واحدة سابعة أجزأه، وكيف كان رسول الله ﷺ يتوضأ مرة، مرة فيرغب بنفسه عن الفضل الذي قد ندب غيره إليه؟، أو كيف كان يتوضأ مرة أو مرتين ويقصر عن ثلاث إذا كانت الثلاث وضوء إبراهيم، وقد أمر أن يتبع ملة إبراهيم حنيفاً، وليس يشتغل أهل العلم بالنقل بمثل حديث عبدالرحيم بن زيد العمى، وأبيه، وقد أجمعوا على تركهما.

وأما قوله في هذا الحديث: من قال بعد فراغه - يعنى من وضوئه - : أشهد أن لا إله إلا الله - إلى آخر الحديث، فروى بأسانيد صالحة وإن كانت معلولة من حديث عمر، وحديث عقبة بن عامر، وهكذا يصنع الضعفاء يخلطون ما يعرف بما لا يعرف، والله المستعان.

وحدثنا سعيد بن نصر، حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن وضاح، حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا يحيى بن زكرياء بن أبي زائدة، عن أبي مالك الأشجعي، عن أبي حازم، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ : يردون على غراً محجلين من الوضوء سيما أمتي، ليس لأحد غيرها.

روى الوليد بن مسلم، عن صفوان بن عمرو، قال: أخبرني يزيد بن حضير، عن عبد الله بن بسر، عن النبي، قال: أمتي يوم القيامة غر من السجود، محجلون من الوضوء.

حدثنا أحمد بن قاسم، وأحمد بن محمد، وسعيد بن نصر، قالوا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل الترمذي، قال: حدثنا نعيم بن حماد، قال: حدثنا ابن المبارك، قال: أخبرنا ابن لهيعة، قال: حدثني يزيد بن أبي حبيب، عن عبدالرحمن بن جبير، سمع أبا ذر، وأبا الدرداء، قالوا: قال رسول الله ﷺ : أنا أول من يؤذن له في السجود يوم القيامة، وأول من يؤذن له برفع رأسه، فأنظر بين يدي، فأعرف أمتي من الأمم، وأنظر عن يميني، فأعرف أمتي من بين الأمم، وأنظر عن شمالي فأعرف أمتي من بين الأمم، وأنظر من خلفي فأعرف أمتي، فقال رجل: يا رسول الله وكيف تعرف أمتك من بين الأمم، ما بين نوح إلى أمتك؟ قال: غر محجلون من آثار الوضوء، ولا يكون من الأمم كذلك أحد غيرهم - (٤٣٣). وذكر تمام الحديث.

قال ابن المبارك: وأخبرنا يحيى بن أيوب البجلي، قال: سمعت رجلاً يحدث عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير، سمع أبا هريرة يقول: الحلية تبلغ حيث انتهى الوضوء.

حدثنا إبراهيم بن شاكر، رحمه الله، قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن عثمان، قال: حدثنا سعيد بن عثمان الأعناقى، قال: حدثنا أحمد بن عبد الله بن صالح، قال: حدثنا يزيد بن هارون، عن حماد بن سلمة، عن عاصم، عن زر، عن عبد الله أنهم قالوا: «يارسول الله كيف تعرف من لم تر من أمتك؟ قال: غر محجلون بلق من آثار الوضوء» (٤٣٤) فهذه الآثار كلها تشهد لما قلنا، وبالله التوفيق.

وأما قوله فى حديثنا فى هذا الباب: فسحقا، فمعناه: فبعداً، والسحق والبعد والإسحاق والإبعاد سواء بمعنى واحد؛ وكذلك النأى والبعد لفظتان بمعنى واحد، إلا أن سحقا وبعدا هكذا إنما تجيىء بمعنى الدعاء على الإنسان كما يقال: أبعده الله، وقتله الله، وسحقه الله، ومحقه، وأسحقه أيضاً؛ ومن هذا قول الله عز وجل: ﴿ففى مكان سحيق﴾ (٤٣٥) يعنى: بعيد، وكل من أحدث فى الدين ما لا يرضاه الله ولم يأذن به الله، فهو من المطرودين عن الحوض، المبعدين عنه، والله أعلم؛ وأشدّهم طرداً من خالف جماعة المسلمين، وفارق سبيلهم مثل الخوارج على اختلاف فرقها، والروافض على تباين ضلالها، والمعتزلة على أصناف أهوائها؛ فهؤلاء كلهم يبدلون، وكذلك الظلمة المسرفون فى الجور والظلم وتطيميس الحق، وقتل أهله، وإذلالهم؛ والمعلنون بالكبائر المستخفون بالمعاصى وجميع أهل الزيغ والأهواء والبدع كل هؤلاء يخاف عليهم أن يكونوا عنوا بهذا الخير ولا يخلد فى النار إلا كافر جاحد ليس فى قلبه مثقال حبة خردل من إيمان؛ وقد قال ابن القاسم، رحمه الله: قد يكون من غير أهل الأهواء من هو شر من أهل الأهواء، وكان يقال: تمام الإخلاص: تجنب المعاصى.

٣١ - حديث تاسع وعشرون لهشام بن عروة:

مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن حمران مولى عثمان بن عفان، أن عثمان بن عفان جلس على المقاعد، فجاء المؤذن فأذنه بصلاة العصر، فدعا بماء فتوضأ، ثم قال: والله لأحدثنكم حديثاً لولا آية فى كتاب الله ما حدثتكموه، ثم قال: سمعت رسول الله يقول: «ما من امرئ يتوضأ فيحسن وضوءه ثم يصلى الصلاة إلا غفر له ما بينه

(٤٣٤) أخرجه ابن ماجة برقم ٢٨٤ ج ١/٤٠٤ عن ابن مسعود فى كتاب الطهارة، باب ٦ ثواب الطهور. وأخرجه أحمد ٤٥٣/١ عن ابن مسعود ٢٦٢/٥ عن أبى أمامة. وأخرجه ابن حبان فى صحيحه، عن ابن مسعود ١٩٢/٢، ١٨٣/٩. وأخرجه الحاكم المستدرک ٤٧٨/٢ عن أبى الدرداء. والطبرانى فى الكبير ١٢٦/٨ عن أبى أمامة الباهلى.

وبين الصلاة الأخرى حتى يصلّيها» (٤٣٦) قال مالك: أراه يريد هذه الآية: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَى النَّهَارِ وَزُلْفًا مِنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذَكَرَى لِلذَّاكِرِينَ﴾.

وحمّان مولى عثمان هو حمّان بن أعين بن خالد بن عبد عمرو بن عقيل بن كعب ابن سعد بن جندلة بن مسلم بن أوس بن زيد مناة بن النمر بن قاسط - وهو ابن عم صهيب بن سنان - يلتقى هو وصهيب في خالد بن عبد عمرو، وكان حمّان من سبى عين النمر - وهو أول سبى - دخل المدينة في خلافة أبي بكر الصديق، سباه خالد بن الوليد، فرآه غلاماً أحمر مختوناً كيساً، فتوجه به إلى عثمان - رضى الله عنه - فأعتقه، ودار حمّان بالبصرة مشرفة على رحبة المسجد الجامع، وكان عثمان أقطعه إياها وأقطعه أيضاً أرضاً على فراسخ من الأيلة فيما يلي البحر. ذكر ذلك أهل السير والعلم بالخبر، قالوا: وكان حمّان أحد العلماء الجلة أهل الوداعة والرأى والشرف بولائه ونسبه، وهو أحد الشاهدين على الوليد بن عقبة بشرب الخمر، فجلده بشهادته على، جعل ذلك إليه عثمان، وتولى ضرب الوليد بيده عبد الله بن جعفر بأمر على له بذلك، وكان جلده له أربعين جلدة.

وهكذا روى هذا الحديث عن مالك جماعة رواة الموطأ وغيره، وليس فيه صفة الوضوء ثلاثاً ولا اثنتين، وقد رواه جماعة عن هشام بن عروة بإسناده عن عروة، عن حمّان، عن عثمان، فذكروا فيه صفة الوضوء المضمضة، والاستنشاق، وغسل الوجه واليدين - ثلاثاً، ثلاثاً - واختلفوا في ألفاظه، منهم: شعبة، وأبو أسامة، وابن عينة، وجماعة، ورواه عن عروة جماعة أيضاً، منهم: أبو الزناد، وأبو الأسود، وعبد الله بن أبي بكر، وفي حديثهم أن النبي ﷺ «توضأ ثلاثاً، ثلاثاً».

حدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل الترمذى، قال: حدثنا الحميدى، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن حمّان، قال: توضأ عثمان بن عفان على المقاعد ثلاثاً، ثلاثاً، وقال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ ثم قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما من رجل يتوضأ، فيحسن الوضوء ثم يصلى إلا غفر له ما بينه وبين الصلاة الأخرى حتى يصلّيها».

(٤٣٦) أخرجه النسائي ٩١/١ عن عثمان في كتاب الطهارة، باب فرض الوضوء. والبلغوى بشرح السنة ٣٢٥/١ عن عثمان في كتاب الطهارة، باب فضل الوضوء. وذكره في كنز العمال برقم ١٨٩٣٩ عزاه النسائي، والهيثمي في موارد الظمان، عن عثمان.

ففى هذا الحديث -والحمد لله- أن الصلاة تكفر الذنوب، وهو تأويل قول الله - عز وجل - : ﴿إِنْ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ على حسب ما نزع به مالك - رحمه الله - والقول فى هذا عندى كالقول فى حديثه ﷺ : الجمعة إلى الجمعة كفارة لما بينهما، والعمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما - فسيحان المتفضل المنعم المحسن هو الله وحده لا شريك له.

وقد روى هذا الحديث - أعنى حديث الوضوء عن حمران - جماعة كثيرة من الجلة ومن دونهم، منهم: عروة، وعطاء بن يزيد الليثى، وجامع بن شداد أبو صخرة، ومعبد الجهنى، وشقيق بن سلمة أبو وائل، وأبوسلمة بن عبدالرحمن، ومسلم بن يسار، ومحمد بن كعب القرظى، وموسى بن طلحة، وزيد بن أسلم، ومحمد بن المنكدر، ومجاهد بن جبير ومعاذ بن عبدالرحمن، وعبدالملك بن عمير، وغيرهم كلهم عن حمران، عن عثمان، عن النبى ﷺ، إلا أن ألفاظهم عن حمران مختلفة، ولكنها متقاربة المعنى.

أما قوله: لولا أن فى كتاب الله، فاختلف فى هذا اللفظة، فطائفة روت: «لولا أنه فى كتاب الله»، بالنون وهاء الضمير، وطائفة روت: «لولا آية فى كتاب الله»، بالياء وتاء التانيث، وقد روى عن عروة أن الآية قوله: ﴿إِنْ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَهُدًى﴾ - الآية، وروى آخرون كما قال مالك: ﴿إِنْ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ - الآية، وعلى هذا المعنى ينبغى أن تكون الرواية: «لولا أنه»، بالنون وهاء الضمير، والله أعلم.

وقول مالك أراه يريد هذه الآية يحتمل الوجهين جميعاً أيضاً.

وأما قوله: «على المقاعد»، فقيل: هى الدكاكين كانت عند باب دار عثمان، كانوا يجلسون عليها فسميت المقاعد، والله أعلم.

وقوله: «آذنه بصلاة العصر»، يريد أعلمه بحضورها، ومن هذا قول الحارث بن حنظلة:

آذنتنا بينها أسماء

حدثنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا الحسن بن رشيق، قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن يونس، قال: حدثنا أحمد بن سليمان بن نوفل الميمرى، قال: حدثنا مالك ابن يحيى بن عمرو بن مالك البكرى، عن أبيه، عن جده، عن أبى الجوزاء، عن ابن عباس، أن النبى ﷺ قال: «لم أر شيئاً أحسن طلباً ولا أحسن إدراكاً من حسنة حديثه لذنب قديم، ثم قرأ: ﴿إِنْ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذَكَرَى لِلذَّاكِرِينَ﴾» (٤٣٧).

(٤٣٧) أخرجه الطبرانى الكبير ١٧٤/١٢ عن ابن عباس برقم ١٢٧٩٨. وذكره بمجمع الزوائد

٣٩/٧ وعزاه للطبرانى، عن ابن عباس.

٣٢ - حديث تاسع لزيد بن أسلم مثل الذى قبله:

مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله الصنابجى، أن رسول الله قال: «إذا توضأ العبد المؤمن فمضمض خرجت الخطايا من فيه، فإذا استنثر خرجت الخطايا من أنفه، فإذا غسل وجهه خرجت الخطايا من وجهه حتى تخرج من تحت أشفار عينيه، فإذا اغسل يديه خرجت الخطايا من يديه حتى تخرج من أظفار يديه، فإذا مسح رأسه خرجت الخطايا من رأسه حتى تخرج من أذنيه، فإذا غسل رجليه خرجت الخطايا من رجليه حتى تخرج من تحت أظفار رجليه، ثم كان مشيه إلى المسجد وصلاته نافلة له» (٤٣٨).

وقد تقدم القول فى الصنابجى وفيمن دونه فى هذا الإسناد، وقال أبو عيسى بن عيسى بن سورة الترمذى: سألت أبا عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى عن حديث مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله الصنابجى أن رسول الله ﷺ قال: «إذا توضأ العبد المسلم فمضمض خرجت الخطايا من فيه» - الحديث - فقال مالك عن أنس: وهم فى هذا الحديث، فقال: عبد الله الصنابجى وهو أبو عبد الله الصنابجى واسمه عبدالرحمن بن عسيلة، ولم يسمع من النبى عليه السلام والحديث مرسل، وعبدالرحمن هو الذى روى عن أبى بكر الصديق.

قال أبو عمر: يستند هذا الحديث أيضاً من طرق حسان من حديث عمرو بن عبسة، وغيره، وسند كرها فى آخر هذا الباب، إن شاء الله.

وفى هذا الحديث من الفقه: أن الوضوء مسنونة ومفروضة جاء فيه مجيئاً واحداً، وأن من شرط المؤمن، وما ينبغى له إذا أراد الصلاة: أن يأتى بما ذكر فى هذا الحديث لا يقصر عن شىء منه، فإن قصر عن شىء منه كان للمفترض حينئذ حكم، وللمسنون حكم، إلا أن العلماء أجمعوا على أن غسل الوجه، واليدين إلى المرفقين، والرجلين إلى الكعبين، ومسح الرأس فرض ذلك كله، لأمر الله به فى كتابه المسلم عند قيامه إلى الصلاة إذا لم يكن متوضئاً، لا خلاف علمته فى شىء من ذلك إلا فى مسح الرجلين وغسلهما على ما نبينه فى بلاغات مالك، إن شاء الله.

واختلفوا فى المضمضة والاستنثار فقالت طائفة: ذلك فرض، وقال آخرون: ذلك سنة، وقال بعضهم: المضمضة سنة، والاستنثار فرض.

وليس في مسند حديث «الموطأ ذكر المضمضة إلا في هذا الحديث»، وفي حديث عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن عبد الله بن زيد بن عاصم في صفة وضوء رسول الله ﷺ، ولا في الموطأ ذكر الأذنين في الوضوء في حديث مسند إلا في حديث الصنابحي هذا.

وقد استدل بعض أهل العلم على أن الأذنين من الرأس، وأنهما يمسحان بماء واحد مع الرأس بحديث الصنابحي هذا، لقوله فيه: «فإذا مسح برأسه خرجت الخطايا من أذنيه»، فنذكر أقاويل الفقهاء في ذلك هاهنا، ونؤخر ذكر المرفقين إلى باب عمرو بن يحيى وذكر الكعبيين إلى قوله ﷺ: «ويل للأعقاب من النار»، ونرجئ ذكر القول في مسح الرأس إلى باب عمرو بن يحيى أيضاً في حديث عبد الله بن زيد بن عاصم، إن شاء الله.

وجاء في هذا الحديث ذكر الاستنثار فنذكره أيضاً بعون الله. وكذلك لا أعلم في مسند حديث الموطأ ومرفوعه موضعاً أشبه بالقول في الماء المستعمل من هذا الحديث، ونحن ذاكروا ذلك كله هاهنا ونذكر حكم المضمضة والاستنثار أيضاً هاهنا لأنهما متقاربان في المعنى عند العلماء، وبالله توفيقنا، وهو حسبنا لا شريك له.

فأما الاستنثار والاستنشاق فمعناهما واحد متقارب، إلا أن أخذ الماء بريح الأنف هو الاستنشاق والاستنثار رد الماء بعد أخذه بريح الأنف أيضاً، وهذه حقيقة اللفظين، وقد كان مالك يرى أن الاستنثار أن يجعل يده على أنفه ويستنثر، وقد ذكرنا مذاهب العلماء في ذلك في باب أبي الزناد.

وأكثر العلماء يكتفون في هذا المعنى باللفظ الواحد، وقد روى عن النبي ﷺ اللفظتان جميعاً وذلك قوله في هذا الحديث: «فإذا استنثر» وقوله في حديث أبي هريرة: «إذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماء ثم لينثر ولينثر أو ليستنثر»^(٤٣٩) ونحو هذا على ما روى في ذلك، وقوله في حديث أبي هريرة أيضاً: «من توضأ فليستنثر ومن استجمر فليوتر». وروى من حديث أبي رزين العقيلي أن رسول الله ﷺ قال له: «وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً»^(٤٤٠) ومن حديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «استنثروا مرتين بالغتين أو ثلاثاً»^(٤٤١) ومن حديث همام، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ

(٤٣٩) أخرجه أبو داود عن أبي هريرة برقم ١٤٠ ج ٣٤١. والنسائي ٦٦/١ عن؟ وأحمد ٤٢٢/٢ عن؟.

(٤٤٠) أخرجه النسائي ٦٦/١، كتاب الطهارة، باب ٧ عن لقيط بن صبرة. وابن ماجه برقم ٤٠٧ عن لقيط بن صبرة.

(٤٤١) أخرجه ابن ماجه برقم ٤٠٨ عن ابن عباس في كتاب الطهارة وسنتها، باب ٤٤. وأحمد=

قال: «إذا توضأ أحدكم فليستنشق بمنخره من الماء ثم لينثر» وقد ذكرنا هذه الآثار بأسانيدھا فی باب أبی الزناد، والحمد لله.

فاللفظتان كما ترى مرويتان يتداخلان، وأهل العلم يعبرون باللفظ الواحد عن الثاني اكتفاءً وعلمًا بالمراد، فأما اختلافهم في حكمهما فإن مالكا، والشافعي، وأصحابهما، يقولون: المضمضة والاستنشاق سنة ليستا بفرض لا في الجنابة ولا في الوضوء، وبذلك قال محمد بن جرير الطبري، وهو قول الأوزاعي، والليث بن سعد، وقتادة، والحكم بن عتبة. وروى أيضًا عن الحسن البصري، والزهرى، وربيعه، ويحيى بن سعيد، وقتادة والحكم بن عتبة: فمن توضأ وتركهما وصلى فلا إعادة عليه عند واحد من هؤلاء المذكورين.

وقال أبو حنيفة وأصحابه، والثوري: هما فرض في الجنابة سنة في الوضوء، فإن تركهما في غسله من الجنابة وصلى أعاد، كمن ترك لمعة، ومن تركهما في وضوئه وصلى فلا إعادة عليه.

وقال ابن أبي ليلى، وحماد بن أبي سليمان، وهو قول إسحاق بن راهويه: وهما فرض في الغسل والوضوء جميعًا، وروى الزهرى، وعطاء مثل هذا القول أيضًا، وروى عنهما مثل قول مالك والشافعي، وكذلك اختلف أصحاب داود؛ فمنهم من قال هما فرض «في الغسل والوضوء جميعًا، ومنهم من قال: إن المضمضة سنة والاستنشاق فرض» وكذلك اختلف عن أحمد بن حنبل على هذين القولين المذكورين عن داود وأصحابه ولم يختلف قول أبي ثور، وأبي عبيد، أن المضمضة سنة والاستنشاق واجب، قالوا: فمن ترك الاستنشاق وصلى أعاد ومن ترك المضمضة لم يعد، وكذلك القول عند أحمد بن حنبل في رواية، وعن بعض أصحاب داود. وحجة من لم يوجبها أن الله لم يذكرهما في كتابه، ولا أوجبهما رسوله ﷺ ولا اتفق الجميع عليه، والفرائض لا تثبت إلا من هذه الوجوه. وحجة من أوجبهما في الغسل من الجنابة دون الوضوء قوله ﷺ: «تحت كل شعرة جنابة، فبلوا الشعر، وأنقوا البشرة». وفي الأنف ما فيه من الشعر، وأنه لا يوصل إلى غسل الأسنان والشفيتين إلا بالمضمضة، وقد قال ﷺ: العينان تزنيان، والفم يزنى، ونحو هذا إلى أشياء يطول ذكرها. وحجة من أوجبهما في الوضوء، وفي غسل الجنابة جميعا أن الله عز وجل قال: ﴿وَلَا جُنَا إِلَّا عَابِرِ سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾ (٤٤٢) كما قال:

= ٢٨٨/١ عن ابن عباس. وأبو داود ٣٤/١ برقم ١٤١ عن ابن عباس. والحاكم بالمستدرک

١٤٨/١ عن ابن عباس، كتاب الطهارة، باب الأمر بإسباغ الوضوء وتحليل الأصابع.

﴿فاغسلوا وجوهكم﴾ فما وجب في الواحد من الغسل وجب في الآخر والنبي ﷺ لم يحفظ عنه أنه ترك المضمضة والاستنشاق في وضوئه ولا في غسله للجنازة، وهو المبين عن الله عز وجل مراده قولاً وعملاً، وقد بين أن مراد الله بقوله: ﴿اغسلوا وجوهكم﴾: المضمضة والاستنشاق مع غسل سائر الوجه. وحجة من فرق بين المضمضة والاستنشاق أن النبي ﷺ فعل المضمضة ولم يأمر بها، وأفعاله مندوب إليها ليست بواجبة إلا بدليل، وفعل الاستنثار وأمر به، وأمره على الوجوب أبداً إلا أن تبين غير ذلك من مراده، وهذا على أصولهم في ذلك.

وأما اختلاف العلماء في حكم الأذنين في الطهارة فإن مالكاً قال فيما روى عن ابن وهب وابن القاسم، وأشهب، وغيرهم: الأذنان من الرأس إلا أنه قال: يستأنف لهما ماء جديد سوى الماء الذي يمسح به الرأس، فوافق الشافعي في هذه لأن الشافعي قال: يمسح الأذنين بماء جديد، كما قال مالك، ولكنه قال: هما سنة على حيالهما، لا من الوجه، لا من الرأس، وقول أبي ثور في ذلك كقول الشافعي سواء حرفاً بحرف، وقول أحمد بن حنبل في ذلك كقول مالك سواء في قوله: الأذنان من الرأس، وفي أنهما يستأنف لهما ماء جديد.

وقال الثوري، وأبو حنيفة وأصحابه: الأذنان «من الرأس»، يمسحان مع الرأس بماء جديد، وروى عن جماعة من السلف مثل ذلك القول من الصحابة والتابعين، وقال ابن شهاب الزهري: الأذنان «من الوجه»، وقال الشعبي: ما أقبل منهما من الوجه وظاهرهما من الرأس. وبهذا القول قال الحسن بن حي، وإسحاق بن راهويه: أن باطنهما من الوجه وظاهرهما من الرأس. وحكى عن أبي هريرة هذا القول وعن الشافعي، والمشهور من مذهبه ما تقدم ذكره. رواه المزني، والربيع، والزعفراني، والبويطي، وغيرهم.

وقد روى عن أحمد بن حنبل مثل قول الشافعي وإسحاق في هذا أيضاً. وقال داود: إن مسح أذنيه فحسن، وإن لم يمسح فلا شيء عليه. وأهل العلم يكرهون للمتوضئ ترك مسح أذنيه ويجعلونه تارك سنة من سنن النبي ﷺ ولا يوجبون عليه إعادة، إلا إسحاق ابن راهويه فإنه قال: إن ترك مسح أذنيه عامداً لم يجزه. وقال أحمد بن حنبل: إن تركهما عمداً أحببت أن يعيد. وقد كان بعض أصحاب مالك يقول: من ترك سنة من سنن الوضوء أو الصلاة عامداً أعاد. وهذا عند الفقهاء ضعيف، وليس لقائله سلف، ولا له حظ من النظر، ولو كان كذلك لم يعرف الفرض الواجب من غيره! وقال بعضهم: من ترك مسح أذنيه فكأنه ترك مسح بعض رأسه، وهو ممن يقول بأن الفرض

مسح بعض الرأس، وأنه يجزئ المتوضئ مسح بعضه، وقوله: هذا كله ليس على أصل مذهب مالك الذي يقتدى به، وسيأتى القول فى مسح الرأس فى باب عمرو بن يحيى، إن شاء الله.

واحتج مالك والشافعى فى أخذهما للأذنين ماءً جديداً بأن عبداً لله بن عمر كان يفعل ذلك، وحجة أبى حنيفة وأصحابه ومن وقال بقولهم: أن الأذنين يمسحان مع الرأس بماء واحد حديث زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس، عن النبى ﷺ أنه كذلك فعل، وذلك موجود أيضاً فى حديث عبداً لله الخولانى، عن ابن عباس عن على فى صفة وضوء رسول الله ﷺ، وفى حديث الربيع بنت معوذ بن عفراء، وفى حديث طلحة بن مصرف، عن أبيه، عن جده، عن النبى ﷺ. واحتجوا أيضاً بحديث الصنابجى هذا قوله ﷺ: «فإذا مسح برأسه خرجت الخطايا من أذنيه»، كما قال فى الوجه: «من أشفار عينيه»، وفى اليدين: «من تحت أظفاره»، ومعلوم أن العمل فى ذلك واحد بماء واحد. واحتجوا أيضاً بما أخبرنا عبداً لله بن محمد، قال: أخبرنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا الحسن بن على قال: حدثنا يزيد بن هارون قال: أخبرنا عباد بن منصور، عن عكرمة، بن خالد، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، أنه رأى رسول الله ﷺ يتوضأ فذكر الحديث كله ثلاثاً ثلاثاً، وفيه قال: ومسح برأسه وأذنيه «ظاهرهما وباطنهما» مسحة واحدة. وأكثر الآثار على هذا، وقد يحتمل أنه مسح رأسه مرة واحدة، وأذنيه مرة واحدة، لأنه ذكر الوضوء ثلاثاً ثلاثاً إلا الرأس والأذنين.

وحجة من قال بغسل باطنهما مع الوجه، ومسح ظاهرهما مع الرأس، أن الله قد أمر بغسل الوجه وهو مأخوذ من المواجهة، فكل ما وقع عليه اسم وجه وجب عليه غسله، وأمر عز وجل بمسح الرأس، وما لم يواجهك من الأذنين فمن الرأس لأنهما فى الرأس؛ فوجب المسح على ما لم يواجه منهما مع الرأس.

قال أبو عمر: هذا قول ترده الآثار الثابتة عن النبى عليه السلام، أنه كان يمسح ظهور أذنيه وبطونهما من حديث على، وعثمان، وابن عباس والربيع بنت معوذ، وغيرهم.

وحجة ابن شهاب فى أنهما من الوجه، لأن ما لم ينبت عليه الشعر فهو من الوجه لا من الرأس إذا أدركته المواجهة ولم يكن قفاً، والله قد أمر بغسل الوجه أمراً مطلقاً ويمكن أن يحتج له بحديث ابن أبى مليكة أنه رأى عثمان بن عفان فذكر صفة وضوء رسول الله ﷺ ثلاثاً ثلاثاً، قال: ثم أدخل يده فأخذ ماء فمسح به رأسه وأذنيه، فغسل ظهورهما وبطونهما.

ومن الحجة له أيضا ما صح عن رسول ﷺ أنه كان يقول في سجوده: «سجد وجهي للذي خلقه فشق سمعه وبصره». فأضاف السمع إلى الوجه وهذا كلام محتمل للتأويل، يمكن فيه الاعتراض.

وحجة الشافعي في قوله: إن مسح الأذنين سنة على حيالها وليستا من الوجه، ولا من الرأس: إجماع القائلين بإيجاب الاستيعاب في مسح الرأس أنه إن ترك مسح أذنيه وصلى لم يعد، فبطل قولهم: أنهما من الرأس لأنه لو ترك شيئا من رأسه عندهم لم يجزئه، وإجماع العلماء في أن الذي يجب عليه حلق رأسه في الحج ليس عليه أن يأخذ ما على أذنيه من الشعر فدل ذلك على أنهما ليستا من الرأس وأن مسحهما سنة على الانفراد كالمضمضة والاستنشاق، ولكل طائفة منهما اعتلال من جهة الأثر والنظر تركت ذلك خشية الإطالة وأن الغرض والجملة ما ذكرنا، وبالله توفيقنا.

قال أبو عمر: المعنى الذي يجب الوقوف على حقيقته في الأذنين أن الرأس قد رأينا له حكمين: فما واجه منه كان حكمه الغسل، وما علا منه وكان موضعاً لنبات الشعر كان حكمه المسح، واختلاف الفقهاء في الأذنين إنما هو هل حكمهما المسح كحكم الرأس أو حكمهما الغسل كغسل الوجه؟ أو لهما من كل واحد منهما حكم أو هما من الرأس فيمسحان معه؟ فلما قال ﷺ في هذا الحديث - حديث الصنابحي: «فإذا مسح برأسه خرجت الخطايا من أذنيه»، فأتى بذكر الأذنين مع الرأس، ولم يقل: إذا غسل وجهه خرجت الخطايا من أذنيه، علمنا أن الأذنين ليس لهما من حكم الوجه شيء لأنهما لم يذكرهما معه، وذكرهما مع الرأس فكان حكمهما المسح كحكم الرأس فليس يصح من الاختلاف في ذلك عندى إلا مسحهما مع الرأس بماء واحد واستئناف الماء لهما في المسح، فإن هذين القولين محتملان للتأويل.

وأما قول من أمر بغسلهما، أو غسل بعضهما فلا معنى له، وذلك مدفوع بحديث الصنابحي هذا مع ما روى عن النبي ﷺ في مسحهما، وبالله التوفيق.

واستدل بعض من لم يجز الوضوء بالماء المستعمل بحديث الصنابحي هذا، وقال: الماء إذا توضع به مرة خرجت الخطايا معه. فوجب التنزه عنه لأنه ماء الذنوب، وهذا عندى لا وجه له، لأن الذنوب لا تنجس الماء لأنها لا أشخاص لها، ولا أجسام تمازج الماء فتفسده، وإنما معنى قوله: «خرجت الخطايا مع الماء»، إعلام منه بأن الوضوء للصلاة عمل يكفر الله به السيئات عن عباده المؤمنين رحمة منه بهم وتفضلاً عليهم، أعلموا بذلك ليرغبوا في العمل به.

واختلف الفقهاء فى الوضوء بالماء المستعمل وهو الذى قد توضع به مرة، فقال الشافعى وأبو حنيفة وأصحابهما: لا يتوضأ به، ومن توضع به أعاد أبداً، لأنه ليس بماء مطلق، ويتيمم واجده لأنه ليس بواحد ماء. ومن حجتهم فى ذلك على الذين أجازوا الوضوء به عند عدم غيره: أنه لما كان مع الماء الذى يستعمل كلا ماء، كان عند عدمه أيضاً كلا ماء وجب التيمم.

وقال بقولهم فى ذلك: أصبغ بن الفرغ، وهو قول الأوزاعى. وأما مالك فقال: لا يتوضأ به إذا وجد غيره من الماء، ولا خير فيه، ثم قال: إذا لم يجد غيره توضع به ولم يتيمم، لأنه ماء طاهر لم يغيره شيء وقال أبو ثور وداود: الوضوء بالماء المستعمل جائز، لأنه ماء طاهر لا ينضاف إليه شيء فوجب أن يكون مطهراً لطهارته، ولأنه لا يضاف إلى شيء وهو ماء مطلق.

واحتجوا بإجماع الأمة على طهارته إذا لم يكن فى أعضاء المتوضئ نجاسة. وإلى هذا ذهب أبو عبد الله المروزى محمد بن نصر، ومن حجتهم: أن الماء قد يستعمل فى العضو الواحد لا يمتنع من ذلك أحد ولا يسلم من ذلك، واختلف عن الثورى فى هذه المسألة فروى عنه أنه قال: لا يجوز الوضوء بالماء المستعمل. وأظنه حكى عنه أيضاً أنه قال: هو ماء الذنوب. وقد روى عنه خلاف ذلك، وذلك أنه أفتى من نسى مسح رأسه أن يأخذ من بلل لحيته فيمسح به رأسه، وهذا واضح فى استعمال الماء المستعمل. وقد روى عن على بن أبى طالب، وابن عمر، وأبى أمامة، وعطاء بن أبى رباح، والحسن البصرى، والنخعى، ومكحول، والزهرى: أنهم قالوا فيمن نسى مسح رأسه، فوجد فى لحيته بللاً أنه يجزئه أن يمسح بذلك البلل رأسه، فهؤلاء كلهم أجازوا الوضوء بالماء المستعمل. وأما مالك، والشافعى، وأبو حنيفة، ومن قال بقولهم، فلا يجوز عندهم لمن نسى مسح رأسه ووجد فى لحيته بللاً أن يمسح رأسه بذلك البلل، ولو فعل لم يجزئه، وكان كمن لم يمسح وكان عليه الإعادة لكل ما صلى بذلك الوضوء عندهم، لأنه ماء قد أدى به فرض فلا يؤدى به فرض آخر، كالجمار وشبهها.

قال أبو عمر: الجمار مختلف فى ذلك منها.

وقال بعض المنتمين إلى العلم من أهل عصرنا: أن الكبائر والصغائر يكفرها الصلاة والطهارة، واحتج بظاهر حديث الصنابجى هذا وبمثلته من الآثار وبقوله ﷺ: «فما ترون ذلك يبقى من ذنوبه». وما أشبه ذلك، هذا جهل بين، وموافقة للمرجئة فيما ذهبوا إليه من ذلك، وكيف يجوز لذي لب أن يحمل هذه الآثار على عمومها وهو يسمع قول الله

عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا﴾^(٤٤٣) وقوله تبارك وتعالى: ﴿وتوبوا إلى الله جميعاً أيها المؤمنون لعلكم تفلحون﴾^(٤٤٤) في آي كثيرة من كتابه.

ولو كانت الطهارة، والصلاة، وأعمال البر، مكفرة للكبائر، والمتطهر المصلى غير ذاك لذنبه الموبق ولا قاصد إليه «ولا حضرة في حينه ذلك أنه نادم عليه» ولا خطرت خطيئته المحيطة به بباله لما كان لأمر الله عز وجل بالتوبة معنى، ولكان كل من توضأ وصلى يشهد له بالجنة بأثر سلامة من الصلاة، وإن ارتكب قبلها ما شاء من الموبقات الكبائر، وهذا لا يقوله أحد ممن له فهم صحيح، وقد أجمع المسلمون أن التوبة على المذنب فرض، والفروض لا يصح أداء شيء منها إلا بقصد ونية «واعتماد أن لا عودة»، فأما أن يصلى وهو غير ذاك لما ارتكب من الكبائر ولا نادم على ذلك فمحال، وقد قال رسول الله ﷺ: «الندم توبة»^(٤٤٥)، وقال ﷺ: «الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة كفارة لما بينهن ما اجتنبت الكبائر».

حدثنا يونس بن عبد الله بن محمد بن معاوية، قال: حدثنا جعفر بن محمد الفريابي، قال: حدثنا أبو كريب محمد بن العلاء، قال: حدثنا خالد بن مخلد، قال: حدثنا محمد بن جعفر بن أبي كثير، قال: حدثنا العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة، كفارات لما بينهن من الخطايا ما لم تغش الكبائر»^(٤٤٦).

(٤٤٣) التحريم ٨.

(٤٤٤) النور ٣١.

(٤٤٥) أخرجه ابن ماجه برقم ٤٢٥٢ عن ابن مسعود في كتاب الزهد في باب ٣٠. وأحمد ٣٧٦/١ عن أبي علي عبد الله ابن مسعود. والبيهقي بالسنن الكبرى ١٥٤/١٠ عن عبد الله ابن مسعود في كتاب الشهادات، باب شهادة القاذف. والحاكم بالمستدرک ٢٤٣/٤ عن عبد الله بن مسعود، وفي كتاب التوبة والإنابة، باب دعاء الله مع التوبة. والطبرانی في الصغير ٦٣/١ برقم ٧٤ عن ابن مسعود. والبغوي بشرح السنة ٩١/٥ عن ابن مسعود، باب التوبة. والطحاوي بمشکل الآثار ١٩٩/٢ عن ابن مسعود. وأبو نعيم بالحلية ٢٥١/٨. وذكره بالکنز برقم ١٠٣/١ وعزاه إلى الحاكم بالمستدرک. والبيهقي في شعب الإيمان عن أنس، وأحمد، والحاكم بالمستدرک، وتاريخ البخاری عن ابن مسعود.

(٤٤٦) أخرجه مسلم ٢٠٩/١ كتاب الطهارة، باب ٥ عن أبي هريرة. وابن ماجه برقم ٥٩٨ عن أبي أيوب الأتصاري في كتاب الطهارة وسنتها، باب ١٠٦. والترمذی برقم ٢١٤ عن أبي هريرة، باب ١٦٠ كتاب الصلاة. وأحمد ٣٥٩/٢ عن أبي هريرة. والبيهقي بالسنن الكبرى ٤٤٦/٢ عن أبي هريرة في كتاب الصلاة، باب من لم يصل بعد الفجر. والطبرانی في الكبير -

وحدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أبو بكر محمد بن أبي العوام، قال: حدثنا عمر بن السعيد القرشي، قال: حدثنا سعيد بن بشير، عن قتادة عن الحسن، عن عمران بن حصين: أن رسول الله ﷺ قال: «الجمعة إلى الجمعة كفارة لما بينهما لمن اجتنب الكبائر» (٤٤٧).

وروى عبدالرزاق، قال: أخبرنا الثوري، عن الأعمش، عن أبي وائل، قال: قال عبد الله بن مسعود: «الصلوات الخمس كفارة لما بينهن ما اجتنبت الكبائر» (٤٤٨).

قال: وأخبرني الثوري عن أبيه، عن المغيرة بن شبيب، عن طارق بن شهاب، سمع سلمان الفارسي يقول: «حافظوا على هذه الصلوات الخمس فإنهن كفارة هذه الجراح ما لم تصب المقتلة» (٤٤٩).

وحدثنا سعيد، قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبه، قال: حدثنا ابن فضيل، عن مغيرة، عن زياد بن كليب، عن إبراهيم بن علقمة، عن سليمان بن يسار، أن رسول الله ﷺ قال: «ألا أحدثكم عن يوم الجمعة؟ لا يتطهر رجل، ثم يأتي يوم الجمعة فيجلس وينصت حتى يقضى الإمام صلاته، إلا كانت له كفارة ما بين الجمعة إلى الجمعة ما اجتنبت الكبائر» (٤٥٠).

قال أبو بكر: وحدثنا إسحاق بن منصور، عن أبي كدينة، عن مغيرة، عن إبراهيم، عن علقمة، عن القرثع، عن سلمان، عن النبي عليه السلام، قال: «أحدثك عن يوم الجمعة، من تطهر وأتى الجمعة ثم أنصت حتى يقضى الإمام صلاته كانت كفارة لما بينها وبين الجمعة التي تليها ما اجتنبت المقتلة».

= ١٨٥/٤ عن أبي أيوب الأنصاري. والبلغوي بشرح السنة ١٧٧/٢ عن أبي هريرة في كتاب الصلاة، باب فضل الصلوات الخمس. وابن خزيمة برقم ٣١٤ عن أبي هريرة ج١. وذكره بالمجمع ٢٩٨/١ عن أنس. وذكره بالكنز برقم ١٨٨٩٤ وعزاه إلى أحمد، ومسلم، والترمذي، عن أبي هريرة.

(٤٤٧) أخرجه ابن ماجة برقم ١٠٨٦ عن أبي هريرة في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ٧٩. وذكره بالكنز برقم ٢١٠٤٨ وعزاه إلى ابن ماجة، عن أبي هريرة. وأخرجه العقيلي في الضعفاء ٢/٢٢٠ عن عمران بن الحصين.

(٤٤٨) أخرجه أحمد ٦٦/١ عن عثمان بن عفان. وذكره بالمجمع ٢٩٩/١ أبي مالك الأشعري. وأبو عوانة ٢٢٨/١ عن عثمان بن عفان. وذكره السيوطي بالدر المنثور ٣٥٥/٣ وعزاه إلى ابن أبي شيبه، عن سلمان.

(٤٤٩) ذكره المنذري في الترغيب والترهيب ٢٣٦/١ وعزاه إلى الطبراني في الكبير.

(٤٥٠) أخرجه أحمد ٤٤٠/٥ عن سلمان الخير. وذكره السيوطي بالدر المنثور ٢١٦/٦ عن سلمان وعزاه إلى سعيد منصور، وأحمد، والنسائي، وابن أبي حاتم، والطبراني، وابن مردويه.

قال: وحدثنا عفان، قال: حدثنا أبو عوانة، عن مغيرة بن أبي معشر زياد بن كليب، عن إبراهيم بن علقمة، عن القرثع، عن سلمان، عن رسول الله ﷺ مثل حديث إسحاق ابن منصور، عن أبي كدينة. وهذا يبين لك ما ذكرنا، ويوضح لك أن الصغائر تكفر بالصلوات الخمسة لمن اجتنب الكبائر، فيكون على هذا معنى قول الله عز وجل: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نَكْفُرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ الصغائر، بالصلاة، والصوم، والحج، وأداء الفرائض، وأعمال البر. وإن لم تجتنبوا الكبائر ولم تتوبوا منها لم تنتفعوا بتكفير الصغائر إذا واقعت الموبقات المهلكات، والله أعلم. وهذا كله قبل الموت، فإن مات صاحب الكبيرة فمصييره إلى الله، إن شاء غفر له وإن شاء عذبه، فإن عذبه فجرمه، وإن عفا عنه فهو أهل العفو وأهل المغفرة، وإن تاب قبل الموت وقبل حضوره ومعاينته، وندم واعتقد أن لا يعود، واستغفر ووجل، كان كمن لم يذنب، وبهذا كله الآثار الصحاح عن السلف قد جاءت، وعليه جماعة علماء المسلمين، ولو تدبر هذا القائل الحديث الذي فيه ذكر خروج الخطايا من فمه، وأنفه، ويديه، ورجليه، ورأسه، لعلم أنها الصغائر في الأغلب، ولعلم أنها معفو عنها بترك الكبائر، دليل ذلك قوله ﷺ: «العينان تزنيان، واليدان تزنيان، والفم يزني، ويصدق ذلك كله الفرج أو يكذبه» (٤٥١) يريد، والله أعلم. أن الفرج بعمله يوجب المهلكة وما لم يكن ذلك فأعمال البر يغسلن ذلك كله، وقد كنت أرغب بنفسى عن الكلام في هذا الباب لولا قول ذلك القائل وخشيت أن يغتر به جاهل، فينهمك في الموبقات اتكالا على أنها تكفرها الصلوات الخمس، ودون الندم عليها، والاستغفار والتوبة منها، والله أعلم، ونسأله العصمة والتوفيق.

حدثني سعيد بن نصر، وعبد الوارث بن سفيان، قالا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي، قال: حدثنا الحجاج بن المنهال، قال: حدثنا ابن سلمة، عن ثابت، وعلى بن زيد، وحميد، وصالح المعلم، ويونس، عن الحسن، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة، كفارة لما بينهن ما اجتنبت الكبائر».

وأما حديث عمرو بن عبسة في هذا الباب ومنه قام حديث الصنابحي - والله أعلم. فحدثنا أبو عبد الله محمد بن خليفة، رحمه الله. قال: حدثنا أبو بكر محمد بن الحسين الآجري، قال: حدثنا جعفر بن محمد الفريابي، حدثنا أبو أيوب سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، قال: حدثنا إسماعيل بن عياش، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين، عن

(٤٥١) أخرجه أحمد ٤١٢/١ عن ابن مسعود. والطحاوي بالمشكل ٢٩٨/٣ عن أبي هريرة. وأبو نعيم بالحلية ٩٨/٢ عن ابن مسعود.

شهر بن حوشب، أنه لقي أبا أمامة الباهلي، فسأله عن حديث عمرو بن عبسة السلمي حين حدث شرحبيل بن السمط وأصحابه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «من رمى بسهم في سبيل الله فبلغ أخطأ أو أصاب كان سهمه ذلك كعدل رقبة من ولد إسماعيل، ومن خرجت له شية في سبيل الله كانت له نوراً يوم القيامة، ومن أعتق رقبة مسلمة كانت له فكاً من جهنم، ومن قام إلى الوضوء يراه حقاً عليه فمضمض غفرت له ذنوبه مع أول قطرة من طهوره، فإذا غسل وجهه فمثل ذلك، فإذا غسل رجله فمثل ذلك، فإن جلس جلس سالماً، وإن صلى تقبل منه» (٤٥٢). قال شهر: فحدثني أبو أمامة عن عمرو بن عبسة بهذا الحديث سمعه من رسول الله ﷺ «إلا أن إسماعيل بن عياش أجمعوا أنه ليس بحجة فيما ينفرد به».

وحدثنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا إبراهيم بن مروان الدمشقي، قال: حدثنا ابن عياش هو إسماعيل، قال: حدثني يحيى بن أبي عمرو الشيباني، عن أبي سلام الحبشي، وعمرو بن عبد الله، أنهما سمعا أبا أمامة الباهلي يحدث، عن عمرو بن عبسة السلمي، قال: «رغبت عن آلهة باطل كانوا يعبدون الحجارة، والحجارة لا تضر ولا تنفع، قال: فلقيت رجلاً من أهل الكتاب فسألته عن أفضل الدين، فقال: رجل يخرج من مكة ويرغب عن آلهة قومه ويدعو إلى غيرها، وهو يدعو إلى أفضل الدين، فإذا سمعت به فاتبعه، فلم يكن لي هم إلا مكة آتيها، فأسال هل حدث فيها حدث أو أمر؟ فيقولون: لا، فأنصرف إلى أهلي، وأهلي بالطريق غير بعيد، فأعترض خارجي مكة، فأسألهم هل حدث فيها حدث أو أمر؟ فيقولون: لا، فإني قاعد على الطريق إذ مر بي راكب فقلت: من أين جئت؟ فقال: من مكة، قلت: حدث فيها حدث؟ قال: نعم، رجل رغب عن آلهة قومه ويدعو إلى غيرها، قلت: صاحبى الذى أريد، فشددت راحلتى برحلتها فجئت منزلى الذى كنت أنزل فيه فسألت عنه فوجدته مستخفياً بشأنه، ووجدت قريشاً عليه جُراء، فتلطفت حتى دخلت فسلمت عليه ثم قلت: من أنت؟ فقال: أنا نبي، فقلت: وما النبي؟ قال: رسول الله، قلت: من أرسلك؟ قال: الله،

(٤٥٢) أخرجه أحمد ١١٣/٤ عن عمرو بن عبسة. والحاكم بالمستدرک ٩٥/٢ عن عمرو بن عبسة فى كتاب الجمار، وباب من علم الرمی ثم تركه. والبيهقى بالدلائل ١٥٩/٥ عن أبى نجیح السلمي. والطبرانى الكبير ١٧٣/١٨ عن عمران بن حصين برقم ٣٩٥. والبغوى بشرح السنة ٣٨٤/١٠ عن أبى نجیح السلمي فى كتاب السير والجهاد، باب إعداد آلة القتال. وذكره بالکنز برقم ١٠٤٨٧ وعزاه إلى الحاكم بالمستدرک، والترمذی، عن أبى نجیح.

قلت: فبم أرسلك؟ قال: بأن توصل الأرحام، وتحقن الدماء، وتؤمن السبل، وتكسر الأوثان، ويعبد الله وحده لا يشرك به شيء، قلت: نعم ما أرسلك فاشهد أني قد آمنت بك وصدقت بك، أمكث معك أم ماذا ترى؟ قال: قد ترى كراهية الناس لما جئت به فامكث في أهلِكَ فإذا سمعت بأني خرجت مخرجي فائتني، فلما سمعت به خرج إلى المدينة سرت حتى قدمت عليه قلت: يا نبي الله تعرفني؟ قال: نعم أنت السلمي الذي جئتني فقلت لي كذا وكذا، فاغتنمت ذلك المجلس وعرفت أنه لا يكون لي أفرغ قلباً منه في ذلك المجلس، قلت: يا رسول الله أي الساعات أسمع؟ قال: جوف الليل الآخر، والصلاة مشهودة متقبلة حتى تخرج الشمس فإذا رأيته خرجت حمراء فأقصر عنها، فإنها تخرج بين قرني شيطان، وتصلي لها الكفار فإذا ارتفعت قيد رمح أو رمحين فصل، فإن الصلاة مشهورة مستقبلة حتى يستوى الرمح بالظل، فإذا استوى الرمح بالظل فأقصر عنها، فإنه حين تسجر أبواب جهنم، فإذا فاء الظل فصل، فإن الظل فصل، فإن الصلاة مشهودة مستقبلة حتى تغرب الشمس، فإذا رأيته خرجت حمراء فأقصر عنها، فإنها تغرب بين قرني شيطان، ثم أخذ في الوضوء وقال: إذا توضأت فغسلت يديك خرجت خطايا يديك من أطراف أناملك مع الماء، فإذا غسلت وجهك ومضمضت واستنثرت خرجت خطايا وجهك من فيك وخياشيمك مع الماء، فإذا مسحت برأسك وأذنيك خرجت خطايا رأسك وأذنيك من أطراف شعرك مع الماء، فإذا غسلت رجلك خرجت خطايا رجلك وأناملك مع الماء، فصليت فحمدت ربك بما هو أهله انصرفت من صلاتك كيوم ولدتك أمك» (٤٥٣).

قال أبو داود: وقرأت على المؤمل بن إهاب، قال: حدثنا النضر بن محمد، قال: حدثنا عكرمة بن عمار العجلي، قال: حدثنا شداد بن عبد الله أبو عمار، ويحيى بن أبي كثير، عن أبي أمامة، قيل لعكرمة: ولقي شداد أبا أمامة؟ قال: نعم، وواثلة، وصحب أنس بن مالك إلى الشام، قال: عمرو بن عبسة السلمي: «كنت في الجاهلية أظن أن الناس على ضلالة وأنهم ليسوا على شيء وهم يعبدون الأوثان، قال: فسمعت برجل بمكة»، فساق الحديث بمعنى ما تقدم قال: «فقدمت المدينة فدخلت عليه فقلت يا رسول

(٤٥٣) أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافر، باب ٥٢ ج ١/٥٦٩ برقم ٢٩٤ عن عمرو بن عبسة. وأخرجه البيهقي في الدلائل ١٦٨/٢ عن عمرو بن عبسة. وفي السنن الكبرى ٤٥٤/٢ عن عمرو بن عبسة، في كتاب الصلاة، باب ذكر الخبر الذي يجمع النهي. والحاكم بالمستدرک ٦٦٥/٣ عن عمرو بن عبسة في كتاب معرفة الصحابة، باب إسلام عمرو بن؟. وابن خزيمة في صحيحه برقم ٢٦٠ عن عمرو بن عبسة في كتاب الوضوء، باب ذكر دليل أن النبي كان يأمر... والبعوى بشرح السنة ٣٢٢/٣ عن عمرو بن عبسة.

الله أتعرفني؟ قال: نعم، أأست الذى لقيتني بمكة، قال: فقلت: بلى، وقلت: يا نبي الله أخبرني عما علمك الله وأجهله، أخبرني عن الصلاة، قال: صل صلاة الصبح، ثم أقصر عن الصلاة حتى تطلع الشمس وحتى ترتفع فإنها تطلع بين قرني شيطان وحينئذ يسجد لها الكفار، ثم صل فإن الصلاة مشهودة محضورة حتى يستقبل الظل بالرمح، ثم أقصر عن الصلاة فإنه حينئذ تسجر جهنم، فإذا أقبل الفياء فصل فإن الصلاة مشهودة محضورة حتى تصلى العصر، ثم أقصر حتى تغرب الشمس فإنها تغرب بين قرني شيطان وحينئذ يسجد لها الكفار، فقلت: أى نبي الله الوضوء حدثني عنه؟ قال: ما منكم من رجل يقرب وضوءه فيتمضمض ويستنشق ويستنثر إلا خرجت خطايا وجهه وفيه، وخياشيمه مع الماء، ثم إذا غسل وجهه كما أمره الله خرجت خطايا وجهه من طرف لحيته مع الماء، ثم يغسل يديه إلى المرفقين إلا خرجت خطايا يديه من أنامله مع الماء ثم يمسح برأسه إلا خرجت خطايا رأسه من أطراف شعره مع الماء، ثم يغسل قدميه إلى الكعبين إلا خرجت خطايا رجليه من أنامله مع الماء، فإن هو قام فصلى فحمدا لله وأثنى عليه ومجده بالذى هو أهله إلا انصرف من خطيئته كيوم ولدته أمه». وذكر باقى الكلام.

قال: حدثنا أبو توبة الربيع بن نافع، قال: حدثنا محمد بن المهاجر، عن العباس بن سالم، عن أبي سلام، عن أبي أمامة، عن عمرو بن عبسة السلمى، أنه قال: «أتيت رسول الله فى أول ما بعث وهو بمكة وهو حينئذ مستخف، فقلت: من أنت قال: أنا نبي، قلت: وما النبي؟» فذكر الحديث. وقال: «قلت: يا رسول الله علمنى مما علمك الله، فقال: سل عما شئت، فقلت: يا رسول الله، أى الليل أفضل؟ قال: جوف الليل الآخر، فصل ما شئت فإن الصلاة مشهودة مكتوبة حتى تصلى الصبح، ثم أقصر حتى تطلع الشمس وترتفع قيد رمح أو رمحين فإنها تطلع بين قرني شيطان وتصلى لها الكفار، ثم صل ما شئت فإن الصلاة مشهودة مكتوبة حتى يعتدل رمح بظله ثم أقصر فإن جهنم تسجر وتفتح أبوابها، فإذا زاغت الشمس فصل ما شئت فإن الصلاة مكتوبة مشهودة حتى تصلى العصر، ثم أقصر حتى تغرب الشمس فإنها تغرب بين قرني شيطان وتصلى لها الكفار فإذا توضأت فاغسل يديك فإنك إذا غسلت يديك خرجت خطاياك من أطراف أناملك، ثم إذا غسلت وجهك، خرجت خطاياك من وجهك ثم إذا مضمضت واستنثرت خرجت خطاياك من فيك ومناخرك، ثم إذا غسلت ذراعيك خرجت خطاياك من ذراعيك، ثم إذا مسحت برأسك خرجت خطاياك من أطراف شعرك، ثم إذا غسلت رجليك خرجت خطاياك من أطراف أنامل رجليك، فإن ثبت

فى مجلسك كان لك حظك من وضوءك، فإن قمت فذكرت ربك وحمدت وركعت له ركعتين تقبل عليهما بقلبك خرجت من خطاياك كيوم ولدتك أمك».

حدثنا عبد الله بن محمد بن يوسف، قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن علي، قال: حدثنا محمد بن فطيس، قال: حدثنا أبو يزيد شجرة بن عيسى، قال: حدثنا علي بن زياد، قال: حدثنا سفيان الثوري، عن منصور، عن سالم بن أبي الجعد، عن رجل من أهل الشام، عن كعب بن مرة البهزي، قال: «قال رجل: يا رسول الله، أى الليل أسمع؟ قال: جوف الليل الآخر، ثم الصلاة مقبولة حتى تصلى الفجر، ثم لا صلاة حتى تكون الشمس قيد رمح أو رحين، ثم الصلاة مقبولة حتى تقوم الظل قيام الرمح، ثم لا صلاة حتى تزول الشمس، ثم الصلاة مقبولة حتى تكون الشمس قد دنت للغروب قدر رمح أو رحين، فإذا غسلت وجهك خرجت خطاياك من وجهك، وإذا غسلت ذراعيك، خرجت الخطايا من ذراعيك وإذا غسلت رجلك خرجت الخطايا من رجلك» (٤٥٤).

قال أبو عمر: ليس فى شىء من هذه الآثار: «فإذا مسح برأسه خرجت الخطايا من أذنيه»، وذلك موجود فى حديث الصناجى وسائر حديث الصناجى كله على ما فى حديث عمرو بن عبسة المذكور فى هذا الباب، والحمد لله. وإنما ذكرناها ليبين بها حديث الصناجى ويتصل ويستند، فلذلك ذكرناه لتقف على نقلها وتسكن إليها، وبالله التوفيق.

٣٣ - حديث سادس لسهيل:

مالك، عن سهيل بن أبى صالح السمان، عن أبيه، عن أبى هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا توضأ العبد المسلم - أو المؤمن - فغسل وجهه، خرجت من وجهه كل خطيئة نظر إليها بعينه مع الماء - أو مع آخر قطر الماء - أو نحو هذا - فإذا غسل يديه خرجت من يديه كل خطيئة بطشتها يده مع الماء - أو مع آخر قطر - حتى يخرج نقياً من الذنوب» (٤٥٥).

(٤٥٤) أخرجه أحمد، عن كعب بن مرة ٢٣٥/٤، والبيهقى فى السنن ٢٥٢/٢، والحاكم بالمستدرک ١٦٤/١ عن عمرو بن عبسة فى كتاب الطهارة، باب أول من تبع النبى. وابن خزيمة برقم ٢٦٠ ج ١٢٨/١ عن عمرو بن عبسة فى كتاب الوضوء، باب ذكر أن النبى... وأبو داود برقم ١٢٧٧ ج ٢٥/٢ عن عمرو بن عبسة فى كتاب الصلاة، باب من رخص فيهما. وأخرجه، عن عبد الرحمن بن عوف الطبرانى فى الكبير ٩٤/١. وأخرجه عن على عبدالرزاق بالمصنف ٥١/١ برقم ١٥٣.

(٤٥٥) أخرجه مسلم فى كتاب الطهارة برقم ٣٢ عن أبى هريرة ج ١/٢١٥. وأخرجه أحمد =

هكذا هو في الموطأ في هذا الحديث: «بطشتها يدها» - ليحيى وغيره جماعة -
بتثنية الضمير المتصل بالفعل - وهو ضمير الخطيئة، والخطيئة المفردة - وليس بالجلد؛
لأن التثنية إنما هي لليدين لا للخطيئة، ويقال إنه في رواية ابن وهب عن مالك كذلك
أيضاً.

قال أبو عمر: في رواية ابن وهب عن مالك في هذا الحديث زيادة ليست لغيره من
الرواة عن مالك، وذلك أنه زاد في هذا الحديث ذكر الرجلين، فقال: «إذا غسل رجله
خرجت كل خطيئة مشتتة رجلاه مع الماء، أو مع آخر قطر الماء»؛ وهكذا قال:
«مشتتة»، - فثنى أيضاً ولم يقل في شيء من الحديث أو نحو هذا؛ وسائر الرواة قالوا
في هذا الحديث كما قال يحيى.

وأما قوله: العبد المسلم أو المؤمن - فهو شك من المحدث - من كان مالك أو غيره.
وقوله: «مع الماء أو مع آخر قطر الماء» - شك أيضاً من المحدث - ولا يجوز أن يكون
ذلك شكاً من النبي ﷺ، ولا يظن ذلك إلا جاهل مجنون، ويحمل على الشك في مثل
هذه الألفاظ التحري في الإتيان بلفظ الحديث دون معناه، وهذا شيء قد اختلف فيه
السلف وقد ذكرنا ما جاء عنهم في ذلك في كتاب العلم - والحمد لله.
وفيه من الفقه تكفير الخطايا بالوضوء، وقد مضى القول في هذا المعنى ممهداً في
باب زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن الصنابحي: فلا معنى لتكرير ذلك هاهنا،
ومعاني هذا الحديث كلها قد مضى القول فيها هناك، وبالله التوفيق.

٣٤ - حديث ثان لإسحاق عن أنس مسند:

مالك، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك، أنه قال: «رأيت
رسول الله ﷺ وحانت صلاة العصر، فالتمس الناس وضوءاً فلم يجدوه، فأتى رسول الله
ﷺ بوضوء في إناء فوضع رسول الله ﷺ في ذلك الإناء يده، ثم أمر الناس يتوضئون منه،
قال أنس: فرأيت الماء ينبع من تحت أصابعه، فتوضأ الناس حتى توضئوا من عند
آخرهم» (٤٥٦).

= ٣٠٣/٢ عن أبي هريرة. والترمذي برقم ٧/٢ عن أبي هريرة في كتاب الطهارة، باب
٢١. والبيهقي بالسنن الكبرى ٨١/١ عن أبي هريرة في كتاب الطهارة، باب فضيلة
الوضوء. وابن خزيمة برقم ٥/٤ عن أبي هريرة في كتاب الوضوء، باب ذكر حط الخطايا
بالوضوء.. والبغوي بشرح السنة ٣٢٢/١ عن أبي هريرة في كتاب الطهارة، باب فضل
الوضوء.

(٤٥٦) أخرجه البخاري في كتاب الوضوء، باب التماس الوضوء إذا حانت الصلاة ج ٨٩/١ عن
أنس. ومسلم في كتاب الفضائل، باب معجزات النبي برقم ١٧٨٣/٤ عن أنس.

فى هذا الحديث تسمية الشئ باسم ما قرب منه، وذلك أنه سمي الماء وضوءاً، لأنه يقوم به الوضوء، ألا ترى إلى قوله: «فأتى رسول الله ﷺ بوضوء فى إناء»، بفتح الواو فعل المتوضئ، ومصدر فعله، وبضمها الماء.

وفيه إباحة الوضوء من إناء واحد للجماعة، يغترفون منه فى حين واحد، وفيه أنه لا بأس بفضل وضوء الرجل المسلم يتوضأ به، وهذا كله فى فضل طهور الرجال، إجماع من العلماء، والحمد لله.

وفيه العلم العظيم، من اعلام نبوته ﷺ وهو نبع الماء من بين أصابعه، وكم له من هذه - صلوات الله وسلامه ورضوانه عليه.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا بن أصبغ، قال: حدثنا جعفر بن محمد الصائغ، قال: حدثنا عفان، قال: حدثنا حماد بن سلمة، قال: حدثنا ثابت، عن أنس قال: «حضرت الصلاة، فقام جيران المسجد يتوضئون، وبقي ما بين السبعين إلى الثمانين، وكانت منازلهم بعيدة، فدعا النبى عليه السلام بمخضب فيه ماء ما هو بمالآن، فوضع أصابعه فيه وجعل يصب عليهم، ويقول: توضئوا، حتى توضئوا كلهم وبقي فى المخضب مما كان فيه، وهم نحو من السبعين إلى الثمانين» (٤٥٧)، ورواه معمر فزاد فيه ذكر التسمية: حدثنا عبدالرحمن بن مروان، قال: حدثنا الحسن بن على، قال: حدثنا محمد بن زبآن، قال: حدثنا سلمة بن شبيب، قال: حدثنا عبدالرزاق، قال: أخبرنا معمر، عن ثابت، وقتادة، عن أنس، قال: «نظر بعض أصحاب رسول الله ﷺ وضوءاً فلم يجدوا فقال النبى ﷺ: ها هنا ماء؟ قال: فرأيت النبى ﷺ وضع يده فى الإناء الذى فيه الماء، ثم قال: توضئوا بسم الله، قال: فرأيت الماء يفور من بين أصابعه والقوم يتوضئون، حتى توضئوا من آخرهم» (٤٥٨).

قال ثابت: قلت لأنس: كم تراهم كانوا؟ قال: نحواً من سبعين، وقد روى ابن مسعود هذا المعنى بآتم من هذا وأحسن، حدثنا سعيد بن نصر، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا محمد بن وضاح، حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة، حدثنا عبيد الله بن موسى، أخبرنا إسرائيل، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدا لله «قال: كنا أصحاب محمد

(٤٥٧) أخرجه مسلم ج ٤/ ١٧٨٣ عن أنس فى كتاب الفضائل، باب معجزات النبى برقم ٤.

وأخرجه البخارى عن أنس ج ١/ ١٠٢ برقم ٦٣ فى كتاب الطهارة، باب الوضوء من النور.

(٤٥٨) أخرجه عبدالرزاق برقم ٢٠٥٣٥ عن أنس؟ ٢٠٥٣٦ عن أبى هريرة. وأبى سعيد بمثله.

والدارقطنى ٧١/١ عن أنس.

نعد الآيات بركة، وأنتم تعدونها تخويفاً، إنا بينما نحن مع رسول الله ﷺ وليس معنا ماء، فقال لنا رسول الله ﷺ: اطلبوا من معه فضل ماء، فأتى بماء، فصبه في إناء ثم وضع كفه، فجعل الماء يخرج من بين أصابعه، ثم قال: حى على الطهور المبارك، والبركة من الله قال: فشربنا، وقال عبداً لله: وكنا نسمع تسييح الطعام ونحن نأكل» (٤٥٩).

وروى جابر فى ذلك مثل رواية أنس فى أكثر من هذا العدد، وفى غير المسجد وذلك مرة أخرى عام الحديبية.

أخبرنا محمد بن إبراهيم بن سعيد، قال: أخبرنا محمد بن أحمد بن يحيى، قال: أخبرنا محمد بن أيوب الرقى، قال: حدثنا أحمد بن عمرو البزار، قال: حدثنا عمر بن على، قال: حدثنا محمد بن جعفر، وأبو داود، قالوا: حدثنا شعبة، عن عمرو بن مرة، عن سالم بن أبى الجعد، قال: «قلت لجابر بن عبداً لله: كم كنتم يوم الشجرة؟ قال: فذكر عطشاً، فأتى رسول الله ﷺ بتور فيه ماء، فوضع أصابعه فيه، وجعل الماء ينبع من بين أصابعه، كأنها العيون، فشربنا وسقينا وكفانا، قال: قلت لجابر: كم كنتم يومئذ؟ قال: ألف وخمسمائة، ولو كنا مائة ألف لكفانا» (٤٦٠).

وقال جرير، عن الأعمش، عن سالم بن أبى الجعد، عن جابر، قال: قلت: كم كنتم يومئذ؟ قال: ألف وأربعمائة.

قال أبو عمر: الذى أوتى النبى ﷺ من هذه الآية المعجزة أوضح فى آيات الأنبياء

(٤٥٩) أخرجه أحمد ٤٦٠/١ عن عبداً لله بن مسعود. وأبو نعيم بالدلائل برقم ١٤٤ عن ابن مسعود. وابن أبى شيبه ٤٧٤/١١ عن عبداً لله فى كتاب الفضائل، باب ما أعطى الله تعالى محمد. وذكره السيوطى بالدر المنثور ١٨٥/٤ وعزاه إلى النسائى. وذكره بالكنتز برقم ٣٥٤٩٦ وعزاه إلى أبى داود، وعبدالرزاق، وابن عساكر، عن ابن مسعود. وأخرجه البيهقى بالدلائل ١٢٩/٤ عن عبداً لله بن مسعود. والطحاوى بالمشكل ٣٣٢/٤ عن ابن مسعود، باب بيان مشكل ما روى عن أصحاب الرسول.

(٤٦٠) أخرجه أحمد ٤٦٠/١ عن عبداً لله بن مسعود وأبو نعيم بالدلائل برقم ١٤٤ عن ابن مسعود وابن أبى شيبه ٤٧٤/١١ عن عبداً لله فى كتاب الفضائل باب ما أعطى الله تعالى محمد، وذكره السيوطى بالدر المنثور ١٨٥/٤ وعزاه إلى النسائى وذكره بالكنتز برقم ٣٥٤٩٦ وعزاه إلى أبى داود وعبدالرزاق وابن عساكر عن ابن مسعود. وأخرجه البيهقى بالدلائل ١٢٩/٤ عن عبداً لله بن مسعود. والطحاوى بالمشكل ٣٣٢/٤ عن ابن مسعود باب بيان مشكل ما روى عن أصحاب الرسول...».

وأعلامهم مما أعطى موسى عليه السلام، إذ ضرب بعصاه الحجر فانفجرت اثنتا عشرة عينا، وذلك أن من الحجارة ما يشاهد انفجار الماء منها، ولم يشاهد قط أحد من الآدميين يخرج من بين أصابعه الماء غير نبينا ﷺ.

وقد نزع بنحو ما قلت المزني وغيره، ومن ذلك حديث أنس، وغيره في الطعام، الذي أكل من القصعة الواحدة ثمانون رجلاً وبقيت بهياتها.

وحدثنا النعمان بن مقرن إذ زودوا من التمر وهم أربعمئة راكب، قال: ثم نظرت فإذا به كأنه لم يفقد منه شيء، والأحاديث في أعلام نبوته أكثر من أن تحصي، وقد جمع قوم كثير كثيراً منها، والحمد لله.

ومن أحسنها - وكلها حسن - ما حدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم ابن أصبغ، حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا موسى بن معاوية، قال: حدثنا وكيع، عن الأعمش، عن المنهال بن عمرو، عن يعلى بن مرة الثقفي، عن أبيه، قال: «خرجت مع النبي ﷺ في سفر حتى أتينا منزلاً، فقال النبي عليه السلام: يا مرة أتت تلك الأشاتين. فقل لهما: إن رسول الله يأمركما أن تجتمعا ففعلت، فأنت كل واحدة منهما إلى صاحبتهما، قال: فخرج فاستتر بهما، فقضى حاجته، ثم قال: ارجع إليهما فقل لهما يرجعا إلى مكانهما، ففعلت ففعلتا» (٤٦١).

وروى عن يعلى من وجوه، وحدثنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا عبد الله بن جعفر بن الورد، قال: حدثنا حاتم بن إسماعيل قال: حدثنا أبو حذرة يعقوب بن مجاهد، عن عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت، عن جابر بن عبد الله، قال: «سرنا مع رسول الله ﷺ في مسير له حتى نزلنا وادياً أفيح، فانطلق رسول الله ﷺ يقضى حاجته واتبعته فلم ير شيئاً يستتر به، فنظر، فإذا في شاطئ الوادي شجرتان، فانطلق إلى إحداهما، فأخذ بغصن من أغصانها فقال: انقادي على بإذن الله، فانقادت معه كالبعير المحسوس الذي يصانع قائده، ثم أتى الشجرة الأخرى فأخذ بغصن من أغصانها، فقال: انقادي على بإذن الله، فانقادت معه كذلك، حتى إذا كان في المنصف مما بينهما، لأم بينهما فقال: التثما على بإذن الله، قال: فالتأمتا، قال جابر: فخرجت أسرع مخافة أن يحس رسول الله ﷺ بقربي، فتبعدت، قال: فجلست أحدث نفسي، ثم حانت مني لفتة، فإذا أنا برسول الله ﷺ مقبلاً، وإذا الشجرتان قد افترقتا، فقامت كل واحدة منهما على

ساق، فرأيت رسول الله ﷺ وقف وقفة، فقال برأسه هكذا عن يمينه، ثم قال برأسه هكذا عن يساره، ثم أقبل» (٤٦٢).

حدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا محمد بن وضاح، حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا عبيد الله بن موسى، أخبرنا إسماعيل بن عبد الملك، عن أبي الزبير، عن جابر، قال: «خرجت مع رسول الله ﷺ في سفر وكان رسول الله ﷺ لا يأتي البراز حتى يبعد فلا يرى، فنزلنا بفلاة من الأرض ليس فيها شجر، ولا علم، فقال: يا جابر اجعل في أدواتك ماء ثم انطلق بنا، قال: فانطلقنا حتى لا نرى فإذا هو بشجرتين بينهما أربع أذرع، فقال يا جابر: انطلق إلى هذه الشجرة، فقل لها يقول لك رسول الله ﷺ: الحق بصاحبتك حتى أجلس خلفكما، قال: ففعلت، فرجعت إليها، فجلس رسول الله ﷺ خلفهما، ثم رجعتا إلى مكانهما، فركبنا مع رسول الله ﷺ ورسول الله ﷺ بيننا كأنما على رؤوسنا الطير تظلنا، فعرضت لنا امرأة معها صبي لها، فقالت: يا رسول الله إن ابني هذا يأخذه الشيطان كل يوم مراراً، فوقف لها، ثم تناول الصبي، فجعله بينه وبين مقدم الرحل، ثم قال: اخسأ عدو الله، أنا رسول الله ﷺ ثلاثاً، ثم دفعه إليها، فلما قضينا سفرنا مررنا بذلك المكان، فعرضت لنا امرأة معها صبيها ومعهما كبشان تسوقهما، فقالت: يا رسول الله، اقبل مني هذين، فوالذي بعثك بالحق ما عاد إليه بعد، فقال رسول الله ﷺ: خذوا منها أحدهما وردوا عليها الآخر، ثم سرنا ورسول الله ﷺ كأنما على رؤوسنا الطير تظلنا، فإذا جمل ناد حتى إذا كان بين السماطين، خر ساجداً، فحبس رسول الله ﷺ على الناس، وقال: من صاحب هذا الجمل، فإذا فتية من الأنصار قالوا: هو لنا يا رسول الله، قال: فما شأنه، فقالوا: استنينا عليه منذ عشرين سنة، وكانت به شجيمة، فأردنا أن ننحره فنقسمه بين غلماننا فانفلت منا، فقال: أتبيعوني، قالوا: لا بل هو لك يا رسول الله، قال: أما لا فأحسنوا إليه حتى يأتيه أجله. قال المسلمون عند ذلك: نحن أحق يا رسول الله بالسجود لك من البهائم، قال: لا ينبغي لشيء أن يسجد لشيء، ولو كان ذلك كان النساء يسجدن لأزواجهن» (٤٦٣).

(٤٦٢) أخرجه مسلم ٢٣٠٦/١ في كتاب الزهد، باب ١٨ عن جابر. والبيهقي بالسنن الكبرى

٩٤/١ عن جابر في كتاب الطهارة، باب الاستتار عند قضاء الحاجة. وأبو نعيم بالدلائل

برقم ١٣٩ عن جابر. والبيهقي بالدلائل ٨/٦ عن جابر، باب انقياد الشجر لنبينا محمد.

(٤٦٣) ذكره ابن كثير بالبداية والنهاية ١٥٩/٦ بنحوه عن ابن عباس. والدارمي ١٠/١ عن جابر بن

عبد الله. وابن أبي شيبة ٤٩١/١١ عن جابر في كتاب الفضائل.

وروى ابن وهب، قال: أخبرني عمرو بن الحارث، عن سعيد بن أبي هلال، عن عتبة بن أبي عتبة، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن عبد الله بن عباس، أنه قيل لعمر بن الخطاب في شأن العمرة، فقال عمر: «خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى تبوك في قيظ شديد، فنزلنا منزلاً أصابنا فيه العطش حتى ظننا أن رقابنا ستقطع، حتى أن كان الرجل ليذهب فليلمس الماء فلا يرجع حتى يظن أن رقبته ستقطع، حتى أن الرجل لينحر بغيره فيعصر فرثه فيشربه، ويجعل ما بقي على كبده، فقال أبو بكر الصديق: يا رسول الله إن الله قد عودك في الدعاء خيراً، فادع لنا، قال: نعم، فرفع يديه فلم يرجعهما حتى قالت السماء فأظلت ثم أسكنت، فملئوا ما معهم، ثم ذهبنا ننظر فلم نجد لها جازت العسكر» (٤٦٤).

وفي هذا المعنى أحاديث كثيرة ذكرنا منها في باب شريك بن أبي نمر في الاستسقاء ما فيه شفاء، والحمد لله.

٣٥ - حديث رابع لنعيم - موقوف:

مالك، عن نعيم بن عبد الله المجرى، أنه سمع أبا هريرة، يقول: «من توضأ فأحسن وضوءه ثم خرج عامداً إلى الصلاة، فإنه في صلاة ما دام يعمد إلى الصلاة، وإنه يكتب له بإحدى خطوتيهِ حسنة، ويمحى عنه بالأخرى سيئة، فإذا سمع أحدكم الإقامة فلا يسع، وإن أعظمكم أجراً أبعدكم داراً، قالوا: لم يا أبا هريرة؟ قال: من أجل كثرة الخطأ» (٤٦٥).

هكذا هذا الحديث موقوف في الموطأ - لم يتجاوز به أبا هريرة، ولم يختلف على مالك في ذلك، ومعناه يتصل ويستند إلى النبي - عليه السلام - من طرق صحاح من غير حديث نعيم عن أبي هريرة، من حديث أبي سعيد الخدري وغيره، عن النبي ﷺ؛ والأسانيد فيه صحاح كلها، ومثله أيضاً لا يقال بالرأى.

حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «صلاة الرجل في جماعة تزيد على صلاته في بيته وفي سوقه بخمس وعشرين درجة، وذلك أن أحدكم إذا توضأ فأحسن الوضوء وأتى المسجد لا

(٤٦٤) ذكره مجمع الزوائد ١٩٤/٦ عن عمر بن الخطاب، وعزاه إلى البزار، والطبراني في الأوسط.

(٤٦٥) ذكره بالكنز ٥٧١/٧ برقم ٢٠٣٠٦ وعزاه لابن جرير، والبيهقي في شعب الإيمان، عن أبي

يريد إلا الصلاة لا ينهزه غيرها، لم يخط خطوة إلا رفع الله بها درجة، وحط عنه بها خطيئة، حتى يدخل المسجد، فإذا دخل المسجد كان في صلاة ما كانت تحبسه؛ والملائكة تصلى على أحدكم ما دام في مجلسه الذي صلى فيه، تقول: اللهم اغفر له اللهم ارحمه، اللهم تب عليه، ما لم يؤذ فيه أحدًا أو يحدث فيه» (٤٦٦).

قال أبو عمر: آخر هذا الحديث عند مالك: عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «الملائكة تصلى على أحدكم ما دام في مصلاه» (٤٦٧) الحديث. وبهذا الإسناد عند مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، مرفوعًا أيضًا قوله ﷺ: «لا يزال أحدكم في صلاة ما كانت الصلاة تحبسه لا يمنعه أن ينقلب إلى أهله إلا الصلاة» (٤٦٨). وعنده في فضل الجماعة حديثه عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة وحديثه عن نافع، عن ابن عمر، كلاهما عن النبي ﷺ وقد ذكرنا كل هذا في موضعه من هذا الكتاب، والحمد لله.

حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا بن مسدد، قال: حدثنا يحيى عن أبي ذئب، عن عبدالرحمن بن مصران، عن عبدالرحمن بن سعد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «الأبعد فالأبعد من المسجد أعظم أجرًا».

وقد روى عبدالرزاق وغيره، عن الثوري، عن إبراهيم بن مسلم، عن أبي الأحوص، عن عبد الله بن مسعود، قال: «ما من رجل يتطهر فيحسن الطهر ويخطو خطوة يعمد بها إلى المسجد إلا كتب الله بها حسنة، ورفع به درجة، حتى أن كنا لنقارب في

(٤٦٦) أخرجه البخاري ٢٦٣/١ في كتاب الأذان، باب فضل صلاة الجماعة، عن أبي هريرة. ومسلم ٤٥٩/١ في كتاب المساجد، باب ٤٩ عن أبي هريرة، وأبو داود ج١/١٥١ في كتاب الصلاة، باب ٤٩ برقم ٥٦٣. وابن ماجه برقم ٧٨٦ عن ابن المسيب ج١/٢٥٥٨ كتاب المساجد، باب ١٦ فضل صلاة الجماعة. والطبراني في الكبير ٤١/٨ عن صهيب. وذكره بالكنز برقم ٢٠٢١٧ وعزاه لأحمد، والبيهقي، وأبو داود، وابن ماجه.

(٤٦٧) أخرجه البخاري ج١/٢٦٦ في كتاب الأذان، عن أبي هريرة. وأبو داود ج١/١٢٤ في كتاب الصلاة، باب ٢٠ برقم ٤٦٩ عن أبي هريرة. وأحمد ٣١٢/٢ عن أبي هريرة. وأبو عوانة ٢٦٧/١ عن أبي هريرة.

(٤٦٨) أخرجه أبو داود برقم ٤٧٠ عن أبي هريرة. وأحمد ٣١٩/٢ عن أبي هريرة. وأبو عوانة في مسنده ٢٢/٢ عن أبي هريرة. والبعثي بشرح السنة ٣٦٩/٢ عن أبي هريرة. ومسلم في كتاب المساجد، باب ٤٩ برقم ٢٧٥ عن أبي هريرة ج١/٤٦٠. والبيهقي بالسنن ٦٥/٣ عن أبي هريرة. وعبدالرزاق بالمصنف برقم ٢٢١٠ ج١/٥٨٠ عن أبي هريرة.

الخطأ». وهذا فى معنى حديث نعيم، عن أبى هريرة. ومثله لا يكون رأياً، ويدلك على ذلك قوله: حتى أن كنا لنقارب فى الخطأ».

وأما قوله فى حديث نعيم: فإذا سمع أحدكم الإقامة فلا يسع، فقد ثبت عن النبى ﷺ أنه قال: «إذا أقيمت الصلاة، فلا تأتوها وأنتم تسعون» - الحديث. روى عن أبى هريرة مسنداً من طرق صحاح قد ذكرنا كثيراً منها فى باب العلاء من كتابنا هذا، ومضى القول هناك فى معنى ذلك كله - والحمد لله على ذلك كثيراً.

٣٦ - حديث خامس وعشرون لأبى الزناد:

مالك، عن أبى الزناد، عن الأعرج، عن أبى هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا شرب الكلب فى إناء أحدكم فليغسله سبع مرات» (٤٦٩).

هكذا الحديث فى الموطأ بهذا الإسناد عند جميع رواته - فيما علمت.

رواه يعقوب بن الوليد، عن مالك، عن سهيل، عن أبيه، عن أبى هريرة، وليس بمحفوظ لمالك بهذا الإسناد.

حدثنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن هارون الأنماطى بمكة، حدثنا عبد الله بن محمد بن عبدالعزيز، حدثنا جدى، حدثنا يعقوب بن الوليد، حدثنا مالك، عن سهيل بن أبى صالح، عن أبيه عن أبى هريرة، عن النبى ﷺ قال: «إذا ولغ الكلب فى الإناء غسل سبع مرات». هذا عندى خطأ فى الإسناد لا شك فيه، والله أعلم.

حدثنى خلف بن قاسم، حدثنا أحمد بن محمد بن الحسين العسكرى، حدثنا الربيع بن سليمان، والمزنى، قالا: حدثنا محمد بن إدريس الشافعى، قال: أخبرنا مالك، عن أبى الزناد، عن الأعرج، عن أبى هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا شرب الكلب فى إناء أحدكم فليغسله سبع مرات». وهكذا يقول مالك فى هذا الحديث: «إذا شرب الكلب»، وغيره من رواة حديث أبى هريرة هذا - بهذا الإسناد وبغيره - على تواتر طرقه وكثرتها عن أبى هريرة وغيره، كلهم يقول: «إذا ولغ الكلب»، ولا يقولون: «شرب الكلب»، وهو الذى يعرفه أهل اللغة.

وأما قوله فى الحديث: «فليغسله سبع مرات» ولم يزد، ولا ذكر التراب فى أخراهن

(٤٦٩) أخرجه البخارى فى كتاب الوضوء، باب إذا شرب الكلب، عن أبى هريرة جـ ١/٩٠.

وأحمد ٢/٤٦٠ عن أبى هريرة. وابن خزيمة برقم ٩٧ عن أبى هريرة جـ ١/٥١. والبيهقى

بالسنن ١/٢٤٠ عن أبى هريرة. والبعوى بشرح السنة ٢/٧٣ عن أبى هريرة.

٣٧٠ فتح المالك

ولا أولاهن؛ فكذلك رواه الأعرج، وأبو صالح، وأبو رزين، وثابت الأحنف، وهمام ابن منبه، وعبدالرحمن أبو السري، وعبيد بن حنين، وثابت بن عياض مولى عبدالرحمن ابن زيد، وأبو سلمة كلهم روه عن أبي هريرة، ولم يذكروا التراب.

واختلف عن ابن سيرين في ذلك: فروى هشام، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب: أن يغسله سبع مرات أولاهن بالتراب». وكذلك رواه حبيب بن الشهيد عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة. وكذلك رواه أيوب في غير حماد بن زيد عنه، عن محمد بن سيرين؛ إلا أن أيوب وقفه على أبي هريرة، وقال: كان محمد ينحو بأحاديث أبي هريرة نحو الرفع.

ورواه حماد بن زيد، عن أيوب، فلم يذكر فيه التراب.

ورواه قتادة، عن ابن سيرين، أنه حدثه، عن أبي هريرة، أن نبي الله ﷺ قال: «إذا ولغ الكلب في الإناء فاغسلوه سبع مرات، السابعة بالتراب».

ورواه خلاص، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ فقال: «أخراهن بالتراب». وبعضهم يقول في حديث خلاص: «إحداهن بالتراب». وسائر رواة أبي هريرة لم يذكروا «التراب» لا في الأولى ولا في الآخرة ولا في شيء من الغسلات؛ فهذا ما في حديث أبي هريرة.

وأما حديث عبد الله بن مغفل المزني، فإنه جعلها ثمان غسلات، منهما سبع غسلات بالماء، وجعل الغسلة الثامنة بالتراب.

حدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شعبة، قال: حدثنا شعبة، قال: حدثنا شعبة، عن أبي التياح، قال: سمعت مطرفا يحدث، عن ابن المغفل أن رسول الله أمر بقتل الكلاب، ثم قال: «ما لهم وللكلاب؟ ثم رخص لهم في كلب الصيد وقال: إذا ولغ الكلب في الإناء فاغسلوه سبع مرات وعفروه الثامنة بالتراب» (٤٧٠).

وبهذا الحديث كان يفتى الحسن: أن يغسل الإناء سبع مرات، والثامنة بالتراب؛ ولا أعلم أحداً كان يفتى بذلك غيره.

وفي هذا الحديث دليل على أن الكلب الذي أبيح اتخاذُه هو المأمور فيه بغسل الإناء

(٤٧٠) أخرجه ابن ماجه برقم ٣٢٠٠ ج ٢/١٠٦٨ عن عبد الله بن مغفل في كتاب الصيد، باب قتل الكلاب بلفظه. وأخرجه ابن أبي شيبة ج ٥/٤٠٦ عن عبد الله بن مغفل.

من ولوغه سبعاً، وهذا يشهد له النظر والمعقول؛ لأن ما لم ييح اتخاذه وأمر بقتله محال أن يتعهد فيه بشيء لأن ما أمر بقتله فهو معدوم لا موجود، وما أيسح لنا اتخاذه للصيد والماشية أمرنا بغسل الإناء من ولوغه.

حدثنا سعيد بن نصر، وعبدالوارث بن سفيان، قالوا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال: حدثنا أبو معاوية، عن أبي رزين، أنه رأى أبا هريرة يضرب جبهته بيده ثم يقول: يا أهل العراق! أتزعمون أنى أكذب على رسول الله ﷺ، ليكون لكم المهناً وعلى الإثم أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا ولغ الكلب فى إناء أحدكم فليغسله سبع مرات».

وحدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن الجهم، قال: حدثنا عبدالوهاب، قال: أخبرنا شعبة، عن الأعمش، عن ذكوان، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «إذا ولغ الكلب فى إناء فاغسلوه سبع مرات» (٤٧١).

وذكر عبدالرزاق، عن معمر، عن همام بن منبه، قال: قال: سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: «طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات» (٤٧٢).

(٤٧١) أخرجه أحمد ٢٤٥/٢ عن أبي هريرة. والبيهقى بالسنن الكبرى ١٨/١ عن أبي هريرة فى كتاب الطهارة، باب منع الانتفاع بجلد الكلب. وعبدالرزاق بالمصنف برقم ٣٣٥ عن أبي هريرة ج ٩٧/١. والطبرانى فى الأوسط، عن أبي هريرة برقم ٣٧٣١ ج ٤٣٦/٤. والبغوى بشرح السنة ٧٤/٢ عن أبي هريرة. والخطيب فى تاريخه ٣٦/٤ عن ابن عمر. وابن أبي شيبة بالمصنف ١٧٣/١ عن أبي هريرة. والطبرانى فى الكبير ٣٦٥/١٢ عن ابن عمر. والحميدى بالمسند برقم ٩٦٧ عن أبي هريرة. وأبو عوانة بالمسند ٢٠٧/١ عن أبي هريرة. وابن ماجه برقم ٣٦٣ عن أبي هريرة ج ١٣٠/١. وابن خزيمة برقم ٩٨ عن أبي هريرة. والطبرانى بالكبير ٢٢٦/١١ عن ابن عباس.

(٤٧٢) أخرجه مسلم فى الطهارة برقم ٩١ عن أبي هريرة ج ٢٣٤/١. وأبو داود برقم ٧١ ج ١٨/١ عن أبي هريرة فى كتاب الطهارة، باب الوضوء بسؤر الكلب. وأحمد ٤٢٧/٢ عن أبي هريرة. والبيهقى بالسنن ٢٤٠/١ عن أبي هريرة فى كتاب الطهارة، باب غسل الإناء من ولوغ الكلب. والحاكم بالمستدرک ١٦٠/١ عن أبي هريرة فى كتاب الطهارة، باب طهور الإناء من ولوغ الكلب. وابن خزيمة برقم ٩٥ عن أبي هريرة فى كتاب الوضوء. والدارقطنى ٦٤/١. أبي هريرة باب ولوغ الكلب فى الإناء. وأبو عوانة بالمسند ٢٠٨/١ عن أبي هريرة. والطبرانى بالأوسط ج ٥١٤/١ برقم ٩٥٠ عن أبي هريرة. وعبدالرزاق بالمصنف برقم ٣٢٩ عن أبي هريرة ج ٩٦/١. وابن أبي شيبة ١٧٣/١ عن أبي هريرة.

قال أبو عمر: اختلف العلماء فى العمل بظاهر هذا الحديث، واختلفوا فى معناه أيضا على ما ذكره - بعون الله - فأما أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من فقهاء المسلمين، فإنهم يقولون: إن الإناء يغسل من ولوغ الكلب سبع مرات بالماء.

ومن روى ذلك عنه بالطرق الصحاح أبو هريرة، وابن عباس، وعروة بن الزبير، ومحمد بن سيرين، وطاوس، وعمرو بن دينار؛ وبه قال مالك، والأوزاعي، والشافعى، وأحمد وإسحاق، وأبو ثور، وأبو عبيد، وداود الطبرى.

ذكر المروزي قال: أخبرنا أبو كامل، قال: حدثنا أبو زرعة، عن أبى حمزة، قال: سمعت ابن عباس يقول: «إذا ولغ الكلب فى الإناء فاغسله سبع مرات فإنه رجس، ثم اشرب منه وتوضأ». قال: «حدثنا هذبة بن خالد، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، أنه قال: «إذا ولغ الكلب فى الإناء يغسل سبع مرات».

وعبدالرزاق، عن معمر، وابن جريج، عن ابن طاوس، عن أبيه، قال: «إذا ولغ الكلب فى الإناء فاغسله سبع مرات». وقال ابن جريج، عن ابن طاوس: «وكان أبى لا يجعل فيه شيئا حتى يغسله سبع مرات».

قال أبو عمر: وفى هذه المسألة قول ثان روى عن الزهرى وعطاء، ذكر عبدالرزاق عن معمر، قال: سألت الزهرى عن الكلب يلغ فى الإناء، قال: يغسل ثلاث مرات، قال: ولم أسمع فى الهر شيئا.

وذكر عن ابن جريج قال: قلت لعطاء: كم يغسل الإناء الذى يلغ فيه الكلب؟ قال: كل ذلك قد سمعت: سبعا، وخمسا، وثلاث مرات.

وفى المسألة قول ثالث، قال أبو حنيفة وأصحابه، والثورى، والليث بن سعد: يغسل بلا حد.

قال أبو عمر: قد ثبت عن النبى ﷺ فى هذا ما يرد قول هؤلاء فلا وجه للاشتغال به.

ولقد روى عن عروة بن الزبير أنه كان له قدح يبول فيه، فولغ فيه الكلب، فأمر عروة بغسله سبعا، اتباعا للحديث فى ذلك.

واختلف الفقهاء أيضا فى سؤر الكلب وما ولغ فيه من الماء والطعام، فجملة ما ذهب إليه مالك واستقر عليه مذهبه عند أصحابه: أن سؤر الكلب طاهر، ويغسل الإناء من ولوغه سبعا تعبدًا، استحبابًا أيضًا لا إيجابًا وكذلك يستحب لمن وجد ماء لم يلغ فيه

الكلب مع ماء قد ولغ فيه كلب: أن يترك الذى ولغ فيه الكلب، وغيره أحب إليه منه؛ وجاءت عنه روايات فى ظاهرها اضطراب، والذى تحصل عليه مذهبه ما أخبرتك؛ ولا بأس عنده بأكل ما ولغ فيه الكلب من اللبن والسمن وغير ذلك؛ ويستحب هرق ما ولغ فيه من الماء، وفى الجملة هو عنده طاهر، وقال: هذا الحديث ما أدرى ما حقيقته؟ وضعفه مراراً فيما ذكر ابن قاسم عنه.

وذكر عنه ابن وهب فى هذا الإسناد فى حديث المصراة أنه قال: وهل فى هذا الإسناد لأحد مقال، وذلك حين بلغه أن أبا حنيفة وغيره من أهل العراق يردونه.

وروى ابن القاسم عنه أنه لا يغسل الإناء من ولوغ الكلب إلا فى الماء وحده، وروى ابن وهب عنه أنه يغسل من الماء وغيره، وكل إناء ولغ - فيه طعاما كان أو غيره - يؤكل الطعام ويغسل الإناء بعد تعبدًا ولا يراق شىء من الطعام، إنما يراق الماء عند وجوده ليسارة مئونته؛ قال أبو بكر الأبهري: وروى عن مالك أنه يغسل الإناء من ولوغ الخنزير سبعاً ولا يصح ذلك عنه.

وروى معن عن مالك غسل الإناء من ولوغ الخنزير بأكثر.

وروى مطرف عن مالك مثل ذلك. وقال أبو حنيفة وأصحابه، والثورى، والليث بن سعد: سؤر الكلب نجس ولم يحدوا الغسل منه.

قالوا: إنما عليه أن يغسله حتى يغلب على ظنه أن النجاسة قد زالت، وسواء واحد أو أكثر.

وقال الأوزاعى: سؤر الكلب فى الإناء نجس، وفى المستنقع ليس بنجس، قال: ويغسل الثوب من لعبه، ويغسل ما أصاب لحم الصيد من لعبه.

وقال الشافعى، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبو عبيد، وأبو ثور، والطبرى: سؤر الكلب نجس، ويغسل الإناء منه سبعاً أولاًهن بالتراب؛ وهو قول أكثر أهل الظاهر.

وقال داود: سؤر الكلب طاهر، وغسل الإناء منه سبعاً فرض إذا ولغ فى الإناء؛ وسواء كان فى الإناء ماء أو غير ماء هو طاهر، ويغسل منه الإناء سبعاً، ويتوضأ بالماء الذى ولغ فيه، ويؤكل غير ذلك من الطعام والشراب الذى ولغ فيه.

قال أبو عمر: من ذهب إلى أن الكلب ليس بنجس فسؤره عنده طاهر، وغسل الإناء من ولوغه سبع مرات هو عنده تعبد فى غسل الطاهر خصوصاً لا يتعدى، ومن

ذهب إلى أن الكلب نجس وسؤره نجس ممن قال أيضا إن الإناء من ولوغه يغسل سبعا، قال: التعبد إنما وقع في عدد الغسلات من بين سائر النجاسات.

قال الشافعي وأصحابه: الكلب والخنزير نجسان - حيين وميتين - وليس في حي نجاسة سواهما؛ قال: وجميع أعضاء الكلب مقيسة على لسانه، وكذلك الخنزير؛ فمتى أدخل الكلب يده أو ذنبه أو رجله أو عضواً من أعضائه في الإناء غسل سبعا بعد هرق ما فيه؛ وقد أفسد ما في الإناء بولوغه ونجسه، قال الشافعي وفي قول رسول الله ﷺ في الهر: «إنه ليس بنجس»، دليل على أن في الحيوان من البهائم ما هو نجس وهو حي، وما ينجس ولوغه؛ قال: ولا أعلمه إلا الكلب المنصوص عليه دون غيره، قال: والخنزير شر منه لأنه لا يجوز اقتناؤه ولا بيعه ولا شراؤه عند أحد مع تحريم عينه.

ومما احتج به أصحاب الشافعي أيضا قوله ﷺ: «طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسل سبع مرات»، قالوا: فأمر بتطهير الإناء، فدل على نجاسته.

واحتجوا بما رواه علي بن مسهر وغيره عن الأعمش، عن أبي صالح، وأبي رزين، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليهرقه وليغسله سبع مرات»، قالوا: فأمر بإراقة ما ولغ فيه الكلب، كما أمر بإراقة السمن المائع إذا وجدت فيه ميتة، ويطرح السمن الجامد الذي حول الفأرة إذا ماتت فيه.

قال أبو عمر: أما هذا اللفظ في حديث الأعمش: «فليهرقه»، فلم يذكره أصحاب الأعمش الثقات الحفاظ مثل شعبة وغيره، وأما قوله عليه السلام: «طهور إناء أحدكم»، فصحيح إلا أنه قد يقع التطهير على النجس وعلى غير النجس، ألا ترى أن الجنب ليس بنجس فيما مس ولاصق، وقد قال الله عز وجل: ﴿وإن كنتم جنبا فاطهروا﴾ - فأمر الجنب بالتطهير.

وقال المخالف: الانفصال من هذا أن الجنب غسله عبادة، وليس الإناء مما يلحقه عبادة ويدخل عليه أن الإناء يمكن أن يكون متعبداً فيه، كما أن عدد الغسلات عبادة عنده، وينفصل من هذا أيضا أن الأصل في الشرائع العلل، وما كان لغير العلة ورد به التوقيف؛ وفي هذه المسألة كلام كثير بين الشافعيين والمالكيين يطول الكتاب بذكره، وهي مسألة قد اختلف فيها السلف والخلف؛ كما اختلفوا في مقدار الماء الذي يلحقه النجاسة، وفيما مضى في سائر الكتاب في ذلك كفاية.

ذكر عبدالرزاق، عن الثوري، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، أنه كان يكره سؤر الكلب.

وذكر عن ابن جريج قال: قلت لعطاء: ولغ الكلب في جفنة فيها لبن، فأدركوه عند ذلك، فغرفوا حول ما ولغ فيه؟ قال: لا يشربوه.

وذكر الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، وعبد الرحمن بن نمر، أنهما سمعا الزهري يقول: في إناء قوم ولغ فيه الكلب فلم يجدوا ماءً غيره، قال: يتوضأ به، قال: فقلت للأوزاعي: ما تقول في ذلك؟ فقال: أرى أن يتوضأ به ويقيم، قال الوليد: فذكرته لسفيان الثوري، فقال: هذا - والله الفقه فيه - لقول الله - عز وجل - : ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً﴾ وهذا ماء؛ وفي نفس منه شيء فأرى أن يتوضأ به ويقيم، قال الوليد: وقلت لمالك بن أنس، والأوزاعي في كلب ولغ في إناء تور أو غيره؟ فقالا: لا يتوضأ به، قلت لهما: فلم أجد غيره، فقالا: توضأ به، قلت لهما: أيغسل الإناء من ولوغ الكلب المعلم سبعا كما يغسل من غير المعلم؟ قالوا: نعم.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا محمد بن وضاح، حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم دحيم، قال: حدثنا الوليد فذكره.

٣٧ - حديث تاسع وعشرون من البلاغات:

مالك أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال: «استقيموا ولن تحصوا، واعملوا، وخير أعمالكم الصلاة، ولا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن» (٤٧٣).

قوله: «استقيموا»، أي لا تزيغوا وتميلوا عما سن لكم وفرض عليكم، فقد تركتم على الواضحة ليلها كنهارها ليتكم تطيقون ذلك.

هذا الحديث مسنداً عن النبي ﷺ من حديث ثوبان، وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص.

فأما حديث ثوبان، فحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا عبد الواحد بن زياد، حدثنا الأعمش، عن سالم بن أبي الجعد، عن ثوبان، قال: قال رسول الله ﷺ «استقيموا ولن تحصوا، واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة، ولا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن» (٤٧٤).

(٤٧٣) أخرجه ابن ماجه، عن ثوبان برقم ٢٧٧ ج ١/١٠٠ في كتاب الطهارة ج ٢، باب لا يقبل

الله صلاة بلا طهور. وأخرجه أحمد، عن ثوبان في مسنده ٢٧٧/٥. والبيهقي بالسنن

الكبرى، عن ثوبان ٨٢/١ ٤٥٧. والحاكم بالمستدرک، عن ثوبان، وعن جابر ١٠٣/١.

والطبرانی في الكبير ج ٨/١٣ برقم ٧٠١٥ عن ثوبان. وابن المبارك في الزهد ص ٣٦٧

برقم ١٠٤٠ عن ثوبان.

(٤٧٤) أخرجه ابن ماجه، عن ثوبان برقم ٢٧٧ ج ١/١٠٠ في كتاب الطهارة ج ٢، باب لا يقبل =

أخبرنا إبراهيم بن شاكر، ومحمد بن إبراهيم، قالا: حدثنا محمد بن يحيى، قال: حدثنا محمد بن أيوب، قال: حدثنا أحمد بن عمرو البزار، قال: حدثنا يوسف بن موسى، قال: حدثنا جرير عن منصور، عن سالم بن أبي الجعد، عن ثوبان، قال: قال رسول الله ﷺ: «استقيموا ولا تحصوا» فذكر مثله.

وأما حديث الشاميين في هذا، فحدثنا محمد بن عبد الله بن حكيم، قال: حدثنا محمد ابن معاوية، قال: حدثنا إسحاق بن أبي حسان، قال: حدثنا هشام بن عمار، قال: حدثنا الوليد بن مسلم، قال: حدثنا عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان، قال: حدثنا حسان ابن عطية، أن أبا كبشة السلول حدثه، قال: حدثني ثوبان مولى رسول الله ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «سدّدوا وقاربوا» اعملوا، وخير أعمالكم الصلاة، ولا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن».

وأما حديث عبد الله بن عمرو، فأخبرنا يعيش بن سعيد، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا جعفر بن محمد الفرياني، قال: حدثنا أبوبكر، وعثمان ابنا أبي شيبة، قالا: حدثنا حسين بن علي، عن زائدة، عن ليث، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: قال رسول الله ﷺ: «استقيموا ولن تحصوا، واعلموا أن من أفضل أعمالكم الصلاة، ولا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن» (٤٧٥).

قال أبو عمر: قوله في هذا الحديث: «سدّدوا وقاربوا» يفسر قوله: «استقيموا ولن تحصوا»، يقول: «سدّدوا وقاربوا»، فلن تبلغوا حقيقة البر، ولن تطيقوا الإحاطة في الأعمال - ولكن قاربوا، فإنكم إن قاربتم ورفقتم أجدر أن تدوموا على عملكم.

حدثنا محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا أحمد بن مطرف، قال: حدثنا سعيد بن عثمان، قال: حدثنا إسحاق بن إسماعيل الأيلي، حدثنا سفيان بن عيينة، عن ابن شبرمة، عن الحسن - في - قول الله عز وجل - : ﴿عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصَوْهُ﴾ (٤٧٦) قال: لن تطيقوه.

* * *

= الله صلاة بلا طهور. وأخرجه أحمد عن ثوبان في مسنده ٢٧٧/٥ والبيهقي بالسنن الكبرى عن ثوبان ٨٢/١، ٤٥٧ والحاكم بالمستدرک عن ثوبان وعن جابر ١٠٣/١. والطبرانی بالمعجم الكبير ٩٨/٢ عن ثوبان. والطبرانی الكبير ح ١٣/٨ برقم ٧٠/٥ عن ثوبان وابن المبارك في الزهد ص ٣٦٧ برقم ١٠٤٠ عن ثوبان.

(٤٧٥) أخرجه ابن ماجه، عن ابن عمر ج ١٠٢/١ برقم ٢٧٨.

(٤٧٦) المزمّل ٢٦.

٧- باب المسح على الخفين

٣٨ - ابن شهاب عن عباد بن زياد حديث واحد:

عباد بن زياد هذا أظنه من ثقيف، من ولد أبي سفيان بن حارثة، وليس ذلك عندي بعلم حقيقة، وقد قيل إنه عباد بن زياد بن أبي سفيان بن حرب بن أمية، والله أعلم. «ويقولون إن زيادًا استلحق عبادًا أيضًا، فعباد بن زياد مُسْتَلْحَقٌّ من مُسْتَلْحَقٍّ»، ولا أقف له على وفاة، ولا أعرف له خبرًا، إلا أن ابن شهاب روى عنه حديثين أحدهما حديث المسح على الخفين، والآخر: فيمن ينصرف من الصلاة على أحد شقيه. فأما الحديث الأول، فرواه مالك ولم يقمه وأفسد إسناده، وأما الآخر فليس عند مالك ولا في روايته.

وحديث مالك عن ابن شهاب عنه: مالك، عن ابن شهاب، عن عباد بن زياد - من ولد المغيرة بن شعبة - عن أبيه المغيرة بن شعبة «أن رسول الله ﷺ ذهب لحاجته في غزوة تبوك، قال المغيرة: فذهبت معه بماء، فجاء رسول الله ﷺ فسكبت عليه الماء فغسل وجهه، ثم ذهب ليخرج يديه من كمى جبته، فلم يستطع من ضيق كمى الجبة، فأخرجهما من تحت الجبة، فغسل يديه ومسح برأسه ومسح على الخفين، فجاء النبي ﷺ وعبدالرحمن بن عوف يؤمهم وقد صلى بهم التي بقيت ففرع الناس، فلما فرغ رسول الله ﷺ من صلاته قال: أحسنتم» (٤٧٧).

وهكذا قال مالك في هذا الحديث عن عباد بن زياد - وهو من ولد المغيرة بن شعبة، لم يختلف رواة الموطأ عنه في ذلك.

وهو وهم وغلط منه، ولم يتابعه أحد من رواة ابن شهاب، ولا غيرهم عليه، وليس هو من ولد المغيرة بن شعبة عند جميعهم.

وزاد يحيى بن يحيى في ذلك أيضا شيئا لم يقله أحد من رواة الموطأ، وذلك أنه قال فيه: «عن أبيه المغيرة بن شعبة»، ولم يقل أحد فيما علمت في إسناده هذا الحديث: «عن أبيه المغيرة»، غير يحيى بن يحيى، وسائر رواة الموطأ عن مالك يقولون: «عن ابن شهاب عن عباد بن زياد، وهو من ولد المغيرة بن شعبة - عن المغيرة بن شعبة»، لا يقولون: «عن أبيه المغيرة» كما قال يحيى، ولم يتابعه واحد منهم على ذلك.

(٤٧٧) أخرجه مسلم ٣١٧/١ كتاب الصلاة، باب ٢٢ برقم ١٠٥ عن المغيرة بن شعبة. وأخرجه البيهقي ٢٩٦/٢ عن المغيرة. والبعوى بشرح السنة ٤٥٦/١ عن المغيرة.

كتبت هذا وأنا أظن أن يحيى بن يحيى وهم فى قوله: «عن أبيه»، حتى وجدته لعبدالرحمن بن مهدى، عن مالك، عن ابن شهاب، عن عباد بن زياد - من ولد المغيرة بن شعبة عن أبيه كما قال يحيى، ذكره أحمد بن حنبل وغيره عن ابن مهدى، وقد ذكرناه. وذكر الدارقطنى أن سعد بن عبد الحميد بن جعفر قال فيه: «عن أبيه»، كما قال يحيى، قال: «وهو وهم».

قال: ورواه روح بن عباد، عن مالك، عن الزهرى، عن عباد بن زياد، عن رجل من ولد المغيرة، عن المغيرة، قال: فإن كان روح حفظ فقد أتى بالصواب؛ لأن الزهرى يرويه عن عباد عن المغيرة.

وإسناد هذا الحديث من رواية مالك فى الموطأ وغيره إسناد ليس بالقائم؛ لأنه إنما يرويه ابن شهاب عن عباد بن زياد عن عروة وحمزة ابنى المغيرة بن شعبة، عن أبيه المغيرة بن شعبة.

وربما حدث به ابن شهاب عن عباد بن زياد عن عروة بن المغيرة عن أبيه ولا يذكر حمزة بن المغيرة. وربما جمع حمزة وعروة ابنى المغيرة فى هذا الحديث عن أبيهما المغيرة.

ورواية مالك لهذا الحديث عن ابن شهاب عن عباد بن زياد عن المغيرة مقطوعة، وعباد بن زياد لم ير المغيرة، ولم يسمع منه شيئاً.

أخبرنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، قال: حدثنا أحمد بن جعفر بن حمدان، قال: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: حدثنا مصعب بن عبد الله الزبيرى، قال: حدثنا مالك، عن أنس، عن ابن شهاب، عن عباد بن زياد، من ولد المغيرة بن شعبة - عن أبيه «أن رسول الله ﷺ ذهب إلى حاجته فى غزوة تبوك» - فذكره سواء كما فى الموطأ.

قال مصعب: وأخطأ فيه مالك خطأ قبيحاً، أخبرنا به أبو محمد، رحمه الله، وكتبته من أصل سماعه عن ابن حمدان، وحدثنا أيضاً، قال: حدثنا ابن حمدان، قال: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: حدثنى أبى، قال: قرأت على عبدالرحمن، يعنى ابن مهدى، عن مالك عن ابن شهاب، عن عباد بن زياد، من ولد المغيرة - «أن رسول الله ﷺ ذهب لحاجته فى غزوة تبوك» - فذكره سواء كما فى الموطأ.

وكتبته أيضاً من الأصل الصحيح لأبى محمد - رحمه الله - من أصل سماعه، وقد

ذكر عبدالرزاق (٤٧٨) هذا الخبر عن معمر في كتابه عن الزهري، أن المغيرة بن شعبة، قال: «كنت مع رسول الله ﷺ في سفر» - وذكر الحديث هكذا مقطوعاً. وأظن هذا إنما أوتى من قبل الزهري، والله أعلم، لأن أحمد بن عبد الله بن محمد بن علي حدثنا قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا أحمد بن خالد، قال: حدثنا قاسم بن محمد، قال: حدثنا أبو عاصم خشيش بن أصرم قال: حدثنا عبدالرزاق قال: حدثنا معمر عن الزهري عن عباد بن زياد، عن عروة بن المغيرة بن شعبة، عن المغيرة بن شعبة، قال: «كنا مع رسول الله ﷺ في سفر، فلما كان في بعض الطريق تخلف وتخلفت معه بالأداة، فتبرز ثم أتاني، فسكبت على يديه، وذلك عند صلاة الصبح، فلما غسل وجهه وأراد غسل ذراعيه ضاق كماً جبته وعليه جبة شامية، قال: فأخرج يديه من تحت الجبة فغسل ذراعيه ثم توضأ ومسح على خفيه قال: ثم انتهينا إلى القوم وقد صلى بهم عبدالرحمن ابن عوف ركعة، قال: فذهبت أذنه، فقال: دعه فصلى النبي ﷺ معه ركعة ثم انصرف، فقام النبي ﷺ فصلى ركعة، ففرع الناس لذلك، فقال النبي ﷺ حين فرغ: أصبتم، أو قال أحسنتم».

وحدثني سعيد بن نصر، وعبدالوارث بن سفيان، قالوا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق، قال: حدثنا إسماعيل بن أبي أويس، قال: حدثني أخى، عن سليمان بن بلال، عن يونس، عن ابن شهاب، قال: حدثني عباد بن زياد، عن عروة، وحمزة ابني المغيرة بن شعبة، أنهما سمعا المغيرة بن شعبة يخبر، «أن رسول الله ﷺ توضأ على الخفين ثم صلى فيهما».

وروى ابن وهب في موطئة هذا الحديث عن مالك، عن يونس، بن يزيد، وعمرو ابن الحارث، وابن سمعان، أن ابن شهاب أخبرهم عن عباد بن يزيد - من ولد المغيرة ابن شعبة - عن عروة بن المغيرة بن شعبة، أنه سمع أباه يقول: «سكبت على رسول الله ﷺ حين توضأ في غزوة تبوك فمسح على الخفين».

ولم يذكر مالك «عروة بن المغيرة»، ولم يذكر ابن سمعان «عباداً»، هكذا قال ابن وهب عن هؤلاء كلهم، جمعهم في إسناد واحد ولفظ واحد كما ترى، إلا ما خص من ذكر مالك في عروة، وذكر ابن سمعان في عباد بن زياد من ولد المغيرة، إلا من رواية ابن وهب وإنما يعرف هذا لمالك.

وأظن ابن وهب حمل لفظ بعضهم على بعض وكان يتساهل في مثل هذا كثيراً.

وقد كان ابن شهاب ربما أرسل الحديث عن عروة بن المغيرة ولا يذكر عباد بن زياد في ذلك، فمن هنالك لم يذكر ابن سمعان عباد زياد، والله أعلم.

وقد حدثنا سعيد بن نصر، وعبدالوارث بن سفيان، قالوا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي قال: حدثنا إسماعيل بن أبي أويس، قال: حدثنا سليمان بن بلال، عن يونس، عن عروة، وحمزة ابني المغيرة، أنهما سمعا المغيرة، عن النبي ﷺ، فذكر الحديث.

قال إسماعيل: لم يذكر ابن أبي أويس في حديثه: «عن سليمان بن بلال عن عباد بن زياد»، وذكره في حديثه عن أخيه سليمان بن بلال، وأما صالح بن كيسان فرواه «عن ابن شهاب» فأتقن.

أخبرنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن جعفر، قال: حدثنا عبد الله بن أحمد ابن حنبل، قال: حدثني أبي، قال: حدثنا سعد، ويعقوب - يعني ابني إبراهيم بن سعد - قالوا: حدثنا أبي، عن صالح، عن ابن شهاب، قال: حدثني عباد بن زياد، قال: حدثنا سعد بن أبي سفيان، عن عروة، عن أبيه المغيرة بن شعبة، قال: «تخلفت مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك، فبرز رسول الله ﷺ ثم دفع إلى الأداة، أو قال ثم رجع إلى ومعى الأداة، قال: فصببت على يدي رسول الله ﷺ ثم استنثر، قال يعقوب: ثم تضمض ثم غسل وجهه ثلاث مرات، ثم أراد أن يغسل يديه فأراد أن يخرجهما من كمى جبهته فضاق عنه كماها، فأخرج يديه من تحت الجبة، فغسل يده اليمنى ثلاث مرات، ويده اليسرى ثلاث مرات، ومسح برأسه، ومسح بخفيه، ولم ينزعهما، ثم عمد إلى الناس فوجدتهم قد قدموا عبدالرحمن بن عوف يصلي بهم، فأدرك رسول الله ﷺ إحدى الركعتين، فصلى مع الناس الركعة الأخرى بصلاة عبدالرحمن، فلما سلم عبدالرحمن قام رسول الله ﷺ يتم صلاته، فأفزع المسلمين فأكثرُوا التسبيح، فلما قضى رسول الله ﷺ صلاته أقبل عليهم، فقال: أحسنتم وأصبتُم، يغبطهم أن صلوا الصلاة لوقتها» (٤٧٩).

حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن جعفر بن حمدان، قال: حدثنا عبد الله ابن أحمد، قال: حدثني أبي، قال: حدثنا عبدالرزاق، ومحمد بن بكر، قال: أخبرنا ابن جريج، قال: حدثني ابن شهاب، عن عباد بن زياد، أن عروة بن المغيرة أخبره، أن المغيرة ابن شعبة أخبره، «أنه غزا مع رسول الله ﷺ غزوة تبوك، قال المغيرة، فبرز رسول الله ﷺ» وذكر الحديث إلى آخره بمثل رواية صالح بن كيسان.

وعند ابن شهاب في حديث المغيرة هذا إسناد أخر عن إسماعيل بن محمد بن سعد ابن أبي وقاص، وكان لا يحدث به عن إسماعيل هذا لصغر سنه إلا عباداً.

وقد رواه ابن جريج وابن عيينة عن الزهري، عن إسماعيل بن محمد بن سعد، عن حمزة بن المغيرة، عن أبيه، عن النبي ﷺ وعند ابن جريج الحديثان جميعاً.

أخبرنا خلف بن سعيد، قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن علي، قال: حدثنا أحمد بن خالد، قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم، قال: أنبأنا عبدالرزاق، قال: أنبأنا ابن جريج، قال: حدثني ابن شهاب، عن عباد بن زياد، أن عروة بن المغيرة بن شعبة أخبره، «أن المغيرة بن شعبة غزا مع رسول الله ﷺ غزوة تبوك، قال: فتبرز رسول الله ﷺ قبل الغائط فحملت معه أداة قبل صلاة الفجر، فلما رجع رسول الله ﷺ إلى أخذت أهرق على يديه من أداة، فغسل يديه ثلاث مرات، ثم تمضمض واستنثر، ثم غسل وجهه، ثم ذهب يخرج ذراعيه من جيبته، فضاق كما جيبته فأدخل يديه في جيبته حتى أخرج ذراعيه من أسفل الجبة، فغسل ذراعيه إلى المرفقين، ثم توضأ على خفيه، قال: ثم أقبل وأقبلت معه حتى نجدهم قد قدموا عبدالرحمن بن عوف يصلي بهم، فأدرك النبي ﷺ إحدى الركعتين وصلى مع الناس الركعة الآخرة، فلما سلم عبدالرحمن بن عوف قام رسول الله ﷺ يتم صلاته، وأفرع ذلك المسلمين، فأكثروا التسبيح، فلما قضى النبي ﷺ صلاته أقبل عليهم، ثم قال: أحسستم، أو قال: أصبتم، يغبطهم أن صلوا الصلاة لوقتها».

قال ابن شهاب: فحدثني إسماعيل بن محمد بن سعد، عن حمزة بن المغيرة بمثل حديث عباد بن زياد وزاد المغيرة: «فأردت تأخير عبدالرحمن بن عوف، فقال رسول الله ﷺ: دعه». وحدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن جعفر بن مالك، قال: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: حدثني أبي، قال: حدثنا عبدالرزاق، عن ابن جريج، قال: حدثني ابن شهاب عن إسماعيل بن محمد بن سعد، عن حمزة بن المغيرة - نحو حديث عباد - قال المغيرة: «فأردت تأخير عبدالرحمن بن عوف، فقال رسول الله ﷺ: دعه»، فهذا حديث ابن شهاب خاصة وتمهيده في المسح على الخفين وأما طرق حديث المغيرة على الاستيعاب، فلا سبيل لنا إليها، وقد قال أبو بكر البزار: روى هذا الحديث عن المغيرة من نحو ستين طريقاً.

قال أبو عمر: وقد روى هذا الحديث عن عروة بن المغيرة عن أبيه الشعبي، فزاد فيه حكماً جليلاً حسناً، وذلك اشتراط طهارة القدمين بطهر الوضوء عند إدخالهما الخفين لمن أراد المسح عليهما بعد الحدث. قرأت على عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا

قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا بكر بن حماد، وحدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا محمد بن بكر، حدثنا أبو داود، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا عيسى بن يونس، قال: حدثني أبي، عن الشعبي قال: سمعت عروة بن المغيرة بن شعبه يذكر عن أبيه، قال: «كنا مع رسول الله ﷺ في ركب ومعى الأداة فخرج لحاجته ثم أقبل، فتلقته بالأداة، فأفرغت عليه فغسل كفيه ووجهه ثم أراد أن يخرج ذراعيه وعليه جبة من صوف من جباب الروم ضيقة الكمين فضاقت فأدرعها ادراعاً، ثم أهويت إلى الخفين لأنزعهما، فقال: دع الخفين فإنني أدخلت القدمين وهما طاهرتان فمسح عليهما».

قال أبي: قال لي الشعبي: شهد لي عروة على أبيه وشهد أبوه على رسول الله ﷺ، وذكره أحمد بن حنبل وغيره، عن وكيع، عن يونس بن أبي إسحاق، عن الشعبي بإسناده مثله سواء.

وكذلك رواه مجالد وزكرياء بن أبي زائدة وغيرهم عن الشعبي بإسناده مثله.

هذا هو الأصل المجتمع عليه، قال: لا يمسح على الخفين إلا من أدخل رجله فيهما طاهرتين.

حدثنا محمد بن عبد الملك، قال، حدثنا ابن الأعرابي، قال: حدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا سفيان، عن عبد الله بن دينار، قال: سمعت ابن عمر يقول: سألت عمر بن الخطاب رضي الله عنه: أيتوضأ أحداً ورجلاه في الخفين؟ قال: نعم إذا أدخلهما وهما طاهرتان.

حدثنا عبد الوارث، قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا الحسن بن سلام السويقي، قال: حدثنا سليمان بن داود الهاشمي، قال: حدثنا عبد الوهاب الثقفي، قال: سمعت يحيى بن سعيد. وحدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن جعفر بن مالك، قال: حدثنا عبد الله بن أحمد حنبل، قال: حدثني أبي، قال: حدثنا هاشم بن القاسم، قال: حدثنا عبدالعزيز بن أبي سلمة، قالاً جميعاً: أخبرنا سعد بن إبراهيم، أن نافع بن جبير بن مطعم أخبره، أنه سمع عروة بن المغيرة، يحدث عن المغيرة أنه كان مع النبي ﷺ في سفر وأنه ذهب في حاجته، وأن المغيرة جعل يصب عليه فتوضأ فغسل وجهه ومسح برأسه ومسح على خفيه.

هذا لفظ حديث عبد الوارث.

وفي حديث عبد الله: «ذهب رسول الله ﷺ لبعض حاجته، ثم جاء فسكبت عليه

الماء، فغسل وجهه، ثم ذهب يغسل ذراعيه، فضاق عنهما كما الجبة، قال: فأخرجهما من تحت الجبة فغسلهما، ثم مسح على خفيه».

ذكرت هذا الإسناد من أجل أنه من رواية فقهاء المدينة ورواه بكر المزني، عن حمزة ابن المغيرة، عن أبيه، عن النبي ﷺ ورواه الحسن البصري، عن حمزة - أيضاً، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

ورواه عن المغيرة بن شعبة أبو أمانة الباهلي، وعمرو بن وهب الثقفي ورواه ابن سيرين، عن عمرو بن وهب.

ورواه أيضاً عن المغيرة بن شعبة عبدالرحمن بن أبي يعمر ومسروق بن الأجدع وقبيصة بن برمة وأبو السائب مولى هشام بن زهرة وغيرهم.

وفي حديث عمرو بن وهب الثقفي عن المغيرة أن رسول ﷺ مسح بناصيته ومسح على عمامته وعلى خفيه. وكذلك في رواية الحسن وبكر المزني عن حمزة بن المغيرة عن أبيه، هذه الزيادة أيضاً.

وحديث عمرو بن وهب الثقفي صحيح من رواية أيوب عن ابن سيرين عنه من حديث حماد بن يزيد وابن علي وغيرهما. وكذلك حديث بكر وغيره صحاح - والحمد لله.

وكلهم يصف ضيق الجبة، ويصف إمامة عبدالرحمن بن عوف، والقصة على وجهها بالفاظ متقاربة ومعنى واحد إلا قليل منهم ممن اختصر القصة وقصد إلى الحكم في المسح على الخفين وعلى الناصية.

قال أبو عمر: في حديث مالك في هذا الباب ضروب من معاني العلم، منها: خروج الإمام بنفسه في الغزو لجهاد عدوه. وكانت غزوة تبوك آخر غزوة غزاها رسول الله ﷺ وذلك في سنة تسع من الهجرة، وهي معروفة بغزاة العسرة.

قال ابن إسحاق: «خرج رسول الله ﷺ إلى تبوك، فصالحه أهل أيلة، وكتب لهم كتاباً»، قال خليفة: وقال المدائني: «كان خروجه إليها في غرة رجب»، ولم يختلفوا أن ذلك في سنة تسع. وفيه آداب الخلاء، والبعد عن الناس عند حاجة الإنسان، وفيه على ظاهر حديث مالك وغيره وأكثر الروايات ترك الاستنجاء بالماء مع وجود الماء لأنه لم يذكر أنه استنجى به، وإنما ذكر أنه سكب عليه فغسل وجهه، يعني لوضوئه.

وفي غير حديث مالك: «فتبرز ثم جاء فصببت على يديه من الأداة فغسل كفيه وتوضأ».

وفى حديث الشعبى عن عروة بن المغيرة عن أبيه: «فخرج لحاجته ثم أقبل فتلقته بالأداة». فدل على أنه لم يدفعها إليه.

وقد صح أن الأداة كانت مع المغيرة، ولم يذكر فى شىء من الآثار أنه ناولها رسول الله ﷺ، فذهب بها، ثم لما جاء ردها إليه فسكب منها الماء عليه، بل فى قوله: فتلقته بالأداة تصريح أنها كانت مع المغيرة وأن رسول الله ﷺ تبرز لحاجته دونها، وفى ذلك ما يوضح لك أنه استنجا بالأحجار بحضرة الماء - والله أعلم.

وقد قال ابن جريج وغيره فى هذا الحديث: فتبرز لحاجته قبل الغائط، فحملت معه أداة. وقال معمر: فتخلف وتخلفت معه بأداة.

فإن صح أن رسول الله ﷺ استنجد بالماء يومئذ فى نقل من يقبل نقله، وإلا فلا استدلال من حديث مالك وما كان مثله صحيح، فإن فى هذا الحديث ترك الاستنجاء بالماء والعدول عنه إلى الأحجار مع وجود الماء.

وقد نزع بنحو هذا الاستدلال جماعة من الفقهاء، وزعمت منهم طائفة بأن فى هذا الحديث الاستنجاء بالماء لما ذكرنا من ألفاظ بعض الناقلين له بذلك، وذلك استدلال أيضا لا نص، وأى الأمرين كان فإن الفقهاء اليوم مجمعون على أن الاستنجاء بالماء أطهر وأطيب، وإن الأحجار رخصة وتوسعة، وأن الاستنجاء بها جائز فى السفر والحضر، وقد مضى القول فى أحكام الاستنجاء فيما مضى من كتابنا - والحمد لله.

وفيه: إباحة لبس الضيق من الثياب، بل ذلك ينبغى أن يكون مستحباً مستحسناً فى الغزو، لما فى ذلك من التأهب والانشمار والتأسى برسول الله ﷺ.

ولباس مثل ذلك فى الحضر عندى ليس به بأس. وفيه: أن العمل الخفيف فى الغسل والوضوء لا يوجب استئنافه، وكذلك كل عمل إذا كان صاحبه أخذاً فى طهارته ولم يتركها انصرافاً عنها إلى غيرها، كاستقاء الماء وغسل الإناء، وشبه ذلك.

فإن أخذ المتوضىء فى غير عمل الوضوء وتركه استأنف الوضوء من أوله، إلا أن يكون شيئاً خفيفاً جداً، فإن كان شيئاً خفيفاً فهو متجاوز عنه، إن شاء الله.

ولا ينبغى لأحد أن يدخل على نفسه شغلاً وإن قل وهو يتوضأ، حتى يفرغ من وضوئه. وفيه أن لا بأس بالفاضل من الرجال والعالم والإمام أن يخدم ويعان على حوائجه.

وفيه: أنه لا بأس أن يصب على المتوضىء فيتوضأ، وذلك عندى، والله أعلم إذا كان الإناء لا يتهياً أن يدخل المتوضىء يده فيه.

وفيه: إذا خيف فوت وقت الصلاة أو فوت الوقت المختار منها لم ينتظر الإمام لها ولا غيره، فاضلاً كان أو عالماً أو لم يكن.

وقد احتج الشافعي بأن أول الوقت أفضل بهذا الحديث، وقال: معلوم أن رسول الله ﷺ لم يكن ليشتغل حتى يخرج الوقت كله وقال: لو أخرت الصلاة لشيء من الأشياء عن أول وقتها لأخرت لإقامة رسول الله ﷺ وفضل الصلاة معه، إذ قدموا عبدالرحمن بن عوف في السفر، وفيما قال من ذلك عندى نظر.

وفيه: أن تحرى المسلمين بأن يقدموا إماماً بغير إذن الوالى. ومنها: أن يأتى الإمام والوالى من كان برجل من رعيته. ومنها: أن رسول الله ﷺ مع عبدالرحمن بن عوف ركعة وجلس معه فى الأولى ثم قام فقضى. وفيه: فضل عبدالرحمن بن عوف إذ قدمه جماعة الصحابة فى ذلك الموضع لصلاتهم بدلاً من نبهم ﷺ.

وفيه: صلاة الفاضل خلف المفضول.

وفيه: حمد من بدر إلى أداء فرضه، وشكره على ذلك وتحسين فعله.

وفيه: الحكم الجليل الذى به فرق بين أهل السنة وأهل البدع، وهو المسح على الخفين، لا ينكره إلا مخذول أو مبتدع خارج عن جماعة المسلمين أهل الفقه والأثر، لا خلاف بينهم فى ذلك بالحجاز والعراق والشام وسائر البلدان، إلا قومًا ابتدعوا فانكروا المسح على الخفين، وقالوا: إنه خلاف القرآن، وعسى القرآن نسخه - ومعاذ الله أن يخالف رسول الله ﷺ كتاب الله - بل بين مراد الله منه كما أمره الله - عز وجل - فى قوله: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نَزَلَ إِلَيْهِمْ﴾ (٤٨٠). وقال: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ الآية (٤٨١).

والقائلون بالمسح جمهور الصحابة والتابعين وفقهاء المسلمين قديماً وحديثاً، وكيف يتوهم أن هؤلاء جاز عليهم جهل معنى القرآن؟ - أعاذنا الله من الخذلان.

روى ابن عيينة، والثورى، وشعبة، وأبو معاوية، وغيرهم، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن همام بن الحارث، قال: رأيت جريراً يتوضأ من مطهرة ومسح على خفيه، فقيل له: أتفعل هذا؟ فقال: وما يمنعنى أن أفعله؟ وقد رأيت رسول الله ﷺ يفعله.

قال إبراهيم: فكانوا يعنى أصحاب عبد الله وغيرهم يعجبهم هذا الحديث ويستبشرون به، لأن إسلام جرير كان بعد نزول المائدة.

وعن حماد بن أبي سليمان، عن ربعي بن خراش، عن جرير بن عبد الله، قال: «وضأت رسول الله ﷺ فمسح على خفيه بعدما أنزلت سورة المائدة» (٤٨٢). حدثنا عبد الله بن محمد بن يحيى، قال: حدثنا أحمد بن جعفر بن حمدان، قال: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: حدثني أبي، وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، حدثنا: قاسم بن أصبغ، حدثنا بكر بن حماد بإسناده، عن مسدد، قال: حدثنا سفيان: قال: حدثنا الأعمش، عن إبراهيم، عن همام بن الحارث، قال: «رأيت جرير بن عبد الله يتوضأ من مطهرة ومسح على خفيه، فقالوا: أتمسح على خفيك؟ فقال: إني رأيت رسول الله ﷺ يمسح على خفيه» (٤٨٣). وكان هذا الحديث يعجب أصحاب عبد الله، يقولون: إنما كان إسلامه بعد نزول المائدة.

أخبرنا عبد الله بن محمد، قال: أنبأنا أحمد بن جعفر بن حمدان، قال: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: حدثنا أبي، رحمه الله، قال: حدثنا معاوية، قال: حدثنا الأعمش، عن إبراهيم، عن همام، قال: «بال جرير بن عبد الله ثم توضأ ومسح على خفيه، فقيل له: أتفعل هذا وقد بليت؟ فقال: نعم، رأيت رسول الله ﷺ بال ثم توضأ ومسح على خفيه». قال إبراهيم: وكان يعجبهم هذا الحديث لأن إسلام جرير كان بعد نزول سورة المائدة.

وحدثنا عبد الله، قال: حدثنا أحمد، قال: حدثنا عبد الله، قال: حدثني أبي، قال: حدثنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا شعبة، عن سليمان، عن إبراهيم، عن همام بن الحارث، عن جرير، «أنه بال: ثم توضأ ومسح على خفيه وصلى، فسئل عن ذلك، فقال: رأيت رسول الله ﷺ صنع مثل هذا». وكان يعجبهم هذا الحديث من أجل أن جريراً كان من آخر من أسلم.

حدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا محمد بن بكر، حدثنا أبو داود، عن بكير بن عامر بن أبي زرعة بن عمرو بن جرير، «أن جريراً بال ثم توضأ ومسح على الخفين، فقيل له في ذلك، فقال: ما يمنعني أن أمسح وقد رأيت رسول الله ﷺ يمسح؟ قالوا: إنما كان ذلك قبل نزول المائدة، قال: ما أسلمت إلا بعد نزول سورة المائدة».

(٤٨٢) أخرجه عبد الرزاق بالمصنف برقم ٧٥٩ ج ١/١٩٥ عن جرير.

(٤٨٣) أخرجه ابن أبي شيبة عن المغيرة ١٤/١٦٣. وأخرجه مسلم ١/٢٢٨ عن المغيرة برقم ٧٢

كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين. وأبو داود ٣٨/١ كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين برقم ١٥٤ عن المغيرة. وذكره في مجمع الزوائد ج ١/٢٥٥ وعزاه لأحمد، عن المغيرة.

وروى عن النبي ﷺ المسح على الخفين نحو أربعين من الصحابة، واستفاض وتواتر وأتت به الفرق، إلا أن بعضهم زعم أنه كان قبل نزول المائدة، وهذه دعوى لا وجه لها ولا معنى.

وقد روى عن الحسن البصري رحمه الله، قال: أدركت سبعين رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ كلهم يمسح على خفيه.

وعمل بالمسح على الخفين أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وسائر أهل بدر، والحديبية، وغيرهم من المهاجرين والأنصار، وسائر الصحابة والتابعين أجمعين، وفقهاء المسلمين في جميع الأمصار، وجماعة أهل الفقه والأثر كلهم يجيز المسح على الخفين في الحضر والسفر للرجال والنساء.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن وضاح، قال: حدثنا عبدالله بن الخيار الحمصي، قال: حدثنا إسماعيل بن عياش، قال: حدثني سفيان بن سعيد الثوري، قال: «مسح رسول الله ﷺ وأبو بكر الصديق، وعمر ابن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وسعد بن أبي وقاص، وأبو عبيدة ابن الجراح، وأبو الدرداء، وزيد بن ثابت، وقيس بن سعد بن عباد، وعبدالله بن عباس، وحذيفة بن اليمان، وعبدالله بن مسعود، وأبو موسى الأشعري، وأبو مسعود الأنصاري، وخزيمة بن ثابت الأنصاري، وأنس بن مالك، وعبدالله بن عمرو بن العاص، والمغيرة بن شعبة، وصفوان بن عسال، وفضالة بن عبيد الأنصاري، وجريز بن عبدالله البجلي».

قال أبو عمر: ممن روينا عنه أنه مسح على الخفين، وأمر بالمسح عليهما في الحضر والسفر بالطرق الحسان من مصنف ابن أبي شيبة ومصنف عبدالرزاق، عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وعبدالرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، وابن مسعود، وابن عمر، وابن عباس، وابن مسعود وأنس بن مالك، والبراء بن عازب، وحذيفة بن اليمان، والمغيرة وسليمان، وبلال، وخزيمة بن ثابت، وعمرو بن أبي أمية، وعبدالله بن الحارث بن جرير الزبيري، وأبو أيوب، وجريز، وأبو موسى، عمار، وسهل بن سعد، وأبو هريرة.

ولم يروا عن غيرهم منهم خلاف إلا شيء لا يثبت عن عائشة وابن عباس وأبي هريرة. أخبرنا أحمد بن عبدالله بن محمد، قال: حدثني أبي، قال: حدثنا عبدالله بن يونس، قال: حدثنا نعيم بن مخلد، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا ابن إدريس -

يعنى عبدا لله بن إدريس الأزدي - عن قطر، قال: قلت لعطاء: إن عكرمة يقول: قال ابن عباس: سبق الكتاب الخفين، قال عطاء: كذب عكرمة، أنا رأيت ابن عباس يمسح عليهما. وروى أبو زرعة، عن عمرو بن جرير، عن أبي هريرة أنه كان يمسح على خفيه ويقول: قال رسول الله ﷺ: «إذا أدخل أحدكم رجله في خفيه وهما طاهرتان فليمسح عليهما» (٤٨٤).

وذكر الأثر، قال: سمعت أبا عبدا لله، يعنى أحمد بن حنبل يقول: فيمن تأول أنه لا بأس أن يصلى خلفه إذا كان لتأويله وجه في السنة.

وقال أبو عبدا لله: رأيت لو أن رجلاً لم ير المسح على الخفين، فقد كان مالك لا يرى المسح على الخفين في الحضر، لا ينبغي أن يصلى خلفه؟ قال: بلى؟ ثم قال: لو أنك لم تر أن تمسح، وصلى بك رجل يرى المسح، ألم تكن تصلى خلفه؟ ثم قال: لو أن رجلاً لم ير الوضوء من الدم الخارج من الجسد، ثم صلى، ألم تصل خلفه؟ ثم قال: نحن نرى الوضوء من الدم، أفلا نصلى خلف سعيد بن المسيب، ومالك ممن سهل الوضوء من الدم؟ قال: بلى نصلى.

ثم قال: قد روى عن أبي هريرة أنه لا يمسح، وعن ابن عباس وعائشة وأبي أيوب. قيل لأبي عبدا لله: فإن قال رجل: أنا أذهب إلى حديث أبي أيوب، حبيب إلى الغسل، قال: نحن لا نذهب إلى قول أبي أيوب، ولكن لو ذهب إليه ذاهب صلينا خلفه. قال: إلا أن يترك رجل المسح من أهل البدع من الرافضة الذين لا يمسحون وما أشبهه فهذا لا نصلى خلفه.

أخبرنا خلف بن سعيد، قال: حدثنا عبدا لله بن محمد بن علي، قال: حدثنا أحمد بن خالد، قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم، قال: حدثنا عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، أن ابن عمر رأى سعد بن أبي وقاص يمسح على خفيه فأنكر ذلك عبدا لله، فقال سعد: إن عبدا لله أنكر على أن أمسح على خفي، فقال عمر: لا يخلج في نفس رجل مسلم أن يتوضأ على خفيه وإن جاء من الغائط. قال: وأخبرنا معمر، عن أبي إسحاق، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، أن عمر قال لعبدا لله بن عمر: «عمك أعلم منك، يعنى سعد بن أبي وقاص، إذا أدخلت رجلك في الخفين وهما طاهرتان فامسح عليهما وإن جئت من الغائط» (٤٨٥).

(٤٨٤) أخرجه عبدالرزاق بالمصنف ١٩٧/١ برقم ٧٦٦ عن ابن عمر.

(٤٨٥) ذكره في كنز العمال برقم ٢٧٦٦٠٧ ج ٩/٦٠٥. وعزاه السيوطي للطبراني في الصغير،

عن عمر. وذكره برقم ٢٧٥٩٥، وعزاه لعبدا لله بن الرزاق بالمصنف. وأخرجه عبدالرزاق بالمصنف

قال: وأخبرنا ابن جريج، قال: أخبرني نافع، عن ابن عمر، قال: أنكرت على سعد ابن أبي وقاص وهو أمير بالكوفة المسح على الخفين، فقال: أو على في ذلك بأس؟ وهو مقيم بالكوفة. قال عبد الله: فلما قال ذلك عرفت أنه يعلم من ذلك ما لا أعلم، فلم أرجع إليه شيئاً، فلما ألتقينا عند عمر، قال سعد: أستفت أباك فيما أنكرت على في شأن الخفين، فقلت له: رأييت أهدنا إذا توضأ وفي رجله الخفان في ذلك بأس أن يمسح عليهما؟ فقال عمر: لا، فقلت: وإن ذهب أهدنا إلى الغائط ليس عليه في ذلك بأس أن يمسح عليهما؟.

قال ابن جريج: وأخبرنا أبو الزبير، قال: سمعت ابن عمر يحدث بمثل حديث نافع إياي، وزاد عن عمر: «إذا أدخلت رجلك فيهما وأنت طاهر».

وكان ابن عمر يفتي بذلك ويعمل به، إلى أن مات، من رواية مالك، عن نافع، عنه. ومن رواية ابن جريج ومعمار، عن ابن شهاب، عن سالم، عنه. ولا أعلم في الصحابة مخالفاً إلا شيئاً لا يصح عن عائشة وابن عباس وأبي هريرة. وقد روى عنهم من وجوه خلافه في المسح على الخفين.

وكذلك لا أعلم في التابعين أحداً ينكر ذلك. ولا في فقهاء المسلمين، إلا رواية جابر عن مالك، والروايات الصحاح عنه بخلافه، وهي منكراً يدفعها موطؤه وأصول مذهبه.

أخبرنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا وكيع، قال: حدثنا بكير بن عامر بن أبي نعيم، عن المغيرة بن شعبة، قال: «كنت مع النبي ﷺ في سفر ففضى حاجته وتوضأ ومسح على خفيه، قلت: يا رسول الله نسيت؟ قال: بل أنت نسيت، بهذا أمرني ربي» (٤٨٦).

وحدثنا عبد الله، قال: حدثنا أحمد بن جعفر، قال: حدثنا عبد الله بن أحمد، قال: حدثني أبي، قال: حدثنا محمد بن عبيد، قال: حدثنا بكير بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، قال: حدثنا المغيرة بن شعبة، «أنه سافر مع رسول الله ﷺ» فذكر الحديث، وفيه: «وتوضأ ومسح على خفيه، فقلت: يا نبي الله نسيت لم تخلع خفيك، قال: كلا بل أنت نسيت، بهذا أمرني ربي».

وقد احتج بعض من لم ير المسح في الحضر بحديث شريح بن هانئ أنه سأل عائشة عن المسح على الخفين، فقالت له: سل علياً، فإنه كان يغزو مع رسول الله ﷺ.

(٤٨٦) أخرجه أبو داود برقم ١٥٦ ج ١/٣٩ عن المغيرة. وأحمد ٤/٢٤٦ عن المغيرة بن شعبة. والبيهقي بالسنن الكبرى ١/٢٧٢ عن المغيرة. وأبو عوانة بالتحلية ٧/٣٣٥ عن المغيرة.

ولم ينعم النظر من احتج بهذا، أو سامح نفسه في احتجاجه ببعض الحديث وترك بعضه.

وفي هذا الحديث المسح بالحضر والسفر، والتوقيت في ذلك أيضاً، فكيف يسوغ لعاقل أن يحتج بحديث موضع الحجة منه عليه لا له.

أخبرنا عبدالوارث بالسعي، حدثنا قاسم، حدثنا بكر بن حماد، حدثنا مسدد، حدثنا يحيى بن سعيد، عن شعبة، عن الحكم بن القاسم بن مخيمرة، عن شريح بن هانئ، قال: سألت عائشة - رضى الله عنها - عن المسح على الخفين، فقالت: أسألوا على بن أبى طالب، فإنه كان يغزو مع رسول الله ﷺ فسألته، فقال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاثة أيام بلياليهن للمسافر، ويوماً وليلة للمقيم» (٤٨٧).

وكذلك رواه أبو معاوية، عن الأعمش، عن الحكم بهذا الإسناد مرفوعاً.

وكذلك رواه المقدم بن شريح، عن أبيه مرفوعاً، ومن رفعه أحفظ وأثبت وأرفع ممن وقفه، على أن توفيقه عندي فتيا به واستعمال له فكيف يكون قدحا فيه؟.

وحدثنا خالد بن سعيد، قال: حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن خالد، قال: حدثنا على بن عبدالعزيز، قال: حدثنا أبو نعيم، قال: حدثنا يونس بن أبى إسحاق، عن أبى إسحاق، عن أبى سلمة بن عبدالرحمن، أن ابن عمر قال: لا يحكى في صدر امرئ المسح على الخفين وإن جاء من الغائط، فإنى كنت من أشد الناس فى المسح.

وحدثنا عبدالوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن وضاح، قال: حدثنا أبو الطاهر أحمد بن عمرو، قال: حدثنى عبد الله بن نافع، عن داود بن قيس، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أسامة بن زيد، «أن النبى ﷺ دخل دار رجل فتوضأ ومسح على خفيه» (٤٨٨).

قال ابن وضاح قلت لأبى على عبدالعزيز بن عمران ابن مقلاص: أمسح رسول الله ﷺ على خفيه فى الحضر؟ قال: نعم.

(٤٨٧) أخرجه البغوى بشرح السنة ٤٦١/١ عن شريح بن هانئ. والطبرانى فى الكبير ٦٩/٨ عن صفوان بن عسال. والنسائى ٨٤/١ عن شريح. والخطيب فى تاريخه ٣٤٢/٨ عن شريح. وابن ماجة برقم ٥٥٢ ج ١/١٨٣ كتاب الطهارة، باب ٨٦ التوقيت فى المسح على الخفين، والبيهقى بالسنن ٢٧٥/١ عن شريح بن هانئ.

(٤٨٨) ذكره الهيثمى مجمع الزوائد ٢٥٦/١ وعزاه للطبرانى فى الكبير، عن أسامة.

ثم حدثني بهذا الحديث، عن الشافعي، عبد الله بن نافع بإسناد مثله.

قال ابن وضاح: وقال لي أبو مصعب: دار رجل بالمدينة وقال لي زيد بن بشر، عن ابن وهب: قد مسح رسول الله ﷺ بالسفر والحضر.

قال أبو عمر: حديث ابن نافع هذا معروف عند أهل المدينة ومصر، رواه ثقات الفقهاء. حدثنا محمد بن محمد بن نصر، ومحمد بن إبراهيم بن سعد، وخلف بن أحمد قالوا: حدثنا أحمد بن مطرف، قال: حدثنا سعيد بن عثمان، وسعيد بن جبير، قالوا: حدثنا محمد بن عبد الله بن الحكم، قال: أنبأنا عبد الله بن نافع، عن أسامة بن زيد، قال: «دخل رسول الله ﷺ الأسواق فذهب لحاجته ثم خرج، قال أسامة: فسألت بلالا ما صنع؟ قال: ذهب النبي ﷺ لحاجته ثم توضأ، فغسل وجهه ويديه، ومسح برأسه، ومسح على الخفين» (٤٨٩).

قال محمد بن عبد الله بن عبد الحكم: هذا صحيح في المسح بالحضر، والأسواق موضع المدينة.

وأخبرني عبد الله بن محمد بن أسد، قال: حدثنا حمزة بن محمد الكناني، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم دحيم، وسليمان بن داود، عن ابن نافع، عن داود بن قيس، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أسامة بن زيد فذكر الحديث مثله سواء.

وأخبرنا أحمد بن قاسم، ويعيش بن سعيد، قالوا: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا محمد بن الحسين بن مرداس، قال: حدثنا يونس بن عبد الأعلى، حدثنا عبد الله بن نافع، عن داود بن قيس، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أسامة بن زيد، قال: «دخل رسول الله ﷺ وبلال بالأسواق قال: فذهب لحاجته ثم خرجا، قال أسامة: فسألت بلالا ما صنع؟ فقال بلال: ذهب عليه السلام لحاجته ثم توضأ، فغسل وجهه ويديه، ومسح برأسه، ومسح الخفين» (٤٩٠).

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا أبو خيثمة، قال: حدثنا عيسى بن يونس، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن

(٤٨٩) أخرجه النسائي ٨٢/١ بلفظه، عن أسامة بن زيد في كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين وأخرجه البيهقي بالسنن الكبرى ٢٧٥/١ عن أسامة بن زيد.

(٤٩٠) أخرجه النسائي ٨٢/١ بلفظه، عن أسامة بن زيد في كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين وأخرجه البيهقي بالسنن الكبرى ٢٧٥/١ عن أسامة بن زيد.

حذيفة بن اليمان، قال: «كنت أمشي مع النبي ﷺ بالمدينة، فانتهي إلى سباطة قوم، فبال قائما، فتنحيت فدعاني، فجئت فأتي بماء فتوضأ ومسح على الخفين» (٤٩١).

قال ابن وضاح: هكذا قال عيسى بن يونس بالمدينة، وخالفه أصحاب الأعمش أبو معاوية، ووكيع، وسفيان، وجريز لا يقولون بالمدينة. قال ابن وضاح: والسباطة المزبلة والمزابل لا تكون إلا في الحضر، والله أعلم.

قال أبو عمر: عيسى بن يونس ثقة حافظ، ليس يرويه غيره، وقد زاد ما حذفه غيره، وزيادة مثله واجب قبولها، وليس في الأصول ما يدفع ما جاء به، بل الناس عليه.

واختلف الفقهاء في كيفية المسح على الخفين، فقال مالك والشافعي: يمسح ظهورهما وبطونهما. وهو قول ابن عمر، وابن شهاب، وذكر عبدالرزاق، عن ابن جريج، قال: قال لي نافع: «رأيت ابن عمر يمسح على ظهورهما وبطونهما»، قال: وأخبرنا معمر، عن الزهري، «أنه كان إذا توضأ على خفيه يضع إحدى يديه فوق الخف والأخرى تحت الخف». وذكر مالك عن ابن شهاب أنه سئل عن كيفية المسح على الخفين فأجابه بنحو ما حكاه عنه معمر.

وقال مالك والشافعي: إن مسح ظهورهما دون بطونهما أجزاء، إلا أن مالكا قال: من فعل ذلك يعيد في الوقت، قال: ومن مسح باطن الخفين دون ظاهرهما لم يجزه، وكان عليه الإعادة في الوقت وبعده عند مالك وجميع أصحابه، إلا شيئا روى عن أشهب، أنه قال: باطن الخفين وظاهرهما سواء ومن مسح ظاهرهما دون باطنهما أعاد في الوقت كمن مسح ظهورهما سواء.

وقال عبد الله بن نافع: من مسح ظهورهما ولم يمسح بطونهما أعاد في الوقت وبعده. والمشهور من قول الشافعي: أن من مسح ظهورهما واقتصر على ذلك أجزاء، ومن مسح باطنهما دون ظاهرهما لم يجزه، وليس بماسح، مثل قول مالك سواء.

وله قول آخر مثل قول أشهب: إن مسح بطونهما ولم يمسح ظهورهما أجزاء.

والصحيح في مذهبه أن أعلى الخف يجزئ عن أسفله، ولا يجزئ مسح أسفله وتمام المسح عنده أن يمسح أعلى الخف وأسفله.

(٤٩١) ذكره في مجمع الزوائد ٢٥٧/١ وعزاه للطبراني في الكبير عن حذيفة. وأخرجه مسلم في كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين ٢٢٨/١ برقم ٧٤ عن حذيفة. والبيهقي بالسنن الكبرى ٢٧٤/١ عن حذيفة.

وحجة مالك والشافعي في مسح أعلى الخف وأسفله، ما حدثناه عبدا لله بن محمد ابن عبدالمؤمن، قال: حدثنا أحمد بن جعفر بن حمدان، قال: حدثنا عبدا لله بن أحمد بن حنبل قال: حدثني أبي، قال: حدثنا الوليد بن مسلم، قال: حدثنا ثور، عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة بن شعبة، عن المغيرة: «أن رسول الله ﷺ توضأ، فمسح أعلى الخف وأسفله» (٤٩٢).

وقال أبو بكر الأثرم: سألت أحمد بن حنبل عن هذا الحديث، فقال: ذكرته لعبدالرحمن بن مهدي، فذكر عن ابن المبارك، عن ثور، قال: حدثت عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة وليس فيه المغيرة. وهذا إفساد لهذا الحديث بما ذكر من الإخلال في إسناده.

وقد حدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا ابن أبي دليم، قال: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا الحكم بن موسى، قال: حدثنا الوليد بن مسلم، عن ثور بن يزيد، عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة، عن النبي ﷺ «أنه كان يمسح أعلى الخفين وأسفلهما» (٤٩٣).

وذكر ابن وهب، عن أسامة بن زيد، عن نافع، عن ابن عمر، أنه كان يمسح أعلاهما وأسفلهما.

وحدثنا سعيد بن أبي دليم، حدثنا ابن وضاح، حدثنا موسى بن معاوية، حدثنا حماد ابن خالد الخياط، عن فرج بن فضالة، عن محمد بن الوليد، يعني الزبيري، عن ابن شهاب، قال: إنما هما بمنزلة رجلين ما لم تخلعهما.

وحدثنا عبدالوارث، قال: حدثنا قاسم، حدثنا ابن وضاح، حدثنا محمد بن عمرو، عن مصعب، عن سفيان، عن ابن جريج، عن نافع، عن ابن عمر، أنه كان يمسح ظهور خفيه وبطونهما.

وحدثنا سعيد بن نصر، حدثنا ابن أبي دليم، حدثنا ابن وضاح، حدثنا عمرو بن عثمان الحمصي، حدثني أبي، عن محمد بن مهاجر، عن أخيه عمرو بن مهاجر: تضع يدك اليمنى على ظاهر الخف واليسرى على باطنه، قيل لابن وضاح: من كلتا رجليه؟ قال: نعم، تكون اليسرى من تحت الخف في كليهما.

(٤٩٢) أخرجه البغوي بشرح السنة ٤٦٣/١ عن المغيرة.

(٤٩٣) أخرجه ابن ماجه ١٨٣/١ عن المغيرة في كتاب الطهارة، باب المسح على أعلى الخف وأسفله.

وقال أبو حنيفة وأصحابه، والثوري: يمسح ظاهر الخفين دون باطنهما. وقد قاله أحمد بن حنبل، وإسحاق، وجماعة؛ وهو قول قيس بن سعيد، وابن عبادة، وقول الحسن البصري، وعروة بن الزبير، وعطاء بن أبي رباح، وغيرهم.

وحجة من قال بهذا القول، ما حدثناه سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أبو إسماعيل الترمذي، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا أبو السوداء عمر النهدي، عن ابن عبد خير، عن أبيه، قال: «رأيت علي بن أبي طالب يمسح على ظهور قدميه، ويقول: «لولا أني رأيت ﷺ يمسح ظهورهما لظننت أن بطونها أحق» (٤٩٤).

قال الحميدي: هذا منسوخ.

قال أبو عمر: من أهل العلم من يحمل هذا على المسح على ظهور الخفين ويقول: معنى ذكر القدمين هاهنا أن يكونا مغيين في الخفين، فهذا هو المسح الذي ثبت عن النبي ﷺ فعله.

وأما المسح على القدمين فلا يصح عنه بوجه من الوجوه، ومن قال: إن هذا الحديث على ظاهره جعله منسوخا بقوله ﷺ: ويل للأعقاب من النار.

وسنذكر أقاويل العلماء في ذلك، والحجة لهذا القول عند ذكر قوله، ﷺ: «ويل للأعقاب من النار». في مراسلات مالك إن شاء الله تعالى.

والذي تأولته في حديث علي هذا، أنه أراد بذكر القدمين إذا كانا في الخفين قد جاء منصوبا من طريق جيد، أخبرنا عبد الله بن محمد، حدثنا محمد بن بكر، حدثنا أبو داود، حدثنا محمد بن العلاء، حدثنا حفص بن غياث، حدثنا الأعمش، عن أبي إسحاق، عن عبد خير، عن علي، قال: «لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه، وقد رأيت رسول الله ﷺ يمسح على ظاهر خفيه». ذكره أبو داود من وجوه (٤٩٥).

ومن حجة من قال يمسح أعلا الخفين دون أسفلهما أيضا، ما حدثناه عبد الله بن محمد بن يحيى، قال: حدثنا أحمد بن جعفر بن مالك، قال: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: حدثني أبي، قال: حدثنا إبراهيم بن أبي العباس، قال: حدثنا عبد الرحمن بن

(٤٩٤) أخرجه النسائي ٨٤/١ عن علي في كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين.

(٤٩٥) أخرجه البغوي بشرح السنة ٤٦٤/١ عن علي. وأبو داود بالسنن ٤١/١ برقم ١٦٢ عن علي.

أبى الزناد، عن أبى الزناد، عن عروة، قال: قال المغيرة بن شعبة: «رأيت رسول الله ﷺ يمسح ظهرى الخفين» (٤٩٦).

وهذا أيضا منقطع ليس فيه حجة، واختلفوا فى توقيت المسح على الخفين، فقال مالك، والليث بن سعد: لا وقت للمسح على الخفين، ومن لبس خفيه وهو طاهر مسح ما بدا له قال مالك، والليث: المقيم والمسافر فى ذلك سواء.

وروى مثل ذلك عن عمر بن الخطاب، وعقبة بن عامر، وعبد الله بن عمر، والحسن البصرى.

روى حماد بن سلمة، عن محمد بن زياد، عن زيد بن أبى الصلت، قال: سمعت عمر يقول: «إذا توضأ أحدكم ثم لبس الخفين ثم أحدث فليمسح عليهما إن شاء ولا يخلعهما إلا من جنابة» (٤٩٧).

قال حماد بن سلمة: وحدثنا عبد الله بن عمر، أن عمر كان لا يجعل للمسح على الخفين وقتا.

ذكر ابن وهب، عن أبى لهيعة، وعمر بن الحارث، والليث بن يزيد بن أبى حبيب، عن عبد الله بن الحكم البلوى، أنه سمع على بن رباح، يخبر عن عقبة بن عامر الجهنى، قال: «قدمت على عمر بن الخطاب بفتح من الشام وعلى خفان، فنظر إليهما، ثم قال: كم لك منذ لم تنزعهما؟ قال: فقلت: لبستهما يوم الجمعة واليوم الجمعة ثمان، قال أصبت».

قال ابن وهب: وحدثنا عبد الجبار بن عمر، قال: قلت لابن شهاب، المسح على الخفين للمسافر ثلاثة أيام بلياليهن، وللمقيم يوم وليلة، قال ابن شهاب: قد طلبنا ذلك فلم نجد أحدا يوقت لهما وقتا.

قال ابن وهب: وحدثنا عبد الرحمن بن أبى الزناد، عن أبيه، قال: لا أعلم للمقيم أجلا قال ابن وهب: وحدثنا عبد الله بن عمر بن حفص، قال: سمعت نافعا مولى ابن عمر يقول: ليس لمسح الخفين عندنا وقت.

وقال ابن وهب: وسمعت مالكا يقول: ليس عند أهل بلادنا فى ذلك وقت، قال مالك: يمسح عليهما ما لم ينزعهما. قال: وقال ابن وهب: وهذا رأى الذى أخذ به.

(٤٩٦) أخرجه البغوى بشرح السند ٤٦٣/١ عن المغيرة.

(٤٩٧) ذكره فى كنز العمال برقم ٢٧٥٩٧ ج ٣/٦٠٣ وعزاه للدارقطنى، عن عمر. وأخرجه

الدارقطنى، عن عمر ٢٠٣/١.

ذكر عبدالرزاق، عن عبدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر قال: «أمسح على الخفين ما لم تخلعهما، لا توقت وقتاً»^(٤٩٨). وأخبرنا المعتمر بن سليمان، عن أبيه، عن الحسن مثله.

قال أبو حنيفة وأصحابه، والثوري، والأوزاعي، والحسن بن حي، والشافعي، وأحمد ابن حنبل، وداود، والطبري: للمقيم يوم وليلة وللمسافر ثلاثة أيام ولياليهن.

وقد روى عن مالك في رسالته إلى هارون أو بعض الخلفاء، التوقيت، وأنكر ذلك أصحابه. وروى التوقيت في المسح عن النبي ﷺ من وجوه كثيرة.

منها: ما رواه شعبة، عن الحكم، عن القاسم بن مخيمرة، عن شريح بن هانئ، عن علي بن أبي طالب، عن النبي ﷺ.

ومنها: حديث خزيمة بن ثابت، وصفوان بن عسال، وأبى بكرة، وغيرهم. وروى معمر وغيره عن يزيد بن أبي زياد، عن زيد بن وهب الجهني، قال: كنا بأذربيجان، فكتب إلينا عمر بن الخطاب أن نمسح على الخفين ثلاثاً إذا نحن سافرنا، ويوم وليلة إذا نحن أقمنا.

وذكر عبدالرزاق، عن الثوري، عن حماد، عن إبراهيم، عن نباتة الجعفي، عن عمر قال: «للمسافر ثلاثة أيام وللمقيم يوم وليلة»^(٤٩٩).

وذكر ابن أبي شيبة، حدثنا حفص بن غياث، عن أشعب، عن سويد بن غفلة، عن عمر قال: للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وللمقيم يوم وليلة.

وروى عن عمر مثله من وجوه كثيرة غير هذه فيها ضعف، وذكر عبدالرزاق وغيره، عن ابن المبارك، قال: حدثني عاصم بن سليمان، عن أبي عثمان، قال: حضرت سعداً وابن عمر يختصمان إلى عمر في المسح على الخفين، فقال عمر: يمسخ عليهما إلى مثل ساعته من يوم وليلة.

وثبت التوقيت عن علي بن أبي طالب، وابن عباس، وحذيفة، وابن مسعود من وجوه.

(٤٩٨) أخرجه عبدالرزاق، عن نافع برقم ٧٦٣ ج ١/١٩٦.

(٤٩٩) ذكره في كنز العمال برقم ٢٧٥٨٥ ج ٩/٦٠٠ وعزاه لسعيد بن منصور في سننه، وعبدالرزاق في المصنف، والطحاوي، عن عمر مرفوعاً. وذكره برقم ٢٧٥٨٧ وعزاه لأبى يعلى، وابن خزيمة، والدارقطني، والطبراني، وسعيد بن منصور، عن عمر مرفوعاً.

وأكثر التابعين والفقهاء على ذلك، وهو الاحتياط عندي؛ لأن المسح ثبت بالتواتر واتفق عليه أهل السنة والجماعة، واطمأنت النفس إلى اتفاقهم.

فلما قال أكثرهم: أنه لا يجوز المسح للمقيم أكثر من خمس صلوات يوم وليلة، ولا يجوز للمسافر أكثر من خمس عشرة صلاة ثلاثة أيام ولياليها. فالواجب على العالم أن يؤدي صلاته بيقين، واليقين الغسل حتى يجمعوا على المسح، ولم يجمعوا فوق الثلاث للمسافر ولا فوق اليوم للمقيم.

وقد اختلف أهل التوقيت في شيء من حدود التوقيت، ومراعاة الحدث، وعدد الصلوات؛ والذي ذكرت لك أولى ما ذهبوا إليه من ذلك - وبالله التوفيق.

قرأت على عبدالوارث بن سفيان قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا بكر بن حماد، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا يحيى، يعنى القطان، عن شعبة، عن الحكم، عن القاسم بن مخيمرة، عن شريح بن هانئ، قال: سألت عائشة عن المسح على الخفين، فقالت: سل على بن أبى طالب، فإنه كان يسافر مع رسول الله ﷺ قال: فسألت عليا فقال: «كان رسول الله ﷺ يقول: «يوم وليلة للمقيم وثلاثة أيام ولياليهن للمسافر» (٥٠٠).

وذكر عبدالرزاق، عن الثوري، عن عمرو بن قيس، عن الحكم بن عتيبة، عن القاسم بن مخيمر، عن شريح بن هانئ - مثله سواء، عن النبي ﷺ.

ورواه عن القاسم بن مخيمرة جماعة، وذكر معمر، عن عاصم بن أبى النجود، عن زر بن حبیش، قال: أتيت صفوان من عسال المرادي، فقال: ما حاجتك؟ قلت: جئت ابتغاء العلم، قال إنى سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما من خارج يخرج من بيته فى طلب العلم إلا ووضعت له الملائكة أجنحتها رضى بما يصنع». قال: قلت: جئت أسئلك عن المسح على الخفين، قال: «نعم كنت فى الجيش الذى بعثه رسول الله ﷺ فأمرنا أن نمسح على الخفين إذا نحن أدخلناهما على طهور ثلاثا إذا سافرنا ويوم وليلة إذا أقمنا، ولا نخلعهما من غائط ولا بول ولا نوم، ولا نخلعهما إلا من جنابة».

ورواه الثوري، وابن عيينة، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وغيرهم، عن عاصم ابن أبى النجود بإسناده مثله فى المسح على الخفين مرفوعا، وحدثنا إبراهيم بن شاكر، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن يحيى، قال: حدثنا إسحاق بن محمد بن حمدان، قال:

(٥٠٠) ذكره فى كنز العمال برقم ٢٧٦١٥ وعزاه لسعيد بن منصور، والدارقطنى فى الأفراد، وابن عساكر، عن على.

حدثنا زكرياء بن يحيى الساجي، قال: حدثنا بندار، وابن المثني، قالوا: حدثنا عبد الوهاب، قال: حدثنا المهاجر مولى أبي بكرة، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ وقت ثلاثا للمسافر ويوما وليلة للمقيم في المسح على الخفين.

قال أبو يحيى الساجي: مهاجر أبو مخلد هذا صدوق ومعروف، وليس قول من قال فيه مجهول بشيء، روى عنه أيوب السخيتي، وعوف الأعرابي، وحماد بن زيد، وإسماعيل بن عليه، وعبد الوهاب الثقفي، وغيرهم. واحتج به الشافعي في توقيت المسح على الخفين.

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا عبيد بن عبد الواحد، قال: حدثنا علي بن المديني، قال: حدثنا عبد الوهاب بن عبد المجيد، قال: حدثنا المهاجر، وهو أبو مخلد مولى أبي بكرة، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه، عن النبي ﷺ «أنه أُرخص للمسافر ثلاثة أيام وليلة إذا تطهر ولبس خفيه أن يمسح عليهما» (٥٠١).

وقرأت على سعيد بن نصر، أن قاسم بن أصبغ حدثهم، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا الحميدي، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا منصور، عن إبراهيم التيمي، عن عمرو بن ميمون الأودي، عن أبي عبد الله الجدلي، عن خزيمة الأنصاري، قال: «رخص لنا رسول الله ﷺ في المسح على الخفين ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ويوم وليلة للمقيم، ولو استزدناه زادنا» (٥٠٢).

واختلف الفقهاء في الخف المخرق، هل يمسح عليه؟ فقال مالك وأصحابه: يمسح إذا كان الخرق يسيرا ولم يظهر منه القدم، وإن ظهر منه القدم لم يمسح. وقال ابن خويز منداد: معناه أن يكون الخرق لا يمنع من الانتفاع به ومن لبسه، ويكون مثله يمشي فيه وينتفع به.

وبمثل قول مالك في ذلك قال الثوري، والليث، والشافعي، والطبري، على اختلاف عنهم في ذلك.

وقد روى عن الثوري والطبري إجازة المسح على الخف المخرق جله، وأما اليسير من الخرق فمتجاوز عنه عند الجمهور منهم.

(٥٠١) أخرجه البغوي في شرح السنة ٤٦٠/١ عن أبي بكرة. وذكره في كنز العمال برقم ٢٧٦٥٦ وعزاه لابن أبي شيبة، عن أبي بكرة ج ٩/٦١٥.

(٥٠٢) أخرجه البغوي في شرح السنة ٤٦٢/١ عن خزيمة. وذكره في كنز العمال ٢٧٦٥٤ وعزاه لعبد الرزاق، والطبراني في الكبير، وسعيد بن منصور في سننه.

وقد روى عن الشافعى فيه تشديد، قال الشافعى بمصر: إذا كان الخرق فى مقدم الرجل فلا يجوز أن يمسح عليه إذا بدا منه شىء. وقال الأوزاعى: يمسح على الخف وعلى ما ظهر من القدم، وهو قول الطبرى.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: إذا كان ما ظهر من الرجل أقل من ثلاثة أصابع مسح، ولا يمسح إذا ظهرت ثلاث.

وقال الحسن بن حى: يمسح على الخف إذا كان ما ظهر منه يغطيه الجورب، فإن ظهر شىء من القدم لم يمسح.

قال أبو عمر: هذا على مذهبهم فى المسح على الجوربين إذا كانا تخينين، وهو قول الثورى، وأبى يوسف، ومحمد.

ولا يجوز المسح على الجوربين عن أبى حنيفة والشافعى، إلا أن يكونا مجلدين. وهو أحد قولى مالك، ولمالك قول آخر أنه لا يجوز المسح على الجوربين وإن كانا مجلدين.

واختلف فىمن نزع خفيه وقد مسح عليهما، فقال أبو حنيفة، والشافعى، وأصحابهما: إذا كان ذلك غسل قدميه، وقال مالك، والليث مثل ذلك؛ إلا أنهما قالوا: إن غسلهما مكانه أجزأه وإن أخر غسلهما استأنف الوضوء.

وقال الحسن بن حى: إذا خلع خفيه أعاد الوضوء من أوله ولم يفرق بين تراخى الغسل وغيره.

وقال ابن أبى ليلى: إذا نزع خفيه بعد المسح صلى كما هو وليس عليه غسل رجليه ولا استئناف الوضوء، وروى عنه أنه يغسل رجليه خاصة.

وعن إبراهيم النخعى فى ذلك ثلاث روايات، إحداها أنه لا شىء عليه مثل قول ابن أبى ليلى، والحسن البصرى. والثانية أنه يعيد الوضوء. والثالثة أنه يغسل قدميه.

واختلفوا فيما إذا غسل إحدى رجليه ثم لبس خفه ثم غسل الأخرى ولبس الخف الآخر هل يمسح عليهما إن أحدث؟ فقال مالك: لا يمسح عليهما وبذلك قال الشافعى، وأحمد، وإسحاق. وحجتهم فى ذلك قول رسول الله ﷺ فى حديث المغيرة بن شعبة من رواية الشعبى، عن عروة بن المغيرة، عن المغيرة، «أن رسول الله ﷺ قال له حين أهوى لينزع خفيه: «دع الخفين فإنى أدخلت القدمين فيهما وهما طاهرتان» (٥٠٣).

(٥٠٣) أخرجه أبو داود فى سننه ٣٨/١ برقم ١٥١ عن المغيرة فى كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين. والبعوى بشرح السنة ٤٥٥/١ عن المغيرة.

٤٠٠ فتح المالك

وقول عمر بن الخطاب: إذا أدخلت رجلك في الخفين وهما طاهرتين فامسح عليهما وإن جئت من الغائط.

قالوا: فلا يمسح على خفيه إلا من لبسهما بعد تمام طهارته.

وقال أبو حنيفة وأصحابه، والثوري، والمزني، والطبري، وداود: يجزيه أن يمسح.

قالوا: ولا فرق بين أن لا يمسح لابس خفيه حتى يتم رجليه وبين أن يغسل رجلا ويلبس فيها خفا ثم يغسل رجله ويلبس الخف الثانية؛ لأن الأمر في ذلك سواء، قالوا: وقد يقاس بأبعد من هذا، وحسب كل رجل أنها لم تلبس الخف إلا وهي طاهرة بطهر الوضوء.

وقد أجمعوا أنه لو نزع خفه ثم أعادها كان له أن يمسح.

قال أبو عمر: قد بقيت أشياء من مسائل المسح ولو تقصيناها خرجنا عن شرطنا في تأليفنا - وبالله توفيقنا. وفي هذا الحديث أيضا من الفقه أنه: من فاته شيء من صلاته مع الإمام صلى معه ما أدرك، وقضى ما فاته، وهذا أمر مجمع عليه.

وفيه: أن الرجل العام الخير الفاضل جائز له أن يأتى في صلاته بمن هو دونه.

وأن إمامة المفضول جائزة بحضرة الفاضل، إذا كان المفضول أهلا لذلك. ولا أعلم أن رسول الله ﷺ خلف أحد من أمته إلا خلف عبدالرحمن بن عوف.

واختلف في صلاته خلف أبي بكر. أخبرنا عبد الله بن محمد بن يحيى، قال: حدثنا أحمد بن جعفر بن مالك، قال: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا إسماعيل، قال: حدثنا أيوب، عن محمد، عن عمرو بن وهب الثقفي، قال: كنا مع المغيرة بن شعبة فسئل: هل أم رسول الله ﷺ أحد من هذه الأمة غير أبي بكر؟ فقال: نعم، كنا مع رسول الله ﷺ في سفر، فلما كان من السحر ضرب عنق راحلتى، فظننت أن له حاجة، فعدلت معه، فانطلقنا حتى إذا برزنا عن الناس، فنزل عن راحلته ثم أنطلق فتغيب عني حتى ما أراه فمكث طويلا ثم جاء، فقال: حاجتك يا مغيرة؟ قلت ما لي حاجة. فقال: هل معك ماء؟ فقلت: نعم. فقممت إلى قربة أو سطحية معلقة في آخر الرحل فأتيت بماء فصبيت عليه فغسل يديه فأحسن غسلهما. قال: وأشك أقال: أدلكهما بتراب أم لا؟ ثم غسل وجهه، ثم ذهب يحسر عن يديه وعليه جبة شامية ضيقة الكمين، فضاقت فأخرج يديه من تحتها إخراجا، فغسل وجهه ويديه. قال: فيجئ في هذا الحديث غسل الوجه مرتين، فلا أدري أهكذا أم لا ثم مسح ناصيته

ومسح على العمامة ومسح على الخفين فأدركنا الناس وقد أقيمت الصلاة وتقدمهم عبدالرحمن بن عوف، وقد صلى بهم ركعة وهم في الثانية، فذهبت أذنه، فنهاني. فصلينا الركعة التي أدركنا، وقضينا الركعة التي سبقتنا» (٥٠٤).

حدثنا محمد بن زكريا، قال: حدثنا أحمد بن سعيد، قال: حدثنا أحمد بن خالد، قال: حدثنا مروان بن عبد الملك، قال: حدثنا أبو حاتم الأصمعي، حدثنا معتمر بن سليمان، قال: كان أبي لا يختلف عليه في شيء من الدين إلا أخذه بأشده، إلا المسح على الخفين، فإنه كان يقول: هو السنة واتباعها أفضل.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن وضاح قال: حدثنا عبد الله بن حسان، قال: حدثنا الفضيل بن عياض، عن المغيرة بن مقسم، عن إبراهيم النخعي، قال: من ترك المسح على الخفين فقد ترك سنة رسول الله ﷺ. وإنني لأحسب ترك ذلك من فعل الشيطان.

وذكر ابن أبي شيبه، قال: أنبأنا هشيم، قال: أنبأنا المغيرة، عن إبراهيم، قال: مسح أصحاب رسول الله ﷺ على الخفين، فمن ترك ذلك رغبة عنهم فإنما هو من الشيطان. قال أبو بكر: وأخبرنا جرير، عن مغيرة، قال: كان إبراهيم في سفر، فأتى عليهم يوم حار، فقال: لولا خلاف السنة لترك الخفين.

٨- باب الوضوء من المذي

٣٩ - حديث عاشر لأبي النضر:

مالك، عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله، عن سليمان بن يسار عن المقداد بن الأسود «أن علي بن أبي طالب أمره «أن يسأل رسول الله ﷺ عن الرجل إذا دنا من أهله فخرج منه المذي، ماذا عليه؟ فإن عندي ابنته وأنا أستحي أن أسأله قال، المقداد: فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك، فقال: إذا وجد ذلك أحدكم فليوضح ذكره وليتوضأ وضوءه للصلاة» (٥٠٥).

(٥٠٤) أخرجه أبو داود في سننه ٣٦/١ برقم ١٤٩ عن المغيرة في كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، وأخرجه عبدالرزاق بالمصنف ١٩٢/١ برقم ٧٤٨ عن المغيرة. وذكره في كنز العمال برقم ٢٧٦٥٠ وعزاه لعبدالرزاق.

(٥٠٥) أخرجه أبو داود برقم ٢٠٧ عن علي في كتاب الطهارة، باب في المذي. والنسائي ٩٧/١ عن علي في كتاب الطهارة، باب ما ينقض الوضوء. وابن ماجه برقم ٥٠٥ عن عبد الله بن زيد في كتاب الطهارة، باب الوضوء من المذي. وعبدالرزاق برقم ٦٠٠ عن المقداد. وأحمد =

هذا إسناد ليس بمتصل؛ لأن سليمان بن يسار لم يسمع من المقداد ولا من علي ولم ير واحدا منهما.

ومولد سليمان بن يسار سنة أربع وثلاثين. وقيل سنة سبع وعشرين، ولا خلاف أن المقداد توفي سنة ثلاث وثلاثين. وهو المقداد بن عمرو الكندي يكنى أبا معبد تبناه الأسود بن عبد يغوث الزهري فنسب إليه.

وقد ذكرنا أخبار المقداد وسنه في كتاب الصحابة بما يغني عن ذكره هاهنا، وبين سليمان بن يسار وعلي في هذا الحديث - ابن عباس، وسماع سليمان بن يسار من ابن عباس غير مرفوع: حدثنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن ناصح، قال: حدثنا أحمد بن علي بن سعيد، قال: حدثنا أحمد بن عيسى، قال: حدثنا ابن وهب، قال: أخبرني مخرمة بن بكير، عن أبيه، عن سليمان بن يسار، عن ابن عباس، قال: قال علي بن أبي طالب: «أرسلت المقداد بن الأسود إلى رسول الله ﷺ يسأله عن المذي يخرج من الإنسان كيف يفعل؟ فقال رسول الله ﷺ: توضأ وانضح فرجك» (٥٠٦) وقد روى هذا الخبر عن ابن عباس، عن علي من غير هذا الوجه.

حدثنا خلف بن القاسم، حدثنا الحسين بن جعفر، حدثنا يوسف بن يزيد، حدثنا سعيد بن منصور، حدثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء، عن ابن عباس، أنه سمع علي بن أبي طالب بالكوفة، يقول: «كنت رجلا أجد من المذي أذى، فأمرت عمارا يسأل رسول الله ﷺ لأن ابنته كانت تحتى، فقال: يكفيك منه الوضوء» (٥٠٧). هكذا قال عطاء: عن ابن عباس، عن علي، وخالفه الحميدى وغيره فجعله عن عطاء، عن عائش البكرى، عن علي.

حدثنا سعيد بن نصر، وعبد الوارث بن سفيان، قالا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال:

= ٦/٤ عن المقداد. وذكره في كنز العمال برقم ٢٧٠٧١ وعزاه السيوطى لعبدالرزاق بالمصنف، عن المقداد.

(٥٠٦) أخرجه مسلم، عن علي أنه أرسل المقداد للنبي بلفظه ٢٤٧/١ برقم ١٩ كتاب الحيض. والنسائي في كتاب الغسل، باب ٢٩ ج ٩٦/١ عن علي أنه أرسل المقداد. وأحمد ١٠٤/١ عن علي. وابن خزيمة برقم ١٦ ج ١٥/١ أن عليا أرسل المقداد. والبيهقى في السنن الكبرى ١١٥/١ عن علي أنه أرسل المقداد. وابن خزيمة برقم ١٧ ج ١٥/١ أن عليا أرسل المقداد. وأبو عوانة ٢٧٣/١ عن علي.

(٥٠٧) أخرجه النسائي، عن علي أنه أرسل عمار بن ياسر فسأل النبي ج ٩٧/١ كتاب الطهارة، باب ما ينقض الوضوء وما لا ينقض.

حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا الحميدى، حدثنا سفيان، حدثنا عمرو، قال: أخبرنى عطاء، قال: سمعت عائش بن أنس - يقول: سمعت عليا على المنبر يقول: «كنت أجد من المذى شدة، فأردت أن أسأل رسول الله ﷺ وكانت ابنته عندي - فاستحييت أن أسأله، فأمرت عمارا فسأله؛ فقال رسول الله ﷺ: إنما يكفى منه الوضوء». وهكذا رواه معمر، عن عمرو بن دينار، عن عائش بن أنس، عن علي.

وحدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا بكر بن حماد، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا يحيى، عن ابن جريج، قال: أخبرنى عطاء، عن عائش بن أنس البكرى، قال: تذاكر على المقداد وعمار بن ياسر المذى، فقال علي: «إنى رجل مذاء - وأنا أستحي أن أسأله من أجل ابنته تحتى، فقال لأحدهما: سله؛ قال عطاء: سماه لى عائش، ونسيت اسمه؛ فسأله، فقال: ذلك المذى، ليغسل ذاك منه. قال عطاء: ما ذاك منه؟ قال: ذكره، ويتوضأ فيحسن وضوءه، أو يتوضأ مثل وضوئه للصلاة وينضح فرجه».

ففى هذا الحديث بيان أن عليا، والمقداد، وعمار بن ياسر، تذاكروا المذى، فلذلك ما يجىء فى بعض الآثار عن علي: «فأمرت المقداد» - وفى بعضها: «فأمرت عمارا»، وجائز أن يأمر أحدهما، وجائز أن يأمر كل واحد منهما أن يسأل له فسأل؛ فكان الجواب واحدا، فحدث به مرة عن عمار، ومرة عن المقداد - هذا كله مرفوع لإمكانه وصحته فى المعنى، وحسبك أنهم ثلاثتهم قد اشتهروا فى المذاكرة بهذا الحديث وعلمه والخبر عنه.

وذكر عبدالرزاق عن ابن جريج، قال: قال قيس لعطاء: رأيت المذى أكنت ماسحه مسحاً؟ قال: لا، المذى أشد من البول يغسل غسلاً؛ ثم أنشأ يحدثنا حينئذ: قال: أخبرنى عائش بن أنس أخو بنى سعد بن ليث، قال: تذاكر على بن أبى طالب، وعمار بن ياسر، والمقداد بن الأسود - المذى، فقال علي: «إنى رجل مذاء فاسألوا عن ذلك رسول الله ﷺ؛ فإنى أستحي أن أسأله عن ذلك لمكان ابنته منى، ولولا مكان ابنته منى لسألته؛ قال عائش: فسأله أحد الرجلين عمار أو المقداد، فسمى لى عائش الذى سأل النبى ﷺ عن ذلك منهما فنسيته فقال النبى ﷺ: ذلكم المذى، إذا وجده أحدكم فليغسل ذلك منه، ثم ليتوضأ فيحسن وضوءه، ثم لينتضح فى فرجه».

قال ابن جريج: فسألت عطاء عن قول النبى ﷺ: «يغسل ذلك منه؟» قال: حيث المذى يغسل منه، أم ذكره كله؟ فقال: بل حيث المذى يغسل منه قط، فقلت لعطاء:

أرأيت إن وجدت مذيا فغسلت ذكرى كله أنضح في ذلك فرجى؟ قال: لا، حسبك. وقال مالك: المذى عندنا أشد من الودى؛ لأن الفرج يغسل من المذى، والودى عندنا بمنزلة البول. قال مالك: وليس على الرجل أن يغسل أنثيه من المذى إلا أن يظن أنه قد أصابهما منه شيء. قال مالك: والودى من الحمام يأتي بإثر البول أبيض خاثر. قال: والمذى تكون مع شهوة وهو رقيق إلى الصفرة يكون عند ملاعبة الرجل أهله، وعند حدوث الشهوة له.

قال أبو عمر: يحتمل قول مالك: المذى عندنا أشد من الودى؛ لأن الودى يستنجى منه بالأحجار، والمذى لا بد من غسله ولا تطهره الأحجار، فقد قال بهذا قوم من أصحاب مالك وغيرهم، وقال بعضهم: تطهره الأحجار؛ إلا عند وجود الماء خاصة: وفي هذا القول ضعف، والأول أولى بقول مالك؛ لأن الفرج يغسل من المذى، ولأن الأصل في النجاسات الغسل، إلا ما خصت السنة من المعتادات بالاستنجاء؛ ولما لم يتعد بالأحجار إلى غير المخرج، وجب أن لا يتعدى بها إلى غير المعتادات.

وقال الشافعى: لا يجوز الاستنجاء من الدم الخارج من الدبر ولا من المذى كما لا يجوز للمستحاضة أن تستنجى بغير الماء وأبو حنيفة على أصله فى جواز إزالة النجاسات بكل ما أزالها.

وقال بعض أصحاب مالك: المذى يغسل منه الذكر كله، ولا يغسل من الودى إلا المخرج وحده وما مسه؛ وعلى الوجهين قد تنازع فيه العلماء: فمن ذهب إلى غسل الذكر قد جعله عبادة تعبد بها النبي ﷺ بقوله: يغسل ذكره ولم يقل بعض ذكره؛ لأن عموم هذا اللفظ يوجب غسل الذكر كله ما يبين منه الأذى من أجل الأذى، ويكون غسل سائر عبادته كسائر العبادات فى الغسل وغيره، وسنذكر اختلاف الآثار بذلك فى آخر هذا الباب وماذا عن السلف إن شاء الله.

حدثنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن المفسر، قال: حدثنا أحمد ابن على بن سعيد القاضى، وحدثنا سعيد بن نصر، وعبد الوارث بن سفيان، قالوا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبى شيبه، قال: حدثنا وكيع، وأبو معاوية، وهشيم، عن الأعمش، عن منذر بن يعلى الثورى - يكنى أبا يعلى، عن ابن الحنفية عن على، قال: «كنت رجلا مذاء، فكنت أستحيى أن أسأل رسول الله ﷺ؛ لمكان ابنته فأمرت المقداد بن الأسود فسأله، فقال: يغسل ذكره ويتوضأ».

قال أبو عمر: هذا حديث مجتمع على صحته، لا يختلف أهل العلم فيه، ولا فى

القول به؛ والمذى عند جميعهم يوجب الوضوء، ما لم يكن خارجا عن علة أبردة وزمانة؛ فإن كان كذلك، فهو أيضا كالبول عند جميعهم؛ فإن كان سلسا لا ينقطع، فحكمه كحكم سلس البول عند جميعهم أيضا؛ إلا أن طائفة توجب الوضوء على من كانت هذه حاله لكل صلاة، قياسا على الاستحاضة عندهم؛ وطائفة تستحبه ولا توجبه، وقد ذكرنا هذا المعنى وأوضحنا القول فيه فى باب المستحاضة عند ذكر حديث نافع بن سليمان بن يسار من هذا الكتاب.

وأما المذى المعهود المعتاد المتعارف - وهو الخارج عند ملاعبة الرجل أهله، لما يجده من اللذة أو لطول عزوبة فعلى هذا المعنى خرج السؤال فى حديث على هذا، وعليه واقع الجواب؛ وهو موضوع إجماع لاخلاف بين المسلمين فى إيجاب الوضوء منه، وإيجاب غسله لنجاسته.

أخبرنا سعيد بن نصر، وعبدالوارث بن سفيان، قالا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة، قال: حدثنا هشيم بن بشير، عن يزيد بن أبى زياد، قال: حدثنا عبدالرحمن بن أبى ليلى، عن على بن رضى الله عنه قال «سئل النبى ﷺ عن المذى، فقال: فيه الوضوء، وفى المنى الغسل» (٥٠٨).

وقد روى سهل بن حنيف عن النبى ﷺ فى المذى مثل حديث على: قرأت على عبدالوارث بن سفيان، أن قاسم بن أصبغ حدثهم، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا نعيم بن حماد، قال: أخبرنا عبد الله بن المبارك، وإسماعيل بن علية، قالا: أخبرنا محمد بن إسحاق، عن سعيد بن عبيد بن السباق، عن أبيه، عن سهل بن حنيف، قال: «كنت ألقى من المذى شدة، وكنت اغتسل، فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك، فقال: يجزئك من ذلك الوضوء. قلت: يا رسول الله، فكيف بما أصاب ثوبى؟ قال: تأخذ كفا من ماء فانضح به ثوبك حيث ترى أنه أصابك» (٥٠٩).

وحدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا بكر بن حماد قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن محمد بن إسحاق، عن سعيد بن عبيد، عن أبيه - «أن سهل بن حنيف سأل رسول الله ﷺ عن المذى، فقال: يكفيك منه الوضوء. قلت: أرايت ما أصاب ثوبى منه» - فذكر الحديث مثل ما تقدم سواء.

(٥٠٨) أخرجه ابن ماجه برقم ٥٠٤ ج ١/١٦٨ كتاب الوضوء، باب الوضوء من المذى، عن ابن أبى ليلى عن على مرفوعا.

(٥٠٩) أخرجه الطبرانى فى الكبير، عن سهل بن حنيف ١/١٠٦.

وأما قوله: فلينضح فرجه وليتوضأ، فإن النضح عنى به هاهنا الغسل، وقد فسرنا ذلك من جهة اللغة والمعنى فى باب ابن شهاب عن عبيد الله من هذا الكتاب؛ ومما يدل على أن قوله فى حديث مالك ومن تابعه فى هذا الباب: «فلينضح ذكره وليتوضأ» - وأنه أريد بالنضح الغسل؛ لأنه قد روى منصوصاً ليغسل ذلك منه ويغسل ذكره. وهذا معروف قد أوضحناه فيما مضى، وفى أمره بغسل الفرج من المذى وغسل ما مس منه، دليل على أن ذلك لا يجوز فيه الاستنجاء بالأحجار، كما يجوز فى البول والغائط؛ لأن الآثار كلها على اختلاف ألفاظها وأسانيدها ليس فى شىء منها ذكر استنجاء بالأحجار، فاستدل بهذا من قال إن الاستنجاء بالأحجار لا يكون إلا فى المعتاد عند الغائط - وهو الرجيع والبول؛ وهو استدلال صحيح - والله الموفق للصواب. فعلى هذا من خرج من أحد مخرجيه دم أو ودى لم يجزه إلا الماء - والله أعلم.

وأما إيجاب الوضوء من المذى، فبالسنة المجتمع عليها على ما ذكرنا من حديث هذا الباب؛ وأما معنى غسل الذكر من المذى، فإنه يريد غسل مخرجه وما مس الأذى منه، وهذا الأصح - عندى فى النظر، والله أعلم.

وقد قالت طائفة من أصحابنا وغيرهم بوجوب غسل الذكر كله من المذى على ظاهر الخبر فى ذلك اتباعاً، وجعلوا ذلك من باب التعبد؛ وذهب غيرهم إلى قوله فى المذى: «يغسل ذكره ويتوضأ وضوءه للصلاة». يحتمل أن يكون أراد يغسل ما مس الأذى منه، وقالوا: ألا ترى أن أحداً لا يقتصر على غسل الذكر وحده إذا كان المذى قد مس موضعاً من الجسد غيره، فلا بد من غسل كل ما مس المذى منه، وفى هذا ما يستدل به على أن المراد غسل ما مس المذى من الذكر - والله أعلم.

ذكر عبدالرزاق، عن الثورى، عن منصور، عن مجاهد، عن ابن عباس فى المذى والودى والمنى، قال: فى المنى الغسل، ومن المذى والودى الوضوء، يغسل حشفته ويتوضأ.

وعن الثورى، عن زياد بن الفياض، قال: سمعت سعيد بن جبير، يقول فى المذى: يغسل حشفته. وعن هشيم، عن أبى حمزة، عن ابن عباس فى المذى، قال: اغسل ذكرك وما أصابك ثم توضأ وضوءك للصلاة. فهذا ابن عباس يقول فى هذا الخبر: اغسل ذكرك، وقد تقدم عنه غسل الحشفة، فدل على أن مراده ما وصفنا بلفظه، وبالله التوفيق.

٩- باب الوضوء من مس الفرج

٤٠ - حديث رابع لعبد الله بن أبي بكر:

مالك، عن عبد الله بن أبي بكر، أنه سمع عروة بن الزبير يقول: «دخلت على مروان ابن الحكم، فتذاكرنا ما يكون منه الوضوء، فقال مروان: ومن مس الذكر الوضوء، قال عروة: ما علمت هذا، فقال مروان: أخبرتنى بسرة بنت صفوان، أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول: إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ» (٥١٠).

قال أبو عمر: في نسخة يحيى في الموطأ: في إسناد هذا الحديث وهم وخطأ غير مشكل، وقد يجوز أن يكون من خطأ اليد، فهو من قبيح الخطأ في الأسانيد، وذلك أن في كتابه في هذا الحديث: مالك، عن عبد الله بن أبي بكر، عن محمد بن عمرو بن حزم، فجعل في موضع «ابن»: «عن» فأفسد الإسناد، وجعل الحديث لمحمد بن عمرو بن حزم وهكذا، حدث به عنه ابنه عبيد الله بن يحيى، وأما ابن وضاح فلم يحدث به هكذا، وحدث به على الصحة، فقال: مالك، عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم. وهذا الذي لا شك فيه عند جماعة أهل العلم، وليس الحديث لمحمد بن عمرو بن حزم عند أحد من أهل العلم بالحديث، ولا رواه محمد بن عمرو بن حزم بوجه من الوجوه، ومحمد بن عمرو بن حزم لا يروى مثله عن عروة، وولد محمد بن عمرو بن حزم بنجران، وأبوه عامل عليها من قبل رسول الله ﷺ في سنة عشر من الهجرة، فسماه أبوه محمداً وكناه أبا سليمان وكتب بذلك إلى رسول الله ﷺ فكتب إليه ﷺ يأمره أن يسميه محمداً ويكنيه أبا عبد الملك، ففعل، وكان محمد بن عمرو فارساً شجاعاً، توفي سنة ثلاث وستين، وقد ذكرناه وذكرنا أباه عمرو بن حزم في كتابنا في الصحابة بما فيه كفاية، وقد روى هذا الحديث أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عروة، كما رواه ابنه عبد الله، عن عروة وقد اجتمع مع أبيه في شيوخ، وأما محمد بن عمرو بن

(٥١٠) أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة، باب ٦٩ الوضوء من مس الذكر ج ١/٤٥ عن بسرة. والترمذي في كتاب الطهارة، باب ٦١ الوضوء من مس الذكر ج ١/١٢٦ عن بسرة. والنسائي في كتاب الطهارة، باب ١١٨ الوضوء من مس الذكر ج ١/١٠٠ عن بسرة. وابن ماجه في كتاب الطهارة، باب الوضوء من مس الذكر ج ١/١٦١ برقم ٤٧٩ عن بسرة. وأحمد ٤٠٧/٦ عن بسرة. والبيهقي ١٢٨/١ عن بسرة. والحاكم بالمستدرک ١٣٨/١ عن بسرة. والدارقطني، عن بسرة. وعبدالرزاق بالمصنف برقم ٤١٢ عن بسرة. وابن خزيمة في صحيحه برقم ٣٣ ج ١/٢٢ عن بسرة. والبعثي بشرح السنة ٣٤٠/١ عن بسرة في كتاب الطهارة، باب الوضوء من مس الفرج. وابن حبان في صحيحه ٢٢٠/١ عن بسرة.

حزم فلم يقل أحد أنه روى عن عروة لا هذا الحديث ولا غيره، والمحفوظ في هذا الحديث رواية عبد الله بن أبي بكر له عن عروة، ورواية أبي بكر له عن عروة أيضاً، وإن كان عبد الله قد خالف أباه في إسناده، والقول - عندنا - في ذلك قول عبد الله، هذا إن صح اختلافهما في ذلك، وما أظنه إلا ممن دون أبي بكر، وذلك أن عبد الحميد كاتب الأوزاعي، ورواه عن الأوزاعي، عن الزهري، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن عروة، عن بسرة؛ وإنما الحديث لعروة، عن مروان، عن بسرة؛ والمحفوظ أيضاً في هذا الحديث: أن الزهري رواه عن عبد الله بن أبي بكر لا عن أبي بكر، والله أعلم، وقد اختلف فيه عن الزهري، فروى عنه عن عبد الله بن أبي بكر، وروى عنه عن أبي بكر، وروى عنه عن عروة، ومن رواه عن عروة فليس بشيء عندهم، وقد حدثنا خلف ابن قاسم، حدثنا محمد بن عبد الله، حدثنا أبو بكر بن أبي داود، حدثنا الحسين بن الحسن الخياط، أخبرنا إسماعيل بن أبي أويس، حدثنا مالك، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال: «من مس فرجه فليتوضأ». وهذا إسناد منكر عن مالك، ليس يصح عنه، وأظن الحسين هذا وضعه أو وهم فيه، والله أعلم. وكذلك حديث علي بن معبد، وعن حفص بن عمر الصنعاني، عن مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر، أنه كان يتوضأ من مس الذكر، قال: سمعت بسرة بنت صفوان تقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الوضوء من مس الذكر». خطأ وإسناد منكر، والصحيح فيه عن مالك ما في الموطأ، وكذلك من روى هذا الحديث عن الزهري، عن عروة، عن زيد بن خالد، فهو خطأ أيضاً لا شك فيه، وكذلك من رواه عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، فقد أخطأ أيضاً فيه، والحديث الصحيح الإسناد في هذا عن عروة، عن مروان عن بسرة، وأنا أذكر في هذا الباب الأسانيد الصحاح فيه عن عروة، دون المعلومات ودون التي هي عند أهل العلم خطأ، والعون بالله لا شريك له.

أخبرنا عبد الله بن محمد، حدثنا محمد بن بكر، حدثنا أبو داود، حدثنا القعنبي، عن مالك، وأخبرنا محمد بن إبراهيم، حدثنا محمد بن معاوية، حدثنا أحمد بن شعيب، حدثنا هارون بن عبد الله، حدثنا معن، حدثنا مالك، وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا أحمد بن زهير، أخبرنا سعد بن عبد الحميد بن جعفر، عن مالك، عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، أنه سمع عروة بن الزبير، يقول: دخلت على مروان بن الحكم، فذكرنا ما يكون منه الوضوء، فقال مروان: من مس الذكر، فقال عروة: ما علمت ذلك، فقال مروان: أخبرني بسرة بنت صفوان، أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ».

قال أبو عمر: في رواية ابن بكير لهذا الحديث عن مالك: «فليتوضأ وضوءه للصلاة».

وحدثنا سعيد بن نصر، وعبدالوارث بن سفيان، قالا: حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا محمد بن إسماعيل، حدثنا الحميدى، حدثنا سفيان، حدثني عبد الله بن أبي بكر، قال: تذاكر أبي وعروة بن الزبير ما يتوضأ منه، فذكر أبي إن هذا الشيء ما سمعته، فقال عروة: بل أخبرني مروان بن الحكم، أنه سمع بسرة بنت صفوان تقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من مس ذكره فليتوضأ». فقلت: فياني أشتهد أن ترسل - وأنا شاهد - رجلا - أو قال: حرسيا، فجاء الرسول من عندها - فقال لنا: قالت: قال رسول الله ﷺ: «من مس ذكره فليتوضأ».

قال أبو عمر: في جهل عروة لهذه المسألة على ما في حديث مالك وغيره، وجهل أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم لها أيضا - على ما في حديث ابن عينة هذا - دليل على أن العالم لا نقيصة عليه من جهل الشيء اليسير من العلم إذا كان عالما بالسنن في الأغلب، إذ الإحاطة لا سبيل إليها، وغير مجهول موضع عروة وأبي بكر من العلم والاتساع فيه في حين مذاكر فهم بذلك، وقد يسمى العالم عالما وإن جهل أشياء؛ كما يسمى الجاهل جاهلا وإن علم أشياء، وإنما تستحق هذه الأسماء بالأغلب.

وفي رواية ابن عينة لهذا الحديث ما يدل على أنه جائز أن يروى عروة هذا الحديث عن بسرة وقد رواه عنه كذلك قوم، وكذلك حدث به أبو عبيد، عن ابن عينة، عن عبد الله بن أبي بكر، عن عروة، عن بسرة، فحدثنا محمد بن عبد الله، حدثنا محمد بن معاوية، أخبرنا إسحاق بن أبي حسان، حدثنا هشام بن عمار، حدثنا عبد الحميد بن حبيب، حدثنا الأوزاعي، حدثني الزهري، حدثنا أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، حدثني عروة، عن بسرة بنت صفوان، أنها سمعت النبي ﷺ يقول: «يتوضأ الرجل من مس الذكر». وحدثنا محمد بن إبراهيم، حدثنا محمد بن معاوية، حدثنا أحمد بن شعيب، حدثنا أحمد بن محمد بن المغيرة، حدثنا عثمان، عن شعيب، عن الزهري، أخبرني عبد الله بن أبي بكر بن حزم، أنه سمع عروة بن الزبير، يقول: ذكر مروان في إمارته على المدينة: أنه يتوضأ من مس الذكر إذا أفضى إليه الرجل بيده، فأنكرت ذلك، وقلت: لا وضوء على من مسه، فقال مروان: أخبرتنى بسرة بنت صفوان، أنها سمعت رسول الله ﷺ ذكر ما يتوضأ منه. فقال رسول الله ﷺ: «ويتوضأ من مس الذكر» قال عروة: فلم أزل أمارى مروان حتى دعا رجلا من حرسه، فأرسله إلى بسرة فسألها عما حدثت من ذلك، فأرسلت إليه بسرة بمثل الذي حدثني عنها مروان.

وحدثنا عبدالوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا محمد بن إسماعيل، حدثنا عمرو بن قسيط أبو علي الرقي، حدثنا عبيد الله بن عمرو، عن إسحاق بن راشد، عن الزهري، عن عبد الله بن أبي بكر، فذكر الحديث مثله سواء بمعناه إلى آخره، وزاد قال: وكانت بسرة خالة أمير المؤمنين عبد الملك بن مروان هكذا جاء في الحديث: أن بسرة خالة عبد الملك بن مروان، وهذا أعلى ما جاء في ذلك، وقد اختلف في بسرة هذه، فقليل: هي من كنانة، ومن قال هذا، جعلها خالة مروان لا خالة عبد الملك، وأم مروان بنت علقمة بن صفوان بن أمية بن محرز الكناني، فعلى هذا تكون بسرة عمة أم مروان، وإلى هذا ذهب ابن البرقي وليس بشيء، والصحيح أنها بسرة بنت صفوان بن نوفل بن أسد بن عبد العزى، قرشية أسدية، قال الزبير بن بكار: ليس لصفوان بن نوفل عقب إلا من بسرة هذه قال: وهي أم معاوية بن المغيرة بن أبي العاص، هي أم عبد الملك بن مروان هذا قول الزبير وعمه مصعب وهو أصح ما قيل في ذلك إن شاء الله وقد قيل إن عائشة أم عبد الملك بن مروان هي عائشة بنت المغيرة بن أبي العاص وأن بسرة بنت صفوان، كانت عند المغيرة بن أبي العاص فولدت له معاوية وعائشة أم عبد الملك بن مروان، فلو صح هذا كانت بسرة جدة عبد الملك بن مروان أم أمه لا خالته، وعلى قول الزبير: جدة أم عبد الملك، وهذا أصح إن شاء الله، والله أعلم. وقد ذكرنا بسرة في كتاب الصحابة؛ وأما مروان فلم نقصد هاهنا إلى ذكره فإننا قد ذكرناه في كتابنا في الصحابة لأن رسول الله ﷺ توفي وهو ابن ثمان سنين، وما أظنه رأى رسول الله ﷺ؛ لأنه ولد بالطائف، ولم يزل به حتى ولي عثمان فيما ذكر غير واحد من العلماء بالسير والخبر، وتوفي مروان سنة خمسة وستين.

وأما حديث هشام بن عروة، فحدثنا عبدالوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا أحمد بن زهير، حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا وهيب بن خالد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن مروان بن الحكم بن بسرة بنت صفوان وكانت قد صحبت رسول الله ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «إذا مس أحدكم ذكره فلا يصلي حتى يتوضأ».

قال أبو عمر: هذا هو الصحيح في حديث بسرة: عروة عن مروان، عن بسرة، وكل من خالف هذا فقد أخطأ فيه عند أهل العلم، والاختلاف فيه كثير على هشام وعلى ابن شهاب، والصحيح فيه عنهما ما ذكرنا في هذا الباب، وقد كان يحيى بن معين يقول: أصح حديث في مس الذكر حديث مالك، عن عبد الله بن أبي بكر، عن عروة، عن مروان، عن بسرة. وكان أحمد بن حنبل يقول نحو ذلك أيضا، ويقول في مس الذكر أيضا: حديث حسن ثابت، وهو حديث أم حبيبة.

قال أبو عمر: حديث أم حبيبة في ذلك، حدثناه عبدالوارث بن سفيان، وسعيد بن نصر، قالوا: حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا محمد بن وضاح، حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا المعلى بن منصور، حدثنا الهيثم بن حميد، حدثنا العلاء، عن مكحول، عن عنبة ابن أبي سفيان، عن أم حبيبة قالت: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: من مس فرجه فليتوضأ» (٥١١).

وأخبرنا عبد الله بن محمد بن عبدالمؤمن، حدثنا عبد الحميد بن أحمد بن عيسى، حدثنا الخضر بن داود، حدثنا أبو بكر أحمد بن محمد بن هانئ الوراق، حدثنا محمد بن سعيد المقرئ، حدثنا الهيثم بن حميد، عن العلاء بن الحارث، عن مكحول، عن عنبة بن أبي سفيان، عن أم حبيبة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «من مس فرجه فليتوضأ».

قال أبو عمر: كان أحمد بن حنبل يذهب إلى إيجاب الوضوء من مس الذكر لحديث بسرة وحديث أم حبيبة، وكذلك كان يحيى بن معين يقول، والحديثان جميعا عندهما صحيحان، فهذان إماما أهل الحديث يصححان الحديث في مس الذكر.

ذكر أبو زرعة الدمشقي، قال: كان أحمد بن حنبل يعجبه حديث أم حبيبة في مس الذكر، ويقول: هو حسن الإسناد. حدثنا خلف بن القاسم، حدثنا محمد بن زكرياء بن يحيى بن أعين المقدسي، حدثنا مضر بن محمد، قال: سألت يحيى بن معين: أي حديث يصح في مس الذكر؟ فقال يحيى: لولا حديث جابر عن عبد الله بن أبي بكر، لقلت: لا يصح فيه شيء، فإن مالكا يقول: حدثنا عبد الله بن أبي بكر، حدثنا عروة، حدثنا مروان، حدثني بسرة، فهذا حديث صحيح، فقلت له: فبسرة من غير هذا الطريق؟ فقال: مروان عن حديث بسرة، فقلت له: حديث جابر؟ قال: نعم، حديث محمد بن ثوبان هو غير صحيح، قلت له: فحديث أبي هريرة؟ فقال: رواه يزيد بن عبد الملك النوفلي، عن سعيد المقبري، وقال: جعل بينهما رجلا مجهولا، قلت: فإن أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول: أصح حديث فيه: حديث الهيثم بن حميد، عن العلاء، عن مكحول، عن عنبة، عن أم حبيبة، عن النبي ﷺ قال: «من مس ذكره فليتوضأ» فسكت.

قال أبو عمر: أما حديث جابر: فحدثنا بن محمد بن عبدالمؤمن، حدثنا عبد الحميد ابن أحمد، حدثنا الخضر بن داود، حدثنا أبو بكر الأثرم، حدثنا دحيم، وأحمد بن صالح،

قالا: حدثنا عبد الله بن نافع، عن ابن أبي ذئب، عن عقبة بن عبد الرحمن، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن جابر بن عبد الله، أن رسول الله ﷺ قال: «من مس ذكره فليتوضأ»^(٥١٢) وهذا إسناد صحيح كل مذكور فيه ثقة معروف بالعلم، إلا عقبة بن عبد الرحمن فإنه ليس بمشهور يحمل العلم، يقال: هو عقبة بن عبد الرحمن بن معمر، ويقال: عقبة بن عبد الرحمن بن جابر، ويقال: عقبة بن أبي عمرو.

وذكر أبو علي بن السكن في كتابه الصحيح قال: كان أحمد بن حنبل يذهب إلى حديث بسرة ويختاره، قال ابن السكن: ولا أعلم في حديث أم حبيبة علة، إلا أنه قيل: إن مكحولاً لم يسمعه من عنبة، وذكر ابن السكن حديث بسرة فصحه، ثم قال: يقال إن حديث بسرة ناسخ لحديث طلق بن علي؛ لأن طلق بن علي قدم على النبي ﷺ وهو بيني المسجد ثم رجع إلى بلاد قومه. وحديث بسرة ابنة صفوان ومن تابعها ممن روى مثل روايتها تأخر إسلامهم، وإنما أسلموا قبل وفاة النبي ﷺ بيسير، ثم قال: إن صح عن النبي ﷺ في مس الذكر شيء، فحديث بسرة.

قال أبو عمر: قد صح عند أهل العلم سماع مكحول من عنبة بن أبي سفيان ذكر ذلك دحيم وغيره.

وأما الذين رووا عن النبي ﷺ من الصحابة في مس الذكر مثل رواية بسرة وأم حبيبة:

فأبو هريرة، وعائشة^(٥١٣)، وجابر، وزيد بن خالد^(٥١٤)، ولكن الأسانيد عنهم معلولة ولكنهم يعدون فيمن أوجب الوضوء من مس الذكر من الصحابة مع سعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن عمر^(٥١٥)، وسائر من أوجب الوضوء من مس الذكر منهم.

قال أبو عمر: الشرط في مس الذكر: أن لا يكون دونه حائل ولا حجاب، وأن لمس بقصد وإرادة؛ لأن العرب لا تسمى الفاعل فاعلاً إلا بقصد منه إلى الفعل، وهذه حقيقة في ذلك، والمعلوم في القصد إلى المس أن يكون في الأغلب بباطن الكف، وقد روى بمثل هذا المعنى حديث حسن، أخبرنا خلف بن القاسم، حدثنا سعيد بن السكن،

(٥١٢) أخرجه ابن ماجه عن جابر ١٦٢/١ برقم ٤٨٠ كتاب الطهارة، باب ٦٣ الوضوء من مس الذكر.

(٥١٣) أخرجه ابن عدى في الكامل ١١٣/١ عن عائشة، وزيد بن خالد الجهني. وذكره الهيثمي بمجمع الزوائد ٢٤٤/١ وعزاه لأبي يعلى، عن عائشة. والدارقطني، عن عائشة ١٤٨/١.

(٥١٤) ذكره في كنز العمال برقم ٢٦٣١٦ ج ٩/٣٣٧ عن زيد بن خالد، وعزاه لعبد الرزاق.

(٥١٥) أخرجه عبد الرزاق بالمصنف ١١٥/١ برقم ٤١٧، ٤١٨، ٤٢١، ٤٢٢ عن ابن عمر. والبيهقي في السنن، عن سالم، عن ابن عمر ١٣١/١ وابن عدى الكامل ٣١٩/١ عن ابن عمر.

ومحمد بن إبراهيم بن إسحاق بن مهران السراج، قالوا: حدثنا علي بن أحمد بن سليمان البزار، حدثنا أحمد بن سعيد الهمداني، حدثنا أصبغ بن الفرغ، حدثنا عبدالرحمن بن القاسم، حدثنا نافع بن أبي نعيم، ويزيد بن عبدالملك بن المغيرة، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبي هريرة «أن رسول الله ﷺ قال: «من أفضى بيده إلى فرجه ليس دونها حجاب، فقد وجب عليه الوضوء» (٥١٦). قال ابن السككن: هذا الحديث من أجود ما روى في هذا الباب، لرواية ابن القاسم له عن نافع عن أبي نعيم، وأما يزيد: فضعيف.

قال أبو عمر: كان هذا الحديث لا يعرف إلا ليزيد بن عبدالملك النوفلي، هذا وهو مجتمع على ضعفه حتى رواه عبدالرحمن بن القاسم - صاحب مالك - عن نافع بن أبي نعيم القاري، وهو إسناد صالح إن شاء الله، وقد أثنى ابن معين على عبدالرحمن بن القاسم في حديثه ووثقه، وكان النسائي يثني عليه أيضا في نقله عن مالك لحديثه، ولا أعلمهم يختلفون في ثقته، ولم يرو هذا الحديث عنه، عن نافع بن أبي نعيم ويزيد بن عبدالملك إلا أصبغ بن الفرغ، وأما سحنون: فإنما رواه عن ابن القاسم عن يزيد وحده، وذكر عن ابن القاسم أنه استقر قوله: إنه لا إعادة على من مس ذكره وصلى لا في وقت ولا في غيره، وأختار ذلك سحنون أيضا.

أخبرنا عبدالرحمن بن مروان، حدثنا أبو محمد الحسن بن يحيى القلزمي، حدثنا أبو غسان عبد الله بن محمد بن يوسف القلزمي، حدثنا أحمد بن سعيد الهمداني، حدثنا أصبغ بن الفرغ، حدثنا عبدالرحمن بن القاسم، عن نافع بن أبي نعيم ويزيد بن عبدالملك، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «من أفضى بيده إلى فرجه ليس دونه حجاب ولا ستر فقد وجب عليه الوضوء».

وأما الحديث المسند المسقط للوضوء من مس الذكر: فحدثناه محمد بن معاوية، حدثنا أحمد بن شعيب، حدثنا هناد بن السري، عن ملازم بن عمرو، وحدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا محمد بن بكر، حدثنا أبو داود، وحدثنا عبدالوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا بكر بن حماد، قالوا: حدثنا مسدد، حدثنا ملازم بن عمرو، حدثنا أبو داود الحنفي، حدثنا عبد الله بن بدر، عن قيس بن طلق، عن أبيه، طلق بن علي، قال: قدمنا على رسول الله ﷺ فجاءه رجل كأنه بدوي فقال: «يا رسول الله: ما أدرى في مس الرجل ذكره بعدما توضأ فقال: هل هو إلا بضعة منك» (٥١٧). وقال أحمد بن شعيب

(٥١٦) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١٣١/١ عن أبي هريرة.

(٥١٧) أخرجه ابن ماجه برقم ٤٨٥ ج ١/١٦٣ كتاب في الطهارة، باب الوضوء من مس الذكر. وأخرجه ابن أبي شيبة ١٦٥/١ عن طلق.

فى حديثه: «وهل هو إلا مضغة منك أو بضعة منك؟»، قال أبو داود: ورواه هشام بن حسان، والثورى، وشعبة، وابن عيينة، وجريير الرازى، عن محمد بن جابر، عن قيس بن طلق عن أبيه.

قال أبو عمر: ورواه أيوب بن عتبة قاضى اليمامة أيضا، عن قيس بن طلق، عن أبيه، وهو حديث يمامى لا يوجد إلا عند أهل اليمامة، إلا أن محمد بن جابر وأيوب بن عتبة يضعفان، وملازم بن عمرو ثقة، وعلى حديثه عول أبو داود والنسوى جميعا، وكل من خرج فى الصحيح ذكر حديث بسرة فى هذا الباب وحديث طلق بن على، إلا البخارى، وإنهما عنده متعارضان معلولان وعند غيره هما الصحيحان، والله المستعان.

وقد استدل جماعة من العلماء على أن الحديث فى إيجاب الوضوء من مس الذكر ناسخ لحديث سقوط الوضوء منه بأن الإيجاب إنما هو مأخوذ من جهة الشرع لا مدخل فيه للعقل لاجتماعه مع سائر الأعضاء، فمحال أن يقال إنما هو بضعة منك والشرع قد ورد بإيجاب الوضوء منه، وجائز أن يجب منه الوضوء بعد ذلك القول شرعا فتفهم.

وأما أقاويل الفقهاء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الخالفين فى هذا الباب: فروى عن جماعة من الصحابة: إيجاب الوضوء من مس الذكر، منهم: عمر بن الخطاب، وعبد الله بن عمر.

حدثنا محمد بن عبد الله، حدثنا محمد بن معاوية، حدثنا الفضل بن الحباب، حدثنا أبو الوليد الطيالسى، حدثنا نافع بن عمر، عن ابن أبى مليكة «أن عمر بن الخطاب صلى بالناس فأهوى بيده فأصاب فرجه، فأشار عليهم أن امكثوا، فخرج فتوضأ، ثم رجع إليهم فأعاد» (٥١٨).

وأما ابن عمر: فمن حديث مالك فى الموطأ، عن نافع، عن ابن عمر، والزهرى، عن سالم عن أبيه.

وأما سعد بن أبى وقاص: فمن رواية مالك أيضا، عن إسماعيل بن محمد بن سعد، عن مصعب بن سعد، عن سعد، هذه رواية أهل المدينة عنه فى إيجاب الوضوء منه، وروى عنه أهل الكوفة إسقاط الوضوء منه.

(٥١٨) أخرجه عبد الرزاق بالمصنف ١١٤/١ برقم ٤١٦ عن ابن أبى مليكة، عن لا يتهم. والبيهقى، عن عمر ١٣١/١ فى السنن الكبرى.

وروى عن جماعة من أصحاب النبي ﷺ الوضوء من مس الذكر، منهم: جابر بن عبد الله، وزيد بن خالد، وأبو هريرة، قال أبو بكر الأثرم: سئل أبو عبد الله عن الوضوء من مس الذكر، فقال: نعم نرى الوضوء من مس الذكر، قيل له: فمن لم يره أتعلقه؟ قال: الوضوء أقوى، قيل له: فمن قال: لا وضوء، قال: الوضوء أكثر عن النبي ﷺ وعن أصحابه التابعين.

قال أبو عمر: أما التابعون الذين روى عنهم الوضوء من مس الذكر من كتاب الأثرم، وكتاب ابن أبي شيبة، وعبدالرزاق؛ فسعيد بن المسيب، وعطاء بن أبي رباح، وطاوس، وعروة، وسليمان بن يسار، وأبان بن عثمان، وابن شهاب، ومجاهد، ومكحول، والشعبي، وجابر بن زيد، والحسن، وعكرمة، وبذلك قال الأوزاعي، والشافعي، والليث بن سعد، وأحمد، وإسحاق، وداود، والطبري، واضطرب مالك في إيجاب الوضوء منه، واستقر قوله: أن لا إعادة على من صلى بعد أن مسه قاصدا ولم يتوضأ إلا في الوقت، فإن خرج الوقت فلا إعادة عليه، وعلى ذلك أكثر أصحابه، وكذلك اختلف أصحابه فيمن مس ذكره ساهيا بطن كفه، فروى ابن القاسم عنه: من مس فرجه في غسل الجنابة أنه يعيد وضوءه. وكذلك في سماع أشهب وابن نافع عن مالك فيمن مس ذكره وهو يتوضأ قبل أن يغسل رجله: أنه ينتقض وضوءه، وروى ابن وهب عنه: أنه لا يعيد الوضوء إلا من تعمّد مسه، قال ابن وهب: قيل لمالك: فإن مسه على غلالة خفيفة، قال: لا وضوء عليه، ومن لم يتعمّد مسه فلا وضوء عليه. ذكر العتبي عن سحنون وابن القاسم ما قدمنا من سقوط الوضوء منه، واختار ابن حبيب إعادة الوضوء في العمد وغيره لمن لم يصل، فإن صلى أعادنى الوقت على رواية ابن القاسم، ومال البغداديون إلى رواية ابن وهب أن الوضوء منه استحباب في العمد دون غيره، قال ابن وهب: سئل مالك عن الوضوء من مس الذكر، فقال: حسن وليس بسنة، وأحب إلى أن يتوضأ، من سماع ابن وهب.

قال أبو عمر: وأما سائر من ذكرنا من العلماء بالحجاز فإنهم يرون من الإعادة في الوقت وبعده، وإليه ذهب طائفة من المالكيين: منهم: أصبغ بن الفرّج، وعيسى بن دينار، واحتجوا بأن عبد الله بن عمر أعاد الصلاة والوضوء منه للصبح بعد طلوع الشمس، وهذه إعادة بعد خروج الوقت، وكان إسماعيل بن إسحاق وسائر البغداديين من المالكيين يجعلون مس الذكر من باب الملامسة فيقولون: أن الفذ الذي لمس ذكره، فالوضوء عليه واجب، وإن صلى دون وضوء فالإعادة عليه في الوقت وبعده، وإن لم يتلذّ من مسه فلا شيء عليه كالملامس للنساء سواء في مذهبهم.

وأما الذين لم يروا في مس الذكر وضوءاً: فعلى بن أبي طالب^(٥١٩)، وعمار بن ياسر^(٥٢٠)، وعبد الله بن مسعود^(٥٢١)، وعبد الله بن عباس^(٥٢٢)، وحذيفة بن اليمان^(٥٢٣)، وعمران بن حصين^(٥٢٤)، وأبو الدرداء^(٥٢٥)، واختلف فيه عن سعد بن أبي وقاص، فروى عنه: أنه لا وضوء على من مس ذكره، هذه رواية أهل الكوفة عنه^(٥٢٦)، وذكر عبد الرزاق، عن ابن عيينة، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، قال: سأل رجل سعد بن أبي وقاص عن مس الذكر: أيتوضأ منه؟ قال: إن كان شيء نجس فاقطعه. وروى أهل المدينة^(٥٢٧) عنه أنه كان يتوضأ منه، وكذلك اختلف فيه عن أبي هريرة، وسعيد بن المسيب، فروى عنهما القولان جميعاً، وقال ربيعة ابن أبي عبد الرحمن، وسفيان الثوري وأبو حنيفة وأصحابه: لا وضوء في مس الذكر.

ذكر عبد الرزاق، عن الثوري، قال: دعاني وابن جريج بغض أمرهم، فسألنا عن مس الذكر، فقال ابن جريج: يتوضأ، وقلت: لا وضوء عليه، فلما اختلفنا، قلت لابن جريج: رأيت لو أن رجلاً وضع يده في منى، قال: يغسل يده، قلت: فأيهما أنجس المنى أم الذكر؟ قال: المنى، قلت: فكيف هذا؟ قال: ما ألقاها على لسانك إلا شيطان.

قال أبو عمر: إنما جازت المناظرة والقياس عندهما في هذه المسألة لاختلاف الآثار فيها عن النبي ﷺ، وأنه لم يأت عنه فيها عندهما شيء يجب التسليم له من وجه لا تعارض فيه واختلف فيه الصحابة أيضاً، فمن هاهنا تناظروا فيها، والأسانيد عن الصحابة في إسقاط الوضوء منه أسانيد صحاح من نقل الثقات.

قال أبو عمر: تحصيل مذهب مالك في ذلك أن لا وضوء فيه لأن الوضوء عنده استحباب لا إيجاب، بدليل أنه لا يرى الإعادة على من صلى بعد أن مس ذكره إلا في

(٥١٩) أخرجه عبد الرزاق ١١٧/١ برقم ٤٢٨ عن علي.

(٥٢٠) أخرجه ابن أبي شيبة بالمصنف ١٦٤/١ عن عمير بن سعد: كنت جالساً في مجلس عمار، فسئل عن مس الرجل ذكره، فقال: ما هو إلا بضعة منك وإن لكفك موضعاً غيره.

(٥٢١) أخرجه عبد الرزاق برقم ٤٣٠، ٤٣١ ج ١١٨/١ عن ابن مسعود.

(٥٢٢) أخرجه عبد الرزاق، عن ابن عباس برقم ٤٣٥ ج ١١٩/١.

(٥٢٣) أخرجه عبد الرزاق ١١٨/١ برقم ٤٢٩ عن حذيفة.

(٥٢٤) أخرجه عبد الرزاق برقم ٤٣٣ ج ١١٩/١ عن عمران.

(٥٢٥) أخرجه عبد الرزاق ج ١١٧/١.

(٥٢٦) أخرجه عبد الرزاق برقم ٤٣٤ ج ١١٩/١ عن سعد.

(٥٢٧) أخرجه عبد الرزاق بالمصنف ج ١١٤/١ برقم ٤١٥ عن مصعب بن سعد. والبيهقي بالسنن

الكبرى ١٣١/١ عن مصعب.

الوقت، وفي سماع أشهب وابن نافع عن مالك، أنه سئل عن الذي يمس ذكره ويصلي أيعيد الصلاة؟ فقال: لا أوجبه أنا، فراجع، فقال: يعيد ما كان في الوقت وإلا فلا، وقال الأوزاعي: إن مس ذكره بساعده فعليه الوضوء، وهو قول عطاء، وبه قال أحمد ابن حنبل، وقال الليث: من مس ما بين إليته فعليه الوضوء، قال الليث: من مس ذكر البهائم فعليه الوضوء، وقال مالك، والليث: إن مس ذكره بذراعه وقدمه فلا وضوء عليه، وقال مالك، والشافعي، والليث بن سعد: لا يجب الوضوء إلا على من مس ذكره بباطن كفه، وجملة قول مالك وأصحابه: إن مس ذكره بظاهر يده أو بظاهر ذراعيه أو باطنهما، أو مس أنثيه أو شيئاً من أرفاغه أو غيرها، أو شيئاً من أعضائه سوى الذكر، فلا وضوء عليه، ولا على المرأة عندهم وضوء في مسها فرجها، وقد روى عن مالك: أن على المرأة الوضوء في مسها فرجها إذا ألطفت أو قبضت والتذت، وكان مكحول، وطاوس، وسعيد بن جبير، وحميد الطويل، يقولون: إن مس ذكره غير متعمد فلا وضوء عليه، وبه قال داود، وقال الأوزاعي، والشافعي، وأحمد، وإسحاق: عمده وخطأه في ذلك سواء، إذا أفضى بيده إليه، وجملة قول الشافعي في هذا الباب: ما ذكره في كتاب الطهارة المصري، قال: وإذا أفضى الرجل إلى ذكره ليس بينه وبينه ستر، فقد وجب عليه الوضوء عامداً كان أو ساهياً، والإفضاء باليد إنما هو بباطنهما كما تقول: أفضى بيده مبايعاً، وأفضى بيديه إلى الأرض ساجداً، وسواء قليل ما مس من ذكره، كان بباطن الكف، «وكذلك من مس دبره بباطن الكف» أو فرج امرأته، أو ذكر غيرها أو دبره، وسواء مس ذلك من حي أو ميت، وحكم المرأة في ذلك كله كالرجل. منها ومن غيرها، قال: ومن مس ذكره بباطن كفه على ثوب عامداً أو ساهياً، أو مسه بظهر كفه أو ذراعه عامداً أو ساهياً فلا شيء عليه، لقول رسول الله ﷺ: «إذا أفضى أحدكم...» وكذلك المرأة، قال: وإن مس شيئاً من هذا من بهيمة لم يجب عليه الوضوء من قبل أن للآدميين حرمة وتعبداء، قال: ولا شيء عليه في مس أنثيه ورفغيه وإليته وفخذه، قال: وإنما قسنا الفرج بالفرج وسائر الأعضاء غير باطن الكف قياساً على الفخذ.

قال أبو عمر: أما قول الشافعي في مس الرجل فرج المرأة، ومس المرأة فرج الرجل، فقد وافقه على ذلك الأوزاعي، وأحمد، وإسحاق، ووافقه على قوله في مس ذكر الصبي والحي والميت: عطاء، وأبو ثور، ووافقه على إيجاب الوضوء من مس الدبر: عطاء، والزهرى، وكان عروة يقول: من مس أنثيه فعليه الوضوء.

قال أبو عمر: النظر - عندي - في هذا الباب: أن الوضوء لا يجب إلا على من

مس ذكره أو فرجه قاصدا مفضيا، وأما غير ذلك منه أو من غيره، فلا يوجب الظاهر، والأصل أن الوضوء المجتمع عليه، لا ينتقض إلا بإجماع أو سنة ثابتة غير محتملة للتأويل، فلا عيب على القائل بقول الكوفيين، لأن إيجابه عن الصحابة لهم فيه ما تقدم ذكره، وبالله التوفيق.

* * *

١- باب العمل في غسل الجنابة

٤١ - هشام بن عروة بن الزبير بن العوام:

أبو المنذر وكان أحد الحفاظ الثقات العدول، أخبرنا عبد الله بن محمد، حدثنا أحمد ابن محمد بن إسماعيل، حدثنا محمد بن الحسن الأنصارى، حدثنا الزبير بن أبى بكر القاضى، أخبرنى عيسى بن سعيد بن زاذان، عن المنذر بن عبد الله، قال: رويت الشعر ثلاث عشر سنة قبل أن أروى الحديث، فلقى أبى هشام بن عروة فقال له: إن ابنك يروى الشعر؟ قال: نعم، قال: فأرسله إلى، فقال لى أبى: اغد إلى هشام بن عروة، فإنه قد استزارك وهو بالعقيق، فأخذت حمارا وذهبت إليه، فسلمت وجلست، فقال: بلغنى أنك تروى الشعر، فلأى العرب أنت أروى؟ قلت: لبنى سليم، قال: فتروى لفلان كذا، ولفلان كذا فجعل ينشدنى لشعراء من بنى سليم لم أكن سمعت بهم، ثم قال لى: يا ابن أخى، اطلب الحديث، فمن ذلك اليوم رويت الحديث.

قال الزبير: وحدثنى مصعب بن عثمان، عن المنذر بن عبد الله، قال: ما سمعت من هشام بن عروة رفثا قط، إلا يوما واحدا، فإن رجلا من أهل البصرة كان يلزمه، فقال له: يا أبا المنذر، نافع مولى ابن عمر كان يفضل أباك على أخيه عبد الله، فقال: كذب - والله - نافع، وما يدرى نافع عاض بظر أمه! عبد الله - والله - خير وأفضل من عروة.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: سمعت مصعب بن عبد الله يقول: هشام بن عروة أبو المنذر، قال: وأمّه أم ولد خراسانية اسمها صافية.

قال أحمد بن زهير: وسمعت يحيى بن معين يقول: عمر بن عبدالعزيز وهشام بن عروة والأعمش ولدوا فى سنة إحدى وستين، قال: ورأيت فى كتاب على بن المدينى، سمعت يحيى بن سعيد يقول: كان هشام بن عروة يخضب بالحمرة، قال يحيى: ومات هشام عروة بعد الهزيمة، يعنى هزيمة إبراهيم كأنه يريد السنة التى بعدها، وكانت الهزيمة سنة خمس وأربعين ومائة قال: وسمعت يحيى بن معين يقول: مات هشام بن عروة سنة ست وأربعين ومائة.

وقال المدائني: توفي هشام بن عروة سنة سبع وأربعين ومائة بعد خروج إبراهيم، وكان محمد وعده أن يوليه المدينة.

وقال الطبري: كان هشام بن عروة من ساكني المدينة، وقدم بغداد في آخر عمره فمات بها في سنة ست وأربعين ومائة بعد أن هزم إبراهيم بن عبد الله، فدفن في مقبرة الخيزران، وقيل: مات بالكوفة سنة ثمان وأربعين ومائة، وقيل: توفي هشام بن عروة سنة ست أو خمس وأربعين ومائة وهو ابن ست وتسعين سنة، وولد سنة خمسين، كل هذا قد قيل في مولده ووفاته، رحمه الله.

وقال يحيى بن معين: قال هشام بن عروة: رأيت ابن سهل بن سعد، وابن عمر، وجابر بن عبد الله، وأنس بن مالك قال هشام: ومسح ابن عمر على رأسي ودعا لي وقبلني، قال: ورأيت عبد الله بن عمر وله جمعة أو قال: وفرة.

وذكر الزبير، قال: أخبرني عثمان بن عبد الرحمن، قال: يا أمير المؤمنين المنصور، لهشام بن عروة دخل عليه هشام: يا أبا منذر تذكر يوم دخلت عليك أنا وإخوتي مع أبي الخلائف - وأنت تشرب سويقاً بقبعة يراع فلما خرجنا من عندك قال لنا أبوك: اعرفوا لهذا الشيخ حقه فإنه لا يزال في قومكم بقية ما بقي، فقال هشام: لا أذكر يا أمير المؤمنين، فلما خرج قيل له: يذكرك أمير المؤمنين ما تمت به إليه، فتقول لا أذكره، فقال: لم أكن أذكر ولم يعودني الله في الصدق إلا خيراً.

قال: وحدثني عمي مصعب بن عبد الله، عن جدي عبد الله بن مصعب، عن هشام ابن عروة، قال: وضع عندي محمد بن علي بن عبد الله بن العباس وصيته، قال الزبير: توفي هشام بن عروة بمدينة السلام عند أمير المؤمنين أبي جعفر المنصور في صحابته سنة ست وأربعين، وصلى عليه المنصور، وكبر عليه أربعاً وكبر على مولى له خمساً، وذلك في وقت واحد.

لمالك عن هشام بن عروة من مرفوعات الموطأ ستة وخمسون حديثاً منها ستة وثلاثون مسندة متصلة، وسائرهما مراسيل تستند من وجوه صحاح أحاديث عروة عن عائشة.

٤١ - حديث أول لهشام بن عروة:

مالك، عن هشام بن عروة بن الزبير، عن أبيه، عن عائشة أم المؤمنين، «أن رسول الله ﷺ كان إذا اغتسل من الجنابة بدأ فغسل يديه ثم توضأ كما يتوضأ للصلاة، ثم

٤٢٠ فتح المالك

يدخل أصابعه في الماء فيخلل بها أصول شعره، ثم يصب على رأسه ثلاث غرفات بيديه، ثم يفيض الماء على جلده كله» (٥٢٨).

وفى هذا الحديث كيفية غسل المغتسل من الجنابة، وهو من أحسن حديث روى فى ذلك، وفيه فرض وسنة فأما الوضوء قبل الاغتسال من الجنابة ثبت ذلك عن رسول الله ﷺ أنه كذلك كان يفعل، إلا أن المغتسل من الجنابة إذا لم يتوضأ وعم جميع جسده ورأسه ويديه ورجليه وسائر بدنه بالماء وأسبغ ذلك وأكمله بالغسل ومرور يديه فقد أدى ما عليه إذا قصد الغسل ونواه وتم غسله؛ لأن الله عز وجل إنما فرض على الجنب الغسل دون الوضوء بقوله عز وجل: ﴿وَلَا جُنَا إِلَّا عَابِرِ سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾ (٥٢٩) وقوله ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ (٥٣٠) وهذا إجماع لا خلاف فيه بين العلماء، إلا أنهم يجمعون أيضا على استحباب الوضوء قبل الغسل للجنب، تأسيا برسول الله ﷺ؛ ولأنه أعونٌ على الغسل وأهذب فيه، وأما بعد الغسل فلا.

وروى أيوب السخيتاني هذا الحديث عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة مثل رواية مالك إلا أن فى روايته: «فيخلل أصول شعره مرتين أو ثلاثا ثم يفرغ الماء على سائر جسده، فإن بقى فى الإناء شىء صبه عليه»، فقال أيوب: فقلت لهشام: فغسل رجله فقال: وضوء للصلاة، وضوء للصلاة - يعنى كفاه من ذلك، هذا الوضوء قبل الغسل لا بعده.

حدثنا سعيد بن نصر، وعبدالوارث بن سفيان، قالا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة، قال: حدثنا شريك، عن أبى إسحاق، عن الأسود، عن عائشة، قالت: «كان رسول الله ﷺ لا يتوضأ بعد الغسل من الجنابة» (٥٣١).

(٥٢٨) أخرجه البخارى ١٢٢/١ عن عائشة فى كتاب الغسل، باب من بدأ بالحلاب. أخرجه مسلم فى كتاب الحيض، باب صفة غسل الجنابة. وأبو داود فى كتاب الطهارة، باب ٩٧ عن عائشة فى كتاب الطهارة ج ١/٦٢ باب الغسل من الجنابة. والنسائى فى كتاب الغسل باب ١٥، ١٣٤/١ عن عائشة فى كتاب الطهارة، باب ذكر وضوء قبل الغسل. وأحمد ٣٠٧/١ عن ابن عباس، ٢٣٧/٦ عن عائشة. والبعغوى بشرح السنة ١٠/٢ عن عائشة فى كتاب الطهارة، باب كيفية الغسل. وعبدالرزاق بالمصنف برقم ٩٩٩ عن عائشة.

(٥٢٩) النساء ٤٣.

(٥٣٠) المائدة ٦.

(٥٣١) أخرجه ابن أبى شيبة بالمصنف ٦٨/١ عن عائشة. والترمذى برقم ١٠٧ عن عائشة فى =

وروى جميع بن عمير والقاسم بن محمد، والأسود بن يزيد، عن عائشة وصفها غسل رسول الله ﷺ من الجنابة نحو حديث بن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة - بمعنى واحد متقارب، وفي حديث جميع بن عمير «كان رسول الله ﷺ يتوضأ وضوءه للصلاة ثم يفيض على رأسه ثلاث مرات ونحن نفيض على رؤوسنا خمسا من أجل الضفر» (٥٣٢).

وأما حديث ميمونة في صفة غسل رسول الله ﷺ، فحدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا محمد بن بكر، حدثنا أبو داود، حدثنا مسدد، قال: حدثنا عبد الله بن داود، عن الأعمش، عن سالم بن أبي الجعد، عن كريب، قال: حدثنا ابن عباس، عن خالته ميمونة، قالت: «وضعت للنبي ﷺ غسلا يغتسل به من الجنابة، فأكفأ الإناء على يده اليسرى فغسلها مرتين أو ثلاثا، ثم صب على فرجه بشماله، ثم ضرب بيده الأرض فغسلها، ثم مضمض واستنشق وغسل وجهه ويديه، ثم صب على رأسه وجسده، ثم تنحى ناحية فغسل رجله فناولته المنديل فلم يأخذه، وجعل يفيض الماء عن جسده» (٥٣٣) قال الأعمش: فذكرت ذلك لإبراهيم فقال: كانوا لا يرون بالمنديل بأسا، ولكن كانوا كانوا يكرهون العادة.

هذا الحديث لصحته يرد ما رواه شعبة مولى ابن عباس عن ابن عباس أنه كان إذا اغتسل من الجنابة غسل يديه سبعا وفرجه سبعا، وشعبة هذا ليس بالقوى، وقد روى عن ابن عمر قال: «كانت الصلاة خمسين، والغسل من الجنابة سبع مرات، وغسل الثوب من البول سبع مرات، فلم يزل رسول الله ﷺ يسأل حتى جعلت الصلاة خمسا،

= كتاب الطهارة، باب ما جاء في الوضوء بعد الغسل. وابن ماجه برقم ١٩١/٥٧٩ عن عائشة في كتاب الطهارة، وسنتها، باب في الوضوء بعد الغسل. وأحمد ٦٨/٦ عن عائشة. والبيهقي ١٧٩/١ عن عائشة في كتاب الغسل من الجنابة، باب ترك الوضوء بعد الغسل. والبعوى بشرح السنة ١٤/٢ عن عائشة في كتاب الطهارة، باب كيفية الغسل. وابن أبي شيبة ٦٨/١ عن عائشة.

(٥٣٢) أخرجه أبو داود برقم ٢٤١ ج ١/٦١ عن عائشة.

(٥٣٣) أخرجه أبو داود برقم ٢٤٥ عن ميمونة في كتاب الطهارة، باب الغسل من الجنابة ج ١/٦٢. والترمذي برقم ١٠٣/١ ج ١/١٧٤ عن ميمونة في كتاب الطهارة، باب ما جاء في الغسل من الجنابة. وابن ماجه برقم ١٩٠/٥٧٣ عن ميمونة في كتاب الطهارة وسنتها، باب ما جاء في الغسل من الجنابة. والدارقطني ١١٤/١ عن ميمونة. والبيهقي برقم ١٧٧/١ عن ميمونة في كتاب الطهارة، باب إفاضة الماء على سائر الجسد.

والغسل من الجنابة مرة، وغسل الثوب من البول مرة» (٥٣٤). وإسناد هذا الحديث أيضا عن ابن عمر فيه ضعف ولين، وإن كان أبو داود قد أخرجه، وأخرج الذي قبله عن شعبة مولى ابن عباس.

وأما قوله في حديث عائشة: يتوضأ وضوءه للصلاة، فيحتمل أنها أرادت بدأ بمواضع الوضوء، والدليل على ذلك أنه ليس في شيء من الآثار الواردة عنه ﷺ في غسل الجنابة أنه أعاد غسل تلك الأعضاء ولا إعادة المضمضة ولا الاستنشاق، وأجمع العلماء على أن ذلك كله لا يعاد، من أوجب منهم المضمضة والاستنشاق ومن لم يوجبها، وقد مضى القول في ذلك في باب زيد بن أسلم، والحمد لله.

واختلف قول مالك في تخليل الجنب لحيته في غسله من الجنابة، فروى ابن القاسم عنه أنه قال: ليس ذلك عليه، وروى أشهب عنه أنه عليه تخليل لحيته من الجنابة.

قال ابن عبدالحكم: وهو أحب إلينا؛ لأن رسول الله ﷺ كان يخلل شعره في غسل الجنابة، واختلاف الفقهاء في ذلك على هذين القولين، وفي حديث عائشة هذا ما يشهد لصحة قول من رأى التخليل، لأن قولها فيه: فیدخل أصابعه في الماء فيخلل بها أصول شعره، يقتضى عمومه شعر لحيته ورأسه، وإن كان الأظهر فيه شعر رأسه، والله أعلم.

واختلف العلماء في الجنب يغتسل في الماء ويعم جسده ورأسه كله بالغسل، أو ينغمس في الماء ويعم بذلك جميع جسده دون أن يتدلك؛ لأن الله أمر الجنب بالاغتسال كما أمر المتوضئ بغسل وجهه ويديه إلى المرفقين ولم يكن بد للمتوضئ من إمرار يديه مع الماء على وجهه وعلى يديه، فكذلك جميع جسد الجنب ورأسه في حكم وجه المتوضئ وحكم يديه، وهذا قول المزني واختياره، وفي بعض روايات حديث، ميمونة أن رسول الله ﷺ غسل جسده من الجنابة.

وقال أبو الفرج: وهذا هو المعقول من لفظ الغسل لأن الاغتسال في اللغة هو: الافتعال، ومتى لم يمر يديه فلم يفعل غير صب الماء، ولا يسميه أهل اللسان غاسلا بل يسمونه صابا للماء ومنغمسا فيه، قال: وعلى نحو ذلك جاءت الآثار عن النبي ﷺ أنه قال: «تحت كل شعرة جنابة، فبلوا واغسلوا الشعر وأنقوا البشرة» (٥٣٥). قال: وإنقاؤه والله أعلم لا يكون إلا لمتبعه على حد ما ذكرناه.

(٥٣٤) أخرجه أبو داود برقم ٢٤٧ عن ابن عمر كتاب ج ١/٦٣ كتاب الطهارة، باب الغسل.

(٥٣٥) أخرجه عبد الرزاق بالمصنف ٢٦٢/١ عن الحسن برقم ١٠٠٢.

قال أبو الفرج: وتخرج هذا عندي - والله أعلم - أنه لما كان المعتاد من المنغمس في الماء وصابه عليه أنهما لا يكادان يسلمان من تنكب الماء مواضع المبالغة المأمور بها وجب لذلك عليهما أن يمرأ أيديهما، قال: فأما إن طال مكث الإنسان في ماء أو وإلى بين صبه عليه من غير أن يمر يديه على بدنه فإنه ينوب له عن إمرار يديه، قال: وإلى هذا المعنى - والله أعلم - ذهب مالك، رحمه الله، هذا كله قول أبي الفرج، وقد عاد إلى جواز الغسل للمنغمس في الماء إذا أسبغ وعم، وعلى ذلك جماعة الفقهاء وجهور العلماء، وقد روى ذلك عن مالك أيضا نصا:

أخبرنا أحمد بن سعيد بن بشر، قال: حدثنا مسلمة بن القاسم، قال: حدثنا محمد بن زبآن قال: حدثنا سلمة بن شبيب، قال: حدثنا مروان بن محمد، قال: سألت مالك بن أنس عن رجل اغتمس في ماء وهو جنب ولم يتوضأ وصلّى؟ قال: مضت صلاته، فهذه الرواية فيها أنه لم يتدلك ولا توضأ وقد أجزأه عند مالك، لكن المعروف من مذهبه ما وصفنا من التدلك، وقد روى عن الحسن وعطاء مثل ذلك، وروى عنهما خلافة.

ذكر دحيم، عن كثير بن هشام، عن جعفر بن برقان، عن ميمون بن مهران، قال: إذا اغتسلت من الجنابة فادلك جلدك وكل شيء نالته يدك.

قال: حدثنا الوليد، حدثنا الأوزاعي، عن الزهري في الجنب ينغمس في نهر، قال: يجزيه.

قال: وحدثنا أبو أنه سأل الأوزاعي عن جنب فرح نفسه في نهر وهو جنب لم يزد على أن انغمس مكانه قال يجزيه.

وعن الشعبي، ومحمد بن علي وعطاء، والحسن البصري، قالوا: إذا اغتمس الجنب في نهر اغتماسه أجزأه.

وقال أبو حنيفة، والشافعي، وأصحابهما، والثوري، والأوزاعي: يجزى الجنب إذا انغمس في الماء وإن لم يتدلك، وبه قال أحمد بن حنبل، وأبو ثور، وإسحاق، وداود والطبري، ومحمد بن عبدالحكم، وهو قول الحسن البصري، وإبراهيم النخعي، وعامر الشعبي، وحماد بن أبي سليمان، وعطاء كل هؤلاء يقول: إذا انغمس في الماء وقد وجب عليه الوضوء فعم الماء أعضاء الوضوء، ونوى بذلك الطهارة أجزأه، وحجتهم أن كل من صب عليه الماء فقد اغتسل، والعرب تقول: غسلتني السماء.

وقد حكى عائشة وميمونة صفة غسل رسول الله ﷺ ولم يذكر فيه التدليك، ولو كان واجبا ما تركه رسول الله ﷺ لأنه المبين عن الله مراده، ولو فعله لنقل عنه كما نقل تحليل أصول الشعر بالماء، وغرفته على رأسه وغير ذلك من صفة غسله ووضوئه ﷺ.

ذكر عبدالرزاق، عن معمر، عن أبي إسحاق، عن رجل يقال له عاصم: «أن رهطاً أتوا عمر بن الخطاب فسألوه عن الغسل من الجنابة، فقال: أما الغسل فتوضأ وضوءك للصلاة ثم اغسل رأسك ثلاث مرات وأدلكه، ثم أفض الماء على جلدك» (٥٣٦). وأما غسل المرأة رأسها في الجنابة وصفة غسلها من ذلك فقد جاء عن عائشة ما ذكرنا من قولها: وأما نحن فنفيض على رؤوسنا خمسا من أجل الضفر «وقد أنكرت على عبد الله بن عمرو أمره النساء أن ينقضن رؤوسهن عند الغسل، وقالت: ما كنت أزيد على أن أفرغ على رأسي ثلاث غرفات مع رسول الله ﷺ». رواه أيوب عن أبي الزبير عن عبيد ابن عمير عن عائشة أنه بلغها عن عبد الله بن عمرو (٥٣٧).

وفي حديث أم سلمة أنها قالت: «يا رسول الله أنقض رأسي عند الغسل، فقال: يكفيك أن تصبي على رأسك ثلاث مرات» (٥٣٨).

وقال سعيد بن المسيب: لكل صبة عصرة، وقال مالك: اغتسال المرأة من الحيض كاغتسالها من الجنابة ولا تنقض رأسها.

قال أبو عمر: قد ثبت عن النبي ﷺ أنه كان يخلل أصول شعره في غسله ويتبع ذلك بصب الماء عليه، فالواجب على كل ذي شعر من رجل أو امرأة أن يعتقد ذلك حتى يوصل الماء إلى البشرة ويجزى عليها؛ لقوله ﷺ: «تحت كل شعرة جنابة فاغسلوا الشعر» (٥٣٩). ويروى: فأرووا الشعر وأنقوا البشرة فإن وصل الماء إلى جلد الرأس فلا وجه لنقض الشعر حينئذ.

(٥٣٦) أخرجه عبدالرزاق بالمصنف ٢٥٧/١ برقم ٩٨٧ ج ٢٥٧/١ عن عاصم.

(٥٣٧) أخرجه ابن أبي شيبة ٧٣/١ عن أم سلمة، ومسلم ٢٥٥٩/١ عن أم سلمة في كتاب الحيض، باب حكم صفائر المغتسلة.

(٥٣٨) أخرجه عبدالرزاق بالمصنف ٢٧٢/١ برقم ١٠٤٦ عن أم سلمة. ومسلم ٢٥٩/١ برقم ٥٨ عن أم سلمة في كتاب الحيض، باب حكم صفائر المغتسلة.

(٥٣٩) أخرجه أبو داود، برقم ٢٤٨ ج ٦٣/١ عن أبي هريرة في كتاب الطهارة، باب غسل الجنابة. والبيهقي في السنن الكبرى ١٧٥/١ عن أبي هريرة. والبقوى بشرح السنة ١٨/٢ عن أبي هريرة في كتاب الطهارة باب فض الصفائر. وعبدالرزاق بالمصنف برقم ١٠٠٢ عن الحسن. وأبو نعيم بالحلية ٣٨٨/٢ أبي هريرة.

حدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا محمد بن بكر، حدثنا أبو داود، حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا حماد بن سلمة، أخبرنا عطاء بن السائب، عن زاذان، عن علي، أن رسول الله ﷺ قال: «من ترك موضع شعرة من جنابة لم يغسلها فعل به كذا وكذا من النار»^(٥٤٠) قال علي: فمن ثم عادت رأسي ثلاثا وكان يجز شعره، وكان ابن عيينة يقول في تأويل الحديث: وأنقوا البشر - إنه أراد غسل الفرج وتضاعيفه وأنه كنى بالبشرة عن الفرج وما رأيت هذا التفسير لغير ابن عيينة.

وقال ابن وهب: ما رأيت أعلم بتفسير الأحاديث من ابن عيينة؟ وحديث فأبلوا الشعر وأنقوا البشرة، يدور على الحارث بن وجيه وهو ضعيف؛ حدثنا عبد الله بن محمد قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا نصر بن علي، قال: حدثنا الحارث بن وجيه، قال: حدثنا مالك بن دينار، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن تحت كل شعرة جنابة فاغسلوا الشعر وأنقوا البشر».

قال أبو داود: هذا حديث ضعيف.

وحدثنا خلف بن قاسم، قال: حدثنا أبو حذيفة أحمد بن محمد بن علي الدينوري، قال: حدثنا أبو بكر عبد الله بن سليمان، قال: حدثنا نصر بن علي الجهضمي، قال: حدثنا الحارث بن وجيه، عن مالك بن دينار، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، قال: قال النبي ﷺ: «تحت كل شعرة جنابة فأبلوا الشعر وأنقوا البشر»^(٥٤١).

وذكر عبدالرزاق، أخبرنا معمر، عن زيد بن أسلم، قال: سمعت علي بن حسين يقول: ما مس الماء منك وأنت جنب فقد طهر ذلك المكان.

واختلف الفقهاء في الغسل للجنابة وفي الوضوء من غير نية، فقال مالك وربيعة والشافعي والليث وداود والطبري وأحمد وأبو ثور وإسحاق وأبو عبيد: لا يجزئ الطهارة للصلاة، والغسل من الجنابة، ولا التيمم إلا بنية؛ وحجتهم قوله ﷺ: إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى.

(٥٤٠) أخرجه أبو داود، عن أبي هريرة برقم ٢٤٩ / ج ١ ص ٦٣ كتاب الطهارة، باب الغسل من

الجنابة. وابن ماجه برقم ١/٥٩٩ ص ١٩٦ عن علي في كتاب الطهارة وسنتها، باب ١٠٦.

والبيهقي بالسنن الكبرى ١/١٧٥ عن علي في كتاب الطهارة، باب تحليل أصول الشعر.

وابن أبي شيبه بالمصنف ١/١٠٠ عن علي. وأحمد ١/٩٤ عن علي. والطبراني في الصغير

٨١/٢ عن علي. وابن عدي بالكامل ٥/٣٦٥ عن علي.

(٥٤١) سبق تخريجه برقم ٥٣٩.

وقال الله - عز وجل - : ﴿وَمَا أَمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ (٥٤٢)
والإخلاص: النية فى التقرب إليه والقصد بأداء ما افترض على المؤمن.

وقال أبو حنيفة وأصحابه والثورى: تجزئ كل طهارة بماء بغير نية ولا يجزئ التيمم إلا بنية.

وقال الأوزاعى والحسن بن حى: يجزئ الوضوء والتيمم بغير نية.

وروى أبو المغيرة عبدالقدوس عن الأوزاعى - وسئل عن رجل يعلم أحدا التيمم ولا ينوى التيمم ولا ينوى لنفسه فحضرت الصلاة، قال: يصلى بتيممه كما ولو توضأ وهو الصلاة كان طاهرا.

وروى عبدالله بن المبارك والفرىابى وعبدالرزاق عن الثورى قال: إذا علمت الرجل التيمم لم يجزك إلا أن يكون نويته، وإن علمته الوضوء أجزأك وإن لم تنوه - وهو قول أبى حنيفة وأصحابه.

واختلف عن زفر فى التيمم بغير نية، فروى عنه مثل قول الحسن بن حى والأوزاعى، وروى عنه مثل قول أبى حنيفة والثورى فى الفرق بين الوضوء والتيمم؛ وحجة من أسقط النية ولم يراعها فى الوضوء بالماء: أن الوضوء ليس فيه فرض ونافلة فيحتاج المتوضئ فيه إلى نية، قالوا: وإنما يحتاج إلى النية فيما فيه من الأعمال فرض ونفل، ليفرق بالنية بين ذلك؛ وأما الوضوء فهو فرض للنافلة والفريضة، ولا يصنعه أحد إلا لذلك، فاستغنى عن النية، قالوا: وأما التيمم فهو بدل من الوضوء، فلا بد فيه من النية، ومن جمع فى ذلك بين التيمم والوضوء، فحجته فى ذلك واحدة؛ ومن حجتهم أيضا: الإجماع فى إزالة النجاسات من الأبدان والثياب بغير نية، وهى طهارة واجبة فرضا عندهم، قالوا: فكذلك الوضوء.

قال أبو عمر: القول الصحيح قول من قال: لا تجزئ طهارة إلا بنية وقصد، لأن المفروضات لا تؤدى إلا بقصد أدائها، ولا يسمى الفاعل على الحقيقة فاعلا إلا بقصد منه إلى الفعل؛ ومحال أن يتأدى عن المرء ما لم يقصد إلى أدائه وينويه بفعله، وأى تقرب يكون من غير متقرب ولا قاصد، والأمر فى هذا واضح لمن ألهم رشده ولم تمل به عصبية.

واختلف الفقهاء فيمن اغتسل للجمعة - وهو جنب ولم يذكر جنابته: فقالت

طائفة: تجزيه، لأنه اغتسل للصلاة واستباحتها - وليس عليه مراعاة الحدث ونوعه، كما ليس عليه أن يراعى حدث البول من الغائط من الريح وغير ذلك من الأحداث؛ وإنما عليه أن يتوضأ للصلاة، فكذاك الغسل للصلاة يوم الجمعة تجزيه من الجنابة؛ وإلى هذا ذهب المزني صاحب الشافعي، فهو قول جماعة من أصحاب مالك، منهم: أشهب وابن وهب وابن كنانة ومطرف وعبد الملك ومحمد بن مسلمة، وقال آخرون: فلا يجزئجنب الغسل للجمعة إذا لم يذكر جنابته، ولا يجزيه عن الجنابة إلا الغسل الذي يعتد به لها بقصد منه إلى ذلك ونية ورفع جنابته بإرادة ذلك وذكره لها، لأن الفرائض لا تؤدي إلا بذلك، ولأن الغسل للجمعة سنة واستحباب، ومحال أن تجزئ سنة عن فرض، كما لا تجزئ ذلك في شيء من الصلاة، وسائر الأعمال التي فيها الفرض والنفل؛ وهذا القول صح في النظر، وهو قول مالك والشافعي وداود بن علي وأحمد بن حنبل، وإليه ذهب ابن القاسم صاحب مالك وابن عبد الحكم، وروياه عن مالك.

وأما حديث مالك عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة: كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد فليس عند يحيى في الموطأ، ولذلك لم يذكره هاهنا، وعنده في ذلك حديث ابن شهاب عن عروة عن عائشة؛ وقد تقدم ذكره وما فيه من الأحكام في باب ابن شهاب من هذا الكتاب، وقد جمعهما ابن بكر وغيره: حديث ابن هشام وحديث ابن شهاب؛ ورواه القعنبي عن مالك - عن هشام أو ابن شهاب - على الشك ولم يقل لفظهما.

٤٢ - حديث ثان لابن شهاب عن عروة:

مالك، عن ابن شهاب، عن عروة عن عائشة، «أن رسول الله ﷺ كان يغتسل من إناء هو الفرق، من الجنابة» (٥٤٣).

هكذا قال مالك في هذا الحديث، وتابعه ابن عينة والليث بن سعد، على إسناده ومتمنه، إلا أنهما زادا فيه: «و كنت اغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد» وهذا اللفظ عند مالك عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة. وروى هذا الحديث عن ابن شهاب معمر، وابن جريج. بمثل إسناده مالك، إلا أنهما قالوا: «كنت أغتسل أنا ورسول

(٥٤٣) أخرجه مسلم في كتاب الحيض، باب ١٠ برقم ٤٠ ج ١/٢٥٥ عن عائشة في كتاب الحيض باب قدر الماء المستحب. والبيهقي بالسنن ١/١٩٣ عن عائشة ١٩٤. وابن أبي شيبة ١/٦٥ عن عائشة. وذكره بالكثير برقم ٢٧٥١٠ وعزاه لعبد الرزاق بالمصنف، وابن أبي شيبة، وسعيد بن منصور. وأخرجه أبو داود برقم ٢٣٨ ج ١/٢٤١ عن عائشة في كتاب الطهارة، باب مقدار الماء الذي يجزى في الاغتسال به.

الله ﷺ من إناء واحد، هو الفرق»^(٥٤٤) فأتينا بلفظ حديث مالك عن هشام بن عروة، فذكرنا فيه الفرق، وليس في حديث هشام ذكر الفرق.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل قال: حدثنا الحميدى، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا الزهرى، قال: أخبرنى عروة بن الزبير، قال سمعت عائشة تقول: «كان رسول الله ﷺ يغتسل فى القدح، وهو الفرق، وكنت اغتسل أنا وهو من إناء واحد»^(٥٤٥) فأتى بحديثى مالك جميعا عن ابن شهاب وهشام، فى هذا الإسناد، وكذلك رواه الليث.

حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا حمزة بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا الليث، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة، أنها قالت: «كان رسول الله ﷺ يغتسل فى القدح، وهو الفرق، وكنت اغتسل أنا وهو من إناء واحد»^(٥٤٦). حدثنا محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم قال: أخبرنا عبدالرزاق، قال: حدثنا معمر وابن جريج، عن الزهرى، عن عروة، عن عائشة، قالت: «كنت اغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد، وهو قدر الفرق»^(٥٤٧). ورواه إبراهيم بن سعد، عن ابن شهاب، فخالف جميعهم فى إسناده، وجعله عن القاسم ولم يجعله عن عروة، حدثنا عبدالوارث بن سفيان قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا جعفر بن محمد الصائغ، قال: حدثنا سليمان بن داود، قال: حدثنا إبراهيم بن سعد، قال: حدثنا ابن شهاب، عن القاسم بن محمد، عن عائشة، قالت: «كان رسول الله ﷺ يغتسل من إناء، هو الفرق، قالت عائشة: وكنت اغتسل معه فى الإناء الواحد»^(٥٤٨). قال ابن شهاب: وأظن الفرق يومئذ خمسة أقساط.

قال أبو عمر: لا أدري ما أراد ابن شهاب بالقسط، ولا ما كان مقداره عندهم،

(٥٤٤) أخرجه أبو عوانة فى مسنده، عن عائشة ٢٩٥/١. والنسائى ١٢٨/١ عن عائشة فى كتاب الطهارة، باب الغسل. وعبدالرزاق بالمصنف ٢٦٨/١ برقم ١٠٢٧ عن عائشة.

(٥٤٥) أخرجه مسلم فى كتاب الحيض، باب ١٠ برقم ٤١ ج ١/٤٥٥ عن عائشة. والنسائى فى كتاب الطهارة، باب الغسل ج ١/١٢٧ عن عائشة. والبيهقى ١٩٣/١ عن عائشة. وأبو عوانة ٢٩٥/١ عن عائشة. والحميدى بالمسند برقم ١٥٩ عن عائشة.

(٥٤٦) سبق تخريجه فى رقم ٥٤٥.

(٥٤٧) أخرجه بلفظه عبدالرزاق بالمصنف ٢٦٨/١ برقم ١٠٢٧ عن عائشة.

(٥٤٨) أخرجه النسائى ٢٠١/١ عن عائشة فى كتاب الطهارة، باب اغتسال الرجل والمرأة من إناء واحد.

وأما العرب فالقسط عندها الحصة والمقدار، كذلك قال الخليل، وقال الخليل فرق مكيال، وقال ابن وهب: الفرق مكيال من خشب، كان ابن شهاب يقول: إنه يسع خمسة أقساط بأقساط بنى أمية، وفسر محمد بن عيسى الأعشى عن ابن كنانة الفرق أنه ثلاث أصوع، قال الأعشى: والثلاثة أصوع خمسة أقساط، وفي الخمسة أقساط اثنا عشر مداً بمد النبي ﷺ. وقال ابن مزين: قال لي عيسى بن دينار: قال لي ابن القاسم، وسفيان بن عيينة، في الفرق: أنه كان يحمل ثلاثة أصوع، وقال أبو داود: سمعت أحمد ابن حنبل يقول: الفرق ستة عشر رطلاً، وقال موسى الجهني، عن مجاهد: أنه أتى بقدح حزرته ثمانية أرطال، فقال: حدثني عائشة، أن رسول الله ﷺ كان يغتسل بمثل هذا. وقال الأثرم: سمعت أبا عبد الله يسأل عن الفرق كم هو؟ قال: ثلاثة أصوع.

قال أبو عمر: قول ابن شهاب، وابن عيينة، وابن القاسم، والأعشى، قريب من قريب، في مقدار الفرق، وكذلك قول أحمد بن حنبل، وأما قول مجاهد فبعيد. وقول أولئك أولى، والله أعلم.

وروي في الموطأ الفرق، والفرق بتسكين الراء وتخفيفها وحركتها، ورواية يحيى بالإسكان، وتابعه قوم. وأما وقول عائشة: «كنت اغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد» فرواه عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة من حديث شعبة وغيره، عن عبد الرحمن ورواه إبراهيم عن الأسود عن عائشة. ورواه هشام عن أبيه عن عائشة. وقد ذكرنا الاختلاف فيه على ابن شهاب.

وفيه من الفقه ترك التحديد فيما يكفي من الماء، وأن فضل المرأة لا بأس بالوضوء منه، وسنذكر الاختلاف في ذلك، ووجه الصواب فيه - إن شاء الله - عند ذكر حديث نافع عن ابن عمر، أن كان الرجال والنساء ليتوضئون جميعاً في زمان رسول الله ﷺ، لأن حديث هشام بن عروة هذا ليس من رواية مالك في الموطأ، وإذا توضأ الاثنان وأكثر من إناء واحد، ففي ذلك دليل على أنه لا تحديد ولا توقيف فيما يكفي الغسل والتوضئ من الماء، وحسبه الإتيان بالماء على ما يغسل من الأعضاء غسلًا، وعلى ما يمسح مسحاً.

وأما حديث ابن شهاب المذكور في هذا الباب، ففيه من الفقه: الاقتصار على أقل ما يكفي من الماء، وأن الإسراف فيه مذموم. وفي ذلك رد على الأباضية، ومن ذهب مذهبهم في الإكثار من الماء وهذا ما سيق هذا الحديث له، والله أعلم، إنكاراً على أولئك الطائفة؛ لأنه مذهب ظهر في زمن التابعين، وسئل عنه الصحابة، ونقل في ذلك

من الحديث ما ترى، وروى عبد الله بن المبارك، عن شعبة، عن عبد الله بن عبد الله بن جبر، عن أنس بن مالك، قال: «كان النبي ﷺ يتوضأ بمكوك ويغتسل بخمس مكايك» (٥٤٩).

وقال الخليل: الصاع طاس يشرب به، والمكوك مكيال، وقال أبو جعفر محمد بن علي: «تأرينا في الغسل عند جابر، فقال جابر: يكفي للغسل صاع من ماء، قلنا: ما يكفي صاع ولا صاعان، فقال جابر: قد كان يكفي من كان خيرا منكم وأكثر شعرا» (٥٥٠).

وقد روى عن النبي ﷺ، من وجوه «أنه كان يتوضأ بالمد ويغتسل بالصاع» (٥٥١) وهي آثار مشهورة، مستعملة عند قوم من الفقهاء، وليست أسانيدھا مما يحتج به، به والذي اعتمد عليه البخاري، وأبو داود، في «باب ما يكفي الجنب من الماء» حديث الفرق المذكور في هذا الباب.

وهذه الآثار كلها إنما رويت إنكارا على الأباضية، وجملتها تدل على أن لا توقيت فيما يكفي من الماء، والدليل على ذلك أنهم أجمعوا أن الماء لا يكال للوضوء ولا للغسل، من قال منهم بحديث المد والصاع، ومن قال بحديث الفرق، لا يختلفون أنه لا يكال الماء للوضوء ولا لغسل، لا أعلم في ذلك خلافا، ولو كانت الآثار في ذلك على الحديد الذي لا يتجاوز استحبابا أو وجوبا ما كرهوا الكيل، بل كانوا يستحبونه اقتداء وتأسيا برسول الله ﷺ ولا يكرهونه. روى عبدالرزاق عن ابن جريج، قال: سمعت عبد الله بن عبيد بن عمير يقول: صاع للغسل من غير أن يكال، قال: وأخبرني ابن جريج، قال: قلت لعطاء: كم بلغك أنه يكفي الجنب؟ قال: صاع من ماء من غير أن يكال.

حدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا عبد الحميد بن أحمد، حدثنا الخضر بن داود، حدثنا

(٥٤٩) أخرجه النسائي ٥٧/١ عن عائشة. وأبو عوانة ٢٣٢/١ عن أنس، والمكوك: مكيال أهل العراق يصع صاعا نصف صاع؟.

(٥٥٠) أخرجه أبو عوانة بنحوه ٢٣٢/١ عن جابر.

(٥٥١) أخرجه مسلم في كتاب الحيض، باب ١٠ برقم ٥١ ج ١/٢٥٨ عن أنس، والترمذي برقم ٥٦ عن سفينة ج ١/٨٤ كتاب الطهارة، باب الوضوء بالمد. وابن ماجه برقم ٢٦٧ عن سفينة كتاب الطهارة، باب مقدار الماء للوضوء والغسل ج ١/٩٩. وأحمد ١٢١/٦ عن عائشة. والبيهقي بالسنن الكبرى ١/١٩٤ عن أنس في كتاب الطهارة. والطبراني في الكبير ٩٦/٧ عن سفينة. وأبو عوانة بالمسند ٢٣٣/١ عن سفينة.

أبو بكر الأثرم، حدثنا القعنبي، قال: حدثنا سليمان بن بلال، عن عبدالرحمن بن عطاء، أنه سمع سعيد بن المسيب، ورجلا من أهل العراق يسأله عما يكفي الإنسان في غسل الجنابة، فقال له سعيد: إن لي تورا يسع مدين من ماء أو نحوهما، واغتسل به فيكفيني، ويفضل من فضل، فقال الرجل: والله إنني لأستثر بمدين من ماء، فقال سعيد بن المسيب: فما تأمرني إن كان الشيطان يلعب بك؟ فقال له الرجل: وإن لم يكفني، فيأني رجل كما ترى عظيم، فقال له سعيد: ثلاثة أمداد فقال: إن ثلاثة أمداد قليل، فقال له سعيد: فصاع، قال عبدالرحمن: وقال لي سعيد: إن لي لركوة أو قدحا ما يسع إلا نصف المد ونحوه، وإنني لأتوضأ منه، وربما فضل منه فضل، قال عبدالرحمن: فذكرت هذا الحديث الذي سمعت من سعيد بن المسيب لسليمان بن يسار: فقال لي سليمان بن يسار: وأنا يكفيني مثل ذلك، قال عبدالرحمن، فذكرت ذلك لأبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر، فقال أبو عبيدة: هكذا سمعنا عن أصحاب رسول الله ﷺ.

قال الأثرم: وحدثنا أبو حذيفة، قال: حدثنا عكرمة بن عمار، قال: كنت مع القاسم بن محمد، فدعا بوضوء، فأتى بقدر نصف مد وزيادة قليل، فتوضأ به قال: وسألت أبا عبد الله - يعني أحمد بن حنبل - أيجزئ في الوضوء مد؟ قال: نعم، إذا أحسن أن يتوضأ به، قلت: فإن الناس في الأسفار ربما ضاق عليهم الماء، أفيجزئ الرجل أن يتوضأ بأقل من المد؟ قال: إذا أحسن أن يتوضأ فإنه يجزيه. ثم قال أبو عبد الله: لا يمسح، إنما هو الغسل قال الله - عز وجل - ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾. فإنما هو الغسل ليس هو المسح، فإذا أمكنه أن يغسل به غسلا، فإن مدا أو أقل أجزأه.

قال أبو عمر: على هذا جماعة العلماء من أهل الفقه والأثر بالحجاز والعراق، ولا يخالف في هذا إلا مبتدع ضال، وبا لله التوفيق.

١١ - باب وجوب الغسل بالتقاء الختان

٤٣ - حديث ثان ليحيى بن سعيد:

مالك عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، أن أبا موسى الأشعري أتى عائشة زوج رسول الله ﷺ فقال لها: «لقد شق على اختلاف أصحاب رسول الله ﷺ في أمر إنني لأعظم أن أستقبلك به، فقالت: ما هو؟ ما كنت سائلا عنه أملك فسלني عنه؛ فقال: الرجل يصيب أهله ثم يكسل ولا ينزل، فقالت: إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل، فقال أبو موسى: لا أسأل عن هذا أحدا بعدك أبدا» (٥٥٢).

هكذا هذا الحديث موقوفاً في الموطأ عند جماعة الرواة، وقد روى عن أبي قرّة عن مالك مرفوعاً ما حدثناه خلف بن القاسم، حدثنا أبو الحسن علي بن محمد بن أحمد المقدسي بمضى في مسجد الخيف إملاءً من حفظه، قال: حدثنا أبو سعيد الخدري، حدثنا علي بن زياد اللخمي، حدثنا أبو قرّة، قال: ذكر مالك بن أنس، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، عن أبي موسى، عن عائشة، أن النبي ﷺ قال: «إذا التقى الختانان وجب الغسل»^(٥٥٣) وهذا خطأ، والصواب ما في الموطأ، وهذا الحديث يدخل في المسند بالمعنى والنظر لأنه محال أن ترى عائشة نفسها في رأيها حجة على غيرها من الصحابة في حين اختلافهم في هذه المسألة النازلة بينهم، ومحال أن يسلم أبو موسى لعائشة قولها من رأيها في مسألة قد خالفها فيها من الصحابة غيرها برأيه؛ لأن كل واحد ليس بحجة على صاحبه عند التنازع؛ لأنهم أمروا إذا تنازعوا في شيء أن يردوه إلى كتاب الله وسنة رسوله، وهذا يدل على أن تسليم أبي موسى لعائشة في هذه المسألة إنما كان من أجل أن علم ذلك كان عندها عن رسول الله ﷺ فلذلك سلم لها، إذ هي أولى بعلم مثل ذلك من غيرها؛ ومع ما ذكرناه من جهة الاستدلال، فقد روى هذا الحديث عن عائشة عن النبي ﷺ مسنداً؛ وروى أن سعيد بن المسيب دخل مع أبي موسى على عائشة في هذه القصة، فبان بذلك حقيقة قولنا وصحة استدلالنا - وبالله التوفيق.

وأخبرنا عبد الوارث، وأحمد بن قاسم، قالوا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا الحارث بن أبي أسامة، قال: حدثنا يحيى بن أبي بكير، قال: حدثنا زائدة قال: حدثنا علي بن زيد بن جدعان عن سعيد بن المسيب قال: نازع أبو موسى ناساً من الأنصار، فقالوا: الماء من الماء، قال سعيد: فانطلقت أنا وأبو موسى حتى دخلنا على عائشة، فقال لها أبو موسى الذي تنازعوا فيه، فقالت عائشة: عندي الشفاء من ذلك، قال رسول الله ﷺ «إذا جلس الرجل بين الشعب الأربع وألصق الختان بالختان فقد وجب الغسل»^(٥٥٤).

= موسى جـ ٢٧٢/١ بنحوه. وأخرجه أحمد ١٣٥ عن عائشة. والترمذي ١٨٢/١ عن عائشة في كتاب الطهارة، باب ٨٠ «إذا التقى الختانان وجب الغسل».

(٥٥٣) أخرجه البغوي بشرح السنة ٥/٢ عن عائشة. والبخاري في تاريخه ١٨٢/٦ عن عائشة. والبيهقي بالسنن الكبرى ١٦٣/١ عن أبي هريرة. والخطيب في تاريخه ٣١١/١ عن عمرو. وأحمد ٢٣٩ عن عائشة.

(٥٥٤) أخرجه النسائي ١١٠/١ عن أبي هريرة، باب وجوب الغسل باللقاء الختاني. والبخاري في كتاب الغسل، باب إذا التقى الختانان، عن أبي هريرة ١٣٣/١. وابن ماجه برقم ٦١٠ عن أبي هريرة في كتاب الطهارة، باب وجوب الغسل جـ ٢٠٠/١. ومسلم في كتاب =

وروى هشام وشعبة عن قتادة عن الحسن عن أبي رافع، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ مثله سواء، ذكره البخاري من طريق هشام، ثم قال: تابعه عمرو بن شعبة. وقد حدثناه عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد ابن زهير، حدثنا مسلم بن إبراهيم، حدثنا شعبة وهشام، عن قتادة، عن الحسن، عن أبي رافع، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: إذا قعد بين شعبها الأربع ولزق الختان بالختان فقد وجب الغسل.

وحدثنا سعيد بن نصر، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا ابن وضاح، حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا أبو معاوية، عن حجاج، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا التقى الختانان وتوارت الحشفة فقد وجب الغسل» (٥٥٥). وحدثنا عبدالوارث بن سفيان، وأحمد بن قاسم، قالا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، والحاترث بن أبي أسامة، قالا: حدثنا عفان بن مسلم، قال: حدثنا همام، وأبان، قالا: حدثنا قتادة، عن الحسن، عن أبي رافع، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «إذا قعد بين شعبها الأربع وأجهد نفسه، فقد وجب الغسل - أنزل أو لم ينزل» (٥٥٦).

قال أحمد بن زهير: سئل يحيى بن معين، عن أبان وهمام، أيهما أحب إليك؟ فقال: كان يحيى بن سعيد يروى عن أبان وكان أحب إليه، وأما أنا فهمام أحب إلي، وكلاهما ثقة.

أخبرنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا إبراهيم بن عبدالرحيم، حدثنا عفان، قال: حدثنا حماد بن سلمة، قال: حدثنا ثابت، عن عبد الله بن رباح، عن عبدالعزيز بن النعمان، عن عائشة، قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا التقى الختانان اغتسل» (٥٥٧).

=الحيض برقم ٨٧ عن أبي هريرة ج ٢٧١/١ كتاب الحيض، باب وجوب الغسل بالتقاء الختانين. والدارقطني ١١٣/١ عن أبي هريرة. والبيهقي بشرح السنة ٤/٢ عن أبي هريرة. وابن خزيمة برقم ١/٢٢٧ عن أبي موسى ص ١١٤.

(٥٥٥) أخرجه ابن ماجه برقم ٦١١ عن ابن عمرو في كتاب الطهارة، باب وجوب الغسل بالتقاء الختانين. وأحمد ١٧٨/٢ عن ابن عمرو. وابن أبي شيبة ٨٩/١ عن ابن عمرو. وذكره الزيلعي في نصب الراية ٨٤/١ وعزاه لابن وهب في مسنده، عن ابن عمرو.

(٥٥٦) أخرجه أبو داود برقم ٢١٦ عن أبي هريرة ج ٥٤/١ في كتاب الطهارة، باب في الإكسال. والبيهقي برقم ١٦٣/١ عن أبي هريرة. والنسائي ١١١/١ عن أبي هريرة في كتاب الطهارة، باب الغسل بالتقاء الختانين. والدارقطني ١١٣/١ عن أبي هريرة.

(٥٥٧) أخرجه البيهقي بشرح السنة ٥/٢ عن عائشة. والبخاري في تاريخه ٣١١/١ عن ابن عمرو.

وقال فيه سليمان بن حرب، عن حماد بن سلمة بإسناده هذا أن النبي ﷺ قال: «إذا التقى الختانان وجب الغسل» (٥٥٨).

قال أبو عمر: هذا إسناده كله ثقة، عن ثقة، لا أعلم فيه علة، إلا أن البخاري قال: لا أعلم لعبد العزيز بن النعمان - سماعا من عائشة.

وحدثنا سعيد بن نصر، وعبد الوارث بن سفيان، قالا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا عبد الله بن روح، قال: حدثنا عثمان بن عمر، قال: أخبرنا عبيد الله بن زياد، عن عطاء، قال: قالت عائشة: إذا التقى الختانان، فقد وجب الغسل، قد كنت أنا ورسول الله ﷺ نفعله فنغتسل.

ورواه أبو الزبير، عن جابر، عن أم كلثوم، عن عائشة مثله مرفوعا. ورواه القاسم ابن محمد عن عائشة.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان - قراءة مني عليه - أن قاسم بن أصبغ حدثهم، قال: حدثنا عبيد بن عبد الواحد، قال: حدثنا علي بن المديني، قال: حدثنا الوليد بن مسلم، قال: حدثنا الأوزاعي، قال: حدثني عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة، قالت: إذا جاوز الختان الختان، فقد وجب الغسل، فعلته أنا ورسول الله ﷺ فاغتسلنا.

قال أبو عمر: تسليم أبي موسى لعائشة في هذه المسألة دليل على صحة رفعها إلى النبي ﷺ؛ لأن مثل هذا لا يقال من جهة الرأي، وكذلك قطعها رضى الله عنها بصحة ذلك؛ ألا ترى إلى توبيخها لأبي سلمة في ذلك.

روى مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه قال: «سألت عائشة ما يوجب الغسل؟ فقالت: هل تدري ما مثلك يا أبا سلمة مثل الفروج يسمع الديكة تصرخ فيصرخ معها، إذا تجاوز الختان الختان فقد وجب الغسل» (٥٥٩).

قال أبو عمر: على هذا القول جمهور أهل الفتوى بالحجاز والعراق والشام ومصر،

= وأحمد ٢٣٩/٦ عن عائشة. والبيهقي بالسنن الكبرى ١/١٦٣ عن أبي هريرة. والخطيب في تاريخه ١/٣١١ عن ابن عمرو. وأحمد ٢٣٩/١ عن عائشة.

(٥٥٨) أخرجه البغوي بشرح السنة ٥/٢ عن عائشة. والبخاري في تاريخه ١/١٨٢ عن عائشة. والبيهقي بالسنن الكبرى ١/١٦٣ عن أبي هريرة. والخطيب في تاريخه ١/٣١١ عن ابن عمرو. وأحمد ٢٣٩/٦ عن عائشة.

(٥٥٩) أخرجه البيهقي بالسنن ١/١٦٦ عن ابن عمرو، وعائشة.

وإليه ذهب مالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم والليث بن سعد والأوزاعي والثوري وأحمد بن حنبل وإسحاق وأبو ثور وأبو عبيد والطبري (٥٦٠) واختلف أصحاب داود في هذا المسألة، فبعضهم قال بما عليه الفقهاء والجمهور على ما وصفنا من إيجاب الغسل بمجاورة الختان الختان، ومنهم من قال: لا غسل عليه إلا بإنزال الماء الدافق، وجعل في الإكسال الوضوء؛ واحتج من ذهب هذا المذهب بما حدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا بكر بن حماد، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا يحيى القطان، عن هشام بن عروة، قال: أخبرني أبي، قال: أخبرني أبو أيوب الأنصاري، قال: أخبرني أبي بن كعب، قال: «يارسول الله، إذا جامع الرجل المرأة فلم ينزل، قال: يغسل ما مس المرأة ثم يتوضأ ويصلي» (٥٦١). وذكره البخاري عن مسدد بإسناده مثله سواء.

وذكره عبدالرزاق عن ابن جريج، قال: حدثني هشام بن عروة - بإسناده مثله - حرفا بحرف، وهذا حديث صحيح من جهة الإسناد إلا أن حديث عائشة يعارضه؛ لأن مثلها لا يجهل الحكم في هذا المعنى، وأيضا فإن حديث أبي بن كعب - هو نفسه واه من جهة رجوع أبي بن كعب عن القول به، وهو الذي رواه، ولو كان عنده غير منسوخ لما رجع عنه؛ لأن ما لم ينسخ من الكتاب والسنة لا يجوز تركه بوجه من الوجوه، وقد كان هشام بن عروة يقول: به؛ ذكر عبدالرزاق عن مظهر، قال: سمعت هشام بن عروة، يقول لقد أصبت فأكسلت ولم أنزل فما اغتسلت.

وذكر عبدالرزاق أيضا عن الثوري، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أبي أيوب الأنصاري، عن أبي بن كعب أنه سمع النبي ﷺ يقول: «إذا جامع أحدكم فأكسل فليتوضأ وضوءه للصلاة» (٥٦٢).

قال أبو عمر: من روى هذا الحديث عن أبي بن كعب، عن النبي ﷺ لزمه القول به، وعساه لم يبلغه رجوع أبي بن كعب عنه، وأما رجوع أبي بن كعب عن ذلك، فروى مالك في موطئه عن يحيى بن سعيد، عن عبدالله بن كعب مولى عثمان بن عفان،

(٥٦٠) الإفصاح لابن هيرة ص ١٦.

(٥٦١) أخرجه البيهقي، عن أبي بن كعب في السنن الكبرى ١/١٦٤. وأحمد ٥/١١٣ عن أبي بن كعب. وذكره في بدائع السنن وترتيب مسند الشافعي والسنن ١/٣٥ برقم ٩٥ عن أبي بن كعب.

(٥٦٢) أخرجه عبدالرزاق بالمصنف برقم ٩٥٨ ج ١/٢٥٠ عن أبي أيوب. وأحمد ٥/١١٤ عن أبي ابن كعب.

«أن محمود بن لبيد الأنصاري سأل زيد بن ثابت عن الرجل يصيب أهله ثم يكسل ولا ينزل، فقال زيد: يغتسل، فقال محمود بن لبيد: إن أبي بن كعب كان لا يرى الغسل، فقال زيد: إن أبيًا نزع عن ذلك قبل أن يموت» (٥٦٣).

وأخبرنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا مطلب بن شبيب، قال: حدثني عبد الله بن صالح، قال: حدثنا الليث، قال: حدثني عقيل، عن ابن شهاب، عن سهل بن سعد، قال: حدثني أبي بن كعب - «أن الفتيا التي كانوا يفتون بها قوهم: إنما الماء من الماء رخصة، كان رسول الله ﷺ أرخص فيها في أول الإسلام، ثم أمر بالغسل بعد»؛ فهذا بين في أن الماء من الماء منسوخ بالتقاء الختانين (٥٦٤).

وروى هذا الحديث معمر، عن الزهري، عن سهل بن سعد لم يتجاوزوه ولم يسمع الزهري هذا الحديث من سهل بن سعد.

حدثنا عبد الرحمن بن يحيى، قال: حدثنا أحمد بن سعيد، قال: حدثنا عبد الملك بن بحر، قال: سمعت موسى بن هارون يقول: كان الزهري إنما يقول في هذا الحديث؛ قال: سهل بن سعد - ولم يسمع الزهري هذا الحديث من سهل بن سعد، وقد سمع من سهل أحاديث، إلا أنه لم يسمع هذا منه؛ رواه ابن وهب عن عمرو بن الحارث، عن الزهري، قال: حدثني بعض من أَرْضَى، أن سهل بن سعد أخبره، قال موسى: ولعمري إن كان الزهري سمعه من أبي حازم فإن أبا حازم رضى، فقد روى أبو حازم هذا الحديث عن سهل بن سعد.

قال أبو عمر: أما رواية ابن وهب عن عمرو بن الحارث، عن الزهري في هذه القصة، فأخبرنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا أحمد بن صالح، قال: حدثنا ابن وهب، قال: أخبرني عمرو بن الحارث، عن ابن شهاب، قال: حدثني بعض من أَرْضَى، أن سهل بن سعد الساعدي أخبره، أن أبي بن كعب أخبره، أن رسول الله ﷺ «إنما جعل ذلك رخصة للناس في أول الإسلام ثم أمر بالغسل ونهى عن ذلك. قال أبو داود: يعنى الماء من الماء» (٥٦٥). قال أبو داود: وحدثنا محمد بن مهران البزار الرازي، قال: حدثنا مبشر الحلبي، عن محمد أبي غسان - وهو

(٥٦٣) أخرجه مالك في الموطأ برقم ٧٤ ج ١/٤٧ عن محمود بن لبيد. وأخرجه البيهقي بالسنن، عن محمود بن لبيد ١/١٦٦.

(٥٦٤) أخرجه البيهقي بالسنن ١/١٦٥ عن أبي. وأخرجه أبو داود بالسنن برقم ٢١٥ ج ١/٥٤، كتاب الطهارة، باب الإكسال.

(٥٦٥) أخرجه البيهقي بالسنن الكبرى ١/١٦٥ عن سهل بن سعد، عن أبي. وأبو داود بالسنن برقم ٢١٥ ج ١/٥٤ كتاب الطهارة، باب الإكسال، عن أبي.

ابن مطرف، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد، قال: حدثني أبي بن كعب «أن الفتيا التي كانوا يفتنون: الماء من الماء - كانت رخصة رخصها رسول الله ﷺ في بدء الإسلام، ثم أمر بالاغتسال بعد» (٥٦٦).

قال أبو داود: حدثني أحمد بن صالح، قال: حدثنا ابن وهب، قال: أخبرني عمرو ابن الحارث، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة، عن أبي سعيد الخدري، أن رسول الله ﷺ قال: «الماء من الماء» وكان أبو سلمة يفعل ذلك، وهذا إسناد صحيح من جهة النقل الثابت، ولكنه يحتمل التأويل؛ لأن قوله: «الماء من الماء» - ليس فيه ما يدفع الماء من التقاء الختانين؛ لأن من أوجب من التقاء الختانين يقول: «الماء من الماء»؛ ومن التقاء الختانين أيضا - زيادة الحكم وقد قيل: معنى الماء من الماء في الاحتلام لا في اليقظة، وهذا مجتمع عليه فيمن رأى أنه يجامع ولم ينزل أنه لا غسل عليه؛ وهذا لعمرى تأويل محتمل في «الماء من الماء» لولا أن بعضهم يروى حديث أبي بن كعب، وحديث أبي سعيد الخدري بغير هذا اللفظ، وذلك قوله: «إذا جامع أحدكم فأكسل أو أقحط فلا يغتسل، ولكن يتوضأ».

ذكر عبدالرزاق عن الثوري، عن الأعمش، عن ذكوان، عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أعجل أحدكم أو أقحط فلا يغتسل» (٥٦٧).

ورواه شعبة عن الحكم عن ذكوان أبي فلح عن أبي سعيد مثله. وهذا يحتمل أن يكون أعجل فلم يبلغ مجاوزة الختان، إلا أنه قد روى عن عثمان عن النبي ﷺ في ذلك: ما حدثناه سعيد بن نصر، وعبدالوارث بن سفيان، قالوا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا عبيد الله بن موسى، عن شيبان، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، أن عطاء بن يسار أخبره، أن زيد بن خالد الجهني بن عفان، قال: قلت: «أرأيت إذا جامع الرجل امرأته ولم يمن؟ قال عثمان: يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ويغسل ذكره، سمعته من رسول الله ﷺ، قال: وسأل عن ذلك عليا، والزبير، وطلحة، وأبي بن كعب، فأمروه بذلك» (٥٦٨).

(٥٦٦) أخرجه البيهقي بالسنن الكبرى ١/١٦٥ عن سهل بن سعد، عن أبي. وأبو داود بالسنن برقم ٢١٥ ج ١/٥٤، كتاب الطهارة، باب الإكسال، عن أبي.

(٥٦٧) أخرجه مسلم في كتاب الحيض برقم ٨٣ عن أبي سعيد ج ١/٢٧٠. وابن ماجه برقم ٦٠٦ كتاب الطهارة، باب الماء من الماء ص ١٩٩. وأحمد ٢١/٣ عن أبي سعيد الخدري. وابن أبي شيبة ٨٩/١ عن أبي سعيد الخدري. وذكره بالكنز برقم ٢٧٤١١ وعزاه لابن أبي شيبة، عن أبي سعيد.

(٥٦٨) أخرجه البخاري، عن أبي سعيد ٩٣/١ كتاب الطهارة، باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين.

وذكره البخاري عن سعد بن حفص، قال: وحدثنا النفيلي، عن شيبان بإسناده مثله سواء إلى آخره.

ورواه حسين المعلم كما رواه شيبان عن يحيى سواء، وهو حديث انفرد به يحيى بن أبي كثير، وقد جاء عن عثمان، وعلى وأبي بن كعب ما يدفعه من نقل الثقات الأثبات ويعارضه؛ وقد دفعه جماعة، منهم: أحمد بن حنبل وغيره؛ وقال علي بن المديني: هو حديث شاذ، وقد أفتى عثمان، وعلى، وأبي بخلافه قال يعقوب بن شيبة: سمعت علي ابن المديني وذكر حديث يحيى بن أبي كثير هذا فقال: إسناده جيد، ولكنه حديث شاذ.

قال: وقد روى عن عثمان، وعلى، وأبي بن كعب، أنهم أفتوا بخلافه؛ قال يعقوب ابن شيبة: «وهو حديث منسوخ كان في أول الإسلام ثم جاء بعد عن النبي ﷺ أنه أمر بالغسل من مس الختان الختان - أنزل أم لم ينزل» (٥٦٩).

قال أبو عمر: روى مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، أن عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعائشة زوج رسول الله ﷺ كانوا يقولون: إذا مس الختان الختان، فقد وجب الغسل. وهذا هو الصحيح عن عثمان من نقل الثقات الأئمة الحفاظ.

وذكر عبدالرزاق عن معمر، عن ابن المسيب، قال: كان عمر، وعثمان، وعائشة، والمهاجرون الأولون، يقولون: إذا مس الختان الختان، فقد وجب الغسل. وعلى أن لفظ حديث عثمان المرفوع ليس فيه تصريح لمجاوزة الختان الختان، وهو محتمل التأويل الذي ذكرناه في حديث أبي سعيد.

وقال الأثرم: قلت لأحمد بن حنبل: حديث حسين المعلم، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن عطاء بن يسار، عن زيد بن خالد، قال: سألت خمسة من أصحاب رسول الله ﷺ: عثمان بن عفان، وعلى بن أبي طالب، وطلحة، والزبير، وأبي بن كعب، فقالوا: الماء من الماء فيه علة تدفعه بها، قال: نعم. بما يروى عنهم من خلافه، قلت: عن عثمان، وعلى، وأبي بن كعب؟ قال: نعم؛ قال أحمد بن حنبل: الذي أرى إذا جاوز الختان الختان، فقد وجب الغسل، قيل له: قد كنت تقول غير هذا؟ فقال: ما أعلمني قلت: غير هذا قط، قيل له: قد بلغنا ذلك عنك، قال: الله المستعان.

قال أبو عمر: قد تكلم في حديث أبي سلمة للاختلاف عنه فيه، لأن ابن شهاب يرويه عن أبي سلمة عن أبي سعيد، ويحيى بن أبي كثير يرويه عن أبي سلمة، عن عطاء ابن يسار، عن زيد بن خالد، عن عثمان؛ ومن أهل العلم بالحديث من جعلهما حديثين وصححهما وهو الصواب لأن حديث أبي سعيد روى من وجوه عن أبي سعيد، فهو غير حديث عثمان بلا شك - والله الموفق للصواب.

وأما الروايات عن الصحابة ومن بعدهم في هذا الباب، فمنها: ما ذكر عبدالرزاق، عن الثوري، عن جابر، عن الشعبي، قال: حدثني الحارث، عن علي، وعلقمة، عن عبد الله بن مسعود، ومسروق، عن عائشة، قالوا: إذا جاوز الختان الختان، فقد وجب الغسل. قال مسروق: وكانت أعلمهم بذلك - يعني عائشة.

وعن معمر، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، أن عليا قال: كما يجب منه الحد كذلك يجب منه الغسل؛ وعن محمد بن مسلم، عن عمرو بن دينار، عن أبي جعفر، أن عليا، وأبا بكر، وعمر قالوا: «ما أوجب الخدين الرجم والجلد أوجب الغسل» (٥٧٠). وعن علي، وشريح، قالوا: أيوجب الحد ولا يوجب قدحا من ماء.

وعن ابن جريج، وعبد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، قال: إذا جاوز الختان الختان وجب الغسل.

وعن الثوري، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، أن ابن مسعود سئل عن ذلك، فقال: إذا بلغت ذلك اغتسلت. قال سفيان: والجماعة على الغسل.

قال أبو عمر: ذكر ابن خواز بندا أن إجماع الصحابة انعقد على إيجاب الغسل من التقاء الختاتين، وليس ذلك عندنا كذلك؛ ولكننا نقول: إن الاختلاف في هذا ضعيف، وأن الجمهور الذين هم الحجة على من خالفهم من السلف والخلف انعقد إجماعهم على إيجاب الغسل من التقاء الختاتين ومجاوزة الختان الختان، وهو الحق - إن شاء الله؛ وكيف يجوز القول بإجماع الصحابة في شيء من هذه المسألة مع ما ذكرناه في هذا الباب مع ما ذكره عبدالرزاق، عن ابن عيينة، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن زيد بن خالد، قال: سمعت خمسة من المهاجرين الأولين، منهم علي بن أبي طالب، فكلهم قال: الماء من الماء.

قال عبدالرزاق: وأخبرنا مجاهد، عن أبيه، قال: «اختلف المهاجرون والأنصار فيما يوجب الغسل، فقالت طائفة الأنصار: الماء من الماء، وقال المهاجرون: إذا مس الختان

الختان وجب الغسل؛ فحكم بينهم على بن أبي طالب - واختصموا إليه، فقال على: أرأيتم لو رأيتم رجلا يدخل ويخرج، أيجب عليه الحد؟ قالوا: نعم، قال: فيوجب الحد ولا يوجب صاعا من ماء ففضى للمهاجرين، فبلغ ذلك عائشة، فقالت: ربما فعلنا ذلك أنا ورسول الله ﷺ فقمنا واغتسلنا^(٥٧١) قال: أخبرنا ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، قال: أخبرني إسماعيل الشيباني على امرأة رافع بن خديج كان لا يغتسل إلا إذا أترك الماء وكان إسماعيل قد خلف على امرأة رافع؛ قال: وأخبرنا ابن جريج، قال: أخبرني عمرو بن دينار، عن عبيد الله بن أبي عياض، عن أبي سعيد الخدري، أنه قال: الماء من الماء.

قال: وأخبرنا ابن جريج، قال: قال لي عطاء: سمعت ابن عباس يقول: الماء من الماء.

قال: وأخبرنا ابن عيينة، عن عمرو، عن عطاء، عن ابن مسعود - مثله.

قال أبو عمر: عطاء لم يسمع من ابن مسعود، وقد قدمنا بإسناد صحيح عن ابن مسعود خلاف هذا، وأما أصحاب داود فاختلفوا في هذه المسألة: فطائفة منهم قالت بما عليه جمهور الفقهاء من إيجاب الغسل إذا التقى الختانان، ومنهم من أبى ذلك وقال: لا غسل إلا بالإنزال، وهو المشهور عن داود؛ واحتج من ذهب مذهبه في ذلك بأن الحديث عن رسول الله ﷺ بذكر الماء من الماء - أثبت من جهة النقل، رواه أبي بن كعب، وعثمان بن عفان، وأبو سعيد الخدري، وغيرهم عن النبي ﷺ أنه قال: في الإكسال الوضوء، وفي الإنزال الغسل. قالوا: وعلى ذلك جماعة الأنصار وجمهورهم، ومن المهاجرين: على، وابن عباس، وعثمان، وغيرهم؛ وضعفوا حديث على في إيجاب الغسل من التقاء الختانين؛ لأنه يدور على جابر الجعفي، والحارث الأعور - وهما ضعيفان، وقالوا: حديث عثمان المسند أولى بالمصير إليه مما روى عنه في ذلك؛ لأن الحديث عليه حجة، وليس هو على الحديث حجة؛ وإنما يسوغ ما ذهب إليه راوى الحديث إذا لم يدفعه، فأما إذا دفعه فالحجة في المسند؛ ولهم في هذا المعنى كلام طويل تركته، قالوا: رجوع أبي بن كعب عن ذلك لا يصح؛ لأن خبر زيد بن ثابت وأبى في ذلك يدور على عبد الله بن كعب، ولم يصح له سماع من زيد بن ثابت؛ وإنما يروى عن خارجة بن زيد، وهو أيضا غير مشهور بنقل العلم؛ وخبر ابن شهاب في ذلك لم يسمعه من سهل بن سعد، ولا يدري من بينهما على صحة؛ قالوا: وأقل أحوال هذه المسألة أن تتكافأ فيها الحجج وتتعارض فيها الآثار، فيرجع حينئذ إلى ظاهر كتاب الله، وليس في كتاب الله إيجاب الغسل إلا على من كان جنبا - ولا جنب إلا الذي ينزل الماء الدافق، قالوا: ووجه آخر أن الفرائض لا تجب إلا بيقين، ولا يقين في هذه المسألة إلا على قول

من لم يوجب الغسل إلا بإنزال الماء، وهو الاتفاق الذى يقطع عليه ويستيقن - وبالله التوفيق.

قال أبو عمر: لا مدخل عند أولى الألباب من العلماء للنظر عند ثبوت الأثر، وما ادعاه هؤلاء من ثبوت حديث الماء من الماء، فقد مضى الجواب عن ذلك، وعلة حديث أبي بينة لرجوعه عن الفتيا به، ومعلوم أنه لا يجوز أن يدع الناسخ ويأخذ المنسوخ، ولا حجة فى حديث أبي أيوب؛ لأنه إنما يرويه عن أبي بن كعب؛ وحديث أبي سعيد وغيره يحتمل أن يكون أكسل ولم يجاوز الختان الختان، فهذا فيه الوضوء للملامسة والمباشرة؛ ولا يصح عن المهاجرين ما ذكر، بل الصحيح عنهم غير ما وصف على ما تقدم عنهم فى هذا الباب؛ وحديث عثمان المرفوع لا يصح؛ لأنه لو صح عن عثمان - وعنده ما خالف - وقد كان يفتى بخلافه، وكل خبر مروي فى الماء من الماء، يحتمل التأويل على ما وصفنا فى هذا الباب، وخبر ابن هشام عن سهل عندنا صحيح لرواية أبي حازم له، وموضع ابن شهاب موضعه، وعبد الله بن كعب معروف، روى عنه يحيى ابن سعيد، ومحمد بن إسحاق، وغيرهما، وقد مضى القول فى هذه المعانى مبسوطا لمن تدبرها؛ وأما ما رجحوه من الاحتياط فى ترك إيجاب الفرض إلا بيقين، فإنه يدخل عليهم أن الصلاة لا تجب أن تؤدى إلا بطهارة مجتمع عليها، وقد أجمعنا على أن الجامع إذا أكسل ولم ينزل، فقد وجبت عليه الطهارة، وصار فى حالة لا يدخل معها فى الصلاة حتى يطهر؛ وأجمعوا أن الغسل طهارة له - إن فعله، ولم يجمعوا على أن الوضوء طهارة له، فالواجب على الاحتياط القول بالغسل - إن شاء الله، والأحوط الصحيح فى هذا ما جاء عن عائشة مرفوعا وموقوفا، وعلى حديثها المدار فى هذا الباب؛ وحديث أبي هريرة مثله، ولا يصح فيه دعوى إجماع الصحابة، وقد يقرب فيه دعوى إجماع من دونهم إلا من شذ من لا يعد خلافا عليهم، ويلزمهم الرجوع إليهم؛ والقول بأن لا غسل من التقاء الختانيين شذوذ، وقول عند الجمهور الفقهاء مهجور مرغوب عنه ومعيب؛ والجماعة على الغسل - وبالله التوفيق.

١٢- باب وضوء الجنب إذا أراه النوم أو الأكل قبل الاغتسال

٤٤ - حديث حادى عشر لعبد الله بن دينار عن ابن عمر:

مالك، عن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر، قال: «ذكر عمر بن الخطاب لرسول الله ﷺ أنه تصيبه جنابة من الليل، فقال له رسول الله ﷺ: «توضأ، واغسل ذكرك، ثم نم» (٥٧٢).

هكذا هو في الموطأ عند أكثر الرواة، وروته طائفة عن مالك، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، أن عمر قال: يا رسول الله - والمعنى سواء.

ورواه إسحاق بن عيسى الطباع، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، أن عمر قال: يا رسول الله، وتابعه قوم؛ والحديث لمالك عن عبد الله بن دينار ونافع، جميعاً عن ابن عمر؛ لأنه قد رواه عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، جماعة، منهم: الطباع، وخالد ابن مخلد القطواني، وعبدالرحمن بن غزوان، وابن عبدالحكم.

وقد روى أيضاً عن ابن عفير، وابن بكير، مثل ذلك، ولكن المحفوظ فيه عند العلماء حديث مالك، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر؛ وحديث نافع عندهم كالمستغرب.

حدثنا خلف بن قاسم، حدثنا أحمد بن محمد بن الحسين، حدثنا أبو أمية محمد بن إبراهيم الطرسوسي، حدثنا خالد بن مخلد القطواني، حدثنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال عمر بن الخطاب: يا رسول الله، أينام أحدنا وهو جنب؟ قال: نعم إذا توضأ.

وحدثنا خلف، حدثنا أحمد بن الحسين بن إسحاق، حدثنا يحيى بن أيوب بن بادي، حدثنا أحمد بن صالح، حدثنا إسحاق بن عيسى، حدثنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر فذكره.

في هذا الحديث الوضوء للجنب عند النوم، وغسل الذكر مع الوضوء أيضاً.

وقد اختلف العلماء في إيجاب الوضوء عند النوم على جنب، فذهب أهل الظاهر إلى إيجاب الوضوء عند النوم، وذهب أكثر الفقهاء إلى أن ذلك على الندب والاستحسان لا على الوجوب؛ وذهبت طائفة إلى أن الوضوء المأمور به الجنب هو غسل الأذى منه، وغسل ذكره ويديه.

وقال مالك: لا ينام الجنب حتى يتوضأ وضوءه للصلاة، قال: وله أن يعاود أهله ويأكل قبل أن يتوضأ، إلا أن يكون في يده قدر فيغسلها، قال: والحائض تنام قبل أن تتوضأ، وقول الشافعي في هذا كله نحو قول مالك.

=الحيض برقم ٢٥ ج ٢٤٩ عن ابن عمر. والنسائي في كتاب الطهارة ١/١٤٠ عن ابن عمر. وأبو داود برقم ٢٢١ ج ١/٥٥ برقم ٢٢١ عن ابن عمر في كتاب الطهارة، باب الجنب ينام. وأحمد ٢/٦٤ عن ابن عمر. والبيهقي بالسنن الكبرى ١/١٩٩ عن ابن عمر. والبغوي بشرح السنة ١/٣٢٩ عن علي.

وقال أبو حنيفة وأصحابه الثوري: لا بأس أن ينام الجنب على غير وضوء، وأحب إليهم أن يتوضأ، قال: فإذا أراد أن يأكل مضمض وغسل يديه، وهو قول الحسن بن حي.

وقال الأوزاعي: الحائض والجنب إذا أراد أن يطعما غسلأ أيديهما.

وقال الليث: لا ينام الجنب حتى يتوضأ، رجلا كان أو امرأة.

قال أبو عمر: اختلفت الآثار في هذا، ففي حديث ابن عمر هذا الأمر بالوضوء وغسل الذكر للجنب عند النوم، إلا أن في حديث مالك هذا: توضأ واغسل ذكره، ثم نم. وهذا محتمل للتقديم والتأخير، كأنه قال: اغسل ذكره وتوضأ ثم نم، ويحتمل أن يكون لما كان الوضوء للجنب لا يرفع له الحدث عنه، لم يبال أكان غسل ذكره قبل أو بعد؛ لأنه ليس بوضوء ينقضه الحدث؛ لأن ما هو فيه من الجنابة أكثر من ذكره، وجملة القول في هذا المعنى أن الواو لا توجب رتبة، ولا تعطى تعقيبا.

وقد روى هذا الحديث عن عبد الله بن دينار و الثوري وغيره، فقدموا غسل الذكر في اللفظ على الوضوء، وجاءوا بلفظ لا إشكال فيه.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، وأحمد بن قاسم بن عبد الرحمن، قالا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا الحارث بن أبي أسامة، قال: حدثنا أبو نعيم، قال: حدثنا سفيان، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، قال: سأل عمر النبي ﷺ فقال: إنه تصيبه الجنابة من الليل، فأمره أن يغسل ذكره ويتوضأ وضوءه للصلاة ثم يرقد.

وحدثنا سعيد بن نصر، وعبد الوارث بن سفيان، قالا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثني الحميد، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا عبد الله بن دينار، أنه سمع عبد الله بن عمر يقول: سأل عمر رسول الله ﷺ: «أينام أحدنا وهو جنب؟ فقال: نعم - إذا توضأ - ويطعم إن شاء» (٥٧٣).

حدثنا خلف بن قاسم، حدثنا أحمد بن محمد بن الحسين العسكري، حدثنا فهد بن سليمان، حدثنا القعنبى، حدثنا مالك، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن عمر، قال: قلت: يا رسول الله، أينام أحدنا وهو جنب؟ قال: نعم، إذا توضأ.

(٥٧٣) أخرجه مسلم في كتاب الحيض برقم ٢٣ عن ابن عمر في كتاب الوضوء، باب الوضوء للجنب إذا أراد أن ينام. والترمذي برقم ١٢٠ عن عمر ج ١/٢٠٦ كتاب الطهارة باب الوضوء للجنب إذا أراد أن ينام. وابن ماجه برقم ٥٨٥ ج ١/١٩٣ عن ابن عمر في كتاب الطهارة. وأحمد ١٧/١ عن ابن عمر، عن عمر. والحميد في مسنده ٢٩١/٢ برقم ٦٥٧. والبيهقي بالسنن ٢٠٠/١ عن عائشة في كتاب الطهارة، باب الجنب يريد النوم.

وفى هذا الباب أيضا حديث عائشة اختلف فى ألفاظه على الزهرى وغيره، وعند الزهرى فى ذلك حديثان، أحدهما عن أبى سلمة عن عائشة، والآخر عن عروة عن عائشة، فمن أصحاب الزهرى من يرويه، عن أبى سلمة، عن عائشة، قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة»^(٥٧٤)، وبعضهم يقول فيه عن الزهرى، عن أبى سلمة، عن عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ - إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة، وإذا أراد أن يأكل أو يشرب، يغسل يديه ثم يأكل أو يشرب إن شاء».

وقال بعضهم عنه فى حديثه عن عروة، عن عائشة، قالت: كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يأكل وهو جنب توضأ، وقال بعضهم: عنه عن عروة، عن عائشة، قالت: كان النبى ﷺ إذا أراد أن يأكل وهو جنب غسل كفيه.

حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا مسدد، وقتيبة قالوا: حدثنا سفيان، عن الزهرى، عن أبى سلمة، عن عائشة، أن النبى ﷺ كان إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة.

وأخبرنا محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال أخبرنا محمد بن عبيد بن محمد الكوفى، وحدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد ابن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا محمد بن الصباح، قال: حدثنا ابن المبارك، عن يونس، عن الزهرى، عن أبى سلمة، عن عائشة، أن رسول الله ﷺ «كان إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ، وإذا أراد أن يأكل غسل يديه»^(٥٧٥).

وأخبرنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا ابن أصبغ، قال: حدثنا مضر بن محمد، قال: حدثنا أبو الجهم الأزرق بن على المدينى، قال: حدثنا حسان بن إبراهيم، وأخبرنا محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا سويد بن نصر، قال: أخبرنا عبد الله - يعنى ابن المبارك، جميعا عن يونس، عن الزهرى، عن أبى، عن عائشة، «قالت: كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ» وإذا أراد أن يأكل أو يشرب غسل يديه ثم يأكل أو يشرب. واللفظ لحديث ابن المبارك، وحديث حسان بن إبراهيم مثله بمعناه.

(٥٧٤) أخرجه أبو عوانة ٢٧٨/١ عن عائشة. وأحمد ١٩٢/٦ عن عائشة. وأبو داود عن عائشة برقم ٢٤٢ ج ١/٥٦ كتاب الجنب متوضأ. والطحاوى فى شرح معانى الآثار ١٢٥/١ عن عائشة. والعقلى فى الضعفاء ١٩٤/٤ عن أنس.

(٥٧٥) أخرجه أبو داود برقم ٢٢٣ عن عائشة بلفظه ج ١/٥٦ كتاب الطهارة، باب الجنب يأكل.

وأخبرنا عبد الله بن محمد، قال: أخبرنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: روى هذا الحديث ابن وهب، عن يونس، عن الزهري؛ فجعل قصة الأكل قول عائشة، ورواه صالح بن أبي الأخضر كما قال ابن المبارك، إلا أنه قال: عن عروة أو أبي سلمة، ورواه الأوزاعي عن يونس، عن الزهري، عن النبي ﷺ كما قال ابن مبارك.

وأخبرنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، وأخبرنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا بكر بن حماد، قال: جميعاً: حدثنا مسدد، قال: حدثنا يحيى، عن شعبة، عن الحكم، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، أن النبي ﷺ كان إذا أراد أن ينام أو يأكل توضأ - تعنى وهو جنب - هذا لفظ أبي داود، ولفظ بكر، عن النبي ﷺ كان إذا أراد أن يأكل وهو جنب، توضأ مثل وضوئه للصلاة.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير قال: حدثنا أحمد بن حنبل، قال: حدثنا يحيى، قال: ترك شعبة حديث الحكم في الجنب إذا أراد أن يأكل.

وحدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا حماد قال: حدثنا عطاء الخراساني، عن يحيى بن يعمر، عن عمار بن ياسر، أن النبي ﷺ رخص للجنب إذا أكل أو شرب أو نام أن يتوضأ، قال أبو داود: بين يحيى وعمار في هذا الحديث رجل. قال: وقال على وابن عمر: الجنب إذا أراد أن يأكل توضأ.

وروى سفيان الثوري، عن أبي إسحاق، عن الأسود، عن عائشة، أن النبي ﷺ كان ينام وهو جنب ولا يمس ماء، قال سفيان: وهذا الحديث خطأ، ونحن نقول به.

قال أبو عمر: يقولون: إن الخطأ فيه من قبل أبي إسحاق؛ كأن إبراهيم النخعي روى عن الأسود، عن عائشة، قالت: كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة، وزاد فيه الحكم عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة: «إذا أراد أن يأكل أو ينام» (٥٧٦)

وقد روى هذا الحديث عن أبي إسحاق - جماعة بمعنى واحد، منهم: شعبة،

(٥٧٦) أخرجه مسلم: ٢٤٨/١ برقم ٢٢ كتاب الحيض، باب ٦ جواز نوم الجنب. وأبو داود في كتاب الطهارة، باب من قال إجنب يتوضأ ج ١/٥٦ برقم ٢٢٤ عن عائشة. والنسائي: ١٣٨/١ عن عائشة في كتاب الطهارة، باب وضوء الجنب إن أراد أن يأكل.

والأعمش والثوري، وإسماعيل بن أبي خالد، وشريك، وإسرائيل، وزهير بن معاوية؛ وأحسنهم له سياقة إسرائيل وزهير، وشعبة؛ لأنهم ساقوه بتمامه، وأما غيرهم فاختصروه، وممن اختصره الأعمش، والثوري، وشريك، وإسماعيل، قالوا كلهم: عن أبي إسحاق، عن الأسود، عن عائشة، قالت: كان رسول الله ﷺ يأتي بعض نساءه ثم يضجع ضجعة، قال: فقلت: من قبل أن يتوضأ؟ قالت: نعم، وقد تأول بعضهم في حديث شريك هذا أنها الهجعة التي كانت له قبل الفجر يستريح فيها من نصبه بالليل.

وأما حديث إسرائيل، وشعبة: فحدثنا أحمد بن فتح، قال: حدثنا بن إسحاق إبراهيم، قال: حدثنا أحمد بن خالد، قال: حدثنا علي بن عبدالعزيز، قال: حدثنا عبد الله بن رجاء، قال: حدثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن الأسود، قال: سألت عائشة عن صلاة النبي ﷺ بالليل فقالت: «كان ينام أول الليل ويقوم آخر الليل فيصلّي ما قضى له، فإذا صلى صلاته مال إلى فراشه، فإن كانت له حاجة إلى أهله أتى أهله ثم نام كهيئته لم يمّس ماء، حتى إذا سمع المنادي الأول، قالت: وثب، وما قالت: قام، فإن كان جنباً أفاض عليه الماء، وما قالت: اغتسل، وإن لم يكن جنباً توضأ وضوءه للصلاة ثم يصلي ركعتين ثم يخرج إلى المسجد» (٥٧٧).

وحدثنا أحمد بن فتح، قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم، قال: حدثنا أحمد بن خالد، قال: حدثنا علي بن عبدالعزيز، قال: أخبرنا مسلم بن إبراهيم، قال: حدثنا شعبة عن أبي إسحاق عن الأسود، قال: سألت عائشة عن صلاة رسول الله ﷺ قالت: «كان ينصرف من المسجد فيوتر بركعة، فإذا كانت له حاجة إلى أهله أتاهم ثم ينام؛ فإذا سمع الأذان أفاض عليه من الماء إن كان جنباً، وإلا توضأ ثم خرج إلى المسجد» (٥٧٨).

وكذلك رواه زهير بن معاوية، عن أبي إسحاق، عن الأسود، عن عائشة، أن النبي ﷺ «كان ينام أول الليل ويحيى آخره؛ ثم إن كانت له حاجة قضى حاجته ثم ينام قبل أن يمّس ماء؛ فإذا كان عند النداء الأول قام فأفاض الماء عليه، وإن نام جنباً توضأ وضوء الرجل للصلاة» (٥٧٩).

قال الطحاوي: قوله في هذا الحديث: قضى حاجته ثم ينام قبل أن يمّس ماء، معناه:

(٥٧٧) أخرجه البيهقي بالسنن الكبرى: ٢٠٢/١ عن عائشة.

(٥٧٨) أخرج أحمد بنحو معناه، عن عائشة ٣٦/٦، ٧٣، ١٠٤ قلت يا رسول الله أتناّم قبل أن

توتر؟ قال: يا عائشة إن عيني تنامان ولا ينام قلبي.

(٥٧٩) أخرجه البخاري: ١٢٢/٢ كتاب الصلاة، باب من نام أول الليل إلخ، عن عائشة.

قبل أن يغتسل، ليلاً يتضاد؛ كأنه قد أخبر في هذا الحديث أنه إذا كان جنباً توضأ ثم نام، وقد عارض قوم حديث ابن عمر، وعائشة - هذا - في الوضوء عند النوم بحديث سعيد بن الحويرث، عن ابن عباس «أن رسول الله ﷺ خرج من الخلاء، فأتى بطعام، فقالوا: ألا نأتيك بطهر؟ فقال: أصلى فأطهر، وبعضهم يقول فيه: فقليل له ألا تتوضأ؟ فقال: ما أردت الصلاة فأتوضأ» (٥٨٠).

حدثنا سعيد بن نصر، وعبد الوارث بن سفيان، قالوا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا عبد الله بن روح، قال: حدثنا عثمان بن عمر، قال: أخبرنا ابن جريج، قال: أخبرنا سعيد بن الحويرث، عن ابن عباس، «أن رسول الله ﷺ تبرز لحاجته، فأتى بعرق لحم فأكل منه، ولم يمس ماء، قال ابن جريج: فذكرته لعمر بن دينار فعرفه وزاد فيه: أنه قيل له: ألا تتوضأ؟ فقال: ما أردت الصلاة فأتوضأ» (٥٨١).

وحدثنا سعيد بن نصر، وعبد الوارث بن سفيان، قالوا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا الحميدى، حدثنا سفيان، عن عمرو، قال: سمعت سعيد بن الحويرث يقول: سمعت ابن عباس يقول: «كنا عند رسول الله ﷺ خرج من الغائط، فأتى بطعام، فقليل له: ألا تتوضأ؟ فقال: أصلى فأتوضأ؟» (٥٨٢).

ورواه أيوب، وحماد بن زيد، وغيرهما، عن عمرو بن دينار، بإسناده مثله، قالوا: ففي هذا الحديث: أن الوضوء لا يكون إلا لمن أراد الصلاة. وفي ذلك رفع للوضوء عند النوم وعند الأكل. قالوا: وقد يمكن أن يكون الوضوء المذكور عند النوم، هو التنظف من الأذى، وغسل اليدين، فلذلك يسمى وضوءاً في لسان العرب، قالوا: وقد كان ابن عمر لا يتوضأ عند النوم، الوضوء الكامل للصلاة، وهو روى الحديث وعلم مخرجه.

قال أبو عمر: قد ذكر الحفاظ في حديث عائشة المذكور في هذا الباب، كان رسول الله ﷺ لا ينام إذا كان جنباً حتى يتوضأ وضوءه للصلاة، وكذلك في حديث الثوري، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «يغسل ذكره ويتوضأ وضوءه للصلاة».

(٥٨٠) أخرجه أحمد ٣٥٩/١ عن ابن عباس. والدارمي ١٩٦/١ عن ابن عباس. والخطيب في تاريخ بغداد ٢٠٤/٨ عن ابن عباس. وأبو نعيم بالحلية ٣٣١/٨ عن ابن عباس.

(٥٨١) أخرجه أبو عوانة بالمسند ٢٧٤/١ عن ابن عباس.

(٥٨٢) أخرجه مسلم في كتاب الحيض برقم ١١٩ ج ٢٨٣/١ عن ابن عباس. وأبو نعيم بالحلية ٢٥٤/٦ عن ابن عباس. الحميدى في مسنده: ٢٢٥/١ حديث رقم ٤٧٩ عن عروة.

وهذا اللفظ يوجب أن يكون الوضوء السابغ الكامل للصلاة، وهى زيادة قصر عنها من لم يذكرها، وليس فى تقصير من قصر عن ذكر شىء من الأحكام حجة على من ذكره، وأولى الأمور - عندى - فى هذا الباب، أن يكون الوضوء للجنب عند النوم كوضوء الصلاة حسنا مستحبا، فإن تركه تارك، فلا حرج، لأنه لا يرفع به حدثه. وإنما جعلته مستحبا ولم أجعله سنة، لتعارض الآثار فيه عن النبى ﷺ، واختلاف ألفاظ نقلته، ولا يثبت ما كانت هذه حاله، سنة، وأما من أوجبه من أهل الظاهر، فلا معنى للاشتغال بقوله لشذوذه، ولأن الفرائض لا تثبت إلا بيقين - وبالله التوفيق.

١٣ - باب إعادة الجنب الصلاة وغسله إذا صلى ناسيا أنه جنب وغسله ثوبه

٤٥ - حديث ثالث لإسماعيل بن أبى حكيم مرسل:

مالك، عن إسماعيل بن أبى حكيم، عن عطاء بن يسار، أنه أخبره، «أن رسول الله ﷺ كبر فى صلاة من الصلوات، ثم أشار إليهم أن امكثوا، فذهب ثم رجع وعلى جلده أثر الماء» (٥٨٣) عطاء بن يسار هو أخو سليمان بن يسار، قال مصعب الزبيرى: كانوا أربعة أخوة: عطاء، وسليمان، وعبد الله، وعبد الملك، وهم موالى ميمونة زوج النبى ﷺ كاتبهم وكلهم أخذ عنها العلم.

قال أبو عمر: سليمان أفقهم، وعطاء أكثرهم حديثا، وعبد الله وعبد الملك قليلا الحديث؛ وكلهم ثقة رضى. وكان عطاء بن يسار من الفضلاء العباد العلماء، وكان صاحب قصص، ذكر على بن المدينى، عن يحيى بن سعيد القطان، عن هشام بن عروة، قال: ما رأيت قاصا أفضل من عطاء بن يسار، سمع عطاء بن يسار من أبى هريرة، وأبى سعيد، وابن عمر، وقيل: سمع ابن مسعود، وفى ذلك عندى نظر، وتوفى عطاء بن يسار سنة سبع وتسعين فيما ذكر الهيثم بن عدى، وأما الواقدى فقال: توفى عطاء سنة ثلاث ومائة وهو ابن أربع وثمانين سنة، وهذا عندنا أصح من قول الهيثم، وكان يكنى أبا يسار، وقيل أبو عبد الله، وقيل أبو محمد، فالله أعلم.

وهذا حديث منقطع، وقد روى متصلا مسندا من حديث أبى هريرة وحديث أبى بكرة أخبرنا عبد الله بن محمد، حدثنا عبد الحميد بن أحمد، حدثنا الخضر بن داود، حدثنا أبو بكر - يعنى الأثرم، قال: سألت أبا عبد الله - يعنى أحمد بن حنبل - رحمه الله - عن حديث أبى بكرة، «أن النبى ﷺ أشار أن امكثوا، فذهب ثم رجع وعلى جلده أثر

(٥٨٣) أخرجه البخارى فى كتاب الغسل، باب ١٧ إذا ذكر فى المسجد أنه جنب ج ١/١٢٨ عن أبى هريرة. ومسلم فى كتاب المساجد برقم ١٥٧، ١٥٨ ج ١/٤٢٢ عن أبى هريرة.

الغسل، فصلى بهم» (٥٨٤) ما وجهه؟ قال: وجهه أنه ذهب فاغتسل، قيل له: كان جنباً قال: نعم، ثم قال: يرويه بعض الناس أنه كبر، وبعضهم يقول: لم يكبر قيل له: فلو فعل هذا إنسان اليوم هكذا، أكنت تذهب إليه؟ قال: نعم.

قال أبو عمر: من طرق حديث أبي هريرة في هذا الحديث، ما ذكره الشافعي قال: أخبرنا الثقة، عن أسامة بن زيد، يعني الليث، عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ مثل معناه، يعني مثل معنى حديث مالك هذا عن إسماعيل بن أبي حكيم، قال الشافعي: وأخبرنا الثقة، عن حماد بن سلمة عن زياد الأعلم، عن الحسن، عن أبي بكرة، عن النبي عليه السلام مثله، قال: وأخبرنا الثقة، عن ابن عون، عن محمد بن سيرين، عن النبي ﷺ مثله.

قال أبو عمر: ذكر وكيع في مصنفه حديث أسامة بن زيد هذا، بإسناده مثله، ورواه أيوب وهشام، وابن عون عن ابن سيرين مثله، وهذا الحديث محفوظ من حديث الزهري مسنداً من رواية الثقات، منه: حدثناه محمد بن عبد الله بن حكيم، قال: أخبرنا محمد بن معاوية، قال: أخبرنا إسحاق بن أبي حسان الأنماطي، قال: أخبرنا هشام بن عمار، قال: أخبرنا عبد الحميد بن حبيب، قال: حدثنا الأوزاعي، قال: حدثنا الزهري، قال: أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن، أن أبا هريرة أخبره، قال: «أقيمت الصلاة فصف الناس صفوفهم، ثم خرج علينا رسول الله ﷺ فأقبل يمشي، حتى إذا قام في مصلاه ذكر أنه لم يغتسل فقال للناس: مكانكم، ثم رجع إلى بيته، فاغتسل، ثم خرج حتى قام في مصلاه، فكبر ورأسه ينطف» (٥٨٥).

وذكر أبو داود، من رواية معمر، ويونس بن يزيد، والزيدي، والأوزاعي، كلهم عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، مثله سواء بمعناه، وذكره البخاري، من رواية يونس، عن الزهري، مثله، ولم يذكر في هذا الحديث أنه كبر قبل أن يذكر، وإنما فيه أنه لما قام في مصلاه ذكر أنه لم يغتسل؛ فاحتمل أن يكون ذكر ذلك قبل أن يكبر، فأمرهم أن ينتظروه، فلو صح هذا لم يكن في هذا الحديث معنى يشكك فيه؛ لأن انتظارهم لو كان وهم في غير الصلاة، لم يكن في ذلك شيء يحتاج إليه في هذا الباب، واحتمل أن يكون قوله: فلما قام في مصلاه، أي قام في صلاته، فلما احتمل الوجهين كانت رواية من روى أنه كان كبر، يفسر ما أبهم من لم يذكر ذلك؛ لأن

(٥٨٤) ذكره في كنز العمال برقم ١٤ ٢٢٤ وعزاه لابن عساكر في تاريخ دمشق عن أبي بكرة.

(٥٨٥) أخرجه البخاري، عن أبي هريرة ٢٨/١ كتاب الغسل، باب إذا ذكر في المسجد أنه جنب.

الثقة من رواه مالك والشافعي، قالوا فيه: إنه كبير، ثم أشار إليهم أن امكثوا، وقد ظن بعض شيوخنا أن في إشارته إليهم أن امكثوا، دليلاً على أنه بنى بهم إذ انصرف إليهم؛ لأنه لم يتكلم، وهذا جهل وغلط فاحش، ولا يجوز عند أحد من العلماء أن يبنى على ما صنع وهو غير طاهر، وسنين هذا المعنى بعد في هذا الباب إن شاء الله.

وقد جاء في رواية الزهري: فقال لهم، وجاء في حديث أبي بكر: فأوماً إليهم، وكلامه وإشارته في ذلك سواء؛ لأنه كان في صلاة. حدثنا عبد الوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا جعفر بن محمد بن شاكر الصائغ، حدثنا عفان، حدثنا حماد بن سلمة، قال: أخبرنا زياد الأعلم، عن الحسن، عن أبي بكرة، قال: «كان رسول الله ﷺ يصلي بأصحابه، فأوماً إليهم أن امكثوا مكانكم، ثم دخل، ثم خرج ورأسه ينطف، فصلى».

وأخبرنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، حدثنا أبو داود، حدثنا موسى ابن إسماعيل، حدثنا حماد بن سلمة، عن زياد الأعلم، عن الحسن، عن أبي بكرة، «أن رسول الله ﷺ دخل في صلاة الفجر، فأوماً بيده أن مكانكم، ثم جاء ورأسه يقطر، فصلى بهم»، قال: وحدثنا عثمان بن أبي سلمة شيبه، قال: حدثنا يزيد بن هارون، قال: أخبرنا حماد بن سلمة بإسناده ومعناه، قال: «فكبر» وقال في آخره: «فلما قضى الصلاة»، قال: «إنما أنا بشر، وإنى كنت جنباً».

ففي هذا الحديث وحديث مالك أنه ذكر بعد دخوله في الصلاة، وفي حديث ابن شهاب أنه ذكر قبل أن يدخل في الصلاة.

قال أبو عمر: قوله في هذا الحديث: يصلي بأصحابه يصحح رواية من روى أنه كان كبير، ثم أشار إليهم أن امكثوا، وفي رواية الزهري في هذا الحديث أن رسول الله ﷺ كبر حين انصرف بعد غسله، فوجب أن تقبل هذه الزيادة أيضاً؛ لأنها شهادة منفردة أداها ثقة، فوجب العمل بها، هذا ما يوجب الحكم في ترتيب الآثار وتهذيبها، إلا أن هاهنا اعتراضات تعترض على مذهبنا في هذا الباب، قد نزع غيرنا بها، ونحن ذاكر ما يجب به العمل في هذا الحديث، على مذهب مالك، وغيره من العلماء، بعون الله إن شاء الله.

أما مالك رحمه الله، فإنه أدخل هذا الحديث في موطنه في باب إعادة الجنب غسله إذا صلى ولم يذكر، يعني حاله أنه كان جنباً حين صلى، والذي يجيء عندي على مذهب مالك من القول في هذا الحديث أنه لم يرد - رحمه الله، إلا الإعلام أن الجنب

إذا صلى ناسيا قبل أن يغتسل ثم ذكر، كان عليه أن يغتسل ويعيد ما صلى وهو جنب، وأن نسيانه لجنابته لا يسقط عنه الإعادة وإن خرج الوقت؛ لأنه غير متطهر، والله لا يقبل صلاة بغير طهور، لا من ناس، ولا من متعمد، وهذا أصل مجتمع عليه في الصلاة، أن النسيان، لا يسقط فرضها الواجب فيها، ثم أردف مالك حديثه المذكور في هذا الباب بفعل عمر بن الخطاب، أنه صلى بالناس وهو جنب ناسيا، ثم ذكر بعد أن صلى، فاغتسل وأعاد صلاته، ولم يعد أحد ممن خلفه، فمن فعل عمر رضى الله عنه أخذ مالك مذهبه في القوم، يصلون خلف الإمام الجنب، لا من حديث المذكور، والله أعلم.

وسنذكر وجه ذلك فيما بعد من هذا الباب، إن شاء الله.

وأما الشافعي فإنه احتج بهذا الحديث في جواز صلاة القوم خلف الإمام الجنب، وجعله دليلا على صحة ذلك، وأردفه بفعل عمر في جماعة الصحابة من غير نكير، ومما جاء عن علي رضى الله عنه، في الإمام يصلى بالقوم وهو على غير وضوء، أنه يعيد ولا يعيدون، ثم قال الشافعي: وهذا هو المفهوم من مذاهب الإسلام والسنن؛ لأن الناس إنما كلفوا في غيرهم، الأغلب، مما يظهر لهم أن مسلما لا يصلى على غير طهارة، ولم يكلفوا علم ما يغيب عنهم.

قال أبو عمر: أما قول الشافعي أن الناس إنما كلفوا في غيرهم الأغلب مما يظهر لهم، ولم يكلفوا علم ما غاب عنهم من حال إمامهم، فقول صحيح، إلا أن استدلاله بحديث هذا الباب على جواز صلاة القوم خلف الإمام الجنب، هو خارج على مذهبه في أحد قوليه الذي يجيز فيه إحرام المأموم قبل إمامه، وليس ذلك على مذهب مالك؛ لأن النبي ﷺ إذ كبر وهو جنب، ثم ذكر حاله، فأشار إلى أصحابه أن امكثوا، وانصرف، فاغتسل، لا يخلو أمره إذ رجع من أحد ثلاث وجوه:

إما أن يكون: بنى على التكبيرة التي كبرها وهو جنب، وبنى القوم معه على تكبيرهم، فإن كان هذا فهو منسوخ بالسنة والإجماع، فأما السنة فقوله ﷺ: «لا يقبل الله صلاة بغير طهور»^(٥٨٦) فكيف يبنى على ما صلى وهو غير طاهر، هذا لا يظنه ذو لب

(٥٨٦) أخرجه النسائي ٨٧/١ كتاب الطهارة، باب فرض الوضوء، عن أبي المليح، عن أبيه. والطبراني في الكبير ٢٠٧/١٨ عن عمران بن حصين. وأبو عوانة بالمسند ٢٣٦/١ عن أبي هريرة. وابن خزيمة بصحيحه برقم ٨ عن ابن عمر. والبعثي بشرح السنة ٣٢٩/١ عن أبي المليح، عن أبيه.

ولا يقوله أحد؛ لأن علماء المسلمين مجمعون على أن الإمام لا يبنى على شيء عمله في صلاته وهو على غير طهارة، وإنما اختلفوا في بناء المحدث على ما صلى وهو طاهر قبل حدثه في صلاته، وسند ذكر أقوالهم في ذلك، وفي بناء الراعي في آخر الباب، إن شاء الله.

حدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا محمد بن بكر، حدثنا أبو داود، حدثنا أحمد بن حنبل، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن همام بن منبه، عن أبي هريرة، قال، قال رسول الله ﷺ: «لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث، حتى يتوضأ»^(٥٨٧) وقد ذكرنا أسانيد قوله: «لا يقبل الله صلاة بغير طهور». في باب عبد الرحمن بن القاسم، والحمد لله.

والوجه الثاني: أن يكون رسول الله ﷺ حين انصرف بعد غسله، استأنف صلاته، واستأنفها أصحابه معه بإحرام جديد وأبطلوا إحرامهم معه، وقد كان لهم أن يعتدوا به، ولو استخلف لهم من يتم به، فهذا الوجه، وإن صح في مذهب مالك من وجه، فإنه يبطل الاستدلال به من هذا الحديث على جواز صلاة القوم خلف الإمام الجنب؛ لأنهم إذا استأنفوا إحرامهم فلم يصلوا وراء جنب، بل قد يستدل بمثل هذا، لو صح من أبطل صلاتهم خلفه، وهو خلاف قول مالك.

والوجه الثالث: أن يكون النبي ﷺ كبر محرما مستأنفا لصلاته وبنى القوم خلفه على ما مضى من إحرامهم، فهذا أيضا إن كان فيه النكته المجيزة لصلاة المأموم خلف الإمام الجنب لاستجرائهم واعتدادهم بإحرامهم خلفه لو صح، فإن ذلك أيضا لا يخرج على مذهب مالك من هذا الحديث؛ لأنه حينئذ يكون إحرام القوم في تلك الصلاة قبل إحرام إمامهم فيها، وهذا غير جائز عند مالك وأصحابه، لا يحتمل الحديث غير هذه الأوجه، ولا يخلو من أحدها، فلذلك قلنا إن الاستدلال بحديث هذا الباب على جواز صلاة القوم خلف الإمام الجنب ليس بصحيح على مذهب مالك، فتدبر ذلك، تجده كذلك، إن شاء الله.

وأما الشافعي: فيصح الاستدلال بهذا الحديث على أصله؛ لأن صلاة القوم عنده غير مرتبطة بصلاة إمامهم؛ لأن الإمام قد تبطل صلاته إذا كان على غير طهارة وتصح صلاة من خلفه، وقد تبطل صلاة المأموم وتصح صلاة الإمام بوجوه - أيضا - كثيرة،

(٥٨٧) أخرجه البخاري ٤١/٩ كتاب الحيل، باب في الصلاة، عن أبي هريرة. وأبو داود برقم ٦٠

ج ١٦١ عن أبي هريرة. وأحمد ٣١٨/٢ عن أبي هريرة. والبيهقي بالسنن الكبرى ٢٩٩/١

عن أبي هريرة.

فلهذا لم يكن عنده صلاتهما مرتبطة، ولا يضر عنده اختلاف نياتهما، لأن كلا يحرم لنفسه ويصلي لنفسه، ولا يحمل فرضاً عن صاحبه، فجائز عنده أن يحرم المأموم قبل إمامه، وإن كان لا يستحب له ذلك، وله على هذا دلائل قد ذكرها هو وأصحابه في كتبهم.

وأما اختلاف الفقهاء في القوم يصلون خلف إمام ناس لجنابته، فقال مالك، والشافعي وأصحابهما، والثوري، والأوزاعي: لا إعادة عليهم، وإنما الإعادة عليه وحده إذا علم اغتسل وصلى كل صلاة صلاها وهو على غير طهارة، وروى ذلك عن عمر، وعثمان، وعلي، على اختلاف عنه، وعليه أكثر العلماء، وحسبك بحديث عمر في ذلك «فإنه صلى بجماعة من الصحابة صلاة الصبح، ثم غدا إلى أرضه بالجرف، فوجد في ثوبه احتلاماً، فغسله، واغتسل، وأعاد صلاته وحده، ولم يأمرهم بإعادة» (٥٨٨). وهذا في جماعتهم من غير نكير، وقد روى عن عمر أنه أفتى بذلك، رواه شعبة، عن الحكم، عن إبراهيم، عن عمر في جنب صلى بقوم، قال: «يعيد ولا يعيدون» قال شعبة، وقال حماد: أعجب إلى أن يعيدوا، وقال أبو بكر الأثرم، حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا أبو خالد الأحمر، عن حجاج، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي في جنب صلى بالقوم، قال: يعيد ولا يعيدون، قال: وسمعت أبا عبد الله يعني أحمد بن حنبل، يقول: حدثنا هشيم، عن خالد بن مسلمة، قال: أخبرني محمد بن عمرو بن المصطلق، «أن عثمان بن عفان صلى بالناس صلاة الفجر فلما أصبح وارتفع النهار فإذا هو بأثر الجنابة فقال: كبرت والله، كبرت والله فأعاد الصلاة ولم يأمرهم أن يعيدوا» (٥٨٩).

وسمعت أبا عبد الله يقول: «يعيد ولا يعيدون»، وسألت سليمان بن حرب، فقال: إذا صح لنا عن عمر شيء اتبعناه «يعيد ولا يعيدون»، وذكر عن الحسن، وإبراهيم، وسعيد ابن جبير، مثله، وهو قول إسحاق، وداود، وأبي ثور.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: عليهم الإعادة، لأن صلاتهم مرتبطة بصلاة إمامهم، فإذا لم تكن له صلاة لم تكن لهم، وروى إيجاب الإعادة على من صلى خلف جنب أو غير متوضئ عن علي بن أبي طالب، من حديث عبدالرزاق، عن إبراهيم بن يزيد، عن

(٥٨٨) ذكره بلفظه في كنز العمال ١/٨/٢٢٤٠ وعزاه للبيهقي في السنن، عن مطيع بن الأسود وأنه أصاب وذكر إنه رأى أنه أصاب احتلاماً. وعزاه للبيهقي، وابن أبي شيبة، وذكر رؤيته بللاً.

(٥٨٩) ذكره في كنز العمال: ج ٨/١٦٧ برقم ٢٢٤٠٦ وعزاه للدارقطني، والبيهقي وبالسنن الكبرى، عن عمرو بن الحارث ج ٨/١٦٧. وأخرجه البيهقي بالسنن ٢/٤٠٠ عن عمرو بن الحارث.

عمرو بن دينار، عن أبي جعفر، عن علي، وهو منقطع، وفيه عن عمر خير ضعيف، لا يصح، وهو قول الشعبي، وحماد بن أبي سليمان، وذكر الأثرم عن أحمد بن حنبل إذا صلى إمام بقوم وهو على غير وضوء، ثم ذكر قبل أن يتم، فإنه يعيد ويعيدون، ويبتدئون الصلاة، فإن لم يذكر حتى يفرغ من صلاته، أعاد وحده، ولم يعيدوا.

واختلف مالك والشافعي - والمسألة بحالها - في الإمام يتمادى في صلاته ذاكرًا لجنبته، أو ذاكرًا أنه على غير وضوء، أو مبتدئًا صلاته كذلك، وهو مع ذلك معروف بالإسلام.

فقال مالك وأصحابه: إذا علم الإمام بأنه على غير طهارة، وتمادى في صلاته عامدا، بطلت صلاة من خلفه، لأنه أفسد عليهم.

وقال الشافعي: صلاة القوم جائزة تامة، ولا إعادة عليهم، لأنهم لم يكلفوا علم ما غاب عنهم، وقد صلوا خلف رجل مسلم في علمهم، وبهذا قال جمهور فقهاء الأمصار وأهل الحديث، وإليه ذهب ابن نافع صاحب مالك، ومن حجة من قال بهذا القول، أنه لا فرق بين عمد الإمام ونسيانه في ذلك، لأنهم لم يكلفوا علم الغيب في حاله، فحالم في ذلك واحدة، وإنما تفسد صلاتهم إذا علموا بأن إمامهم على غير طهارة فتمادوا خلفه، فيكونون حينئذ المفسدين على أنفسهم، وأما هو فغير مفسد عليهم، بما لا يظهر من حاله إليهم، لكن حاله في نفسه يختلف، فيأثم في عمده إن تمادى بهم، ولا إثم عليه إن لم يعلم ذلك وسها عنه.

قال أبو عمر: قد أوضحنا والحمد لله القول بأن حديث هذا الباب لا يصح الاحتجاج به في جواز صلاة من صلى خلف إمام على غير طهارة، على مذهب مالك، وأن أصل مذهبه في هذه المسألة فعل عمر رضي الله عنه في جماعة الصحابة لم ينكره عليه، ولا خالفه فيه واحد منهم، وقد كانوا يخالفونه في أقل من هذا مما يحتمل التأويل، فكيف يمثل هذا الأصل الجسيم والحكم العظيم؟ وفي تسليمهم ذلك لعمر وإجماعهم عليه ما تسكن القلوب في ذلك إليه، لأنهم خير أمة أخرجت للناس، يأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر فيستحيل عليهم إضافة إقرار ما لا يرضونه إليهم.

وأما الشافعي: فإنه جعل حديث هذا الباب أصلا في جواز صلاة القوم خلف الإمام الجنب، وأردفه بفعل عمر، وفتوى علي، وقد تقدم ذكرنا لذلك في هذا الباب، والذي تحصل عليه مذهب مالك عند أصحابه في هذا الباب في إمام أحرم بقوم، فذكر أنه جنب، أو على غير وضوء، أنه يخرج، ويقدم رجلا، فإن خرج ولم يقدم أحدا، قدموا.

لأنفسهم من يتم بهم صلاتهم، فإن لم يفعلوا وصلوا أفذاذا أجزأتهم صلاتهم، فإن انتظروه ولم يقدموا أحدا، لم تفسد صلاتهم.

وقال يحيى بن يحيى عن ابن نافع: إذا انصرف ولم يقدم، وأشار إليهم أن امكثوا، كان حقا عليهم أن لا يقدموا أحدا حتى يرجع فيتم بهم.

قال أبو عمر: أما قول من قال من أصحاب مالك أن القوم في هذا المسألة ينتظرون إمامهم حتى يرجع فيتم بهم، فليس بشيء، وإنما وجهه حتى يرجع فيبتدئ بهم، لا يتم بهم على أصل مالك، لأن إحرام الإمام لا يجتزأ به بإجماع من العلماء، لأنه فعله على غير طهور، وذلك باطل، وإذا لم يجتزئ به استأنف إحرامه إذا انصرف، وإذا استأنفه لزمهم مثل ذلك عند مالك، ليكون إحرامهم بعد إحرام إمامهم، وإلا فصلاتهم فاسدة، لقوله ﷺ في الإمام: «إذا كبر فكبروا»، هذا هو عندي في تحصيل مذهبه، وبالله التوفيق.

وأما الشافعي: فإنه جعل هذا الحديث أصلا في ترك الاستخلاف، فقال: الاختيار عندي إذا أحدث الإمام حدثا لا تجوز له معه الصلاة من رعا، أو انتقاض وضوء، أو غيره، أن يصلي القوم فرادى، وألا يقدموا أحدا، فإن قدموا أو قدم الإمام رجلا منهم فأتى بهم ما بقى من صلاتهم أجزأتهم صلاتهم، وكذلك لو أحدث الإمام الثاني والثالث والرابع.

قال الشافعي: ولو أن إماما كبر وقرأ وركع أو لم يركع حتى ذكر أنه على غير طهارة فكان مخرجه وضوء أو غسله قريبا، فلا بأس أن يقف الناس في صلاتهم حتى يتوضأ ويرجع فيستأنف ويتمون هم لأنفسهم كما فعل رسول الله ﷺ حين ذكر أنه جنب، فانتظره القوم، فاستأنف لنفسه، لأنه لا يعتد بتكبيره كبرها وهو جنب، فيتم القوم لأنفسهم، لأنهم لو أتموا لأنفسهم حين خرج عنهم إمامهم أجزأتهم صلاتهم، وجائز عنده أن يقطعوا صلاتهم إذا رآهم شيء من إمامهم يتمون لأنفسهم، على حديث جابر بن عبد الله في قصة معاذ.

قال: وإن كان خروج الإمام يتباعد، أو طهارته تثقل، صلوا لأنفسهم، قال: لو أشار إليهم أن ينتظروا، أو كلمهم بذلك كلاما، جاز ذلك، لأنه في غير صلاة، فإن انتظروه، وكان قريبا، فحسن، وإن خالفوه فصلوا لأنفسهم فرادى، أو قدموا غيره أجزأتهم صلاتهم قال: والاختيار عندي للمأمومين إذا فسدت على الإمام صلاته أن يبنوا فرادى، قال: وأحب إلى ألا ينتظروه، وليس أحد في هذا كرسول الله ﷺ فإن فعلوا، فصلاتهم جائزة على ما وصفنا، قال: فلو أن إماما صلى ركعة، ثم ذكر أنه

جنب، فخرج فاغتسل، وانتظره القوم، فرجع، فبنى على الركعة، فسدت عليه وعليهم صلاتهم، لأنهم يأتون به عالمين أن صلاته فاسدة، فليس له أن يبنى على ركعة صلاها جنباً، قال: ولو علم بعضهم، ولم يعلم بعض، فسدت صلاة من علم ذلك منهم.

قال أبو عمر: من أجاز انتظار القوم للإمام إذا أحدث احتج بحديث هذا الباب، وفيه ما ذكرنا واحتج أيضاً بما حدثناه محمد بن عبد الله بن حكم، قال: حدثنا محمد بن معاوية بن عبد الرحمن، قال: حدثنا أبو خليفة الفضل بن الحباب، قال: حدثنا أبو الوليد الطيالسي، قال: حدثنا نافع بن عمر، عن ابن أبي مليكة، «أن عمر بن الخطاب صلى بالناس فأهوى بيده، فأصاب فرجه، فأشار إليهم أن كما أنتم فخرج، فتوضأ ثم رجع إليهم، فأعاد»^(٥٩٠) فاحتج بهذين الخبرين وما كان مثلهما من كره الاستخلاف من العلماء.

وقال أبو بكر الأثرم: سمعت أحمد بن حنبل يسأل عن رجل أحدث وهو يصلي أيستخلف؟ أم يقول لهم يتدعون، وهو كيف يصنع؟ فقال: أما أنا فيعجبني أن يتوضأ ويستقبل، قيل له: فهم كيف يصنعون؟ فقال: أما هم ففيه اختلاف، قال أبو بكر: ومذهب أبي عبد الله، يعني أحمد بن حنبل - رحمه الله - أن لا يبنى في الحدث، سمعته يقول: الحدث أشد، والرعاف أسهل.

وقد تابع الشافعي على ترك الاستخلاف داود بن علي وأصحابه، فقالوا: إذا أحدث الإمام في صلاته صلى القوم أفراداً، وأما أهل الكوفة، وأكثر أهل المدينة، فكلهم يقول بالاستخلاف لمن نابه شيء في صلاته، فإن جهل الإمام ولم يستخلف، تقدمهم واحد منهم بإذنهم، أو بغير إذنهم وأتم بهم، وذلك عندهم عمل مستفيض - والله أعلم.

إلا أن أبا حنيفة إنما يرى الاستخلاف لمن أحرم وهو طاهر ثم أحدث ولا يرى لإمام جنب، أو على غير وضوء، إذا ذكر ذلك في صلاته أن يستخلف، وليس عنده في هذه المسألة موضع للاستخلاف، لأن القوم عنده في غير صلاة كإمامهم سواء على ما ذكرناه من أصله في ذلك.

قال أبو عمر: لا تبين عندي حجة من كره الاستخلاف استدلالاً بحديث هذا الباب، لأن رسول الله ﷺ ليس في الاستخلاف كغيره، ولا يجوز أن يتقدم أحد بين يديه إلا بإذنه، وقد قال لهم رسول الله ﷺ: مكانكم، فلزمهم أن ينتظروه، هذا لو صح أنه تركهم في صلاة، فكيف وقد قيل أنهم استأنفوا معه، فلو صح هذا لبطلت النكتة

التي منها نزع من كره الاستخلاف، وقد أجمع المسلمون على الاستخلاف فيمن يقيم لهم أمر دينهم، والصلاة أعظم الدين وفي حديث سهل بن سعد دلالة على جواز الاستخلاف؛ لتأخر أبي بكر وتقدم النبي ﷺ في تلك الصلاة، والله أعلم. وحسبك ما مضى عليه من ذلك عمل الناس، وسند ذكر حديث سهل بن سعد في باب أبي حازم، إن شاء الله.

قال أبو عمر: قد نزع قوم في جواز بناء المحدث على ما صلى قبل أن يحدث إذا توضأ بهذا الحديث، ولا وجه لما نزعوا به في ذلك، لأن رسول الله ﷺ لم يبن على تكبيره لما بنى قبل في هذا الباب، ولو بنى ما كان فيه حجة أيضا لإجماعهم على أن ذلك غير جائز اليوم لأحد، وأنه منسوخ بأن ما عمله المرء من صلاته وهو على غير طهارة لا يعتد به إذ لا صلاة إلا بطهور.

واتفق مالك والشافعي على أن من أحدث في صلاته لم يبن على ما مضى له منها، ويستأنفها إذا توضأ، وكذلك اتفقا على أنه لا يبنى أحد في القىء كما لا يبنى في شيء من الأحداث.

واختلفا في بناء الراعف، فقال الشافعي في القديم: يبنى الراعف، وانصرف عن ذلك في الجديد، وقال مالك: إذا رعف في أول صلاته ولم يدرك ركعة بسجودتها، فلا يبنى، ولكنه ينصرف، فيغسل عنه الدم ويرجع، فيعيد الإقامة والتكبير والقراءة، ولا يبنى عنده إلا من أدرك ركعة كاملة من صلاته، فإذا كان ذلك، ثم رعف، خرج، فغسل الدم عنه، وبنى على ما مضى وصلى حيث شاء، إلا في الجمعة، فإنه لا يبنى فيها إذا أدرك ركعة منها ثم رعف، إلا في المسجد الجامع، وإذا كان الراعف إماما فلا يعود إماما في تلك الصلاة أبدا، ولا يتم صلاته إلا مأموما أو فذا، هذا تحصيل مذهبه عند جميع أصحابه، وقد روى عنه أنه قال: لولا أني أكره خلاف من مضى، ما رأيت أن يبنى الراعف، ورأيت أن يتكلم ويستأنف، قال: وهو أحب إلي، وقد روى عنه، أنه قال: إن الفذ لا يبنى في الراعف.

وأما الشافعي فقال: لا يبنى الراعف إذا استدبر القبلة لغسل الدم عنه، وكل من استدبر القبلة عنده وهو عالم بأنه في صلاة، لم يجز له البناء، وكان عليه الاستئناف أبدا، والذي يسهو فيسلم من ركعتين ويخرج وهو يظن أنه قد أكمل صلاته، وأنه ليس في صلاة، فإن هذا يبنى عنده، ما لم يتكلم، أو يحدث، أو يطول أمره، على حديث ذي اليمين، وسند ذكر أقاويل العلماء في معنى حديث ذي اليمين في باب أيوب، إن شاء الله.

وقول ابن شبرمة في هذا كقول مالك والشافعي، لا يبنى أحد في الحدث، ولكنه ينصرف، فيتوضأ ويستقبل، وإن كان إماماً أستخلف، وقال الأوزاعي: إن كان حدثه من قىء أو ريح توضأ واستقبل، وإن كان من رعاف توضأ وبنى، وكذلك الدم غير الرعاف، والرعاف عنده حدث ينقض الوضوء، وقال الثوري: إذا كان حدثه من رعاف أو قىء توضأ وبنى، وإن كان حدثه من بول أو ريح أو ضحك أعاد الوضوء والصلاة، وقال ابن شهاب: القىء والرعاف سواء، يتوضأ ثم يتم على ما بقي من صلاته، ما لم يتكلم، وقد روى عن ابن شهاب في الإمام يرى بثوبه دماً أو رعافاً أو يجد حدثاً، أنه ينصرف، ويقول للقوم: أتموا صلاتكم، ويصلي كل إنسان لنفسه، رواه الزبيدي عنه، وقال أبو حنيفة وأصحابه، وابن أبي ليلى: يبنى في الأحداث كلها إذا سبقته في الصلاة، والقىء والرعاف عن أبي حنيفة وأصحابه حدث كسائر الأحداث، وهو قول جمهور سلف أهل العراق، ينقض الرعاف والقىء وكل ما خرج من الجسد من دم أو نجاسة عندهم الطهارة كسائر الأحداث، قياساً عند أبي حنيفة وأصحابه على المستحاضة، لأنهم أثبتوا أن رسول الله ﷺ أمرها بالوضوء لكل صلاة، فالراعف عندهم ينصرف فيتوضأ، ويبنى على ما صلى على حسب ما ذكرنا من أصلهم في بناء المحدث، وهم يقولون: إن الراعف لو أحدث بعد انصرافه توضأ واستأنف ولم يبن، وإنما يبنى عندهم من أحدث في الصلاة، وحسبك بمثل هذا ضعفاً في النظر، ولا يصح به خبر، والحجج للفرق في هذا الباب تطول جداً وتكثر وفي بعضها تشعيب، وإنما ذكرنا هاهنا ما للعلماء في تأويل حديث هذا الباب من المذاهب وأصول الأحكام، والحمد لله.

والحجة عندنا ألا وضوء على الرعاف والقىء أن المتوضئ بإجماع لا ينتقض وضوؤه باختلاف، إلا أن يكون هناك سنة يجب المصير إليها، وهي معدومة هاهنا، وبالله توفيقنا وسند ذكر أحكام المستحاضة في باب نافع من هذا الكتاب، إن شاء الله.

١٤- باب غسل المرأة إذا رأت في المنام مثلما يرى الرجل

٤٦ - حديث خامس عشر لابن شهاب عن عروة:

مالك، عن ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، «أن أم سليم قالت لرسول الله ﷺ: المرأة ترى في المنام مثل ما يرى الرجل أتغتسل؟ فقال لها رسول الله ﷺ: نعم فلتغتسل، فقالت لها عائشة: أف لك، وهل ترى ذلك المرأة، فقال لها رسول الله ﷺ: تربت يمينك؟ ومن أين يكون الشبه؟» (٥٩١).

(٥٩١) أخرجه مسلم في كتاب الحيض، باب وجوب الغسل على المرأة بخروج المنى منها برقم

هكذا هذا الحديث في الموطأ عن عروة أن أم سليم، وقال فيه ابن أبي أويس: عن مالك، عن أبي شهاب، عن عروة، عن أم سليم. وكل من روى هذا الحديث عن مالك لم يذكر فيه عن عائشة فيما علمت، إلا ابن أبي الوزير، وعبد الله بن نافع أيضاً، فإنهما روياه عن مالك عن عروة عن عائشة.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن عبيد قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق، قال: حدثنا المقدمي قال: حدثنا ابن أبي الوزير، قال: حدثنا مالك، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، أن أم سليم قالت: يارسول الله، المرأة ترى في المنام ما يرى الرجل، وذكر الحديث.

وأخبرنا خلف بن القاسم، وعلى بن إبراهيم، قالوا: حدثنا الحسن بن رشيق، قال: حدثنا العباس بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن صالح، قال: قرأت على عبد الله بن نافع، عن مالك، عن ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن عائشة، أن أم سليم قالت لرسول الله ﷺ: المرأة ترى في المنام ما يرى الرجل أتغتسل؟ فقال لها: نعم تغتسل، وذكر الحديث، وقال الدارقطني: تابع ابن أبي الوزير على إسناد هذا الحديث عن مالك، عن حباب بن جبلة وعبد الملك بن عبدالعزيز الماجشون، ومعن بن عيسى - فيما ذكره ابن رشد في غرائب حديث مالك، عن عبدالرحمن بن يعقوب بن أبي عباد، عن معن؛ ولم يذكر الدارقطني ابن نافع، ورواية عبدالأعلى الشامي هذا الحديث عن معمر كرواية يحيى، وجمهور رواة الموطأ له عن مالك عن ابن شهاب عن عروة لم يذكروا عائشة، ورواه عبدالرزاق عن معمر عن الزهري عن عائشة، ولم يذكر عروة، ورواه يونس وعقيل وصالح بن أبي الأخضر والزيدي وابن أخى الزهري كلهم عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة، والحديث عند أهل العلم بالحديث صحيح لابن شهاب عن عروة عن عائشة.

قال أبو داود: وقد تابع ابن شهاب على قوله عن عروة، عن عائشة مسافع الحجبي، فرواه أيضاً عن عروة عن عائشة.

قال أبو عمر: كذا روى مسافع الحجبي عن عروة عن عائشة، إلا أنه خالف في لفظه، وقال فيه: إن رسول الله ﷺ قال: إذا علا ماء المرأة ماء الرجل أشبه أحواله، وإذا علا ماء الرجل ماء المرأة أشبه ولده.

وهذا اللفظ في حديث ثوبان عن النبي ﷺ في «علا ماء الرجل» و«علا ماء المرأة» إلا أن المعنى المذكور فيما يوجب الشبه مخالف لما فيه الأحاديث.

وحديث ثوبان رواه معاوية بن سلام عن أخيه زيد بن سلام، أنه سمع أبا سلام الحبشي يقول: حدثني أبو أسماء الرحبي، أن ثوبان مولى النبي ﷺ حدثه، «أن حبرا من أحبار يهود، قال لرسول الله ﷺ: أسألك عن الولد، فقال: رسول الله ﷺ ماء الرجل أبيض وماء المرأة أصفر، فإذا اجتمعا وعلا مني الرجل مني المرأة أذكرا بإذن الله، وإذا علا مني المرأة مني الرجل أنثا بإذن الله، فقال اليهودي: صدقت، ثم انصرف فذهب، وذكر تمام الحديث».

وقد روى في حديث أم سلمة مراعاة سبق المنى لا مراعاة علوه في معنى الشبه لا الأذكار ولا الإيثار، ذكر ابن وهب، قال: أخبرني ابن أبي ذئيب، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن عبد الله بن رافع مولى أم سلمة، عن أم سلمة، «أن أم سليم امرأة أبي طلحة قالت: يا رسول الله، هل على المرأة ترى زوجها في المنام يقع عليها الغسل؟ فقال رسول الله ﷺ: إذا رأت بللا، فقالت أم سلمة: يا رسول الله وتفضل ذلك المرأة؟ فقال: ترب جبينك، وأنى يكون شبه الخولة إلا من ذلك، أي النطفتين سبق إلى الرحم غلب على الشبه».

وكذلك رواه أبو معاوية، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن زينب بنت أم سلمة، عن أم سلمة، فذكر فيه سبق النطفة، إلا أنه قال فيه: «قالت أم سلمة - وغطت وجهها - أو تفعله المرأة؟ فقال لها رسول الله ﷺ: تربت يداك، فبم يشبهها ولدها».

قال أبو عمر: الإسناد في ذكر «سبق النطفة» أثبت، والله أعلم بما قال رسول الله ﷺ.

قال أبو عمر: أما هشام بن عروة فرواه عن أبيه، عن زينب بنت أبي سلمة، عن أم سلمة، «أن أم سليم سألت رسول الله ﷺ: بمعناه من حديث مالك، وغيره، عن هشام.

قال محمد بن يحيى: وهما حديثان عندنا.

قال أبو عمر: أكثر رواة هذا الحديث عن ابن شهاب يقولون فيه: نعم إذا وجدت الماء، وكذلك في حديث أم سلمة وأنس في قصة أم سليم هذه، وكذلك روته خولة بنت الحكيم عن النبي ﷺ.

وفي إجماع العلماء على أن المحتلم رجلا كان أو امرأة إذا لم ينزل، ولم يجد بللا، ولا أثر للإنزال، أنه لا غسل عليه وإن رأى الوطء والجماع الصحيح في نومه، وأنه إذا أنزل فعليه الغسل، امرأة كان أم رجلا، وأن الغسل لا يجب في الاحتلام إلا بالإنزال - ما يغني عن كل تأويل وتفسير، وبالله التوفيق.

وقد روى من أخبار الآحاد ما يوافق الإجماع ويرفع الإشكال.

أخبرنا عبد الله بن محمد قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا ابن خالد الخياط قال: حدثنا عبد الله العمري، عن عبيد الله، عن القاسم، عن عائشة، قالت: «سئل رسول الله ﷺ عن الرجل يجد البلل، ولا يذكر احتلاما، قال: يغتسل، وعن الرجل يرى قد احتلم، ولا يجد البلل، قال: لا يغتسل، فقالت أم سليم: المرأة ترى ذلك عليها الغسل؟ قال: نعم إنما النساء شقائق الرجال» (٥٩٢).

وحدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر، قال: حدثنا يزيد بن هارون، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس، «أن أم سليم سألت رسول الله ﷺ عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل، فقال رسول الله ﷺ إذا رأت ذلك فأنزلت، فعليها الغسل، فقالت أم سلمة: كيف هذا يا رسول الله قال: نعم، ماء الرجل غليظ أبيض، وماء المرأة رقيق أصفر، فأيهما سبق وعلا أشبه الولد» (٥٩٣).

وفي هذا الحديث بيان ما كان عليه نساء ذلك الزمان من الاهتمام بأمر دينهم، والسؤال عنه، وهذا يلزم كل مؤمن ومؤمنة إذا جهل شيئا من دينه أن يسأل عنه. قال رسول الله ﷺ: «شفاء العي السؤال».

وقالت عائشة: رحم الله نساء الأنصار لم يمنعهن الحياء أن يسألن عن أمر دينهن. وأم سليم من فاضلات نساء الأنصار، وقد ذكرناها في كتابنا في الصحابة فأغنى عن ذكرها هاهنا.

وكل امرأة عليها فرضا أن تسأل عن حكم حيضتها وغسلها ووضوئها، وما لا غناء بها عنه من أمر دينها، وهي والرجل فيما يلزمها من فرائضهما سواء.

وفيه أيضا دليل على أن ليس كل النساء يحتلمن، ولهذا ما أنكرت عائشة وأم سلمة سؤال أم سليم، وقد يوجد عدم الاحتلام في بعض الرجال، إلا أن ذلك في النساء أوجد منه في الرجال، وقد قيل إن إنكار عائشة لذلك إنما كان لصغر سنها، وكونها

(٥٩٢) أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة، باب ٩٤ عن عائشة ج ١/٦٠. وأحمد ٢٥٦/٦ عن عائشة. والبيهقي بالسنن الكبرى: ١/١٦٨ عن أم سلمة.

(٥٩٣) أخرجه مسلم في كتاب الحيض، باب برقم ٣٢ عن أم سلمة. والبخاري في كتاب الأدب، باب ما لا يستحيا منه، عن أم سليم ج ٨/٥٤.

مع زوجها، فلذلك لم تعرف الاحتلام، لأن الاحتلام لا تعرفه النساء، ولا أكثر الرجال إلا عند عدم الجماع بعد المعرفة به، فإذا فقد النساء أزواجهن ربما احتلمن.

والوجه الأول عندي أصح، لأن أم سلمة قد فقدت زوجها وكانت كبيرة عالمة بذلك، فأنكرت منه ما أنكرت عائشة، على ما مضى في حديث قتادة عن أنس في هذا الباب، وإذا كان في الرجال من لا يحتلم فالنساء أخرى بذلك، والله أعلم.

وفيه جواز الإنكار، والدعاء بالسوء على المعترض فيما لا علم له به. وفيه أن الشبه في بني آدم إنما يكون من غلبة الماء وسبقه ونزوله، والله أعلم.

ومن هاهنا قالوا: إذا غلب ماء المرأة أشبه الرجل أخواله وأمه، وإن غلب الماء الرجل أشبه الولد أباه وأعمامه وأجداده.

وأما قوله في الحديث: «أف لك»، فقال أبو عبيدة: تجر وترفع وتنصب بغير تنوين، وهو ما غلظ من الكلام وقبح، وقال غيره: يجوز صرفها بغير تنوين، وهو ما غلظ من الكلام وقبح، وقال غيره: يجوز صرفها وترك صرفها، ومعناها أن تقال جوابا لما يستثقل من الكلام ويضجر منه، قال: والأف والتف بمعنى واحد، وقال غيره: الأف وسخ الأذن، والتف وسخ الأظفار.

وأما قوله: «تربت يمينك»، ففيه قولان: أحدهما أن يكون أراد استغنت يمينك، كأنه تعرض لها بالجهل لما أنكرت، وأنها كانت تحتاج أن تسأل عن ذلك، فكأنه خاطبها بالضد تنبيها، كما تقول لمن كف عن السؤال عما لا يعلم: أما أنت فاستغنيت عن أن تسأل أي لو أنصفت نفسك ونصحتها لسألت، وقال غيره: هو كما يقال للشاعر إذا أجاد قاتله الله وأخزاه لقد أجاد، ومنه قوله: ويل أمه مسعر حرب وهو يريد مدحه، وهذا كله عند من قال هذا القول فرارا من الدعاء على عائشة، وإن ذلك عنده غير ممكن من النبي ﷺ، وأنكر أكثر أهل العلم باللغة والمعاني أن تكون هذه اللفظة بمعنى الاستغناء، وقالوا: لو كان بمعنى الاستغناء لكانت أتربت يمينك، لأن الفعل منه رباعى، تقول: أترب الرجل إذا استغنى، وترب إذا افتقر، وقالوا: معنى هذا افتقرت يمينك من العلم بما سألت عنه أم سليم نحو هذا.

قال أبو عمر: أما تربت يمينك فمن دعاء العرب بعضهم على بعض، معلوم، مثل: قاتله الله، وهوت أمه، وثكلتك أمك، وعقرى حلقى، ونحو ذلك. وأما الشبه ففيه لغتان إحداهما كسر الشين وتسكين الباء، والثانية فتح الشين والباء جميعا، مثل المثل والمثل، والقتب والقتب.

٤٧ - حديث موفى ثلاثين لهشام بن عروة:

عروة، عن زينب بنت أبي سلمة، حديثان، ذكر الحسن بن علي الحلواني، قال: حدثنا عارم، قال: حدثنا معتمر، عن أبيه، قال: حدثنا بكر، قال: أخبرني أبو رافع، قال: كنت إذا ذكرت امرأة بالمدينة فقيهة، ذكرت زينب بنت أبي سلمة.

مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن زينب بنت أبي سلمة، عن أم سلمة، أنها قالت: «جاءت أم سليم امرأة أبي طلحة الأنصاري إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله: إن الله لا يستحي من الحق، هل على المرأة من غسل إذا هي احتلمت؟ قال: نعم، إذا رأت الماء» (٥٩٤).

هكذا روى هذا الحديث مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة عند جماعة رواة الموطأ إلا القعنبى، فإنه أرسله عن مالك عن هشام عن أبيه وأما ابن شهاب فرواه عن عروة، فمرة أرسله ومرة جعله عن عروة عن عائشة، وقد ذكرنا ذلك كله في باب ابن شهاب عن عروة من هذا الكتاب.

وفى هذا الحديث دليل واضح على أن النساء يحتلمن وينزلن الماء، وذلك عندى فى الأغلب لا على العموم، وذلك بين إنكار عائشة لقول أم سليم، والله أعلم، وقد يوجد فى الرجال من لا يحتلم، فكيف فى النساء، وقد قيل إن عائشة إنما قالت ذلك لصغر سنها وكونها مع زوجها، والاحتلام إنما يجده النساء عند عدم الأزواج إذا فقدوا وبعثوا عنهن، وقيل: إنه قد يكون فى النساء من لا يحتلم، فجائز أن تكون عائشة رضى الله عنها من أولئك، فالله أعلم، وكيف كان فإن عائشة لم تنكره إلا لأنها لم تعرفه، وقد جاء عن أم سلمة فى ذلك نحو ما جاء عن عائشة فيه، وقد ذكرنا هذا المعنى وما جاء فيه، وفى سائر معانى هذا الخبر ممهدا مبسوطا فى باب ابن شهاب من كتابنا هذا - والحمد لله.

١٥ - باب ما فى التيمم

٤٨ - حديث خامس لعبدالرحمن بن القاسم:

مالك، عن عبدالرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة، أنها قالت: «خرجنا مع رسول الله ﷺ فى بعض أسفاره حتى إذا كنا بالبيداء، أو بذات الجيش؛ انقطع عقد لى، فأقام رسول الله ﷺ على التماسه، وأقام الناس معه - وليسوا على ماء، وليس معهم

(٥٩٤) أخرجه البخارى، عن أم سلمة فى كتاب الأدب، باب التيمم والضحك ٤٤/٨. ومسلم فى

كتاب الحصن، باب ٧ برقم ٣٢ عن أم سلمة.

ماء؛ فأتى الناس إلى أبي بكر الصديق، فقالوا: ألا ترى ما صنعت عائشة، أقامت برسول الله ﷺ وبالناس، وليسوا على ماء، وليس معهم ماء، قالت عائشة: فجاء أبو بكر ورسول الله ﷺ واضع رأسه على فخذي قد نام، فقال: حبست رسول الله ﷺ والناس، وليسوا على ماء وليس معهم ماء؟ فعاتبني أبو بكر وقال ما شاء الله أن يقول، وجعل يطعن بيده في خاصرتي فما يمنعني من التحرك إلا مكان رأس رسول الله ﷺ على فخذي، فنام رسول الله ﷺ حتى أصبح على غير ماء، فأنزل الله آية التيمم، فقال أسيد ابن حضير: ما هي بأول بركتكم يا آل أبي بكر، قالت: فبعثنا البعير الذي كنت عليه، فوجدنا العقد تحته» (٥٩٥). هذا أصح ما روى في هذا الباب، وفيه من الفقه: خروج النساء مع الرجال في الأسفار، وخروجهن مع الرجال في الغزوات، وغير الغزوات مباح إذا كان العسكر كبيرا يؤمن عليه الغلبة.

حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا عبد السلام بن مطهر، قال: حدثنا جعفر بن سليمان، عن ثابت البناني، عن أنس، قال: «كان رسول الله ﷺ يغزو بأم سليم ونسوة من الأنصار، يسقين الماء، ويداوين الجرحى» (٥٩٦).

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا شريح بن النعمان، قال: حدثنا عبد الواحد بن زياد، عن خالد بن ذكوان، قال: «قلت للربيع بنت معوذ: هل كنتن تغزون مع رسول الله ﷺ؟ قالت: نعم، كنا نغزو مع رسول الله ﷺ، نحمل الجرحى - نسقيهم، أو نداويهم».

قال أبو عمر: وخروج الرجل مع أهله في السفر من العمل المباح، فإذا كان له نساء حرائر لم يجز له أن يسافر بواحدة منهن حتى يقرع بينهن، فإذا أقرع بينهن ووقعت القرعة على من وقعت منهن، خرجت معه، واستأثرت به في سفرها، فإذا رجع من سفره استأنف القسمة بينهن، ولم يحاسب التي خرجت معه بأيام سفره معها، وكانت مشقتها في سفرها ونصبها فيه بإزاء نصيبها منه وكونها معه.

أخبرنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، قال: حدثنا أبو بكر أحمد بن سلمان النجار

(٥٩٥) أخرجه البخاري في كتاب التيمم، باب قوله تعالى: ﴿فلم تجدوا ماء فتيمموا﴾ ج ١/١٤٨ عن عائشة. ومسلم في كتاب الحيض، باب التيمم برقم ١٠٨ ج ١/٢٧٩ عن عائشة.

(٥٩٦) أخرجه أبو داود برقم ٢٥٣١ ج ٣/١٨ كتاب الجهاد، باب في النساء يغزون، عن أنس. والترمذي: برقم ١٥٧٥ ج ٤/١٢٩ كتاب السير، باب ٢٢ عن أنس. والبيهقي ٣٠/٩ عن أنس. والبلغوي بشرح السنة ١٣/١١ عن أنس. وأبو نعيم بالحلية ٢١١/١٠ عن أنس.

الفقيه ببغداد، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي، قال: حدثنا إسماعيل بن أبي أويس، عن أبيه، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: «كان النبي ﷺ إذا أراد سفرا أقرع بين نسائه، فأيتهن خرج سهمها خرج بها» (٥٩٧).

وأخبرنا عبد الله بن محمد قال: حدثنا أحمد بن سلمان، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق، قال: حدثنا إسماعيل بن أبي أويس، قال: حدثنا أبي قال: حدثني الحسن بن زيد بن حسين بن علي بن أبي طالب، عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري النجاري، عن عمرة بنت عبد الرحمن، عن عائشة - مثله، والسفر المذكور في هذا الحديث يقال إنه كان غزاة بني المصطلق - والله أعلم.

وأما قوله في هذا الحديث: «حتى إذا كنا بالبيداء أو بذات الجيش»، فهكذا في حديث عبد الرحمن بن القاسم، وروى هشام بن عروة هذا الحديث فاختلف عنه في اسم الموضع الذي انقطع فيه العقد: حدثني يونس بن عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا جعفر بن محمد الفريابي، قال: حدثنا منجلب بن الحارث، عن علي ابن مسهر، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة «أنها استعارت من أسماء قلادة لها وهي في سفر مع رسول الله ﷺ، فانسلت منها، وكان ذلك المكان يقال له الصلصل، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فطلبوها حتى وجدوها، وحضرت الصلاة؛ فلم يكن معهم ماء، فصلوا بغير وضوء، فأنزل الله آية التيمم، فقال لها أسيد بن الحضير: جزاك الله خيرا، فوالله ما نزل بك أمر تكرهينه إلا جعل الله لك فيه وللمسلمين خيرا».

هكذا في الحديث: أن القلادة كانت لأسماء، وأن عائشة استعارتها منها، وقال: «قلادة»، ولم يقل: «عقدا»، وقال في المكان: «يقال له الصلصل».

وروى ابن عيينة هذا الحديث عن هشام بن عروة، فقال فيه: «سقطت قلادتها ليلة الأبواء فأضاف القلادة إليها، وقال في الموضع: «الأبواء».

حدثنا سعيد بن نصر، وعبد الوارث بن سفيان، قالا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا الحميدى، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا هشام ابن عروة، عن أبيه، عن عائشة «أنها سقطت قلادتها ليلة الأبواء، فأرسل رسول الله ﷺ

(٥٩٧) أخرجه البخاري ٩٨/٤ كتاب الجهاد والسير، باب حمل الرجل امرأته إلخ، عن عائشة. وأبو داود: برقم ٢١٣٨ ج ٢ - ٢٥٠ كتاب النكاح، باب في القسم بين النساء، عن عائشة. والبيهقي بالسنن الكبرى: ٢٩٦/٧ عن عائشة. والبغوي بشرح السنة ١٥٣/٩ عن عائشة. والبيهقي بدلائل النبوة ٦٣/٤ عن عائشة.

رجلين من المسلمين فى طلبها، فحضرت الصلاة وليس معهما ماء، فلم يدريا كيف يصنعان؟ قال: فنزلت آية التيمم، قال أسيد بن حضير: جزاك الله خيرا، فما نزل بك أمر تكرهينه إلا جعل الله لك منه مخرجا، وجعل للمسلمين فيه خيرا» (٥٩٨).

قال أبو عمر: الرجلان اللذان بعثهما رسول الله ﷺ فى طلب القلادة، كان أحدهما أسيد بن حضير.

أخبرنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا عبد الله بن محمد النفيلي، قال: حدثنا أبو معاوية، قال: حدثنا أبو داود، وحدثنا عثمان بن أبي شيبة، قال: حدثنا عبدة، جميعا عن هشام بن عروة - المعنى واحد - عن أبيه، عن عائشة، قالت: «بعث رسول الله ﷺ أسيد بن حضير وأناسا معه فى طلب قلادة أضلتها عائشة، فحضرت الصلاة فصلوا بغير وضوء، فأتوا رسول الله ﷺ فذكروا ذلك، فنزلت آية التيمم». زاد ابن نفيل «فقال لها أسيد: رحمك الله، ما نزل بك أمر تكرهينه إلا جعل الله للمسلمين فيه فرجا».

قال أبو عمر: ليس اختلاف النقلة فى العقد والقلادة ولا فى الموضع الذى سقط ذلك فيه لعائشة، ولا فى قول القاسم عن عائشة «عقد لى»، وقول هشام إن القلادة استعارتها من أسماء عائشة - ما يقدح فى الحديث، ولا يوهن شيئا منه لأن المعنى المراد من الحديث والمقصود هو نزول آية التيمم ولم يختلفوا فى ذلك.

وفى هذا الحديث من رواية هشام بن عروة حكم كبير قد اختلف فيه العلماء وتنازعوه - وهو الصلاة بغير طهور بماء ولا تيمم - لمن عدم الماء - ولم يقدر على التيمم لعلل منعه من ذلك، وسنذكر هذا الحكم وما للعلماء فيه فى هذا الباب - إن شاء الله:

حدثنا يونس بن عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن معاوية بن عبد الرحمن، قال: حدثنا جعفر بن محمد بن المستفاض، قال: حدثنا إبراهيم بن الحجاج السلمى، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، «أن عائشة كانت فى سفر مع رسول الله ﷺ وكان فى عنقها قلادة لأسماء بنت أبى بكر، فعرسوا، فانسلت القلادة من عنقها؛ فلما ارتحلوا قالت: يا رسول الله، انسلت قلادة أسماء من عنقى، فأرسل رسول الله ﷺ رجلين إلى المعرس يلتزمان القلادة، فوجداها، فحضرت الصلاة، فصلوا بغير

طهور، فأنزل الله آية التيمم ﴿فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا﴾ (٥٩٩) فقال أسيد ابن حضير: يرحمك الله يا عائشة، ما نزل بك أمر تكرهينه إلا جعل الله فيه للمسلمين فرجا.

قال أبو عمر: فهذا ما في حديث عائشة في بدو التيمم والسبب فيه، وقد رواه عمار بن ياسر بآتم معنى.

حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، قال: حدثنا أحمد بن جعفر بن حمدان، قال: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: حدثني أبي، قال: حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد، قال: حدثني أبي، عن صالح بن كيسان، عن ابن شهاب، قال: حدثني عبيد الله ابن عبد الله، عن ابن عباس، عن عمار بن ياسر، «أن رسول الله ﷺ عرس بأولات الجيش ومعه عائشة زوجته، فانقطع عقد لها من جزع ظفار، فحبس الناس ابتغاء عقدها ذلك حتى أضاء الصبح - وليس مع الناس ماء، فأنزل الله تبارك وتعالى على رسوله رخصة التطهر بالصعيد الطيب؛ فقام المسلمون مع رسول الله ﷺ فضربوا بأيديهم الأرض ثم رفعوا أيديهم - ولم يقبضوا من التراب شيئا، فمسحوا بها وجوههم وأيديهم إلى المناكب، ومن بطون أيديهم إلى الآباط».

قال أبو عمر: ليس في الموطأ في ذكر التيمم مرفوع إلى النبي ﷺ غير حديث عبد الرحمن بن القاسم هذا، وهو أصل التيمم، إلا أنه ليس فيه رتبة التيمم ولا كيفيته، وقد نقلت آثار في التيمم عن النبي ﷺ مختلفة في كيفيته، وعلى قدر ذلك من اختلافها اختلف فقهاء الأمصار في القول بها، ونحن نذكر أقاويلهم، والآثار التي منها نزعوا في هذا الباب - إن شاء الله.

وأجمع علماء الأمصار بالحجاز والشام والمشرق والمغرب - فيما علمت - أن التيمم بالصعيد عند عدم الماء طهور كل مريض أو مسافر؛ وسواء كان جنبا أو على غير وضوء لا يختلفون في ذلك، وقد كان عمر بن الخطاب، وعبد الله بن مسعود يقولان: الجنب لا يطهره إلا الماء، ولا يستبيح بالتيمم صلاة؛ لقول الله عز وجل ﴿وإن كنتم جنبا فاطهروا﴾ (٦٠٠) ولقوله: ﴿ولا جنبا إلا عابري سبيل حتى تغتسلوا﴾ (٦٠١) وذهبا إلى أن الجنب لم يدخل في المعنى المراد بقوله: ﴿وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء

(٥٩٩) النساء ٤٣، المائدة ٦.

(٦٠٠) المائدة ٦.

(٦٠١) النساء ٤٣.

أحدكم منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا^(٦٠٢) وكانا يذهبان إلى أن الملامسة ما دون الجماع، وقد ذكرنا اختلاف العلماء في الملامسة في باب أبي النضر - والحمد لله.

ولم يتعلق بقول عمر، وعبد الله في هذا المسألة أحد من فقهاء الأمصار من أهل الرأي وحملة الآثار؛ وذلك - والله أعلم - لحديث عمار، ولحديث عمران بن حصين، ولحديث أبي ذر عن النبي ﷺ في تيمم الجنب؛ أجمع العلماء على القول بذلك، إلا ما ذكرنا عن عمر وابن مسعود، وهذا يدل على أن أخبار الآحاد العدول من علم الخاصة قد يخفى على الجليل من العلماء منها - الشيء وحسبك بما في الموطأ مما غاب عن عمر منها، وهذا من ذلك الباب ولما لم يصل إليهما علم ذلك عن النبي ﷺ في تيمم الجنب، أو لم يثبت ذلك عندهما تأولا في الآية المحكمة في الوضوء - أن الجنب منفرد بحكم التطهر بالماء والاعتسالة به، وأنه لم يرد بالتيمم، وذلك جائز سائغ من التأويل في الآية - لولا ما بينه رسول الله ﷺ في تيمم الجنب، والحديث في ذلك ما حدثناه خلف بن القاسم، وعبد الله بن محمد بن أسد، قالوا: حدثنا سعيد بن عثمان بن السكن، قال: حدثنا محمد بن يوسف، قال: حدثنا البخاري، قال: حدثنا آدم، قال: حدثنا شعبة، قال: حدثنا الحكم، عن زر، عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي، عن أبيه، قال: «جاء رجل إلى عمر بن الخطاب فقال: اني أجنب فلم أصب الماء، فقال عمار لعمر أما تذكر إنا كنا في سفر أنا وأنت، فأما أنت فلم تصل؛ وأما أنا، فتمعكت ثم صليت، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال: إنما كان يكفيك هكذا، فضرب النبي ﷺ بكفيه الأرض ونفخ فيهما ومسح بهما وجهه وكفيه»^(٦٠٣) قال البخاري: وحدثني عمر بن حفص بن غياث، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا الأعمش، قال: سمعت شقيق بن سلمة، قال: «كنت عند عبد الله وأبي موسى، فقال: أرأيت يا أبا عبد الرحمن إذا أجنب فلم تجد ماء كيف تصنع بقول عمار حين قال له النبي ﷺ: كان يكفيك - يعني الصعيد - قال: ألم تر عمر لم يقنع بذلك؟ قال أبو موسى: فدعنا من قول عمار، كيف تصنع بهذه الآية؟ فما درى

(٦٠٢) النساء ٤٣.

(٦٠٣) أخرجه أبو داود برقم ٣٢٤ ج ١ ص ٨٧ كتاب الطهارة، باب التيمم، عن عمار. والنسائي.

١٦٦/١ كتاب الطهارة، باب التيمم في الحضر، عن عمار. وابن ماجه برقم ٥٦٩ ج ١

١٨٨ كتاب الطهارة، باب ٩١ عن عمار. وأحمد ٢٦٣/٤ عن عمار. وابن خزيمة برقم

٢٦٨ عن عمار بن ياسر. والحميدي في مسنده برقم ١٤٤ ج ١٧٩ عن أبي خفاف ناجية

ابن كعب. وأبو عوانة بالمسند ٣٠٦/١ عن عبد الرحمن بن أبزي. والدارقطني ١٨٣/١ عن

عمار بن ياسر. والبيهقي بالسنن الكبرى: ٢٠٩/١ عن عمار.

عبد الله ما يقول، فقال: لو أنا رخصنا لهم في هذا، لأوشك إذا برد على أحدهم الماء أن يدعه ويتم؟ فقلت لشقيق: فإنما كرهه عبد الله لهذا؟ قال: نعم» (٦٠٤).

قال أبو عمر: هذا معروف مشهور عند أهل العلم عن ابن مسعود وعمر، لا يجهله إلا من لا عناية له بالآثار وبأقاويل السلف، وقد غلط في هذا بعض أهل العلم، فزعم أن ابن مسعود كان لا يرى الغسل للجنب إذا تيمم ثم وجد الماء، وهذا جهل بهذا المعنى بين لا خفاء به - والله المستعان.

أخبرنا عبد الله بن محمد، حدثنا محمد بن بكر، حدثنا أبو داود، حدثنا محمد بن كثير العبدى، أخبرنا سفيان، عن سلمة بن كهيل، عن أبي مالك، عن عبد الرحمن بن أبزى، قال: «كنت عند عمر فجاءه رجل فقال: إنا نكون بالمكان الشهر والشهرين، قال عمر: أما أنا فلم أكن أصلى حتى أجد الماء، قال عمار: يا أمير المؤمنين، أما تذكر إذ كنت أنا وأنت في الإبل فأصابتنا جنابة، فأما أنا فتمعكت، فأتينا النبي ﷺ فذكرنا ذلك، فقال: إنما كان يكفيك أن تقول - وضرب بيديه هكذا، ثم نفخهما ثم مسح بهما وجهه ويديه إلى نصف الذراع، قال عمر: يا عمار اتق الله، فقال: يا أمير المؤمنين، إن شئت والله لم أذكره أبدا، قال: كلا والله، ولكن نوليك من ذلك ما توليت» (٦٠٥).

قال أبو عمر: روى ابن مهدي هذا الحديث عن الثوري، عن سلمة بن أبي مالك، وعبد الله بن عبد الرحمن بن أبزى، عن عبد الرحمن بن أبزى - مثله، وروى حديث عمار عنه من طرق كثيرة، فإن قال قائل: إن في بعض الأحاديث عن عمار في هذا الخبر أن عمر لم يقنع بقول عمار، فالجواب أن عمر كان يذهب إلى أن الجنب لا يجزيه إلا الغسل بالماء، فلما أخبره عمار عن النبي ﷺ بأن التيمم يكفيه سكت عنه ولم ينهه، فلما لم ينهه علمنا أنه قد وقع بقلبه تصديق عمار؛ لأن عمارا قال له: إن شئت لم أذكره، ولو وقع في قلبه تكذيب عمار لنهاه؛ لما كان الله قد جعل في قلبه من تعظيم حرمة الله، ولا شيء أعظم من الصلاة، وغير متوهم على عمر أن يسكت على صلاة تصلى عنده بغير طهارة وهو الخليفة المسؤول عن العامة، وكان أتقى الناس لربه، وأنصحهم لهم في دينهم في ذلك الوقت - رحمة الله عليه - وقد روى عن النبي ﷺ تيمم الجنب من حديث عمران بن حصين، وأبي ذر، وعلى ذلك جماعة العلماء - والحمد لله.

أخبرنا عبد الله بن محمد بن أسد، قال: حدثنا سعيد بن عثمان بن السكن، قال:

(٦٠٤) أخرجه البيهقي بالسنن الكبرى ٢١٦/١، عن عمار بن ياسر.

(٦٠٥) أخرجه أبو داود برقم ٣٢٢ ج ١/٨٦، عن ابن أبزى بلفظه.

حدثنا محمد بن يوسف، قال: حدثنا البخاري، قال: حدثنا عبدان، قال: أخبرنا عبد الله ابن المبارك قال: أخبرنا عوف عن أبي رجاء، قال: حدثنا عمران بن حصين الخزاعي، «أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً معتزلاً لم يصل في القوم، فقال: يا فلان ما منعك أن تصلي مع القوم، فقال: يا رسول الله، أصابتني جنابة ولا ماء، فقال: عليك بالصعيد فإنه يكفيك» (٦٠٦).

قال أبو عمر: فلما بين رسول الله ﷺ مراد ربه من معنى آية الوضوء بأن الجنب داخل فيمن قصد بالتيمم عند عدم الماء بقوله: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ تعلق العلماء بهذا المعنى، ولم يعرجوا على قول عمر وابن مسعود، وليس أحد من خلق الله إلا يؤخذ من قوله ويترك، إلا رسول الله ﷺ فيما نصح به.

روى أبو معاوية وغيره، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن ابن مسعود، قال: لا يتيمم الجنب وإن لم يجد الماء شهراً.

وروى أيوب، عن أبي قلابة، عن رجل من بني عامر، سمع أبا ذر قال: «كنت أعزب عن الماء ومعى أهلى فتصيينى الجنابة، فسألت رسول الله ﷺ، فقال: إن الصعيد الطيب طهور وإن لم تجد الماء عشر سنين، فإذا وجدت الماء فأمسسه جلدك أو بشرتك» (٦٠٧). هكذا رواه حماد بن زيد، وعبدالوارث، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن رجل من بني عامر، عن أبي ذر.

ورواه خالد الحذاء عن أبي قلابة، عن عمر بن بحران، عن أبي ذر، بمعنى واحد. واختلف الفقهاء فى الذى يدخل وقت الصلاة ويخشى خروجه وهو لا يجد الماء ولا يستطيع الوصول إليه ولا إلى صعيد يتيمم به؛ فقال ابن القاسم فى المحبوس إذا لم يجد ماء ولم يقدر على الصعيد؛ صلى كما هو وأعاد إذا قدر على الماء، أو على الصعيد.

(٦٠٦) أخرجه النسائى ١٧١/١ كتاب الطهارة، باب التيمم بالصعيد، عن عمران بن حصين. وأحمد ٤٣٤/٤ عن عمران بن حصين. والبيهقى بالسنن الكبرى ١٧٨/١ عن عمران بن حصين. والطبرانى فى الكبير ١٣٣/١٨ عن عمران بن حصين. وأبو عوانة بالمسند ٣٠٨/١ عن عمران بن حصين. وابن خزيمة برقم ٢٧١ عن عمران بن حصين. وابن أبى شيبه ١٥٥٦/١ عن عمران بن حصين. والبيهقى الدلائل ٢٧٧/٤ عن عمران بن حصين.

(٦٠٧) أخرجه أبو داود كتاب الطهارة، باب ٣٣٣ ج ١ ٨٩. كتاب الطهارة، باب الجنب يتيمم، عن أبى ذر. والترمذى برقم ١٢٤ عن أبى ذر ج ١ ٢١٢. وأحمد ١٤٦/٥ عن أبى ذر. والبيهقى بالسنن الكبرى عن أبى ذر. والدارقطنى ١٨٧/١ عن أبى ذر. وعبدالرزاق بالمصنف برقم ٩١٣ ج ٢ ٢٣٨ عن أبى ذر. والبخارى بشرح السنة ١١١/٢ عن أبى ذر.

وقال أشهب في المنهدم عليهم والمحجوسين والمربوط، ومن صلب في خشبة ولم يمت: لا صلاة عليهم حتى يقدرُوا على الماء أو على الصعيد، وإذا قدرُوا صلوا.

وقال ابن خواز بندا: الصحيح من مذهب مالك أن كل من لم يقدر على الماء ولا على الصعيد حتى خرج الوقت أنه لا يصلى، ولا عليه شيء، قال: رواه المدنيون عن مالك، قال: هو الصحيح من المذهب.

قال أبو عمر: ما أعرف كيف أقدم على أن جعل هذا هو الصحيح من المذهب مع خلافه جمهور السلف وعامة الفقهاء وجماعة المالكيين، وأظنه ذهب إلى ظاهر حديث مالك هذا في قوله: «وليسوا على ماء، فنام رسول الله ﷺ حتى أصبح وهم على غير ماء، فأنزل الله آية التيمم. ولم يذكر أنهم صلوا، وهذا لا حجة فيه؛ لأنه لم يذكر أنهم لم يصلوا»، وقد ذكر هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة في هذا الحديث: «أنهم صلوا بغير وضوء»، ولم يذكر إعادة؛ وقد ذهب إلى ذلك طائفة من الفقهاء. قال أبو ثور: وهو القياس، وقال ابن القاسم: يصلون - إن قدرُوا - وكان عقلهم معهم، ثم يعيدون إذا قدرُوا على الطهارة بالماء أو بالتيمم.

وقد روى ابن دينار عن معن بن مالك، فيمن كتفه الوالى وحبسه فمنعه من الصلاة حتى خرج وقتها، أنه لا إعادة عليه؛ وإلى هذه الرواية، والله أعلم. ذهب ابن خواز بندا، وكأنه قاسه على المغمى عليه، وليس هذا وجه القياس؛ لأن المغمى عليه مغلوب على عقله وهذا معه عقله.

وقال ابن القاسم وسائر العلماء: الصلاة عليه واجبة إذا كان عقله معه، فإن زال المانع له توضاً أو تيمم وصلّى.

وذكر عبد الملك بن حبيب، قال: سألت مطرفاً، وابن الماجشون، وأصبع ابن الفرّج، عن الخائف تحضره الصلاة وهو على دابته على غير وضوء، ولا يجد إلى النزول للوضوء والتيمم سبيلاً؟ فقال بعضهم: يصلى كما هو على دابته إيماء، فإذا أمن توضاً إن وجد الماء، أو تيمم إن لم يجد الماء - وأعاد الصلاة في الوقت وغير الوقت. وقال لي أصبع بن الفرّج: لا يصلى وإن خرج الوقت حتى يجد السبيل إلى الطهور بالوضوء أو التيمم، قال: ولا يجوز لأحد الصلاة بغير طهر. قال عبد الملك بن حبيب: وهذا أحب إلى، قال: «وكذلك الأسير المغلول لا يجد السبيل إلى الوضوء بالماء ولا التيمم، والمريض المثبت الذى لا يجد من يناوله الماء ولا يستطيع التيمم، هما مثل الذى وصفناه من الخائف»، وكذلك قال أصبع بن الفرّج فى هؤلاء الثلاثة، قال: وهو أحسن ذلك - عندى - وأقواه، وعن الشافعى روايتان، إحداهما:

لا يصلى حتى يجد طهارة، والأخرى يصلى كما هو ويعيد، وهو المشهور عنه.

قال المزنى: إذا كان محبوسا لا يقدر على تراب نظيف صلى وأعاد إذا قدر.

وقال أبو حنيفة فى المحبوس فى المصر: إذا لم يجدوا ماء ولا ترابا نظيفا لم يصل، وإذا وجد ذلك صلى.

وقال أبو يوسف، ومحمد، والثورى، والشافعى، والطبرى: يصلى ويعيد. وقال أبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد، والشافعى: إن وجد المحبوس فى المصر ترابا نظيفا، صلى فى قولهم وأعاد.

وقال زفر: لا يتيمم ولا يصلى وإن وجد ترابا نظيفا على أصله فى أنه لا يتيمم فى الحضر.

وقال ابن القاسم: لو تيمم على التراب النظيف أو على وجه الأرض لم تكن عليه إعادة إذا وجد الماء.

قال أبو عمر: هاهنا مسألة أخرى فى تيمم الذى يخشى فوت الوقت، وهو فى الحضر ولا يقدر على الماء، وهو قادر على الصعيد؛ سنذكرها، ونذكر اختلاف العلماء فيما بعد هذا - إن شاء الله.

وقد ذكر أبو ثور أن من أهل العلم من قال: أنه يصلى كما هو ولا يعيد، ومذهب أبى ثور فى ذلك كمذهب الشافعى ومن تابعه، وزعم أبو ثور أن القياس أن لا إعادة عليه؛ لأنه كمن لم يجد ثوبا صلى عريانا ولا إعادة عليه، قال: إنما الطهارة بالماء أو بالصعيد كالثوب، فمن لم يقدر عليها سقطت عنه، والصلاة له لازمة على حسب قدرته، وقد أداها فى وقتها على قدر طاقته.

وقد اختلفوا فى وجوب إعادتها، ولا حجة لمن أوجب الإعادة عليه، وأما الذين قالوا: من لم يقدر على الماء ولا على الصعيد صلى كما هو وأعاد إذا قدر على الطهارة، فإنهم احتاطوا للصلاة، فذهبوا إلى حديث عائشة المذكور فى هذا الباب من رواية هشام بن عروة، «وفيه أصحاب النبى ﷺ الذين بعثهم فى طلب القلادة حضرتهم الصلاة، فصلوا بغير وضوء، إذ لم يجدوا الماء، فلم يعنفهم رسول الله ﷺ، ولا نهاهم، وكانت طهارتهم الماء، فلما عدموه صلوا كما كانوا فى الوقت. ثم نزلت آية التيمم، فكذلك إذا لم يقدر على الماء ولا على التيمم عند عدم الماء، صلى فى الوقت كما هو، فإذا وجد الماء، أو قدر على التيمم عند عدم الماء، أعاد تلك الصلاة احتياطاً؛ لأنها

صلاة بغير طهور، وقالوا: لا يقبل الله صلاة بغير طهور لمن قدر على الطهور، فأما من لم يقدر على الطهور فليس كذلك؛ لأن الوقت فرض وهو قادر عليه، فيصلّى كما قدر في الوقت ثم يعيد، فيكون قد أخذ بالاحتياط في الوقت والطهارة جميعاً، وذهب الذين قالوا: إنه لا يصلّى حتى يجد الماء أو التيمم، إلى ظاهر قول النبي ﷺ: «لا يقبل الله صلاة بغير طهور»، قالوا: ولما أوجبوا عليه الإعادة إذا قدر على الماء أو التيمم لم يكن لأمرهم إياه بالصلاة معني، وفي حديث مالك هذا عن عبدالرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة قولها فيه: «فنام رسول الله ﷺ حتى أصبح على غير ماء». دليل على أن من عدم الطهارة، لم يصل حتى تمكنه - وبالله التوفيق.

أخبرنا محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا أبو عوانة، عن قتادة، عن أبي الملح، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يقبل الله صلاة بغير طهور، ولا صدقة من غلول» (٦٠٨).

وأخبرنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا مسلم بن إبراهيم، قال: حدثنا شعبة، عن قتادة، عن أبي الملح، عن أبيه، عن النبي ﷺ، قال: «لا تقبل صدقة من غلول، ولا صلاة بغير طهور».

حدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا بكر بن حماد، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا يحيى، عن شعبة عن سماك بن حرب، عن مصعب بن سعد، أن ابن عمر قال لابن عامر: سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا يقبل الله صلاة بغير طهور، ولا صدقة من غلول.

وروى سعيد بن سنان عن أبيه عن النبي ﷺ مثله.

حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا أحمد بن حنبل، قال: حدثنا عبدالرزاق، قال: أخبرنا معمر، عن همام بن منبه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ» (٦٠٩).

(٦٠٨) أخرجه النسائي ٨٧/١ عن أبي المليح، عن أبيه. والطبراني في الكبير ٢٠٦/١٨ عن عمران ابن حصين. وابن ماجه: برقم ٢٧١ ج ١/١٠٠ عن أسامة بن عمير. والبيهقي بالسنن الكبرى: ١٩١/٤ عن ابن عمر. وابن خزيمة برقم ٨ عن ابن عمر ج ١/٨. والبغوي بشرح السنة ٣٢٩/١ عن أبي المليح، عن أبيه.

(٦٠٩) أخرجه البخاري ٤١/٩ كتاب الحيل، باب في الصلاة، عن أبي هريرة. وأبو داود برقم ٦٠ =

وفى قوله فى حديث مالك: «وليسوا على ماء؛ وليس معهم ماء». دليل على أن الوضوء قد كان لازماً لهم قبل نزول آية، وأنهم لم يكونوا يصلون إلا بوضوء قبل نزول الآية؛ لأن قوله: فأنزل الله آية التيمم، وهى آية الوضوء المذكورة فى سورة المائدة (٦١٠) أو الآية التى فى سورة النساء (٦١١) ليس التيمم مذكوراً فى هاتين الآيتين، وهما مدنيتان، والآية ليست بالكلمة ولا الكلمتين، وإنما هى الكلام المجتمع الدال على الإعجاز الجامع لمعنى مستفاد قائم بنفسه.

ومعلوم أن غسل الجنابة لم يفترض قبل الوضوء، كما أنه معلوم عند جميع أهل السير أن النبى ﷺ منذ افترضت عليه الصلاة بمكة لم يصل إلا بوضوء مثل وضوئنا اليوم، وهذا ما لا يجهله عالم ولا يدفعه إلا معاند، وفيما ذكرنا دليل على أن آية الوضوء، إنما نزلت ليكون فرضها المتقدم متلوا فى التنزيل، ولها نظائر كثيرة ليس هذا موضع ذكرها، وفى قوله فى حديث مالك: فنزلت آية التيمم، ولم يقل آية الوضوء، ما يتبين به أن الذى طرأ إليهم من العلم فى ذلك الوقت حكم التيمم لا حكم الوضوء - والله أعلم.

ومن فضل الله ونعمته أن نص على حكم الوضوء وهيئته بالماء، ثم أخبر بحكم التيمم عند عدم الماء، وقد تقدم القول فى فرض الصلاة والوضوء فى باب ابن شهاب عن عروة - والحمد لله.

وفى قوله أيضاً: «ليسوا على ماء؛ وليس معهم ماء»، وإقامة رسول الله ﷺ مع تلك الحال على التماس العقد، دليل على أنه ليس للمرء أن ينصرف عن سفر لا يجد فيه ماء، ولا يترك سلوك طريق لذلك، وحسبه وسلوك ما أباح الله له.

وأما التيمم فمعناه فى اللغة: القصد، ومعناه فى الشريعة: القصد إلى الصعيد خاصة للطهارة عند عدم الماء، فيضرب عليه من كفيه ثم يمسح بهما وجهه ويديه، قال أبو بكر ابن الأنبارى: قولهم: قد تيمم الرجل، معناه: قد مسح التراب على يديه ووجهه، قال: وأصل تيمم قصد، فمعنى تيمم: قصد التراب فتمسح به، قال الله عز وجل: ﴿وَلَا تَيْمَمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ (٦١٢) معناه: لا تعمدوا الخبيث فتنفقوا منه.

= ج ١ / ١٦ عن أبى هريرة. وأحمد: ٣١٨ / ٢ أبى هريرة. والبيهقى بالسنن الكبرى ٢٢٩ / ١

عن أبى هريرة فى كتاب الطهارة، باب الصحيح المقيم يتوضأ إلخ.

(٦١٠) المائدة ٦.

(٦١١) النساء ٤٣.

(٦١٢) البقرة ٦٧.

قال الممزق أو المثقب:

وما أدري إذا يمت وجهها أريد الخير أيهما يلينى
الخير الذى أنا أبتغيه أم الشر الذى هو يبتغينى

يريد: قصدت واعتمدت وجهها.

وقال آخر:

وفى الأظعان أنسة لعوب تيمم أهلها بلدا فساروا

يعنى: قصد أهلها بلدا.

وقال حميد بن ثور:

وما يلبث العصران: يوم وليلة إذا طلبا أن يدركا ما تيمما

وقال امرؤ القيس:

تيممتها من أذرعات وأهلها يثرب أدنى دارها نظر عال

وقال خفاف بن ندية:

فإن تك خيلى قد أصيب صميمها فعمدا على عيني تيممت مالكا

معناه: تعمدت مالكا.

وقال آخر:

إنى كذلك إذا ماسأنى بلد يمت صدر بعيرى غيره بلدا

يعنى: قصدت. ومثل هذا كثير، فمعنى قول الله عز وجل: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا﴾ أى:

اقصدوا صعيدا طيبا: والصعيد: وجه الأرض، وقيل: التراب الطيب الطاهر، قال ﷺ: «جعلت لى الأرض كلها مسجدا وطهورا»^(٦١٣) وطهور بمعنى طاهر مطهر على ما

(٦١٣) أخرجه البخارى، عن جابر ١٤٩/١ كتاب التيمم، باب قول الله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً﴾

إلخ. والترمذى برقم ٣١٧ ج ٢/ ١٣١ كتاب الصلاة، باب ٢٣٦ عن أبى ذر. وأبو داود فى

كتاب الصلاة، باب ٢٤ ج ١/ ١٢٩ برقم ٤٨٩ عن أبى ذر. والنسائى ٥٦/٢ عن أبى

سهل الساعدى. وابن ماجه برقم ٥٦٧ ج ١/ ١٨٨ كتاب الطهارة، باب ما جاء فى

السبب، عن أبى هريرة. وأحمد ٢٥٠/١ عن ابن عباس. والبيهقى بالسنن الكبرى ٤٣٣/٢

كتاب الصلاة، باب أينما أدركتك، عن ابن عباس. والطبرانى بالكبير ٦١/١١ عن ابن

عباس. وابن أبى شيبه ٤٠٢/٢ عن ابن عباس. وأبو عوانة ٣٩٦/١ عن جابر. وعبدالرزاق =

ذكرنا في غير موضع من كتابنا هذا كما قال الله عز وجل: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ (٦١٤) - يعنى: طاهرا مطهرا.

واختلف العلماء فى كيفية التيمم: فقال مالك، والشافعى، وأبو حنيفة، وأصحابهم، والثورى، وابن مالك، وابن أبى سلمة، والليث: «ضربتان: ضربة للوجه يمسح بها وجهه، وضربة لليدين يمسحهما إلى المرفقين، يمسح اليمنى باليسرى، واليسرى باليمنى»؛ إلا أن بلوغ المرفقين عند مالك ليس بفرض، وإنما الفرض عنده «إلى الكوعين»، والاختيار عنده إلى المرفقين، وسائر من ذكرنا معه من الفقهاء يرون بلوغ المرفقين بالتيمم فرضا واجبا، ومن روى عنه التيمم إلى المرفقين: ابن عمر، والشعبى، والحسن، وسالم؛ وقال الأزوعى: «التيمم ضربتان: ضربة للوجه، وضربة لليدين إلى الكوعين، وهما الرسغان».

وروى ذلك عن على بن أبى طالب، وقد روى عن الأزوعى - وهو أشهر عنه - «أن التيمم ضربة واحدة يمسح بها وجهه ويديه إلى الكوعين»، وهو قول عطاء، والشعبى فى رواية، وبه قال أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وداود بن على، والطبرى؛ وهو أثبت ما روى فى ذلك من حديث عمار، رواه شقيق بن سلمة أبو وائل، عن أبى موسى، عن عمار، فقال فيه: «ضربة واحدة لوجهه وكفيه». ولم يختلف فى حديث أبى وائل هذا، وسائر أحاديث عمار مختلف فيها، وحديث أبى وائل هذا عند الثورى وأبى معاوية وجماعة عن الأعمش.

وقال مالك: «إن مسح وجهه ويديه بضربة واحدة أجزاء، وإن مسح يديه إلى الكوعين أجزاء، وأحب له أن يعيد فى الوقت»، والاختيار عند مالك «ضربتان وبلوغ المرفقين»، وحجة من رأى أن التيمم إلى الكوعين جائز، ولم ير بلوغ المرفقين واجبا ظاهر قول الله عز وجل: ﴿فَتَيْمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ ولم يقل إلى المرفقين: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ (٦١٥) فلم يجب بهذا الخطاب إلا أقل ما يقع عليه اسم يد؛ لأنه اليقين، وما عدا ذلك شك، والفرائض لا تجب إلا بيقين، وقد قال الله عز وجل: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ (٦١٦) وثبتت السنة المجتمع

= بالمصنف برقم ٩٨ ج ٣٢ عن عبد الله بن الزبير. والبغوى بشرح السنة ٤١٢/٢ عن جابر.

وأبو نعيم بالدلائل ١٣/١ عن ابن عباس.

(٦١٤) الفرقان ٤٨.

(٦١٥) مريم ٦٤.

(٦١٦) المائدة ٣٨.

عليها أن الأيدي في ذلك أريد بها من الكوع، فكذلك التيمم إذا لم يذكر فيه المرفقين، وقد ثبت عن النبي ﷺ في أكثر الآثار في التيمم «أنه مسح وجهه وكفيه»، وكفى بهذا حجة؛ لأنه لو كان ما زاد على ذلك واجباً لم يدعه رسول الله ﷺ.

وقال أبو حنيفة، والثوري، والليث، والشافعي: «لا يجزيه إلا ضربتان: ضربة للوجه، وضربة لليدين إلى المرفقين، ولا يجزيه دون المرفقين»، وبه قال محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، وإليه ذهب إسماعيل بن إسحاق القاضي، وقال ابن أبي ليلى، والحسن بن حي: «التيمم ضربتان يمسح بكل ضربة منهما وجهه وذراعيه ومرفقيه» ولم يقل ذلك أحد من أهل العلم غيرهما فيما علمت، وقال الزهري: «يلغ بالتيمم الآباط»، ولم يقل ذلك أحد غيره أيضاً - والله أعلم.

فأما ما ذهب إليه ابن شهاب من التيمم إلى المناكب والآباط، فإنه صار إلى ما رواه في ذلك، مع أن اللغة تقضى أن اليد من المنكب.

أخبرنا محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا العباس بن عبد العظيم، قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن أسماء، عن جويرية، عن مالك، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، أنه أخبره عن أبيه، عن عمار بن ياسر، قال: «تمسحنا مع رسول الله ﷺ بالتراب، فمسحنا بوجوهنا وأيدينا إلى المناكب» - (٦١٧) هكذا قال مالك في هذا الحديث عن ابن شهاب، عن عبيد الله، عن أبيه، عن عمار، وتابعه أبو أويس.

ورواه صالح بن كيسان، وابن أخي ابن شهاب، عن ابن شهاب، عن عبيد الله، عن عبد الله، عن ابن عباس، عن عمار؛ وكذلك رواه ابن إسحاق - سواء في إسناده، وخالفه في سياقه ومثله.

حدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا محمد بن بكر، حدثنا أبو داود، حدثنا محمد بن أبي خلف، ومحمد بن يحيى - في آخرين، قالوا: حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد، قال: حدثني أبي، عن صالح، عن ابن شهاب، قال: حدثني عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، عن عمار بن ياسر، «أن رسول الله ﷺ عرس بأولات الجيش ومعه عائشة، فانقطع عقدها من جزع ظفار، فحبس الناس ابتغاء عقدها حتى أضاء الفجر، وليس مع الناس ماء، فتغيظ عليها أبو بكر، وقال: حبست الناس ليس معهم ماء، فأنزل الله على رسوله رخصة التطهر بالصعيد الطيب، فقام المسلمون مع رسول الله ﷺ، فضربوا

بأيديهم إلى الأرض، ثم رفعوا، أيديهم إلى المناكب، ومن بطون أيديهم إلى الآباط، - زاد بن يحيى فى حديثه؛ قال ابن شهاب: «ولا يعتبر بهذا الناس».

هكذا قال صالح بن كيسان ضربة واحدة للوجه واليدين.

ورواه يونس، وابن أبى ذئب، ومعمّر، عن الزهرى، عن عبيدا لله، عن عمار، ولم يقولوا عن أبيه كما قال مالك، ولا قالوا عن ابن عباس كما قال صالح وابن إسحاق، وذكروا فيه ضربتين: ضربة للوجه، وضربة لليدين إلى المناكب والآباط. وكذلك ذكر فيه معمّر: ضربتين واضطرب ابن عيينة عن الزهرى فى هذا الحديث - فى إسناده ومثله، وهذا الحديث عن عمار فى التيمم إلى المناكب كان فى حين نزول آية التيمم فى قصة عائشة، كذلك ذكر صالح بن كيسان، ومعمّر، وطائفة من أصحاب ابن شهاب، وقد ذكرنا حديث صالح.

وأما حديث معمّر، فأخبرنا عبد الله بن محمد بن عبدالمؤمن - وكتبته من أصل سماعه - قال: أخبرنا أحمد بن جعفر بن حمدان، قال: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: حدثنى أبى، قال: حدثنا عبدالرزاق، قال: أخبرنا معمّر، عن الزهرى، عن عبيدا لله ابن عبد الله بن عتبة، أن عمار بن ياسر، كان يحدث «أنه كان مع النبى ﷺ فى سفر معه عائشة، فهلك عقدها، فاحتبس الناس فى ابتغائه حتى أصبحوا وليس معهم ماء، فنزل التيمم، قال عمار: فقاموا فمسحوا، فضربوا بأيديهم، فمسحوا بها وجوههم، ثم عادوا فضربوا بأيديهم ثانية، فمسحوا بها أيديهم إلى الإبطين - أو قال: إلى المناكب» (٦١٨) ثم قد روى عن عمار خلاف ذلك فى التيمم، رواه عنه عبدالرحمن بن أبزى فاحتلف عليه فيه، فقال عنه قوم: «ومسح ذراعيه إلى نصف الساعد»، وقال آخرون: «إلى المرفقين» وقال أكثرهم عنه فيه: «وجهه وكفيه» واختلف فيه الحكم بن عتبة، وسلمة بن كهيل، عن ذر الهمداني عن ابن عبدالرحمن عن أبيه، عن عمار.

وأخبرنا عبد الله بن محمد، قال: أخبرنا محمد بن بكر، قال: أخبرنا أبو داود، قال: حدثنا محمد بن المنهال، قال: حدثنا يزيد بن زريع، عن سعيد، عن قتادة، عن عزرة، عن سعيد بن عبدالرحمن بن أبزى، عن أبيه، عن عمار بن ياسر، قال: «سألت رسول الله ﷺ عن التيمم، فأمرنى ضربة واحدة للوجه والكفين» (٦١٩) وسؤاله كان بعد ذلك - والله أعلم.

(٦١٨) أخرجه عبدالرزاق ٢١٣/١ عن عمار بن ياسر.

(٦١٩) أخرجه أبو داود برقم ٣٢٧ عن عمار بن ياسر.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا عفان، قال: حدثنا أبان، قال: أخبرنا قتادة، عن عزرة، عن سعيد بن عبدالرحمن عن أبيه، عن عمار، أن النبي ﷺ قال في التيمم: «ضربة للوجه والكفين».

قال أبو عمر: عند قتادة في حديث عمار هذا إسناد آخر بخلاف هذا المعنى: حدثنا عبدالوارث، قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا موسى بن إسماعيل قال: حدثنا أبان بن يزيد، قال: سئل قتادة عن التيمم في السفر، فقال: كان ابن عمر يقول: إلى المرفقين وكان الحسن يقول إلى المرفقين وكان إبراهيم النخعي يقول: إلى المرفقين.

وحدثني محدث، عن الشعبي، عن عبدالرحمن بن أبزى، عن عمار بن ياسر، عن النبي ﷺ قال: «إلى المرفقين»، ومما يدل على أن حديث عمار في التيمم للوجه والكفين، أو إلى المرفقين غير حديثه في قصة نزول آية التيمم حين تيمم إلى المناكب، أنه في حديث أبي إسحاق عن ناجية أبي خفاف عن عمار، وفي حديث أبي وائل عن أبي موسى عن عمار، أنه قال: «أجنت فتمعكت في التراب، ثم سألت رسول الله ﷺ، فقال: كان يكفيك التيمم ضربة للوجه واليدين» (٦٢٠).

قال أبو عمر: أكثر الآثار المرفوعة عن عمار في هذا حديث إنما فيها ضربة واحدة للوجه واليدين، وكل ما يروى في هذا الباب عن عمار فمضطرب مختلف فيه، وذهبت طائفة من أهل الحديث إلى أن أصح حديث روى عن مالك عن عمار حديث قتادة عن عزرة، وقال بعض من يقول بالتيمم إلى المرفقين: قتادة إذا لم يقل: سمعت أو حدثنا فلا حجة في نقله، وهذا تعسف - والله أعلم.

وأما ما روى مرفوعاً في التيمم إلى المرفقين، فروى ابن الهادي، عن نافع، عن ابن عمر، «أن رسول الله ﷺ تيمم إلى المرفقين» (٦٢١) وأصحاب نافع الحفاظ يروونه عن نافع، عن ابن عمر فعلة: أنه كان يتيمم إلى المرفقين، هكذا رواه مالك وغيره.

ورواه محمد بن ثابت العبدى، عن نافع، عن ابن عمر - مرفوعاً، وأنكروه عليه، وضعفوه من أجله، وبعضهم يرويه عنه عن نافع عن ابن عباس «أن رسول الله ﷺ تيمم في السكة، فضرب بيديه على الحائط ومسح بهما وجهه، ثم ضرب ضربة أخرى

(٦٢٠) أخرجه ابن حبان في صحيحه ٢٩٩/٢ عن عمار.

(٦٢١) ذكره الهيثمي ج ١/٢٦٢ وعزاه للطبراني في الكبير، عن ابن عمر، وللبنار، عن ابن عمر.

فمسح بها ذراعيه» (٦٢٢) وهذا لم يروه عن نافع أحد غير محمد بن ثابت هذا، به يعرف، ومن أجله يضعف، وهو عندهم حديث منكر، لا يعرفه أصحاب نافع.

قال أبو عمر: لما اختلفت الآثار في كيفية التيمم وتعارضت، كان الواجب في ذلك، الرجوع إلى ظاهر الكتاب، وهذا يدل على ضربتين: للوجه ضربة، ولليدين أخرى إلى المرفقين قياساً على الوضوء، واتباعاً لفعل ابن عمر - رحمه الله، فإنه من لا يدفع علمه بكتاب الله؛ ولو ثبت شيء عن النبي ﷺ في ذلك وجب الوقوف عنده - وبالله التوفيق.

وقال الطحاوي: لما اختلفت الآثار في كيفية التيمم رجعنا إلى الاعتبار، فوجدنا الأعضاء التي ذكرها الله في الوضوء قد سقط التيمم عن بعضها، وهو الرأس والرجلان، فبطل بذلك قول من قال إلى المناكب؛ لأن التيمم لما بطل عن بعض ما يوضأ كان ما لا يوضأ أخرى أن لا يلزمه التيمم، قال: ثم رأينا الوجه - ييمم بالصعيد كما يغسل بالماء، ورأينا الرأس والرجلين لا ييممان فكان ما سقط التيمم عن بعضه سقط عن كله، وما وجب فيه التيمم كان كالوضوء سواء؛ لأنه جعل بدلاً منه، فلما ثبت أن بعض ما يغسل من اليدين في حال وجود الماء ييمم في حال عدم الماء، ثبت بذلك أن التيمم في اليدين إلى المرفقين قياساً ونظراً.

وقال غيره: لما ذكر الله عز وجل إلى المرفقين في الوضوء، استغنى عن ذكر ذلك وتكريره في التيمم، كما أنه لما اشترط المس في تحرير الرقبة على المظاهر وفي صيامه حيث قال: ﴿من قبل أن يتماسا﴾ استغنى عن ذكر ذلك واشترطه في الإطعام؛ لأنه بدل منه، وحكم البدل حكم المبدل منه، فالسكوت في ذلك اكتفاء، والله أعلم.

قال أبو عمر: لما قال الله في آية الوضوء: ﴿فاغسلوا وجوهكم وأيديكم﴾ (٦٢٣) وأجمعوا أن ذلك ليس في غسلة واحدة، وأن غسل الوجه غير غسل اليدين، فكذلك يجب أن تكون الضربة في التيمم للوجه غير الضرب لليدين قياساً - والله أعلم، إلا أن يصح عن النبي ﷺ خلاف ذلك فيسلم له؛ وكذلك البلوغ إلى المرفقين قياساً على الوضوء إن لم يثبت خلافه عن النبي ﷺ.

واختلفوا في الصعيد، فقال مالك وأصحابه: الصعيد وجه الأرض، ويجوز التيمم عند مالك بالحصباء والجبل والرمل والتراب، وكل ما كان على وجه الأرض.

(٦٢٢) أخرجه عبد الرزاق ٢١١/١ عن ابن عمر برقم ٨١٧.

(٦٢٣) المائدة ٦.

وقال أبو حنيفة، وزفر: يجوز أن يتيمم بالنورة والحجر والزرنيخ والجص والطين والرخام، وكل ما كان على وجه الأرض.

وقال الأوزاعي: يجوز التيمم على الرمل.

وقال الثوري، وأحمد بن حنبل: يجوز التيمم بغبار الثوب واللبد، ولا يجوز عند مالك التيمم بغبار اللبد والثوب.

وذكر ابن خواز بندا، قال: الصعيد عندنا وجه الأرض، وكل أرض جائز التيمم عليها، صحراء كانت أو معدنا أو ترابا، قال: وبذلك قال أبو حنيفة، والأوزاعي، والثوري، والطبري قال: يجوز التيمم عند مالك على الحشيش إذا كان دون الأرض، واختلفت الرواية عنه في التيمم على الثلج، فأجازه مرة، ومنع منه مرة أخرى، قال: وكل ما صعد على وجه الأرض فهو صعيد، ومن حجته في ذلك قول الله عز وجل: ﴿صعيدا جزا﴾ (٦٢٤) يعني أرضا غليظة لا تنبت شيئا ﴿وصعيدا زلقا﴾ (٦٢٥) وقال رسول الله ﷺ: «يحشر الناس على صعيد واحد. أي أرض واحدة».

وقال الشافعي، وأبو يوسف، وداود: الصعيد: التراب، ولا يجزى عندهم التيمم بغير التراب، وقال الشافعي: لا يقع صعيد إلا على تراب ذي غبار، فأما الصحراء الغليظة والرقيقة والكثيب أو لغليظ فلا يقع عليه اسم صعيد.

وقال أبو ثور: لا يتيمم إلا بتراب أو رمل.

قال أبو عمر: أجمع العلماء على أن التيمم بالتراب ذي الغبار جائز، وقال رسول الله ﷺ: «جعلت لنا الأرض مسجدا وتربتها طهورا» (٦٢٦) وهو يقضى على قوله مسجدا وطهورا ويفسره - والله أعلم.

وقال ابن عباس: أطيب الصعيد أرض الحارث.

ذكر عبدالرزاق، عن الثوري، عن قابوس، عن أبي ظبيان، قال: سئل ابن عباس، أي الصعيد أطيب؟ فقال: الحارث.

وقال الشاعر:

قتلى حنيطهم الصعيد وغسلهم نجع الترائب والرءوس تقطتف

(٦٢٤) الكهف ٨.

(٦٢٥) الكهف ٤٠.

(٦٢٦) سبق تخريجه برقم ٦١٣.

وهذا البيت عندي محتمل التأويل.

حدثنا أحمد بن محمد، قال: حدثنا وهب بن مسرة، قال: حدثنا ابن واضح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا محمد بن فضيل، عن أبي مالك الأشجعي، عن ريعي، عن حذيفة، قال: قال رسول الله ﷺ: «فضلنا على الناس بثلاث: جعلت لنا الأرض كلها مسجداً، وجعلت تربتها لنا - إذا لم نجد الماء طهوراً - وذكر تمام الحديث (٦٢٧).

وقال: وحدثنا يحيى بن أبي كثير، عن زهير بن محمد، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن محمد بن علي بن الحنفية، أنه سمع علي بن أبي طالب يقول: قال رسول الله ﷺ: «أعطيت ما لم يعط أحد من الأنبياء: نصرت بالرعب، وأعطيت مفاتيح الأرض، وسميت أحمد، وجعل التراب لي طهوراً، وجعلت أمتي خير الأمم» (٦٢٨).

وجماعة العلماء على إجازة التيمم بالسباخ، إلا إسحاق بن راهويه، فإنه قال: لا تيمم بتراب السبخة.

وروى عن ابن عباس فيمن أدركه التيمم وهو في طين، قال: يأخذ من الطين فيطلى به بعض جسده، فإذا جف، تيمم به.

وأجمع العلماء على أن طهارة التيمم لا ترفع الجنبه ولا الحدث إذا وجد الماء، وأن المتيمم للجنبه أو الحدث إذا وجد الماء عاد جنباً كما كان أو محدثاً، وإنه إن صلى بالتيمم ثم فرغ من صلاته فوجد الماء - وقد كان اجتهد في طلبه فلم يجده، ولم يكن في رحله، أن صلاته تامة، ومنهم من استحب له أن يعيد في الوقت إذا توضأ أو اغتسل، ولم يختلفوا أن الماء إذا وجد المتيمم بعد تيممه وقبل دخوله في الصلاة أنه بحاله قبل أن يتيمم، وأن لا يستبيح صلاة بذلك التيمم إلا شذوذ.

روى في ذلك عن أبي سلمة بن عبد الرحمن - أنه يصلى بذلك التيمم. واختلفوا إذا

(٦٢٧) أخرجه مسلم في كتاب المساجد ٤ باب جـ ٣٧١/١ عن حذيفة، والبيهقي في السنن الكبرى: ٢١٣/١ عن حذيفة في كتاب الطهارة، باب الدليل على أن الصعيد الطيب طهور. وابن أبي شيبة ٤٣٥/١١ عن حذيفة في كتاب الفضائل. وابن خزيمة برقم ٢٦٤/ عن حذيفة جـ ١٣٣/١. وأبو عوانة ٣٠٣/١ عن حذيفة. والآجزي في الشريعة ص ٤٩٨ عن حذيفة.

(٦٢٨) أخرجه أحمد ٩٨/١ عن علي. والبيهقي في السنن الكبرى ٢١٣/١ كتاب الطهارة، باب الدليل على أن الصعيد إلخ، عن علي، وابن أبي شيبة بالمصنف ٤٣٤/١١ عن علي.

رأى الماء بعد دخوله فى الصلاة، فقال مالك، والشافعى، وأصحابهما، وداود، والطبرى: يتمادى فى صلاته ويجزیه، فإذا فرغ ووجد الماء للصلاة الأخرى وجب عليه استعماله، وأما الصلاة فلا يقطعها لرؤية الماء، وحجتهم: أنه مأمور بطلب الماء إذا أوجب عليه القيام إلى الصلاة بدخول وقتها، فإن لم يجد الماء تيمم؛ وما لم يدخل فى الصلاة فهو مخاطب بذلك، فإذا دخل فى الصلاة، سقط عنه الطلب؛ لاشتغاله بما هو مأمور به من عمل الصلاة التى دخل فيها، وإذا سقط عنه الطلب سقط عنه استعمال الماء إذا وجده؛ لأنه مشغول بفرض آخر عن طلب الماء، فليس عليه استعماله إذا سقط عنه طلبه، وقد أجمعوا أنه يدخل فى صلاته بالتيمم عند عدم الماء، واختلفوا فى قطع تلك الصلاة إذا رأى الماء، ولم تثبت سنة بقطعها، ولا إجماع، وليس قول من قال: إن رؤية الماء حدث بشيء؛ لأن ذلك لو كان كذلك كان الجنب إذا تيمم ثم وجد الماء يعود كالمحدث لا يلزمه إلا الوضوء، والبناء عندهم على ما صلى كسائر المحدثين، وهذا لا يقوله أحد، وقال أبو حنيفة وأصحابه، وجماعة، ومنهم: أحمد بن حنبل، والمزنى، وابن علية: إذا وجد الماء أو رآه وهو فى الصلاة قطع وخرج إلى استعماله فى الوضوء، أو فى الغسل واستقبل صلاته، وحجتهم: أن التيمم لما بطل بوجود الماء قبل الصلاة كان كذلك فى الصلاة، لأنه لما يجز له عملها بالتيمم مع وجود الماء، كان كذلك لا يجوز له عمل مابقى منها مع وجود الماء، وإذا بطل بعضها بطلت كلها، واحتجوا أيضا بالإجماع على المعتدة بالشهور لا يبقى عليها منها إلا أقلها ثم تحيض، أنها تستقبل عدتها بالحيض، قالوا: والذى يطرأ عليه الماء وهو فى الصلاة كذلك، وللفریقین ضروب من الحجج فى هذه المسألة يطول ذكرها، وفى هذا الحديث التيمم فى السفر، وهو أمر مجتمع عليه، واختلف العلماء فى التيمم فى السفر والحضر عند عدم الماء، فذهب مالك وأصحابه إلى أن التيمم فى السفر والحضر سواء إذا عدم الماء أو تعذر استعماله لمرض أو خوف شديد أو خوف خروج الوقت، وهذا كله قول أبى حنيفة، ومحمد، وحجتهم أن ذكر الله المرضى والمسافرين فى شرط التيمم خرج على الأغلب فيمن لا يجد الماء والحاضرون الأغلب عليهم وجود الماء فلذلك لم ينص عليهم فإذا لم يجد الحاضر الماء أو منعه منه مانع وجب عليه التيمم للصلاة ليدرك وقتها؛ لأن التيمم عندهم إنما ورد لإدراك وقت الصلاة وخوف فوته، وكذلك أمر الله بالتيمم حفظا للوقت ومراعاته، فكل من لم يجد الماء تيمم، المسافر بالنص والحاضر بالمعنى، وكذلك المريض بالنص، والصحيح بالمعنى - والله أعلم.

وقال الشافعى: لا يجوز للحاضر الصحيح أن يتيمم إلا أن يخاف التلف، وبه قال

الطبرى، وقال أبو يوسف، وزفر: لا يجوز التيمم فى الحضر لا لمرض ولا لخوف خروج الوقت، وحجة هؤلاء: أن الله جعل التيمم رخصة للمريض والمسافر كالفطر وقصر الصلاة ولم يبيح التيمم إلا بشرط المرض أو السفر، فلا دخول للحاضر فى ذلك لخروجه من شرط الله - تبارك اسمه - والكلام بين الفرق فى هذه المسألة طويل، وبالله التوفيق.

وقال الشافعى أيضا، والليث، والطبرى: إذا عدم الماء فى الحضر مع خوف فوت الوقت للصحيح والسقيم تيمم وصلى ثم أعاد.

فصل التيمم للمريض والمسافر، إذا لم يجد الماء بالكتاب والسنة والإجماع، إلا ما ذكرت لك فى تيمم الجنب، فإذا وجد المريض أو المسافر الماء حرم عليه التيمم، إلا أن يخاف المريض ذهاب نفسه وتلف مهجته، فيجوز له حينئذ التيمم مع وجود الماء بالسنة لا بالكتاب، إلا أن يتأول: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ (٦٢٩) وقد أبان رسول الله ﷺ التيمم لعمر بن العاص وهو مسافر إذ خاف أن اغتسل بالماء، فالمرضى أخرى بذلك - والله أعلم.

وقال عطاء بن أبى رباح: لا يتيمم المريض إذا وجد الماء ولا غير المريض، لأن الله يقول: ﴿وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا﴾ (٦٣٠) فلم يبيح التيمم لأحد إلا عند فقد الماء، ولولا قول الجمهور وما روى من الأثر كان قول عطاء صحيحا - والله أعلم.

واختلف الفقهاء أيضا فى التيمم: هل تصلى به صلوات أم يلزم التيمم لكل صلاة، فقال مالك: لا يصلى صلاتين بتيمم واحد، ولا يصلى نافلة ومكتوبة بتيمم واحدة إلا أن تكون نافلة بعد مكتوبة، قال: وإن صلى ركعتى الفجر بتيمم الفجر، أعاد التيمم لصلاة الفجر.

وقال الشافعى: يتيمم لكل صلاة فرض، ويصلى النافلة والفرض وصلاة الجنائز بتيمم واحد، ولا يجمع بين صلاتى فرض بتيمم واحد فى سفر ولا فى حضر.

وقال شريك بن عبد الله القاضى: يتيمم لكل صلاة نافلة وفريضة.

ولم يختلف قول مالك وأصحابه فىمن تيمم لصلاة فصلها فلما سلم منها ذكر

صلاة نسيها أنه يتيمم لها، واختلفوا فيمن صلى صلاتي فرض يتيمم واحد، فروى يحيى عن ابن القاسم فيمن صلى صلوات كثيرة يتيمم واحد أنه يعيد ما زاد على واحدة في الوقت، واستحب أن يعيد أبدا.

وروى أبو زيد بن أبي الغمر عنه أنه يعيدها أبدا، وقال أصبغ: إن جمع بين صلاتين يتيمم واحد نظر: فإن كانتا مشتركتين في الوقت أعاد الآخرة في الوقت، وإن كانتا غير مشتركتين كالعصر والمغرب أعاد الثانية أبدا.

وذكر ابن عبدوس أن ابن نافع روى عن مالك في الذي يجمع بين الصلاتين أنه يتيمم لكل صلاة.

وقال أبو الفرج في ذاكر الصلوات: إن قضاهن يتيمم واحد فلا شيء عليه، وذلك جائز له، ولأصحاب مالك في هذا الباب ضروب من الاضطراب، ومن حجة من رأى التيمم لكل صلاة: أن الله أوجب على كل قائم إلى الصلاة طلب الماء، وأوجب عند عدمه التيمم، وعلى المتيمم عند دخول وقت صلاة أخرى ما عليه في الأولى، وليست الطهارة بالصعيد كالطهارة بالماء؛ لأنها طهارة ناقصة، طهارة ضرورة لاستباحة الصلاة قبل خروج الوقت بدليل إجماع المسلمين على بطلانها بوجود الماء وإن لم يحدث، وليس كذلك الطهارة بالماء، ألا ترى أن السنة المجتمعة عليها قد وردت بجواز صلوات كثيرة بوضوء واحد بالماء، لأن الوضوء الثاني في حكم الأول ليس يناقض له؛ وليس كذلك إذا وجد الماء بعد التيمم، فلذلك أمر بطلبه لكل صلاة، وإذا طلبه ولم يجده تيمم بظاهر قول الله: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ (٦٣١) ولما أجمعوا أنه لا يتيمم قبل دخول الوقت، دل على أنه يلزمه التيمم لكل صلاة، لئلا تكون قبل دخول الوقت.

وقال أبو حنيفة، والثوري، والليث، والحسن بن حي، وداود: يصلى ما شاء يتيمم واحد ما لم يحدث؛ لأنه طاهر ما لم يجد الماء، وليس عليه طلب الماء إذا يئس منه، وللإمام في هذه المسألة وجوه يطول الباب بذكرها، وفي التيمم مسائل كثيرة هي فروع، ولو أتينا بها خرجنا عن شرطنا - وبالله توفيقنا.

١٦ - باب ما يحل للرجل من امرأته وهي حائض

٤٩ - حديث رابع وأربعون لزيد بن أسلم - مرسل:

مالك، عن زيد بن أسلم، أن رجلا سأل رسول الله ﷺ «ما يحل لي من امرأتي وهي حائض؟ فقال رسول الله ﷺ: لتشد عليها إزارها ثم شأنك بأعلاها» (٦٣٢).

(٦٣١) المائدة ٦، النساء ٤٣.

(٦٣٢) أخرجه البيهقي بالسنن الكبرى ١٩١/٧ عن زيد بن أسلم. وذكره بالكنز: برقم ٤٤٨٩٥

ج ١٦ / ٣٥٣ وعزاه لمالك، والبخاري، ومسلم، عن زيد بن أسلم.

قال أبو عمر: لا أعلم أحدا روى هذا الحديث مسندا بهذا اللفظ: «أن رجلا سأل رسول الله ﷺ هكذا، ومعناه صحيح ثابت، وقد ذكرنا الآثار في ذلك مستوعبة في باب ربيعة، وفي هذا الحديث تفسير لقول الله عز وجل: ﴿فَاعْتَزِلُوا النساء في الحيض﴾ (٦٣٣) وقد ذكرنا اختلاف العلماء في مباشرة الحائض، ومتى توطأ بعد طهرها قبل غسلها أو بعده، وسائر أحكامها في ذلك في حديث ربيعة من كتابنا هذا فلا معنى لإعادته هاهنا.

حدثنا محمد بن إبراهيم بن سعيد، قال: حدثنا محمد بن معاوية بن عبدالرحمن، قال: أخبرنا أحمد بن شعيب النسوي، قال: أخبرنا إسحاق بن إبراهيم، قال: أخبرنا سليمان ابن حرب، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس، قال: «كانت اليهود إذا حاضت المرأة منهم لم يواكلوهن ولم يشاربهن ولم يجامعهن في البيوت، فأمرهم رسول الله ﷺ أن يواكلوهن ويباشروهن ويجامعهن في البيوت، وأن يصنعوا بهن كل شيء ما خلا النكاح، فقالت اليهود: ما يدع رسول الله ﷺ شيئا من أمرنا إلا خالفنا فيه، فقام أسيد بن حضير، وعباد بن بشر، فأخبرا رسول الله ﷺ، وقالوا: ألا نجامعهن في الحيض؟ فتمعر وجه رسول الله ﷺ تمعرا شديدا حتى ظننا أنه قد غضب عليهما، فقاما، فاستقبل رسول الله ﷺ هدية لبن، فبعث في آثارهما، فردهما، فسقاهما، فعرفنا أنه لم يغضب عليهما» (٦٣٤).

حدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا بكر بن حماد، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا حفص بن غياث، عن الشيباني، عن عبدالله بن شداد، عن خالته ميمونة بنت الحارث، «أن النبي ﷺ كان إذا أراد أن يباشر امرأة من نسائه وهي حائض أمرها أن تنثر ثم يباشرها وهي حائض».

قال أبو عمر: هذا الحديث إذا رتب مع الذي قبله دلا على أن شد الإزار على الحائض معناه لقطع الذريعة والاحتياط - والله أعلم. وقد أوضحنا هذا المعنى في باب ربيعة، والحمد لله رب العالمين.

٥٠ - حديث سابع لربيعة مرسل منقطع:

مالك، عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن، «أن عائشة زوج النبي ﷺ كانت مضطجعة مع رسول الله ﷺ في ثوب واحد، وأنها وثبت وثبة شديدة، فقال لها رسول الله ﷺ: ما

لك لعلك نفست - يعنى الحيضة - قالت: نعم، قال: شدى على نفسك إزارك، ثم عودى إلى مضجعك» (٦٣٥).

هكذا هذا الحديث فى الموطأ - كما روى - منقطع، ويتصل معناه من حديث أم سلمة عن النبى ﷺ، ولا أعلم أنه روى من حديث عائشة بهذا اللفظ البتة، وسنذكر فى هذا الباب ما روى فيه عن عائشة وسائر أزواج النبى عليه السلام - إن شاء الله. ولم يختلف رواة الموطأ فى إرسال هذا الحديث كما روى.

وروى حبيب، عن مالك، عن الزهرى، عن عروة، عن سعيد بن المسيب، عن عائشة «أن النبى ﷺ كان يضاجع أم سلمة وهى حائض» عليها بعض الإزار (٦٣٦) وما انفرد به حبيب لا يحتج به.

وفيه من الفقه: نوم الرجل الشريف مع أهله فى ثوب واحد، وسرير واحد. وفيه أن الحيض قد يأتى فجأة دون مقدمة من العلامات لبعض النساء، وبعضهن ترى قبله صفرة أو كدرة كما ترى بعده، وفيه أن رسول الله ﷺ لم يكن يعلم من الغيب إلا ما علمه الله لقوله: «ما لك؟ لعلك نفست».

وقوله: «نفست» يقول لعلك أصبت بالدم، يعنى الحيضة، والنفس الدم، ألا ترى قول إبراهيم النخعى وهو عربى فصيح كل ما ليس له نفس سائلة يموت فى الماء لا يفسده، يعنى دما سائلا. وفيه: أن الحائض يجوز أن يباشر منها ما فوق الإزار لقوله: ثم عودى إلى مضجعك، ومعلوم أنها إذا عادت إليه فى ثوب واحد معه أنه يباشرها، فإذا كان كذلك كان هذا الحديث يفسر قول الله عز وجل: ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْحَيْضِ﴾ (٦٣٧) لأنه يحتمل قوله اعتزلوا النساء أى لا تكونوا معهن فى البيوت، ويحتمل اعتزلوا النساء وطئهن لا غير، فأنت السنة مبينة مراد الله عز وجل من قوله ذلك.

أخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن يحيى، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا حماد، قال: حدثنا ثابت البنانى، عن أنس بن مالك، «أن اليهود إذا حاضت منهن امرأة أخرجوها من البيت ولم

(٦٣٥) أخرج البخارى نحوه عن أم سلمة فى كتاب الحيض، باب سمي النفس حيضا ١/١٣٥. وقال ابن عبد البر فى التمهيد: لا أعلم من روى هذا الحديث متصلا عن عائشة، وله شاهد عن عائشة. وأخرجه أحمد، عن عائشة ١/٨٦.

(٦٣٦) أخرجه البخارى فى كتاب الحيض، باب من سمي النفس حيضا ١/١٣٥ عن أم سلمة.

(٦٣٧) البقرة ٢٢٢.

يواكلوها، ولم يشاربوها، ولم يجامعوها في البيت، فسئل رسول الله ﷺ، فأنزل الله: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَىٰ فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ (٦٣٨) إلى آخر الآية، فقال رسول الله ﷺ: جامعوهم في البيوت، واصنعوا كل شيء غير النكاح: فقالت اليهود: ما يريد هذا الرجل أن يدع شيئا من أمرنا إلا خالفنا فيه؟ فجاء أسيد بن حضير، وعباد بن بشر إلى النبي ﷺ فقالا له: يا رسول الله، إن اليهود تقول كذا وكذا، أفلا ننكحهن في المحيض؟ فتغير وجه رسول الله ﷺ حتى ظننا أنه قد وجد عليهما، فخرجا، فاستقبلتهما هدية من لبن إلى رسول الله ﷺ، فبعث في أثرهما، فسقاهما، فظننا أنه لم يجد عليهما (٦٣٩).

أخبرنا أحمد بن محمد بن أحمد، قال: حدثنا وهب بن مسرة، قال: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا محمد بن عمرو، قال: حدثنا أبو سلمة، عن أم سلمة قالت: «كنت مع رسول الله ﷺ في لحافه فوجدت ما يجد النساء من الحيضة فتسللت من اللحاف، فقال رسول الله ﷺ: أنفست؟ قلت: وجدت ما يجد النساء من الحيضة، قال: ذلك ما كتب الله على بنات آدم، قالت: فانسلت فأصلحت من شأني، ثم رجعت، فقال رسول الله ﷺ: تعالى فادخلي في اللحاف، قالت: فدخلت معه» (٦٤٠).

حدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا جعفر بن محمد الصائغ، قال: حدثنا محمد بن سابق، قال: حدثنا شيبان، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، أن زينب بنت أبي سلمة حدثته، أن أم سلمة زوج النبي ﷺ قالت: «حضت وأنا مع رسول الله ﷺ في الخميلة، قالت: فانسلت فخرجت منها، فأخذت ثياب حيضتي فلبستها، فقال لي رسول الله ﷺ: أنفست؟ قالت: قلت: نعم، فدعاني فأدخلني معه في الخميلة» (٦٤١).

(٦٣٨) البقرة ٢٢٢.

(٦٣٩) أخرجه أبو داود برقم ٢٥٨ ج ١/٦٥ عن أنس في كتاب الطهارة، باب مؤكلة الحائض.. والبيهقي بالسنن الكبرى ٣١٣/١ عن أنس. وذكره في الدر المنثور برقم ٢٥٨/١ وعزاه السيوطي لأحمد، وعبد بن حميد، والدارمي، ومسلم، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وأبي يعلى، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، والبيهقي في السنن.

(٦٤٠) أخرجه البخاري في كتاب الحيض، باب من سمي النفاس حيضا ١/١٣٥ عن أم سلمة. والنسائي ١/١٥٠ عن أم سلمة في كتاب الحيض، باب مضاجعة الحائض. وابن ماجه برقم ٦٣٧ ج ٩/٢٠ كتاب الطهارة، باب ما يحل للرجل من امرأته الحائض، عن أم سلمة. والبيهقي بالسنن الكبرى ٣١١/١ عن أم سلمة. والبغوي بشرح السنة ١٢٩/٢ عن أم سلمة.

(٦٤١) أخرجه البخاري في كتاب الحيض، باب من سمي النفاس حيضا ١/١٣٥ عن أم سلمة.=

هذا حديث حسن صحيح، ثابت في معنى حديث ربيعة عن عائشة، رواه عن يحيى ابن أبي كثير جماعة هكذا، ورواه محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أم سلمة كما ذكرنا، والقول عندهم قول يحيى بن أبي كثير، وهو أثبت من محمد بن عمرو في أم سلمة، وقد أدخل بين أبي سلمة وأم سلمة زينب بنت أم سلمة، وهو الصواب.

وحدثني محمد بن عبد الله، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أبو خليفة الفضل بن الحباب القاضي، قال: حدثنا مسدد بن مسرهد، قال: حدثنا أبو عوانة، عمرو بن أبي سلمة، عن أبيه عن عائشة، «أنها كانت تنام مع رسول الله ﷺ وهي حائض وبينهما ثوب» (٦٤٢) وعمرو بن أبي سلمة كان شعبة يضعفه وليس بالحافظ، وإسناد يحيى عن أبي سلمة عن زينب عن أم سلمة صحيح عندهم، وإسناد حديث عائشة أيضا وميمونة في هذا الباب صحيح - والحمد لله.

حدثنا عبد الله بن محمد بن يحيى، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا مسلم بن إبراهيم، قال: حدثنا شعبة، عن منصور، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ يأمر إحدانا إذا كانت حائضا أن تتزر ثم يضاجعها، وقال مرة: يباشرها» (٦٤٣).

وحدثني محمد بن إبراهيم بن سعيد، قال: حدثنا محمد بن معاوية بن عبد الرحمن، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: حدثنا الحارث بن مسكين - قراءة عليه وأنا أسمع - عن ابن وهب، عن يونس، والليث، عن ابن شهاب، عن حبيب مولى عروة عن ندية، (وكان الليث يقول: ندية مولاة ميمونة، قالت: «كان رسول الله ﷺ يباشر المرأة من نسائه وهي حائض إذا كان عليها إزار يبلغ أنصاف الفخذين أو الركبتين تحتجز به»، وفي حديث الليث: «محتجزته» (٦٤٤).

= والنسائي ١٥٠/١ عن أم سلمة في كتاب الحيض، باب مضاجعة الحائض. وابن ماجه برقم ٦٣٧ ج ٢٠٩ كتاب الطهارة، باب ما يحل للرجل من امرأته الحائض، عن أم سلمة. والبيهقي بالسنن الكبرى ٣١١/١ عن أم سلمة. والبلغوي بشرح السند ١٢٩/٢ عن أم سلمة.

(٦٤٢) أخرجه أبو داود ونحوه، عن عائشة برقم ٢٦٨ وعن ميمونة برقم ٢٦٧ ج ٦٨/١ كتاب الطهارة، باب الرجل يصيب من امرأته وهي حائض ما دون الحائض.

(٦٤٣) أخرجه أبو داود برقم ٢٦٨ ج ٦٨/١ كتاب الحيض، باب الرجل يصيب من امرأته ما دون الجماع وهي حائض، عن عائشة.

(٦٤٤) أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة، باب الرجل يصيب امرأته وهي حائض ما دون الجماع ج ٦٨/١ عن ميمونة. وأخرجه البخاري، عن ميمونة ج ١٣٦/١ باب مباشرة الحائض.

حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا يزيد بن خالد، قال: حدثنا الليث، عن ابن شهاب، عن حبيب مولى عروة، عن ندية مولاة ميمونة، عن ميمونة، أن رسول الله ﷺ كان يباشر امرأته وهي حائض، إذا كان عليها إزار إلى أنصاف الفخذين أو الركبتين تحتجز به.

قال أبو داود: يونس يقول ندية، ومعمر يقول ندبة.

وحدثنا عبد الله بن محمد بن يحيى، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا عثمان بن أبي شيبة، قال: حدثنا جرير، عن الشيباني، عن عبدالرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن عائشة، قالت: «كان رسول الله ﷺ يأمرنا في فوح حيضتنا أن نزر ثم يباشرنا وأيكم يملك إربه كما كان رسول الله ﷺ يملك إربه» (٦٤٥).

وذكر دحيم، قال: حدثنا الوليد بن سلم، قال: حدثنا ابن لهيعة، عن يزيد، عن سويد ابن قيس التجيبي، أن قرظ بن عوف حدثه، «أنه سأل عائشة، فقال: يا أم المؤمنين، أكان النبي ﷺ يضاجعك وأنت حائض؟ فقالت: نعم إذا شددت على إزاري وذلك إذ لم يكن إلا فراش واحد، فلما رزقنا الله فراشين اعتزل رسول الله ﷺ»، وهذا لا نعلم يروى إلا من حديث ابن لهيعة وليس بحجة. وحدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا بكر بن حماد قال: حدثنا مسدد قال: حدثنا عبدالواحد قال: حدثنا سليمان الشيباني قال: حدثنا عبد الله بن شداد، عن ميمونة، قالت: «كان النبي ﷺ إذا أراد أن يباشر امرأة من نسائه وهي حائض أمرها فائترت» (٦٤٦).

وحدثنا عبد الله بن محمد الجهني، قال: حدثنا حمزة بن محمد، قال: حدثنا محمد بن شعيب، قال: حدثنا قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا أبو الأحوص، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن شرحبيل، عن عائشة، قالت: «كان رسول الله ﷺ يأمر إحدانا إذا كانت حائضا أن تشد إزارها ثم يباشرها»، وروى عن عائشة رضي الله عنها من وجوه حسان كلها.

قال أبو عمر: هذه الآثار كلها في معنى حديث ربيعة عن عائشة، وظاهرها أن الحائض لا يباشر منها إلا ما فوق الإزار.

(٦٤٥) أخرجه أبو داود: برقم ٢٧٣ ج ١/٦٩ عن عائشة في كتاب الطهارة. والبخاري ج ١/١٣٦ كتاب الطهارة، باب مباشرة الحائض، عن عائشة.

(٦٤٦) أخرج نحوه أبو داود، عن ميمونة برقم ٢٦٧، ٢٦٨ ج ١/٦٨ كتاب الطهارة، باب الرجل يصيب من امرأته الحائض ما دون الجماع.

واختلف الفقهاء في مباشرة الحائض، وما يستباح منها، فقال مالك، والأوزاعي والشافعي، وأبو حنيفة، وأبو يوسف: له منها ما فوق المئزر.

ومن روى عنه هذا المعنى القاسم، وسالم، وحجتهم ما ذكرنا في هذا الباب من الآثار عن عائشة، وميمونة، وأم سلمة، عن النبي ﷺ.

وقال الثوري، ومحمد بن الحسن، وبعض أصحاب الشافعي: يجتنب مواضع الدم، ومن روى عنه هذا المعنى ابن عباس، ومسروق، والنخعي، وعكرمة، وهو قول داود ابن علي.

ومن حجتهم حديث ثابت عن أنس، قوله ﷺ: «جامعوهن في البيوت واصنعوا كل شيء ما خلا النكاح» أو قال: «ما خلا الجماع»، وقد ذكرناه في هذا الباب.

ومن حجتهم أيضا حديث عائشة: قوله ﷺ: «إن حيضتك ليست في يدك».

أخبرنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن ثابت بن عبيد، عن القاسم بن محمد، عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «إن حيضتك ليست في يدك» (٦٤٧).

وحدثنا عمر بن الحسين بن محمد، قال: حدثني أبي، قال: حدثنا الربيع بن سليمان المرادي، قال: حدثنا أسد بن موسى.

ووجدت في أصل سماع أبي - رحمه الله بخرطه أن محمد بن أحمد بن قاسم بن هلال حدثهم، قال: حدثنا سعيد بن عثمان، قال: حدثنا نصر بن مرزوق قال: حدثنا أسد بن موسى قال: حدثنا يحيى بن عيسى، عن الأعمش، عن ثابت بن عبيد، عن القاسم بن محمد، عن عائشة، قالت: «قال رسول الله ﷺ: ناوليني الخمرة من المسجد، قلت: إني حائض، قال: إن حيضتك ليست في يدك» (٦٤٨).

قال أسد بن موسى: وحدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق، عن أنس، عن ابن عمر، عن عائشة، عن رسول الله ﷺ مثله.

قال أسد: وحدثنا أبو الأحوص، عن أبي إسحاق، عن أنس، عن عائشة - مثله، ولم يذكر ابن عمر.

(٦٤٧) أخرجه أبو داود برقم ٢٦١ ج ١/٦٦ عن عائشة، باب الحائض تناول زوجها الخمرة في المسجد.

(٦٤٨) أخرجه أبو داود برقم ٢٦١ ج ١/٦٦ عن عائشة، باب الحائض تناول زوجها الخمرة من المسجد.

وذكر دحيم، قال: حدثنا عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن البهي، عن ابن عمر، عن عائشة مثله.

قال دحيم: وحدثنا محمد بن عبيد، عن حريث، عن عامر، عن مسروق، عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «ناوليني الثوب قلت إني حائض، قال: إن الحيض ليس في يدك، فناولته». قال دحيم: وحدثنا يعلى، عن عثمان بن حكيم، عن جدته الرباب، «أن عثمان بن حنيف، قال: يا جارية، ناوليني الخمرة، فقالت: لست أصلي، فقال: إن حيضتك ليست في يدك، فناولته، فقام فصلي».

قال أبو عمر: فدل ما في هذا الحديث أن كل عضو منها ليس في الحيضة في الطهارة - يعني ما كان قبل الحيض، ودل على أن الحيض ليس يغير شيئاً مما كان عليه قبل الحيض غير موضع الحيض وحده.

قال أبو جعفر الطحاوي: ما في هذا الحديث: أن كل عضو منها ليس فيه حيضة في الطهارة يعني ما كان عليه قبل الحيض غير موضع الحيض وحده.

وروى أبو معشر عن إبراهيم عن مسروق، قال: «سألت عائشة: «ما يحل لي من امرأتي وهي حائض؟ فقالت: كل شيء إلا الفرج» رواه أيوب عن معشر، وروى أيوب أيضاً عن أبي قلابة عن عائشة مثله.

وأخبرنا عمر بن حسين، عن أبيه، قال: حدثني علي بن أحمد بن أبي جعفر الطحاوي، عن أبيه، قال: حدثنا الربيع بن سليمان المرادي، قال: حدثنا شعيب بن الليث، قال: حدثنا الليث، عن بكر بن الأشج، عن أبي مرة، عن عقيل، عن حكيم بن عфан، قال: «سألت عائشة: ما يحرم على من امرأتي إذا حاضت؟ فقالت: فرجها»، وذكره دحيم، قال: حدثنا أبو عبد الرحمن المقرئ، عن سعيد بن أيوب، عن يزيد بن حبيب، عن بكر بن عبد الله الأشج، عن أبي مرة مولى عقيل بن أبي طالب، عن حكيم ابن عقال، قال: «سألت عائشة: ما يحرم على من امرأتي وهي حائض؟ قالت: فرجها».

ومن حجة من قال بالقول الأول: ما رواه زيد بن أسلم، «أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ: ما يحل لي من امرأتي وهي حائض؟ فقال: لتشد عليها إزارها ثم شأنك بأعلاها. وحديث ميمونة، وأم سلمة، وعائشة، على ما ذكرنا في هذا الباب عن رسول الله ﷺ أنه لم يكن يباشر امرأة من نسائه وهي حائض إلا وهي متزرة، وهو المبين عن الله مراده قولاً وعملاً ﷺ.

قال أبو عمر: يحتمل أن يكون قوله ﷺ «بمباشرة الحائض وهي متزرة» على الاحتياط والقطع للذريعة، ولو أنه أباح فخذها كان ذلك ذريعة إلى موضع الدم المحرم بإجماع، فنهى عن ذلك احتياطاً، والمحرم بعينه موضع الأذى، ويشهد لهذا ظاهر القرآن وإجماع معاني الآثار لئلا يتضاد - وبالله التوفيق.

حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا القعنبي، قال: حدثنا عبد الله - يعني ابن عمر بن غانم - عن عبد الرحمن بن زياد، عن عمارة بن غراب، أن أمة له حدثته، «أنها سألت عائشة قالت: إحدانا تحيض وليس لها ولزوجها إلا فراش واحد، قالت: أخبرك بما صنع رسول الله ﷺ دخل فمضى إلى المسجد - قال أبو داود: تعنى مسجد بيته - فلم ينصرف حتى غلبتني عيناي وأوجعه البرد، فقال: ادن مني، فقلت: إني حائض، فقال: وإن اكشفت عن فخذك، فكشفت فوضع خده وصدره على فخذك، وحنيت عليه حتى دفئ ونام» (٦٤٩).

واختلف الفقهاء في الذي يأتي امرأته وهي حائض، فقال مالك، والشافعي، وأبو حنيفة، وهو قول ربيعة، ويحيى بن سعيد: يستغفر الله، ولا شيء عليه، ولا يعود. وبه قال داود.

وروى عن محمد بن الحسن، أنه قال: يتصدق بنصف دينار. وقال أحمد بن حنبل: يتصدق بدينار أو نصف دينار، وقال أحمد: ما أحسن حديث عبد الحميد، عن مقسم، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ: «يتصدق بدينار، أو نصف دينار»؛ وقال الطبري: يستحب له أن يتصدق بدينار أو نصف دينار، فإن لم يفعل فلا شيء عليه، وهو قول الشافعي ببغداد. وقالت فرقة من أهل الحديث: إن وطئ في الدم فعليه دينار، وإن وطئ في انقطاع الدم فنصف دينار.

قال أبو عمر: حجة من قال بهذا القول ما رواه علي بن الحكم البنانى، عن أبي الحسن الجزرى، عن مقسم، عن ابن عباس - مرفوعاً، قال: إذا أصابها في الدم فدينار، وإذا أصابها في انقطاع الدم فنصف دينار. سواء، وحجة من قال بقول محمد بن الحسن ما رواه خصيف عن مقسم.

وكذلك رواه ابن جريج، عن عبد الكريم، عن مقسم، عن ابن عباس - مرفوعاً، قال: «إذا أصابها في الدم فدينار، وإذا أصابها في انقطاع الدم فنصف دينار» (٦٥٠).

(٦٤٩) أخرجه أبو داود برقم ٢٧٠ ج ١/٦٨ عن عائشة، باب الرجل يصيب من زوجته ما دون الجماع وهي حائض.

(٦٥٠) أخرجه أبو داود، عن ابن عباس برقم ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦ إيتان الحائض ج ١/٦٧.

عن النبي ﷺ قال: «إذا وقع بأهله وهي حائض فليصدق بنصف دينار».

وقال أبو داود: كذلك قال علي بن بذيمة، عن مقسم، عن النبي ﷺ - مرسل، وحجة من قال بقول أحمد بن حنبل ما رواه الحكم بن عتيبة، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن، عن مقسم، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ في الذي يأتي امرأته وهي حائض، قال: «يتصدق بدينار أو نصف دينار».

قال أبو داود: هكذا الرواية الصحيحة دينار أو نصف دينار، قال: وربما لم يرفعه شعبة عن الحكم.

وقال الأوزاعي: من وطئ امرأته وهي حائض تصدق بخمسي دينار، رواه عن زيد ابن أبي مالك، عن عبد الحميد ابن عبد الرحمن، «عن النبي ﷺ، أنه أمره أن يتصدق بخمسي دينار».

قال أبو عمر: وحجة من لم يوجب عليه كفارة إلا الاستغفار والتوبة: اضطراب هذا الحديث عن ابن عباس، وأن مثله لا تقوم به حجة، وأن الذمة على البراءة، ولا يجب أن يثبت فيها شيء لمسكين ولا غيره إلا بدليل لا مدفع فيه ولا مطعن عليه، وذلك معدوم في هذه المسألة.

واختلف الفقهاء أيضا في وطء الحائض بعد الطهر وقبل الغسل، فقال مالك: وأكثر أهل المدينة، إذا انقطع عنها الدم لم يجز وطؤها حتى تغتسل، وبه قال الشافعي، والطبري، ومحمد بن سلمة.

وقال أبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد: إن انقطع دمها بعد مضي عشرة أيام جاز له أن يطأها وإن كان انقطاعه قبل العشرة لم يجز حتى تغتسل أو يدخل عليها وقت صلاة.

قال أبو عمر: هذا تحكم لا وجه له، وقد حكموا للحائض بعد انقطاع دمها بحكم الحيض في العدة، وقالوا لزوجها عليه الرجعة ما لم تغتسل، فعلى قياس قولهم هذا لا يجب أن توطأ حتى تغتسل، وهو الصواب مع موافقة أهل المدينة - وبالله التوفيق.

فإن قيل: إن في قول الله عز وجل: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ (٦٥١) بعد قوله: ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ دليلا على أن الحيض إذا زال وطهرن جاز إتيانهن من حيث أمرنا باجتنابهن، فالجواب أن قول الله عز وجل: ﴿فَإِذَا طَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ﴾ دليلا

على بقاء تحريم الوطء بعد الطهر حتى يتطهرن بالماء؛ لأن تطهرن تفعلن، مأخوذ من قول الله: ﴿وإن كنتم جنبا فاطهروا﴾ يريد الاغتسال بالماء، وقد يقع التحريم بالشئ ولا يزول بزواله لعله أخرى، دليل ذلك قول الله عز وجل في المبتوتة: ﴿فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره﴾ وليس تحل له بنكاح الزوج حتى يمسه ويطلقها، وكذلك لا تحل الحائض للوطء بالطهر حتى تغتسل، ومثل ذلك قول رسول الله ﷺ: «لا توطأ حامل حتى تضع، ولا حائل حتى تحيض» ومعناه حتى تضع، وتطهر من دم نفاسها أو حيضتها وتغتسل منه.

ومن هذا المعنى أيضا أن الإحرام يمنع الطيب، واللباس، والصيد، والنساء، وقد يقع الحل من ذلك كله قبل أن يقع من وطء النساء حتى يكمل الخروج من الحج، فيحل حينئذ الوطء، فكذا الحيض يوجب تحريم الصلاة، والصوم، وإتيان الزوج، فإذا انقطع الدم انحل عنها بعض ذلك بإباحة الصوم لها وبقي تحريم الصلاة إلى أن تأتي بالطهارة، فكذا حكم الجماع أن يبقى تحريمه حتى لا يبقى للحيض حكم - والله أعلم، وفي المسألة اعتراضات، وفيما ذكرنا كفاية - والحمد لله.

* * *

١٧ - باب جامع الحيضة

٥١ - حديث ثالث عشر لهشام بن عروة:

حديث عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: «كنت أرجل رأس رسول الله ﷺ وأنا حائض» (٦٥٢).

هكذا روى هذا الحديث أكثر الرواة، ومنهم من يقول فيه - وهو معتكف وأنا في حجرتي: حدثنا خلف بن قاسم، حدثنا محمد بن إبراهيم بن إسحاق السراج، حدثنا محمد بن الحسن، حدثنا عبد الله بن مسلمة، حدثنا مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ يخرج إلى رأسه من المسجد - وهو مجاور وأنا في حجرتي - فأرجل رأسه وأنا حائض» (٦٥٣).

(٦٥٢) أخرجه البخاري ١٣٤/١ كتاب الحيض، باب غسل الحائض رأس زوجها عن عائشة، ومسلم ٢٤٤/١ كتاب الحيض، باب ٣ عن عائشة. والخطيب في كتاب الفقيه والمتفقه للخطيب ٨٢/٢ عن عائشة. والخطيب في كتاب الفقيه والمتفقه للخطيب ٨٢/١ عن عائشة. وأبو عوانة ٣١٢/١ عن عائشة.

(٦٥٣) أخرجه البغوي في مصابيح السنة ٢١٦/١ عن عائشة. والنسائي ١٤٨/١ عن عائشة.

وقد مضى القول فى معنى العمل فى الاعتكاف، وما يجتنبه المعتكف، وما لا بأس عليه فى عمله - مجودا فى باب ابن شهاب، وفى هذا الحديث تفسير لقول الله عز وجل: ﴿وَلَا تَبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾^(٦٥٤) وفيه بيان أن مباشرة المرأة للرجل ليست كمباشرة الرجل لها، وأن المعنى المراد بالمباشرة هاهنا الجماع وما كان فى معناه، وقد تقدم القول على ذلك كله - والحمد لله.

وفى هذا الحديث دليل على أن الحائض ليست بنجس وهو أمر مجتمع عليه، وقد قال - ﷺ - لعائشة: «ناولينى الخمرة، فقالت: إني حائض، فقال: إن حيضتك ليست بيدك»، وقد مضى القول فى معنى هذا الحديث فى باب ربيعة، وفى ترجيل عائشة شعر رسول الله ﷺ وهى حائض تفسير لقول الله عز وجل: ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ لأن اعتزالهن كان يحتمل أن لا يقربن فى البيوت، ولا يجتمع معهن فى مؤاكلة ولا مشاركة، ويحتمل أن يكون اعتزال الوطء لا غير، ويحتمل أن يكون مباشرتهن مؤتزرات، فبين رسول الله ﷺ مراد الله من ذلك على ما قد أوضحناه وذكرنا اختلاف العلماء فيه، وما جاء فى ذلك من الآثار عن النبى ﷺ فى باب ربيعة، وقد ذكرنا كثيرا من حكم طهارة الحائض فى باب ابن شهاب عن عروة فى حديث الاعتكاف، وذكرنا فى باب نافع الحكم فى الوضوء بسؤر المرأة، وفضل وضوئها، والاغتسال معها فى إناء واحد، وهو أمر صحت به الآثار واتفق عليه فقهاء الأمصار، وفيه دليل على أن رسول الله ﷺ كان ذا شعر، وقد مضى فى باب زيد بن سعد من هذا الكتاب أنه كان يسدل ناصيته ثم فرق بعد ومضى القول هناك فى شعره وفى هذا الحديث دليل على إباحة ترجيل الشعر وقد كره رسول الله ﷺ لرجل رآه ثائر شعر الرأس، وأمره بتسكين شعره وترجيله؛ إلا أنه قد روى عنه عليه السلام أنه نهى عن الترجل إلا غيباً.

حدثنا عبدالوارث، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أبو مسلم الكشي، قال: حدثنا محمد بن عبد الله الأنصارى، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا هشام، عن الحسن، عن عبد الله بن معقل أن رسول الله ﷺ نهى عن الترجل إلا غيباً.

وفى هذا الحديث دليل على إباحة حبس الشعر والجسم والوفرات والحلق أيضا مباح؛ لأن الرسول ﷺ خلق رءوس بنى جعفر بن أبى طالب بعد أن أتاه خير قتله بثلاثة أيام؛ ولو لم يجز الحلق ما حلقهم؛ والحلق فى الحج نسك، ولو كان مثله كان

كما قال من قال: ذلك ما جاز في الحج ولا في غيره، لأن رسول الله ﷺ نهى عن المثلة. وقد أجمع العلماء في جميع الآفاق على إباحة حبس الشعر، وعلى إباحة الحلاق، وكفى بهذا حجة، وبا لله التوفيق.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا عفان بن مسلم، وموسى بن إسماعيل، عن معدي بن ميمون، عن محمد بن أبي يعقوب، عن الحسن بن سعد، عن عبد الله بن جعفر أن النبي أتى آل جعفر بعد ثلاث - يعني من موت جعفر - فقال: لا تبكوا على أخي بعد اليوم، ادعوا لي بنى أخي، قال: فجاء بأغليمة كأنهم أفرخ: محمد، وعون، وعبد الله، فقال ادعوا لي الحلاق قال: فجاء الحلاق فحلق رءوسهم، ثم أخذ بيد عبد الله فأشالها فقال: اللهم اخلف جعفرا في أهله، وبارك لعبد الله في صفقة يمينه، فجاءت أمهم فقال: تخافين عليهم العيلة، وأنا وليهم في الدنيا والآخرة.

٥٢ - حديث رابع وثلاثون لهشام بن عروة:

مالك، عن هشام بن عروة، عن فاطمة بنت المنذر، عن أسماء بنت أبي بكر - أنها قالت: «سألت امرأة رسول الله ﷺ فقالت: أرأيت إحدانا إذا أصاب ثوبها الدم من الحيضة كيف تصنع؟ فقال رسول الله ﷺ: إذا أصاب ثوب إحدكن الدم من الحيضة، فلتقرصه ثم لتنضحه بالماء، ثم لتصل فيه» (٦٥٥).

وقع في كتاب يحيى ونسخته في رواية: أبيه وغيره عنه في هذا الحديث:

مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن فاطمة، وهذا خطأ بين وغلط لا شك فيه، وهو من خطأ اليد وجهل يحيى بالإسناد، لأن عروة لم يرو قط عن فاطمة هذه، وهي فاطمة بنت المنذر بن الزبير زوج هشام بن عروة، وإنما الحديث في الموطأ لهشام عن فاطمة امرأته. وكذلك رواه كل من رواه عن هشام بن عروة: مالك وغيره، وقد روى ابن وضاح من روايته عن أبيه.

قال أبو عمر: وروى: «فلتقرصه» بفتح التاء وضم الراء وكسرهما أيضا، ويروى على الكثير: «فلتقرصه» بضم التاء وكسر الراء وتشديد هاء.

وقال أبو عبيد: «فلتقرصه»، يقول: «فلتقطعه بالماء»، وكل مقطع فهو مقررص، يقال منه: المرأة قرصت العجين إذا قطعته.

(٦٥٥) أخرجه البخاري ١٣٨/١ كتاب الحيض باب غسل دم الحيض، عن أسماء. والبعوى بشرح السنة ٧٦/٢ عن أسماء. وابن عساكر ٥٥/٥ بتهذيب تاريخ دمشق عن أسماء.

قال أبو عمر: قول أبي عبيد - عندى - فى هذا بعيد، وخير منه قول الأخفش: سئل عن هذه الكلمة فأرهم كيف ذلك القرص، فضم إصبعيه الإبهام والسبابة، وأخذ بهما شيئاً من ثوبه، فقال: هكذا يفعل بالماء فى موضع الدم، ثم كما يقرص الرجل جاريته هو كذلك القرص، قال: وأما القرص بالسین فهو قرص البرد.

قال أبو عمر: هؤلاء إنما فسروا اللفظة فى اللغة، وأما المعنى المقصود إليه بهذا الحديث فى الشريعة، فهو غسل دم الحيض من الثوب إذا أصابه، والخبر بأنه يجب غسله لنجاسته، وحكم كل دم كدم الحيض، إلا أن قليل الدم متجاوز عنه لشرط الله عز وجل - فى نجاسة الدم أن يكون مسفوحاً فحينئذ هو رجس، والرجس النجاسة وهذا إجمالى من المسلمين «أن الدم المسفوح رجس نجس» إلا أن المسفوح وإن كان أصله الجارى فى اللغة، ذكر نعيم بن حمادة، عن ابن المبارك، عن مبارك بن فضالة، عن الحسن أن النبى كان يقتل القمل فى الصلاة، أو قتل القمل فى الصلاة» قال: هذا أول حديث سمعته من ابن المبارك، ومعلوم أن فى قتل القمل سيل يسير من الدم، حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، قال: حدثنا عبد الحميد بن أحمد بن عيسى، قال: حدثنا الخضر بن داود، قال: أخبرنا محمد بن إسحاق، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر الأنصارى، قال: أدركت فقهاءنا يقولون: ما أذهب الحك من الدم فلا يضر، وما أذهب الفتل من الأنف فلا يضر، قال: حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة، قال: حدثنا شريك، عن عمران بن مسلم، عن مجاهد، عن أبى هريرة أنه لم يكن يرى بالقطرة والقطرتين من الدم فى الصلاة بأساً.

قال أبو بكر الأثرم: وقيل لأبى عبد الله - يعنى أحمد بن حنبل - : إلى أى شىء تذهب فى الدم؟ فقال: إذا كان فاحشاً، قيل له: فى الثوب؟ فقال: فى الثوب، وإذا خرج من الجرح؟ قيل له: السائل أو القاطر، فقال: إذا فحش، أذهب إلى الفاحش على حديث ابن عباس قال: وقال أبو عبد الله: عدة من أصحاب النبى ﷺ «تكلّموا فيه: أبى هريرة كان يدخل أصابعه فى أنفه، وابن عمر عصر بثرة، وابن أبى أوفى تنخم دمًا، وجابر أدخل أصابعه فى أنفه، وابن عباس قال: إذا كان فاحشاً.

قال أبو بكر الأثرم: أخبرنا معاوية بن عمرو، عن سفيان، عن عطاء بن السائب أنه رأى عبد الله بن أبى أوفى يتنخم دمًا عبيطاً وهو يصلى.

قال: وحدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا حماد، قال: أخبرنا حميد، عن بكر بن عبد الله المزنى أن ابن عمر عصر بثرة فى وجهه فخرج منها شىء من وقیح فمسحه بيده وصلى ولم يتوضأ

قال أبو بكر: سمعت أبا عبد الله يقول: البول والغائط غير الدم لأن البول والغائط تعاد منهما الصلاة ويغسل قليلهما وكثيرهما، قال: والدم إذا فحش تعاد منه الصلاة في الوقت وغيره كما يعاد من قليل البول والعذرة.

قال أبو عمر: قد أجمع العلماء على التجاوز والعفو عن دم البراغيث ما لم يتفاحش، وهذا أصل في هذا الباب، وهذا الحديث أصل في غسل النجاسات من الثياب، ولا أعلم عن النبي ﷺ في غسل النجاسات أبين من هذا الحديث، وعليه اعتمد الفقهاء في غسل النجاسات كالدماء والعذرات والأبوال وسائر النجاسات المعروفة من الثياب والأبدان، فقال منهم قائلون: غسلها فرض واجب ولا تجزئ صلاة من صلى بثوب نجس عالماً كان بذلك أو ساهياً عنه، واحتجوا بقول، الله عز وجل: ﴿وَتِيَابُكَ فَطَهِّرْ﴾^(٦٥٦) وظاهره تطهير الثياب المعروفة عند العرب التي نزل القرآن بذكرها في قوله: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ﴾^(٦٥٧) ﴿وَاسْتَغْسُوا ثِيَابَهُمْ﴾^(٦٥٨) وهذا كثير في القرآن وفي أشعار العرب، وكلامها، وإن كانت قد تكنى عن القلب وطهارته وطهارة الجيب بطهارة الثوب فهذه استعارة والأصل في الثوب ما قلنا.

وقد روى عن ابن عباس، والحسن، وابن سيرين، في قوله: ﴿وَتِيَابُكَ فَطَهِّرْ﴾ قالوا: اغسلها بالماء وأنقها من الدرن ومن القدر؛ واحتجوا بأن النبي ﷺ أمر بغسل النجاسات من الثياب والأرض والبدن، فمن ذلك حديث أسماء، هذا في غسل الثوب من دم المحيض ليس فيه خصوص مقدار درهم ولا غيره، فهذا الأصل في تطهير الثياب بالماء من النجاسات، ومنها حديث الصب على بول الأعرابي، وهو الأصل في تطهير الأرض، ومنها الصب والنضح على الثوب الذي بال عليه الصبي

وقد قلنا أن النضح المراد به الغسل، وقد قال ﷺ: «أكثر عذاب القبر في البول» قال في الذي كان لا يتنزه ولا يستتر من بوله، والآثار في مثل هذا كله كثيرة جداً.

وقال بعض من يرى غسل النجاسة فرضاً لما أجمعوا على أن الكثير من النجاسة واجب غسله من الثوب والبدن، وجب أن يكون القليل منها في حكم الكثير كالحدث قياساً، ونظراً لإجماعهم على أن قليل الحدث مثل كثيره في نقض الطهارة وإيجاب الوضوء فيما عدا النوم، وكذلك دم البرغوث ومثله خارج عن الدماء بشرط الله في

(٦٥٦) المدثر ٤.

(٦٥٧) الثور ٦٠.

(٦٥٨) نوح ٧.

٥٠٠ فتح المالك

الدم أن يكون مسفوحًا، وهو الكثير الذي يجري وهذا كله أصل وإجماع، قالوا: إن من صلى وفي ثوبه أو موضع سجوده وركوعه، أو في بدنه نجاسة بطلت صلاته لأن القليل والكثير في ذلك سواء قياسًا على الحدث، قالوا: ولما أجمعوا إلا من شذ فمن لا يعد خلافًا على الجميع لخروجه عنهم على أن من تعمّد الصلاة بالثوب النجس تفسد صلاته ويصليها أبدًا متى ما ذكرها، كان من سها عن غسل النجاسة ونسيها في حكم من تعمدها، لأن الفرائض لا تسقط بالنسيان في الوضوء والصلاة، قالوا: ألا ترى أن من نسي مسح رأسه أو غسل وجهه صلى في حكم من تعمّد ترك ذلك في إعادة الصلاة سواء، وكذلك من نسي سجدة أو ركعة في حكم من تعمّد تركها سواء، وكذلك من نسي الماء في رحله ولم يطلبه ونسي الثوب وهو معه وصلى عريانًا ونظائر هذا كثيرة جدًّا، إلا أن الناسي غير آثم والمتعمّد آثم، فهذا بينهما من جهة الإثم، وأما جهة الحكم فلا، قالوا: ولما كان من تعمّد ترك سنة من السنن لم تجب عليه بذلك إعادة صلاته كمن ترك رفع اليدين أو قراءة سورة مع أم القرآن أو التسبيح أو الذكر في الركوع والسجود ونحو ذلك من سنن الصلاة وسنن الوضوء، علمنا أن من ترك غسل النجاسات فقد ترك فرضًا لإجماعهم على أن من ترك ذلك عامدًا وصلى بثوب نجس أن صلاته فاسدة، قالوا: وبان بهذا كله أن غسل الثياب فرض لا سنة - والله أعلم.

فإن قيل: لم ادعيت الإجماع فيمن صلى بثوب نجس عامدًا أنه يعيد في الوقت وغير الوقت، وأشهب يقول: لا يعيد العامد وغير العامد إلا في الوقت، ومنهم من يرويه عنه عن مالك، قيل له: ليس أشهب ولا روايته الشاذة عن مالك مما يعد خلافًا فالصحابة وسائر العلماء يمنع من ادعاء إجماعهم لأن من شذ عنهم مأمور باتباعهم وهو محجوج بهم.

وقال المغيرة، وابن دينار، وابن القاسم، وعبد الملك: يعيد العامد في الوقت وغير الوقت، وهو الصحيح عن مالك قالوا: وقد قال الله عز وجل: ﴿وَتِيَابُكَ فَطَهِّرْ﴾ فجمعت الآية تطهير الثياب وما قاله أهل التفسير من تطهير القلب، وأفادت المعنيين جميعًا قالوا: ومن حمل الآية على أكمل الفوائد كان أولى على أن القرآن ليس فيه آية تنص أن الثياب القلوب، وقد سمى الله عز وجل، في كتابه الثياب ثيابًا، ولم يسم القلوب ثيابًا، فهذه جملة ما احتج به من ذهب إلى إيجاب غسل النجاسات وإزالتها من الثوب والأرض والبدن فرضًا، وهو قول الشافعي، وأحمد، وأبي ثور، وإليه مال أبو الفرج المالكي، ولا يلتفت الشافعي إلى تفسير يخالف الظاهر إلا أن يجمعوا عليه.

وقال آخرون: غسل النجاسات سنة مسنونة من الثياب والأبدان والأرض سن ذلك

رسول الله ﷺ، وذكروا قول سعيد بن جبير: أنه قال لمن خالفه في ذلك: اقرأ على آية تأمر بغسل الثياب؟ قالوا: وأما قول الله عز وجل: ﴿وَالرَّجْزَ فَاهْجُرْ﴾ (٦٥٩) يعني الأوثان، فكيف يأمره بتطهير الثياب قبل ترك عبادة الأوثان؟ قالوا: والعرب تقول: فلان نقى الثوب وطاهر الجيب إذا كان مسلماً عفيفاً يكون بذلك عن سلامته، ويريدون بذلك غسل ثوبه من النجاسة، قالوا: ويبعد أن يكون الله عز وجل، يعطف النهي عن عبادة الأوثان على تطهير الثياب من النجاسات، قالوا: ودليل ذلك أن هذه السورة نزلت قبل نزول الشرائع من وضوء وصلاة وغير ذلك، وإنما أريد بها الطهارة من أوثان الجاهلية وشركها ومن الأعمال الخبيثة.

حدثنا عبدالوارث، حدثنا أحمد بن دحيم، حدثنا إبراهيم، حدثنا إسماعيل، حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، وعلى بن عبد الله، ومحمود بن خدّاش، قالوا: حدثنا جرير بن عبد الحميد، عن منصور، عن أبي رزين في قوله: ﴿وَتِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾ قال: عملك أصلحه، قال: كان الرجل إذا كان حسن العمل قيل: فلان طاهر الثياب.

قال: وحدثنا مسدد، حدثنا يحيى بن سعيد، عن ابن جريح، قال: حدثنا عطاء عن ابن عباس قوله: ﴿وَتِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾ قال: في كلام العرب فلان نقى الثياب.

ورواه بNDAR، عن يحيى القطان، عن ابن جريح، عن عطاء، عن ابن عباس في قوله: ﴿وَتِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾ قال: في كلام العرب انقها، وهذا خلاف حديث مسدد.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن وضاح، قال: حدثنا موسى بن معاوية، قال: حدثنا وكيع، عن سفيان، عن مغيرة، عن إبراهيم: ﴿وَتِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾ قال: من الإثم

قال: وأخبرنا وكيع، عن سفيان، عن الأجلح، عن عكرمة «لا تلبسها على معصية». وذكر معمر، عن قتادة في قوله: ﴿وَتِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾ قال: كلمة تقولها العرب: «طهر ثيابك» أي من الذنب.

وذكر حجاج، عن ابن جريح، عن مجاهد: ﴿وَتِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾ قال: لست بساحر ولا بكاهن، فأعرض عما قالوا.

قال ابن جريح: وأخبرني عطاء عن ابن عباس أنه سمعه يقول في: ﴿وَتِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾ قال: من الإثم يقول في كلام العرب.

٥٠٢ فتح المالك

وذكر إسماعيل، قال: حدثنا نصر بن علي، قال: حدثنا أبو أسامة، عن الأجلح، قال: سمعت عكرمة، سئل عن قول الله - عز وجل - : ﴿وَتِيَابُكَ فَطْهَر﴾ قال: أمر أن لا يلبس ثوبه على غدره أما سمعت قول غيلان بن سلمة الثقفي:

وإني بحمد الله لا ثوب فاجر لبست ولا من غدره أتقنع
قال أبو عمر: معروف عند العرب أنها تكنى بطهارة الثوب عن العفاف وبفضلة الثوب وسعته عن العطاء.

أخبرنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا أحمد بن إبراهيم الكندي، قال: حدثنا موسى ابن عبيد بن خاقان، قال: حدثنا عبد الله سعيد الوراق قال: حدثني أحمد بن معاوية، قال: سمعت الأصمعي، قال: سمعت طلحة بن محمد بن سعيد بن المسيب، يحدث عن أعرابي قال بنو سيار: فلان فارسهم وفلان لسانهم وفلان أوسعهم عليهم ثوباً يعني أكثرهم عليهم فضلاً، وهو قول رؤبة لابنه: وهو عليك واسع العطاف.
وقال عنتره:

نفى الدم عن أثوابه مثل ما نفى أذى درنا عن جلده الماء غاسل
أراد نفى الماء إذا غسل درنا، قالوا: وأما ما احتج به من خالفنا من إجماعهم على أن من تعمد الصلاة بثوب نجس فيه نجاسة كثيرة أنه عليه إعادتها في ثوب طاهر فإنما ذلك لأنه استخف وعاند، قالوا: وقد وجدنا من السنن ما تفسد الصلاة بتركها عمداً من ذلك الجلسة الوسطى، هي عندنا سنة وعندكم ومن تعمد تركها فسدت صلاته، فغير نكير أن يكون مثل ذلك من تعمد الصلاة في الثوب النجس.

قال أبو عمر: الفرق بين غسل النجاسة عندنا وبين الجلسة الوسطى أن الصلاة تفسد بالسهو عن الجلسة الوسطى إذا لم يذكر ذلك إلا بعد خروج الوقت ولا تفسد صلاة من سها فصلى بثوب نجس إذا خرج الوقت فلهذا لا يصح الانفصال بما ذكر القائل على مذهب مالك.

قال أبو عمر: أما حكاية أقوال الفقهاء في هذا جملة، فجملة مذهب مالك وأصحابه، إلا أبا الفرج أن إزالة النجاسة من الثياب والأبدان واجب بالسنة وجوب سنة، وليس بفرض، قالوا: ومن صلى بثوب نجس أعاد في الوقت فإن خرج الوقت فلا شيء عليه.

وقال مالك في يسير: الدم لا تعاد منه الصلاة في وقت ولا بعده: وتعاد من يسير

البول والغائط، ونحو هذا كله من مذهب مالك قول الليث بن سعد: ومن حجتهم على استحباب الإعادة في الوقت لأن فاعل ذلك مع بقاء الوقت مستدرك فضل السنة في الوقت ألا ترى أن من صلى وحده ثم أدرك الجماعة يصلى تلك الصلاة في وقتها، يندب إلى إعادة تلك الصلاة معهم إذا كانت ظهراً أو عشاء بإجماع، وفي غيرهما اختلاف، ولو وجدهم يجمعون تلك الصلاة بعد خروج الوقت لم يأمره أحد بالدخول معهم، وفي هذا دليل على أن استدراك فضل السنة في مثل هذا إنما ينبغي أن يكون في الوقت لا في بعده، ومما استدل به من لم ييطل صلاة من صلى وفي ثوبه نجاسة وجعل غسل النجاسة سنة لا فرطاً، ما رواه حماد بن سلمة، عن أبي نعامة قيس بن عباد، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري «أن النبي دخل الصلاة ونعلاه في رجله، ثم خلها فخلع الناس نعاهم، فلما انصرف، قال لهم: لم خلعتم نعالك؟»، قالوا: لم رأيناك خلعت، خلعتنا، فقال: إنما خلعتكما لأن جبريل أخبرني أن فيهما قدراً» (٦٦٠).

ففي هذا الحديث ما يدل على أن غسل القدر ليس بواجب فرضاً ولا كون في الثوب يفسد الصلاة لأنه لم يذكر إعادة.

وقال الشافعي: قليل الدم والبول والعذرة وكثير ذلك كله سواء تعاد منه الصلاة أبداً، إلا ما كان نحو دم البراغيث وما يتعافاه الناس، فإنه لا يفسد الثوب ولا تعاد منه الصلاة، وبنحو قول الشافعي في هذا كله قال أبو ثور، وأحمد بن حنبل، إلا أنهما لا يوجبان غسل الدم حتى يتفاحش، وهو قول الطبري، إلا أن الطبري قال: إن كانت النجاسة قدر الدرهم أعاد الصلاة أبداً ولم يحد أولئك شيئاً، وكلهم يرى غسل النجاسة فرضاً، وقول أبي حنيفة، وأبي يوسف في هذا الباب كقول الطبري في مراعاة قدر الدرهم من النجاسة.

وقال محمد بن الحسن: إن كانت النجاسة ربع الثوب فيما دون، جازت الصلاة.

وأما قولهم مفسراً في هذا الباب، فقال مالك في الدم اليسير: إن رآه في ثوبه وهو في الصلاة مضى فيها وفي الكثير ينزعه ويستأنف الصلاة، وإن رآه بعد فراغه أعاد ما دام في الوقت، وقال في البول والرجيع والمني والمذي وخرو الطير التي تأكل الجيف:

(٦٦٠) أخرجه أحمد ٣/٢٠ عن أبي سعيد الخدري. والطبراني في الكبير ١١/٣٩٢ عن ابن عباس. وابن خزيمة برقم ١٠١٧ عن أبي سعيد الخدري. وابن أبي شيبة ٢/٤١٧ عن أبي سعيد. والدارقطني ١/٣٩٩ عن ابن عباس. وعبد الرزاق بالمصنف ١/٣٨٨ برقم ١٥١٤ عن عطاء مرسلاً.

إن ذكره وهو في الصلاة في ثوبه قطعها واستقبلها، وإن صلى أعاد ما دام في الوقت، فإذا ذهب الوقت لم يعد.

قال ابن القاسم: والقيء عند مالك ليس بنجس، إلا أن يكون القيء قد تغير في جوفه، فإن كان كذلك فهو نجس.

وقال الشافعي في الدم والقيح: إذا كان قليلاً كدم البرغيث وما يتعافاه الناس لم يعد، ويعيد في الكثير من ذلك، قال: وأما البول والعذرة والخمر فإنه يعيد في القليل من ذلك والكثير، والإعادة عنده واجبه - لا يسقطها خروج الوقت.

وقال أبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد في الدم والعذرة والبول ونحوه: إن صلى وفي ثوبه من ذلك مقدار الدرهم جازت صلاته، وكذلك قال أبو حنيفة في الروث: حتى يكون كثيراً فاحشاً.

وقال أبو حنيفة، وأبو يوسف في بول ما يؤكل لحمه: حتى يكون كثيراً فاحشاً. وذهب محمد بن الحسن إلى أن بول كل ما يؤكل لحمه طاهر، كقول مالك، وقال الشافعي: بول ما يؤكل لحمه نجس.

قال أبو عمر: اختلاف العلماء في أبوال ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل من البهائم ليس هذا موضع ذكره ولا موضع اختلاف الحجة فيه.

وقال زفر في البول: قليله وكثيره يفسد الصلاة، وفي الدم: حتى يكون أكثر من قدر الدرهم.

وقال الحسن بن حي في الدم في الثوب: يعيد إذا كان مقدار الدرهم، وإن كان أقل من ذلك لم يعد، وإن كان في الجسد أعاد، وإن كان أقل من قدر الدرهم، وقال في البول والغائط: يفسد الصلاة في القليل والكثير إن كان في الثوب، وقال الثوري: يغسل الروث والدم، ولم يعرف قدر الدرهم

وقال الأوزاعي في البول في الثوب: إذا لم يجد الماء تيمم وصلى، ولا إعادة عليه إن وجد الماء.

وروى عن الأوزاعي أنه: إن وجد الماء في الوقت أعاد، وقال في القيء يصيب الثوب ولا يعلم به حتى يصلى: مضت صلاته وقال: إنما جاءت الإعادة في الرجيع، قال: وكذلك في دم الحيض لا يعيد، وقال في البول: يعيد في الوقت فإذا مضى الوقت فلا إعادة عليه.

قال أبو عمر: أقاويل الأوزاعي في هذا الباب مضطربة لا يضبطها أصل، وقال الليث في البول والروث والدم وبول الدابة ودم الحيض والمني: يعيد فات الوقت أو لم يفت، وقال في يسير الدم في الثوب: لا يعيد في الوقت ولا بعده. قال: وسمعت الناس لا يرون في يسير الدم يصلى به وهو في الثوب بأساً، ويرون أن تعاد الصلاة في الوقت من الدم الكثير قال والقيح مثل الدم.

قال أبو عمر: هذا أصح عن الليث مما قدمناه عنه، وقد أوردنا في هذا الباب أقاويل الفقهاء وأهل الفتيا مجملة ومفسرة بعد إيراد الأصل الذي منه تفرعت أقوالهم من الكتاب والسنة والإجماع، والذي أقول به أن الاحتياط للصلاة واجب، وليس المرء على يقين من أدائها إلا في ثوب طاهر، وبدن طاهر من النجاسة، وموضع طاهر على حدودها، فليُنظر المؤمن لنفسه ويجتهد

وأما الفتوى بالإعادة لمن صلى وحده وجاء مستفتياً، فلا إذا كان ساهياً ناسياً لأن إيجاب الإعادة فرضاً يحتاج إلى دليل لا تنازع فيه، وليس ذلك موجوداً في هذه المسألة.

وقد روى عن ابن عمر، وسعيد بن المسيب، وسالم، وعطاء، وطاوس، ومجاهد، والشعبي، والزهرى، ويحيى بن سعيد الأنصارى في الذي يصلى بالثوب النجس وهو لا يعلم ثم علم بعد الصلاة: أنه لا إعادة عليه، وبهذا قال إسحاق، واحتج بحديث أبي سعيد المذكور في هذا الباب.

قال أبو عمر: والحديث حدثناه عبد الله بن محمد، حدثنا محمد بن بكر، حدثنا أبو داود، حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا حماد بن سلمة، عن أبي نعامة السعدي، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري، قال: «بينما رسول الله ﷺ يصلى بأصحابه إذ خلع نعليه فوضعهما عن يساره، فلما رأى ذلك القوم القوا نعالهم، فلما قضى رسول الله ﷺ «صلاته قال: ما حملكم على إلقاء نعالكم؟ قالوا: رأيناك ألقيت نعليك فألقينا نعالنا، فقال رسول الله ﷺ: «إن جبريل أتاني فأخبرني أن فيهما قدراً، وقال: إذا جاء أحد من المسجد فليُنظر: فإن رأى في نعليه قدراً أو أذى فليمسح وليصلى فيهما» (٦٦١). وهكذا رواه أبو الوليد الطيالسي، ويزيد بن هارون، وعفان بن مسلم، عن حماد بن سلمة بإسناده مثله.

ورواه حماد بن زيد، عن أيوب، عن أبي نضرة مرسلاً^(٦٦٢)، ورواه أبان، عن قتادة، عن بكر المزني، عن النبي مثله^(٦٦٣).

ففي هذا الحديث ما يدل على جواز صلاة من صلى وفي ثوبه نجاسة إذا كان ساهياً عنها غير عالم بها، على ما ذهب إليه هؤلاء من التابعين وغيرهم، وفي ذلك دليل على أن غسل النجاسات ليس بفرض - والله أعلم - وقد احتج بعض أصحابنا بحديث ابن مسعود «أن رسول الله ﷺ لما وضع عقبة بن أبي معيط سلا الجزور على ظهره وهو يصلي، فلم يقطع لذلك صلاته» كان ذلك دليلاً على أن النجاسة ليس بفرض غسلها ولو سلم له ظاهر هذا الحديث بأن يكون السلا من جزور غير مذكي لما كان غسل النجاسات سنة ولا فرضاً، وقد أجمعوا أن من شرط الصلاة طهارة الثياب والماء والبدن فدل على نسخ هذا الخبر.

وقد روى عن ابن مسعود في ذلك نحو حديث أبي سعيد الخدري، حدثنا سعيد بن نصر، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا محمد بن وضاح، حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا أبو غسان خالد بن إسماعيل النمري، عن زهير بن معاوية، قال: أخبرنا أبو ضمرة، عن إبراهيم بن يزيد، عن علقمة، عن عبد الله بن مسعود قال: «خلع النبي ﷺ نعليه وهو يصلي فخلع من خلفه، فقال: ما حملكم على خلع نعالكم؟ قالوا: يا رسول الله، رأيناك خلعت فخلعنا: قال: إن جبريل أخبرني أن في إحداهما قذراً، فإنما خلعتهما لذلك، فلا تخلعوا نعالكم؟»^(٦٦٤). وأما قول من قال بالإعادة في الوقت لمن صلى بثوب نجس، فإنما ذلك استحباب لتدرك فضل السنة والكمال في الوقت على ما تقدم ذكرنا له.

وروى حماد بن زيد، عن هشام بن حسان، والأشعث الحمراني «أن الحسن كان يقول: إذا رأى في ثوبه دمًا بعدما صلى أنه يعيد ما كان في الوقت وإن كان في جلده أعاد.

وإن ذهب الوقت، قال حماد، وقال هشام: إذا رأى دمًا أو جنابة أو نجسًا أعاد وإن

(٦٦٢) أخرجه أبو داود برقم ٦٥٠ ج ١/١٧٢ عن أبي نضرة عن أبي سعيد متصلاً مرفوعاً. والبيهقي في السنن الكبرى ٤٠٢/٢ عن أبي نضرة، عن أبي سعيد متصلاً.

(٦٦٣) أخرجه البيهقي بالسنن الكبرى ٤٠٣/١ عن بكر بن عبد الله المزني بكتاب الصلاة، باب من صلى إلخ. وأخرجه أحمد ٩٢/٣ عن أبي سعيد.

(٦٦٤) أشار البيهقي ٤٠٣/٢ إلى رواية ابن مسعود لهذا الحديث، وذكر أن الذي رواها أبو حمزة الراعي، عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود، وأن أبا حمزة غير محتج به.

ذهب الوقت، وقاله أبو قلابة، وهو قول أبي حنيفة، والشافعي، وأحمد، وأبي ثور، والطبري لأن الإعادة إذا وجبت لم يسقطها خروج الوقت، ولا فرق في القياس بين البدن والثوب، وقد تقدمت الحجة في هذا الباب لكلا القولين، وأما قول من راعى في النجاسات قدر الدرهم، فقول لا أصل له، ولا معنى يصح، لأن التحديد لا يثبت إلا من مذهب مالك بما أقطع على صحته عنه فيما دل عليه عظم مذهبه في أجوبته، أنه من صلى بثوب نجس فيه نجاسة ظاهرة لا تخفى، فإنه يعيد أبداً كمن صلى بماء قد ظهرت فيه النجاسة فغيرته أو تيمم على موضع النجاسة فيه ظاهرة غالبية ومن صلى بثوب قد استيقن فيه نجاسة، إلا أنها غير ظاهرة فيه أعاد في الوقت، وعليه أن يغسله كله لما يستقبل كمن توضأ بماء لم تغيره النجاسة أو تيمم على موضع لم تظهر فيه نجاسة، هذا عندى أصح ما يجيء على مذهب مالك، وما استوحش ممن خالفني عنه في ذلك - وبالله العصمة والتوفيق لا شريك له.

وقياسهم ذلك على حلقة الدبر في الاستنجاء، مع إقرارهم أن ذلك موضع مخصوص بالأحجار، لأنها لا تزيل النجاسة إزالة صحيحة كالماء، وأن ماعدا المخرج لا يطهره إلا الماء أو ما يعمل عمل الماء عندهم في إزالة عين النجاسة قياساً على غير نظير ولا علة معلولة، وبالله التوفيق.

وأما قوله: «ثم تنضحه بالماء ثم لتصل فيه» فيحتمل أن يكون النضح هاهنا الغسل على ما بينا في غير موضع من كتابنا هذا، ويحتمل أن يكون النضح الرش لما شك فيه ولا يرى، فيقطع بذلك الوسوسة إذ الأصل في الثوب الطهارة حتى تستيقن النجاسة، فإذا استوقنت لزمت الغسل والتطهير، وأما الرش فلا يزيل نجاسة في النظر، وقد بينا أيضاً هذا المعنى في مواضع من هذا الكتاب، ولولا أن السلف جاء عنهم النضح ما قلنا بشيء منه، ولكن قد جاء عن عمر حين أجنب في ثوبه: «أغسل ما رأيت وأنضح ما لم أره». وعن أبي هريرة وغيره مثل ذلك - عندى والله أعلم - قطع لحزازات النفوس ووساوس الشيطان.

روى الأوزاعي عن عبدالرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة، قالت: إذا حاضت المرأة في الثوب ثم طهرت فلتتبع ما أصاب ثوبها من الدم فلتغسله وتنضح بآقيه ثم تصلى فيه.

وفي هذا الحديث، وحديث أسماء المذكور في هذا الباب دليل على أن قليل الماء يطهر النجاسة إذا غلب عليها واستهلكها، ومعلوم أن دم الحيض في ذلك الثوب قد

طهره ما دون القلتين، وقد بينا الصحيح عندنا في الماء من مذاهب العلماء في باب إسحاق بن أبي طلحة - والحمد لله.

* * *

١٨ - باب المستحاضة

٥٣ - حديث ثان لهشام بن عروة:

مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة أنها قالت: قالت فاطمة ابنة أبي حبيش: «يا رسول الله إني لا أطهر، أفأدع الصلاة؟ فقال لها رسول الله ﷺ: «إنما ذلك عرق وليس بالحیضة، فإذا أقبلت الحيضة فاتركي الصلاة فإذا ذهب قدرها فاغسلي عنك الدم وصلي» (٦٦٥).

هكذا روى هذا الحديث عن مالك جماعة رواة الموطأ فيما علمت، لم يختلفوا في إسناده ولفظه، وكذلك لم يختلف الرواة عن هشام في إسناده، واختلفوا عنه في بعض ألفاظه؛ ومن رواه عن هشام بهذا الإسناد: حماد بن زيد، وأبو حنيفة، وأبو معاوية، وابن عيينة، وحماد بن سلمة، ومحمد بن كناسة، وبعضهم يذكر فيه ألفاظاً لا يذكرها غيره منهم، وربما أوجبت تلك الألفاظ أحكاماً؛ فرواية حماد بن زيد، عن عروة، عن أبيه، عن عائشة «أن فاطمة بنت أبي حبيش استفتت النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله؛ إني أستحاض فلا أطهر، أفأدع الصلاة؟ فقال إنما ذلك عرق وليست بالحیضة؛ فإذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة، فإذا أدبرت فاغسلي عنك أثر الدم وتوضئي، فإنما ذلك عرق، وليست بالحیضة». فقل لحماد: فالغسل، فقال: ومن يشك في ذلك غسلاً واحداً بعد الحيضة (٦٦٦).

(٦٦٥) أخرجه البخاري ١٣٨/١ كتاب الحيض، باب الاستحاضة عن عائشة. وأخرجه أبو داود برقم ٢٨٢ ج ١/٧٢ كتاب الطهارة، باب من روى أن الحيضة عن... عائشة. والترمذي برقم ١٢٥ ج ١/٢١٧ كتاب الطهارة، باب ٩٣ عن عائشة. والنسائي ١/١٢٤ عن عائشة. وابن ماجه برقم ٦٢١ ج ١/٢٠٣ عن عائشة. وعبدالرزاق بالمصنف برقم ١١٦٥ ج ١/٣٠٣ عن عائشة. وابن أبي شيبة ١/١٢٥ عن عائشة. والحميدي برقم ١٦٠ ج ١/٨٧ عن عائشة. وأبو عوانة بالمسند ١/٣١٩ عن عائشة.

(٦٦٦) أخرجه البخاري ١٣٨/١ كتاب الحيض، باب الاستحاضة عن عائشة. وأخرجه أبو داود برقم ٢٨٢ ج ١/٧٢ كتاب الطهارة، باب من روى أن الحيضة عن عائشة. والترمذي برقم ١٢٥ ج ١/٢١٧ كتاب الطهارة، باب ٩٣ عن عائشة. والنسائي ١/١٢٤ عن عائشة. وابن ماجه برقم ٦٢١ ج ١/٢٠٣ عن عائشة وعبدالرزاق بالمصنف برقم ١١٦٥ ج ١/٣٠٣ عن =

وأما رواية أبي حنيفة، فحدثنا خلف بن قاسم بن سهل الحافظ، قال: حدثنا محمد بن الحسين بن صالح السبيعي، قال: حدثنا محمد بن الحسين بن سماعة، قال: حدثنا أبو نعيم الفضل بن دكين - واسم دكين عمرو - قال: حدثنا أبو حنيفة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة «أن فاطمة بنت أبي حبيش قالت: يا رسول الله، إنى أحيض فى الشهر والشهرين، فقال النبي ﷺ: هذا عرق من دمك، فإذا أقبلت حيضتك فدعى الصلاة، وإذا أدبرت فاغتسلى لطهرك».

وأما رواية أبي معاوية، فحدثنا أحمد بن قاسم بن عيسى، قال: حدثنا عمر بن إبراهيم، قال: حدثنى الحسن بن إسماعيل المحاملى، قال: حدثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي، قال: حدثنا أبو معاوية، قال: حدثنا عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله، إنى امرأة أستحاض، فلا أطهر، أفأدع الصلاة؟ قال: لا، إنما ذلك عرق وليس بالحیضة، فإذا أقبلت حيضتك فدعى الصلاة، فإذا أدبرت فاغسلى عنك الدم ثم اغتسلى». قال هشام: أى: ثم توضئى لكل صلاة حتى يجىء ذلك الوقت.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان، وسعيد بن نصر، قالوا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا الحميدى، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا هشام ابن عروة، عن أبيه، عن عائشة «أن فاطمة ابنة أبي حبيش الأسدية كانت تستحاض، فسألت رسول الله - ﷺ - فقال لها: إنما ذلك عرق وليس حيضة، فإذا أقبلت الحيضة فاتركى الصلاة، وإذا أدبرت فاغتسلى وصلّى» أو قال: «اغسلى عنك الدم وصلّى»، قالت عائشة: وهى إحدى نسائنا.

وحدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا جعفر بن محمد الصائغ، قال: حدثنا عفان، قال: حدثنا حماد بن سلمة، قال: أخبرنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة «أن فاطمة قالت: يا رسول الله، إنى مستحاضة، أفأترك الصلاة؟ قال: إنما ذلك عرق وليس بالحیضة؛ فإذا أقبلت الحيضة فاتركى الصلاة، وإذا ذهب وقتها، فاغسلى عنك الدم ثم تطهرى وصلّى». قال هشام: كان عروة يقول: الغسل الأول ثم الطهر بعد.

وحدثنا أحمد بن قاسم، وعبدالوارث بن سفيان، قالوا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال:

=عائشة. وابن أبى شيبة ١٢٥/١ عن عائشة. والحميدى برقم ١٦٠ ج ١/١٨٧ عن عائشة.

وأبو عوانة بالمسند ٣١٩/١ عن عائشة.

حدثنا الحارث بن أبي أسامة، وأحمد بن سعيد الجمال، قالا: حدثنا محمد بن كناسة، قال: حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: «أتت فاطمة بنت أبي حبيش النبي ﷺ فقالت: إني أستحاض فلا أطهر، أفأدع الصلاة؟ قال: إنما ذلك ليس بحيض، ولكنه عرق، فإذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة، وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلي».

ورواه يحيى بن هاشم، عن هشام بن عروة بإسناده مثله - وقال فيه: «إذا أدبرت، فاغسلي عنك وتوضئي عند كل صلاة وصلي».

ورواه الزهري، عن عروة، فاختلف فيه عليه اختلافاً كثيراً، قال فيه الأوزاعي، عن الزهري، عن عروة، وعمرة: أن عائشة قالت: «استحيضت أم حبيبة بنت جحش - وهي تحت عبدالرحمن بن عوف - سبع سنين، فأمرها النبي ﷺ: إذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة، وإذا أدبرت فاغتسلي وصلي» (٦٦٧).

قال أبو داود: ولم يذكر هذا الكلام أحد من أصحاب الزهري غير الأوزاعي رواه عن الزهري عمرو بن الحارث، ويونس بن يزيد، والليث، وابن أبي ذئب، ومعمار، وإبراهيم بن سعد، وسليمان بن كثير، وابن إسحاق، وابن عينة، ولم يذكر هذا الكلام، وإنما هذا لفظ حديث هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة. قال أبو داود: وزاد ابن عينة فيه: «أمرها أن تدع الصلاة أيام أقرائها»، وهو وهم من ابن عينة، قال: وحديث محمد بن عمرو، عن الزهري فيه شيء يقرب من الذي روى الأوزاعي في حديثه.

حدثنا محمد بن المثني، قال: حدثنا ابن أبي عدي، عن محمد بن عمرو، قال: حدثني ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن فاطمة بنت أبي حبيش «أنها كانت تستحاض، فقال لها النبي ﷺ: إذا كان دم الحيض فإنه دم أسود يعرف، فإذا كان ذلك فامسكي عن الصلاة، فإذا كان الآخر فتوضئي وصلي، فإنما ذلك عرق» (٦٦٨).

قال أبو داود: قال ابن المثني: هكذا به ابن أبي عدي من كتابه، ثم حدثنا بعد حفظاً فقال: حدثنا محمد بن عمرو، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة «أن فاطمة كانت تستحاض» فذكره.

(٦٦٧) أخرجه ابن أبي شيبة ج ١/ ١٢٦ عن عكرمة. وأبو داود ٧٠/ ١ برقم ٢٧٩ عن عائشة.

(٦٦٨) أخرجه ابن أبي شيبة بالمصنف ١٢٥/ ١ عن فاطمة بنت أبي حبيش. وأبو داود برقم ٢٨٠

ج ١/ ٧٠ عن عروة.

قال أبو عمر: روى هذا الحديث سهيل بن أبي صالح، عن الزهري، عن عروة بن الزبير، قال: حدثني فاطمة بنت أبي حبيش، أو أسماء، حدثني «أن فاطمة» فلم يقم الحديث.

وقال فيه: إبراهيم بن سعد، عن ابن شهاب، عن عمرة بنت عبد الرحمن، أنها سمعت عائشة تقول: «جاءت أم حبيبة بنت جحش إلى رسول الله ﷺ وكانت قد استحضت سبع سنين، فاشتكت ذلك إليه، واستفتته، فقال لها: إن هذا ليس بالحیضة، وإنما هو عرق، فاغتسلي ثم صلي، قالت عائشة: فكانت أم حبيبة تغتسل لكل صلاة وتصلي.

وقال فيه عمرو بن الحارث، عن ابن شهاب، عن عروة، وعمرة، عن عائشة: «أن أم حبيبة بنت جحش - ختنة رسول الله ﷺ وتحت عبد الرحمن بن عوف - استحضت سبع سنين فقال لها رسول الله ﷺ: إن هذه ليست بالحیضة، ولكن هذا عرق فاغتسلي وصلي».

وقد ذكرنا الآثار وما لعلماء الأمصار من المذاهب في هذا الباب ممهدا في باب نافع من هذا الكتاب، والحمد لله.

وأما حديث مالك، عن هشام، ففيه من الفقه: أن الحيض يمنع المرأة الحائض من الصلاة، وأن من الدم الخارج من الرحم دمًا لا تمتنع معه المرأة من الصلاة، وهو العرق الذي قال رسول الله ﷺ، ومعنى قوله: «إنما ذلك عرق يريد عرق انفجر أو انقطع»، وهي الاستحاضة، ولهذا سأله فاطمة إذ أشكل عليها ذلك، فأجابها بجواب يدل على أنها تميز انفصال دم حيضها من دم استحاضتها، فلهذا قال لها: «إذا أقبلت الحيضة، فاتركي الصلاة، فإذا ذهب قدرها، فاغتسلي وصلي»، وهذا نص صحيح في أن الحائض تترك الصلاة، ليس عن النبي ﷺ في هذا الباب أثبت منه من جهة نقل الأحاد العدول، والأمة مجمعة على ذلك، وعلى أن الحائض بعد طهرها لا تقضى صلاة أيام حيضتها، لا خلاف في ذلك بين علماء المسلمين، فلزمت حجته وارتفع القول فيه. وقد روى أبو قلابة، وقتادة جميعًا عن معاذة العدوية، عن عائشة أن امرأة سألتها: أتقضى الحائض الصلاة؟ فقالت لها عائشة: أحرورية أنت؟ قد كنا نحيض على عهد رسول الله ﷺ ثم نطهر فلا نؤمر بقضاء الصلاة؛ وزاد بعضهم: ونؤمر بقضاء الصوم. وهذا إجماع أن الحائض لا تصوم في أيام حيضها، وتقضى الصوم ولا تقضى الصلاة؛ لا خلاف في شيء من ذلك، والحمد لله.

وما أجمع المسلمون عليه فهو الحق، والخير القاطع للعدر، وقال الله - عز وجل -:

﴿ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً﴾^(٦٦٩) والمؤمنون هنا الإجماع، لأن الخلاف لا يكون مع اتباع غير سبيل المؤمنين، لأن بعض المؤمنين مؤمنون، وقد اتبع المتبع سبيلهم، وهذا واضح يغنى عن القول فيه. وأما قوله: «فإذا أدبرت الحيضة فاغسلي عنك الدم وصلي» في رواية مالك، فقد فسرته غيره ممن ذكرنا روايته هاهنا، وهو أن تغتسل عند إدبار حيضتها، وإقبال دم استحاضتها، كما تغتسل الحائض عند رؤية طهرها سواء، لأن المستحاضة طاهر، ودمها دم عرق كدم جرح سواء، فيلزمها عند انقطاع دم حيضتها الاغتسال، كما يلزم الطاهر التي ترى دمًا.

وفي هذا الحديث دليل على أن المستحاضة لا يلزمها غير ذلك الغسل، لأن رسول الله ﷺ لم يأمرها بغيره. وفيه رد لقول من رأى عليها الغسل لكل صلاة، ورد لقول من رأى عليها الجمع بين الظهر والعصر بغسل واحد، والمغرب والعشاء بغسل واحد. وتغتسل للصبح لأن رسول الله ﷺ لم يأمرها بشيء من ذلك في هذا الحديث؛ وهو أصح

حديث روى في هذا الباب، وهو رد لقول من قال بالاستظهار يومين، أو ثلاثًا، أو أقل، أو أكثر، وقد استدل بعض من يرى الاستظهار من أصحابنا بقوله ﷺ في هذا الحديث: «فإذا ذهب قدرها»، قال: لأن قدر الحيض قد يزيد مرة وينقص أخرى، فلهذا رأى مالك الاستظهار ثلاثة أيام ليستبين فيها انقضاء دم الحيض من دم الاستحاضة، واقتصر على القضاء ثلاثة أيام استدلالاً بحديث المصراة،^(٦٧٠) إذ حد فيه رسول الله ﷺ ثلاثة أيام في انفصال اللبن.

وقال غيره ممن يخالفه في الاستظهار: معنى قوله: «فإذا ذهب قدرها»، تقول: إذا ذهبت وأدبرت وخرج وقتها، ولم يكن في تقديرِك أنه بقي شيء منه، فاغتسلي حينئذٍ، ولا تمكثي وأنت غير حائض دون غسل ودون صلاة. قال: ومحال أن يأمرها رسول الله ﷺ وهي قد ذهبت حيضتها أن تترك الصلاة ثلاثة أيام لانتظار حيض يجيء أو لا يجيء.

ومعنى قوله: «فإذا ذهب قدرها» لا يخلو من أن يكون أراد انقضاء أيام حيضتها، أو انفصال دم حيضتها من دم استحاضتها، وأي ذلك كان، فقد أمرها أن تغتسل

(٦٦٩) النساء ١١٥.

(٦٧٠) المصراة هي الشاة التي يحبس لبنها في ضرعها، فإذا حلبها المشتري ظن لبنها غزيرًا، فاشتراها بثمن أعلى، فإذا كان بعد أيام تبين له خداع البائع.

وتصلى. ولم يأمرها باستظهار، ولو كان واجباً عليها لأمرها به، قالوا: والسنة تنفى الاستظهار، لأن دم نجاسة جائز أن يكون استحاضة، وجائز أن يكون حيضاً، والصلاة فرض ييقن، فلا يجوز لامرأة أن تدع الصلاة حتى تستيقن أنها حائض.

وذكروا أن مالكا وغيره من العلماء قد جاء عنهم أنهم قالوا: لأن تصلى المستحاضة وليس عليها ذلك خير من أن تدع الصلاة، وهى واجبة عليها.

وفى هذا الحديث أيضاً رد على من أوجب الوضوء على المستحاضة لكل صلاة لأن رسول الله ﷺ قال لها: «إذا ذهبت الحيضة فاغتسلى وصلى»، ولم يقل: توضئى لكل صلاة.

وقد ذكرنا القائلين بها فى باب الوضوء عليها لكل صلاة، والقائلين بإيجاب الغسل، ووجه قول كل واحد منهم مبسوطاً ممهداً فى باب نافع عن سليمان بن يسار، والحمد لله.

قال أبو عمر: إذا أحدثت المستحاضة حدثاً معروفاً معتاداً لزمها له الوضوء، وأما دم استحاضتها فلا يوجب وضوءاً، لأنه كدم الجرح السائل، وكيف يوجب من أجله وضوء وهو لا ينقطع، ومن كانت هذه حاله من سلس البول والمذى والاستحاضة، لا يرفع بوضوئه حدثاً، لأنه لا يتمه إلا وقد حصل ذلك الحدث فى الأغلب، وإلى هذا المذهب ذهب مالك وأصحابه، وهو ظاهر حديث هشام بن عروة هذا فى قصة فاطمة بنت أبى حبيش، إلا أن عروة كان يفتى بأن المستحاضة تتوضأ لكل صلاة، وذلك عند مالك على الاستحباب لا على الإيجاب، وقد ذكرنا ما فى هذا الباب من الآثار المرفوعة وغيرها على اختلافها، وذكرنا من تعلق بها وذهب إليها من علماء الصحابة والتابعين وفقهاء المسلمين، وذكرنا اختلافهم فى ذلك، وأصل كل واحد منهم فى الحيض والطهر والاستحاضة - ممهداً مبسوطاً - فى باب نافع عن سليمان بن هذا الكتاب، فلا وجه لإعادة ذلك هاهنا، والحمد لله.

روى مالك فى موطئه عن هشام بن عروة، عن أبيه أنه قال: ليس على المستحاضة إلا أن تغتسل غسلاً واحداً، ثم تتوضأ بعد ذلك لكل صلاة. قال مالك: الأمر عندنا على حديث هشام بن عروة، عن أبيه وهو أحب ما سمعت إلى.

ومن معانى هذا الحديث وجه آخر أخرنا القول فيه فى ذلك الباب إلى هذا الموضع وهو قول العلماء فى المرأة التى لم تحض قط فحاضت يوماً وطهرت يوماً أو حاضت يومين وطهرت يوماً أو يومين ونحو هذا.

فأما مالك وأصحابه، فقالوا: تجمع أيام الدم بعضها إلى بعض وتطرح أيام التطهر، وتغتسل عند كل يوم ترى فيه الطهر أول ما تراه وتصلى ما دامت طاهرًا، وتكف عن الصلاة في أيام الدم اليوم واليومين، وتحصى ذلك، فإذا كان ما اجتمع لها من أيام الدم خمسة عشر يومًا اغتسلت وصلت، وإن زاد على خمسة عشر يومًا فهي مستحاضة، وإن كانت خمسة عشر يومًا أو أقل فهي حيضة تقطعت، هذه رواية المدنيين عن مالك.

وروى ابن القاسم وغيره عنه: أنها تضم أيام الدم بعضها إلى بعض، فإن دام بها ذلك أيام عاداتها، استظهر ثلاثة أيام على أيام حيضتها، فإن رأت في خلال أيام الاستظهار أيضًا طهرًا، ألغته حتى تجعل ثلاثة أيام للاستظهار وأيام الطهر، وتصلى وتصوم، ويأتيها زوجها ويكون ما جمعت من أيام الدم بعضه إلى بعض حيضة واحدة، ولا تعد أيام الطهر في عدة من طلاق، فإذا استظهرت بثلاثة أيام بعد أيام حيضتها توضأت لكل صلاة، وتغتسل كل يوم من أيام الطهر عند انقطاع الدم؛ وإنما أمرت بالغسل لأنها لا تدري لعل الدم لا يرجع إليها. ورواية الربيع، عن الشافعي مثل رواية المدنيين، عن مالك في هذه المسألة اعتبارًا لخمس عشرة يومًا بلا استظهار، وكذلك قال محمد بن مسلمة، ولم يختلف مالك، والشافعي إذا كان تقطع حيضتها يومًا كاملاً أو يومًا وليلة، أنها في يوم الحيض حائض لا مستحاضة، وفي يوم الطهر طاهر، أو هي حيضة متقطعة، وقال محمد بن مسلمة: إذا كان طهرها يومًا، وحيضها يومًا، فطهرها أقل الطهر، وحيضها أكثر الحيض فكأنها قد حاضت خمسة عشر يومًا متوالية، وطهرت خمسة عشر، فحال حيضتها لا يضرها، واجتماع الأيام وافتراقها سواء ولا يكون مستحاضة.

وأما أبو حنيفة وأصحابه فمذهبهم في هذه المسألة: اعتبار أقل الطهر وأقل الحيض؛ فأما أبو يوسف فاعتبر أقل الطهر خمسة عشر يومًا، وجعله كدم متصل، وأما محمد بن الحسن فاعتبر مقدار الدم والطهر فإذا كان بين الدمين من الطهر أقل من ثلاثة أيام، فإن ذلك كله كدم متصل سواء كان الحيض أكثر، أو الطهر أكثر نحو أن ترى يومًا حيضًا أو يومين، ويومين طهرًا وساعة دمًا، فيكون جميع ذلك حيضًا؛ وقال أبو جعفر الطحاوي: قد اتفقوا أنه لو انقطع ساعة أو نحوها أنه كدم متصل، فكذلك اليوم واليومين، لأنه لا يعتد به من طلاق، وقد قال أبو الفرج: ليس بنكير أن تحيض يومًا وتطهر يومًا، فتقطع الحيضة عليها، كما لا ينكر أن يتأخر حيضها عن وقته، لأن تأخير بعضه عن اتصاله، كتأخير كفه، فمن أجل ذلك كانت بالقليل أيضًا، ثم لم يكن القليل حيضة، لأن الحيضة لا تكون إلا بأن يقضى لها وقت تام وطهر تام، أقله فيما روى

عبد الملك خمسة أيام، قال: ولو أن قلة الدم يخرج من أن يكون حيضاً، لا أخرجته من أن تكون استحاضة؛ لأن الدم العرق هو الكثير الزائد على ما يعرف.

قال أبو عمر: راعى عبد الملك وأحمد بن المعدل في هذه المسألة ما أصلاه في أقل الطهر خمسة أيام، وراعى محمد بن مسلمة خمسة عشر طهراً، وجعل كل ما يأتى من الدم قبل تمام الطهر عرقاً لا تترك فيه الصلاة، وكذلك يلزم كل من أصل في أقل الطهر أصلاً بعدة معلومة، أن يعتبرها في هذه المسألة، وقد ناقض الكوفيون، لأنهم قالوا في هذه المسألة بمراعاة ثلاثة أيام طهراً، وقولهم في أقل الطهر: إنه خمسة عشر يوماً، وقد ذكرنا في باب نافع من أصول العلماء وأكثرهما، واختلاف العلماء في ذلك في باب نافع من هذا الكتاب، والحمد لله.

قال أبو عمر: إنما أجرينا هذه المسألة هاهنا وإن كانت قد مرت في باب نافع، لأنها داخلية في معنى قول رسول الله ﷺ: «إذا أقبلت الحيضة فأتركي الصلاة، فإذا ذهب قدرها وأدبرت فاغتسلي وصلي»، وقد ذكرنا حكم أقل الحيض والطهر وأكثرهما، واختلاف العلماء في ذلك في باب نافع من هذا الكتاب، والحمد لله.

٥٤ - نافع عن سليمان بن يسار، حديث واحد، وهو حديث رابع وسبعون

لنافع:

مالك، عن نافع، عن سليمان بن يسار، عن أم سلمة زوج النبي ﷺ «أن امرأة كانت تهراق الدماء في عهد رسول الله ﷺ فاستفتت لها أم سلمة رسول الله ﷺ فقال: لتنظر عدد الليالي والأيام التي كانت تحيضهن من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها، فلتترك الصلاة قدر ذلك من الشهر فإذا خلفت ذلك، فلتغتسل ثم لتستفر بثوب، ثم لتصلي» (٦٧١).

هكذا رواه مالك، عن نافع بن سليمان، عن أم سلمة، وكذلك رواه أيوب السخيتاني، عن سليمان بن يسار، كما رواه مالك عن نافع سواء، ورواه الليث بن سعد، وصخر بن جويرية، وعبيد الله بن عمر على اختلاف عنهم. عن نافع، عن سليمان بن يسار «أن رجلاً أخبره عن أم سلمة»، فأدخلوا بين سليمان بن يسار وبين أم سلمة رجلاً.

وذكر حماد بن زيد عن أيوب في هذا الحديث أن المرأة المذكورة في هذا الحديث

(٦٧١) أخرجه أبو داود بكتاب الطهارة، باب المرأة تستحاض جـ ١/٦٩ برقم ٢٧٤ عن أم سلمة بلفظه. وأحمد، عن أم سلمة ٣٢٠/٦. والطحاوي بمشكّل الآثار ٣٠٣/٣ عن أم سلمة.

التي كانت تهراق الدماء، فاسفتت لها أم سلمة رسول الله ﷺ عن ذلك هي فاطمة بنت أبي حبيش، وكذلك ذكر ابن عيينة أيضاً عن أيوب في هذا الحديث.

وحديث فاطمة ابنة أبي حبيش رواه هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، بخلاف هذا اللفظ، وسنذكر هاهنا وفي باب هشام بن عروة من كتابنا هذا، إن شاء الله.

وأما حديث سليمان بن يسار هذا، فحدثنا أحمد بن عبد الله بن محمد علي، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا أحمد بن خالد، قال: حدثنا الحسن بن أحمد، قال: حدثنا محمد ابن عبيد، قال: حدثنا حماد بن زيد، قال: حدثنا أيوب، عن سليمان بن يسار «أن فاطمة ابنة أبي حبيش استحيزت حتى كان المكن (٦٧٢) ينقل من تحتها وعاليه (٦٧٣) الدم، فأمرت أم سلمة أن تسأل لها ﷺ فقال: تدع أيام أقرائها وتغتسل وتستثفر وتصلي». قال أيوب: فقلت لسليمان بن يسار: أيفشاها زوجها؟ قال إنما نحدث بما سمعنا، أو لا نحدث إلا بما سمعنا.

وحدثنا سعيد بن نصر، وعبد الوارث بن سفيان، قالا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل الترمذي، قال: حدثنا الحميدي، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا أيوب السخيتاني، عن سليمان بن يسار، أنه سمعه يحدث عن أم سلمة «أنها قالت: كانت فاطمة ابنة أبي حبيش تستحاض، فسألت رسول الله ﷺ فقال: إنه ليس بالحیضة، ولكنه عرق، وأمرها أن تدع الصلاة قدر إقرائها أو قدر حیضتها، ثم تغتسل فإن غلبها الدم استثفرت بثوب وصلت» (٦٧٤).

وكذلك رواه وهيب، عن أيوب، عن سليمان بن يسار - مثله؛ أخبرناه أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، قال: أخبرنا أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك، قال: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: حدثني أبي، قال: حدثنا عفان، قال: حدثنا وهيب، قال: حدثنا أيوب، عن سليمان بن يسار، عن أم سلمة، «أن فاطمة

(٦٧٢) المكن وعاء تغسل فيه الثياب، والنبی ﷺ علمها كيف ترى الصغرة وتعالج نفسها بأن تجلس في وعاء فيه ماء دافئ ليساعد على انقطاع الدم، وأيضاً لتستدل به على أن ما ينزل منها هل هو دم الحيض الأحمر القاتم أو الأصفر، لتمييز أيام حیضها. قال الشافعي: إذا استمر نزول الدم على أيام الحيض، فإن كان الدم محتدماً ثخيناً فتلك الحيض، وإن كان الدم أحمرًا فتلك الاستحاضة تغتسل وتصلي.

(٦٧٣) وعالية الدم يريد: يغلو سطح الماء الدم.

(٦٧٤) أخرجه الحميدي بالمسند ١٤٤/١ برقم ٣٠٢ عن أم سلمة. وابن ماجه ٢٠٥/١ عن عائشة برقم ٦٢٦. وأبو عوانة بالمسند ٣٢٠/١ عن عائشة.

استحيضت وكانت تغتسل في مكن لها، فتخرج وهو عاليه الصفرة والكدره، واستفتت لها أم سلمة رسول الله ﷺ فقال: لتنظر أيام قروئها أو أيام حيضتها فتدع فيها الصلاة، وتغتسل فيما سوى ذلك وتستتفر بثوب» (٦٧٥).

قال أبو عمر: قوله: «تدع الصلاة أيام أقرائها أو أيام حيضتها» يضارع حديث هشام ابن عروة، عن أبيه، عن عائشة - «في قصة فاطمة ابنة أبي حبيش حين قال لها رسول الله ﷺ: إنما ذلك عرق وليس بالحیضة، فإذا أقبلت الحيضة فاتركي الصلاة فإذا ذهبت عنك فاغتسلي وصلي» (٦٧٦) ويضارع حديث نافع هذا في قوله: لتنظر عدد الليالي والأيام التي كانت تحيضهن من الشهر - الحديث، وفي هذين المعنيين تنازع بين العلماء سندكره هاهنا في هذا الباب بعد الفراغ من طرق هذا الحديث وألفاظه - بعون الله، إن شاء الله.

وأما الاختلاف على نافع في هذا الحديث، فإن أسد بن موسى ذكره في مسنده، قال: حدثنا الليث بن سعد، قال: حدثنا نافع، عن سليمان بن يسار، عن أم سلمة «أن امرأة كانت تهراق الدماء على عهد رسول الله ﷺ» وساق الحديث بمعنى حديث مالك سواء، ولم يدخل في إسناده بين سليمان وبين أم سلمة أحداً، وكذلك رواه أسد أيضاً عن أبي خالد الأحمر سليمان بن حيان، عن الحجاج بن أرطاة، عن نافع، عن سليمان بن يسار، عن أم سلمة، وكذلك رواه أبو أسامة، وابن نمير، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن سليمان بن يسار، عن أم سلمة، «قالت: سألت امرأة رسول الله ﷺ بهذا الحديث: ليس بين سليمان وبين أم سلمة فيه أحد، ذكره ابن أبي شيبة في مسنده، عن أبي أسامة، وابن نمير جميعاً بالإسناد المذكور وخالفهما عن عبيد الله بن عمر أنس بن عياض، فأدخل بين سليمان بن يسار وبين أم سلمة رجلاً.

حدثناه عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي، قال: حدثنا أنس بن عياض، عن عبيد الله بن عمر،

(٦٧٥) أخرجه الدارقطني ٢٠٨/١ عن أم سلمة.

(٦٧٦) أخرجه مسلم كتاب الحيض برقم ٦٢ ج ١/٢٦٢ عن عائشة. وأبو داود بكتاب الطهارة، باب ١٠٨ ج ١/٧٨ برقم ٢٩٧ عن عائشة. والترمذي برقم ١٢٥ ج ١/٢١٧ كتاب الطهارة، باب ٩٣ عن عائشة. والنسائي كتاب الطهارة، باب ١٣٣ ج ١/١٢٤ عن عائشة. والبيهقي ١١٦/١ عن عائشة. والحاكم ٥٦/٤ عن أم سلمة بكتاب معرفة الصحابة، باب ومن نساء قريش.. إلخ. وابن ماجه برقم ٦٢٤ ج ١/٢٠٤ عن عائشة. والبعوى بشرح السنة ١٤٠/٢ عن عائشة.

عن نافع، عن سليمان بن يسار، عن رجل من الأنصار «أن امرأة كانت تهراق الدم، فاستفتت لها أم سلمة رسول الله ﷺ فذكر مثل حديث مالك بمعناه.

وأما رواية من روى عن الليث هذا الحديث، فأدخل في إسناده بين سليمان بن يسار وبين أم سلمة رجلاً، فأخبرنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا قتيبة بن سعيد، ويزيد بن خالد بن عبد الله بن موهب، قالوا: حدثنا الليث، عن نافع، عن سليمان بن يسار، عن رجل أخبره، عن أم سلمة «أن امرأة كانت تهراق الدم» - فذكر معنى حديث مالك. قال: فإذا خلفت ذلك وحضرت الصلاة فلتغسل.

قال أبو داود: وحدثنا يعقوب ابن إبراهيم، قال: حدثنا ابن مهدي، قال: حدثنا صخر بن جويرية، عن نافع - بإسناد الليث ومعناه، قال: فلتترك الصلاة قدر ذلك، ثم إذا حضرت فلتغتسل ولتستشفر بثوب وتصلى.

وعند الليث في هذا أيضاً عن يزيد بن أبي حبيب، عن جعفر بن ربيعة، عن عراك بن مالك، عن عروة، عن عائشة «أن أم حبيبة سألت رسول الله ﷺ عن الدم، فقال لها رسول الله ﷺ: امكثي قدر ما كانت تحبسك حيضتك، ثم اغتسلي، قالت عائشة: رأيت مراكنها ملآن دماً» (٦٧٧).

وعند الليث أيضاً عن يزيد بن أبي حبيب، عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن المنذر بن المغيرة، عن عروة بن الزبير «أن فاطمة بنت أبي حبيش حدثته أنها سألت رسول الله ﷺ وشكت إليه الدم، فقال لها رسول الله ﷺ: إنما ذلك عرق فانظري إذا أتاك قرؤك فلا تصلي، فإذا مر قرؤك فتطهري، ثم صلي ما بين القرء إلى القرء» (٦٧٨) ذكر ذلك كله أبو داود، وقال أبو داود: سمعت أحمد بن حنبل يقول في الحيض حديثان، والآخر في نفسى منه شيء.

قال أبو داود: يعنى أن في الحيض ثلاثة أحاديث هي أصول هذا الباب أحدها

(٦٧٧) أخرجه البيهقي بالسنن الكبرى ١/٢٣٠ عن عائشة. ومسلم بكتاب الحيض برقم ٦٥ ج١/٢٦٤ عن عائشة. والنسائي ١/١١٩ عن عائشة. وأبو داود برقم ٢٧٩ ج١/٧٠ عن عائشة. وأحمد ٢٢٢/٦ عن عائشة.

(٦٧٨) أخرجه أبو داود برقم ٢٨٠ ج١/٧٠ عن عروة. والنسائي ١/١٢١ عن عروة. وابن ماجه برقم ٦٢٠ ج٣/١٢٠ عن عروة وأحمد ٦٤/٦ عن عروة بن الزبير. والدارقطني ٢١١٣/١ عن عائشة.

حديث مالك عن نافع، عن سليمان بن يسار، والآخر حديث هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، والثالث الذى فى قلبه منه شىء، هو حديث حمنة بنت جحش الذى يرويه ابن عقيل.

قال أبو عمر: أما حديث نافع، عن سليمان بن يسار، فقد مضى فى هذا الباب مجرد الإسناد، والحمد لله.

وأما حديث عائشة فى قصة فاطمة ابنة أبى حبيش، فحدثناه سعيد بن نصر، وعبدالوارث بن سفيان، قالا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا الحميدى، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة «أن فاطمة بنت أبى حبيش الأسدية كانت تستحاض، فسألت رسول الله ﷺ، فقال لها: إنما هو عرق وليس بالحیضة، فإذا أقبلت الحيضة فاتركى الصلاة، وإذا أدبرت فاغتسلى وصلى، قال: اغسلى عنك الدم وصلى» (٦٧٩).

وهذا حديث رواه عن هشام جماعة كثيرة، منهم: حماد بن سلمة، وحماد بن زيد، ومالك بن أنس، وأبو حنيفة، ومحمد بن كناسة، وابن عيينة، وزاد بعضهم فيه ألفاظا لها أحكام سنذكرها - إن شاء الله - فى باب هشام بن عروة من هذا الكتاب.

وأما الحديث الذى ذكر أنه الثالث: حديث حمنة، فأخبرناه أحمد بن قاسم، وعبدالوارث بن سفيان، قالا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا الحارث بن أبى أسامة، قال: حدثنا زكريا بن عدى، قال: حدثنا عبيد الله بن عمرو، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن إبراهيم بن محمد بن طلحة، عن عمران بن طلحة، عن أمه حمنة بنت جحش.

وأخبرنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا زهير بن حرب، وغيره، قالا: حدثنا عبد الملك بن عمرو، قال: حدثنا زهير بن محمد، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن إبراهيم بن محمد بن طلحة، عن عمه عمران ابن طلحة، عن أمه حمنة ابنة جحش - بمعنى واحد - قالت: «كنت استحاض - حيضة كثيرة شديدة، فأتيت رسول الله ﷺ استفتيه وأخبره، فوجدته فى بيت زينب بنت جحش، فقلت: يا رسول الله، إنى استحاض حيضة كثيرة شديدة، فماذا ترى فيها قد منعتى من الصلاة؟ فقال: أنعت لك الكرسف فإنه يذهب الدم، قلت: هو أكثر من ذلك قال: فتلجمى، قلت: هو أكثر من ذلك، قال: فاتخذى ثوبًا، قلت: هو أكثر من ذلك،

قالت: إنما أئج ثجًا، قال رسول الله ﷺ: سأمرك أمرين أيهما فعلت أجزأ عنك من الآخر، فإن قويت عليهما فأنت أعلم، إنما هي ركضة من الشيطان فتحيض ستة أيام أو سبعة - في علم الله - ثم اغتسلي حتى إذا رأيت أنك قد طهرت واستنقأت، فصلي أربعًا وعشرين ليلة أو ثلاثًا وعشرين ليلة وأيامها وصومي، فإن ذلك يجزيك وكذلك فافعلي كل شهر كما تحيض النساء، وكما يطهرن ميقات حيضهن وطهرهن، فإن قويت على أن تؤخري الظهر وتعجلي العصر، ثم تغتسلين وتجمعين بين الصلاتين الظهر والعصر، وتؤخرين المغرب وتعجلين العشاء، ثم تغتسلين وتجمعين بين الصلاتين، فافعلي، ثم تغتسلين مع الفجر فافعلي، وصومي إن قدرت على ذلك، قال رسول الله ﷺ: وهذا أحب الأمرين إلى» (٦٨٠).

قال أبو داود: وماعدا هذه الثلاثة الأحاديث ففيها اختلاف واضطراب، قال: وأما حديث عدى بن ثابت، والأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، وحديث أيوب بن العلاء فهي كلها ضعيفة لا تصح.

حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا محمد ابن أبي عدى، عن محمد بن عمرو، قال: حدثني ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن فاطمة ابنة أبي حبيش، أنها كانت تستحاض، فقال لها النبي ﷺ: «إذا كان دم الحيض فإنه دم أسود يعرف، فإذا كان ذلك فأمسكي عن الصلاة، وإذا كان الآخر فتوضئي وصلي فإنما هو عرق» (٦٨١).

قال ابن المثنى: حدثنا به ابن أبي عدى من كتابه هكذا، ثم حدثنا به من حفظه، فقال: حدثنا محمد بن عمرو، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، «أن فاطمة كانت تستحاض» وذكره.

قال أبو عمر: اختلف عن الزهري في هذا الحديث اختلافًا كثيرًا، فمرة يرويه عن عمرة، عن عائشة، ومرة عن عروة، عن عائشة، ومرة عن عروة، وعمرة، عن عن عائشة، ومرة عن عروة، عن فاطمة بنت أبي حبيش. وقد ذكرنا كثيرًا من ذلك في باب هشام بن عروة، وقال فيه سهيل بن أبي صالح: عن الزهري، عن عروة، حدثني فاطمة ابنة أبي حبيش: «أنها أمرت أسماء أن تسأل رسول الله ﷺ»، وأسماء حدثني: «أنها أمرت فاطمة ابنة أبي حبيش تسأل رسول الله ﷺ عن الحيض، فأمرها أن تقعد أيامها التي كانت تقعد ثم تغتسل».

(٦٨٠) أخرجه أبو داود برقم ٢٨٧ ج ١/٧٤ عن عمران بن طلحة، عن أمه حمدة بنت حش.

(٦٨١) أخرجه أبو داود برقم ٢٨٦ ج ١/٨٣ عن عروة، عن فاطمة بنت أبي حبيش.

وأكثر أصحاب ابن شهاب يقولون فيه عن عروة، وعمرة، عن عائشة، «أن أم حبيبة بنت جحش - ختنة رسول الله ﷺ وهي تحت عبدالرحمن بن عوف - استحضت» هكذا يقولون عن ابن شهاب في هذا الحديث: أم حبيبة، لا يذكرون فاطمة بنت أبي حبيش، وحديث ابن شهاب هي هذا الباب مضطرب.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا عبيد الله بن يحيى، حدثني أبي، حدثنا الليث بن سعد، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة، أنها قالت: «استفتت أم حبيبة بنت جحش رسول الله ﷺ قالت: إني استحاض، فقال: إنما ذلك عرق، فاغتسلي ثم صلي - فكانت تغتسل عند كل صلاة» (٦٨٢).

ورواه عراك بن مالك، عن عروة بخلاف رواية هشام، والزهرى: حدثنا عبدالوارث، حدثنا قاسم، حدثنا مطلب بن شبيب، حدثنا عبدالله بن صالح، حدثنا الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن جعفر بن ربيعة، عن عراك بن مالك، عن عروة، عن عائشة، «أن أم حبيبة سألت رسول الله ﷺ عن الدم، قالت عائشة: لقد رأيت مركنها ملآن دما فقال لها رسول الله ﷺ: امكثي قدر ما تحبسك حيضتك ثم اغتسلي» (٦٨٣).

وبإسناده عن الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن بكير بن الأشج، عن المنذر بن المغيرة، عن عروة بن الزبير، «أن فاطمة بنت أبي حبيش حدثته: «أنها أتت النبي ﷺ فشكت إليه الدم، فقال لها رسول الله ﷺ: إنما ذلك عرق، فانظري فإذا أتاك قرؤك فلا تصلي، فإذا مر القرء فتطهري ثم صلي بين القرء إلى القرء» (٦٨٤).

قال أبو عمر: لهذا الاختلاف ومثله عن عروة - والله أعلم - ضعف أهل العلم بالحديث، ما عدا حديث هشام بن عروة، وسليمان بن يسار من أحاديث الحيض والاستحاضة، فهذه الأحاديث المرفوعة في هذا الباب، وأما أقاويل الصحابة والتابعين وسائر فقهاء المسلمين فسنورد منها هاهنا ما فيه شفاء، واكتفاء، إن شاء الله.

قال أبو عمر: أما قوله في حديث مالك في هذا الباب عن نافع، عن سليمان بن يسار، عن أم سلمة، «أن امرأة كانت تهراق الدماء على عهد رسول الله ﷺ»، فمعناه عند جميع العلماء أنها كانت امرأة لا ينقطع دمها، ولا ترى منه طهراً ولا نقاء، وقد

(٦٨٢) أخرجه أبو داود عن عائشة برقم ٢٨٥ ج ١/٧٢.

(٦٨٣) سبق تخريجه برقم ٦٨٢.

(٦٨٤) سبق تخريجه برقم ٦٨١.

زادها ذلك على أيامها المعروفة - لها، وتمادى بها، فسألت عن ذلك لتعلم هل حكم ذلك الدم كحكم دم الحيض، أو هل هو حيض أو غير حيض؟ فأجاب رسول الله ﷺ بجواب منعها به من الصلاة في أيام حيضتها، فبان بذلك أن الحائض لا تصلى، وهذا إجماع، وأمرها ﷺ أن تغتسل وتصلى إذا خلفت ذلك. واحتملت ألفاظ هذه الأحاديث من التأويل ما أوجب اختلاف العلماء في هذا الباب على ما ذكره عنهم، إن شاء الله.

والذى أجمعوا عليه أن المرأة لها ثلاثة أحكام في رؤيتها الدم السائل من فرجها، فمن ذلك دم الحيض المعروف، تترك له الصلاة إذا كان حيضاً وللحيض - عندهم - مقدار اختلفوا فيه، وكلهم يقول إذا جاوز الدم ذلك المقدار فليس بحيض، والحيض خلقة في النساء وطبع معتاد معروف منهن، وحكمه ألا تصلى المرأة ولا تصوم، فإذا انقطع عنها، كان طهرها منه الغسل.

ومن ذلك أيضاً الوجه الثانى وهو دم النفاس عند الولادة، له أيضاً عند العلماء حد محدود اختلفوا فيه على ما ذكره عنهم، إن شاء الله - وطهرها عندهم انقطاعه، والغسل منه كالغسل من الحيض سواء، والوجه الثانى دم ليس بعادة ولا طبع منهن ولا خلقة وإنما هو عرق انقطع سائل دمه لا انقطاع له، إلا عند البرء منه، فهذا حكمه أن تكون المرأة فيه طاهراً لا يمنعها من صلاة ولا صوم بإجماع من العلماء، واتفاق من الآثار المرفوعة - إذا كان معلوماً أنه دمًا لعرق لا دم الحيض.

وأما وطء الزوج أو السيد للمرأة التى هذه حالها، فمختلف فيه من أهل العلم: جماعة قالوا: لا سبيل لزوجها إلى وطئها - ما دامت تلك حالها، قالوا: لأن كل دم أذى يجب غسله من الثوب والبدن، ولا فرق في المباشرة بين دم الحيض، ودم الاستحاضة، لأنه كله رجس، وإن كان التعبد منه مختلفاً؛ كما أن ما خرج من السيلين سواء في النجاسة، وإن اختلفت عبادته في الطهارة، قالوا: وأما الصلاة فرخصة وردت بها السنة، كما يصلى لسلس البول، وممن قال: أن المستحاضة لا يصيبها زوجها: إبراهيم النخعي، وسليمان بن يسار، والحكم، وعامر الشعبي، وابن سيرين، والزهرى، واختلف فيه عن الحسن؛ وروى عن عائشة في المستحاضة، «أنه لا يأتيها زوجها»، وبه قال ابن عليه، وذكر عن شريك، عن منصور، عن إبراهيم، قال: المستحاضة تصوم وتصلى، ولا يأتيها زوجها، وعن حماد بن زيد، عن حفص بن سليمان، عن الحسن - مثله.

وعن عبدالواحد بن سالم، عن حريث، عن الشعبي مثله.

وذكر عبدالرزاق، عن الثورى، عن منصور، قال: تصوم ولا يأتيها زوجها، ولا

تمس المصحف، وعن معمر، عن أيوب، قال مثل سليمان بن يسار: أَيْصِيبُ الْمُسْتَحَاضَةُ زَوْجَهَا؟ فقال: إِنَّمَا سَمِعْنَا الصَّلَاةَ.

وذكر إسماعيل بن إسحاق، قال: أخبرنا أبو مصعب قال: سمعت المغيرة بن عبد الرحمن - وكان من أعلى أصحاب مالك - يقول: قولنا في المستحاضة إذا استمر بها الدم بعد انقضاء أيام حيضتها: إنا لا ندري هل ذلك انتقال دم حيضتها إلى دم أكثر منها، أم ذلك استحاضة؟ فنأمرها أن تغتسل إذا مضت أيام حيضتها، وتصلّي وتصوم ولا يغشاها زوجها احتياطاً ينظر إلى ما تصير إليه حالها بعد ذلك إن كانت حيضة، انتقلت من أيام إلى أكثر منها عملت فيما تستقبل على الأيام التي انتقلت إليها، ولم يضرها ما كانت احتاطت من الصلاة والصيام، وإن كان ذلك الدم الذي استمر بها استحاضة، كانت قد احتاطت للصلاة والصيام.

قال أبو مصعب: وهذا قولنا وبه نفى، وقال جمهور العلماء: المستحاضة تصوم، وتصلّي، وتطوف، وتقرأ، ويأتيها زوجها.

وممن روى عنه إجازة وطء المستحاضة، عبد الله بن عباس، وابن المسيب، والحسن، وسعيد بن جبير، وعطاء، وهو قول مالك، والشافعي، وأبي حنيفة، وأصحابهم، والثوري، والأوزاعي، وإسحاق، وأبي ثور، وكان أحمد بن حنبل يقول: أحب إلى ألا يطأها، إلا أن يطول ذلك بها.

ذكر ابن المبارك عن الأجلح، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال في المستحاضة: لا بأس أن يجامعها زوجها.

وذكر عبد الرزاق، عن معمر، عن إسماعيل، بن سروس، قال: سمعت عكرمة مولى ابن عباس يسأل عن المستحاضة: أَيْصِيبُهَا زَوْجُهَا؟ قال: نعم، وإن سال الدم على عقبها.

عن الثوري، عن سمى، عن ابن المسيب، وعن يونس، عن الحسن، قال في المستحاضة: تصوم، وتصلّي، ويجامعها زوجها.

وعن الثوري، عن سالم الافطس، عن سعيد بن جبير أنه سأله عن المستحاضة: أَتَجَامَعُ؟ فقال: الصلاة أعظم من الجماع.

وذكر ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، أنه قال: المستحاضة تصوم وتصلّي ويطؤها زوجها.

قال ابن وهب: وقال مالك: أمر أهل الفقه والعلم على ذلك وإن كان دمها كثيراً.

وقال مالك: قال رسول الله ﷺ: «إنما ذلك عرق وليس بالحیضة». وإذا لم تكن حیضة، فما يمنعها أن تصيها وهي تصلى وتصوم؟.

قال أبو عمر: حكم الله - عز وجل - في دم المستحاضة بأنه لا يمنع من الصلاة وتعبده فيه بعبادة غير عبادة الحيض أوجب أن لا يحكم له بشيء من حكم الحيض، إلا فيما أجمعوا عليه من غسله كسائر الدماء.

وأما اختلاف العلماء في أكثر الحيض وفي أقله، وفي أقل الطهر، فواجب الوقوف عليه هاهنا، لأن الأصل في الاستحاضة زيادة الدم على مقدار أمد الحيض، أو نقصان مدة الطهر عن أقله فهذا تعرف الاستحاضة.

فأما اختلافهم في أكثر الحيض وأقله، فإن فقهاء أهل المدينة يقولون: إن الحيض لا يكون أكثر من خمسة عشر يوماً، وجائز عندهم أن يكون خمسة عشر يوماً فما دون؛ وأما ما زاد على خمسة عشر يوماً فلا يكون حیضاً، وإنما هو استحاضة.

وهذا مذهب مالك وأصحابه في الجملة، وقد روى عن مالك أنه قال: لا وقت لقليل الحيض ولا لكثيره، والدفعه عنده من الدم، وإن قلت: تمنع من الصلاة، وأكثر الحيض، عنده خمسة عشر يوماً، إلا أن يوجد في النساء أكثر من ذلك، فكأنه ترك قوله: خمسة عشر، ورده إلى عرف النساء في الأكثر، وأما الأقل، فقليل الدم عنده حیض بلا توقیت، يمنع من الصلاة وإن لم تكن المطلقة تعده قرءاً، هذه جملة رواية ابن القاسم وأكثر المصريين عنه، وروى الأندلسيون عن مالك: أقل الطهر عشر، وأقل الحيض خمس، وقال ابن الماجشون، عن مالك: أقل الطهر خمسة أيام، وأقل الحيض خمسة أيام وهو قول عبد الملك بن الماجشون.

وقال الشافعي: أقل الحيض يوم وليلة، وروى عنه: يوم بلا ليلة، وأكثره عنده خمسة عشر يوماً، وللشافعي قول آخر كقول مالك في عرف النساء، وقال محمد بن مسلمة: أكثر الحيض خمسة، وأقله ثلاثة أيام.

وقال الأوزاعي: أقل الحيض يوم، قال: وعندنا امرأة تحيض غدوة وتطهر عشية، وقال الثوري، وأبو حنيفة، وأصحابه: أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام، فما نقص عندها ولأى من ثلاثة أيام فهو استحاضه، وما زاد على عشرة أيام فهو استحاضة، وكذلك ما كان أقل من يوم وليلة عند الشافعي فهو استحاضة، وما زاد

على خمسة عشر يوماً فمثل ذلك، وكذلك ما نقض عن أقل الطاهر وهو استحاضة عند أكثرهم؛ وأما اختلافهم في أقل الطهر، فإن مالكا وأصحابه اضطربوا في ذلك، فروى عن ابن القاسم عشرة أيام، وروى عنه ثمانية أيام، وهو قول سحنون.

وقال عبدالمالك بن الماجشون: أقل الطهر خمسة أيام، ورواه عن مالك.

وقال محمد بن مسلمة: أقل الطهر خمسة عشر يوماً، وهو قول أبي حنيفة، والثوري، والشافعي؛ قال الشافعي: إلا إن يعلم طهر امرأة أقل من خمسة عشر، فيكون القول قولها.

وحكى ابن أبي عمران عن يحيى بن أكثم، أن أقل الطهر تسعة عشر؛ واحتج بأن الله جعل عدل كل حيضة وطهر شهراً، والحيض في العادة أقل من الطهر، فلم يجز أن يكون الحيض - خمسة عشر يوماً، ووجب أن يكون عشرة حيضاً، وباقي الشهر طهراً - وهو تسعة عشر، لأن الشهر قد يكون تسعاً وعشرين.

وقول أحمد بن حنبل، وإسحاق، وأبي ثور، وأبي عبيد، والطبري - في أقل الحيض وأكثره - كقول الشافعي؛ وأما أقل الطهر، فقال أحمد، وإسحاق: لا تحديد في ذلك، وأنكرا على من وقت في ذلك خمسة عشر يوماً وقالوا باطل.

وقال الثوري: أقل ما بين الحيضتين من الطهر خمسة عشر يوماً، وذكر أبو ثور أن ذلك لا يختلفون فيه، وحكاه عن الشافعي، وأبي حنيفة.

وأما اختلاف الفقهاء في أقل النفاس وأكثره، فلا أعلمهم يختلفون - أعنى فقهاء الحجاز والعراق - أن النفاس إذا رأت الطهر ولو بعد ساعة أنها تغتسل، واختلفوا في أكثر مدته، فقال مالك، وعبيدا لله بن الحسن، والشافعي: أكثره ستون يوماً، ثم رجع مالك فقال: يسأل النساء عن ذلك وأهل المعرفة، فذكر الليث: أن من الناس من يقول: سبعين يوماً، وقال الثوري، وأبو حنيفة، والأوزاعي: أكثره أربعون يوماً.

قال أبو عمر: ما زاد عندهم على أكثر مدة الحيض، وأكثر مدة النفاس، فهو استحاضة لا يختلفون في ذلك؛ فقف على أصولهم في هذا الباب، لتعرف الحكم في المستحاضة، وتعرف من قلده أصله منهم ومن خالفه - إن شاء الله.

فأما أقاويل الصحابة والتابعين في صلاة المستحاضة، فإن ابن سيرين روى عن ابن عباس في المستحاضة قال: إذا رأت الدم البحراني فلا تصلي، وإذا رأت الطهر ولو ساعة فلتغتسل وتصل.

وقال مكحول: إن النساء لا تخفى عليهن الحيضة إن دمها أسود غليظ، فإذا ذهب ذلك وصارت صفرة رقيقة، فإنها الاستحاضة، فلتغتسل ولتصل.

وروى حماد بن زيد، عن يحيى بن سعيد، عن القعقاع بن حكيم، عن سعيد بن المسيب في المستحاضة: إذا أقبلت الحيضة تركت الصلاة، وإذا أدبرت اغتسلت وصلت وقد روى عن سعيد بن المسيب في المستحاضة: تجلس أيام أقرائها، ورواه حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد عنه.

وروى يونس عن الحسن قال: الحائض إذا مد بها الدم، تمسك بعد حيضتها يوماً أو يومين، وهي مسحاضة.

وقال التيمي عن قتادة: إذا زادت على أيام حيضتها خمسة أيام فلتصل، قال التيمي: فجعلت انقص حتى إذا بلغت يومين، قال: إذا كان يومين فهو من حيضها. وسئل ابن سيرين فقال: النساء أعلم بذلك.

قال أبو عمر: فهذه أقاويل فقهاء التابعين في هذا الباب، وأما أقاويل من بعدهم من أئمة الفتوى بالأمصار، فقال مالك في المرأة إذا ابتدأها حيضها فاستمر بها الدم، أو كانت ممن قد حاضت فاستمر الدم بها، قال في المبتدأة: تقعد ما تقعد نحوها من النساء من أسنانها وأترابها ولداتها ثم هي مستحاضة بعد ذلك، رواه علي بن زياد عن مالك، وقال ابن القاسم: ما رأيت المرأة بعد بلوغها من الدم فهو حيض تترك له الصلاة، فإن تمادى بها قعدت عن الصلاة خمسة عشر يوماً ثم اغتسلت وكانت مستحاضة تصلي وتصوم وتوطأ، إلا أن ترى دماً لا تشك أنه دم حيض، فتدع له الصلاة، فقال والنساء يعرفن ذلك بريجه ولونه، وقال: إذا عرفت المستحاضة إقبال الحيضة، وإدبارها وميزت دمها اعتدت به من الطلاق. وقد روى عن مالك في المستحاضة: عدتها سنة، وإن رأت دمًا تنكره، وقال مالك في المرأة ترى الدم دفعة واحدة لا ترى غيرها في ليل أو نهار: إن ذلك حيض تكف له عن الصلاة، فإن لم تكن غير تلك الدفعة اغتسلت وصلت، ولا تعتد بتلك الدفعة من طلاق والصفرة والكدره عند مالك في أيام الحيض - وفي غيرها حيض.

وقال مالك: المستحاضة إذا ميزت بين الدمين، عملت على التمييز في إقبال الحيضة وإدبارها. ولم يلتفت إلى عدد الليالي والأيام، وكفت عن الصلاة عند إقبال حيضتها، واغتسلت عند إدبارها، وقال مالك في المرأة يزيد دمها على أيام عاداتها: أنها تمسك

عن الصلاة خمسة عشر يوماً، فإن انقطع، وإلا صنعت ما تصنع المستحاضة؛ ثم رجع فقال: تستظهر بثلاثة أيام بعد أيام حيضتها المعتادة، ثم تصلى. وترك قوله خمسة عشر يوماً، وأخذ بقوله الأول المدنيون من أصحابه، وأخذ بقوله الآخر المصريون من أصحابه.

وقال الليث في هذه المسألة كلها مثل قول مالك الأخير، ومالك، وغيره من العلماء في المرأة ينقطع دم حيضها فترى دمًا يوماً أو يومين وطهرًا يوماً أو يومين - مذاهب، سندكرها في باب هشام بن عروة، إن شاء الله.

وذكر إسماعيل بن إسحاق، قال: قال محمد بن سلمة: أقصى ما تحيض النساء عند علماء أهل المدينة: مالك وغيره خمسة عشر يوماً، فإذا رأت المرأة الدم أمسكت عن الصلاة خمسة عشر يوماً، فإن انقطع عنها عند انقضاء الخمسة عشر وفيما دونها، علمنا إنه حيض، واغتسلت عند انقطاعه وصلت، وليست مستحاضة، فإن تمادى بها الدم أكثر من خمسة عشر يوماً، اغتسلت عند انقطاع الخمسة عشر، وعلمنا أنها مستحاضة، فأمرناها بالغسل لأنها طاهر، وتصلى من يومها ذلك، ولا تصلى ما كان قبل ذلك، لأنها تركت الصلاة باجتهاد في أمر يختلف فيه، وقد ذهب وقت تلك الصلاة، وقلنا: أقيمى طاهرة حتى تقبل الحيضة، كما قال رسول الله ﷺ، وذلك أن تأتيتها دفعة من دم تنكره بعد خمسة عشر يوماً من يوم غسلها، لأنه أقل الطهر عندنا فإذا رأت الدفعة بعد خمس عشرة من الطهر كفت عن الصلاة ما دامت ترى الدم إلى خمسة عشر، ثم اغتسلت وصلت فيما تستقبل كما ذكرنا، فإن لم يكن بين الدفعة وبين الطهر قدر خمسة عشر يوماً فهي امرأة حاضت في الشهر أكثر مما تحيض النساء، فلا تعتد به، ولا تترك الصلاة لتلك الدفعة، ولا تزال تصلى حتى يأتيتها ولو دفعة بعد خمسة عشر أو أكثر من الطهر: قال محمد بن مسلمة: إنما أمر رسول الله ﷺ المستحاضة أن تترك الصلاة إذا أقبلت الحيضة، فإذا ذهب قدرها، اغتسلت وصلت، وقدرها عندنا على ما جاء في حديث أم سلمة: لتنظر عدد الليالي والأيام التي كانت تحيضهن من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها، فلتترك الصلاة قدر ذلك من الشهر، فإن جاوزت ذلك، فلتغتسل، ولتستنفر بثوب، ولتصلى، وإنما تترك الصلاة عدد الليالي والأيام التي كانت تحيضهن وحيضها مستقيم، قلت أو كثرت لا تزيد عليها، ثم تغتسل وتصلى، وهي طاهر حتى ترى دفعة فتكف عدد الليالي والأيام، فإن زادت دفعة قبل وقت حيضها، لم تكف عن الصلاة لأنها لو كفت عن الصلاة بتلك الدفعة قبل وقت حيضها كانت قد خالفت قول رسول الله ﷺ فقعدت عن الصلاة أكثر من أيام حيضها، والدفعة في غير

أيام الحيض عرق لن تقبل معه حيضة، وإنما أمرت أن تكف عن الصلاة عند إقبال الحيضة، فرأينا إقبالها في غير موضعها مخالفاً للحديث في عدد الليالي والأيام، فجعلنا ذلك استحاضة، قال محمد بن مسلمة: وكان المغيرة يأخذ بالحديث الذي جاء فيه عدد الليالي والأيام، وكان مالك يحتاط بعد ذلك بثلاث؛ قال: وقول المغيرة في ذلك أحسن وأحب إلى.

وقال أحمد بن المعدل: أما قول مالك في المرأة التي لم تحض قط ثم حاضت فاستمر بها الدم: فإنها تترك الصلاة إلى أن تتم خمسة عشر يوماً، فإن انقطع عنها قبل ذلك علمنا أنه حيض واغتسلت، وإن انقطع عنها خمس عشرة، فكذلك أيضاً، وهي حيضة قائمة تصير قرءاً لها، وإن زاد الدم على خمسة عشر اغتسلت عند انقضاء الخمس عشرة، وتوضأت لكل صلاة وصلت؛ وكان ما بعد خمسة عشر من دمها استحاضة، يغشاها فيه زوجها، وتصلى فيه وتصوم، ولا تزال بمنزلة الطاهر حتى ترى دماً قد أقبل غير الدم الذي كان بها، وهي تصلى، فإن رآته بعد خمس ليال من يوم اغتسلت فهو حيض مقبل، تترك له الصلاة خمس عشرة ليلة، لأنها ليست ممن كان لها حيض معروف ترجع إليه وتترك الصلاة قدر أيامها، إنما وقتها أكثر الحيض وهي خمس عشرة، وإذا رأت الدم المقبل بعدما اغتسلت بأقل من خمس ليال لم تترك له الصلاة وكانت استحاضة لأنها لم تتم من الطهر أيامها، فيكون الذي يقبل حيضاً مستأنفاً، فهذا حكم التي ابتدئت في أول ما حاضت بالاستحاضة، قال: وأما التي لها حيض معروف مستقيم، وزادها الدم على أيامها، فإنها تنتظر إلى تمام خمس عشرة، فإن انقطع عنها الدم قبل ذلك اغتسلت وصلت، وكان حيضها مستقيماً، وإن انقطع الدم مع تمام خمسة عشر، فكذلك أيضاً، وإنما هي امرأة انتقل حيضها إلى أكثر مما كان، وكل ذلك حيض لأن حيض المرأة مختلف أحياناً فيقل ويكثر، وإن زادها الدم على خمسة عشر اغتسلت عند تمامها فصلت، وكانت مستحاضة، وتصلى وتصوم ويأتيها زوجها حتى ترى دماً قد أقبل سوى الذي تصلى فيه، فإن رآته قبل خمس ليال من حين اغتسلت، مضت على حال الطهارة فإنها مستحاضة، وإن رآته بعد خمس ليال فأكثر، فهو دم حيض مستأنف تترك له الصلاة أيامها التي كانت تحيضها قبل أن يختلط عليها أمرها، وتزيد ثلاثة أيام على ما كانت تعرف من أيامها، إلا أن تكون أيامها الثلاثة التي تحتاط بها أكثر من خمس عشرة، فإن كان كذلك لم تجاوز خمس عشرة واغتسلت عند تمامها وصلت، فهذا فرق بين المبتدأ بالاستحاضة، وبين التي كان لها وقت معلوم.

وقال أحمد بن المعدل: الذي كان عليه الجلة من العلماء في القديم أن الحيض يكون

خمس عشرة ليلة لا تجاوز ذلك، وما جاوزه فهو استحاضة، قال: وعلى هذا كان قول أهل المدينة القديم، وأهل الكوفة حتى رجع عنه أبو حنيفة لحديث بلغه عن الجلود بن أيوب، عن معاوية بن قررة، عن أنس بن مالك، أنه قال في المستحاضة تنتظر عشرًا لا تجاوز، فقال أبو حنيفة: لم أزل أرى أن يكون أقل الطهر أكثر من أكثر الحيض، وكنت أكره خلافهم، يعنى فقهاء الكوفة حتى سمعت هذا الحديث عن أنس فأنا آخذ به.

قال أحمد بن المعدل: واختلف قول أصحابه في عدد الحيض وانقطاعه وعودته اختلافًا يدل على أنهم لم يأخذوه عن أثر قوى ولا إجماع، قال: واختلف أيضًا قول مالك وأصحابه في عدد الحيض، رجع فيها من قول إلى قول، وثبت هو وأهل بلده على أصل قولهم في الحيض، أنه خمس عشرة، قال: وإنما ذكرت لك اختلاف أمر الحيض واختلاطه على العلماء، لتعلم أنه أمر أخذ أكثره بالاجتهاد، فلا يكون عندك سنة قول أحد من المختلفين، فيضيق على الناس خلافهم.

قال أبو عمر: قد أحج الطحاوى المذهب الكوفيين في تحديد الثلاث والعشر في أقل الحيض وأكثره بحديث أم سلمة، «إذ سألت رسول الله ﷺ عن المرأة التى كانت تهراق الدماء»، فقال: لتنظر عدد الليالى والأيام التى كانت تحيضهن من الشهر، فلتترك قدر ذلك من الشهر، ثم تغتسل وتصلى، قال: فأجابها بذكر عدد الأيام والليالى من غير مسألة لها على مقدار حيضها قبل ذلك، قال: وأكثر ما يتناولها أيام عشرة وأقله ثلاثة.

قال أبو عمر: ليس هذا عندى حجة تمنع من أن يكون الحيض أقل من ثلاث، لأنه كلام خرج فى امرأة قد علم أن حيضها أيام، فخرج جوابها على ذلك، وجائز أن يكون الحيض أقل من ثلاث، لأن ذلك موجود فى النساء غير مدفوع، وأما الجلود بن أيوب فإن الحميدى ذكر عن ابن عيينة أنه كان يضعفه، ويقول: من جلد؟ ومن كان جلد؟ وقال ابن المبارك: الجلود بن أيوب يضعفه أهل البصرة ويقولون ليس بصاحب حديث، يعنى روايته فى قصة الحيض عن أنس.

قال أبو عمر: للجلود بن أيوب أيضًا حديث آخر عن معاوية ابن قررة، عن عائذ بن عمر، وأنه قال لامرأته: إذا نفست لا تغرينى عن دينى حتى تمضى أربعون ليلة.

وروى عن الجلود بن أيوب هشام بن حسان، وعمر بن المغيرة، وعبد العزيز بن عبد الصمد، وغيرهم، وله سماع من الحسن ونظرائه، ولكنهم يضعفونه فى حديثه فى الحيض، وأما الاستظهار فقد قال مالك باستظهار ثلاثة أيام، وقال غيره: تستظهر يومين.

وحكى عبدالرزاق، عن معمر، قال: تستظهر يوماً واحداً على حيضتها، ثم هي مستحاضة وذكر عن ابن جريج، عن عطاء، وعمرو بن دينار: تستظهر بيوم واحد.

قال أبو عمر: احتج بعض أصحابنا في الاستظهار بحديث رواه حرام بن عثمان، عن أبي جابر، عن جابر، عن النبي ﷺ وهو حديث لا يصح، وحرام بن عثمان ضعيف متروك الحديث، واحتجوا فيه من جهة النظر بالقياس على المصراة في اختلاط اللبنين، فجعلوا كذلك اختلاط الدمين دم الاستحاضة ودم الحيض، وفي السنة من حديث ابن سيرين وغيره عن أبي هريرة، «أن المصراة تستبرأ ثلاثة أيام ليعلم بذلك مقدار لبن التصرية من لبن العادة» فجعلوا كذلك الذي يزيد دمها على عاداتها، ليعلم بذلك أحيض هو أم استحاضة استبراء واستظهار، وفي هذا المعنى نظر لأن الاحتياط إنما يجب أن يكون في عمل الصلاة لا في تركها، وسيأتى هذا المعنى بأوضح من هذا في باب هشام بن عروة، إن شاء الله.

وأما الشافعي، فإنه قال: الحيض أقل ما يكون يوم وليلة، وأكثره خمسة عشر يوماً فإن تمادى بالمبتدأة الدم أكثر من خمسة عشر يوماً، اغتسلت وقضت الصلاة أربعة عشر يوماً، لأنها مستحاضة ييقين، إذا زادت على خمسة عشر يوماً، فإن حيضها أقل الحيض احتياطاً للصلاة، وإن انقطع دمها لخمس عشرة يوماً أو دونها فهو كله حيض.

وقال الشافعي: إذا زادت المرأة على أيام حيضها، نظرت، فإن كان الدم محتدماً ثخيناً، فتلك الحيضة تدع لها الصلاة، فإذا جاءها الدم الأحمر، فذلك الاستحاضة تغتسل وتصلى ولا تستظهر في أيام الدم وفي أيام أقرائها تغتسل وتصلى، تعمل عنده على التمييز، فإن لم تميز، فعلى الأيام، فإن لم تعرف، رجعت إلى العرف والعادة واليقين، وقول أبي ثور في هذا كله مثل قول الشافعي سواء.

قال أبو عمر: الدم المحتدم هو الذي ليس برقيق ولا بمشرق. وهو إلى الكدرة، والدم الأحمر المشرق تقول له العرب: دم عبيط، والعبيط هو الطرى غير المتغير، تقول العرب: اعتبط ناقته وبعيره إذا نحرهما من غير علة، ومن هذا قولهم: من لم يمت عبطة يمت هرمًا أي من لم يمت في شبابه وصحته، مات هرمًا، يقولون: اعتبط الرجل إذا مات شاباً صحيحاً.

وقال أبو حنيفة وأصحابه والثوري في التي يزيد دمها على أيام عاداتها: أنها ترد إلى أيامها المعروفة، فإن زادت، فإلى أقصى مدة الحيض، وذلك عندهم عشرة أيام تترك الصلاة فيها، فإن انقطع، وإلا فهي مستحاضة، والعمل عندهم على الأيام لا على التمييز، تجلس عندهم أيام أقرائها إلى آخر مدة الحيض.

وذكر بشر بن الوليد، عن أبي يوسف، عن أبي حنيفة في المبتدأه ترى الدم ويستمر بها: إن حيضها عشر، وطهرها عشرون، وأكثر الحيض عنده عشرة أيام، وأقله ثلاثة. وقال أبو يوسف: تأخذ في الصلاة بالثلاثة أقل الحيض، وفي الأزواج بالعشر، ولا تقضى صوماً عليها إلا بعد العشرة، وتصوم العشرين من رمضان وتقضى سبعاً.

وقال الأوزاعي سئل فيمن تستظهر بيوم أو يومين بعد أيام حيضها إذا تطاول بها الدم، فقال: يجوز، ولم يوقت للاستظهار وقتاً.

وقال أحمد بن حنبل: أقل الحيض يوم وليلة، وأكثره خمسة عشر يوماً، فلو طبق بها الدم، وكانت ممن تميز، وعلمت إقباله بأنه أسود ثخين، أو أحمر يضرب إلى السواد، وفي إدباره يصير إلى الرقة والصفرة، تركت الصلاة في إقباله، فإذا أدبر اغتسلت وصلت وتوضأت لكل صلاة، فإن لم يكن دمها منفصلاً، وكانت لها أيام من الشهر تعرفها أمسكت عن الصلاة فيها، واغتسلت إذا جاوزتها، وإن كانت لا تعرف أيامها، بأن تكون أنسيتهما وكان دمها مشكلاً لا ينفصل، قعدت ستة أيام أو سبعة في كل شهر على حديث حمدة بنت جحش.

وأما المبتدأة بالدم فإنها تحتاط فتجلس يوماً وليلة، وتغتسل وتتوضأ لكل صلاة وتصلى، فإن انقطع عنها الدم في خمسة عشر، اغتسلت عند انقطاعه، وتفعل مثل ذلك ثانية وثالثة، فإن كان بمعنى واحد عملت عليه، وأعادت الصوم، إن كانت صامت، وإن استمر بها الدم ولم تميز، قعدت في كل شهر ستاً أو سبعاً، لأن الغالب من النساء أنهن هكذا يحضن.

وقول إسحاق بن راهويه، وأبي عبيد في هذا الباب نحو قول أحمد بن حنبل في استعمال الثلاثة أحاديث: حديث فاطمة بنت أبي حبيش في تميز إقبال حيضتها وإدبارها، وحديث أم سلمة في عدد الليالي والأيام المعروفة لها إذا كانت لا تميز انفصال دمها؛ وحديث حمدة بنت جحش فيمن لا تعرف أيامها ولا تميز دمها.

وقال الطبري: أقل الحيض يوم وليلة؛ وأكثره خمسة عشر يوماً، فإن تمادى بها الدم أكثر من خمسة عشر يوماً، قضت صلاة أربعة عشر يوماً، وخمس عشرة ليلة، إلا أن يكون لها عادة، فتقضى ما زاد على عاداتها.

واختلفوا في الحامل ترى الدم هل ذلك استحاضة لا يمنعها من الصلاة، أم هو حيض تكف معه عن الصلاة؟ فقال مالك، والشافعي، والليث بن سعد، والطبري: هو حيض، وتدع الصلاة، هذا هو المشهور من مذهب الشافعي، وقد روى عنه أنه ليس بحيض.

والمشهور من مذهب مالك أيضاً، أنه حيض يمنعها من الصلاة، إلا ابن خواز بنداد قال: إن هذا في مذهب مالك إذا رأت الدم في أيام عاداتها فحينئذ يكون حيضاً.

واختلف قول مالك وأصحابه في حكم الحامل إذا رأت الدم، فروى عنه الفرق بين أول الحمل وآخره، وروى عنه وعن أصحابه في ذلك روايات، لم أر لذكرها وجهاً، وأصح ما في ذلك على مذهب رواه أشهب عنه: أن الحامل في رؤيتها الدم كغير الحامل سواء.

وقال الثوري، وأبو حنيفة، وأصحابه، والحسن بن جني، وعبد الله بن الحسن، والأوزاعي: ليس بحيض وإنما هو استحاضة لا تكف به عن الصلاة، وهو قول ابن علية، وداود، وحجة هؤلاء ومن قال بقولهم: أن الأمة مجمعة على أن الحامل تطلق للسنة إذا استبان حملها من أوله إلى آخره، وأن الحمل كله كالطهر الذي لم يجمع فيه، ومن حجتهم أيضاً قوله ﷺ: لا توطأ حامل حتى تضع، ولا حائل حتى تحيض». قالوا: فهذا دليل على أن الحمل ينفي الحيض.

ومن حجة مالك ومن ذهب مذهبه في أن الحامل تحيض، ما يحيط به العلم بأن الحائض قد تحمل، فكذلك جائز أن تحيض، كما جائز أن تحمل، والأصل في الدم الظاهر من الأرحام أن يكون حيضاً حتى تتجاوز المقدار الذي لا يكون مثله حيضاً، فيكون حينئذ استحاضة، لأن ﷺ وسلم إنما حكم بالاستحاضة في دم زائد على مقدار الحيض، وليس في قوله ﷺ: لا توطأ حامل حتى تضع»، ولا حائل حتى تحيض ما ينفي أن يكون حيض على حمل، لأن الحديث إنما ورد في سبي أوطاس حين أرادوا وطئهن، فأخبروا أن الحامل لا براءة لرحمها بغير الوضع، والحائل لا براءة لرحمها بغير الحيض، لا أن الحامل لا تحيض، والله اعلم.

ومن قال: إن الحامل إذا رأت الدم كفت عن الصلاة كالحائض سواء، ابن شهاب الزهري، وقتادة، والليث بن سعد، وإسحاق بن راهويه، وابن مهدي، وجماعة، واختلف فيه عن عائشة: فروى عنها مثل قول مالك، والزهري وروى عنها أنها لا تدع الصلاة على حال، رواه سليمان بن موسى، عن عطاء، عن عائشة، وهو قول جمهور التابعين بالحجاز والعراق، وبه قال أحمد بن حنبل، وأبو ثور، وأبو عبيد.

وأما غسل المستحاضة ووضوؤها، فأجمعوا أن عليها إذا كانت ممن تميز دم حيضها من دم استحاضتها أن تغتسل عند إدبار حيضتها، وكذلك إذا لم تعرف ذلك وقعدت ما أمرت به من عدد الليالي والأيام التي كانت تحيضهن من الشهر اغتسلت عند انقضاء

ذلك، على حسبما جاء منصوصاً في حديث أم سلمة وغيره على مذاهب العلماء في ذلك، مما قد ذكرناه في هذا الباب، والحمد لله.

ثم اختلفوا فيما عليها بعد ذلك من غسل أو وضوء، فذهبت طائفة من أهل العلم إلى أن المستحاضة تغتسل لكل صلاة بحديث ابن شهاب، عن عروة، وعمرة، جميعاً، عن عائشة، «أن أم حبيبة بنت جحش»، وبعض أصحاب ابن شهاب يقول عنه فيه: «من بنت جحش ولا يصح عنه». وقال معمر، وابن عيينة، وإبراهيم بن سعد، ويونس بن يزيد وغيرهم: «أم حبيبة بنت جحش» - وهو الصواب - «استحيضت فاستفتت رسول الله ﷺ فقال لها: إنما ذلك عرق فاغتسلي، ثم صلي، فكانت تغتسل لكل صلاة»، قالوا: فهي أعلم بما أمرت به وقد فهمت ما جووبت عنه، قالوا: وقد قال محمد بن إسحاق في هذا الحديث: عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة، «أن أم حبيبة ابنة جحش استحيضت في عهد رسول الله ﷺ فأمرها رسول الله ﷺ بالغسل لكل صلاة» وساق الحديث.

واحتجوا أيضاً بما حدثناه عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا إسماعيل بن إسحاق، قال: حدثنا مسلم، قال: حدثنا أبان، وهشام الدستوائي، قالوا: حدثنا يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، قال أبان: عن أم حبيبة، وقال هشام: «إن أم حبيبة سألت رسول الله ﷺ قالت: إني أهرق الدماء، فأمرها أن تغتسل عند كل صلاة وتصلى».

وحدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، وحدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن محمد البرتي، قالوا جميعاً: حدثنا أبو معمر، قال أبو داود عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج أبو معمر، قال: حدثنا عبدالوارث، عن حسين المعلم، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، قال: أخبرتنى زينب بنت أم سلمة «أن امرأة كانت تهراق الدماء على عهد رسول الله ﷺ، وكانت تحت عبدالرحمن بن عوف، أن رسول الله ﷺ أمرها أن تغتسل عند كل صلاة» (٦٨٥). قال أبو داود: وفي حديث ابن عقيل في قصة حمزة الأمران جميعاً قال: إن قويت فاغتسلي لكل صلاة، وإلا فاجمعي بين الصلاتين بغسل واحد، قال: وكذلك روى سعيد بن جبیر، عن ابن عباس، وعلى، أنها تغتسل لكل صلاة.

قال أبو عمر: هذا الحديث رواه همام، عن قتادة، عن أبي حسان، عن سعيد بن

جبير «أن امرأة أتت ابن عباس بكتاب بعدما ذهب بصره، فدفعه إلى ابنه فتبرأ منه، فدفعه إلى فقرائه، فقال لابنه ألا هذرمته» (٦٨٦) كما هذرمه الغلام المصرى فإذا فيه: بسم الله الرحمن الرحيم من امرأة من المسلمين أنها استحيضت فاستفتت علياً - رضى الله عنه -، فأمرها أن تغتسل وتصلى، فقال ابن عباس: اللهم لا أعلم القول إلا ما قال على - ثلاث مرات.

قال قتادة: وأخبرنى عذرة، عن سعيد، أنه قيل له: إن الكوفة أرض باردة، وإنه يشق عليها الغسل لكل صلاة، فقال: لو شاء الله لابتلاها بما هو أشد منه.

وقال يزيد بن إبراهيم، عن أبى الزبير، عن سعيد بن جبير: أن امرأة من أهل الكوفة استحيضت فكتبت إلى عبد الله بن عمرة، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن الزبير تنادهم الله وتقول: إني امرأة مسلمة أصابنى بلاء، وأنها استحيضت منذ سنين فما ترون فى ذلك؟ فكان أول من وقع الكتاب فى يده ابن الزبير، فقال: ما أعلم لها إلا أن تدع قرءها وتغتسل عند كل صلاة وتصلى، فتتابعوا على ذلك فهذا كله حجة من جعل على المستحاضة الغسل لكل صلاة.

وقال آخرون: يجب عليها أن تغتسل للظهر والعصر غسلاً واحداً تصلى به الظهر فى آخر وقتها والعصر فى أول وقتها، وتغتسل للمغرب والعشاء غسلاً واحداً تقدم الأولى وتؤخر الآخرة، وتغتسل للصبح غسلاً.

واحتجوا بما رواه محمد بن إسحاق، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة قالت: «إنما هى سهلة بنت سهيل بن عمرو استحيضت، وأن رسول الله ﷺ كان يأمرها بالغسل عند كل صلاة، فلما جهدها ذلك، أمرها أن تجمع الظهر والعصر فى غسل واحد والمغرب والعشاء فى غسل واحد وتغتسل للصبح» (٦٨٧).

ورواه شعبه عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة قالت: «استحيضت امرأة على عهد رسول الله ﷺ فأمرت أن تعجل العصر وتؤخر الظهر وتغتسل لهما غسلاً واحداً، وتؤخر المغرب وتعجل العشاء وتغتسل لهما غسلاً واحداً، وتغتسل لصلاة الصبح غسلاً» قال شعبه: قلت لعبد الرحمن: أعن النبى ﷺ؟ قال: لا أحدثك عن النبى بشيء (٦٨٨).

(٦٨٦) الهزيمة سرعة الكلام وسرعة القراءة.

(٦٨٧) أخرجه أبو داود عن عائشة ٧٧/١ برقم ٢٩٥ بكتاب الطهارة، باب من قال تجمع بين الصلاتين.

(٦٨٨) أخرجه أبو داود عن عائشة برقم ٢٩٤ ج ٧٧/١. وأخرج نحوه عن أسماء بنت عميس ج ٧٧/١ برقم ٢٩٦ باب من قال تجمع بين الصلاتين.

ورواه الثوري، عن عبدالرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن زينب ابنة جحش «أن النبي ﷺ أمرها بذلك».

ورواه ابن عيينة، عن عبدالرحمن بن القاسم، عن أبيه مرسلاً. وروى سهيل بن أبي صالح، عن الزهري، عن عروة، عن أسماء بنت عميس، أن النبي ﷺ أمر بمثل ذلك فاطمة ابنة أبي حبيش، قالوا: فقد بان في حديث ابن إسحاق، وغيره، عن عبدالرحمن ابن القاسم في هذا الحديث - الناسخ من المحكم في ذلك - جمع الصلاتين بغسل واحد صلاتي الليل وصلاتي النهار، وتغتسل للصبح غسلاً واحداً، فصار، القول لهذا أولى من القول لإيجاب الغسل لكل صلاة، لقوله: فلما جهدها أمرها أن تجمع الظهر والعصر في غسل واحد، والمغرب والعشاء بغسل واحد، وتغتسل للصبح، قالوا: وقد روى عن علي، وابن عباس مثل، ذلك خلاف الرواية الأولى عنهما، فذكروا ما حدثنا به عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن محمد البرني، قال: حدثنا أبو معمر، قال: حدثنا عبدالوارث، قال: حدثنا محمد بن جحادة عن إسماعيل ابن رجاء، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: جاءته امرأة مستحاضة تسأله فلم يفتها، وقال لها: سلى، قال: فأتت ابن عمر، فسألتها، فقال لها: لا تصلي ما رأيت الدم، فرجعت إلى ابن عباس، فأخبرته، فقال - رحمه الله - : إن كاد ليكفر، قال: ثم سألت علي بن أبي طالب، فقال: تلك ركزة من الشيطان أو قرحة في الرحم، اغتسلي عند كل صلاتين مرة، وصلي، قال: فلقيت ابن عباس بعد، فسألتها، فقال: ما أجدر لك إلا ما قال علي.

وروى حماد بن سلمة، عن قيس بن سعد، عن مجاهد، قال: قيل لابن عباس: إن أرضها باردة، قال: تؤخر الظهر وتعجل العصر وتغتسل لهما غسلاً، وتؤخر المغرب وتعجل العشاء وتغتسل لهما غسلاً، وتغتسل للفجر غسلاً.

وروى إبراهيم النخعي، عن ابن عباس، مثله، وهو قول إبراهيم النخعي، وعبدالله بن شداد، وفرقة.

وقال آخرون: تغتسل كل يوم مرة في أي وقت شاءت، رواه معقل الخثعمي، عن علي قال: المستحاضة إذا انقضى حيضها اغتسلت كل يوم، واتخذت صوفة فيها سمن أو زيت.

وقال آخرون: تغتسل من ظهر إلى ظهر، وتتوضأ لكل صلاة، رواه مالك، عن سمي، عن سعيد بن المسيب، وهو قول سالم، وعطاء، والحسن، وروى مثل ذلك عن ابن عمر وأنس بن مالك، وهي رواية عن عائشة.

وقال آخرون: لا تغتسل إلا من ظهر إلى ظهر، روى ذلك عن طائفة من أهل المدينة.

وقال آخرون: لا تتوضأ إلا عند الحدث، وهو قول عكرمة، ومالك بن أنس، إلا أن مالك يستحب لها الوضوء عند كل صلاة.

وقال آخرون: تدع المستحاضة الصلاة أيام أقرائها، ثم تغتسل، وتتوضأ لكل صلاة وتصلى، واحتجوا بحديث شريك عن أبي اليقظان، عن عدى بن ثابت، عن أبيه، عن جده، عن النبي في المستحاضة تدع الصلاة أيام أقرائها، ثم تغتسل وتصلى، وتتوضأ عند كل صلاة، وتصوم وتصلى.

وبحديث حبيب بن أبي ثابت، عن عروة، عن عائشة «أن فاطمة بنت أبي حبيش أتت رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله إني أستحاض، فلا ينقطع عني، فأمرها أن تدع الصلاة أيام أقرائها، ثم تغتسل وتتوضأ لكل صلاة وتصلى وإن قطر الدم على الحصى».

وبما حدثناه عبدالوارث بن سفيان، وأحمد بن قاسم، قالوا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا الحارث بن أبي أسامة، قال: حدثنا يحيى بن هاشم، قال: حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: «جاءت فاطمة ابنة أبي حبيش إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله، إني امرأة استحاض، فلا أطهر، فأدع الصلاة؟ قال: لا، إنما هو عرق وليس بالحیضة، فإذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة، وإذا أدبرت فاغسلى عنك الدم وتوضئى عند كل صلاة، وصلّى» (٦٨٩).

ورواية أبي حنيفة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة لهذا الحديث، كرواية يحيى بن هشام سواء، قال فيه: «وتوضئى لكل صلاة»، وكذلك رواية حماد بن سلمة، عن هشام أيضاً بإسناده مثله، وحماد بن سلمة في هشام بن عروة ثبت ثقة.

وأما سائر الرواة له عن هشام بن عروة فلم يذكروا فيه: «الوضوء لكل الصلاة» لا مالك، ولا الليث، ولا ابن عينة ولا غيرهم إلا من ذكرت لك فيما علمت.

وروى شعبة، قال: حدثنا عبدالملك بن ميسرة، والمجالد ابن سعيد، وبيان قالوا: سمعنا عامر الشعبي يحدث عن قمير امرأة مسروق، عن عائشة، أنها قالت في المستحاضة، تدع الصلاة أيام حيضها، ثم تغتسل غسلًا واحدًا، ثم تتوضأ عند كل صلاة.

وروى الثوري، عن فرانس، وبيان، عن الشعبي، عن قمير، عن عائشة، مثله قالوا:

فلما روى عن عائشة «أنها أفقت بعد رسول الله ﷺ في المستحاضة أنها تتوضأ لكل صلاة»، فقد كان روى عنها مرفوعاً ما تقدم ذكره من حكم المستحاضة أنها تغتسل لكل صلاة، ومن حكمها أنها تجمع بين الصلاتين بغسل واحد، علمنا بفتواها وجوابها بعد وفاة النبي ﷺ إن الذي أفقت به هو الناسخ عندها، لأنه لا يجوز عليها أن تدع الناسخ وتفتي بالمنسوخ، ولو فعلت لسقطت روايتها، فهذا وجه تهذيب الآثار في هذا المعنى.

قالوا: وأما حديث أم حبيبة وقصتها فمختلف فيه، وأكثرهم يقولون فيه: أنها كانت تغتسل من غير أن يأمرها بذلك رسول الله ﷺ، وهذا قد يجوز أن تكون أرادت به العلاج، ويجوز أن تكون ممن لا تعرف أقرائها، ولا إدبار حيضتها، ويكون دمها سائلاً، وإذا كان كذلك فليست صلاة إلا وهي تحتمل أن تكون عندها طاهراً من حيض، فليس لها أن تصلّيها إلا بعد الاغتسال، فلذلك أمرت بالغسل والمستحاضة قد تكون استحاضتها على معان مختلفة، فمنها أن تكون مستحاضة قد استمر بها الدم وأيام حيضتها معروفة فسبيلها أن تدع الصلاة أيام حيضتها، ثم تغتسل، وتتوضأ بعد ذلك لكل صلاة، ومنها أن تكون مستحاضة، قد استمر بها دمها، فلا ينقطع عنها، وأيام حيضتها قد خفيت عليها، فسبيلها أن تغتسل لكل صلاة، لأنه لا يأتي عليها وقت إلا احتمل أن تكون فيه حائضاً أو طاهراً من حيض أو مستحاضة، فيختلط لها، فتؤمر بالغسل، ومنها أن تكون مستحاضة، قد خفيت عليها أيام حيضتها، ودمها غير مستمر بها، ينقطع ساعة ويعود، ذلك يكون هكذا في أيامها كلها، فتكون قد أحاط علمها أنها في وقت انقطاع دمها طاهر من محيض طهراً يوجب عليها غسلها فلها إذا اغتسلت أن تصلّي في حالها تلك ما أرادت من الصلوات بذلك الغسل، إن أمكنها ذلك، قالوا: فلما وجدنا المرأة قد تكون مستحاضة لكل وجه من هذه الوجوه التي معانيها وأحكامها مختلفة واسم الاستحاضة يجمعها، ولم يكن في حديث عائشة تبيان استحاضة تلك المرأة، لم يجوز لنا أن نحمل ذلك على وجه من تلك الوجوه دون غيرها إلا بدليل، ولا دليل إلا ما كانت عائشة تفتي به في المستحاضة أنها تدع الصلاة أيام حيضتها، ثم تغتسل غسلًا واحداً، ثم تتوضأ عند كل صلاة.

هذا كله من حجة من ينفي إيجاب الغسل على كل مستحاضة لكل مذهب أبي حنيفة، وأصحابه، والثوري، ومالك، والليث، والشافعي وعامة فقهاء الأمصار، إلا أن مالكاً يستحب للمستحاضة الوضوء لكل وجه عليها.

وسائر من ذكرنا يوجب الوضوء عليها لكل صلاة فرضاً كما يوجبها على سلس البول، لأن الله قد تعبد من ليس على وضوء من عباده المؤمنين إذا قام إلى الصلاة أن يتوضأ، وسلس البول والمستحاضة ليسا على وضوء، فلما أمرا جميعاً بالصلاة، ولم يكن حدثهما الدائم بهما يمنعهما من الصلاة، وكان عليهما أن يصليا على حالهما، فكذلك يتوضآن للصلاة، لأن الحدث يقطع الصلاة بإجماع من العلماء، وعلى صاحبه أن ينصرف من صلاته من أجله، والمستحاضة مأمورة بالصلاة وكذلك سلس البول، ولا ينصرف واحد منهما عن صلاته، بل يصلي كل واحد منهما على حاله، فكذلك يتوضأ وهو على حاله لا يضره دوام حدثه لوضوئه، كما لا يضره لصلاته لأنه أقصى ما يقدر عليه، فكما لا تسقط عنه الصلاة، فكذلك لا يسقط عنه الوضوء لها، هذا أقوى ما احتج به من أوجب الوضوء على هؤلاء لكل صلاة.

وأما مالك فإنه لا يوجب على المستحاضة ولا على صاحب السلس وضوءاً، لأنه لا يرفع به حدثاً، وقد قال عكرمة، وأيوب، وغيرهما: سواء دم الاستحاضة أو دم جرح لا يوجب شيء من ذلك وضوءاً.

وروى مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه أنه قال: ليس على المستحاضة إلا أن تغسل غسلاً واحداً، ثم تتوضأ بعد ذلك لكل صلاة، قال مالك: والأمر عندنا على حديث هشام بن عروة، عن أبيه، وهو أحب ما سمعت إلى، والوضوء عليها عنده استحباب على ما ذكرنا عنه، لأنه لا يرفع الحدث الدائم، فوجه الأمر به الاستحباب، والله أعلم.

وقد احتج بعض أصحابنا على سقوط الوضوء بقول رسول الله ﷺ لفاطمة بنت أبي حبيش فإذا ذهب قدر الحيضة، فاغتسلي وصلي، ولم يذكر وضوءاً، ولو كان الوضوء واجباً عليها لما سكت عن أن يأمرها به، وممن قال بأن الوضوء على المستحاضة غير واجب ربيعة، وعكرمة، وأيوب، وطائفة - والله الموفق للصواب.

وأما الأحاديث المرفوعة في إيجاب الغسل لكل صلاة، وفي الجمع بين الصلاتين بغسل واحد والوضوء لكل صلاة على المستحاضة، فكلها مضطربة لا تحب بمثلها حجة.

١٩ - باب ما جاء فى بول الصبى

٥٥ - حديث حادى عشر لهشام بن عروة:

مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: «أتى رسول الله ﷺ بصبى فبال على ثوبه فدعا رسول الله ﷺ بماء فأتبعه إياه» (٦٩٠).

وقد مضى القول فى معنى هذا الحديث، وما للعلماء فيه من المذاهب فى باب ابن شهاب، عن عبيد الله من هذا الكتاب.

حدثنا أحمد بن القاسم بن عيسى، قال: حدثنا عبيد الله بن محمد بن حباب، قال: حدثنا البغوى، قال: حدثنا على بن الجعد، قال: أخبرنى المبارك بن فضالة، عن الحسن ابن عبد الله، عن أم سلمة، قالت: بول الغلام يصب عليه الماء، وبول الجارية يغسل، طعمت أو لم تطعم.

قال أبو عمر: وهو قول ابن وهب - رحمه الله -، وروى حميد، عن الحسن، أنه قال فى بول الجارية: يغسل غسلًا، وبول الغلام يتبع بالماء، وعلى هذا القول تكون الآثار المرفوعة فى هذا الكتاب كلها غير متدافعة ولا متضادة، وقد ذكرنا كثيرًا من آثار هذا الباب ومعانيه فى باب ابن شهاب عن عبيد الله من هذا الكتاب.

٥٦ - حديث عاشر بن شهاب، عن عبيد الله مالك:

عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله، عن أم قيس بنت محصن «أنها أتت بابن لها صغير لم يأكل الطعام إلى رسول الله ﷺ، فأجلسه فى حجره، فبال على ثوبه، فدعا بماء فنضحه، ولم يغسله» (٦٩١).

أم قيس هذه اسمها جذامة بنت وهب بن محصن، أخت عكاشة بن وهب بن محصن، وقد ذكرناها فى الصحايات من كتابنا فى الصحابة.

قال أبو عمر: النضح فى هذا الموضع صب الماء من غير عرك، وفى قوله: «ولم يغسله» دليل على ذلك - إن شاء الله -، وفى هذا الحديث أن الماء إذا غلب على

(٦٩٠) أخرجه البخارى عن عائشة بكتاب العقيدة، باب تسمية المولود لها ج ٧/١٥١.

(٦٩١) أخرجه البخارى بكتاب الوضوء، باب بول الصبيان ج ١/١٠٩ عن أم قيس بنت محصن.

وأخرجه مسلم بكتاب الطهارة، باب حكم بول الطفل الرضيع وكيفية غسله برقم ١٠٣ ج ١/٢٣٨ عن أم قيس بنت محصن. والنسائى ١/١٥٧ عن أم قيس بكتاب الطهارة، باب بول الصبى. وأخرجه ابن خزيمة ١/١٤٤ عن أم قيس بكتاب الطهارة، باب نصح بول الصبى.

النجاسات وغمرها طهرها، وكان الحكم له لا لها، ولو كان إذا اختلط بالنجاسات لحقته النجاسة ما، كان طهوراً، ولا وصل به أحد إلى الطهارة، وهذا مردود بأن الله - عز وجل - سماه طهوراً، وأجمع المسلمون على ذلك في كثيره، وإن اختلفوا في معان من قليله، وقد مضى القول واضحاً في الماء في باب إسحاق بن أبي طلحة عند ذكر حديث ولوغ الهرة في الإناء فأغنى ذلك عن إعادته هاهنا.

قال أبو عمر: أجمع المسلمون على أن بول كل آدمي يأكل الطعام نجس، واختلف العلماء في بول الصبي والصبية إذا كانا مرضعين لا يأكلان الطعام، فقال مالك، وأبو حنيفة، وأصحابهما: بول الصبي والصبية كبول الرجل، وهو قول الثوري، والحسن بن حي، وقال الأوزاعي: لا بأس ببول الصبي ما دام يشرب اللبن، ولا يأكل الطعام، وهو قول عبد الله بن وهب صاحب مالك، وقال الشافعي: بول الصبي ليس بنجس حتى يأكل الطعام، ولا يبين لي فرق ما بينه وبين الصبية، ولو غسل كان أحب إلي، وقال الطبري: بول الصبي يتبع ماء، وبول الصبية يغسل غسلاً، وهو قول الحسن البصري، وقال سعيد بن المسيب: الرش بالرش، والصب بالصب من الأبوال كلها.

قال أبو عمر: احتج من ذهب مذهب الأوزاعي، والشافعي بهذا الحديث، ولا حجة فيه لأن النضح يحتمل أن يكون أراد به صب الماء، ولم يرد به الرش، وهو الظاهر من معنى الحديث، لأن الرش لا يزيد النجاسة إلا شراً، ومن الدليل على أن النضح قد يكون صب الماء، والغسل من غير عرك قول العرب: غسلتني السماء، وما روى عن النبي ﷺ أنه قال: «إني لا علم أرضاً يقال لها عمان ينضح بناحيتها البحر بها حتى العرب لو أتاهم رسول ما رموه بسهم ولا حجر، وقد جاءت عن النبي ﷺ أحاديث فيها التفرقة بين بول الغلام والجارية، منها ما رواه قتادة، عن أبي حرب بن أبي الأسود، عن أبيه، عن علي، عن النبي ﷺ أنه قال: قال «يغسل بول الجارية، وينضح على بول الغلام».

قال قتادة: ما لم يطعما الطعام، فإذا أطعما الطعام غسلاً جميعاً، ومنها ما رواه سماك ابن حرب، عن قابوس بن أبي المخارق، عن لبابة بنت الحارث «أن الحسن بن علي بال على النبي ﷺ، فقلت: أعطني ثوبك أغسله، فقال: إنما يغسل من الأنثى وينضح من بول الذكر».

وهذا عند جميعهم ما لم يأكل الطعام، فقال جماعة من أهل الحديث: فالتفرقة بين بول الغلام والجارية ما لم يأكلا الطعام على هذه الآثار وما كان مثلها، والنضح على

بول الغلام عندهم الرش، ومن حجتهم ما رواه عند الرحمن بن مهدي، قال: حدثنا يحيى ابن الوليد، قال: حدثنا محل بن خليفة، قال: حدثني أبو السمع خادم النبي ﷺ «أن النبي أتى بحسن أو حسين، فبال عليه، قال: فجئت لأغسله، فقال: يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام» (٦٩٢).

قال أبو عمر: القياس أن لا فرق بين بول الغلام والجارية، كما أنه لا فرق بين بول الرجل والمرأة، إلا أن هذه الآثار إن صحت، ولم يعارضها عنه ﷺ مثلها، وجب القول بها، إلا أن رواية من روى الصب على بول الصبي، وإتباعه الماء أصح وأولى وأحسن شيء عندي، في هذا الباب ما قالته أم سلمة: حدثني أحمد بن قاسم بن عيسى، قال: حدثني عبيد الله بن حباب، قال: حدثني البغوي، قال: حدثنا علي بن الجعد، قال: أخبرني المبارك بن فضالة، عن الحسن، عن أبيه، عن أم سلمة، قال: بول الغلام يصب عليه الماء صباً، وبول الجارية يغسل طعمت أو لم تطعم.

وهذا حديث مفسر للأحاديث كلها، مستعمل لها حاشا حديث المحل بن خليفة، الذي ذكر فيه الرش، وهو حديث لا تقوم به حجة، والمحل ضعيف.

وإذا صب على بول الغلام، وغسل بول الجارية، وقد علمنا أن الصب قد يسمى نضحاً، كان الفرق بين بول الغلام والجارية الرضيعين ما بين الصب والعرك تعبدًا، كان وجهًا حسنًا، وهو أولى ما قيل به في هذا الباب على ما روى عن أم سلمة، وبالله التوفيق.

وقد كان الحسن البصري لصحة هذا الحديث عنده - وهو روايته - يعتمد عليه ويفتي به، روى حميد الطويل، عن الحسن، أنه قال في بول الصبية: يغسل غسلًا، وبول الصبي يتبع بالماء، وهو أولى ما قيل به في هذا الباب، والله الموفق للصواب.

* * *

٢. - باب ما جاء في البول قائماً

٥٧ - حديث رابع وخمسون ليحيى بن سعيد:

مالك، عن يحيى بن سعيد، أنه قال: «دخل أعرابي المسجد، فكشف عن فرجه ليبول، فصاح الناس به حتى علا الصوت، فقال رسول الله ﷺ: اتركوه، فتركوه، فبال، ثم أمر رسول الله ﷺ بذنوب من ماء، فصب على ذلك المكان» (٦٩٣).

الذنوب الدلو الكبيرة هاهنا، وقد يكون الذنوب الحظ والنصيب من قوله تعالى:

(٦٩٢) أخرجه ابن خزيمة ١٤٣/١ عن لبابة بنت الحارث، باب نضح بول الصبي.

(٦٩٣) أخرجه النسائي ٤٨/١ عن أنس. والبغوي بالسنة ٨١/٢ عن أبي هريرة.

﴿ذنوباً مثل ذنوب أصحابهم﴾ (٦٩٤).

هذا حديث مرسل فى الموطأ عند جماعة الرواة، وقد روى مسنداً متصلاً عن يحيى بن سعيد، عن أنس من وجوه صحاح، وهو محفوظ ثابت من حديث أنس، ومن حديث أبى هريرة، عن النبى ﷺ، فذكر هاهنا حديث أنس خاصة، لأنه عنه رواه يحيى بن سعيد.

حدثنا أحمد بن قاسم بن عبدالرحمن، قراءة منى عليه، أن قاسم بن أصبغ حدثهم، قال: حدثنا الحارث بن أبى أسامة، قال: حدثنا يزيد بن هارون، قال: أخبرنا يحيى بن سعيد، قال: سمعت أنس بن مالك، يقول: «دخل أعرابى المسجد، ورسول الله ﷺ فيه، فأتى النبى، ففضى حاجته، فلما قام بال فى ناحية المسجد، فصاح به الناس، فكفهم رسول الله ﷺ، حتى فرغ من بوله، ثم دعا بدلو من ماء، فصبه على بول الأعرابى» (٦٩٥).

وأخبرنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا نعيم بن حماد، وحدثنا محمد بن إبراهيم بن سعيد، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا سويد بن نصر، قالاً جميعاً: أخبرنا عبد الله بن المبارك، قال: أخبرنا يحيى بن سعيد الأنصارى، قال: سمعت أنس بن مالك، يقول: جاء أعرابى إلى المسجد، قال: فبال، قال: فصاح به الناس، فقال رسول الله ﷺ: اتركوه، فتركوه، حتى بال، ثم أمر بدلو، فصب عليه.

وأخبرنا محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا عبدة، عن يحيى بن سعيد، عن أنس، قال: بال أعرابى فى المسجد، فأمر النبى ﷺ بدلو من ماء، فصب عليه.

وحدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا نعيم بن حماد؛ وحدثنا محمد بن إبراهيم بن سعيد، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا سويد بن نصر، قالاً جميعاً، أخبرنا عبد الله بن المبارك، قال: أخبرنا يحيى بن سعيد الأنصارى، قال: سمعت أنس بن مالك يقول: جاء أعرابى إلى المسجد قال فبال، قال: فاح به الناس، فقال رسول الله ﷺ: اتركوه، فتركوه حتى بال، ثم أمر بدلو فصب عليه.

وأخبرنا محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب،

(٦٩٤) الذاريات ٥٩.

(٦٩٥) أخرجه الطبرانى فى الكبير ٢٢١/١١ عن ابن عباس. وأخرجه البخارى ٨/١ عن أنس بن مالك بكتاب الطهارة، باب ترك النبى الأعرابى حتى فرغ من بوله.

قال: أخبرنا قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا عبدة، عن يحيى بن سعيد، عن أنس، قال: قال بال أعرابي في المسجد، فأمر النبي ﷺ بدلو من ماء فصب عليه.

وحدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا بكر بن حماد، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا يحيى، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، قال: سمعت أنس ابن مالك يقول: أن أعرابياً بال في المسجد، فذهب أصحاب رسول الله ﷺ يمنعون، فقال: دعوه، ثم أمر بماء، فصب عليه.

ورواه ثابت البناني، وإسحاق بن أبي طلحة، عن أنس مثله.

أخبرنا محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا حماد، عن ثابت، عن أنس: أن أعرابياً بال في المسجد، فقام إليه بعض القوم، فقال رسول الله ﷺ: دعوه لا تزرموه، فلما فرغ، دعا بدلو، فصبه عليه.

أخبرنا عبد الله بن محمد بن أسد، قال: حدثنا سعيد بن السكن، قال: حدثنا محمد ابن يوسف، قال: حدثنا البخاري، حدثنا موسى بن إسماعيل، وحدثنا عبد الله بن محمد ابن عبدالمؤمن، قال: حدثنا عبد الحميد بن أحمد الوراق، حدثنا الخضر بن داود، حدثنا أبو بكر الأثرم، حدثنا مسلم بن إبراهيم، قالاً جميعاً: حدثنا همام، قال: حدثنا إسحاق ابن عبد الله ابن أبي طلحة، عن أنس بن مالك «أن أعرابياً أتى المسجد، فبال فيه، فسكت عنه ﷺ، وسلم ثم دعا بماء فصبه عليه.

ورواه أبو هريرة، عن النبي من حديث الزهري، عن سعيد ابن المسيب، عن أبي هريرة، وعن عبيد الله بن عبد الله، عن أبي هريرة، وهذا الحديث أصح حديث يروى عن النبي ﷺ في الماء، وهو ينفي التحديد في مقدار الماء الذي تلحقه النجاسة، ويقضى أن الماء طاهر مطهر لكل ما غلب عليه، وأن كل ما مزجه من النجاسات وخالطه من الأقدار، لا يفسده إلا أن يظهر ذلك فيه، أو يغلب عليه فإن كان الماء غالباً مستهلكاً النجاسات فهو مطهراً لها، وهي غير مؤثرة فيه، وسواء في ذلك قليل الماء وكثيره، هذا ما يوجب هذا الحديث، وإليه ذهب جماعة من أهل المدينة منهم: سعيد بن المسيب، وابن شهاب، وربيعه، وهو مذهب المدنيين من أصحاب مالك، ومن قال بقولهم من البغداديين، وهو مذهب فقهاء البصرة، وإليه ذهب داود بن علي، وهو أصح مذهب في الماء من جهة الأثر، ومن جهة النظر، لأن الله قد سمي الماء المطلق طهوراً يريد طاهراً مطهراً فاعلاً في غيره، وقد بينا وجه ذلك في اللغة في باب إسحاق، وقال ﷺ: «الماء لا

ينجسه شيء»^(٦٩٦)، يعنى إلا ما غلب عليه، فغيره يريد فى طعم أولون أو ريح، وقد أوضحنا هذا المعنى، وذكرنا فيه اختلاف العلماء، وبيننا موضع الاختيار عندنا فى ذلك ممهداً مبسوطاً فى باب إسحاق بن عبد الله بن أبى طلحة من هذا الكتاب، فلا معنى لتكرير ذلك هاهنا، والحمد لله.

وهذا الحديث ينقض على أصحاب الشافعى ما أصلوه فى الفرق بين ورود النجاسة على الماء وبين وروده عليها، لأنهم يقولون: أن ورود الماء فى الأرض على النجاسة أو فى مستنقع مثل الإناء وشبهه، أنه لا يطهره حتى يكون الماء قلتين، وقد علمنا أن الذنوب الذى صبه رسول الله ﷺ فى بول الأعرابى لم يعتبر فيه قلتين، ولو كان فى الماء مقدار يراعى، لاعتبر ذلك فى الصب على بول الأعرابى، ومعلوم أن ذلك الذنوب ليس بمقدار القلتين الذى جعله الشافعى حداً، والله أعلم.

ومن أصحاب الشافعى من فرق بين ورود الماء على النجاسات وبين ورودها عليه فاعتبر مقدار القلتين فى ورود النجاسة على الماء، ولم يعتبر ذلك فى ورود الماء عليها بحديث أبى هريرة عن النبى ﷺ فى غسل اليد لمن استيقظ من نومه قبل أن يدخلها فى الإناء، وقد أوضحنا هذا المعنى فى باب أبى الزناد، والحمد لله.

وأما الحديث الذى ذهب إليه الشافعى فى هذا الباب حديث القلتين، فإنه حديث يدور على محمد بن جعفر بن الزبير، وهو شيخ ليس بحجة فيما انفرد به، رواه عنه محمد بن إسحاق، والوليد بن كثير، فبعضهم يقول فيه: عن محمد بن جعفر بن الزبير، عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، وبعضهم يقول فيه: عن أبيه، وبعضهم يقول فيه: عن محمد بن جعفر بن الزبير، عن عبد الله بن عبد الله بن عمرة، عن أبيه، وقد رواه حماد بن سلمة، عن عاصم بن المنذر عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن أبيه وكلهم يرفعه وعاصم بن المنذر عندهم لين ليس بحجة.

قال إسماعيل بن إسحاق: هذان شيخان - يعنى محمد بن جعفر بن الزبير، وعاصم ابن المنذر - لا يمتثلان التفرد بمثل هذا الحكم الجليل، ولا يكونان حجة فيه، قال: ومقدار القلتين غير معلوم، قال: ومن ذهب إلى أنها قلال هجر، فمحال أن يسن

(٦٩٦) أخرجه النسائى ١٧٤/١ عن أبى سعيد. وأحمد ٢٣٥/١ عن ابن عباس. والبيهقى ٢٦٥/١ بالسنن الكبرى عن الشافعى معلقاً. والحاكم بالمستدرک ١٥٩/١ عن ابن عباس. وابن حبان ٢٧١/٢ عن ابن عباس. والطبرانى فى الكبير ١٢٣/٨ عن أبى أمامة. وابن خزيمة برقم ٩١ ج ٤٨/١ عن ابن عباس. والدارقطنى ٢٩/١ عن سهل بن سعد.

رسول الله ﷺ لأهل المدينة سنة على قلال هجر - مع اختلافها، وأكثر من القول فى ذلك.

قال أبو عمر: إذا لم يصح حديث القلتين فى التحديد المفرق بين قليل الماء الذى تلحقه النجاسة وبين الكثير منه الذى لا تلحقه، إلا بأن يغلب عليه فى ريح أو لون أو طعم، فلا وجه للفرق بين اليسير من الماء والكثير منه من جهة النظر، إذا لم يصح فيه أثر، وما رواه أهل المغرب عن مالك فى ذلك فعلى وجه التنزه والاستحباب - والله الموفق للصواب - وما مضى فى هذا المعنى فى باب إسحاق وأبى الزناد كاف، إن شاء الله.

* * *

٢١ - باب ما جاء فى السواك

٥٨ - ابن شهاب، عن ابن السباق حديث واحد مرسل:

ابن السباق هذا عبيد، روى عنه ابن شهاب، وابنه سعيد بن عبيد بن السباق، وهو من ثقات التابعين بالمدينة، ومن أشرفهم من بنى عبدالدار بن قصى. ولم يذكره أهل النسب وللسباق بن عبدالدار بن قصى. عوفاً، وعبيد، وعميلة، وعبدالله.

قال الزبير: بغى بعضهم على بعض فهلكوا وانقرضوا، قال: وهم أول من بغى بمكة فتفانوا فى البغى، ولم يبق منهم إلا قليل، قال: وصار بعض بنى السباق فى عك، ولم يذكر ابن شهاب هذا.

مالك، عن ابن شهاب، عن ابن السباق «أن رسول الله ﷺ قال فى الجمعة من الجمع: يا معشر المسلمين، إن هذا اليوم جعله الله عيداً للمسلمين، فاغتسلوا، ومن كان عنده طيب فلا يضيره أن يمس منه وعليكم بالسواك»^(٦٩٧).

هكذا رواه جماعة من رواة الموطأ، عن مالك، عن ابن شهاب، عن ابن السباق مرسلًا، كما يروى ولا أعلم فيه بين رواة الموطأ اختلافًا.

ورواه حجاج بن سليمان الرعنى، عن مالك، عن الزهرى، عن أبى سلمة، وحميد ابنى عبدالرحمن بن عوف، وعن أحدهما، عن أبى هريرة «أن رسول الله ﷺ قال فى

(٦٩٧) ذكره فى كنز العمال ٧١٢/١١ برقم ٢١٠٥٥ وعزاه لمالك فى الموطأ، والشافعى عن عبيد

ابن السباق مرسلًا ولا بن ماجة عن ابن عباس متصلًا. وذكره فى بدائع المتن برقم ٤٤٠

ج ١٥٤/١ وعزاه للشافعى فى السنن.

جعلها الله عيداً: فاغتسلوا، وعليكم بالسواك» (٦٩٨).

رواه عن حجاج هذا. وهو حجاج بن سليمان بن أفلح الرعيني، أبا الأزهر جماعة هكذا، ولا يصح فيه عن ملك إلا في الموطأ.

وقد رواه يزيد بن سعيد الصباح، عن ملك، عن ابن شهاب، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، ولم يتابعه أحد من الرواة على ذلك، ويزيد بن سعيد هذا من أهل الإسكندرية ضعيف.

حدثنا خلف بن القاسم الحافظ، قال: حدثنا أبو طالب محمد بن زكريا، عن يحيى أعين المقدسي: بها، قال: حدثنا الحسن بن أحمد بن سليمان أبو علي البصري، قال: حدثنا يزيد بن سعيد الصباحي، قال: حضرت مالكا سنة اثنتين وسبعين ومائة، وهو يسأل عن غسل الجمعة، قال: حدثني صفوان بن سليم، عن عطا بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، قال: «قال رسول الله ﷺ في جمعة من الجمع: يا معشر المسلمين، إن هذا يوم جعله الله عيداً، فاغتسلوا، وعليكم بالسواك» (٦٩٩).

قال أبو عمر: لم يتابعه أحد على الإسنادين جميعاً في هذين الحديثين، ومما أجاز لنا أبو جعفر أحمد بن رحمون الإفريقي، وحدثنا به عنه أيضاً أبو العباس أحمد بن سهل بن المبارك البصري، قال: حدثنا أحمد بن خالد بن ميسرة، وأحمد بن قراد الجهيني، قالوا: حدثنا يزيد بن سعيد الصباحي، قال: حدثنا مالك بن أنس، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة «أن رسول الله ﷺ قال في جمعة من الجمع: يا معشر المسلمين، إن هذا يوم جعله الله عيداً، فاغتسلوا، وعليكم بالسواك» (٧٠٠).

وحدثنا خلف بن قاسم، حدثنا أبو بكر أحمد بن صالح بن عمر المقرئ بالرملة، أنبأنا عبد الله بن سليمان، وحدثنا خلف، حدثنا أحمد بن الحسن بن إسحاق الرازي، حدثنا أبو رفاعه عمارة بن وثيمة بن موسى، وأبو علي الحسن بن أحمد بن سليمان، قالوا: حدثنا يزيد بن سعيد الصباحي الإسكندراني، قال: سمعت مالك بن أنس قال: حدثني سعيد بن أبي سعيد، عن أبي هريرة.

وقال الحسن بن أحمد، عن سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال رسول الله ﷺ في

(٦٩٨) أخرجه ابن خزيمة عن أبي هريرة برقم ١٧٥٩ ج ١/١٢٨. وأبو داود برقم ٣٥١ ج ١/٩٤ عن أبي هريرة.

(٦٩٩) أخرجه أبو داود برقم ٣٤١ ج ١/٩٢، ٩٣/١ برقم ٣٤٤ عن أبي سعيد.

(٧٠٠) أخرجه البيهقي بالسنن ٢٩٩/١ عن أبي هريرة، ٢٤٣/٣ عن أبي هريرة.

جمعة من الجمع: «يا معشر المسلمين، إن هذا يوم جعله الله عيداً فاغتسلوا، وعليكم بالسواك».

وهذا اضطراب عن يزيد بن سعيد، ولا يصح شيء من روايته في هذا الباب.

وقد اختلف في هذا الحديث أصحاب ابن شهاب أيضاً فرواه مالك، كما رأيت في هذا، ورواه ابن لهيعة، عن عقيل، عن ابن شهاب، قال: أخبرني أنس: أن النبي ﷺ قال في جمعة من الجمع: «يا معشر المسلمين، إن هذا يوم جعله الله عيداً، فاغتسلوا، وعليكم بالسواك».

حدثني خلف بن قاسم، أنبأنا أحمد بن الحسن بن إسحاق، أنبأنا يحيى بن عثمان بن صالح، أنبأنا أبي، أنبأنا ابن لهيعة، حدثني عقيل، أن ابن شهاب أخبره، عن أنس، عن رسول الله ﷺ قال في جمعة من الجمع: «يا معشر المسلمين، إن هذا يوم جعله الله عيداً للمسلمين، ومن كان عنده طيب، فلا يضيره أن يمسه منه، وعليكم بالسواك».

ورواه معمر، عن الزهري، قال: أخبرني من لا أتهم من أصحاب محمد ﷺ أنهم سمعوا رسول الله ﷺ في جمعة من الجمع وهو على المنبر وهو يقول: «يا معشر المسلمين، إن هذا اليوم جعله الله عيداً للمسلمين، فاغتسلوا فيه بالماء، ومن كان عنده طيب فلا يضره أن يمسه منه، وعليكم بالسواك».

وفي هذا الحديث من الفقه الأمر بغسل الجمعة، وقد مضى القول فيه في باب ابن شهاب، عن سالم، فأغنى عن إعادته هاهنا، وفيه الغسل للعديد، لقوله: «إن هذا يوم جعله الله عيداً، فاغتسلوا»، وفيه: «أخذ الطيب في يوم الجمعة»، وأخذه مندوب إليه، حسن مرغوب فيه، كان رسول الله ﷺ يعرف برائحة الطيب إذا مشى.

وقال ﷺ: «لا تردوا الطيب فإنه طيب الريح خفيف الحمل» (٧٠١).

وفيه الحث على السواك، والآثار في السواك كثيرة، وقد مضى القول في سواك القوم فيما مضى من كتابنا أنه كان الأراك والبشام.

قال أبو عمر: وكل ما جلا الأسنان، ولم يؤذها، ولا كان من زينة النساء فجائز الاستئناس به، وهذا القول يحمله أهل العلم، أنه كان من رسول الله ﷺ وهو يخطب في الجمعة، وإذا كان كذلك، كان فيه دليل على أن للخطيب أن يأتي في خطبته بكل ما يحتاج إليه الناس من فصول الأعياد وغيرها تعليمًا لهم وتنبيهًا على ما يصلحهم في

وفيه دليل على أن من حلف أن يوم الجمعة يوم عيد لم يحنث، وكذلك إن قال: والله لأعطينك كذا، ولأفعلن كذا يوم عيد، ولم ينو يوم الفطر ولا الأضحى وأيام التشريق، ولا نوى شيئاً إنه يبر بأن يفعل ذلك يوم الجمعة، والله أعلم.

أخبرنا قاسم بن محمد، قال: حدثنا خالد بن سعد، قال: حدثنا أحمد بن عمرو، قال: حدثنا محمد بن سنجر، قال: حدثنا خالد بن مخلد، قال: حدثنا سليمان بن بلال، قال: حدثني عمرو بن أبي عمرو، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: «الغسل يوم الجمعة ليس بواجب ومن اغتسل فهو خير وأطهر، ثم قال: إن الناس على عهد رسول الله ﷺ كانوا يلبسون الصوف، وكان المسجد ضيقاً متقارب السقف، خرج رسول الله ﷺ يوم الجمعة في يوم صائف شديد الحر، ومنبره صغير إنما هو ثلاث درجات، فخطب الناس، فغرق الناس في الصوف، فصاروا يؤذى بعضهم، بعضاً حتى بلغت أرواحهم رسول الله ﷺ وهو على المنبر، فقال: يا أيها الناس، إذا كان هذا اليوم، فاغتسلوا، وليمس أحدكم ما يجد من طيبه أو دهنه» (٧٠٢).

٥٩ - حديث حاد وثلاثون لأبي الزناد:

مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، «أن رسول الله ﷺ قال: لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك» (٧٠٣).

هكذا قال يحيى في هذا الحديث: «لولا أن أشق على أمتي» لم يزد، وتابعه جماعة من رواة الموطأ على ذلك، وقال بعضهم فيه: عن مالك: «لولا أن أشق على أمتي أو على الناس».

وقال فيه آخرون: عن مالك: «لولا أن أشق على المؤمنين أو على الناس لأمرتهم بالسواك»، هكذا قال القعنبى، وعبد الله بن يوسف، وأيوب بن صالح.

(٧٠٢) أخرجه أبو داود عن عكرمة برقم ٣٥٣ ج ٩٥/١ باب الرخص في ترك غسل الجمعة.

(٧٠٣) أخرجه البخارى ٢٣٧/١ كتاب مواقيت الصلاة عن ابن عباس. ومسلم فى كتاب الطهارة

برقم ٤٢ ج ٢٢٠/١ عن أبى هريرة. وأبو داود برقم ٤٦ ج ١٢/١ كتاب الطهارة، باب

السواك عن أبى هريرة. والترمذى برقم ٢٢ ج ٣٤/١ كتاب الطهارة، باب ما جاء فى

السواك عن أبى هريرة. والنسائى ١٢/١ عن أبى هريرة. وابن ماجه برقم ٢٨٧ ج ١٠٥/١

كتاب الطهارة، باب السواك عن أبى هريرة. وأحمد ٢٢١/١ عن ابن عباس. والبيهقى

٣٥/١ عن أبى هريرة بكتاب الطهارة، باب الدليل على أن السواك سنة.. إلخ.

وقال فيه قتيبة: «عند كل صلاة»، ولم يقل: «أو على الناس»، كل هذا قد روى عن مالك في حديث أبي الزناد هذا.

حدثنا خلف بن القاسم، حدثنا عبدالمطلب بن العباس العمرى، حدثنا محمد بن يوسف بن المنذر، حدثنا أيوب بن صالح، حدثنا مالك بن أنس، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «لولا أن أشق على الناس أو على المؤمنين لأمرتهم بالسواك».

وقال ابن عيينة في هذا الحديث، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بتأخير العشاء والسواك عند كل صلاة» (٧٠٤).

وقال فيه سعيد بن أبي سعيد المقبرى، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «لولا أن أشق على أمتي، لأمرتهم بالسواك مع كل الوضوء» (٧٠٥).

وروى هذا الحديث عن أبي هريرة من طرق شتى، ورواه عن النبي ﷺ جماعة من أصحابه، منهم جابر، وزيد بن خالد، وعائشة، وأم حبيبة، وأنس، وقد مضى القول في السواك في باب ابن شهاب، عن حميد، وعن ابن السباق من كتابنا هذا فلا معنى لإعادة ذلك هاهنا.

حدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق، قال: حدثنا ابن أبي أويس، قال: حدثني إبراهيم بن إسماعيل، عن داود بن الحصين، عن القاسم بن محمد، عن عائشة «أن رسول الله ﷺ قال: السواك مطهرة للفم، مرضاة للرب» (٧٠٦).

(٧٠٤) أخرجه النسائي ٢٦٦/١ عن أبي هريرة. وابن ماجه برقم ٦٩٠ ج ١/٢٢٦ عن أبي هريرة. وأحمد ٢٤٥/٢ عن أبي هريرة. والبيهقى بالسنن الكبرى ٣٥/١ أبي هريرة. والبعوى بشرح السنة ٣٩٢/١ عن أبي هريرة.

(٧٠٥) أخرجه البيهقى بالسنن الكبرى ٣٥/١ عن أبي هريرة. والطحاوى فى شرح معانى الآثار ٤٣/١. والبخارى ٧١/٣ كتاب الصوم عن أبي هريرة.

(٧٠٦) أخرجه البخارى ٧٢/١ عن أبي هريرة كتاب الصوم. والنسائي ١٠/١ كتاب الطهارة، باب الترغيب فى السواك عن عائشة. وابن ماجه برقم ٢٨٩ ج ١/١٠٦ عن أبي أمامة. وأحمد ١/٣ عن أبي بكر الصديق. وابن خزيمة برقم ١٣٥ ج ١/٧٠ عن عائشة. والطبرانى فى الكبير ٢١٠/٨ عن أبي أمامة. وابن أبي شيبة ١٦٩/١ عن عائشة. والبعوى بشرح السنة ٣٩٤/١ عن عائشة.

وحدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا الحميد، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا محمد بن إسحاق، عن ابن أبي عتيق، عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «السواك مطهرة للفم، مرضاة للرب»، وهذان الإسنادان حسنان، وإن لم يكونا بالقويين، فهي فضيلة لا حكم.

٦٠ - حديث ثالث لابن شهاب عن حميد يسند من وجوه:

مالك، عن ابن شهاب، عن حميد بن عبدالرحمن بن عوف، عن أبي هريرة أنه قال: «لولا أن يشق على أمتي لأمرهم بالسواك مع كل وضوء» (٧٠٧).

هذا الحديث يدخل في المسند لاتصاله من غير ما وجه، ولما يدل عليه اللفظ.

وبهذا اللفظ رواه أكثر الرواة عن مالك، وممن رواه كذلك كما رواه يحيى أبو المصعب، وابن بكير، والقعنبي، وابن القاسم، وابن وهب، وابن نافع. ورواه معن بن عيسى، وأيوب ابن صالح، وعبد الرحمن بن مهدي، وحوثر، وأبو قرعة موسى بن طارق، وإسماعيل بن أبي أويس، ومطرف بن عبدالله اليساري الأصم، وبشر بن عمر وروح بن عبادة، وسعيد بن عفير، عن مالك، وسحنون، عن ابن القاسم، عن مالك بإسناده، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع كل وضوء»، وبعضهم يقول: «مع كل صلاة».

وكذلك رواه علي بن داود، عن ابن بكير، والصحيح، عن ابن بكير في الموطأ ما ذكرنا. حدثنا عبدالوارث بن سفيان، وأحمد بن قاسم، قالوا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا الحارث بن أبي أسامة، قال: حدثنا ابن أبي أويس، قال: حدثنا مالك، عن ابن شهاب، عن حميد بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء».

حدثنا علي بن إبراهيم، قال: حدثنا حسن بن رشيق، قال: حدثنا أبو العلاء محمد ابن أحمد بن جعفر الكوفي، قال: حدثنا أحمد بن صالح، قال: حدثنا مطرف وإسماعيل

ابن أبي أويس، وعبد الله بن وهب، وقرأته على ابن نافع، قالوا: حدثنا مالك، عن ابن شهاب، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع كل صلاة» ولم يرفعه ابن وهب ولا ابن نافع.

وحدثنا محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: حدثنا محمد بن يحيى، قال: حدثنا بشر بن عمر، وحدثنا أحمد بن قاسم ابن عيسى المقرئ، قال: حدثنا إدريس بن علي بن إسحاق البغدادي، قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوري، قال: حدثنا محمد بن يحيى، وإبراهيم بن مرزوق، قالوا: حدثنا بشر بن عمر، قال: حدثنا مالك، عن ابن شهاب، عن حميد بن عبد الرحمن ابن عوف، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع كل وضوء».

في هذا الحديث إباحة السواك في كل الأوقات لقوله: «مع كل وضوء»، «ومع كل صلاة والصلاة».

قد تجب في أكثر الساعات «بالعشي والهجير والغدوات» (٧٠٨).

وقد روي عن النبي ﷺ أنه كان يستاك وهو صائم.

وعن عمر، وابن عمر، وابن عباس، وأبي هريرة، وعائشة، وكره مالك، وأصحابه، والحسن بن يحيى السواك الرطب للصائم، وأجازوا اليابس منه في كل الأوقات للصائم.

وقال الثوري، وأبو حنيفة، والليث: لا بأس بالسواك الرطب للصائم، وكذلك قال الشافعي، إلا أنه قال: أكرهه بالعشي للخلوف.

وقال ابن علي: السواك سنة للصائم والمفطر والرطب واليابس في ذلك سواء، لأنه ليس بمأكول ولا مشروب.

(٧٠٨) الغدوات من الفجر إلى الشروق. والهجير وسط النهار من الظهر إلى العصر. والعشي آخر النهار.

حدثنا خلف، حدثنا علي بن الحسن بن عبد الله، حدثنا علي بن داود، حدثنا يحيى بن بكير، حدثنا مالك، عن ابن شهاب، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك».

وحدثنا خلف بن قاسم، حدثنا محمد بن عبد الله بن زكريا بن حيوية، حدثنا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، حدثنا أحمد بن عبد الله بن علي بن سويد بن منجوف، حدثنا روح ابن عباد، حدثنا مالك، عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ، قال: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة».

وفى هذا الحديث أدل الدلائل على فضل السواك والرغبة فيه، وفيه أيضاً دليل على فضل التيسير في أمور الديانة وأن ما يشق منها مكروه، قال الله - عز وجل - : ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾^(٧٠٩) ألا ترى أن رسول الله ﷺ لم يخير

بين أمرين، إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثماً، فإن كان إثماً كان أبعد الناس منه، وفضل السواك مجتمع عليه لا اختلاف فيه، والصلاة عند الجميع بعد السواك أفضل منها قبله

وقال الأوزاعي - رحمه الله - : أدركت أهل العلم يحافظون على السواك مع وضوء الصبح والظهر، وكانوا يستحبونه مع كل وضوء، وكانوا أشد محافظة عليه عند هاتين الصلاتين، وقال الأوزاعي: السواك شطر الوضوء، وقال: وركة على أثر سواك أفضل من سبعين ركة بغير سواك.

وقال يحيى بن معين: لا يصح حديث الصلاة بأثر السواك أفضل من الصلاة بغير سواك، وهو باطل.

وقال الشافعي: أحب السواك للصلاة عند كل حال تغير فيها الفم نحو الاستيقاظ من اليوم والأزم وكل ما يغير الفم، لأن رسول الله ﷺ قال: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة»، قال الشافعي: ولو كان واجباً لأمرهم شق أو لم يشق. وروينا من حديث عائشة أن النبي ﷺ قال: «السواك مطهرة للفم مرضاة للرب».

وقد كره جماعة من أهل العلم السواك الذى يغير الفم ويصبغه لما فيه من الشبه بزينة النساء، والسواك المندوب إليه هو المعروف عند العرب، وفى عصر النبى ﷺ وكذلك الأراك والبشام.

وكل ما يجلو الأسنان إذا لم يكن فيه صبغ ولون، فهو مثل ذلك ما خلا الريحان والقصب، فإنهما يكرهان، وقالت طائفة من العلماء: إن الأصبغ تغنى عن السواك، وتأول بعضهم فى الحديث المروى: أن رسول الله ﷺ كان يشوص فاه بالسواك، أنه كان يدلك أسنانه بإصبعه ويستجزئ بذلك من السواك، والله أعلم.

* * *

آخر الجزء الأول ويليه الجزء الثانى أوله «كتاب الصلاة»

فهرس محتويات

الجزء الأول

من

فتح المالك

بتبويب التمهيد على موطأ الإمام مالك

المحتويات

٣	مقدمة التحقيق
٣٣	مقدمة الحافظ بن عبد البر
٣٩	باب معرفة المرسل والمسند والمنقطع والمتصل والموقوف ومعنى التدليس
٤٥	باب بيان التدليس ومن يقبل نقله ويقبل مرسله وتدليسه ومن لا يقبل ذلك منه
٦٤	باب ذكر عيون من أخبار مالك رحمه الله
٨٠	كتاب وقوت الصلاة
٨٠	١ - باب وقوت الصلاة
١٥٦	٢ - باب من أدرك ركعة من الصلاة
١٦٧	٣ - باب جامع المواقيت
١٧٤	٤ - باب النوم عن الصلاة
٢١١	٥ - باب النهي عن الصلاة بالهاجرة
٢٢٥	٦ - باب النهي عن دخول المسجد بريح الثوم وتغطية الفم
٢٣٣	كتاب الطهارة
٢٣٣	١ - باب العمل في الوضوء
٢٦٢	٢ - باب وضوء النائب إذا قام إلى الصلاة
٢٧٩	٣ - باب الطهور للوضوء
٣٠٠	٤ - باب ما لا يجب منه الوضوء
٣٠٥	٥ - باب ترك الوضوء مما مسته النار
٣٢٢	٦ - باب جامع الوضوء
٣٧٧	٧ - باب المسح على الخفين
٤٠١	٨ - باب الوضوء من المذى
٤٠٧	٩ - باب الوضوء من مس الفرج
٤١٨	١٠ - باب العمل في غسل الجنابة
٤٣١	١١ - باب وجوب الغسل بالتقاء الختانين
٤٤١	١٢ - باب وضوء الجنب إذا أراد النوم أو الأكل قبل الاغتسال
٤٤٨	١٣ - باب إعادة الجنب الصلاة وغسله إذا صلى ناسيا أنه جنب وغسله ثوبه
٤٥٨	١٤ - باب غسل المرأة إذا رأت في المنام مثلما يرى الرجل

- ١٥ - باب ما فى التيمم ٤٦٣
- ١٦ - باب ما يحل للرجل من امرأته وهى حائض ٤٨٥
- ١٧ - باب جامع الحيضة ٤٩٥
- ١٨ - باب المستحاضة ٥٠٨
- ١٩ - باب ما جاء فى بول الصبى ٥٣٩
- ٢٠ - باب ما جاء فى البول قائماً ٥٤١
- ٢١ - باب ما جاء فى السواك ٥٤٥